الأصول النحوية والصرفية

في «الحجة» لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)

صنعة

الدكتور محمد عبد الله قاسم

مدرس النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء الثاني

دار البشائر

للطباعة والنشر والتوزيع

الأصول النحوية والصرفية

في «الحجة» لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار لا تعني بالضرورة تَبَنّي الأفكار الواردة فيها ؛ وهي تُعَبِّر عن آراء واجتهادات أصحابها .

الطبعة الأولى
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م

العنوان : الأُصُولُ النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّة في «الحُجَّة» لأبي عليّ الفارسيّ

صَنْعَةُ : الدكتور محمَّد عبد الله قاسم

عدد صفحات الجزء الثاني : ٤٧٨ صفحة

قياس الصفحة : ١٧ × ٢٤سم

عدد النسخ : ١٠٠٠ نسخة

الإخراج الفني : زياد ديب السروجي

دَارُ البَشَائِر
للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - شارع ٢٩ أيار - جادة كرجية حداد

هاتف : ٢٣١٦٦٦٨ - ٢٣١٦٦٦٩

ص. ب ٤٩٢٦ سورية - فاكس ٢٣١٦١٩٦

الموقع : www.daralbashaer.com

البريد الإلكتروني : info@daralbashaer.com

الأصول النحوية والصرفية

في «الحجة» لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)

صنعة

الدكتور محمد عبد الله قاسم

مدرس النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء الثاني

دار البشائر

للطباعة والنشر والتوزيع

وأمّا الجانب الثّاني فهو ما اتّسع فيه أبو عليّ في باب القياس التّفسيريّ الذي مداره على الاجتهاد في رَبْطِ الظّواهر المبنيّة على فكرة الأَصْلِ والفَرْع وما يتّصل بها .

وعِمادُ هذا الضَّرْبِ من القياس الرَّبْط بين شيئَيْنِ استحكمتْ عِلَّةُ الحُكْمِ في أحدهما دون الآخر ، فحُمِلَ الثّاني على الأَوَّل ، وما استحكمتْ فيه العلّةُ واقتضى الحُكْمَ لذاتِه هو الأَصْلُ ، وما حُمِلَ عليه هو الفَرْع[1] .

فالقياسُ التّفسيريُّ إذن ليس تخليصاً للقواعد ولا تجريداً لها ، «[2] وإنَّما مداره على الاجتهاد في ربط الظّواهر النَّحويّة التي تَثْبُتُ بالاستقراءِ بعضها ببعض في قوانين عامّة أو ما يُشبه القوانين ، وهم في ذلك لا يتنكّرون لواقعِ اللُّغة ، وإنَّما يَبْدؤون مِنْ هذا الواقع لينفذوا إلى ما وراءَه من القوانين والضَّوابط التي تحكُمُه . وأمثلةُ هذا الضَّرْبِ مِنَ القياسِ كثيرةٌ في كلام المتقدِّمين منهم ، وهم يعملون على هَدْيِ تصوُّرٍ لا يتناولونه بتحديدٍ جامعٍ ، وإنَّما تقعُ الإشارةُ إليه في ثنايا كلامهم . وربّما كان أبو الفتح بن جنّي مِنْ أَوَائلِ مَنْ حاولوا أَنْ يتناولوا ذلك تناوُلًا جامعاً ، وذلك في أبوابٍ مختلفةٍ من كتابه الكبير « الخصائص » ، وقد نصَّ على هذا المعنى الجامع الذي ينتظمُ صور هذا الضَّرْب من القياس في قوله[3] : « اعلمْ أَنَّ العربَ تُؤْثر من التجانُس والتّشابه وحَمْل الفَرْع على الأَصْل ما إذا تأمّلْته عَرَفْتَ منه قوّة عنايتها بهذا الشَّأْنِ ، وأنّه منها على أَقْوى بالٍ » اهـ

وجُلُّ الأقيسة التي أجراها الشَّيْخُ في الحُجَّة هي مِنْ هذا الضَّرْبِ ، ولعلَّ هذا الضَّرْبَ من القياس هو ما أراده أبو عليّ في قوله المشهور[4] : « أُخْطِىءُ في خمسين مسألةً في اللُّغة ، ولا أُخْطِىءُ في واحدةٍ مِنَ القياس » ، ومَنْ تأمَّل أعماله وأعمال

---

(١) انظر : شرح الشّافية للجاربَرْدي (قسم الدّراسة) ١٤٦ .

(٢) القياس في النّحو ١٠٢ .

(٣) الخصائص ١/ ١١١ .

(٤) الخصائص ٢/ ٨٨ .

صاحبه المُخِصّ به ابن جنّي ومَن اقتفى آثارهما »[1] وجد أنَّ جانباً كبيراً مِنْ أقيستهم يأتي على هذا الوَجْهِ ، وأَنَّ كثيراً منها أيضاً إنَّما هو تشقيقٌ واستنباطٌ مِنْ إيماءاتِ سيبويه في ثنايا كتابه » .

وأَشْهَرُ صُوَرِ هذا الضَّرْبِ مِنَ القياس حمل فَرْعٍ على أَصْلٍ بعلّةٍ جامعةٍ بينهما ، وإِجْراء حُكْم الأَصْلِ على الفَرْعِ ، فأَركان هذا الضَّرْبِ إذن أربعة :

١ ـ أَصْل ، وهو المقيس عليه . ٣ ـ حُكْم .

٢ ـ فَرْع ، وهو المقيس . ٤ ـ علّة جامعة .

ومِنْ أمثلة إِجْراءِ هذا الحَمْلِ إعمال « ما » عمل « ليس » ، والعلّةُ الجامعةُ بينهما أَنَّ كليهما يدخل على المبتدأ والخبر ، وينفي ما في الحال . وقد اختُلف[2] عن عاصم في إعمال « ما » في قوله تعالى ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ [سورة المجادلة : ٢] ، فروى المفضَّل عنه الرفع ، وروى عنه حفصٌ النَّصْب . قال أبو عليّ في الاحتجاج للقراءتَيْنِ[3] : « وَجْهُ الرَّفْعِ أَنَّه لغة تميم ، قال سيبويه[4] : وهو أَقْيَسُ الوجهَيْنِ . وذلك أَنَّ النَّفْيَ كالاستفهام ، كما لا يغيِّرُ الاستفهامُ الكلامَ عمَّا كان عليه في الواجب ، وكذلك ينبغي أَلَّا يغيّر في النَّفْي عمّا كان عليه في الواجب . ووَجْهُ النَّصْب أَنَّه لغةُ أَهْل الحجاز ، والأَخْذُ في التنزيل بلغتِهم أَولى ، وعليها جاءَ قولُه ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [سورة يوسف : ٣١] . ووَجْهُه مِنَ القياسِ أَنَّ « ما » تدخلُ على الابتداءِ والخبرِ ، كما أَنَّ ليس تدخلُ عليهما ، وهي تنفي ما في الحال ، كما أَنَّ ليس تنفي ما في الحال . وقد رَأَيْتَ الشَّبَهَيْنِ إذا قامَا في شَيْءٍ مِن شَيْءٍ جذباه إلى حُكْمِ ما فيه الشَّبَهان منه . فمِنْ ذلك جميع ما لا ينصرف مع كثرتِه واختلاف فُنُونِه ، لمّا حصل الشَّبَهان

---

(١) القياس في النَّحْو ١٠٤ .

(٢) السَّبْعة ٦٢٨ .

(٣) الحُجَّة ٦/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، وانظرْ منها ١/ ٦٧ ـ ٦٨ ، والإيضاح (فرهود ١١٠ ، ومرجان ١٢١) ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٦٠ .

(٤) في كتابه ١/ ٥٧ .

من الفعل صار بمنزلته في امتناع الجرّ والتنوين منه[1] . فكذلك « ما » لمَّا حصل فيه الشَّبَهانِ مِنْ « ليس » ، وَجَبَ على هذا أَنْ يكونَ في حُكْمِها ويعملَ عَمَلَها ، كما أَنَّ جيمعَ ما لا ينصرفُ صار بمنزلة الفِعْلِ فيما ذكرْنا ، وغيرُ ذلك يَبْعُدُ فيه كما يَبْعُدُ صَرْفُ ما لا ينصرف » اهـ

رأى أَهْلُ تميم أَنَّ « ما » تدخل على القبيلَيْنِ الأسماءِ والأَفعال ، نحو : ما زيدٌ قائمٌ ، وما قامَ زيدٌ ، والعربُ لا تُعْمِلُ مِنْ حروفِ المعاني إلَّا ما كان مختصّاً بالدخول على أَحَدِ القبيلَيْنِ ، وقياسُ « ما » في إهْمالِها قياسُ « هل » ، فكما لا تَعْمَلُ « هل » فيما تدخلُ عليه مِنَ القبيلَيْنِ ، كذلك ينبغي أَلَّا تعمل « ما » لعدم اختصاصها ، ولهذا ما رأى سيبويه أَنَّ إهْمالَها أَقْيَسُ مِنْ إعْمالِها .

ثمَّ احتجَّ أبو عليّ لإعْمالِها مِنْ جهةِ السَّمَاعِ والقياس . فأمَّا السَّمَاعُ فلغةُ أهلِ الحجاز جاريةٌ على الإعْمال ، ولمَّا جاء التَّنزيل على أكثر لغتهم كان اعتمادُ إعْمالِها أَقْوى ؛ قال ابن الشَّجريّ[2] : « أَجْمَعَ القُرَّاءُ والعربُ على قراءتهم ﴿بَشَرًا﴾ موافقةً لخطِّ المصحف » . وقال الزَّجَّاج[3] : « سيبويهِ[4] والخليلُ وجميعُ النَّحْويِّين القدماء يزعمون أنَّ ﴿بَشَرًا﴾ منصوب خبر ﴿مَا﴾ ، ويجعلون ﴿مَا﴾ بمنزلة « ليس » ، و« ما » مَعْناها معنى « ليس » في النَّفْي . وهذه لغة أَهْلِ الحجاز ، وهي اللُّغةُ القُدْمَى[5] الجَيِّدَةُ . وزعم بعضهم[6] أَنَّ الرَّفْعَ في ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [سورة يوسف : ٣١] أَقْوَى الوَجْهَيْنِ ، وهذا غلط ؛ لأَنَّ كتابَ الله ولغة رسول الله أَقْوى الأشياء

---

(١) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف للزَّجَّاج ٤ ـ ٥ .

(٢) ابن الشَّجريّ ٢/ ٥٥٦ .

(٣) معاني القرآن له ٣/ ١٠٨ .

(٤) الكتاب ١/ ٥٩ .

(٥) لأَنَّ الكثيرَ في لغة أهل الحجاز إنّما هو جرّ الخبر بالباء . قال أبو حَيَّان في البحر ٥/ ٣٠٤ : « وقال الفرّاء وهو سامعُ لغة حافظٌ ثقةٌ لا يكاد أَهْلُ الحجاز ينطقون إلَّا بالباء . فلمّا غلب على أهل الحجاز النطق بالباء ، قال الزّمخشريّ : اللُّغة القُدْمى الحجازيّة » اهـ انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢/ ٤٢ ، ٣/ ١٣٩ ، والكشّاف ٢/ ٤٦٦ ، والتذييل ٤/ ٢٥٥ .

(٦) هو الفرّاء في معاني القرآن له ٢/ ٤٢ .

وأقْوى اللُّغات . ولغة بني تميم : ما هذا بَشَرٌ ، ولا تجوز القراءة بها إلّا بروايةٍ صحيحةٍ » اهـ

وأمّا القياسُ فقد أشْبهت « ما » « ليس » مِنْ وجهَيْنِ : دخولهما على المبتدأ والخبرِ ، ونَفْيُهما لِمَا في الحال . ومِنْ أُصُولهم في هذا الباب أَنَّ الشَّيْءَ إذا أَشْبَهَ الشَّيْءَ مِنْ وجهَيْنِ ، فقد يجري عليه بعضٌ مِنْ أحْكام ما شُبِّهَ به . وقد جَرَى على « ما » بعضُ أحكام « ليس » مِنْ رَفْعِ الاسم ونَصْبِ الخبر ، وجَوَازِ العَطْفِ على خبرها على اللَّفْظِ والمحلِّ ، نحو[1] : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ ولا قاعداً ، بالجرّ والنَّصْبِ .

ولمّا كانت « ما » فرعاً في العمل وَجَبَ أَنْ تنحطَّ رتبةً عن الأَصْل الذي حُملتْ عليه ، لأَنَّ مِنْ أُصُولهم في هذا الباب أَنَّ الفُرُوعَ تنحطُّ رُتَباً عن الأصول . وجهة الانحطاط فيها أنَّها لا تعمل عمل « ليس » إلّا بشروط[2] : أَلَّا ينتقضَ النَّفْيُ ، وأَلَّا يتقدَّم الخبرُ على الاسم ، وأَلَّا يُفصل بين « ما » واسمها بفاصل إلَّا شبه الجملة ، وأَلَّا تليَها « إنْ » الزّائدة ، على حين ما كان أَصْلاً في العمل يكون أَوْسَعَ تصرُّفاً ، فـ « ليس » تعملُ بلا قيد .

وهذه الشُّرُوط يُشبه أَنْ تكون إذا قُيِّدَ بها الفَرْعُ تقويةً له كي ينهضَ إلى الأَصْل ، فيعمل عملَه . وليس لـ « ما » بعد هذه الشُّروط جميع خصائص الأصل « ليس » ؛ لأَنَّ الفرع لا يجري مجرى الأصل في كلِّ أَحكامِه ، ولا سيّما إذا كان الفَرْعُ حرفاً ، والأَصْلُ فعلاً ، ولولا مفارقة « ما » لـ« ليس » في بعضِ الجهات لكانتْ تكونُ إيّاها تماماً ، وهذا لا يصحُّ تصوُّرُه فضلاً عن اعتقادِه . ومِنْ ثَمَّ لم تكن المفارقةُ مِنْ بعضِ الجهاتِ قادحةً في تحصيل الشَّبَه مِنْ جهاتٍ أُخَر ، وهي ما يُوجبُ الإعْمال .

---

(١) انظر : شرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٦٥

(٢) انظر : البغداديّات ٢٨٣ ، والأزهية ٧٨ ، وأسرار العربيّة ١٤٣ ـ ١٤٦ ، ورَصْف المباني ٣٧٨ ، والجَنَى الدّاني ٣٢٣ ، والمُغْني ٣٩٩ .

فمِمَّا أَجَازُوه في « ليس » ، ومنعوه في « ما » قولهم[1] : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً عَمْرٌو ، بعطف « قاعداً » على محلّ « بقائمٍ » ، و« عَمْرو » على « زيد » ، أَجازوا العطفَ على معمولَيْ عاملٍ واحدٍ ، وهو « ليس » ، ومنعُوا : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً عَمْرٌو ؛ لِضَعْفِ « ما » الفَرْعِ ؛ إذ لَيْسَ لها مِنَ التوسُّع والقوَّة ما يُسَوِّغُ العطفَ على معمولَيْها ، وهذا الضَّعْفُ حَدَرَها عن بعض مزايا الأَصْل « ليس » . ومِنْ ضَعْفِها أيضاً إهْمَالُها إذا وَلِيَتْهَا « إنْ » ؛ لأنَّها تحولُ بينَها وبينَ تسلُّطِها على معمولَيْها ونفاذِ تَأْثيرِها إليهما .

وما ذكره سيبويه[2] مِنْ أَنَّ عَدَمَ الإعْمالِ هو أَقْيَسُ الوجهَيْنِ ، والفرَّاءُ[3] مِنْ أَنَّه أَقْوى الوجهَيْنِ = هو الأَشْبَهُ بالقياس والسَّمَاع . فأَمَّا السَّمَاعُ فإنَّ قولَه تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [سورة يوسف : ٣١] قُرِئَ برفع ﴿بَشَرٌ﴾ ؛ قال الزّمخشريّ[4] : « ومَنْ قَرَأَ على سليقتِه مِنْ بني تميم قَرَأَ ﴿بَشَرٌ﴾ بالرَّفْع ، وهي قراءةُ ابن مسعود » اهـ

وأَمَّا قولُه تعالى ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [سورة المجادلة : ٢] فقد قُرِئَ[5] برفع ﴿أُمَّهَاتُهم﴾ ونصْبها ، فما احتُجَّ به على قوّة الإعْمال رُوِيَ على الإهْمال أَيضاً . وقد عزَّ إعْمالُ « ما » في أَشْعارِ الحجازيّين ، حتّى إنَّ أَبا حَيَّان قال[6] : « إنَّ النَّحْويّين لم يجدوا شاهداً على نَصْبِ الخبر في أَشْعار الحجازيّين غيرَ قولِ الشّاعر[7] :

---

(١) انظر : شرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٦٥ .

(٢) الكتاب ١/ ٥٩ .

(٣) معاني القرآن له ٢/ ٤٢ .

(٤) الكشّاف ٢/ ٤٦٦ .

(٥) انظر : السَّبْعة ٦٢٨ .

(٦) البحر ٥/ ٣٠٤ ، وانظر : التذييل ٤/ ٢٥٥ ، والدّرّ المصون ١/ ١٢٣ .

(٧) أنشدهما الأُشْنَاندانيُّ في مَعَاني الشِّعر له ٨٢ ، وهما في الحماسة البصريّة ١/ ٢٧٢ ، والتذييل ٤/ ٢٥٥ ، والبحر ١/ ٥٥ ، والدّرّ المصون ١/ ١٢٣ ، الحرَّة : الكتيبة المُسْوَدَّة بكثرة حديدِها ، والأَقْواد : جمع قَوْد ، وهي القطعة من الخيل ، أبناؤها : رجال الكتيبة ، أباهم : رئيسهم ، متكنّفون : صاروا حوله على أكنافه ، حَنِقُو : جمع حَنِق ، وهو المغيظ .

وأَنَــا النَّــذِيْــرُ بِحَــرَّةٍ مُسْــوَدَّةٍ تَصِــلُ الجُيُــوْشُ إليكــم أَقْــوَادَهَــا
أَبْنَــاؤُهــا مُتَكَنِّفُــوْنَ آبَــاهُــمُ حَنِقُو الصُّدُوْرِ ، ومَا هُمُ أَوْلَادَهَا » اهـ

وأَمَّا القياسُ فإنَّهم وجدوا بالاستقراءِ أنَّه لا يعمل من حروف المعاني إلَّا ما كان مختصّاً بالدخول على أحد القبيلَيْنِ ، ولمّا كانت « ما » تدخل على الأسماء والأفعال كان القياسَ فيها أَلَّا تعملَ ؛ قال المالقي[1] : « ومذهب بني تميم وغيرِ أَهْلِ الحجاز ونَجْد أَنْ يرفعوا بعدها المبتدأ والخبر على الأصل ، وهو القياس ، ولا يُراعون تشبيهاً ، وإنَّما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال . **وما لا يختصُّ بل يدخل على النَّوْعَيْنِ لا عَمَلَ له بحكم الأَصْل . وهذا أَصْلٌ يجبُ اتباعُه في باب عَمَلِ الحروفِ وعَدَمِ عَمَلِها ، فإنَّه يُنتفعُ به في العربيّة ، فاعلمْه » اهـ**

وليس كُلُّ شَبَهٍ يَتَّفِقُ بينَ شيئَيْنِ يقْضي لأَحدِهما حُكْماً هو في الأَصْلِ للآخر ، بل بحسب قوَّة الشَّبَهِ وتعدُّدِه يقعُ إِجْراءُ حُكْمِ المشبَّه به على المشبَّه ؛ ألمع أبو عليّ إلى هذا الأَصْلِ الجامع في ذِكْرِه وجوهَ الشَّبَهِ بينَ الهاءِ والألف ، قال[2] : « **فبحسبِ كثرةِ الشَّبَهِ يحسنُ إِجْراؤها مُجْرَى ما قام فيها الشَّبَهُ منه ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّيْءَ إذا أَشْبَهَ في كلامِهم شيئاً مِنْ وجهَيْنِ ، فقد تجري عليه أيضاً أَشْياءُ مِنْ أحكامه** ، نحو أبواب ما لا ينصرف ، ونحو شَبَه « ما » بـ« ليس » . فإذا زاد على ذلك كان تشبيهُهُ بالمُشَابِهِ له مِنْ جهاتٍ كثيرةٍ أَجْدَرَ » اهـ

ذكر أبو عليّ في الاحتجاج لقراءة السَّبْعة[3] إلّا حمزة ﴿عَلَيْهِم﴾ [سورة الفاتحة : ٧] بكسر الهاء = وجوهَ الشَّبَه بين الهاء والألف ، وهي[4] :

١ ـ الهاءُ مِنْ مخرج الألف ، وهي في الخفاءِ والضَّعْف نحوها[5] .

---

(١) رَصْف المباني ٣٧٩ ـ ٣٨٠ .

(٢) الحُجَّة ١/ ٦٧ ـ ٦٨ ، وانظر : الكتاب ٤/ ١٩٥ ، والأشباه والنَّظائر ١/ ٤٧٠ .

(٣) السَّبْعة ١٠٨ .

(٤) انظر : الحُجَّة ١/ ٦٢ ـ ٦٨ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٤٣٣ ، وسرّ الصِّناعة ٢/ ٥٥١ .

٢ ـ قولهم : أَخَذْتُ أَخْذَه ، وضَرَبْتُ ضَرْبَه ، أمالوا الفتحة التي قبل الهاء نحو الكسرة ، كما أمالوها إذا كانتْ قبلَ الألف نحو الكسرة . والإمالة في أَخْذَه وضَرْبَه لغيرِ موجبٍ ، كما أُميل نحو النَّاس والحَجَّاج(١) لغيرِ موجبٍ أيضاً .

٣ ـ اجتماعهما في تبيين الحركة ، نحو(٢) : أَنَا ، وحَيّ هلا ، و﴿كِتَابِيَهْ﴾ [سورة الحاقّة : ١٩، ٢٥]. ولو نطقْتَ بالباء مِن ضَرَبَ لقلت في قول الخليل(٢) : بَه ، أو بَا .

٤ ـ حَذْفُ الهاء لاماً كما تُحذف الألف ، نحو : شاة(٣) ، وشفة ، وسنة فيمن قال سنهاء(٤) ، وفم .

٥ ـ إبدال الألف والهاء من الياء ، نحو(٥) : طائيّ ، وذِهْ أَمَةُ الله(٦) .

٦ ـ إبْدالُ الياءِ مِنَ الألفِ والهاءِ ، نحو(٧) : حَاحَيْتُ ، ودَهْدَيْتُ(٨) .

٧ ـ إبْدال الهاء همزة إذا كانت لاماً ، كما أبدلوها من حروف اللِّين ، نحو(٩) : ماء ، وسماء .

٨ ـ قَوْلُ قَوْمٍ مِنَ العرب(١٠) : مِنْهِم ؛ كسروا الهاء مع حجز الحرف بينها وبين الكسرة ، كما أمالوا الألف في نحو : جِلِبْلاب ، وجِلْبَاب لكسرةِ اللامِ والجيمِ دونَ الاعتداد بما حَجَزَ بين الألف والكسرة(١١) .

---

(١) انظر : الكتاب ٤/ ١٢٧ ـ ١٢٨ .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢١ .

(٣) في المنصف ١/ ١٤٩ تحقيرها شُويهة ، وتكسيرها شِياه اهـ .

(٤) انظر : العَضُديَّات ٢٥ ـ ٢٦ .

(٥) انظر : البغداديَّات ٣٩٤ ، والحلبيَّات ٣٣٥ ، والإغفال ١/ ٥٧ .

(٦) انظر : الكتاب ٣/ ٢٨٥ .

(٧) مصدره : الحَاحَاةُ ، وهو التصويت بالغنم . انظر : الكتاب ٤/ ٣١٤ ، والحلبيّات ٣٢٧ ، ٣٣٧ ، والشِّعْر ١/ ١٧٧ ، والمنصف ١/ ١٣٠ .

(٨) مصدره : الدَّهْدَهَةُ ، وهو قَذْفُك الحجارةَ مِنْ أَعْلى إلى أَسْفَلَ دَحْرجةً . انظر : الكتاب ٤/ ٣١٤ .

(٩) حكى أبو زيد : ماهت الرَّكِيَّة تَمُوه وتَميه . انظر : العَضُديَّات ٥٤ ، والحلبيّات ٣٩ ، والمنصف ٢/ ١٥١ .

(١٠) بعض ربيعة ، وقد وصفها في الكتاب ٤/ ١٩٦ بأنَّها لغة رديئة .

(١١) انظر : الكتاب ٤/ ١١٧ .

ساق أبو عليّ وجوه الشَّبَه هذه بين الهاءِ والألف في كلامِه على كَسْرِ الهاء مِنْ ﴿عَلَيْهِم﴾ ؛ لأنَّ الكسرةَ أو الياءَ إذا وَقَعَتْ إحداهما قبل الألف أُمِيْلَت الألفُ نحوها ، وقُرِّبَتْ منها ، وكذلك ينبغي أنْ يكونَ ما شابه الألفَ ، وهو الهاءُ ، فلهذا ما تركوا ضمّةَ الهاء ، وهي الأصل ، وأبدلوها كسرةً تقريباً لها من الياء قبلها ، ليُوَفِّقَ بين الصَّوتَيْنِ ، ويكونَ النُّطْقُ من جهةٍ واحدةٍ .

وإذا قام في الهاء شبهان من الألف كان هذا وحده كافياً لإجراء الهاء مجرى الألف في تقريبها من الياء بإبدال ضمّتها كسرةً ، فإذا زادتْ وُجُوهُ الشَّبَه كان إجْراءُ حُكْمِ المحمولِ عليه على المحمولِ أَوْلى وأَجْدَرَ .

وكلّما قَوِيَ الشَّبَهُ أَوْجَبَ الحكم ، وكلّما كان أَخَصَّ كان أَدْعَى لإجراء الحكم عليه . ولعلَّ مِمّا يُجلِّي هذه الفكرة ويزيدها بياناً ما حُمل على « ليس » من حروف المعاني . فـ « ما » لمّا أَشبهتْ « ليس » من وجهَيْنِ : نَفْي ما في الحال ، ودخولها على المبتدأ والخبر ، عملت عملها في لغة أهل الحجاز . و« لا » لمّا أَشبهت « ليس » في الدخول على المعرفة والنكرة ، ولم تُشْبِهْها في نَفْي ما في الحال ، وإنّما أَشْبَهَتْها في النَّفْي عامّة[1] = حدرها الشَّبَه من جهةٍ واحدةٍ عن قوّة « ما » في العمل ، ولهذا ضعف عملها عمل « ليس » ، وإنْ جاء في بعض الشواهد العزيزة التي يمكنُ تخريجُها على غير الإعمال ، حتّى قال أبو حَيّان[2] : « ولو ذَهَبَ ذَاهِبٌ إلى أَنّه لا يجوزُ أَنْ تعملَ « لا » هذا العملَ ، لذهب مَذْهباً حَسَناً ؛ إذْ لا يُحفظ ذلك في نثر أَصْلًا ولا في نَظْمٍ إلّا في ذَيْنك البيتَيْنِ النّادرَيْنِ . ولا ينبغي أَنْ تُبْنَى القواعدُ على ذلك ، وليس في كتاب سيبويه[3] ما يدلُّ على أَنَّ إعمالَها عمل « ليس » مسموعٌ مِنَ العرب لا قليلًا ولا كثيراً ، فيكون مقيساً مطّرداً » . وقال أيضاً[4] : « إعْمال « لا »

(١) انظر : شرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٦٣ .
(٢) التذييل ٤/ ٢٨٤ .
(٣) انظر : الكتاب ١/ ٥٨ .
(٤) البحر ٢/ ٨٨ ، وانظر : الارتشاف ٣/ ١٢٠٨ .

إعْمال « ليس » قليلٌ جداً لم يجيءْ منه في لسان العرب إلّا ما لا بالَ له » .

قال أبو عليّ[1] : « مَنْ شَبَّهَ « ما » بـ « ليس » ، فنَصَبَ بها ، فلِدُخُولِها على المبتدأ والخبر ، كما أنَّ « ليس » كذلك ، ولأنَّها نَفْيُ الحال كـ « ليس » . ولا يجوز على هذا أنْ تَنْصِبَ بـ « إنْ » كما تنصب بـ « ما » ، وإنْ كانتْ نافيةً ؛ لأنَّها ليستْ لِنَفْيِ الحالِ كـ « ما » ؛ أَلَا تَرَى أنَّك تقول : إنْ جِئْتَنِي أَمْسِ ، تريد لم تجئْني ، وكذلك ﴿ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾ [سورة الأحقاف : ٢٦] . وإذا كان كذلك لم يجز أنْ تكونَ كـ « ما » ؛ لأنَّها قد اجتمع فيها شبهان بـ « ليس » ، والشَّبَهان يَجْذِبان ما هما فيه إلى حكم ما هما منه ؛ أَلَا تَرَى أنَّ جميعَ ما لا ينصرف أنَّه كذلك ، ولو أَشْبَهَ الفِعْلَ مِنْ وَجْهٍ واحدٍ لم يمتنع الصّرف . فكذلك « إنْ » لا تنصب كما تنصب « ما » . وقد جاءَ ذلك في « لا » في قوله[2] :

لا مُسْتَصْرَخُ

و[3] :

لا بَرَاحُ

وهو ضعيفٌ قليلٌ . ولا ينبغي أنْ يجوزَ ذلك في « إنْ » ، كما جاز في « لا » ؛ لأنَّ

---

(١) البصريّات ١/٦٤٦ ـ ٦٤٩ .

(٢) العَجَّاج ، ديوانه ٢/ ١٧٢ ، تمامُه : بِيَ الجَحِيمَ حِيْنَ لا مُسْتَصْرَخُ

وهو في الكتاب ٢/٣٠٣ ، وإصلاح المنطق ٣٧٥ ، وتهذيبه ٢/ ٢٦٥ ، وترتيبه ١/٤٧٨ ، وشرح أبياته ٥٧٦ ، والحُجَّة ٢/٢٨٩ ، والحلبيَّات ٢٨٣ ، والمنثورة ٨٦ ، وشرح الحماسة لأبي عليّ المرزوقي ٥٠٦ ، وابن الشّجريّ ١/ ٣٦٤ ، ٤٣١ ، والتذييل ٤/ ٢٨١ .

(٣) سعد بن مالك بن ضُبيعة ، تمامُه :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

وهو في الكتاب ١/٥٨ ، ٢/٢٩٦ ، ٣٠٤ ، والمقتضب ٤/ ٣٦٠ ، والحُجَّة ٢/٢٨٩ ، والمنثورة ٨٥ ، وابن الشّجريّ ١/ ٣٦٤ ، ٤٣١ ، وابن يعيش ١/١٠٨ ، والتذييل ٤/ ٢٨١ ، والبحر ٢/٨٨ ، والمُغْني ٣١٥ ، والدّرّ المصون ٢/ ٣٢٣ ، والخزانة ١/ ٤٦٧ .

قال المرزوقي في شرح الحماسة ٥٠٦ : مَنْ أحجم عن الحرب وكره الاصطلاءَ بنارها والصَّبْرَ على بلواها ، وعَجَزَ عن الثبات في وجوه أبنائها ، فأنا ابن قيس لا براحُ لي فيها ولا انحراف . ومعنى : فأنا ابن قيس ، فأنا المشهور بأبيه ، المُستغني عن تطويل نسبه اهـ .

بابَ هذه الحروف وقياسَها أَلَّا تعمل عمل الفعل ، فلا ينبغي أَنْ يخرج شيء منها عن أَصْلِه إِلَّا بسماع ، ولم نعلم ذلك جاء مسموعاً في « إِنْ » كما جاءَ في « لا » . فأَمَّا ما يقولُه أبو العَبَّاس[1] أَنَّه يجيز قياساً : إِنْ زيدٌ قائماً ، ويقيسه على « لا » = فليس بشَيْءٍ لِمَا أَعلمْتُك . فإِنْ قُلْتَ : فهل يجوز إِذا كان فيه شَبَهٌ واحدٌ من الفعل أَنْ يُمنع من الصَّرف ، كما أُجري « لا » مُجْرى « ليس » وإِنْ كان فيه شَبَهٌ واحدٌ مِنْ « ليس »؟ قيل : إِنَّ هذا لا يجوزُ في الاسم ؛ لأَنَّ الاسمَ حقُّه الصَّرْفُ ، فلا يُخرجُه شَبَهٌ واحدٌ عن الأَصْلِ والتمكُّن . فإِذا كان كذلك لم يكن مثل « لا » ، على أَنَّ « لا » قد صار فيه آكَدُ الشَّبهَيْنِ ، وهو النَّفْي . ونَصْبُهم بـ « لا » الخبرَ يقوِّي تَأْويلَ سيبويه[2] في نَصْبِ خبر « ما » مقدَّماً في الشِّعْر ؛ لقيامِ النَّفْي فيه إِذا قُدِّمَ الخبر قيامه إِذا أُخِّرَ ، وليس كذلك في نَقْضِ النَّفْي ؛ لأَنَّ آكَدَ الشَّبهَيْنِ قد بَطَلَ » اهـ

وقال أيضاً :[3] « فمِنْ ذلك جميع ما لا ينصرف مع كثرتِه واختلاف فُنُونه ، لمّا حصل الشَّبَهان من الفعل صار بمنزلته في امتناع الجرّ والتنوين منه . فكذلك « ما » لمَّا حصل فيه الشَّبَهانِ مِنْ « ليس » ، وَجَبَ على هذا أَنْ يكونَ في حُكْمِها ويعملَ عَمَلَها ، كما أَنَّ جيمعَ ما لا ينصرفُ صار بمنزلة الفِعْلِ فيما ذكَرْنا ، وغيرُ ذلك يَبْعُدُ فيه كما يَبْعُدُ صَرْفُ ما لا ينصرف » اهـ

وفي كلام أبي عليّ هذا أشياء :

١ ـ أَقوى حروف المعاني (ما ـ لا ـ لات ـ إِنْ) عملاً ما اجتمع فيه الشَّبهان مِنْ « ليس » ، وهو « ما » ، ثمّ « لا » لأَنَّ فيها شبهاً واحداً ، لذلك وَصَفَ عَمَلَها بأَنَّه قليلٌ ضعيفٌ ، ثمَّ مَنَعَ أَنْ تعملَ « إِنْ » عمل « ليس » ، لأَنَّها لَيْسَتْ لنفي الحال كـ « ليس » ، وإِنَّما تَردُ لنفي ما قد مضى ، ولأَنَّ إِعمالَها لم يُسمع في كلامهم .

وفي الحقِّ أَنَّ أَوْصافَ النحويّين لعمل هذه الحروف وشبهها بـ « ليس » لا يخلو

---

(١) انظر : المقتضب ٢/ ٣٦٢ ، ورصف المباني ١٩٠ .
(٢) انظر : الكتاب ١/ ٦٠ ، والتعليقة عليه ١/ ٩٥ .
(٣) الحجة ٦/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .

من تباين ، فظاهر كلام أبي عليّ أنَّ « لا » تُشبه « ليس » في نفي الحال ، وهذا هو الشَّبه الأوّل ، وهي تدخل على النكرة والمعرفة كـ « ليس » ، وهذا هو الشَّبَهُ الثّاني ، وعلى ذلك ينبغي أَنْ يكون لها من قوّة العمل ما لـ « ما » ، وكلام العرب بخلاف ذلك . على حين رأى جامع العلوم[1] أنَّ عمل « لا » ضعيف ؛ « لأَنَّ » لا » ليست لنفي الحال كـ « ليس » ، وإنَّما هو للنَّفْيِ فحسب ، فلم يكن ذلك ليبلغَه في العمل مثل « ليس » » .

ورأى أبو حَيَّان[2] أنَّ إعمال « إنْ » عمل « ليس » أكثر من إعمال « لا » عملَها ، واستدلّ على ذلك بالقياس والسّماع . فأَمّا القياس فإنَّها شاركت « ما » في النَّفْيِ ، وفي دخولها على المعرفة والنكرة ، وفي نفي الحال . وأَمّا السَّماع فقول العرب في نثرها وسعة كلامِها : إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك ، وإنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلَّا بالعافية ، حكى ذلك الكسائيّ عن أهل العالية ، وقال الشّاعر[3] :

إِنْ هــو مُسْتَــوْلِيــاً عَلَــى أَحَــدٍ إِلَّا عَلَــى أَضْعَــفِ المَجَــانِيــنِ

وقال آخر[4] :

إِنِ المَــرْءُ مَيْتــاً بِــانْقِضَــاءِ حَيَــاتِــهِ وَلَكِــنْ بِــأَنْ يُبْغَــى عَلَيْــهِ ، فَيُخْــذَلَا

وقد وردت شواهد عملت « لا » فيها عمل « ليس » ، واسمها معرفة ، على حين اشترط النَّحْويُّون أَنْ يكونَ اسمها نكرة ، و[5] « عَلَّلُوا هذا بأَنَّ « لا » ضعيفة في باب العمل ؛ لأنَّها إنَّما تعملُ بحكم الشَّبَهِ لا بحكم الأَصْل في العمل ، والنكرة ضعيفة جدّاً ، فلذلك لم يعمل العاملُ الضَّعيف إلَّا في النكرات ، فلمّا كانت « لا » أَضْعَفَ العامِلَيْن ، والنكرةُ أَضْعَفَ المعمولَيْنِ ، خَصُّوا الأَضْعَفَ بالأضعف » .

---

(١) شرح اللُّمع له ١/ ٣٦٣ .

(٢) التذييل ٤/ ٢٧٧ ـ ٢٧٩ .

(٣) هو في الأزهية ٤٦ ، ورصف المباني ١٩٠ ، وابن الشَّجريّ ٣/ ١٤٣ ، والبحر ١/ ٢٧٦ ، والتذييل ٢/ ٢٢٥ ، والارتشاف ٣/ ١٢٠٧ ، والخزانة ٤/ ١٦٦ ، ونتائج التحصيل ٤/ ١٢٦٥ .

(٤) هو في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٦ ، والخزانة ٤/ ١٦٨ ، ونتائج التحصيل ٤/ ١٢٦٥ .

(٥) ابن الشَّجريّ ١/ ٤٣١ .

ورأى ابن مالك[1] أَنَّ إلحاق « إنْ » النّافية بـ « ليس » أرجح من إلحاق « لا » بها ؛ لمشابهتها لها في الدخول على النكرة والمعرفة ، وعلى الظرف والجارّ والمجرور ، وعلى المخبر عنه بمحصور ، فيقال : إنْ زيدٌ فيها ، وإنْ زيدٌ إلّا فيها .

ورأى أيضاً أَنَّ إعْمالَ « لات » عمل « ليس » يقتضي النّظر والقياس أَنْ يكون أَرْجَحَ مِنْ إعْمال « ما - لا - إنْ » عَمَلَها ؛ لأَنَّ اتّصال التاء بها جعلها مختصّةً بالاسم ، وعلى هذا تكون انفردت بالدخول على أحد القبيلَيْنِ ، وهي أيضاً شبيهة بـ« ليس » كونها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، وكلّما تعدَّدت وجوه الشَّبَه كان هذا أَدْعَى للحَمْلِ والإجْراء . وقد جاءت الشواهد بخلاف ما يقتضيه النظر والقياس .

ويمكن التوفيق بين هذه المذاهب إذا اتُّسع في دلالة « ليس » على النَّفْي ، فتكون لنفي ما في الحال ، وما في الماضي ، وما في الاستقبال . وقد فطن الجَزُوليّ لذلك إذ قال[2] : « و« ليس » لانتفاء الصّفة عن الموصوف مطلقاً » ، وعلّق الشَّلوبين عليه بقوله : « قال ذلك - وإنْ كان الأَشهرَ عند النَّحْويّين أَنَّ « ليس »إنَّما هي لانتفاءِ الصّفة عن الموصوف في الحال - لأنَّ سيبويه حكى[3] : ليس خَلَقَ اللهُ مثله ، وأَجَازَ[4] : ما زيدٌ ضربْتُه ، على أَنْ تكونَ « ما » حجازيَّةً » . ثمَّ بَيَّنَ أَنَّ « ليس » لنفي ما في الحال إذا لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان دون زمان ، فإن اقترن الخبر بالزمان أو ما يدلُّ عليه فهو بحسب المقترن به .

وذكر ابن مالك[5] طائفةً مِنَ الشّواهد على استقبال المنفيّ بـ « ليس » وبـ « ما » ، كقوله تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [سورة هود : ٨] ، وقوله تعالى ﴿ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ [سورة البقرة : ١٦٧] .

---

(١) شرح التسهيل له ١/ ٣٧٥ .

(٢) شرح المقدّمة الجَزُوليّة الكبير ٢/ ٧٧٢ ، وانظر : التذييل ٤/ ٣٠٥ .

(٣) الكتاب ١/ ٧٠ .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ١٤٥ - ١٤٦ .

(٥) شرح التسهيل له ١/ ٣٨٠ - ٣٨١ .

وإذا صَحَّ دلالةُ « ليس » على النَّفْي مطلقاً ، وإنْ كان أكثر استعمالها للدلالة على نفي الحال ، كانت « لا » مشبهةً لها من حيث الدلالةُ على النفي المطلق ، وعلى هذا قام في « لا » شبهان من « ليس » ، وهو أدْنى ما يُطلب للإعمال ، وسائر أخواتها فيها شبهان أيضاً وأكثر كما سلف بيانُه ، والأقوى عملاً منها ما كثرت فيه وجوه الشَّبه من الأصل ، وقد يجيءُ الاستعمالُ بخلاف ما يقتضيه القياسُ .

٢ ـ قَوْلُ أبي عليّ[١] : « فَمِنْ ذلك جميعُ ما لا ينصرفُ مع كثرته واختلافِ فنونه ، لمَّا حصل الشَّبَهان مِنَ الفِعْل صار بمنزلتِه في امتناعِ الجرِّ والتنوين منه » عَلَمٌ عنده على أَنَّ الشَّبَهَيْنِ إذا قاما في شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ ، جذباه إلى حُكْمِ ما فيه الشَّبَهانُ منه ، فكلّما ذكر أَنَّ الشَّيْءَ إذا أَشبه شيئاً مِنْ وجهَيْنِ ، فجرتْ بعض أحكام المشبَّه به على المشبَّه = تمثَّل بباب الممنوع مِنَ الصَّرْفِ[٢] ، وجَعَلَه عَلَماً على هذه المسألة .

وذلك أَنَّ جميعَ الأَسْماءِ الممنوعةِ مِنَ الصَّرْفِ إنَّما مُنعتْ منه لعلَّتَيْنِ مِنَ الفَرْعِ تدخلان على الاسم ، فتُخْرِجَانه من أَصْلِ التمكُّنِ في باب الاسميَّة . وإذا دخل هذه الأسماءَ شَبَهٌ واحدٌ مِنَ الفرعيّة لم يَقْوَ على إخراجها عمّا تستحقُّه مِنَ الصَّرْفِ الذي هو أَصْلٌ فيها ، فكان الأَصْلُ أَقْوَى وأَمْلَكَ .

ومشابهةُ الفعل للاسم على ثلاثة أَضْرُبٍ[٣] :

الأوّل : أَنْ يصير مَعْنى الاسم معنى الفعلِ سواء ، كما في أسماء الأفعال ، فيُبْنى الاسم حَمْلاً له على أَصْلِ الفعل الذي هو البناء .

الثّاني : أَنْ يوافقَ الاسمُ الفعلَ مِنْ حيثُ تركيب الحروف الأصلية ، ويشابهه في شَيْءٍ من المعنى كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والصّفة ، فيُعطى عمل الأفعال التي فيه معناها .

---

(١) الحُجّة ٦/ ٢٧٧ .

(٢) الحُجّة ١/ ٦٧ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرّضي ١/ ١٠٣ .

الثّالث : أَنْ لا يشابه الاسمُ الفعلَ لفظاً ، ولا يتضمّن معناه ، ولكنْ يشابهه بوجهٍ بعيدٍ ، ككَوْنِه فَرْعاً لأَصْلٍ ، كما أَنَّ الأَفْعَالَ فَرْعُ الأَسْماءِ إفادةً واشتقاقاً . فأَمَّا الإفادةُ فلاحتياجِ الفعلِ في كَوْنِه كلاماً إلى الاسم ، واستغناءِ الاسمِ فيه عنه . وأَمَّا الاشتقاقُ فيجيءُ في باب المصدر .

وفي هذه المشابهة الثالثة يُنتزع من الاسم التنوينُ والكَسْرُ معاً حَمْلًا له على ما وقع منه الشَّبَه ، وهو الفعل ، «[1] وإنَّما احتيج في هذا الحكم إلى كَوْنِ الاسم فرعاً من جهتَيْنِ ، ولم يقتنع بكونه فرعاً من جهةٍ واحدةٍ ؛ لأَنَّ المشابهةَ بالفرعيّة مشابهةٌ غيرُ ظاهرة ولا قويّة ، إذا الفرعيّة ليستْ مِنْ خصائصِ الفِعْلِ الظاهرة ، بل يُحتاجُ في إثباتها فيه إلى تكلُّفٍ ، وكذا إثباتُ الفرعيّة في الأسماءِ بسبب هذه العِلل غيرُ ظاهرة ، فلم تكْفِ واحدة منها إلَّا إذا قامت مقامَ اثنتين » .

وقد نقل السُّيوطيّ أَنَّ العلّة الواحدة لا تمنع من الصَّرْفِ لوجوهٍ[2] :

أحدها : أَنَّ الأَصْلَ في الأسماء أَنْ تكونَ منصرفةً ، فليس للعلّةِ الواحدةِ مِنَ القوّة ما يجذبه عن الأَصْلِ ، وذلك لأَنَّ الأُصولَ تُراعى ويُحافظ عليها .

الثّاني : أَنَّ الأسماءَ التي تُشبه الأفعال مِنْ وجهٍ واحدٍ كثيرةٌ ، ولو راعيْنا الوَجْهَ الواحدَ ، وجعلْنا له أثراً ، كان أكثرُ الأسماءِ غيرَ منصرفٍ ، وحينئذٍ تكثر مخالفةُ الأصل .

الثّالث : أَنَّ الفِعْلَ فرعٌ على الاسم في الإعراب ، فلا ينبغي أَنْ يُجذبَ الأَصْلُ إلى حيِّز الفَرْع إلَّا بسببٍ قويٍّ .

وأمَّا العِلَلُ المانعةُ مِنَ الصَّرْفِ فهي تسعٌ[3] : وَزْن الفعل ، والوصف ،

---

(١) انظر : شرح الكافية للرّضي ١/ ١٠٤ .

(٢) انظر : الأشباه والنّظائر ٢/ ٧٠ .

(٣) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف للزّجّاج ٦ ـ ٨ ، والعسكريّات ١٢٤ ـ ١٣٦ ، والإيضاح (فرهود ٢٩٤ ، مرجان ٢٢٨) ، والبغداديّات ٢٢٥ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٦٩١ ، وأسرار العربيّة ٢٧٦ ، وشرح الكافية للرّضي ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤ .

والتّأنيث ، والألف والنّون الزائدتان ، والتعريف ، والعُجْمة ، والعَدْل ، والجمع ، والتّركيب .

وقد اعتدّوا هذه العِلل فروعاً على أصول ؛ فوَزْنُ الفعل فرع على وزن الاسم ، والوصف فرع على الموصوف ، والتّأنيث فرع على التذكير ، والألف والنون الزائدتان فرع ؛ لأنّهما تجريان مجرى علامة التّأنيث في امتناع دخول علامة التّأنيث عليهما ، فلا يقال مثلاً عطشانة ، والتعريف فرع على التنكير ، والعُجْمة فرع على العربيّة ، والجمع فرع على الواحد ، والعَدْل[1] فرع لأنّه متعلّقٌ بالمعدول عنه ، والتركيب فرعٌ على الإفْراد .

ومثل قول أبي عليّ : « حصل الشَّبَهان مِنَ الفِعل » قولُ تلميذه ابن جنّي[2] : « وذلك أَنَّ علّةَ امتناعه مِنَ الصَّرْفِ إنّما هي لاجتماع شَبَهَيْنِ فيه مِنْ أَشْباهِ الفِعْلِ . فأَمّا السَّبَبُ الواحد فيقلُّ عن أَنْ يُتِمَّ علّةً بنفسِه حتّى ينضمَّ إليه الشَّبَهُ الآخر مِنَ الفعلِ » .

ولعلَّ مرادَهما بالشَّبَهَيْنِ مِنَ الفعل الفرعيّة مِنْ جهتَيْنِ ؛ فإبراهيم مثلاً مُنع مِنَ الصَّرْفِ لعلّتين : أَنَّه أعجميّ ، والعُجْمة فرعٌ على العربيّة ، وأَنّه عَلَمٌ ، والعلميّة أو التعريف فرع على التنكير . والفعل فرع على الاسم المتمكّن الاسميّة مِنْ جهتَيْنِ أيضاً ، هما اشتقاق الفعل من المصدر ، فالمصدرُ أَصْلٌ لأنّه أَسبقُ مراتبِ الكَلِم ، والفعْلُ فرعٌ لصدوره عنه ، وأَنَّ الفعل لا يستقلُّ بنفسه في الإفادةِ مِنْ غيرِ الاسم . فالاسمُ الممنوعُ مِنَ الصَّرْفِ فَرْعٌ على الاسم المتمكّن مِنْ جهتَيْنِ ، والفعل فرعٌ على الاسم المتمكّن من جهتَيْنِ أيضاً ، وهذه المشابهة هي التي قَضَتْ بِحَمْلِ الاسم على الفعل في امتناعه مِنَ الجرّ والتنوين . قال الزَّجّاج[3] : « التنوين علامة لأمكن الأشياءِ عندَهم ، وقد يكون متمكّنٌ لا تنوينَ فيه ، فيُترك التنوين في المتمكّن الذي هو ثقيلٌ عندَهم ، وذلك كلّ ما لا ينصرف غيرُ منوَّن ، لِيُفْصَلَ بينَ المستوفي التمكّنِ

---

(١) انظر : الإغفال ٢/ ١٤٥ ، والمخصّص ١٧/ ١٢١ .

(٢) الخصائص ١/ ١٧٧ .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ٣ ـ ٤ .

وبينَ النَّاقصِ التمكُّنِ ، فهذه علّةُ التنوينِ في جميع ما ينصرف وعلّةُ تركِه في جميع ما لا ينصرف . فأمَّا الجرُّ ، وهو الخَفْضُ ، فإنَّما امتنعَ فيما لا ينصرفُ ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ ما لا ينصرفُ فرع في الأَسماءِ كما أَنَّ الأَفْعَالَ فرعٌ عن الأَسْماءِ ؛ لأَنَّ الاسمَ قبلَ الفعل ؛ فقد أَشْبَهَ ما لا ينصرفُ الفعلَ ، فلا يكون في أَنحاءِ إعرابِه ما لا يدخلُ الفِعْلَ » اهـ

٣ ـ قول أبي عليّ[١] : « فكذلك « ما » لمّا حصل فيه الشَّبهان من « ليس » وَجَبَ على هذا أَنْ يكونَ في حُكْمِها ، ويعملَ عَمَلَها ، كما أَنَّ جميع ما لا ينصرف صار بمنزلة الفعل فيما ذكرْنا ، وغير ذلك يبعد فيه كما يبعد صَرْفُ ما لا ينصرف » يَعْني أَنَّ إهْمالَ « ما » وقد قام فيها الشَّبَهان مِن « ليس » بعيدٌ ، كما أَنَّ صَرْفَ ما لا ينصرفُ ، وقد قام فيه الشَّبَهان مِنَ الفعل ، بعيدٌ . على أَنَّه يبعدُ أَنْ يُوصف إهْمالُ « ما » وصَرْفُ ما لا ينصرفُ بأَنَّهما بعيدان ، وذلك أَنَّه قد يتجاذبُ الشَّيْءَ الواحدَ أَصْلان ، فتُجريه قبيلةٌ على أَصْلٍ ، وتُجريه قبيلةٌ أُخرى على أَصْلٍ آخر ، فتميم حين أَهملتْ « ما » آتيةٌ على أَصْلٍ استظهره النُّحاة من كلامهم ، وهو أَنَّ ما لا يختصُّ من حروف المعاني بأحد القبيلَيْنِ حقُّه الإهْمال ، والحجاز آتيةٌ على أصل آخر استظهره النُّحاة من كلامهم ، وهو أَنَّه قد يُعْطى الشَّيْءُ حُكْمَ ما في معناه .

ومَنْ مَنَعَ صَرْفَ نحو مساجد إنَّما راعى علَّتَيْنِ فيه[٢] : الجمع ، وأَنَّه ليس في أبنية الآحاد مثْلُه ، وقيل[٣] : « لمّا لم يكن له في الآحادِ نظيرٌ ، أَشْبَهَ الأعجميَّ الذي لا نظير له في كلام العرب ، ففيه الجمعُ وشَبَهُ العُجْمة » . والمانع للصَّرْفِ آتٍ على أَصْلٍ ، وهو أَنَّ ما قام فيه الشَّبَهان من الفعل مُنع من التنوين والجرّ كما يُمنع الفِعْل منهما، قال الجامع[٤]: « ما كان من الجمع على مثال مفاعيل ومفاعل فإنَّه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، وذلك لأَنَّه جمع ، ولا نظيرَ له مِنَ الآحاد ، فكأنَّه جُمع مرّتين ، فلا ينصرف لاجتماع السّببين ، وهو كَوْنُه جمعاً ، وكَوْنُه لا نظير له مِنَ الآحاد » .

---

(١) الحُجّة ٦/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .
(٢) العسكريّات ١٣١ .
(٣) شرح الكافية للرّضي ١/ ١١٢ .
(٤) شرح اللُّمع له ٢/ ٧٠٢ .

ومَنْ[1] صَرَفَ نحو قوله تعالى ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [سورة الإنسان : ٤] ، و﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ [سورة الإنسان : ١٥] = آتٍ على معاودة أَصْلٍ مهجور ، وهو أَنَّ الأَصْلَ في جميع الأسماء الصَّرْفُ ، وصَرْفُ ما لا ينصرفُ لغةٌ لبعضِ العربِ ، قال الكسائيُّ[2] : « إنَّ صَرْفَ ما لا ينصرف مُطْلقاً لغةُ قَوْمٍ » ، وقال الأخفش في ﴿سَلَاسِلًا﴾ و﴿قَوَارِيرًا﴾ :[3] « سمعْنا مِنَ العرب مَنْ يصرفُ هذا ، ويصرفُ جميعَ ما لا ينصرفُ » ، وقال أيضاً : ﴿سَلَاسِلًا﴾ منوَّنةٌ في الوَصْلِ والسَّكْتِ على لغةِ مَنْ يصرفُ نحوَ ذا مِنَ العرب ، والكتابُ بألفٍ ، وهي قراءةُ أَهْلِ مكّة وأَهْلِ المدينة ، والحَسَنِ ، وبها نَقْرَأُ . ونحنُ نُثبتُ ذلك الألفَ فيهما ، ونُنوِّنُهما إذا وصلْنا ، نحملُ ذلك على لُغةِ مَنْ يَصْرِفُ أَشْبَاهَ ذا » اهـ

ومِنَ الأَمثلةِ الدَّالَّةِ على توقُّدِ ذكاءِ أبي عليّ في حَمْلِ الفرعِ على الأَصْلِ ولَمْحِ الأَشْباه ما ذكره مِنْ حَمْلِ تاءِ التَّأنيث على ياءَي النَّسَب لِمَا استحكم بينهما مِنْ وجوهٍ مِنَ المشابهاتِ ؛ قال[4] : « فَمَنْ قال : زَكَرِيٌّ ، صَرَفَ[5] . والقولُ فيه أَنَّه حَذَفَ الياءَيْنِ اللَّتَيْنِ كانتا في « زكريَّاء » و« زكريَّا » ، وأَلحق الكلمةَ ياءَي النَّسَب ، يدلُّك على ذلك صَرْفُ الاسم ، ولو كانت الياءان في زكريّ الياءَيْنِ اللَّتين كانت في « زكريَّاء » و« زكريَّا » ، لوجب أَلَّا ينصرفَ الاسمُ للعُجمة والتعريف ، كما أَنَّ إبراهيمَ ونحوَه مِنَ الأَعجميّة لا ينصرفُ ، فانصرافُ الاسم يدلُّ على أَنَّ الياءَيْنِ للنَّسب ، فانصرف الاسم ، وإنْ كان لو لم تلحقِ الياءان لم ينصرفْ للعُجمةِ والتعريف . يدلُّك على ذلك أَنَّ ما كان على وزن مفاعل لا ينصرفُ ، فإذا أَلحقْتَه

---

(١) السَّبعة ٦٦٤ .

(٢) شرح الكافية للرّضي ١/ ١٠٧ .

(٣) نقله عنه أبو عليّ في الحُجَّة ٦/ ٣٤٩ ، ٣٥١ ، وانظر : الخصائص ٢/ ٩٦ ، والبديع في علم العربيّة لابن الأثير ٢/ ٢٧٦ ، وشرح الكافية للرّضي ١/ ١٠٦ ـ ١٠٧ ، والبحر ٨/ ٣٩٤ .

(٤) الحُجَّة ٣/ ٣٥ ـ ٣٦ ، وعنها في الجواهر ٣/ ٨٧ .

(٥) في المحرَّر ١/ ٤٢٦ : « حكى أبو حاتم : زكريٌّ ، بغيرِ صَرْفٍ ، وهو غلطٌ عندَ النُّحاة » اهـ .

ياءَي النَّسَب انصرف ، كقوله : مدائنيٌّ ، ومعافريٌّ .

وقد جَرَتْ تاء التّأنيث هذا المجرى ، فقالوا : صياقلُ ، فلم يصرفوا ، وألحقوا التاءَ ، فقالوا : صياقلةٌ ، فاتّفق تاء التأنيث وياء النَّسَب في هذا كما اتّفقا في رُوْميّ ورُوْم ، وشعيرة وشعير ، ولحقت الاسمَ الياءان وإنْ لم يكن فيه معنى نَسَب إلى شيءٍ ، كما لم يكن في كرسيّ وقُمْريّ معنى نسب إلى شيء ، وهذا نظيرُ لحاق تاء التأنيث ما لم يكنْ فيه مَعْنى تأْنيث ، كغُرْفة وظُلْمة ونحو ذلك » اهـ

رأى أبو عليّ في صرف زكريّ أمارةً على أَنَّ الياء المشدَّدة فيه ليست التي كانت في زكريّاء وزكريّا مدّاً وقصراً ، ولو كانت إيّاها لوجب أَنْ يمتنع الاسم من الصَّرْفِ للعلميّة والعُجْمة كما امتنع غيره من الأعلام الأعجميّة . ثمّ استاق لِمَا رآه مثالاً يُؤيّده ، وهو أَنَّ ما كان على صيغة أَقصى الجمع يمتنع من الصَّرْف لكونه جمعاً ، ولكونه لا نظير له في أبنية الآحاد العربيّة[1] ، فلمّا انضافتْ إليه ياء النَّسَب المشدّدة صرفتْه ، فقالوا : مدائنيٌّ .

ثمّ استطرد إلى أَنَّ تاء التأنيث حُملت على ياء النَّسَب في صرفها ما حقُّه أَنْ يمتنع مِنَ الصَّرف ؛ فصياقل صيغة أَقْصى الجمع ممنوعة مِنَ الصَّرْفِ ، ومَنْ قال : صياقلةٌ ، صرف ، وذلك لزوال أحد السَّببَيْنِ المانعَيْنِ من الصَّرْفِ ، وهو عَدَمُ النَّظير في أمثلة الآحاد ، ولمّا انضافتْ إليه التَّاءُ صار له نظير ، ووافق بناء الواحد ، وذلك نحو الكراهية ، والطّواعية ، ولهذا ما صُرِف ، وقال الأخفش في هذا الضَّرْبِ من الجمع[2] : « وإنّما مَنَعَ العربُ مِنْ صَرْفِ هذا الجَمْعِ أَنَّه مثالٌ لا يكونُ للواحد ، ولا يكون إلَّا للجَمْعِ ، والجمعُ أَثْقَلُ مِنَ الواحد ، فلمَّا كان هذا المثالُ لا يكونُ إلَّا للأَثْقَلِ لم يُصْرَفْ . وأَمَّا الذي آخره الهاءُ فانصرفَ ؛ لأنَّها منفصلة ؛ كأنَّها اسمٌ على حيالها ، والانصرافُ إنَّما يقعُ على آخر الاسم ، فوقعَ على الهاءِ ، فلذلك انصرف » اهـ

---

(١) انظر : العسكريّات ١٣٢ .

(٢) معاني القرآن ١/ ٣٥٦ .

يُشبه أَنْ يكونَ الأخفشُ قد جَعَلَ علَّةَ انصرافِ نحو صياقلة وزنادقة أَنَّه نُزِّلَ منزلةَ ما أُضِيْفَ مِمّا يجعلُه مصروفاً ، وهو إذا أُضيفَ جُرَّ بالكسرة ، وكذلك صياقلة أَشبهتْ أَنْ تكونَ الهاءُ اسماً منفصلاً عن صياقل ، فلمّا التزقتْ به جُعِلَ كأنَّه اسم أُضيف إليه الهاء ، فجُرَّ بالكسرة ، وفارقَ أفراد جنسه مِمّا جاء على أَقْصَى الجموع .

ثمّ استاق أبو عليّ ما رآه مِنْ وجوه الشَّبَهِ بين ياء النَّسَب المشدّدة وتاء التَّأْنيث ، وهي :

١ ـ كلاهما إذا لحق الاسم الممنوع من الصَّرْفِ ، صَرَفَه ، نحو مدائنيّ ، وصياقلة .

٢ ـ كلاهما عَلَمٌ للمفرد من اسم الجنس الجمعيّ ، وهو الاسم الذي يتضمَّن مَعْنى الجمع ، ويدلُّ على الجنس ، ومفردُه إنَّما يكونُ بياءِ النِّسبة ، نحو : عرب وعربيّ ، وزِنْج وزِنْجيّ ، أَوْ بتاءِ التَّأْنيث ، نحو : تمر وتمرة ، وشعير وشعيرة .

٣ ـ كلاهما يلحق الاسم ولا يدخلُ فيه المعنى الذي تدلّ عليه الياء أو التّاء ؛ فقد تلحق ياء النَّسَب الاسمَ دون أَنْ تُحْدِثَ فيه مَعْنى النَّسَب ، نحو كرسيّ ، وقُمْرِيّ[1] ، وبَرْديّ ، وقد تلحق تاء التَّأنيث الاسم دون أَنْ تُحْدِثَ فيه معنى التأنيث الحقيقيّ ، نحو غُرْفة ، وظُلْمة .

واستدلّ أبو عليّ على أَنَّ ياء النَّسب تلحق الاسم دون أَنْ يقع فيه معنى النَّسَب بقوله تعالى ﴿ فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾[2] [سورة المؤمنون : ١١٠] ؛ قال[3] : « لم يخرجْ ـ أَيْ سِخْريّ ـ مع إلحاق ياء النَّسَب عن حكم المصدر ، ولم يخرج إلى الصِّفة بلحاق الياءَيْنِ له ، كما يخرجُ سائر ما لَحِقَتْهُ الياءُ ؛ يدلُّك على ذلك ﴿ فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾ ، فأَفْرَدَ ، وقد جَرَى على الجمع ، كما تُفردُ المصادرُ ، فكأَنَّ ياءَ النَّسَب لم

---

(١) في اللّسان [ق م ر] عن الجوهريّ : « القُمْرِيُّ منسوبٌ إلى طَيْرٍ قُمْرٍ ، وقُمْرٌ إمّا أَنْ يكونَ جمعَ أَقْمَرَ مثل أَحْمَرَ وحُمْرٍ ، وإمّا أَنْ يكونَ جَمْعَ قُمْريّ مثل رُوْم ورُوْميّ ، وزِنْج وزِنْجيّ » اهـ .

(٢) كسر السّين من ﴿سِخْرِيًّا﴾ قراءة ابن كثير وابن عامر وعاصم وأبي عَمْرو . السَّبْعة ٤٤٨ .

(٣) الحُجّة ٥/ ٣٠٤ .

يقعْ به اعتدادٌ في المَعْنى ، كما لم يُعْتَدَّ به ، وإنْ لم يكن للنَّسَب ، في نحو : أَحْمر وأَحْمريّ ، ودَوَّار ودَوَّاريّ . ومِثْلُ ذلك في أَنَّ ياءَ النَّسَب لمَّا كان كالتي في قُمْريّ ونحوِه لم يُعْتَدَّ به = قَوْلُ الشَّمَّاخ[1] :

خُضْـرانيَّـات

أَلَا تَرَى أنَّه لو اعتُدَّ به ، وأُريد به مَعْنى النَّسَب لَرُدَّ إلى الواحد ، كما يُرَدُّ سائر ما لحقه ياءُ النَّسَب ، وأُريد به النَّسَب إلى الواحد ، إذا لم يكن المنسوبُ مُسَمًّى بالجمعِ . وأنْ لم يَرُدَّ « خضرانيّات » إلى الواحد ، دلالةٌ على أَنَّه لم يُعْتَدَّ بها ، وكان في حكم الزّيادة » اهـ

فالياء في ﴿سِخْرِيًّا﴾ لم تُخرج الاسم عن حكم المصدر بدلالة إفرادها وقد جَرَتْ على الجمع الذي أَصْلُه مبتدأٌ ، التقديرُ : هم سِخْرِيّ ، ولو لم تبقَ مَصْدراً ما جازَ أَنْ يُخبَرَ بها عن « هم » ، ولوَجَبَ إذا كانتْ وَصْفاً أَنْ تطابقَ المبتدأَ في الجمع ، وقد أُخبر بالمصدرِ لإرادةِ المبالغةِ والكثرة .

ثمّ ساق أبو عليّ نظيراً لياء النَّسَب التي لم يقعْ بها اعتدادٌ لفظةً مِنْ شعر الشَّمَّاخ جُمِعَتْ بعد أَنْ نُسِب إليها ، والقياس أَنَّك إذا نَسَبْتَ إلى جماعة أوقعْتَ ياء النِّسبة على الواحد منها ، فتقول في رجال رَجُلِيّ ؛ لأنَّك إذا أدخلت ياء النَّسَب على الاسم الذي لا يُوصف به ، جعلْتَه مِمّا يُوصف به ، ولو قلت : ثوبٌ رجاليّ ، ما صحَّ ، وذلك لأنَّ المفردَ لا يُوصفُ بالجمع ، ولأنَّ المقصودَ بـ : ثوبٌ رَجُلِيّ ، إنَّما هو بيانُ الجنس ، والجنسُ قد حَصَلَ بالواحد ، فلا حاجةَ إلى الجمع ، مع أَنَّ الواحدَ أَخَفُّ مِنَ الجمع ، وهو الأَصْلُ . ويُستثنى من هذا القياسِ الواحدُ الذي سُمِّي

---

(١) لم أُصِبْ هذا اللَّفْظَ في ديوانه على قراءتي له كرَّتَيْنِ ، وأَخشَى أَنَّ أبا عليّ أراد قول الشَّمَّاخ :

فَقَــرَّبْــتُ مُبْــراةً كَــأَنَّ ضُلُــوعَهَــا ... مِــنَ المَــاسِخِيَّــاتِ القِسِــيُّ المُــوَتَّــرَا

انظر : ديوان الشَّمَّاخ ١٣٣ ، وتهذيب تذكرة أبي عليّ لابن جنّي ، اللّوح ٦٢ ، والكامل ٢/ ٩٣٤ .

المُبْراة : النّاقة التي في أنفها بُرَة ، وهي حلقة مِنْ فضّة ، والماسخيّات : القِسِي المنسوبة إلى ماسخة رجلٍ مِنْ أَزْد السّراة كان قوّاساً ، والموتَّر : المشدود الوتر .

بالجمعِ ، فَتُقِرُّهُ على لَفْظِه ، نحو مدائنيّ ، وأَنْماريّ[1] . وفي الجمع الذي لحق « خضرانيّات » أَوْ « ماسخيّات » بعدَ إضافتها إلى ياءِ النَّسَب ، دليلٌ على أَنَّ الياءَ لم يقع بها اعتدادٌ ، وأنّها إنّما زِيدَتْ لا لمعنًى .

ويمكن أَنْ يُضاف إلى ما ذكره أبو عليّ وَجْهٌ رابعٌ مِنَ الشَّبَهِ بين ياءِ النِّسْبة وتاء التَّأنيث ، إذ كلاهما قد يلحقُ بعضَ الأسْماءِ للدّلالة على مَحْضِ المبالغة ، نحو دَوّاريّ ، وأَحْمريّ[2] ، وعلّامة ، وبحّاثة .

على أَنَّ الشَّبَهَ الثّالث الذي ذكره الشَّيْخُ ، وهو أَنَّ ياء النِّسْبة قد تلحق الاسم مِنْ غيرِ أَنْ يُراد بها مَعْنى الإضافة ، وأَنَّ التاء تكون في الاسمِ مِنْ غيرِ أَنْ يُرادَ به التَّأنيث الحقيقيّ = يدخلُ عليه أَنَّ التّاءَ ، وإِنْ كانت عَلَمَ الإفرادِ في تمرة ، وعلم المبالغة في علّامة ، وأَنَّها تلحقُ لا لِمَعْنًى ، فإنَّها قد تجري مَجْرى التَّأْنيث الحقيقيّ في أَشْياءَ ، هي :

١ ـ تُحذف من الاسم المنسوب إليه ، كما تُحذف تاء التَّأْنيث الحقيقي ، نحو غُرفيّ ، وفاطميّ .

٢ ـ جواز تَأْنيث الفِعْل إذا كان الفاعل مؤنَّثاً غيرَ حقيقيّ ، ووجوب تأنيثه إذا تقدَّم هذا الفاعل عليه ، كما يُؤَنَّث الفعلُ مع الفاعل المؤنَّث الحقيقيّ ، نحو : اسوَدَّت الظُّلْمة ، والظُّلْمةُ اسودَّتْ ، وجاءت فاطمةُ ، وفاطمةُ جاءَت .

٣ ـ هذه التّاءُ تَمْنَعُ الاسمَ مِنَ الصَّرْفِ كما تمنع تاء التَّأْنيث الحقيقيّ ، نحو سَلَمة ومعاوية وطَلْحة وحَمْزة ، وفاطمة وخديجة وعائشة .

---

(١) انظر : شرح اللُّمع للجامع ٢/ ٧٨٠ .

(٢) في التكملة (فرهود ٥٠ ، مرجان ٢٥٣) : « وقد تلحق الياءان الصِّفاتِ على هذا الحدّ ، نحو أَحْمر وأَحْمريّ ، ودَوّار ودَوّاريّ ، فصار الياءان في هذا كتاءِ التَّأْنيث في نحو قَرْية ، وغُرْفة ، وظُلْمة ، لا يُرادُ بذلك مَعْنى تأنيث كما لم يُرَدْ بالياءَيْنِ مَعْنى نَسَب » اهـ وفي الإغْفال ٢/ ٤٩٩ : « أَحْمر وأَحْمريّ بمعنًى واحدٍ ، كما لا تريد بـ كرسيّ إضافةً إلى شيْءٍ ، وهذا مَرْويٌّ مَأْخوذٌ مِن رُواة اللُّغة » اهـ ومؤدّى كلام الشَّيْخ أَنَّ الياءَ هنا إنَّما زِيدتْ لا لمعنًى ، وقد رأى ابن جنّي في الخصائص ٣/ ٢٠٦ أَنَّ الغرضَ منها توكيدُ الوَصْفِ ، ورَأَى الرَّضيُّ في شرح الشّافية له ٢/ ٤ أَنَّها زِيدَتْ للمبالغة .

٤ ـ يجمع المؤنث غير الحقيقيّ بالألف والتّاء كما يُجمع المؤنَّث الحقيقيّ ، نحو غُرفات وظُلمات ، وفاطمات .

٥ ـ يُوقف على هذه التّاء بالهاء كما يُوقف على تاءِ التَّأْنيث الحقيقيّ ، نحو غُرْفَهْ ، وفاطمهْ .

فالتّاءُ في غُرفة ، وإنْ أَشْبهتْ ياءَ النِّسْبة في أنّهما تلحقان الاسمَ لا لمعنًى ، تُشبهُ تاءَ التَّأْنيث الحقيقيّ من خمسة وجوه لمَّا كانت على صورتها ، وتلحقُ في الموضع الذي تلحقُ فيه تاء التَّأْنيث الحقيقيّ ، وهو الطَّرف .

وظاهر كلام أبي عليّ « وقد جَرَتْ تاء التَّأْنيث هذا المَجْرى » أَنَّ تاءَ التَّأْنيث فَرْعٌ على ياءِ النَّسَب في أَنَّها إذا اتَّصلتْ بما حقُّه أَنْ يُمنعَ مِنَ الصَّرْفِ ، صُرِفَ ، لِلَّذي ذكره مِنْ وجوه الشَّبَه بينهما . ولعلَّ الذي حمل أبا عليّ على القول بأَنَّ ياءَ النِّسْبة أَصْلٌ في صَرْفِ ما لا ينصرفُ ، وأَنَّ تاءَ التَّأْنيث فَرْعٌ عليها ، أَنَّ الأَصْلَ في التَّأْنيث الحقيقيِّ مَنْعُ الأَعْلام مِنَ الصَّرْفِ ، وما أُنِّثَ تَأْنيثاً لفظيّاً مِنَ الأَعْلام حُمِلَ على المؤنَّث الحقيقيّ في منع الصَّرْف ، فلمّا صرفت تاء التَّأْنيث ما حقُّه أَنْ يُمنع من الصَّرْف فارقت أَصْلَها ، وصارت فرعاً على ياء النَّسَب في صرفها ما لا يُصرف ، نحو زكريّ . ولمَّا أَرادَ أَبو عليّ حَمْلَ التّاءِ على الياء في صَرْفِها ما لا ينصرف جَعَلَ يلتمسُ وجوهاً مِنْ شَبَهِ الفَرْعِ بالأَصْلِ تُدْنيه منه ، فيستحقُّ بهذا الشَّبَه حُكْمَ الأَصْلِ .

على أَنَّ النَّظر يحتملِ أَنَّ التاءَ الصّارفةَ لِمَا اتّصلتْ به أَصْلٌ ، والمانعةَ فرعٌ ، إذ الأَصْلُ في الأَسماء أَنْ تكونَ مصروفةً ، فالممنوعُ مِنَ الصَّرْفِ فَرْعٌ على المصروف ، وما أَرجع الشَّيْءَ إلى أَصْله أَصْلٌ ، والتّاءُ وإن لحقتْ لا لمعنًى لم تعدمْ بعضَ خصائصِ تاءِ التَّأْنيث مِمّا سَلَفَ بيانُه ، على حينَ أَنَّ ياءَ النَّسَب إنْ لم تُحدثْ مَعْنى النَّسَب فيما اتّصلتْ به ، لم يَجُزْ فيه ما يجوزُ في الاسم المنسوب إليه مِنْ رَفْعِه ما بعده على أَنَّه نائب فاعل ، نحو : البحتريُّ شاعرٌ عربيٌّ أبوه ، والتّاء في نحو علّامة لا خلافَ في أَنَّها للمبالغة ، على حين الياء في دَوّاريّ مختلَفٌ فيها ، مِنْ أَنَّها لا لمعنًى ، أو لتوكيد الوصف ، أو للمبالغة ، كلّ أولئك مِمّا يجعل التّاءَ أَصْلاً فيما

دَلَّتْ عليه ، والياء محمولة عليها ، وفي كلام أبي عليّ[1] ما يُوحي بحمل الياء على التّاء . أوْ أَنْ يُجعلَ كلٌّ مِنَ الياءِ والتّاءِ أَصْلاً في صَرْفِه ما لا ينصرفُ دُوْنَ أَنْ يُحملَ أحدُهما على أخيه .

ومِنْ أَمثلةِ حَمْلِ الشَّيْءِ على الشَّيْءِ لِمَا يتّفق بينَهما مِنْ وجوه الشَّبَه ما ذكره أبو عليّ مِنْ حَذْفِ التنوين منعاً مِنْ تلاقي السّاكنَيْنِ ، وهو في ذلك جارٍ مَجْرَى حَذْفِ حروف اللِّيْن لهذه العلّة ؛ لِلّذي لَمَحَه أبو عليّ مِنْ أَشْباهٍ استحكمتْ بين النُّونِ وحروف اللِّيْنِ ، هي[2] :

١ ـ تُحذفُ النُّون في نحو : لم يكُ زيدٌ منطلقاً ، كما تُحذف حروف اللِّيْن في نحو : غزا القومُ ، وتعطي ابنكَ ، وتصبو المرأة . ومِمَّا يبيِّنُ أَنَّ النُّونَ مِنْ : لم يَكُ ، إنَّما حُذفت لمشابهتِها الياءَ والواو في السُّكونِ أَنَّها إذا تحرَّكتْ في نحو ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [سورة البيّنة : ١] لم يحذفُوها لزوالِ مشابهةِ الياءِ عنها بتحرُّكها[3] .

٢ ـ تُدغم النُّون والياء في نحو : لم يكنْ يعمل ، ولم يكنْ وصل ، كما تدغم الواو والياء في نحو ميّت .

٣ ـ تُبدل النُّون من حروف اللِّيْن في نحو صَنْعَانيّ وبَهْرانيّ ، وكان حكمه صَنْعاوِيّ وبَهْراويّ .

٤ ـ تُبدل الألف من النُّون في نحو : رَأَيْتُ زيدا، و﴿لَنَسْفَعًا﴾ [سورة العلق : ١٥] .

٥ ـ النُّون تعاقب الألف في نحو : جَرَنْفَس[4] وجُرَافِس .

٦ ـ تُحذف النُّون مِنْ قراءة السَّبعة[5] إلَّا عاصماً والكسائيّ ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [سورة

---

(١) انظر : التكملة (فرهود ٥٠ ، مرجان ٢٥٣) .
(٢) انظر : الحُجّة ١٨٣/٤ ـ ١٨٤ .
(٣) انظر : الشِّعْر ١١٤/١ ، والعسكريّات ٩٤ ، ١٥٥ ؛ والعَضُديَّات ١٤٧ ، والتعليقة ١١٧/٥ ، والمنصف ٢٢٨/٢ ، وسرّ الصّناعة ٤٣٩/٢ ـ ٤٤٠ ، والجواهر ٨٣٤/٣ ، وابن الشّجريّ ١٦٧/٢ .
(٤) الجَرَنْفَسُ : العظيمُ الجنبَيْنِ . انظر : الكتاب ٣٢٣/٤ ، والحلبيّات ٣٧٧ .
(٥) السَّبْعة ٣١٣ .

التوبة : ٣٠] ، كما تُحذف الألف مِنْ[1] : عُلَابِط ، فيُقال : عُلَبِط .

وزاد في التعليقة شبهَيْنِ آخرين[2] :

الأوّل : قد تكون النّون علامة الإعراب في نحو يضربان ، كما تكون أبعاضُ حروفِ اللِّين ، وهي الحركات ، علامات إعراب .

الثّاني : تُزاد النُّونُ حيثُ تُزاد حروفُ اللِّين ثانيةً وثالثةً ورابعةً[3] .

ويَنْضافُ إلى هذه الأشْباه التي لَمَحَها الشَّيْخُ ما ذكره المتأخّرون مِنْ أَشْبَاهٍ أُخَر ، هي[4] :

١ ـ النُّون علامة رَفْع الأمثلة الخمسة ، كما أَنَّ الألف والواو علامةُ رفع الأسماء المثنّاة والمجموعة .

٢ ـ النُّون ضمير جمع المؤنَّث ، كما أَنَّ الواو ضمير جَمْعِ المذكَّر .

٣ ـ إذا رُكِّبَ الاسمان وكانت النُّونُ في آخر الاسم الأوَّل ، فإنَّها قد تُسَكَّنُ ، نحو : بَاذَنْجَانَة ، كما تُسَكَّنُ الياءُ في معديْ كرب .

٤ ـ قد تُحذف النُّون اعتباطاً عيناً ولاماً في منذ ولدن ، نحو[5] :

مِـنْ لَـدُ شَـوْلاً فـإلَـى إتْـلائِهَـا

---

(١) العُلَابط : الضَّخْم العظيم . انظر : الكتاب : ٤/ ٢٨٩ ، ٣٢٣ ، ٤٣٧ ، وتفسير أبنيته لأبي حاتم ٢٢٧ ، وللزّبيدي ٢٤٦ ، والأُصُول ٣/ ١٨٤ ، وسفر السّعادة ١/ ٣٧٦ .

(٢) التعليقة ١/ ٥١ ـ ٥٢

(٣) انظر أمثلة على مواضع هذه الزّيادة في الكتاب ٤/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤ .

(٤) جمعها السّيوطيّ في الأشباه والنّظائر ١/ ٦١٩ ـ ٦٢٢ ، وانظر : ابن الشّجريّ ٢/ ١٦٢ ـ ١٧٠ ، وابن يعيش ٩/ ١٥٤ ـ ١٥٦ ، ونَضْرة الإغريض ٢٦٤ .

(٥) الكتاب ١/ ٢٦٤ ، والنُّكَت عليه ١/ ٣٤١ ، والحُجَّة ٥/ ١٢٥ ، والشّيرازيّات ٦٩ ، والإغفال ١/ ٢١٥ ، ٢/ ٣٨٢ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٥٤٦ ، وابن الشّجري ١/ ٣٣٨ ، وابن يعيش ٤/ ١٠١ ، ٨/ ٣٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٥ ، وتذكرة النُّحاة ٥٧٦ ، والارتشاف ٣/ ١١٩١ ، ١٤٥٦ ، والخزانة ٤/ ٢٤ ، وعزاه أبو جعفر النّحّاس في إعراب القرآن له ١/ ٣٥٧ ، ٢/ ٢٧٢ إلى العَجّاج ، وليس في ديوانه . الشَّوْل جمع شائلة ، وهي النّاقة التي ارتفع لَبَنُها ، وجَفَّ ضرعُها ، والإتلاء مصدر أَتْلَتِ النَّاقةُ إذا تلاها ولدُها .

كما تُحذفُ الواوُ عيناً ولاماً في ثُبة في أَحد القولَيْنِ[١] ، وفي أخ .

٥ ـ قد تُحذف النُّون للطُّول ، نحو قول الأخطل[٢] :

أَبَنِــي كُلَيْــبٍ إِنَّ عَمَّــيَّ اللَّــذَا   قَتَــلاَ المُلُــوْكَ ، وفَكَّكَــا الأَغْــلاَلاَ

كما تُحذف الياءُ للطُّول في قولِهم : اشهباب ، يريدون : اشهيباباً .

٦ ـ قد تكون النُّون علامةً للجمع لا ضميراً كما تكون الألف والواو علامة ، نحو قول الفرزدق[٣] :

وَلَكِــنْ دِيَــافِــيٌّ أَبُــوْهُ وَأُمُّــهُ   بِحَــوْرَانَ يَعْصِـرْنَ السَّلِيْـطَ أَقَــارِبُــهْ

وقَوْلِ الآخر[٤] :

يَلُــوْمُــوْنَنِــي فــي اشْتِــرَاءِ النَّخِيْـ   ــلِ قَــوْمِــي ، فَكُلُّهُــمُ أَلْــوَمُ

وقَوْلِهم[٥] : التقتا حلقتا البطان .

٧ ـ قد تُحذف النُّون لكثرةِ الكلامِ بها ، كما تُحذف الياء كذلك ، نحو : بلعنبر ، وبلحارث ، كما قالوا : لا أَدْرِ .

---

(١) قول الزَّجَّاج في معاني القرآن له ٢/ ٧٥ أَنَّها من ثاب يثوب ، فهي محذوفةُ العين ، ورأى أبو عليّ في البغداديّات ٥٣١ أنها مِنْ ثَبَّيْتَ الرَّجُلَ إِذَا جَمَعْتَ مَحَاسِنَه ، فَثُبَةُ الحَوْضِ كأَنَّها مَجْمَعُ الماءِ ، فهي محذوفةُ اللّام . انظر : الشّيرازيّات ٣٧ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٦٠٢ .

(٢) شعره ١٠٨ ، والكتاب ١/ ١٨٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١١ ، والاشتقاق ٣٣٨ ، والحُجَّة ١/ ١٢٥ ، ١٥١ ، والعسكريّات ١٥٩ ، والشّعْر ١/ ١٢٥ ، والشّيرازيّات ٣٧٥ ، والعَضُديّات ٢١٨ ، والمنصف ١/ ٦٧ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٥٣٦ ، وابن الشّجريّ ٣/ ٥٥ ، واللّسان [ل ذ ي ـ خ ظ ي ـ ف ل ت] ، والتذييل ١/ ٢٤٤ ، ٢٨٤ ، وتذكرة النُّحاة ٤٨٢ ، والخزانة ٦/ ٦ .

وعمّاه عَمْرو بن كُلثوم قاتل عَمْرو بن هند ، ومُرَّةُ بْنُ كُلثوم قاتلُ المنذر بْنِ النُّعمان وأَخيه . عن الاشتقاق ٣٣٨ .

(٣) فرغْتُ منه ١/ ٥١٤ .

(٤) معاني القرآن للفرّاء ١/ ٣١٦ ، وابن الشّجريّ ١/ ٢٠١ ، والمُغْني ٤٧٨ ، وشرح أبياته ٦/ ١٣٢ .

(٥) حكاه أبو عليّ عن هشام في الحُجّة ٣/ ٤٤١ ، ٤/ ٤١٣ ، وانظر : ديوان أَوْس ٥٤ ، وشرح الهداية ٢/ ٢٩٦ ، والموضح ١/ ٥١٨ ، وهو مِنْ أَمثالهم يُضرب للأَمْرِ إذا اشتدَّ .

فلمَّا قامتْ كلُّ أولئك الأشباه في النُّون من حروف اللِّين حُمِلَتْ عليها في جواز حَذْفِها منعاً من تلاقي السَّاكنين ، وقد جعل أبو عليّ قَوْلَ النَّجاشيّ الحارثيّ[1] :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ   وَلَاكِ اسقِنِي إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ

مِمّا حُذِفَتْ فيه نون « لكنْ » منعاً من اجتماع السَّاكنَيْنِ .

قال أبو عليّ[2] : « فأمّا حَذْفُ النُّون في قوله[3] :

مِنْ لَدُ شَوْلًا

فينبغي أَنْ يكونَ أجري في الحَذْف ، ولم يلتقِ مع ساكنٍ آخر ، مُجْراه في حَذْفِهم لها لالتقاءِ السّاكنَيْنِ ، وذلك أنّه في قولهم[4] : مِنْ لَدُ الصَّلاة ، حُذِفَتْ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ مِنْ حيثُ كَثُرَ ، كما حُذِفَتْ مِنَ الأَسْماءِ الأَعْلامِ ، نحو : زيدُ بْنُ فلان . واستجازوا حَذْفَها كما استجازوه في نحو :

وَلَاكِ اسقِني

وكما حَذَفُوها مِنْ[5] :

---

(١) الكتاب ١/ ٢٧ ، والتعليقة عليه ١/ ٥١ ، وتأويل مشكل القرآن ٣٠٦ ، وإعراب القرآن للنّحاس ١/ ٣٢٩ ، ٥/ ٢٧١ ، والأُصول ٣/ ٤٥٥ ، والشِّعْر ١/ ١١٣ ، والعسكريّات ٩٥ ، والبصريّات ٢/ ٨٩٨ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٤٤٠ ، ٤٤١ ، والخصائص ١/ ٣١٠ ، والمنصف ٢/ ٢٢٩ ، وابن الشّجريّ ٢/ ١٦٧ ، ونَضْرة الإغريض ٢٦٧ ، وضرائر الشِّعْر ١١٥ ، وابن يعيش ٩/ ١٤٢ ، وشرح الملوكي ١٠٣ ، ٣٦٧ ، والارتشاف ٥/ ٢٤١٢ ، والخزانة ١٠/ ٤١٨ .

(٢) الحُجَّة ٥/ ١٢٥ ، وانظر : التعليقة ١/ ٥١ ـ ٥٢ .

(٣) فرغتُ منه قبلَ قليلٍ .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٢٦٥ ، والإغفال ١/ ٢١٤ ، والشّيرازيّات ٦٤ .

(٥) ابن الزِّبعرى ، ديوانه ٥٣ ، أو مطرود بن كعب الخزاعيّ ، تمامه :

عَمْرُو العُلا هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ   ورِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ

وهو في الكامل ١/ ٣٢٨ ، والمقتضب ٢/ ٣١٢ ، وما كتبه الأخفش على نوادر أبي زيد (الشرتوني ١٦٧ ، ود . عبد القادر ٤٦٤) ، والاشتقاق ١٣ ، والزّاهر ٢/ ١٣٧ ، والمنصف ٢/ ٢٣١ ، والإبانة ٤/ ٥٩٦ ، والتّنبيهات ١١٧ ، وكَشْف المشكلات ١/ ٥١٣ ، ٢/ ١٤٩٢ ، وابن يعيش ٩/ ٣٦ ، وسفر السّعادة ٢/ ٧٣٦ .

عَمْرُو العُـلا » اهـ

اتّسع أبو عليّ في حَمْلِ حَذْفِ النّون ، ولم يلتقِ ساكنان ، على حَذْفِها وقد التقى ساكنان ، مع أنّه أقرّ في موضع آخر أنّ القياس ألّا تُحذف لمشابهة « لدن » الحرفَ في البناء ، »[1] والحروف لا تُحذفُ إذا لم تكن مضافةً ، وليس هنا تضعيفٌ ، إلّا أنّه لمّا كان اسماً ، وإنْ كان مشابهاً للحرف ، وآخره النّون ، وكانت النُّون مشابهةً لحروف اللّيْنِ = استُجيزَ الحَذْفُ فيه في حال الإضافة إلى المظهر » ، ورَدُّ النُّون في الإضافة إلى الضمير دلالةٌ على أنّ الحذفَ ليس بقياسٍ فيه ، فكأنّه جَرَى مَجْرى الأشْياء التي تُحذف في اللّفْظِ للتخفيف والمرادُ إثباتُها .

ومِنْ أمثلةِ القياسِ التفسيريّ واتّساع أبي عليّ في إجرائه أحد الوجوه التي ذكرها في توجيهِ إعْرابِ قولِه تعالى[2] : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٧] ؛ قال[3] : « وقد يجوزُ أنْ تَجْعَلَ ﴿ ٱلْحَجُّ ﴾ الأشْهر ، على الاتّساع ، لكونه فيها وكثرته مِنَ الفاعلين له ، كما جَعَلَتْها الخنساءُ[4] الإقْبالَ والإدبار لكثرتهما منها ، وكما قال[5] :

لَعَمْرِي وما دَهْرِي بِتَأْبِينِ هَالِكٍ ... وَلَا جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا

ألا تَرَى أنّه جَعَلَ دَهْرَهُ الجَزَعَ . فإنْ قُلْتَ : إنَّ ذات الإقْبال والإدْبار فاعلةٌ في

(١) الإغفال ٢/ ٣٨٢ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٧٩ ، وكشف المشكلات ١/ ١٤٦ ، والبحر ٢/ ٨٤ ـ ٨٥ ، والمُغْني ٨١٤ .

(٣) الحُجّة ١/ ٢٤ ـ ٢٥ .

(٤) يعني قولَها :

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتّى إذا ادَّكَرَتْ ... فإنّما هِيَ إقْبالٌ وإدْبارُ

وهو في ديوانها ٤٨ ، وسلف مخرَّجاً ١/ ٤٣٣ .

(٥) مُتَمِّمُ بْنُ نُوَيْرَةَ اليَرْبُوعِيُّ ، وهو في المفضليّات ٢٦٥ ، وشرحها لابن الأنباريّ ٥٢٦ ، والكتاب ١/ ٣٣٧ ، والهَمْزُ لأبي زَيْد ٣١ ، وطبقات فحول الشُّعراء ١/ ٢٠٩ ، وتهذيب الألفاظ ١/ ٤٣٩ ، والتعازي والمراثي ١٣ ، والفاضل ٨٣ ، والزّاهر ٢/ ٧٩ ، والإبْدال لأبي الطّيّب ٢/ ٣٩٩ ، والمقصور والممدود للقالي ٤٣٩ ، والبغداديّات ٢٠٧ ، والإبانة ٣/ ٧١٦ ، والمنتخب في محاسن أشْعار العرب ١/ ٢٠١ ، والحماسة البصريّة ٢/ ٦٢٦ . التّأبينُ : مَدْحُ الميْت .

المعنى ، وليس الأَشْهُرُ كذلك ، إنّما هي مفعولٌ فيها = فإِنَّ الأَشْهُرَ بمنزلة الدّهر في قوله :

وَلَا جَـزَعِ

أَيْ : وما دَهْري بِجَزَعٍ . فكما أَجاز سيبويه[1] ذلك في الدّهر ، فكذلك يجوز في الأشهر في الآية . وإذا جاز ذلك في الفاعل جاز في المفعول به وفي الظّرف إذا جُعِلَ في الاتّساع مَفْعولًا به ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ المصدر لمَّا أُضِيْفَ إلى الفاعل أُضِيْفَ إلى المفعول به[2] أيضاً في نحو ﴿ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ [سورة فُصِّلَت : ٤٩] ، وبُنِيَ الفِعْلُ للمفعولِ به كما بُنِيَ للفاعل ، واختصَّ المفعولُ به بأَبنيةٍ قُصِرَتْ عليه ، نحو[3] : وُضِعَ في تجارته ، كما كان للفاعل أَفْعالٌ لا تتعدَّى إلى المفعول به . فكذلك إذا اتُّسِعَ في هذا النَّحْو في الفاعل يُتَّسَعُ في المفعول به ، وما أُجريَ مُجْراه مِنَ الظُّروف » اهـ

أَجَازَ أبو عليّ أَنْ يكونَ ﴿ أَشْهُرٌ ﴾ خبراً لـ ﴿ ٱلْحَجُّ ﴾ ، ويكون التقدير على هذا الوَجْهِ : الحَجُّ في أَشْهُرٍ ، ثُمَّ اتُّسِعَ في الظَّرف ، وأُخبر به عن المصدر ﴿ ٱلْحَجُّ ﴾ لمّا كان يقعُ فيه ولا يأتيه فاعلوه إلَّا في هذه الأشهر ، وجُعِلَ إيَّاه على سبيل التوسُّع والمَجَاز .

ثمَّ رَأَى الشَّيْخُ أَنَّ هذا الوَجْهَ في قياس قول الخنساء : هي إِقْبال ؛ إذ أَخبرتْ عن العين « هي » بالمعنى « إقبال » لكثرة وقوعِه منها ، وفي ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾ أخبر عن المعنى ﴿ ٱلْحَجُّ ﴾ بالعين ﴿ أَشْهُرٌ ﴾ لمَّا كان نَفْسُ الحَجِّ نَفْسَ الأَشْهُر . ونظيرُ قَوْلِ

---

(١) في كتابه ١/ ٣٣٧ .

(٢) قال ابن جنّي معلِّقاً على قول الشّاعر : زَجَّ القَلُوْصَ أَبِي مَزَادَهْ : « وفي هذا البيت عندي دليلٌ على قوّة إِضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنّه في نفوسِهم أَقْوى مِنْ إضافته إلى المفعول ؛ أَلَا تَرَاه ارتكب ههنا الضّرورة مع تمكُّنِه مِنْ تَرْكِ ارتكابِها ، لا لشَيْءٍ غير الرّغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول » ، الخصائص ٢/ ٤٠٦ ، والكتاب ١/ ١٩٠ ، والارتشاف ٥/ ٢٢٥٨ .

(٣) انظر : الجمهرة ٢/ ٩٠٥ .

الخنساءِ قول مُتَمِّم : وما دَهْري جَزَع ، أخبر عن العين « دهري » بالمعنى « جَزَع » ، جعله إيَّاه لكثرة وقوع الجَزَع فيه .

ويقوِّي هذا الوَجْهَ تشبيهُ العربِ المصدرَ بالذّات إرادةً للتكثير والمبالغة ، من ذلك قولهم[1] : شُغْلٌ شاغلٌ ، ومَوْتٌ مائتٌ ، وشِعْرٌ شاعرٌ ، وليلٌ أَلْيَلُ ؛ وَصَفُوا المَصَادِرَ بما تُوصفُ به الأَعْيانُ مُبالغةً في قوّةِ معاني هذه المصادر . وخلاف هذا تشبيهُ العربِ الذَّاتَ بالمصدر ، من ذلك قولهم[2] : أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجمعة ، فجعلوا ظرف الزمان خبراً عن الذّات أَخْطَبُ ، وهو لا يكون خبراً عن الجثّة ، ونَزَّلُوا اسمَ الذَّاتِ منزلةَ المصدرِ في جوازِ الإِخْبارِ عنه باسْمِ الزّمان .

ثمَّ أَوْرَدَ أبو عليّ اعتراضاً على هذا الوجه ، مفادُه أَنَّ ذات الإِقْبال فاعلة في المعنى ، و﴿ أَشْهُرٌ ﴾ مفعولٌ فيها ، فكيف تقاسُ ﴿ أَشْهُرٌ ﴾ على ذات الإِقْبال وهما غَيْران؟ واجتلب أبو عليّ الجواب عن هذا الاعتراض من السَّمْع والقياس . فأَمَّا السَّمْعُ فبيتُ مُتَمِّم ؛ إذ فيه إخبار عن « الدّهر » العين بالمصدر « الجَزَع » ؛ جَعَلَ الأوّل الثّاني لكثرة وقوعِ الجَزَع فيه ، والدّهر والأَشْهُر مِنْ أَلفاظ الزّمان التي اتُّسِعَ فيها ، فاستُعْمِلَتْ غيرَ ظرفٍ . وأَمَّا القياسُ فلوجوهٍ مِنَ الشَّبَه بين الفاعل والمفعول ، هي :

١ ـ الإضافة : إذ يُضاف المصدر إلى فاعله ، كما يُضاف إلى مفعوله .

٢ ـ البناء : إذ يُبنى الفعل للمفعول ، كما يُبنى للفاعل .

٣ ـ الاختصاص : إذ اختصَّ المفعول بأَفْعال قُصِرَتْ عليه ، كما اختصَّ الفاعل بأَفْعالٍ لازمةٍ .

ولمّا استحكمتْ هذه الأَشْبَاهُ بين الفاعل والمفعول ، جاز أَنْ يقعَ المفعولُ به وما أُجري مُجْراه مِنَ الظُّروف الموقع الذي يقعُه الفاعل ، وهو أَنْ يُخبرَ عن المصادر والأَعْيان بأسماءٍ تكون فاعلة أو مفعولة في المعنى ، وينسحبُ هذا الحكْمُ على

---

(١) انظر : الشِّعْر ١/ ٢٣٨ ، والحُجّة ٢/ ٢٧٩ ، والبغداديّات ٢٠٦ ، والشِّيرازيّات ٢٢١ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٤٠٢ ، والشِّيرازيّات ٢٢٧ .

الظُّروف المتّسعِ فيها المجعولةِ مفعولاً بها .

وليس يظهر في المشابهات التي ذكرها الشَّيْخُ ما هو الأَصْلُ وما هو الفَرْعُ فيها؟ وإنْ كان ما يُمليه النَّظر أَنْ يكونَ الفاعلُ هو الأَصْلَ ، والمفعولُ به فَرْعٌ عليه ؛ إذ الأَصْلُ أَنْ يُضَافَ المصدرُ إلى فاعِلِه ، وهو الأَكْثَرُ ، وليس إضافةُ المصدر إلى مفعوله قويّاً في نفوسهم قوَّةَ إضافته إلى فاعله ، ولا هو كثيرٌ كثرتَه .

والأَصْلُ في الفعل أَنْ يُبنى للفاعل ، ولا يُبنى الفعل للمفعول إلّا لبواعِثَ ومَقَاصِدَ تَرْمي إليها العربُ[1] ؛ فهم يحذفون الفاعل ، ويبنون الفعل للمجهول إمَّا للعلْمِ به ، نحو : أُنْزِل المطرُ ، لأَنَّه معلومٌ أَنَّ منزلَه الله تعالى ، وإمَّا للجهل به نحو : ضُرِبَ زيد ، إذَا كُنْتَ لا تعلمُ الضّارب ، وإمَّا للتعظيم ، نحو : ضُرِبَ اللِّصُّ ، تريد ضَرَبَ القاضي اللِّصَّ ، إلَّا أَنَّك لم تذكر القاضي إجلالاً له عن أَنْ يُذكَرَ معَ اللِّصِّ في كلامٍ واحدٍ ، وإمَّا للتحقيرِ ، نحو : طُعِنَ عُمَرُ ، ولا تذكرُ العِلْجَ الطَّاعِنَ له إجلالاً لعُمَرَ عَنْ أَنْ يُذكَرَ اسمُه معَ اسمِ العِلْجِ في كلامٍ واحدٍ ، وإمَّا للإبْهام ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، وأَنتَ عالمٌ بالضّارب ، إلّا أَنَّك قَصَدْتَ الإبْهامَ على السَّامع ، وإمَّا للخوفِ منه أَوْ عليه ، نحو : قُتِلَ الأَميرُ ، ولا تريدُ أَنْ تذكرَ قاتلَه خشيةَ أَنْ يُقْتَصَّ منه ، وإمَّا لإقامةِ الوَزْنِ أَو اتّفاقِ القوافي أَوْ تقارُبِ الأَسْجاع . ولو تأَمَّلْنا هذه المقاصِدَ لوجدْناها أكثرَها مِنْ باب المجاز ، وبناء الفعل للفاعل حقيقة ، وبناء الفعل للمفعول إنَّما يكون لأغراضٍ مجازيّة بلاغيّة ، والحقيقة أَصْلٌ ، والمجاز فَرْعٌ عليها .

وأَمَّا الشَّبَه الثّالث ، وهو اختصاص المفعول بأَفعال قُصِرَتْ عليه ، واختصاص الفاعل بالأفعال اللّازمة فليست الأفعال المقصورة على المفعول ، نحو : جُنَّ زيدٌ ، وغُمَّ الهلالُ ، وتُوُفِّيَ خالدٌ ، وعُمِّرَ عَمْرو ، وحُمَّ القَضَاءُ ، ووُضِعَ في تجارته ، وسُلَّ فلانٌ ، واحْتُضِرَ = في كثرة الأفعال اللّازمة التي يتّسعُ الخرقُ على عادِّها اتّساعَه على الرّاقع ، وأَنْ لا يقال : جَنَّ اللهُ زيداً ، لا يَعْني أَنَّ هذا الفعلَ الملازمَ للبناءِ

---

(١) انظر : شرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ١/ ٥٤٥ ، والارتشاف ٣/ ١٣٢٥ .

للمفعول غيرُ مغيَّر ، بل هو مغيَّر عن الفعل المبنيّ للفاعل ، وإنْ كانت العربُ لم تنطقْ به ، وكثيراً ما تستعمل العربُ الفروع ، وتُهمل الأُصُول ، نحو : باب كاد زيدٌ يقومُ ، لم تَأْتِ العرب بالاسمِ خبراً مع أنَّه الأصل . فإذا كان الفعلِ المبنيّ للمفعول في صِيَغِه المرويّةِ قليلاً ، وصحَّ أَنَّه مغيَّر عن الفعل المبنيّ للفاعل ، كان الفاعل هو الأَصْل والمفعول به هو الفرع . وتحليلِ هذه المشابهات يقتضي أَنْ يكونَ الفاعلُ أَصْلاً فيها والمفعولُ مَحْمولاً عليه . فلمّا لاحتْ هذه الأَشْباه بينَ الأَصْلِ والفَرْعِ أَجْرى أبو عليّ الظَّرْفَ المتّسعَ فيه المجعولَ مفعولاً به على الفاعلِ في المعنى في جوازِ الإخبارِ به عن المعاني والأَعيان ، وهذا من أبي عليّ اتّساع في إجراء القياس ؛ إذ الظَّرفُ المتّسعُ فيه معناه ، وهو مفعولٌ به ، مَعْنى الظَّرف ، فيكونُ فرعاً على المفعول ، ويأْخذ فَرْعُ الفَرْعِ حُكْمَ الأَصْل .

ومِنْ أَدَلِّ الأَمثلةِ على اتِّساعِ أبي عليّ في إجْراءِ القياسِ التفسيريّ إجَازتُه تسكينَ حركةِ الإعرابِ تشبيهاً لها بحركةِ البناءِ ، والأَشْباهُ الجامعةُ بينَهما عندَه :

١ ـ كلتاهما زائدة .

٢ ـ تسقطُ حركةُ الإعْراب في الوَقْفِ والاعتلالِ ، كما تسقطُ حركةُ البناءِ للتخفيف .

قال أبو عليّ[١] : « وأَمَّا حركةُ الإعراب فمختلَفٌ في تجويزِ إسْكانِها ؛ فَمِنَ النَّاس مَنْ يُنْكِرُه[٢] ، فيقولُ : إنَّ إسْكانَها لا يجوزُ مِنْ حيثُ كان عَلَماً للإعْراب . وسيبويه[٣] يُجَوِّزُ ذلك ، ولا يفصلُ بَيْنَ القبيلَيْنِ[٤] في الشِّعْر ، وقد رَوَى ذلك عن العرب ، وإذا جاءَت الرّوايةُ لم تُرَدَّ بالقياسِ . فمِمَّا أَنْشَدَه في ذلك قولُه[٥] :

وَقَـدْ بَـدَا هَنْـكِ مِـنَ المِئْـزَرِ

---

(١) الحُجَّة ٢/ ٧٩ ـ ٨٢ ، وانظر منها ١/ ١٠٠ ـ ١٠١ .

(٢) الزُّجَّاج في معاني القرآن له ١/ ١٣٦ ، وابن السّرّاج في الأُصُول ٢/ ٣٦٥ ، والمبرّد فيما عزاه إليه أبو عليّ في البغداديّات ٤٣١ ، وابن جنّي في الخصائص ١/ ٧٥ .

(٣) في كتابه ٤/ ٢٠٤ .

(٤) يعني تحريك ما كان حركة بناء ، وإسكان ما كان حركة إعراب .

(٥) فرغْتُ منه ١/ ٤٥٩ .

وقولُه[1] :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ

وقال[2] :

إِذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ قَوِّمِ

ومِمَّا جاءَ في هذا النَّحْوِ قولُ جرير[3] :

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فَالأَهْوَازُ مَنْزِلُكُمْ ... وَنَهْرُ تِيرَى وَلَا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

ومن ذلك قولُ وَضَّاح اليمن[4] :

إِنَّمَا شِعْرِيَ شَهْدٌ ... قَدْ خُلِطْ بِالجُلْجُلَانِ

فأسكن الفتحة في مثال الماضي ، وهذه الفتحة تُشبه النَّصبة ، كما أنَّ الضّمّة في :

---

(١) امرؤ القيس ، ديوانه بشرح السّكّريّ ٢/ ٥٢٣ ، وبتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ١٢٢ ، وعجزه :

إِثْماً مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ

وهو في الكتاب ٤/ ٢٠٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٠ ، والكامل ١/ ٣١٨ ، ومعاني القرآن للزّجّاج ١/ ١٣٦ ، والأصول ٢/ ٣٦٤ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٢٨٠ ، والتكملة (فرهود ٤ ، مرجان ١٨٣) ، ومضى في الحُجَّة ١/ ١١٧ ، ٤١٠ ، وسيأتي فيها ٣/ ٢٣٣ ، ٦/ ٣٢ ، والخصائص ١/ ٧٤ ، ٢/ ٣١٧ ، ٣/ ٩٦ ، والمحتسب ١/ ١١٠ ، والجواهر ٣/ ٨٣٨ ، وكشف المشكلات ١/ ٢٠٣ ، وابن يعيش ١/ ٤٨ ، والارتشاف ٥/ ٢٤٠٤ ، والبحر ١/ ٢٠٦ ، وتذكرة النُّحاة ٤٨٨ ، والخزانة ٤/ ١٠٦ ، ٤٨٤ .

غير مُسْتَحْقِب إثماً : غير مُكْتَسِبه ولا مُحْتَمِله ، والواغل : الدّاخل على القوم يشربون ولم يُدْعَ . ويُروى : فاليومَ أُسْقَى ، وعليها يفوت الاستشهاد .

(٢) الكتاب ٤/ ٢٠٣ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/ ١٢ ، ٣١٧ ، وللأخفش ١/ ١٠٠ ، وإعراب القرآن ١/ ٢٢٦ ، ٤٩٧ ، والخصائص ١/ ٧٥ ، والارتشاف ٥/ ٢٤٠٤ .

(٣) ديوانه ١/ ٤٤١ ، والبيان والتبيين ٣/ ٨٣ ، والخصائص ١/ ٧٤ ، ٢/ ٣٤٠ ، والمحتسب ١/ ١١٠ ، والمخصَّص ٥/ ١٨٨ ، ومعجم البلدان ٥/ ٣١٩ ، وشرح جمل الزَّجّاجيّ لابن عصفور ٢/ ٦٠٣ ، والنُّكت الحِسَان ٣٠٤ ، والبحر ١/ ٢٠٦ ، والارتشاف ٥/ ٢٤٠٤ ، والخزانة ٤/ ٤٨٤ .

(٤) ديوانه ٨٩ ، وثمار القلوب ١/ ٢٠٧ ، وشرح جمل الزَّجّاجيّ لابن عصفور ٢/ ٥٨٤ ، والارتشاف ٥/ ٢٤٠٥ ، وتذكرة النُّحاة ٦١٦ .

تُشبه الرّفعة . وجاز إسْكان حركة الإعراب ، كما جاز تحريكُ إسْكان البناء ، فشُبِّهَ ما يدخلُ على المُعْرَبِ مِنَ المتحرّكات من الحركة بما يدخل على المبنيّ ، كما شبّهوا حركات البناء بحركات الإعْراب ؛ فَمِنْ ثَمَّ أُدْغِمَ نحو : رُدَّ ، وفِرَّ ، وعَضَّ ، ونحو ذلك ، كما أَدْغموا نحو : يَرُدُّ ، ويَشُدُّ . وذلك أَنَّ حركةَ غيرِ الإعراب لمَّا كانت تَعَاقَبُ على المبنيّ ، كما تعاقَبُ حركةُ الإعراب على المعرب أَدْغموه ، كما أَدْغموا المعرب ، والحركاتُ المتعاقبةُ على ذلك ، نحو حركة الهمزة إذا سَكَنَ ما قبلَها ، نحو : اِضْرِبَ خَاك ، ونحو حركة التقاء السّاكنين ، وحركة النونَيْنِ الخفيفة والشّديدة ، فكما شَبَّهُوا تعاقُبَ هذه الحركات التي للبناء على أواخر الكلم بتَعَاقُبِ حركاتِ الإعْراب ، حتى أَدْغَمَ مَنْ أَدْغَمَ نحو : رُدَّ ، واسْتَعِدَّ ، كما يُدْغِمُ نحو : يَرُدُّ ، ويَسْتَعِدُّ ، كذلك شَبَّهُوا حركةَ الإعْراب بالبناء في نحو ما ذكرْنا ، فَأَسْكَنُوا » اهـ

رَأَى أبو عليّ جوازَ تسكينِ حركةِ الإعْراب ، واستدلَّ على ذلك بما رواه سيبويه عن العرب مِنْ أَشعارٍ أُسكنت فيها حركةُ الإعراب ، وزادَ عليها بعضَ ما اتّفقَ له مِن شواهدَ . فهذا دليلُه مِنَ السَّمَاع . وأمَّا القياسُ فإنَّه رَأى في إسْكانِ حركةِ البناء وقد قامتْ فيها أَشْبَاهٌ مِنْ حركةِ الإعْرابِ ، ما يُسَوِّغُ إسْكانَ حركةِ الإعْراب . وفيما يأتي تفنيدُ ما لَمَحَه أبو عليّ مِنَ الأشباه :

١ ـ إدْغام تميم وأكثرِ العرب[١] المبنيَّ نحو : رُدَّ ، وعَضَّ ، وفِرَّ ، كما يدغمون المُعْرَبَ في نحو : يستعدّ ؛ يسكّنون الأوّل ، ويدغمون الآخر فيه .

٢ ـ يتعاقب الكسر والضّمّ في المبنيّ ، نحو قراءة مَنْ قَرَأَ[٢] ﴿عَلَيْهِمُو﴾ [سورة الفاتحة : ٧] كما يتعاقبان في المُعْرَب ، نحو : فَرِقٌ .

٣ ـ تتعاقب الحركاتُ على المبنيّ ، وإنْ كُنَّ لغير الإعْراب ، كما تتعاقبُ

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٣٠ ، والحُجّة ١/ ١٠٠ .

(٢) السَّبعة ١٠٨ .

الحركاتُ على المعرب ، وهذه مواضع تعاقب حركات المبنيّ :

١ ـ التحريك منعاً مِنْ تلاقي السّاكنَيْنِ ، نحو[١] : ارْدُدِ القَوْمَ .

٢ ـ إلقاء حركة الهمزة للتخفيف على المبنيّ السّاكنِ قبلَها ، نحو[٢] : كَمِ بِلُكَ؟ ومَنَ خُوْكَ؟

٣ ـ إذا أُكِّدَ المضارع المسند إلى ألف الاثنين ، نحو يكتبان ، تُحذف منه نون الرّفع لتوالي الأمثال ، ثمّ تكسر نون التوكيد تشبيهاً بها ، فيقال : لَتكتبَانِّ .

٤ ـ تحريك المبنيّ للإطلاق ؛ قال الأخفش[٣] : « واعلمْ أَنَّ المجزوم والسّاكن يوضعان في القوافي المجرورة ؛ لأَنَّ الشِّعْر موضعُ اضطرار ، وهُم إذا اضطرّوا إلى حركة السّاكن حرّكوه بالجرّ إلّا أَنْ يكونَ ساكن أَصْلُه الضّمّ ، نحو : مُذْ ، إذا اضطررْتَ إليه في القوافي ضممْتَه كما تقول : مُذُ اليوم ، فتحرِّكه بالضّمّ . وإنْ كان ساكناً أَصْلُه الفتح فاضطررت إليه في القوافي فتحته ، نحو « مِنْ »[٤] ، لو اضطررت إليها في القوافي فتحتها ، فقلْتَ : مِنَا ، كما تقول : مِنَ القومِ ، وإنْ شئت كسرْتَ « من » ؛ لأنَّهم قد قالوا : مِنِ القوم ، ومِنِ ابنك » .

وزاد[٥] إلى هذه الأَشْباهِ أَنَّ كلتا حركتي البناءِ والإعْرابِ زائدةٌ ، وأَنَّ كلتَيْهما تسقط ، الأُولى للتخفيف ، والثّانية في الوقف والاعتلال . ولِكُلِّ أُولئك الأَشْباه رَأَى أبو عليّ جوازَ تسكينِ حركةِ الإعْراب ، وتحريك حركةِ البناءِ .

ورَدَّ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ حركة الإعراب لا يجوز حَذْفُها مِنْ حيثُ كانتْ عَلَماً للإعراب ، بأَنَّ حركاتِ الإعْراب قد تُحذفُ لعوارضَ تَعْرِضُ ، كحَذْفِها في الوَقْفِ

---

(١) انظر : التكملة (فرهود ٥) .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٥ ، والتكملة (فرهود ٤) .

(٣) القوافي له ١٢٥ .

(٤) في شرح الشّافية للرّضيّ ٢/ ٢٤٦ : « قال الكسائيّ : وإنّما فتحُوا في نحو : مِنَ الرجل ؛ لأنَّ أَصْلَ مِنَ مِنَا » اهـ .

(٥) الحُجَّة ٢/ ٨٢ .

وفي الأَسْماءِ والأَفْعالِ المعتلّة .

ولَئِن اعتُرِضَ على هذا الجواب بأَنَّ سقوط حركة الإعراب في الوقف جائز ، لأَنَّ الكلامَ إذا جَرَى واتَّصلَ ظَهَرَتِ الحركةُ ، واستُدِلَّ عليها بالموضع = إنّ إسْكان نحو : هَنْك ، يُستدلُّ عليه أيضاً بالموضع ، وإذا فارقَتْ « هَنْك » الصّيغةَ التي شُبِّهَتْ فيها بـ« سَبُع »[١] ، عادتْ إليها الحركةُ . ومِمّا يدلُّ على أَنَّ هذه الحركةَ مُرادةٌ مع إسْكانِها قولُهم : رَضْيَ[٢] ، ولَقَضْوَ الرَّجُل[٣] ؛ أُقِرَّت الياءُ على أَصْلِها ، لأَنَّ كسرةَ الضّادِ مرادةٌ ، وأُقِرَّت الواوُ على أَصْلِها ، لأَنَّ حركةَ الضَّادِ ، وهي الضَّمَّةُ ، منويَّةٌ مرادةٌ ، والأَصْلُ : لَقَضُوَ .

ولَيْسَ تختلُّ دلالةُ المَعْنى إنْ حُذِفَتْ حركةُ الإعْراب ، كما لا تختلُّ هذه الدّلالة إن حُذِفَتْ حركة البناء في نحو[٤] : ضُرْبَ ، وكسرة الراء تدلُّ على أَنَّ الفعل مبنيّ للمفعول ، وقد أُسكنت ، ولم تذهبْ دلالةُ البناءِ للمفعول .

جعل أبو عليّ هذه المسألة : جوازَ تسكين حركة الإعراب ، تمهيداً للاحتجاج لِمَنْ روى الإسكان عن أبي عَمْرو[٥] ﴿ إِلَىٰ بَارِئْكُمْ﴾ [سورة البقرة : ٥٤] ، ثمّ قال[٦] : « فَمَنْ رَوَى عن أبي عَمْرو الإسْكانَ في هذا النَّحْو ، فلعلَّه سَمِعَه يَخْتَلِسُ[٧] ، فَحَسِبَهُ لِضَعْفِ الصَّوْتِ به والخفاءِ إسْكاناً . هذا كُلُّه على الاختلاس مستقيمٌ حَسَنٌ ، ومَنْ رَوَى عنه الإسكانَ فيها ـ وقد جاءَ ذلك في الشِّعْر ـ فلعلَّه ظَنَّ الاختلاسَ إسْكاناً » .

---

(١) انظر : الكتاب ٤/ ٢٠٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ١٥١ ، والحُجَّة ٢/ ١٠٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٣٨٦ ، والتعليقة عليه ٥/ ١١ ، ٥٩ ، ٨٨ ، والبغداديّات ٩٢ ، والحُجَّة ٤/ ٣٣٩ ، والإغفال ١/ ٨٧ ، ٢/ ٣٤١ ، والمنصف ٢/ ١٢٥ ، والممتع ٢/ ٥١٩ .
وتقال هذه العبارة إذا بالغت في الخبر عنه بجودة القضاء .

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ١١٤ .

(٥) السَّبْعة ١٥٥ .

(٦) الحُجَّة ٢/ ٨٤ .

(٧) انظر : الكتاب ٤/ ٢٠٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٩٩ .

يُشبهُ أَنْ يكونَ أبو عليّ أرادَ إجْراءَ الإِسْكانِ المرويّ عن أبي عَمْرو على جواز إسكان حركة الإعراب مع أَنَّ ظاهرَ كلامِه أَنَّه خرَّجَ الإسكانَ على وَهْمِ السّامع الذي ظَنَّ الاختلاسَ إسكاناً ، وهو جارٍ في هذا التّوجيه على مَذْهَبِ صاحبَيْهِ أبي الحسن وسيبويه .

فقول أبي عليّ « وقد جاءَ ذلك في الشِّعْر » ، وتمهيدُه للاحتجاج بما مَهَّدَ به مِنْ عرض مذاهبهم في تجويز إسكان حركة الإعراب ، وتأييده رَأْيَ سيبويه في جواز ذلك ، واستدلاله بما جاءَ مِنْ شواهد ، واجتلابُه بعضَ الأَشباهِ بينَ حركتي البناء والإعراب ، وحَمْل كلّ واحدة منهما على أُختها ، وجوابُه عمّا افترضَه مِن اعتراضات ، واعتقاده أَنَّ الإِسْكانَ روايةٌ عن العرب لا تُردُّ إِنْ خالفَتْ مقاييس النُّحاة = كلّ أولئك مُوْحٍ بأَنَّه يقيسُ قراءةَ الإِسْكانِ المرويّةَ عن أبي عَمْرو ـ إنْ صَحَّتْ ـ على ما جاء مِنْ شِعْرٍ أُسْكنت فيه حركة الإعراب ، مع إقراره أَنَّ حركات الإعراب أَعْلام المعاني .

وليس يخفى أَنَّ أبا عليّ أَفَاضَ في الكلام على هذه المسألة ؛ لأَنَّه يردُّ فيها على ثلاثة من أعلام النّحويين ، وهم المبرِّدُ ، والزَّجّاج ، والسَّرّاجُ ، يحدوه في ذلك شهوةُ المغالبة ، وتستفزُّه نزعةٌ إلى الصِّيال والإدْلال بالعِلْم ، وقد مَرَّ بنا كَلَفُ أبي عليّ بتعقُّب تلك الشِّرذمة مِنْ أَفْذَاذِ النَّحْويّين ، ولم يَخْلُ تعقُّبُه هذا مِنْ جَنَفٍ وشَنَآنٍ وتنكُّبٍ عن القَصْدِ في غيرِ مَوْضعٍ .

وقول أبي عليّ « وسيبويه يجوِّز ذلك ، ولا يفصل بين القبيلَيْنِ في الشِّعْر » يعني تحريكَ آخر المبنيّ ، وإسكان آخر المعرب = لم أُصِبْ في الكتاب ما يطابقُه تماماً ، فشواهد سيبويه التي أنشد جاءَت على إسْكان حركة المعرب ، ولم ينشد أشعاراً حرِّكت فيها حركةُ البناءِ إِلَّا أَنْ يكونَ أبو عليّ جَعَلَ :

إِذَا اعْـوَجَجْـنَ قُلْـتُ صَـاحِـبْ قَـوِّمِ

مِنَ المبنيّ الذي سُلِبَ حركةَ البناءِ ، وأَصْلُه : صاحِبُ ، منادى نكرة مقصودة ، مع

أَنَّ تقديرَ سيبويه لهذا الشّاهد[1] : صاحِبِي ، قاطعٌ بأنَّه منادًى مضافٌ ، أي هو كلمة مُعْربة أُسْكِنَ آخرها .

على أَنَّ جميع ما استاقه أبو عليّ من شواهد ، وما اجتهد فيه مِمّا لَمَحَه مِن أشباه تُجيزُ قياسَ حركةِ الإعْراب على حركة البناء التي تتعاقبُ عليها حركات الإعراب وإنْ كُنّ لغيرِ عواملَ - لا ينهضُ حُجَّةً لإجازة إسْكان حركة الإعراب التي هي عَلَمُ المعاني في سعة الكلام ؛ لأَنَّ في إجازته هَدْماً لأبرز خصائص العربيّة : الإعراب ، ولأنَّ سيبويه - وهو غايةٌ في الضَّبط والإتقان - نَصَّ على أَنَّ أبا عَمْرو اختلسَ الحركةَ ولم يحذفْها البتّة ، والأَشْبَهُ بالصّواب قَصْرُ جَوَازِ إسْكانِ حركةِ الإعْراب على محلِّ الضّيق والضّرورة ، وهو الشِّعْر ، دون تعدِّيه إلى سعة الكلام ، وهو ما عليه سيبويه وجمهور أعيان العربيّة .

ومِنْ تطبيقاتِ القياسِ التّفسيريِّ ما ذكره أبو عليّ مِنْ جواز ضمّ الهاءِ بعد الياء لِلّذي بينهما مِنْ أشْبَاهٍ ساقها الشَّيْخُ في مَعْرِضِ احتجاجِه لقراءة حمزة[2] ﴿عَلَيْهُمْ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] بضَمِّ الهاءِ وسكون الميم ، وفيما يأتي تخليصُها وتفنيدُها[3] :

١ - الياء بمنزلة الألف في قُرْبِ المخرج ، والاجتماع في اللِّين ، وإبْدال إحداهما من الأُخرى ، في نَحْوِ[4] :

لَنَضْـــرِبَـــنْ بِسَيْفِنَـــا قَفَيْكَـــا

---

(١) الكتاب ٤/٢٠٣ .

(٢) السَّبْعة ١١١ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/٨٤-٩٣ ، ٤١٦-٤١٧ .

(٤) راجز مِنْ حِمْير ، النّوادر (الشّرتوني ١٠٥ ، د . عبد القادر ٣٤٧) ، والإبْدال والمعاقبة والنّظائر للزّجّاجيّ ١٠٦ ، وأمالي الزّجّاجيّ ٢٣٦ ، وضرورة الشِّعْر للسّيرافيّ ١٥٣ ، والإغْفال ١/٥٨ ، ٢/٢٩١ ، والبصريّات ٢/٨٥٠ ، والعسكريّات ٧٩ ، وسرّ الصّناعة ١/٢٨٠ ، والمخصّص ١٧/١٤٤ ، والممتع ١/٤١٤ ، وشرح شواهد شرح الشّافية ٤٢٥ ، والخزانة ٤/٤٢٨ ، وسيأتي في الحُجّة ١/٢١٦ ، ٤/٤١٤ ، وفي الإغْفال ١/٥٨ أنّه لا يقاس عليها ؛ لأنّها لغةٌ ليست بالكثيرة اهـ .

٢ ـ حكاية سيبويه[١] عن الخليل عن قومٍ مِنَ العرب أَنَّهم يُجرون الياءَ معَ الضّمير مُجْراها معَ الاسم الظّاهر ، فيقولون : عَلَاك ، وإلاك . وفي هذه الحكاية حُجّة لحمزة أَنَّه لم يعتدَّ بالياء لأَنَّها غيرُ لازمة .

٣ ـ الياءُ أَقْرَبُ مخرجاً إلى الألف مِنَ الواو إليها ، فلهذا أُبدلت هي مِنَ الألف ، وأُبدلت الألفُ منها ، ولم تبدل الألف من الواو على هذا الحدِّ ؛ قالوا[٢] : حاحيت ، وطائيّ[٣] . وذهب سيبويه[٤] في آية إلى أَنَّ الألف بدل من الياءِ السَّاكنة التي كانتْ في أَيَّة . ولم تُبدل الألف من الواو على هذه الصورة إلَّا قليلًا ، نحو[٥] : يَاجَلُ ، في بعض اللُّغات . ومِمّا يؤكِّدُ ذلك أَنَّ أبا الحسن قال[٦] : زعم أبو زيد أَنَّه لقي أعرابيّاً فصيحاً يقول : ضَرَبْتُ يداه ، ووضعْتُه علاه . وحكى أبو عثمان[٧] عن أبي زيد أَنَّه سأل الخليل عَمّن قال : رأيْتُ يداك ، فحَمَلَه على هذا الوجه .

٤ ـ الياء وَقَعَتْ موضع الألف في الوَصْلِ والوَقْفِ ، وذلك لغة طيِّيء فيما حكاه[٨] عن أبي الخطّاب وغيره مِنَ العرب ؛ وذلك قولُهم في أَفْعَى : أَفْعَيْ . وتوافقُ هذه اللُّغةُ في إبْدال الياءِ مِنَ الألف قَوْلَ ناسٍ في الإضافة إلى الياءِ ، نحو[٩]

---

(١) الكتاب ٣/ ٤١٣ ، وعزا أبو زَيْد في النَّوادر (الشّرتوني ٥٨ ، د . عبد القادر ٢٥٩) هذه اللُّغة إلى بني الحارث بن كعب ، وفي البغداديَّات ٣٩٥ عن أبي بكر بن السَّرّاج عن أبي زَيْد أَنَّه سَمعَ أعرابيّاً من أَهْلِ نَجْران يقول : دخلْتُ إِلَاهُ ، وعلاه ، يريد : إليه وعليه اهـ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٣١٤ ، والحلبيّات ٣٢٧ ، ٣٣٧ ، والشِّعْر ١/ ١٧٧ ، والبغداديّات ٣٩٤ ، وهي كلمة تُقال لزجر الغنم والمعز ، انظر : المخصّص ٨/ ٩ .

(٣) انظر : الإغفال ١/ ٥٧ ، والبغداديّات ٣٩٤ .

(٤) الكتاب ٤/ ٣٩٨ ، والتعليقة عليه ٥/ ١٠٧ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ١١١ ، والمنصف ١/ ٢٠٢ .

(٦) معاني القرآن له ١/ ١٢٠ ـ ١٢١ ، والنَّوادر (الشّرتوني ٥٨ ، د . عبد القادر ٢٥٩) .

(٧) المنصف ١/ ٢٠٣ ، والبغداديّات ٣٩٥ ، والكتاب ٣/ ٤١٣ .

(٨) سيبويه في كتابه ٤/ ١٨١ ، وانظر : سرّ الصّناعة ٢/ ٧٠٢ ، والمنصف ١/ ١٦٠ ، والمحتسب ١/ ٧٧ .

(٩) قراءة أبي الطُّفيل والحسن والجَحْدَري . انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢/ ٣٩ ، والحُجّة ٤/ ٤١٤ ، وإعراب القراءات السَّبع وعللها ١/ ٣٠٧ ، والمحتسب ١/ ٧٦ ، ٣٣٦ ، والبحر ١/ ١٦٩ ، ٥/ ٢٩٠ ، وانظر : الكتاب ٣/ ٤١٤ .

﴿يا بُشْرَيَّ﴾ [سورة يوسف : ١٩] ، ونحو[(١)] :

سَبَقُوا هَوَيَّ ، وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا ، ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

٥ ـ اعتُبِرَ في بعضِ الحروفِ المنقلبة حُكْمُ الحرف المُنْقَلَبِ عنه ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الألف إذا كانت منقلبة عن الياء قُرِّبَتْ منها ، فصارتْ مشابهةً لها ، ولا يُفعل بها ذلك في الأمْرِ العام إذا كانتْ منقلبةً عَنْ غيرها . وكذلك هذه الياء في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ إذا كانت منقلبة عن الألف جُعِلَتْ بمنزلة الألف ، فضُمَّتْ معها الهاءُ ضَمَّكَ إيّاها مع الألف .

٦ ـ أُجْرِيَت الياءُ مُجرى الألف ، فأُسْكِنَتْ في موضع النَّصْب ، فصارت في الأحوال الثلاث على صورة واحدة ، كما أنّ الألف في مثنّى ، ومعلّى كذلك . وقد كثر هذا في الشِّعْر[(٢)] ، وجاءَ في الكلام منه أيضاً ، وذلك قولهم[(٣)] : أَيَادِيْ سَبَا ، وقالِيْ قلا ، معديْ كرب ، وباديْ بدا . وكما شُبِّهت الياءُ بالألف في هذا ، كذلك شُبِّهت الألف بالياءِ في نحو ما أنشده أبو زيد[(٤)] :

---

(١) أبو ذؤيب الهُذَليّ ، شرح أشعار الهُذَليّين ١/٧ ، وإعراب القراءات السّبع وعللها ١/٣٠٧ ، والعسكريَّات ٨١ ، والشّيرازيَّات ٧٨ ، وسرّ الصّناعة ٢/٧٠٠ ، والمحتسب ١/٧٦ ، وابن الشّجريّ ١/٤٢٩ ، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٣/٣٣ ، ولابن الحاجب ١/٤٠٥ ، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٢/٧٥١ ، والبحر ١/١٦٩ .

أَعنقوا : أسرعوا ، تُخُرِّمُوا : تخطَّفَهم الموتُ . وقلب الألف المقصورة ياءً وإدْغامها في ياء المتكلّم لغة فاشية في هُذَيْل وغيرهم . انظر : التعليقة ٣/٢٥٥ ـ ٢٥٦ ، والمحتسب ١/٧٦ .

(٢) انظر : ديوان ذي الرّمّة ١/٥٢٣ ، والمقتضب ٤/٢٧ ، والخصائص ٢/٣٦٤ ، والمحتسب ١/٣٤٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/٣٠٣ ـ ٣٠٧ ، والتعليقة عليه ٣/١١٥ ـ ١١٧ ، والمقتضب ٤/٢٦ ـ ٢٧ ، والمنثورة ٢٤٨ ، والعَضُديّات ٣٨ ، ٤٠ ، والمنصف ٢/١١٤ ، وما سيأتي في الحُجّة ١/٤١٦ ـ ٤١٧ .

(٤) لرؤبة ، ديوانه ١٧٩ ، وأنشدهما أبو عليّ في الشّعْر ١/٢٠٥ ، والحلبيّات ٨٦ ، والعسكريَّات ١٤٩ ، والعَضُديّات ٣٨ ، والحُجّة ١/٣٢٥ ، ٥/٢٣٩ ، ٦/٤٣١ ، وعنه في سرّ الصّناعة ١/٧٨ ، والخصائص ١/٣٠٧ ، والمنصف ٢/١١٥ ، والمُخَصَّص ١٣/٢٥٨ ، ١٤/٩ ، ورسالة الملائكة ٢١٨ ، وهما في الجواهر ١/١٥١ ، وشرح اللُّمع لنجامع ١/٣٨١ ، وابن الشّجريّ ١/١٢٩ ، وشرح المفصَّل لابن يعيش ١٠/١٠٦ ، ولابن الحاجب ٢/٤٧٣ ، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ١/١٠٤ ، والارتشاف ٥/٢٣٨٨ ، والبحر ٦/٢٦٤ ، وشرح شواهد شرح الشّافية ٤٠٩ ، والخزانة ٨/٣٥٩ .

إِذَا العَجُــوزُ غَضِبَــتْ فَطَلِّـــقِ
وَلَا تَـــرَضَّـــاهَـــا وَلَا تَمَلَّـــقِ

وليس ثبات الألف في : وَلَا تَرَضَّاها ، على حدِّ ثباتِ الياءِ في[1] :

أَلَـمْ يَــأْتِيـكَ ، والأَنْبَــاءُ تَنْمِـي   بِمَـا لَاقَـتْ لَبُـوْنُ بَنِـي زِيَــادِ

لأَنَّ خَلْعَ الحركة مِنَ الألف غيرُ جائزٍ ، كما صَحَّ ذلك في : أَلَمْ يَأْتيك ؛ لأَنَّ ثباتَها أَلفاً يقتضي تقدير الحركة فيها ، ولذلك ثبتتْ أَلفاً . وإِنّما شبَّه رؤيةُ الألفَ بالياءِ للضّرورةِ ، فأَثبتها في الجزم ، كما أُثبت الياءُ في : أَلَمْ يَأْتيك .

والوَجْهُ في : أَلَمْ يأتيك ، أنَّه ردّه إلى الأصل ضرورةً ، والضّرائر تردُّ الأَشياءَ إلى أُصُولها ، والأَصْلُ أَنَّ الياءَ حرف كالجيم مُستحقّة لحركة الإعراب ، فقدّر تحرُّكها بها ، ثمّ حذف الحركة للجزم كما تُحذف من الحروف الصّحيحة إذا جُزمت ، فقال : أَلَمْ يَأْتيك ، مقدِّراً إِسكانها عن الضّمّة التي تلحق مضارعها الصّحيح .

فلمَّا رأى أبو عليّ كلَّ أُولئك الأَشْباهِ بينَ الياءِ والألفِ ، استجازَ ضَمَّ الهاءِ بعدَ الياءِ ، كما تُضَمُّ بعدَ الألف . وهذا المثال يدلُّ على توقُّدِ ذكاءِ أبي عليّ ، وقوّةِ عارضتِهِ في إِجْراءِ القياسِ الذي أُوْلِعَ به ، وانتزاعِ الأَدِلَّةِ ، ولَمْحِ النَّظَائرِ واستدعائِها على نحوٍ لا تكاد تُصيبُه عندَ غيرِه مِنْ نحاة العربيّة . وهذه البراعة في اجتلاب الأشباه والنّظائر تدلُّ على نُضْجِ الملكة النَّحْويّة عند الشَّيْخ وتمكُّنِ عِلْمِ الصّناعة مِنْ نفسه تمكُّناً لا تُخْطِئُه العين .

---

(1) قيس بن زهير العَبْسِيّ ، النَّوادر (الشّرتوني ٢٠٣ ؛ د . عبد القادر ٥٢٣) ، والكتاب ٣/ ٣١٥ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١/ ١٦١ ، ٣/ ٢٢٣ ، والأُصُول ٣/ ٤٤٣ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٣/ ٥١ ، ٤/ ٣٩٧ ، والشِّعْر ١/ ٢٠٤ ، والعَضُديّات ٣٣ ، والعسكريّات ١٤٨ ، والحلبيّات ٨٥ ، وسَيَأْتي في الحُجّة ١/ ٣٢٥ ، ٢/ ٩٩ ، ٤/ ٢٨٥ ، ٣٧٧ ، ٤٤٨ ، ٥/ ٢٤ ، ٢٩٠ ، ٦/ ٤٢٥ ، والخاطريّات ٣٤ ، والمحتسب ١/ ٦٧ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، والخصائص ١/ ٣٣٣ ، والمنصف ٢/ ٨١ ، ١١٤ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٧٨ ، ٢/ ٦٣١ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٨١ ، ٢/ ٦٦٦ ، ورسالة الملائكة ٢٠٤ ، وابن الشّجريّ ١/ ١٢٦ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٨/ ٢٤ ، ولابن الحاجب ٢/ ٤٧١ ، والبحر ٥/ ٢٨٥ ، وتذكرة النُّحاة ٣٨٠ ، والارتشاف ٤/ ١٧٠٣ ، ٥/ ٢٣٨٧ .

ومن أمثلة القياس التفسيري ذهابه إلى أنَّ الهمزة في[1] : أَيِمَّة ، انقلبتْ ياءً لمجاورة الكسرة التي بعدها ، كما انقلبت ياءً لمجاورة الحركة التي قبلها في : ذِيب . وهي في ذلك تُشبه الألف التي تعتلّ لِمَا قبلها ولِمَا بعدها في نحو[2] : كِتاب ، وعالِم ، والذي سوّغ هذا الحَمْلَ أنَّ الهمزةَ والألف يتّفقان في المخرج ، وأنَّ كلتيهما تنقلب من صاحبتها ، نحو[3] : حُبْلاً ، في وقف بعضهم ، ولم يَقْرَا ، في الوقف عند أهل التخفيف .

ومِنْ أمثلته أيضاً إجازته حذف الياء من المنادى كما يُحذف التنوين منه ، لِلّذي بين الياء والتنوين من أشباه تجوِّز حذف هذه الياء ؛ قال في قراءة مَنْ[4] قَرَأَ ﴿يا بُنَيِّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [سورة هود : ٤٢] :[5] « اجتمعتْ ثلاث ياءات ، الأولى منها التي للتحقير ، والثّانية لام الفعل ، والثّالثة التي للإضافة ، تقول : هذا بُنَيِّي . فإذا ناديْتَ جاز فيه وجهان : إثباتُ الياءِ ، وحَذْفُها . فمن قال ﴿يَا عِبَادِي﴾ [سورة الزُّخرف: ٦٨]، فقياس قوله أَنْ يقول : يا بُنَيِّي . ومَنْ قال ﴿يَا عِبَادِ﴾ قال ﴿يَا بُنَيِّ﴾ ، فحذف التي للإضافة ، وأَبْقَى الكسرة دلالةً عليها . وهذا الوَجْهُ هو الجَيِّدُ عندَهم ؛ وذاك أَنَّ الياءَ ينبغي أَنْ تُحْذَفَ في هذا الموضع لمشابهتها التّنوينَ ، وذاك مِنْ أَجْلِ ما بينَهما مِنَ المقاربة . ومِنْ ثَمَّ أُدْغِمَ في الياء والواو ، وهي على حرفٍ كما أَنَّ التّنوين كذلك ، ولا تنفصل من المضاف كما لا ينفصل التنوين . لمّا شابهها مِنْ هذه الوجوه ، ومِنْ غيرِها[6] ، أُجريت الياء مجرى التّنوين في حَذْفِها مِنَ المنادى ، كحذف التّنوين منه ، فقالوا : يا بُنَيِّ ، كما تقول[7] : يا غلامِ ، فتحذف الياء ، وتُبقي الكسرة دلالةً

---

(١) انظر : الحُجّة ٤/ ١٧٠ ـ ١٧١ ، وانظر منها أيضاً ١/ ٢٨٧ ، ٣٥٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ١١٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ١٧٦ ، والحُجّة ١/ ٢٧٥ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٧٤ .

(٤) السّبعة ٣٣٣ .

(٥) الحُجّة ٤/ ٣٣٥ .

(٦) انظر : الحُجّة ٤/ ١٨٣ ـ ١٨٤ .

(٧) انظر : الحُجّة ٣/ ١٢٢ .

عليها ، فتقول على هذا : يا بُنَيِّ أَقْبِلْ » اهـ

وقال أيضاً[١] : « حَذْفُ الياءِ[٢] في ﴿ يَـٰعِبَادِ﴾ [سورة الزُّخرف : ٦٨] أَحْسَنُ ؛ لأنَّه في موضع تنوين ، أَلَا ترى أنَّها قد عَاقَبَتْه ، فكما يُحذف التنوين في الاسم المنادى المفرد ، كذلك يُحذف الياءُ لكونه على حَرْفٍ ، كما أَنَّ التَّنوينَ كذلك ، ولأنَّه لا ينفصلُ مِنَ المضاف ، كما لا ينفصلُ التنوينُ مِنَ المنوَّن » اهـ

ومُحَصَّلُ كلامِه أَنَّ بينَ الياءِ والتَّنوينِ ثلاثةَ أَشْباه ؛ إِدْغامُ الياءِ في التَّنوين ، كما تُدغم في الواو ، وأَنَّ كلَيْهما على حَرْفٍ ، وملازمةُ الياء لِمَا أُضِيْفَتْ له كملازمة التنوين للمنوّن ، فلمّا قامتْ هذه الأَشْباهُ بينهما رَأَى جَوْدَةَ حَذْفِ الياءِ في ﴿يَا بُنَيِّ﴾ و﴿ يَـٰعِبَادِ﴾ وحُسْنَه ، كما ينبغي أَنْ يُحذفَ التَّنوينُ مِنَ المنادى النَّكرة ويَحْسُنُ .

ومِنْ أمثلته أيضاً ما استدلَّ به الشَّيْخُ على قُبْحِ عطف الاسم الظَّاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، من أَنَّ الضمير عوضٌ مِنَ التنوين ، فكما لا يجوزُ عَطْفُ الاسم على التنوين ، كذلك لا يجوزُ أَنْ يُعطف الاسم على ما هو عوضٌ من التنوين ، وهو الضَّمير .

قال في قراءة حمزة[٣] ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ [سورة النِّساء : ١] بخفضِ ﴿الأَرْحَامِ﴾ : [٤] « وأَمَّا مَنْ جَرَّ ﴿الأَرْحَامِ﴾ فإنَّه عطفه على الضّمير المجرور بالباء . وهذا ضعيفٌ في القياس ، وقليلٌ في الاستعمال[٥] . وما كان كذلك فتَرْكُ الأَخْذِ به أَحْسَنُ . فأَمَّا ضَعْفُه في القياس فإنَّ الضَّمير قد صار عِوَضاً مِمَّا كان متّصلاً باسمٍ ، نحو غلامه ، وغلامك ، وغلامي ، مِن التَّنوين ، فقَبُحَ أَنْ

---

(١) الحُجَّة ٦/ ١٥٧ ـ ١٥٨ .

(٢) السَّبْعة ٥٨٨ .

(٣) السَّبْعة ٢٢٦ .

(٤) الحُجَّة ٣/ ١٢١ ـ ١٢٣ .

(٥) عقد أبو عليّ في البغداديّات ٥٦١ مسألةً للعطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض . وانظر : معاني القرآن للفرّاء ١/ ٢٥٢ ، ٢/ ٨٦ ، والمقتضب ٤/ ١٥٢ ، والكامل ٣/ ٩٣١ ، والخزانة ٥/ ١٢٧ .

يُعطفَ عليه كما لا يُعطف الظّاهر على التنوين .

ويدلُّك على أَنَّه قد جرى عندَهم مجرى التنوين حَذْفُهم الياءَ مِنَ المنادَى المضافِ إليه كحذفهم التنوينَ ، وذلك قولُهم : يا غلامِ ، وهو الأكثر مِنْ غيرِه في الاستعمال .

وجهةُ الشَّبَهِ[1] بينهما أَنَّه على حرف كما أَنَّ التّنوين كذلك ، واجتماعهما في السكون ، وأَنَّه لا يُوقفُ على الاسم منفصلاً منه ، كما أَنَّ التنوين كذلك . فلمّا اجتمعا في هذه المعاني جُعل بمنزلته في الحَذْفِ .

فإنْ قال قائل[2] : فهلّا قَبُحَ أيضاً عَطْفُ الظّاهر المجرور على الظّاهر المجرور ؛ لأنَّه عوضٌ من التّنوين وفي محلِّه = فالقولُ في ذلك أَنَّ المضمر أَذْهَبُ في مشابهةِ التنوين مِنَ المظهر ؛ أَلَا تَرَى أَنَّه لا ينفصلُ مِنَ الاسم ، كما أَنَّ التنوينَ لا ينفصلُ ، ولا يُوقفُ عليه ، كما لا يُوقفُ على بعضِ أَجزاءِ الكلم دونَ تمامِها ، وليس الظّاهر كذلك ؛ أَلَا تَرَى أَنَّه قد يُفْصَلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه إذا كان المضافُ إليه ظاهراً = بالظُّروفِ وبغيرِها ، نحو[3] :

كَـأَنَّ أَصْـوَاتَ ـ مِـنْ إِيْغَـالِهِـنَّ بِنَـا ـ أَوَاخِـرِ المَيْـسِ إِنْقَـاضُ الفَـرَارِيْـجِ

ونحو[4] :

---

(١) انظر : معاني القرآن للزّجّاج ٢/ ٦ ، وإليه ينظر الشّيخ .

(٢) نقلَ هذا الاعتراضَ والجوابَ عنه الجامعُ في شَرْح اللُّمع ٢/ ٥٩١ .

(٣) ذو الرّمّة ، ديوانه ٢/ ٩٩٦ ، والكتاب ١/ ١٧٩ ، ٢/ ١٦٦ ، ٢٨٠ ، والحيوان ٢/ ٣٤٢ ، والمقتضب ٤/ ٣٧٦ ، والأُصول ١/ ٤٠٣ ، واللّامات ١٠٩ ، وضرورة الشّعر ١٧٩ ، والتعليقة ١/ ١٦٤ ، ٣٠٨ ، والمنثورة ٧٨ ، والبغداديّات ٥٦٢ ، والخصائص ٢/ ٤٠٤ ، وسرّ الصّناعة ١/ ١٠ ، والإبانة ١/ ٥٤ ، وفقه اللُّغة للثعالبي ٥٦١ ، وأَسْرار البلاغة ٩١ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٣٠ ، والجواهر ٢/ ٦٨١ .

الميس : شجر تُعمل منه الرِّحال ؛ ويعني الرِّحال نفسَها ، والإنقاض : صوت الدّجاج ، والإيغال : المضيّ والإبعاد ، والفراريج جمع فروجة ، وهي صغار الدّجاج ، يريد أَنّ رحالهم تصوّت مثل أصوات الدّجاج من شدّة السَّير واضطراب الرَّحْل .

(٤) فرغتُ منه ١/ ٢٢٠ .

فليس المضمر في هذا كالظّاهر ، فلمّا صار كذلك لم يستجيزوا عطفَ الظّاهر عليه ؛ لأنَّ المعطوفَ ينبغي أَنْ يكونَ مشاكلاً للمعطوف عليه ؛ أَلَا تراهم قالوا[(١)] :

ولَـــوْلَا رِجَـــالٌ مِـــنْ رِزَامٍ أَعِـــزَّةٌ وآلُ سُبَيْـــعٍ أَوْ أَسُـــوءَكَ عَلْقَمَـــا

لمّا كان أَسُوءُ فِعْلاً ، وما قبلَه اسمٌ ، أَضْمَرَ « أَنْ » ليعطفَ شكلاً على شكله[(٢)] . وكذلك قوله تعالى[(٣)] ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾ [سورة الفرقان : ٣٩] ، و﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [سورة الإنسان : ٣١] . فكما رُوْعِيَ التَّشَاكُلُ في هذه المواضع في المعطوف ، وفي غيرها[(٤)] ، كذلك رُوْعِيَ في المضمرِ المجرورِ ، فلم يُعْطَفْ عليه المُظْهَرُ المجرورُ ، لخروجِ المعطوفِ عليه من شَبَهِ الاسمِ إلى شَبَهِ الحَرْفِ » اهـ

استقبح أبو عليّ عَطْفَ الاسم على الضّمير المخفوض بحُجّة ما بينَ هذا الضّمير والتنوين مِنْ أشباهٍ ، هي :

١ ـ يُحذف الضّمير من المنادى في نحو : يا غُلامِ ، كما يُحذف التنوين في

---

(١) الحُصَيْن بن الحُمَام المُرّيّ ، المفضّليّات ٦٦ ، وشرحها لابن الأنباري ١٠٩ ، والكتاب ٣/ ٤٩ ـ ٥٠ ، والتعليقة عليه٢/ ١٦٦ ، والنُّكَت عليه ١/ ٧٢٣ ، ومعاني القرآن للزّجّاج ٤/ ٤٠٣ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٤/ ٩٣ ، وإعراب القراءات السَّبْع وعِلَلها لابن خالويه ٢/ ٢٨٦ ، ومعاني القراءات للأزهريّ ٢/ ٣٦٠ ، والشّيرازيّات ٣٠٥ ، والشِّعْر ١/ ٣٢٣ ، والمسْورة ١٥٢ ، وسيأتي في الحُجّة ٣/ ٣٦٢ ، والمحتسب ١/ ٣٢٦ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٢٧٤ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٢٧٤ ، وشرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور١/ ١٣٢ ، ٢/ ١٥٨ ، والدّرّ المصون ٢/ ٥١١ ، والخزانة ٣/ ٣٢٤ .

(٢) في الشّيرازيّات ٣٠٤ : « وهُم مِمّا يحافظون على المشاكلة ويُرَاعُونها ؛ أَلَا ترى أنّهم يستحسنون قولَهم : كان ذلك إذ زيدٌ يفعلُ ، وإذ يفعلُ زيدٌ ، ويستقبحون : كان ذلك إذ زيد قام ، حتى يقولوا : إذ قام زيد ، فلا يفصلون بين « إذْ » والمثال الماضي لِمَا بينهما من التّشاكل » اهـ وانظر : الحُجّة ٢/ ٤٦٤ .

(٣) يريدُ اختيارَ النّصْب في ﴿ وَكُلًّا ﴾ لِيُشَاكِلَ ما عُطِفَ عليه ، وهو جُملة مِنْ فعل وفاعل ، في قوله تعالى : ﴿ وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [سورة الفرقان : ٣٧] .

(٤) ضَرَبَ أمثلةً منها في الشّيرازيّات ٣٠٥ .

نحو : يا زيدُ .

٢ ـ كلاهما على حرف .

٣ ـ كلاهما يُوقف عليه بالسّكون في الوقف .

٤ ـ لا يُوقفُ على اسمٍ منفصلٍ عنه الضّمير ، وكذلك لا يُوقفُ على اسمٍ منفصلٍ عنه التّنوين ، أي كلاهما لا ينفكّ مِمّا لحق به .

ثمّ أوردَ الشَّيْخُ اعتراضاً على نفسه مفاده أَنَّ الاسمَ الظّاهر المجرورَ في نحو : دارُ زيدٍ ، بمنزلة المضمر المجرور ، فلا ينبغي أَنْ يجوزَ : مررْتُ بزيدٍ وعَمْرٍو ، وإذا كان الاسم الظّاهر بمنزلة الضمير فهو إذن بمنزلة ما أشبه الضّمير ، وهو التنوين = ورَدَّه أبو عليّ بأَنَّ الضّميرَ المخفوضَ أَذْهَبُ في مشابهة التّنوين من الاسم الظّاهر ، وآية ذلك شدّة اتّصال الضّمير المخفوض بحرف الجرّ ، على حين أَنّ الاسم الظّاهر دونَه في هذا الاتّصال ، يدلُّ على ذلك جوازُ الفصل بين الاسم الظّاهر والجارّ بحروف الزّيادة في القبيلَيْن[1] ، نحو : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٩] ، و﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔتِهِمْ ﴾ [سورة نوح : ٢٥] ، و﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾ [سورة النّساء : ١٥٥] ، = وجوازُ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأشباه الجمل وبمعمول المضاف ، نحو ما أنشدَه . ولا يجوزُ شيءٌ مِنْ هذا الفصل بينَ الضّمير وما اتّصل به .

ثمّ استاق دليلاً على قُبْح العطف على الضّمير المخفوض دونَ إعادة الخافض ، وهو كَلَفُ العرب بالمشاكلة اللفظيّة ، ولو أدّاهم ذلك إلى ضَرْبٍ من مجانبة المعنى ، ومخالفة الأقيسة ، قال أبو عليّ[2] : « وإذا كانوا قد استجازوا لتشاكل الألفاظ وتشابهها أَنْ يجروا على الثاني طلباً للتشاكُلِ ما لا يصحُّ في المعنى على الحقيقة ، فأَنْ يُلزم ذلك ، ويُحافظَ عليه فيما يصحُّ في المعنى أَجْدَرُ وأَوْلَى . وفي التنزيل ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٤] ، والثّاني

---

(١) انظر : البغداديّات ٥٦١ ـ ٥٦٢ .

(٢) الحُجّة ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦ .

قصاص ، ولَيْسَ بعُدْوان . وقول أمّ تأبّط شرّاً[1] : لَيْسَ بِعُلْفُوفٍ تَلُفُّه هُوْف » ، ونَصَبَ المضارعَ بأَنْ المضمرةِ بعدَ « أَوْ » ، وهو لا ينتصبُ إلّا على مَعْنى[2] : « إلّا أَنْ » ، لِتَأَتّي له المشاكلةُ اللَّفْظيّة مِنْ عَطْفِ الاسم على الاسم ، والتقدير : لولا كَوْنُ هؤلاء الموصوفين أو مساءتك لفعلت كذا ، وأُوثِرَ النَّصْبُ فيما تلاه من آي مع أَنَّ مقاييس العربيّة تجيز الرّفع لِلّذي يحقّقُه النَّصْب من مشاكلة عطف الجملة الفعليّة على الفعليّة ، وفي عطف الاسم الظّاهر على الضّمير المخفوض فَوَاتٌ لهذا الضَّرْب من المشاكلة الذي تراعيه العرب في كلامها وتتطلّبه .

ولئن كان الضّمير المجرور قد شابه التنوين ، إنَّه في الحقيقة اسم ، وعطف الاسم على الاسم لا يمتنع[3] ، وهذا الاعتراضُ أيضاً مردودٌ بأَنَّ الضّمير المخفوض قد تحصَّلَ فيه شَبَهٌ أَدْناه مِنَ الحرف ، وما خَالَفَ أفرادَ جنسِه أُفْرِدَ بحكْمٍ خاصٍّ ، وهو هُنا امتناعُه مِنْ عطف الاسم الظّاهر عليه .

ومِنْ أمثلته أيضاً ما أجازه أبو عليّ مِنْ أَحْكام تتّصل بالمصدر للأَشْباهِ الجاريةِ بينه وبين اسم الفاعل ، ومِنْ هذه الأَحْكام :

١ ـ جواز دخول الألف واللّام على المصادر إذا سُمِّيَ بها ، فصارتْ أَعْلاماً ، نحو التَّيم ، والفَضْل ، والغَمْر ؛ قال أبو عليّ[4] : « فأَمَّا قَوْلُه[5] :

والتَّيْـمُ أَلأَمُ مَـنْ يَمْشِـي وأَلأَمُهُـمْ ... ذُهْـلُ بْـنُ تَيْـمٍ بَنُـو السُّـوْدِ المَـدَانِيْـسِ

---

(١) العبارة في إصلاح المنطق ٩٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ١/ ٤٥ ، واللّسان [هـ ي ف ـ هـ و ف] ، العُلْفوف : الجافي الكثير اللّحم ، والهوف : الريح الحارّة ، قيل : لم يُسمع « هُوف » إلّا في كلام أمّ تأبّط شرّاً ، وإنّما بَنَتْهُ على فُعْل ؛ لأَنَّ فِقَرَ كلامها موضوعة على هذا ، قبلَه : ليس بعُلْفوف ، وبعدَه : حَشِيٌّ مِن صُوفٍ .

(٢) انظر : التعليقة ٢/ ١٦٤ .

(٣) انظر : البغداديّات ٥٦٣ .

(٤) الحُجّة ٣/ ٣٤١ .

(٥) جرير ، ديوانه ١/ ١٣١ ، والشِّعْر ١/ ٣٨ ، والتكملة (فرهود ١٢٥ ، مرجان ٣٧٢) ، والمخصَّص ١٦/ ١٠٢ ، ومَجْمع البيان ٤/ ٤١٠ ، وشرح أبيات المُغْني ١/ ٣٢٢ .
المَدَانيس : جمع مِدْنَاس ؛ وهو الكثير الدَّنَس ، وهو الوَسَخُ في الثَّوْب والعِرْض .

فإنَّه يحتملُ أمْرَيْنِ : يجوز أَنْ يكونَ بمنزلة العَبَّاس ، وذلك أَنَّ التَّيْمَ مصدرٌ ، والمصادر قد أُجريت مُجْرَى أَسْمَاءِ الفاعِلِيْنَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قد وُصِفَ بها كما وُصِفَ بأَسْمَاءِ الفاعِلِيْنَ ، وجُمِعَ جَمْعَها في نحو[1] : نَوْر ونُوَّار ، وسَيْل وسَوَائِل[2] . فلمّا كانت مثلَها أَجْرَاها مُجْرَاها ، وعلى هذا قالوا : الفَضْل ، في اسم رجل ؛ كأَنَّهم جعلوه الشَّيْءَ الذي خلاف النَّقْص[3] » اهـ

الأَصْلُ أَلَّا تدخلَ الألف واللّام على المصادر الأَعْلام ، نحو : عَوْن ، وزَيْد ، وعمر ، ولكنْ لمَّا أُريد بالتسمية بالمصدر أَنْ يُجعلَ العَلَمُ إيَّاه في المعنى إرادةً للمبالغة وكثرة وقوع معنى المصدر مِمَّنْ سُمِّيَ به = استُجيزَ في المصدر دخولُ لامِ التّعريف عليه ، كما دخلتْ على أسماءِ الفاعلين الأَعْلام ، نحو : العَبَّاس ، والنّابغة ، والحارث . والذي سوَّغَ هذا الإِجْرَاءَ عندَهم شَبَهان من اسم الفاعل اتّفقا

---

(١) لعلّه يُشير إلى بيت الحُطيئة في ديوانه ٢٠ :

بِمُسْتَأْسِدِ القُرْيَانِ حُوٌّ تِلَاعُهُ فَنُوَّارُهُ مِيلٌ إلى الشَّمْسِ زَاهِرُهْ

استأسد النَّبْتُ : إذا طال وأتمّ ، والقُرْيان : واحده قَرِيّ ، وهو مَجْرى الماء إلى الرِّياض ، والحُوّ : التي قد اشتدَّتْ خُضْرَتُها حتّى ضَرَبَتْ إلى السَّوَاد ، والتِّلاع : واحدها تَلْعة ، وهو مسيل الماءِ إلى الوادي ، والنُّوَّار : واحده نَوْر ، وهو الزَّهْر . انظر : الحُجَّة ٥/ ٢٧١ ، ٣٧٩ .

قال أبو عليّ في الحُجَّة ٥/ ٣٧٩ : « اتّفق فاعل وفَعْل الذي هو المصدر : في الجمع ؛ قال : فَنُوَّارُهُ مِيلٌ . فالنُّوَّار جمع نَوْر ؛ أَلَا تَرَى أنَّه وَصَفَه بالجمع في قوله : فَنُوَّارُهُ مِيْل . لمّا اتّفق فاعِل وفَعْل في الصِّفة ، نحو ﴿أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [سورة المُلْك : ٣٠] ، اتّفقا في التكسير ، فجُمِعَ على فُعَّال ، كما جُمِع فاعل عليه » اهـ وانظر : الجواهر ٢/ ٧٠٣ .

(٢) لعلّه يُشير إلى بيت الأَعْشَى في ديوانه ٢٣٣ :

فَلَيْتَكَ حَالَ البَحْرُ دُوْنَكَ كُلُّهُ وكُنْتَ لَقًى تَجْرِي عَلَيْكَ السَّوَائِلُ

اللَّقَى : الشَّيْءُ المُلْقَى لِهَوَانِه . قال ابن جنّي في الخصائص ٢/ ٤٨٩ : « وجاز أَنْ يُجمع جزاء على جَوَازٍ ، لمشابهةِ المصدرِ اسمَ الفاعِلِ ؛ فكما جُمِعَ سَيْلٌ على سَوَائِل ؛ نحو قوله : تجري عليك السَّوَائِلُ ، أي السُّيُول ، كذلك يجوزُ أَنْ تكونَ : جَوَازيه ، جَمْعَ جَزَاء » اهـ والبيت في جمهرة اللُّغة ٢/ ١٠٨٣ ، والحُجَّة ٥/ ٢٧٢ ؛ والخصائص ٢/ ٤٨٩ ، واللِّسان [س ي ل ـ ل ق ي] .

(٣) والأمر الثّاني أَنْ يكون التَّيم اسم جنس جمعيّاً واحده بالياء : تَيْمِيّ ، نحو : زَنْج وزِنْجِيّ ، ويَهُود ويَهُوْدِيّ . انظر : الحُجَّة ٣/ ٣٤١ ـ ٣٤٢ .

للمصدر ، وهما :

آ ـ جواز الوصف بالمصدر كما يُوصف باسم الفاعل ، نحو : رجلٌ عَدْلٌ ، عند مَنْ لا يقدّر مضافاً مَحْذوفاً ، أي ذو عَدْل ، وإنَّما وصفوه بالعَدْلِ المصدرِ مُبالغةً في تلبُّسِه به ، وأنَّه لا ينفكُّ عنه ، ومثله قوله تعالى ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ ﴾ [سورة يوسف : ١٨] ؛ وُصِفَ[١] « دَم » بالمصدر ﴿كَذِبٍ﴾ على سبيل المبالغة . فقولُهم : هذا قاضٍ عَدْلٌ ، وعالِمٌ ثِقَةٌ ، ورجلٌ صِدْقٌ ، أَجْرَوْا فيه المصادر مُجْرى أسماء الفاعلين في جواز الوَصْف بها .

ب ـ تكسير المصادر على أوزانٍ تُكَسَّرُ عليها أسماءُ الفاعِلِيْنَ ؛ فنَوْر مصدر على زنة فَعْل كُسِّرَ على فُعَّال ، فجاء نُوَّار ، وهو وزن يُكَسَّرُ عليه اسم الفاعل ، نحو : غائب وغُيَّاب ، وزائر وزُوَّار ، وسَيْل مصدر على زنة فَعْل قياس تكسيره أَنْ يكونَ على فُعُول سُيُول ، ولكنه كُسِّرَ أيضاً على فَوَاعِل ، فجاء سَوَائل في بيت الأعْشى ، وهو وَزْن يُكسَّر عليه اسم الفاعل المؤنَّث ، نحو شاعرة وشواعر ، وصاحبة وصواحب . وجعل أبو عليّ[٢] قَوْلَ الحطيئة[٣] :

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ لا يَعْدَمْ جَوَازِيَهِ لا يَذْهَبُ العُرْفُ بَيْنَ اللهِ والنَّاسِ

مِمّا يجوز أَنْ يكون فيه : جوازيه جمعاً لجزاء المصدر كُسِّرَ على ما يُكَسَّرُ عليه اسم الفاعل ، للشَّبَه القائم بينهما .

وكذلك جعل أبو عليّ[٤] قَوْلَ أَبي ذُؤَيْبٍ الهُذَليّ[٥] :

---

(١) انظر : البحر ٥/ ٢٨٩ ، والدّرّ المصون ٦/ ٤٥٧ .

(٢) الحُجّة ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦ .

(٣) ديوانه ٥١ ، والكامل ٢/ ٧٢٠ ، والحُجّة ١/ ٢٩٦ ، والخصائص ٢/ ٤٨٩ ، وأَخلاق الوزيرَيْنِ ٢٤ ، والمخصَّص ١٦/ ١٨٨ ، وفيه عن أبي عليّ أَنَّ جوازيه جَمْعُ جازية مصدر دخلت الهاءُ عليه كما دخلت على العاقبة والعافية .

(٤) الحُجّة ١/ ٢٩٥ .

(٥) شرح أَشعار الهُذَليين ١/ ١٧٢ ، وخَلْق الإنسان لثابت ٢٠٤ ، والحُجّة ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، وعنها في أَسْرار البلاغة ٣٥٥ .

إِذَا فُضَّتْ خَوَاتِمُهَا وفُكَّتْ يُقَالُ لَهَا دَمُ الوَدَجِ الذَّبِيحُ

مِمّا يحتمل أَنْ تكون « خواتمها » فيه جمعاً للمصدر ، «[1] وإنْ كان جمع المصدر فليس يخلو مِنْ أَنْ يكون للختم أو للختام . فإن كان جمعاً للختام كان بمنزلة قولهم للجزاءِ الجوازي . وقالوا في جمع اليُعَار : اليَوَاعِر ؛ قال[2] :

لَهَا بَيْنَ جَرْسِ الرَّاغِيَيْنِ يَوَاعِرُ

وفي جمع الدخان[3] : الدّواخن . فكذلك تكون الخواتم إذا كان جمع الختام . وإنْ كان جمع ختم فقد قالوا[4] : حُرَّة وحَرَائر ، وكَنَّة وكَنَائن[5] . فجَمْعُ ختم على

= الوَدَج : عِرْق في العنق يقطعه الذّابح ، الذَّبيح : المقطوع المشقوق . والبيت في وَصْف الخمرة .

(١) الحُجَّة ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦ .

(٢) رجل مِنْ بني سَعْد ، أنشده له أبو زَيْد في النَّوادر(الشرتوني ٣٤ ـ ٣٥ ، د . عبد القادر ٢١٢) ، وصَدْرُه :

لَنَا ثُلَّةٌ مَقْصُورَةٌ حَضَنِيَّةٌ

الثُّلَّة : الجماعة مِنَ الغَنَم ، والجَرْسُ : الحِسّ والحركة ، الأَعْنُزُ الحضنيّة : ضَرْبٌ شديدُ السَّوَاد ؛ كأنّها نُسِبت إلى حَضَن ، وهو جبل بقُلّةِ نَجْد معروفٌ ، ويَعَرَتِ العَنْزُ تَيْعِرُ يُعَاراً أَيْ صَاحَتْ . ومِنْ تعليقِ الأخفش : حَوْلَ جَرْسِ الرَّاغِيين : هكذا وقع في كتابي ، والرُّغاء للإبل ، والثُّغاء للشّاة ، فلا يجوزُ مثلُ هذا إلّا مستعاراً .

(٣) في اللِّسان [د خ ن] : « دُخان النَّار معروف ، جمعه أَدْخِنَة ، ودَوَاخِن ، ودَوَاخِين ، ودَوَاخِن على غير قياس » اهـ وأَنْشَدَ ابو عليّ في العَضُديّات ١٩٢ شاهداً عليه :

كَأَنَّ الغُبَارَ الَّذِي فَوْقَهُنَّ ضُحَيَّاً دَوَاخِنُ مِنْ تَنْضُبِ

والبيت للنّابغة الجَعْدي في ديوانه ١٦ ، والكتاب ٣/ ٤٨٥ ، يصف غباراً أثارته حوافر فرسه ، فجعله التَّنضب في سطوعه وتكاثفه ، والتَّنضب واحدته تنضبة : شجر كثير الدُّخان .

(٤) قال في العَضُديّات ١٩١ ـ ١٩٢ : « قالوا : لَيَاليّ ، وفي التنزيل : ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾ [سورة سبأ : ١٨] ، فلم يستعملوا له واحداً ، وقالوا : حَرَائِر ؛ قال النَّابغة :

حِذَاراً عَلَى أَنْ لا تُصَابَ مَقَادَتِي وَلَا نِسْوَتِي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرا

المستعمل حُرَّة . وقالوا : كَنَّة وكَنَائِن . كلُّ ذلك جُموعٌ لم يُستعمل لها آحادٌ على قياسِ جُمُوعِها » اهـ والبيت في ديوان النَّابغة ٧٠ ، والكتاب ١/ ٣٦٨ .

(٥) الكَنَّة : امرأة الابن أو الأخ ، والجمع كَنَائِن ، نادر ، كأنّهم توهَّمُوا فيه فَعِيلة ونحوها مِمَّا يُكَسَّرُ على فَعَائل اهـ عن اللِّسان [ك ن ن] .

خواتم أسهل ، لأنَّ فواعل إنَّما هو جمع فاعل ، وفاعل قد جاءَ في المصادر ، مثل العاقبة ، والعافية ، وما باليت به بالةً[1] ، والفالج ، وفي حروفٍ أُخَر[2] » .

رَأَى أبو عليّ أَنَّ خواتمها في بيت أبي ذؤيب محتملةٌ لأَنْ تكون جمعاً للختام ، ونظّر لذلك بدُخان ودَوَاخِن مِمّا لا يكون قياساً ؛ كأنَّهم توهّموا دَاخنة ، فقالوا دَوَاخِن ، وكذلك تُوُهِّمَ في خِتَام ، فجُعل خاتمة ، فجُمِعَ على خواتم = ولأَنْ تكونَ جمعاً للخَتْم ، وهو أيضاً جمع على غير قياس ، ونظّره بحُرَّة وحَرَائِر ، كأنَّهم تَوَهَّمُوا في حُرّة فعيلة مِمّا قياسُه أَنْ يُكَسَّرَ على فَعَائِل . ثمّ رَجَّح أَنْ تكون جمعاً للخَتْم ، ورَأَى أَنَّ ذلك أَشْبه بمقاييس العربيّة ؛ إِذْ فَوَاعِل مِنَ الأَوْزان التي يَأْتي عليها جَمْعُ المصدر الذي بِزِنَةِ فَاعِلٍ ، نحو الطّاعة ، والعافية ، والباطل ، والفالج . ويمكنُ أَنْ يَنْضَافَ هذا المرجِّحُ ، وهو مَجِيءُ بَعْضِ المَصَادر بزنة اسم الفاعل ، إلى الأَشْباه التي قامتْ بينهما ، فسَهَّلَتْ إِجْراءَ المصدر مُجْرى اسمِ الفاعلِ في بعضِ الأَحْكام .

٢ ـ إعْمال المصدر عمل اسم الفاعل ، قال أبو عليّ في توجيه قراءة حفص عن عاصم[3] ﴿ سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ ﴾ [سورة الحجّ : ٢٥] بنصب ﴿ سَوَآءً ﴾ :[4] « ومَنْ نَصَبَ فقال ﴿ سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ ﴾ أعمل المصدر عمل اسم الفاعل ، فرفع ﴿ ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ ﴾ كما يرفع بـ « مُسْتَوٍ » . ولو قال : مستوياً فيه العَاكِفُ والبَادِي ، فرفع[5] ﴿العَاكِفُ فِيْهِ﴾ بـ « مُسْتَوٍ » ، فكذلك يرفعُه بـ ﴿سَوَاءً﴾ . والأكثرُ الرَّفْعُ في نَحْوِ هذا ، وأَلّا تجعلَ هذا النَّحْوَ مِنَ المصدر بمنزلة اسم الفاعل في الإعْمال . ووَجْهُ إعْمَالِه أَنَّ المصدرَ قد يقومُ مقامَ اسمِ الفاعلِ في الصِّفة ، نحو : رجلٌ عَدْلٌ ، فيصيرُ عَدْل كعادل ، وقد كُسِّرَ اسمُ المصدرِ تكسيرَ اسمِ الفاعلِ في نحوِ قولِه[6] :

---

(١) انظر : الكتاب ٤/ ٤٠٦ .
(٢) انظر : الخصائص ٢/ ٤٨٩ ، والخاطريّات ٤٤ .
(٣) السَّبْعة ٤٣٥ .
(٤) الحُجَّة ٥/ ٢٧١ ، وأغار على كلامه الجامع في الجواهر ٢/ ٧٠٣ .
(٥) كذا وقع ، والوَجْهُ : لرفع .
(٦) فرغتُ منهما ٢/ ٥١ .

فَنُــوَّارُهُ مِيْــلٌ إلــى الشَّمْــسِ زَاهِــرُهْ

فلولا أنّ النّوْر[1] كاسم الفاعل لم يكسِّرْهُ تكسيرَه ، وكذلك قول الأعْشَى :

وكُنْتَ لَقًى تَجْرِي عَلَيْكَ السَّوَائِلُ » اهـ

والذي يتوقّفُ عندَه النّاظر في نصّ أبي عليّ هذا حَمْلُه المصدر في الإعْمال على اسم الفاعلِ لا على الفعل نفسه ، وما ذكروه[2] أنّ المصدرَ العامِلَ إنّما يعملُ بحسب شدَّةِ شبهِهِ بالفِعْلِ الذي هو الأَصْلُ في العَمَلِ ، فما جاءَ مِنَ المصادرِ منوَّناً فإنّه يعملُ غايةَ العمل ، وذلك لتحقُّقِ شبهيّتِهِ بالفِعْلِ في أنّ كليهما يدلُّ على الحدث ، وأنّ كليهما نكرة ، نحو ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾ [سورة البلد : ١٤ ، ١٥] ، وما جاء مضافاً إلى فاعله يشتدّ شبهُه بالفعل للحدث والإسْناد ، فيعمل ، نحو ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [سورة البقرة : ٢٥١] ، وما جاءَ مُحَلًّى بأَلْ يقبحُ عَمَلُه لخروجه عن شبهيّةِ الفعل ، إذ صار معرفة ، والفعل نكرة . ثمّ إنَّ أبا عليّ نصَّ على شبهيّة المصدر بالفعل ، ولهذا ما تعملُ عَمَلَها ؛ قال[3] : « والمصادرُ تُعملُ إعْمالَ الفِعْلِ ، وتقومُ مقامَه . فإذا أُعْمِلَتْ عَمَلَ الفعل ، وقامت مقامَه ، لم يحسنْ وَصْفُها ، كما لا يحسنُ وَصْفُ الفعل » ، وفي الإيضاح[4] عقد باباً أسماه « باب المصادر التي أُعملتْ عَمَلَ الفِعْلِ » .

والأَشْبَهُ بالصّواب حَمْلُ المصدر على الفعل في الإعْمال ، وذاك أنَّ الفِعْلَ أَصْلٌ في العمل ، والمصدرُ أَصْلُ الفعل ، وحَمْلُه على الأَصْلِ في العمل أَوْلى مِنْ حَمْلِه على الفَرْعِ اسمِ الفاعل ، هذا ما عليه النّاس وما جرى عليه[5] أبو عليّ في غيرِ هذا الموضع من كلامه ، وإذا ورد قولان عن عالم فأَوْلى قولَيْهِ بالقَبُولِ ما لا يخرجُ به عن قَوْلِ الجمهور . وقال ابن خالويه في قراءة حفص ﴿سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ

---

(١) وقع في مطبوعة الحُجَّة : النون ، وهو تحريف .

(٢) انظر : شرح اللُّمع للجامع ٢/ ٧٦٧ - ٧٦٩ .

(٣) الإغفال ٢/ ٢٠٦ .

(٤) الإيضاح (فرهود ١٥٥ ، مرجان ١٤١) .

(٥) انظر : الحُجَّة ٥/ ٢٢٥ ، والإيضاح (فرهود ١٥٥ ، مرجان ١٤١) ، والإغفال ٢/ ٢٠٦ .

﴿فِيهِ﴾ :(١) « ﴿العَاكِفُ﴾ : يرتفعُ بفعلِه في هذه القراءة ، أي استوى العاكفُ فيه والبَادِ » .

والذي حَمَلَ أبا عليّ على التَّسَمُّحِ في قوله : إعْمال المصدر عَمَلَ اسم الفاعل ، أنَّ المصدرَ ههنا بمعنى اسم الفاعل : مُسْتَوٍ ، فلمّا كان بمعناه ، جعله في الصّناعة بمنزلته في العمل ، ولولا أنَّ المصدر ههنا بمعنى اسم الفاعل لقَبُحَ النَّصْب في ﴿سَوَاءً﴾ ؛ لأنَّ سيبويه(٢) لا يجيز : مررتُ برجلٍ خيرٍ منك أبوه ، والوجه رفع « خير » على أنّه خبر مقدّم ، والجملة في موضع الصّفة . وقال النَّحّاس(٣) : « ويكون ﴿العَاكِفُ﴾ رفعاً ، إلَّا أَنَّ الاختيارَ في مثل هذا عند سيبويه الرَّفْعُ ؛ لأنَّه ليس جارياً على الفعل » .

وقال السَّمين الحلبيّ(٤) : « وأمّا على قراءة حفص . . . فـ ﴿العَاكِفُ﴾ مرفوع به على الفاعليّة ؛ لأنَّه مصدر وُصِفَ به ، فهو في قوّةِ اسم الفاعل المشتقّ ، تقديره : جعلناه مُسْتوياً فيه العاكفُ . ويدلُّ عليه قولهم(٥) : مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعَدَمُ . فـ هو : تأكيد للضمير المستتر فيه ، والعَدَمُ : نَسَقٌ على الضمير المستتر ، ولذلك ارتفع » اهـ

ولولا أنَّ « سواء » بمعنى اسم الفاعل ، واستتر فيه ضمير ، ما ساغ أَنْ يُوْجَدَ في الكلام ما يصحُّ أَنْ يُعْطَفَ عليه « العدم » . فالعدم إذن معطوف على الضمير المستكنّ في سواء الذي بمعنى مُسْتَوٍ . فلمّا كان المصدر في الآية بمعنى اسم الفاعل ، تَسَمَّحَ أبو عليّ في قوله إنَّ المصدر يعملُ عمل اسم الفاعل ، وإنْ كان كلامُه في غيرِ هذا الموضعِ وكلامُ النّاسِ قبلَه أنّه يعملُ عملَ الفِعْلِ الذي هو الأَصْلُ في العمل .

---

(١) إعراب القراءات السّبع وعِلَلها ٢/ ٧٤ .
(٢) انظر : الكتاب ١/ ٢٦ ، وكشف المشكلات ٢/ ٩٠٢ ، ٩٠٣ .
(٣) إعراب القرآن له ٣/ ٩٣ .
(٤) الدّرّ المصون ٨/ ٢٥٨ ، وانظر : البحر ٦/ ٣٦٣ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٢٣ ، والجواهر ٢/ ٧٠٣ .
(٥) انظر : الكتاب ٢/ ٣١ .

٣ ـ إمالة المصدر كما يُمال اسم الفاعل .

قال أبو عليّ في قراءة مَنْ أمال القاف[1] في قوله تعالى ﴿ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ [سورة آل عمران : ٢٨] ، وقوله ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾ [سورة آل عمران : ١٠٢] : « [2] ومِنْ وَجْهِ إمالةِ القَاف في ﴿تُقَاتِهِ﴾ ، و﴿تُقَاةً﴾ أنَّهم قد أَمَالُوا[3] : سقى ، وصَغَا ، وضَغَا ، ومُعْطى ، طلباً للياء التي الألف في مَوْضِعِها ، فكما أُمِيلَت هذه الألفُ مع المستعلي ، كذلك أُميلت التي في ﴿تُقَاةً﴾ و﴿تُقَاتِهِ﴾ . فإنْ قُلْتَ : إنَّ هذه الإمالة إنَّما جاءَتْ في الفعل ، والفعلُ أكثر احتمالاً للتغيير ، واسمُ الفاعل بمنزلة الفعل ، وليس « التُّقَاة » بواحدٍ منهما = قيل : يمكنُ أَنْ يُقالَ : إنَّه شُبِّهَ المصدرُ باسم الفاعل لمشابهتِه له في الإعْمال ، وقيامِه مقامَ الصِّفة في عَدْل ، وزَوْر ، كما شُبِّهَ اسم المفعول في مُعْطى بالفعْل لعَمَلِه عَمَلَه » اهـ

رأى أبو عليّ جواز إمالة المصدر ﴿تُقَاتِهِ﴾ حملاً له على اسم الفاعل ، نحو : عالِم ، لشبهَيْنِ قاما في المصدر من اسم الفاعلِ ، هما إعمال المصدر عمل اسم الفاعل ، ومجيء المصدر في موضع اسم الفاعل ، نحو : رجلٌ عَدْلٌ ، أَيْ عادلٌ . وقد سلف مناقشة الشَّبَه الأَوَّل ، وثبت أَنَّه من تَسَمُّح أبي عليّ في العبارة ، إذ المصدرُ والمشتقَّات كلُّها محمولة في العمل على الفعل . وليس مجيء المصدر يُراد به اسم الفاعل بالكثير كثرةً تُطْرِدُ هذا الشَّبَه الذي مِن أَجْلِه ساغ إمالة المصدر . ولو اعتبر شبه تكسير المصادر على أَوْزَانٍ تُكَسَّرُ عليها أسماء الفاعلين لكان أحسن . ولو حمل المصدر على الفعل في جواز إمالته ، إذ هو أَصْلُه ، وتابعٌ له في الاعتلال والصِّحّة = لكان غايةَ الحُسْن ، ثمّ إنَّ أبا عليّ دائم التنبيه على أَنَّ المصدر جَارٍ على فِعْلِه إعلالاً وسلامةً منه ، قال[4] : « المصدر إنَّما اعتلَّ على الفعل حيث كان عاملاً عمله ، وكان على حركاته وسكونه ، . . . والموافقة في الوزن توجب

(١) السَّبْعة ٢٠٣ ـ ٢٠٤ .
(٢) الحُجَّة ٣/ ٣١ .
(٣) انظر : الكتاب ٤/ ١١٣ ، والحُجَّة ٣/ ١٦ .
(٤) الحُجَّة ٢/ ٢٤٣ ، ٣/ ١٣٢ ، ٢٥٩ ، ٤/ ٢٥٩ .

الإِعْلال » ، وقال أيضاً : « المصادر أَشَدُّ إِتْباعاً لأَفْعالِها في الاعتلال من الجمع للواحد » ، وقال أيضاً : « لمّا اعتلَّ فعلُه اعتلَّ المصدر على اعتلال فعله . . . وإذا أعلُّوا الجموع لاعتلال الآحاد ، فأَنْ تُعَلَّ المصادر لاعتلالِ أفعالها أَوْلى » ، وقال أيضاً : « المصدر يجري على فِعْلِه في الصِّحّة والاعتلال » .

٤ ـ مجيء المصدر بمعنى اسم الفاعل وبمعنى اسم المفعول .

قال أبو عليّ : « وقال أبو الحسن عُبَيْدُ الله بْنُ الحُسَيْن[(١)] : التَّأْويل[(٢)] ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟﴾ [سورة المجادلة : ٣] ، أَيْ يعودون إلى المَقُولِ فيه ، والمقول فيه هو القول . فـ ﴿مَا قَالُوا﴾ ، والمقالة ، والقول بمعنًى . والمراد بقوله ﴿لِمَا قَالُوا﴾ هو المقول فيه . كما أَنَّ قولَهم[(٣)] : هذا الدِّرهم ضَرْبُ الأمير ، يُراد به مضروبُه ، وهذا الثَّوْبُ نَسْجُ اليمنِ ، يُراد به مَنْسُوجُ اليمن . وهذا النَّحْوُ كثيرٌ في كلامِهم ؛ كأَنَّهم وصفوا المفعولَ في هذا النَّحْوِ بالمصدر ، كما وصفوا الفاعل به في قولهم : رجلٌ عَدْلٌ ، يُراد به عادِلٌ ، ومَاءٌ غَوْرٌ[(٤)] ، أَيْ غَائِر ، فَسَوَّوْا بينَ الفاعلِ والمفعول في هذا ، كما سَوَّوْا بينهما في إضافة المصدر إليهما ، وفي بناءِ الفعل لكلِّ واحدٍ منهما . وكان أبو الحسن[(٥)] يقول : إنَّ ذلك بمنزلة قوله[(٦)] : « العَائِدُ في هِبَتِه

---

(١) الكَرْخِيُّ (ت ٣٤٠ هـ) حَنَفَرَلِيٌّ ، أَيْ على مَذْهَبِ أبي حنيفةَ في الفُرُوع ، وعلى مَذْهَبِ المعتزلةِ في الأُصُول ، شَيْخُ أَبي عليّ ، فقد وَصَفَه بأَنَّه أَحَدُ فُقَهائِه ، وحَكَى عنه ؛ واستدلَّ لبعضِ مَذَاهِبه . انظر : سِيَر أَعْلام النُّبَلاء ١٥/ ٤٢٦ ، والحلبيّات ٣٠٤ ، والحُجَّة ٢/ ٣٠٨ ، ٥/ ١٧٥ ، ٦/ ١٤٣ ، وشَرْح أبيات المُغْني ١/ ٣٢٧ ، وفيه نَصٌّ مِنَ المَسَائِلِ القصريّاتِ ينقلُ فيه أَبو عليّ ، عنه .

(٢) الحُجَّة ٢/ ١٤٠ ـ ١٤١ ، وأَغَارَ صَاعِدٌ في الفصوص ٢/ ٢٨٦ على كلام أبي عليّ مِنْ دونما تصريحٍ ، وانظر : الحلبيّات ٣٠٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ١٢٠ ، والمقتضب ٤/ ٣٠٤ ، والحُجَّة ٢/ ٣٣ ، ٤٢ ، ٥٩ ، ٦٠ ، والإِغْفال ٢/ ٣٣٧ ، والبغداديّات ٥٩٨ ، والشِّعْر ١/ ١٠٢ ، وكَشْف المشكلات ١/ ٥ .

(٤) قال تعالى ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍۭ﴾ [سورة المُلْك : ٣٠] ، وانظر : الحلبيّات ٣٠٥ .

(٥) يَعْني الكَرْخِيَّ المتقدِّمَ الذِّكْر .

(٦) صحيح مُسْلم ٣/ ١٢٤١ ، والشِّعْر ١/ ١٠٣ ، والحلبيّات ٣٠٤ ، والفُصُوص ٢/ ٢٨٦ .

كالعائِدِ في قَيْئِه » ، أَيْ العائد في مَوْهُوْبِه[١] ؛ قال[٢] : أَلَا ترى أَنَّ العَوْدَ لا يكونُ إلى الهِبَةِ التي هي نُطْقٌ بِلَفْظٍ يُوْجِبُ التمليكَ معَ القَبْضِ . فإذا لم يَجُزْ ذلك كان المرادَ الموهوبُ » اهـ

جاز أَنْ يَأْتِي المصدر يُراد به الوصف : اسمِ الفاعل ، واسم المفعول ، نحو : رجل عَدْل ، وامرأة رِضًا ، ويومٌ غَمٌّ ، وعالمٌ ثِقةٌ ، وثوبٌ نَسْجُ اليمن ، ودرهم ضَرْبُ الأمير ، للشَّبه القائم بين المصدر وهذَيْنِ المشتقَّيْنِ ، فمِن هذا الشَّبَه :

١ ـ مجيءُ المصدر على زنة اسم الفاعل ؛ قال أبو عليّ[٣] : « فاعل قد جاءَ في المصادر ، مثل العاقبة ، والعافية ، وما باليت به بالةً ، والفالج ، وفي حروف أُخر » ، وقال :[٤] « وقد جاء فاعل يُراد به المصدر في حروف ليست بالكثيرة ، نحو[٥] : عائذاً باللهِ مِنْ شرِّها ، أَيْ عِياذاً ، . ولم تَصِرْ هذه الحروفُ مِنَ الكثرة بحيث يَسُوْغُ القياسُ عليها » ، وقال[٦] : « وقال الهُذَليُّ[٧] :

فَـأَزَالَ خَـالِصَهَـا بِـأَبْيَـضَ نَـاصِـحٍ مِـنْ مَـاءِ أَلْهَـابٍ بِهِـنَّ التَّـأْلَـبُ

فهذا على ضربَيْنِ : أحدهما : أَنْ يريد : أَزال خلوصَ خالصِها بماءٍ أبيضَ شَابَ هذه العَسَلَ[٨] به ، فحذف المضاف = أو يكون وضع خالصها موضعَ خُلُوصها ؛

---

(١) في الحلبيّات ٣٠٤ : « يراد في مَوْهُوبه الذي هو العَيْنُ القائمُ لا الحَدَثُ الّذي قد تَقَضَّى » اهـ .

(٢) في الشِّعْر ١/ ١٠٣ : « أَلَا تَرَى أَنَّ العَوْدَ لا يكونُ إلى الهِبَة ؛ التي هي العَقْدُ المُوْجِبُ للتمليك ، إذا انضمَّ إليه القَبْضُ ، فإذا كان كذلك ، كان المرادَ الموهوبُ » اهـ وفي التوقيف على مهمّات التعاريف ٧٣٧ : « الهِبَةُ : لغةً التَّبَرُّعُ ، وشرعاً تمليكُ عَيْنٍ بلا عِوَض » اهـ وانظر : مفردات الرّاغب ٨٨٤ .

(٣) الحُجَّة ١/ ٢٩٦ .

(٤) الحُجَّة ٣/ ٢٧٢ .

(٥) الكتاب ١/ ٣٤١ .

(٦) الحُجَّة ٢/ ١٦ .

(٧) سَاعِدَةُ بْنُ جُؤَيَّةَ ، شَرْح أَشْعار الهُذَلِيين ٣/ ١١١٢ ، ١١٤٣ ، ومَعَاني القراءات للأَزْهريّ ٣/ ٧٧ ، والشِّعْر ١/ ٢٩٢ ، ٢/ ٣٥٦ ، الأَلْهاب : شُقُوق الجبل ، والتَّأْلب : شجر .

(٨) العرب تذكِّر العسل وتُؤَنِّثها ، وتذكيره لغة معروفة ، وتأنيثه أكثر . انظر : المذكر والمؤنَّث لابن الأنباري ١/ ٤٢٥ ، واللّسان [ع س ل] .

كقولهم : العاقبة و . . . . ، وقوله[١] :

وَلَا خَـارِجـاً مِـنْ فِـيَّ زُورُ كَـلَامِ »

وجَوَّزَ الأخفش والفرّاء[٢] مجيء المصدر على زنة اسم المفعول ؛ قال أبو عليّ[٣] : « وأمّا قولُه سبحانه ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [سورة القلم: ٥، ٦]، ففيه ثلاثة أَوجه : أحدها : أَنَّهم قالوا[٤] : تقديره بِأَيِّ الفِتْنَةُ؟ وجعل ﴿المَفْتُوْنُ﴾ في موضع الفِتْنة ، وهذا كثير ، فجعل المفعول في موضع المصدر ؛ يقال : ليس له مَعْقُولٌ ، يريد : عَقْلٌ ، وهذا كثير » . وقال[٥] : « وأَمَّا المَوْعُوْدُ فصِفَةٌ ؛ قال[٦] :

لَعَلَّـكَ ، والمَـوْعُـوْدُ حَـقٌّ لِقَـاؤُهُ ، بَـدَا لَـكَ فـي تِلْـكَ القَلُـوْصِ بَـدَاءُ

التقدير : الأَمْرُ الموعودُ حقٌّ لقاؤه . ومَنْ جَوَّزَ مجيءَ المصدر على مفعول ، جاز عندَه أَنْ يكونَ الموعود مثلَ الوَعْد » .

هذه الأَمثلةُ المتناثرةُ في مَتْنِ الحُجَّة الدّالّة على مجيءِ المصدر على زنة اسم الفاعلِ واسم المفعول ، تقوِّي مجيءَ المصدر يُراد به اسم الفاعل واسمِ المفعول .

٢ ـ المصدر يعمل عملَ الفِعْل ، وكذلك اسما الفاعل والمفعول محمولان على

---

(١) الفرزدق ، ديوانه ٢/ ٧٦٩ ، صدره :

علىٰ حلفـةٍ لا أشتـمُ الـدَّهْـرَ مُسْلِمـاً

وهو في الكتاب ١/ ٣٤٦ ، والتعليقة عليه ١/ ١٩٨ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٣/ ٢٠٨ ، والمقتضب ٣/ ٢٦٩ ، ٤/ ٣١٣ ، والشِّعْر ٢/ ٣٦٨ ، والبصريّات ٢/ ٧٧١ ، ٩١٥ ، وسيأتي في الحُجَّة ٣/ ٦٢ ، ٦/ ٣٥٦ ، والمحتسب ١/ ٥٧ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٤١٣ ، ٢/ ٥٢٣ .

(٢) فيما نقل عنهما أبو حَيّان في الارتشاف ٢/ ٤٨٨ .

(٣) المشورة ١٢٢ ـ ١٢٣ .

(٤) عزاه في البصريّات ١/ ٥٤٤ إلى الأخفش .

(٥) الحُجَّة ٢/ ٥٨ .

(٦) محمّد بن بشير الخارجيّ ، الشِّعْر ١/ ٢٢٥ ، ٢/ ٥٠٦ ، والخصائص ١/ ٣٤٠ ، وابن الشّجريّ ٢/ ٣٧ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٢٩٣ ، والارتشاف ٣/ ١٦١٦ ، والبحر ٥/ ٣٠٧ ، والخزانة ٩/ ٢١٣ ، ونُسِبَ للشّمّاخ في اللِّسان [ب د و] ، وهو في ملحقات ديوانه ٤٢٧ .

الفعل من حيثُ العملُ .

٣ ـ يمتنعُ المصدر مِنَ العمل إذا صُغِّرَ ، أو وُصِفَ ، أو بُنِيَ ، وكذلك اسم الفاعل ؛ قال أبو عليّ[١] : « وأمّا ما ذهب إليه البغداديُّون مِن استجازتهم إعْمال أَسْمَاءِ الفاعلين والمصادر إذا بُنيا مع « لا » على الفتح = فمِمَّا يبيِّنُ أنَّه لم يكن ينبغي أَنْ يُعملوه كما كان يعمل قبلُ ، أنَّ ذلك بالبناء مع « لا » على الفتح قد فارق شبه الفعل ، كما أَنَّ اسم الفاعل والمصادر بالتَّصغير والوَصْف قد فارقا ذلك ، فكما لا يعمل اسمُ الفاعل والمصدر مصغَّرَيْنِ ولا موصوفَيْنِ[٢] ، كذلك اسم الفاعل والمصدر إذا بُنِيَ كلّ واحدٍ منهما مع « لا » على الفتح » اهـ

٤ ـ مجيءُ المصدر ظَرْفاً ؛ نحو : خُفوق النَّجْم ، ومَقْدَمَ الحاجِّ ، وخلافةَ فلانٍ ، وجَهْدَ رأيي ، وكذلك اسم الفاعل ، نحو بادي الرَّأي ؛ قال أبو عليّ[٣] : « حدّثنا محمّد بن السّريّ أَنَّ اللِّحيانيّ[٤] قال : يُقال : أنتَ بادِيَ الرَّأْيِ تُرِيدُ ظُلْمنا . . . . وجاز في اسم الفاعل أَنْ يكونَ ظرفاً ، كما جاز في فعيل ، نحو : قريب ، ومَلِيّ ؛ لأَنَّ فاعلاً وفعيلاً يتعاقبان على المعنى[٥] ، نحو عالم وعليم ، وشاهد وشهيد ، ووالٍ ووليّ . وحَسَّنَ ذلك إضافتُه إلى الرَّأْي . وقد أَجْرَوا المصدر أيضاً في إضافته إليه في قولهم[٦] : أَمَّا جَهْدَ رَأْيِي فإنَّك منطلقٌ ، فهذا لا يكونُ إلَّا ظرفاً . وفَعْل إذا كان مصدراً ، وفَاعِل قد يتّفقان في أَشْياء[٧] » اهـ قوّى مجيءَ « بادي » ، و« جهد » ظرفَيْنِ إضافتُهما إلى ضَرْبٍ واحد ، هو الرَّأْي .

---

(١) الحُجَّة ١/ ١٩٦ ، وانظر منها ١/ ١٩٢ ، ٢/ ٢٩٠ ، ٤٠٤ .
(٢) انظر : الحُجَّة ٥/ ٢٢٥ .
(٣) الحُجَّة ٤/ ٣١٨ .
(٤) في الخصائص ٣/ ٢٠٦ : « ذاكرتُ يوماً أبا عليّ بنوادره ـ أي اللِّحيانيّ ـ فقال : كُنَّاش . وكان أبو بكر يقول : إنَّ كتابَه لا تصلُه به روايةٌ ، قَدْحاً فيه ، وغضًّا منه » اهـ وانظر : سرّ الصِّناعة ١/ ٣٣١ .
(٥) انظر : الحُجَّة ٥/ ٣٧٩ .
(٦) انظر : الكتاب ٣/ ١٣٩ .
(٧) انظر : الحُجَّة ٥/ ٣٧٩ .

فلمّا اجتمعت هذه الأَشْبَاهُ بين المصدر واسمَي الفاعل والمفعول ، جاز أَنْ يُطلقَ المصدر والمراد به معنى اسم الفاعل والمفعول ، كما جاز أَنْ يأتي المصدر على زنتهما . وسُوِّيَ بين اسم الفاعل واسم المفعول في دلالة المصدر عليهما ، كما سُوِّيَ بينهما في[1] :

١ ـ إضافة المصدر إلى الفاعل ، كما يُضاف إلى المفعول .

٢ ـ بناء الفعل للفاعل ، كما يُبنى للمفعول .

٣ ـ اختصاص الفاعل بأَفْعَالٍ بأَعْيَانِها ، كاختصاص المفعول بأَفْعالٍ بأعيانِها ، نحو : وُضِعَ في تجارتِه ، وغُمَّ الهِلالُ ، وجُنَّ زيدٌ ، وحُمَّ القَضَاءُ ، وغيرها .

ومِنْ أمثلة القياس التّفسيريّ حَذْفُ الرّاجع من جملة الصّفة قياساً على حَذْفِه مِنْ جملة الصّلة ؛ قال أبو عليّ[2] : « المعنى في قوله ﴿لَا يُقْبَلُ[3] مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [سورة البقرة : ٤٨] : لا يُقبل فيه منها شفاعة . فَمَنْ ذَهَبَ[4] إلى أَنَّ « فيه » محذوفة من قوله : ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾ [سورة البقرة : ٤٨] جَعَلَ « فيه » مَحْذوفة بعدَ قوله ﴿لَا يُقْبَلُ﴾ . ومَنْ ذهب[5] إلى أَنّه حُذِفَ الجارُّ ، وأُوْصِلَ الفعلِ إلى المفعول ، ثمّ حُذِفَ الرّاجع من الصّفة ، كما يُحذفُ مِنَ الصّلة = كان مذهبُه في قوله ﴿لَا يُقْبَلُ﴾ أيضاً مثلَه .

وحَذْفُ الهاءِ مِنَ الصّفة يَحْسُنُ ، كما يحسنُ حَذْفُها مِنَ الصّلة ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ٢٥ ، والحلبيّات ٣٠٥ .

(٢) الحُجّة ٢/ ٤٤ .

(٣) ﴿يُقْبَلُ﴾ بالياء قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائيّ وحفص عن عاصم . السَّبْعة ١٥٥ .

(٤) سيبويه في كتابه ١/ ٣٨٦ . وانظر : الشِّعْر ١/ ٢٣٤ ، والحلبيّات ١٨٥ ، والعسكريّات ١٠٢ ، والإغْفال ١/ ٢٠٢ ـ ٢١٨ ، والشّيرازيّات ٥١٩ ، ٦٠٠ ، وكشف المشكلات ١/ ٣٩ .

(٥) الأخفش في معاني القرآن له ١/ ٩٤ ، والمبرِّد وابن السَّرّاج فيما نسب إليهما أبو عليّ في الإغْفال ١/ ٢٠٣ ، والفرّاء في معاني القرآن له ١/ ٣٢ ؛ ورجّح أبو عليّ هذا القولَ في الإغْفال ١/ ٢٠٦ ، ورآه في العسكريّات ١٠٢ أَسْهَلَ مِنْ تقدير حَذْفِ الجارّ والمجرور دفعةً واحدةً . انظر : مجالس ثعلب ٢/ ٤٠٣ ، وإعْراب القرآن للنّحّاس ١/ ٢٢١ ، وابن الشّجريّ ١/ ٦ ، والجواهر ١/ ٣١٢ ، والبحر ١/ ١٨٩ .

الفعلَ لا يتسلَّطُ بِحَذْفِ المفعول منه على الموصوف ، كما لا يتسلَّط بذلك على الموصول .

فمِمَّا حُذِفَ منه الرَّاجع من الصِّفة قولُه[1] :

وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

وقول الأسود بن يَعْفُر[2] :

وَفَاقِدِ مَوْلَاهُ أَعَارَتْ رِمَاحُنَا سِنَاناً كَقَلْبِ الصَّقْرِ فِي الرُّمْحِ مِنْجَلَا

فالهاءُ العائدة إلى المنكور الموصوف محذوفة ، وهي المفعول الأوَّل لأعارت ، وموضع الجملة جَرٌّ ، كما أَنَّ موضع الجملة التي هي ﴿لَا يُقْبَلُ﴾ نَصْبٌ بالعطفِ على الجملة التي هي وَصْفٌ قبلها . ومِنَ الحَذْفِ قولُه[3] :

تَـرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي
غَداً بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ

المعنى : تأتي مكاناً أَجْدَرَ أَنْ تقيلي فيه[4] ، فحُذِفَ الجارُّ ، فوَصَلَ الفِعْلُ ، ثمَّ

---

(١) جرير ، ديوانه ١/ ٨٩ ، صدره :
أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ
وهو في الكتاب ١/ ٨٧ ، ١٣٠ ، والتبصرة والتذكرة للصَّيمري ١/ ٣٢٩ ، والإبانة ١/ ١٦٢ ، والشِّعْر ٢/ ٣٨٨ ، وسرّ الصِّناعة ١/ ٤٠٢ ، وابن الشَّجريّ ١/ ٦ ، ١١٧ ، ٢/ ٧١ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٤٤١ ، والبديع في علم العربيّة لابن الأثير ١/ ٨٣ ، وسيأتي في الحُجَّة ٦/ ٢٦٧ .

(٢) البيت في اللِّسان [ن هـ م] بهذه الرِّواية :
وَفَاقِدِ مَوْلَاهُ أَعَارَتْ رِمَاحُنَا سِنَاناً ، كَنِبْرَاسِ النِّهَامِيِّ ، مِنْجَلا
النِّهاميّ : الرَّاهب ، منجلا : واسع الجرح . ووقع في مطبوعة الحُجَّة : وفاقِرِ ، وهو تحريف .

(٣) أُحَيْحَةُ بن الجلاح ، ديوانه ٨١ ، والإيضاح (فرهود ١٨٤ ، ومرجان ١٦٤) ، وأنشدهما عن الفرخ للجرميّ في البصريّات ٢/ ٩٠٤ ، والمحتسب ١/ ٢١٢ ، وابن الشَّجريّ ٢/ ١٠٠ .

(٤) قال ابن الشَّجريّ ٢/ ١٠٠ : « فيه خمسة حذوف ؛ لأنَّه قدَّر : إِئْتِي مكاناً أجدرَ بأَن تقيلي فيه ، فحذف الفعل ، وحذف المفعولَ الموصوفَ الذي هو مكاناً ، وحذف الباء التي يتعدَّى بها أجدر ، وحذف الجارّ من فيه ، فصار تقيليه ، فحذف العائد إلى الموصوف » اهـ وزاد في المحتسب ١/ ٢١٢ حذفاً سادساً ، هو : مِنْ غيره اهـ .

حُذِفَ الضَّمير » اهـ

رَأَى أبو عليّ حُسْنَ حَذْفِ الرَّاجع مِنْ جملة الصِّفة قياساً على حُسْنِ حَذْفِه مِنْ جملة الصِّلة ، لجملةٍ مِنَ الأَشْباه التي قامتْ بين جملتَي الصّلة والصِّفة ذكر منها في هذا الموضع مِنْ كلامه شَبَهاً واحداً ، هو :

١ ـ لا يعملُ فِعْلُ الصِّلة في الموصول ولا يتسلَّطُ عليه عند حَذْف العائد ، كما لا يعملُ فِعْلُ الصِّفة في الموصوف ولا يتسلَّطُ عليه عند حَذْف العائد .

واستقصى هذه الأَشْباه في « الإغْفال »[1] ، وهي :

٢ ـ الصِّفة تُخَصِّصُ الموصوفَ ، كما أَنَّ الصِّلة تُخَصِّصُ الموصولَ .

٣ ـ مرتبةُ الصِّفة أَنْ تكونَ بعدَ الموصوف ، كما أَنَّ مرتبةَ الصِّلة كذلك .

٤ ـ قد تلزمُ الصِّفة في أَمَاكِنَ ، كما تلزمُ الصِّلة ؛ وذلك إذا لم يُعرفِ الموصوفُ إلّا بها .

٥ ـ لا تعملُ الصِّفة فيما قبلَ الموصوفِ ، كما لا تعملُ الصِّلةُ فيما قبلَ الموصولِ .

٦ ـ تتضمَّنُ جملةُ الصِّفة ذِكْراً مِنْ موصوفِها ، كما تتضمَّنُه الصِّلةُ مِنْ موصولها .

قال أبو عليّ : « وقد كثر مجيءُ الصِّلة محذوفاً منها العائد إذا كان مفعولاً في التنزيل وجميع النَّثْر والنَّظْم ، حتّى إنَّ الحَذْفَ منها في التنزيل أكثر من الإثبات فيها . والصِّفة كالصِّلة فيما ذكرتُ لك من جهات الشَّبَه ، فإذا كان كذلك حَسُنَ الحَذْفُ منها ، كما حَسُنَ مِنَ الصِّلَة » .

وقد عدَّ الجامعُ[2] بعضَ الآي التي حُذِفَ منها الرَّاجعُ إلى الموصوف ، منها ﴿ سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ [سورة النّساء: ٥٦]، أي : كلّما نَضِجَتْ جلودُهم منها ، و﴿ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ ﴾ [سورة سبأ: ١٥] ،

---

(١) الإغفال ١/ ٢٠٦ ، وعنه في الجواهر ١/ ٣١٤ .

(٢) الجواهر ٣/ ٩١١ ، وانظر : كشف المشكلات ٢/ ٨٢٨ .

قال أبو عليّ[1] : « هذا الكلامُ صِفَةٌ للجنّتَيْنِ المقدَّمِ ذِكْرُهما ، فإذا كان كذلك ، فالرَّاجِعُ فيه مقدَّر محذوف ؛ التقدير : قيل لهم : كُلُوا مِنْ رِزْقِ ربِّكم منهما . والقولُ مرادٌ فيه محذوف ، وهذا مِمَّا يدلُّ على أَنَّ الحذف من الصِّفة كالحَذْفِ مِنَ الصِّلة » .

ومنها ﴿ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي ﴾ [سورة طه : ٥٢] ، أَيْ لا يَضِلُّ ربِّي عنه ، و﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ [سورة ص : ٥٠] ، أَي الأبوابُ منها .

قال الجامع[2] : « حَذْفُ الهاءِ في الصِّلة مُسْتحسنٌ جداً ، وهو في التّنزيل كثيرٌ . وفي الخبرِ قبيحٌ جداً ، لم يَأْتِ إلّا في موضع واحد ، وذلك في قراءة ابن عامر[3] ﴿وكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الحديد : ١٠] ، أَيْ وَعَدَه اللهُ الحُسْنى . وحَذْفُها من الصِّفة منزلةٌ بَيْنَ المنزلتَيْنِ . وفي الكتاب[4] كما قدّمته لك . وقد قدّمنا[5] مجيئَه في آيٍ شتّى ، فوَجَبَ أَنْ يكونَ حَذْفُها من الصِّفة كحَذْفِها مِنَ الصِّلة » اهـ

على حين لم يَرَ أبو عليّ قُبْح حَذْف العائد من جملة الخبر ؛ قال في قراءة ابن عامر السّالفة الذّكر[6] : « وحُجَّةُ ابن عامر أَنَّ الفعلَ إذا تقدَّمَ عليه مفعولُه لم يَقْوَ عملُه فيه قوَّتَه إذا تأخَّر ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهم قد قالوا في الشِّعْر : زيدٌ ضربْتُ ، ولو تأخَّر المفعول ، فوقع بعد الفاعل لم يَجُزْ ذلك فيه . ومِمَّا جاءَ من ذلك قول الشّاعر[7] :

---

(١) فيما نقل عنه الجامع في الجواهر ١/ ٣٣٠ .

(٢) الجواهر ١/ ٣٣١ ، ٣/ ٩١٠ ـ ٩١١ ، وشرح اللُّمع ١/ ٤٤١ .

(٣) السَّبْعة ٦٢٥ .

(٤) في الكتاب ١/ ٨٧ « وهو ـ أي حذف الهاء ـ في الوصف أمثل منه في الخبر ، وهو على ذلك ضعيفٌ ، ليس كحُسْنِه بالهاءِ » اهـ .

(٥) انظر : الجواهر ١/ ٣٣٠ ، ٣/ ٩١١ ، وكَشْف المشكلات ٢/ ٨٢٨ .

(٦) الحُجَّة ٦/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧ .

(٧) أبو النَّجم العِجْليّ ، ديوانه ١٥٠ ، والكتاب ١/ ٨٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، والنُّكَت عليه ١/ ٢١٩ ، ومجاز القرآن ٢/ ٨٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٥ ، وللفرّاء ١/ ١٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢/ ٩٥ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٧ ، والإغفال ٢/ ٣١٤ ، ٥٣٨ ، والبصريّات ١/ ٦٣٤ ، والشِّعْر ٢/ ٥٠٤ ، والخصائص ١/ ٢٩٢ ، ٣/ ٦١ ، والمحتسب ١/ ٢١١ ، وأسرار البلاغة ٣٨٩ ، ودلائل=

قَــدْ أَصْبَحَــتْ أُمُّ الخِيَــارِ تَــدَّعِــي
عَلَــيَّ ذَنْبــاً كُلُّــهُ لــم أَصْنَــعِ

فروَوْه بالرَّفْع لتقدُّمه على الفعل ، وإنْ لم يكنْ شيءٌ يمنعُ مِنْ تَسَلُّطِ الفعل عليه . فكذلك قوله ﴿وكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الحديد : ١٠] يكونُ على إرادةِ الهاءِ ، وحَذْفِها ، كما تُحْذَفُ في الصِّلات والصِّفات » اهـ

لم يَرَ أبو عليّ قُبْحَ حَذْفِ العائد مِنْ جملة الخبر ، وقاسَه على حَذْفِ العائد مِنْ جملتي الصِّلة والصِّفة ، دونَ أَنْ يذكر أَشْباهاً تُسَوِّغُ هذا القياس وتُجْريه ، وذكر أَنَّ هذا مِمَّا يكونُ في لغة الشِّعْر ، وفي البيت الذي أَنشد ما يُؤْنِسُ أَنَّ هذا ليس من لغة الضَّرائر مطلقاً ؛ إذ ما من مانعٍ صِناعيّ يحول دون تَسَلُّطِ « أصنع » على « كلّه » ، ومع ذلك جاءت الرّواية بالرّفع ، ولو نَصَبَ لم يختلَّ الوَزْنُ ، ولكنْ ليس للفِعْلِ مِنْ قوّةِ العمل إذا تقدَّمَ عليه مفعولُه مثلُ قُوَّتِه إذا تأَخَّر عنه .

ومثلُ موقف أبي عليّ هذا موقف أبي حَيّان الذي قال في قراءة ابن عامر السّالفة الذِّكْر[١] : « ﴿كُلٌّ﴾ بالرّفع ، والظّاهر أَنَّه مبتدأ ، والجملة بعده في موضع الخبر . وقد أجازَ ذلك الفرّاءُ[٢] وهشام ، وورد في السَّبْعة ، فوَجَبَ قَبُولُه ، وإنْ كان غيرُهما مِنَ النُّحاة قد خصَّ حذف الضّمير الذي حُذِفَ مِنْ مثل ﴿وَعَدَ﴾ بالضّرورة ؛ وقال الشّاعر[٣] :

وخَــالِــدٌ تَحْمَــدُ سَــادَاتُنَــا ... بِــالحَــقِّ ، لا يُحْمَــدُ بِــالبَــاطِــلِ

= الإعجاز ٢٧٨ ، والارتشاف ١٩٥٦/٤ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ٢٠/٣ ؛ وغير ذلك مِمّا تراه في حواشي محقّقي تلك الكتب .

(١) البحر ٢١٩/٨ .

(٢) انظر : معاني القرآن له ١٣٩/١ ـ ١٤٠ ، ومجالس ثعلب ٥٨/١ ، والتذييل ٤٣/٤ .

(٣) نُسِب في ضرائر الشِّعْر ١٧٦ إلى الأسود بن يعفر ، وليس في ديوانه المجموع .

والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١ ، والتذييل ٤٠/٤ ، والارتشاف ١٤٨٢/٣ ، ٢٤٢٥/٥ ، والبحر ٣٥٤/١ ، والدّرّ المصون ٧٦/٢ ، ٢٣٩/١٠ ، وشرح أبيات المُغْني ٤٨/٦ ؛ ٢٨٠/٧ ـ ٢٨٣ .

يريد : تَحْمَدُهُ ساداتُنا . وفَرَّ بعضُهم مِنْ جَعْلِ ﴿وَعَدَ﴾ خبراً ، فقال : ﴿كُلٌّ﴾ خبرُ مبتدأ ، تقديره : وأولئك كُلٌّ ، و﴿وَعَدَ﴾ صفة ، وحَذْفُ الضَّميرِ المنصوبِ مِنَ الجملةِ الواقعةِ صفةً أكثرُ مِنْ حَذْفِه منها إذا كانت خبراً » اهـ

ومثل قراءة ابن عامر هذه قراءةُ يَحْيى وإبراهيمَ والسُّلَميّ ﴿أَفَحُكْمُ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [سورة المائدة : ٥٠] ، ووصف ابن مجاهد هذه القراءة بأنَّها خطأ ، ورَدَّ وَصْفَه ابنُ جنِّي ، قال[١] : « قَوْلُ ابن مجاهد إنَّه خَطَأٌ فيه سَرَفٌ ، ولكنَّه وَجْهٌ غيرُه أقْوَى منه ، وهو جائز في الشِّعْر ؛ قال أبو النَّجْم[٢] :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

أَيْ لم أَصنعْه ، فحذف الهاءَ . نعم ، ولو نَصَبَ ، فقال : كُلَّه ، لم ينكسر الوَزْنُ ، فهذا يُؤْنِسُك بأنَّه ليس للضَّرورة مطلقة ، بل لأنَّ له وجهاً مِنَ القِياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصِّفة ، وهو إلى الحال أَقْرَبُ ؛ لأنَّها ضَرْبٌ من الخبر . فالصِّفة كقولِهم : النَّاسُ رجلان : رجلٌ أكرمتُ ، ورجلٌ أَهَنْتُ ، أي أكرمْتُه وأَهنْتُه ، والحال كقولِهم : مررتُ بهندٍ يَضْرِبُ زيدٌ ، أي يضربُها زيدٌ ، فحذف عائد الحال . وهو في الصِّفة أَمْثَلُ ؛ لِشَبَهِ الصِّفة بالصِّلة . فغيرُ بعيدٍ أَنْ يكونَ قولُه ﴿أَفَحُكْمُ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ يُرادُ به : يَبْغونه ، ثمّ يُحْذَفُ الضَّمير ، وهذا ، وإنْ كانَ فيه صَنْعَةٌ ، فإنَّهُ ليس بخطأ . وفيه مِنْ بَعْدِ هذا شيئان نذكرهما :

وهو أنَّ قولَه : كلُّه لم أَصْنَعِ ، وإنْ كان قد حُذِفَ منه الضَّمير ، فإنَّه قد خلفه وأُعِيضَ منه ما يقومُ مقامَه في اللَّفْظِ ؛ لأنَّه يُعاقبُه ولا يجتمعُ معَه ، وهو حرف الإطلاق ، أَعْني الياءَ في : أَصْنعي ، فلمّا حضر ما يُعاقب الهاء ، فلا يجتمع معها صارت لذلك كأنَّها حاضرةٌ غيرُ محذوفةٍ ، فهذا وَجْهٌ .

---

(١) المحتسب ١/ ٢١٠ ـ ٢١٢ .

(٢) فرغتُ منهما قبل قليل .

والثّاني أَنَّ هناك همزة الاستفهام ، فهو أَشَدُّ لتسليطِ الفِعْلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : زيدٌ ضَرَبْتُه ، فيُختارُ الرَّفعُ ، فإذا جاءَ همزةُ الاستفهام اخترْتَ النَّصْبَ البتَّة ، فقُلْتَ : أَزيداً ضربْتَه ، فتنصبُه بفِعْلٍ مُضْمَرٍ يكونُ هذا الظّاهرُ تفسيراً له .

فإذا قُلْتَ : ﴿أَفَحُكْمُ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ ، ولم تُعِدْ ضميراً ، ولا عوّضْتَ منه ما يعاقبُه ، وحرف الاستفهام الذي يُختار معه النَّصْبُ والضَّميرُ ملفوظٌ به موجودٌ معك ، فتكاد الحالُ تختلفُ على فساد الرَّفْعِ .

وإنْ شئْتَ لم تجعلْ قولَه ﴿يَبْغُونَ﴾ خبراً ، بل تجعلُه صفةَ خبرٍ موصوفٍ محذوفٍ ، فكأنَّه قال : أَفَحُكْمُ الجاهليَّةِ حُكْمٌ يَبْغُوْنَهُ ، ثمّ حذف الموصوف الذي هو حُكْمٌ ، وأَقَام الجملة التي هي صفتُه مقامَه ، أَعْني ﴿يَبْغُونَ﴾ ، كما قال الله سبحانه ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [سورة النّساء : ٤٦] ، أَيْ قومٌ يُحرِّفون ، فحُذِفَ الموصوفُ ، وأُقيمت الصِّفةُ مقامَه » اهـ

فابن جنّي ذاهبٌ مَذْهَبَ شَيْخِه في أَنَّ حذف الرَّاجع مِنْ جملة الخبر ليس قبيحاً ولا خَطَأً ، وأَنَّه في قياسِ حَذْفِه مِنَ الصِّفة أَو الحال ، وتشبيهُه براجع الحال أَمْثَلُ ؛ لأَنَّ الحال ضَرْبٌ من الخبر ، وهذا ، وإنْ كان فيه صنعةٌ وإطالةٌ ، ففيه أيضاً مندوحةٌ عن رَمْيِ القراءة بالقُبْح أو الخطأ ، وفي الشَّاهد الذي أَنشدناه تَأْنِيْسٌ أَنَّ حذف الرَّاجع من جملة الخبر مِمَّا لا يكون مقصوراً على لغة الشِّعْر . ولئن وَرَدَت القراءةُ برفع ﴿أَفَحُكْمُ﴾ مع وجود همزة الاستفهام التي هي أَشَدُّ طلباً للفعل ، إنَّ في رَفْعِ ابنِ عامر ﴿كُلٌّ﴾ وهي خِلْوٌ مِنْ همزة الاستفهام ما يشيرُ إلى قوَّة قراءتِه وتمكُّنِها وقُعُودِها في مقاييسِ العربيَّة لو مِنْ وَجْهٍ واحدٍ .

وإنَّما اعتقدَ قُبْحَ حَذْفِ الرَّاجع مِنْ جملة الخبر وجوازَ حَذْفِه مِنْ جملة الصِّفة مَن اعتقدَه ؛ لأنَّ[1] الضَّمير متى حذفْتَه من جملة الخبر تسلَّطَ الفعل على المبتدأ ، ومتى حذفْتَه مِنْ جملة الصِّفة لم يتسلَّط الفعل على الموصوف ؛ لأَنَّ الصِّفة كبعض الموصوف ، فمِنْ هذه الجهة هما غَيْران .

---

(١) انظر : ابن الشَّجريّ ١/ ٩ .

ومِن اتّساعِ أبي عليّ في إجْراءِ حَذْفِ الضَّمير ما قاله في قراءة مَنْ[1] قرأ ﴿يَصْرِفْ﴾ بالبناء للفاعل من قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ * مَّن يَصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [سورة الأنعام: ١٥، ١٦]: [2] « فاعل ﴿يَصْرِفْ﴾ الضَّمير العائد إلى ﴿رَبِّي﴾ ، وينبغي أَنْ يكونَ حَذْفُ الضَّمير العائد إلى العذاب ، والمعنى : مَنْ يصرفْه عنه . وكذلك هو في قراءة أُبيّ فيما زعموا[3] . وليس حَذْفُ هذا الضَّميرِ بالسَّهْلِ ، وليس بمنزلة الضَّمير الذي يُحذفُ مِنَ الصِّلة ؛ لأنَّ ﴿ مَّن﴾ جَزَاءٌ ، ولا يكونُ صلةً .

على أَنَّ الضَّمير إنَّما يُحذفُ مِنَ الصِّلة إذا عاد إلى الموصول ، نحو ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [سورة الفُرقان : ٤١] ، ﴿ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ﴾ [سورة النَّمل : ٥٩] ، أي بَعَثَهُ واصطفاهم . ولا يعودُ الضَّمير المحذوف هُنا إلى موصول ولا إلى ﴿ مَّن ﴾ التي للجزاء ، إنَّما يرجع إلى العذاب . ومِمَّا يقوِّي قراءة مَنْ قرأ ﴿ مَّن يَصْرِفْ﴾ بفتح الياء ، أَنَّ الهاءَ المحذوفة مِنْ « يَصْرِفْه » لمَّا كانتْ في حَيِّز الجزاء ، وكان ما في حَيِّز الجزاءِ في أنَّه لا يتسلَّطُ على ما تقدَّمه ، بمنزلة ما في الصِّلة ، في أَنَّه لا يجوز تسلُّطه على الموصول = حَسُنَ حَذْفُ الهاءِ منه ، كما حَسُنَ حَذْفُها مِنَ الصِّلة » اهـ

لَيْسَ يَسْهُلُ في رَأْيِ أَبي عليّ أَنْ يُحْذَفَ الضَّميرُ الرَّاجعُ إلى العذاب ؛ لأنَّه لَيْسَ في حُكْمِ الرَّاجعِ مِنَ الصِّلة أَو الصِّفة أَو الخبر ، وهو في حَرْفِ أُبيّ ظاهرٌ موجودٌ ، لكنَّ توقُّدَ ذكاءِ أَبِي عليّ وفِطْنَتَه قَادَاهُ إلى لَمْحِ وَجْهٍ مِنَ القياس ولو بعيداً ، يَسُوْغُ معه حَذْفُ الضَّمير الرَّاجع إلى العذاب ، وهو أَنَّ هذا الضَّمير واقع في حَيِّزِ اسْمِ الشَّرْطِ ﴿ مَّن﴾ ، والواقعُ في حيِّزه لا يعملُ فيما قبلَه ، وهو مِنْ هذه الجهةِ أَشْبَهَ ما يقعُ في

---

(١) حمزة والكسائيّ وأبو بكر عن عاصم . السَّبْعة ٢٥٤ .

(٢) الحُجَّة ٣/ ٢٨٥ ـ ٢٨٧ ، وانظر : البحر ٤/ ٨٧ .

(٣) في المحرَّر الوجيز ٢/ ٢٧٤ : « حُكِيَ أنَّه ظهر في قراءة عبد الله ، وهي ﴿مَنْ يَصْرِفْه عنه يَوْمَئِذٍ﴾ ، وفي قراءة أُبيّ بن كعب ﴿مَنْ يَصْرِفْهُ اللهُ عَنْهُ﴾ » اهـ .

حيِّزِ الصِّلة في أنَّه لا يعملُ في الاسم الموصول قبلَه ؛ قال أبو عليّ[1] : « قد وجدْنا الصِّلة حُذِفَ منها الذِّكْرُ الذي لا يعود إلى الموصول ، كما حُذِفَ منها العائدُ إلى الموصول ؛ ألَا ترَى أنَّه قد جاءَ ﴿ مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ ﴾ ، فحذف الضَّمير العائد على العذاب دون الموصول ؛ لأنَّ المعنى : مَنْ يَصْرِفْه ؛ يدلُّ على أنَّ هذا الرَّاجع مُراد قراءةُ مَنْ قرأ ﴿ مَّن يُصْرَفْ ﴾ ، فبنى الفعل للمفعول به ، فكما أنَّ الفعل مسند إلى ضمير هذا المفعول إذا بُني له ، فكذلك يكون الضَّمير المنصوب مراداً فيه إذا بُني للفاعل » . ووافقه الجامع ؛ قال[2] : « ولعمري إنَّ حذف الضَّمير من الصِّلة ، وإنْ كان عائداً على غير الموصول ، جائزٌ ، كقراءة مَنْ قرأ ﴿ مَّن يَصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ ﴾ » اهـ

قد تباينَ كلامُ أبي عليّ في الموضعَيْنِ ؛ أقرَّ في موضع أنَّ حَذْفَ الضَّمير المنصوب الذي لا يرجع إلى موصول ولا إلى مَنْ اسمِ الشَّرط = لَيْسَ بالسَّهْلِ ، ثمَّ أقرَّ في موضع آخر ـ والجامعُ مُنْتَحٍ سَمْتَه ، ومَاشٍ في ظِلالِه ـ أنَّ الآيةَ مِنَ الصِّلة التي حُذِفَ منها العائد إلى غير الاسم الموصول . وليستْ ﴿يَصْرِفْ﴾ صِلةً ؛ لأنَّ ﴿ مَّن﴾ اسم شرط جازم ، وليست اسماً موصولاً ، فتكون ﴿يَصْرِفْ﴾ صلتَه ، إلَّا أَنْ يُريدَ بالصِّلة فِعْلَ الشَّرْط ، لأنَّه مِمّا يقتضيه اسم الشَّرْط ، كما يقتضي الاسمُ الموصولُ الصِّلةَ .

وما التمسه الشَّيْخُ مِنْ وَجْهِ القياسِ البعيدِ أنَّ ما في حيِّز الجزاء لا يعمل فيما قبله ، كما أنَّ ما يقع في حيِّز الصِّلة لا يعمل في الاسم الموصول قبلَه ، فلهذا ما جاز حذف الرَّاجع من فعل الشَّرْط كما جاز حَذْفُه من فِعْل الصِّلة = وَجْهٌ متكلَّفٌ ظاهر الصَّناعة تجشُّمُ غَيْرِه أَحْسَنُ منه ، كأنْ[3] يجعل ﴿ مَّن﴾ مبتدأ ، ومفعول ﴿يَصْرِفْ﴾ ﴿ يَوْمَئِذٍ﴾ على تقدير مضاف محذوف ، أَيْ مَنْ يَصْرِف عنه عَذَابَ يومئذٍ ، وهو من

(١) الشّيرازيّات ٥٩٥ ، وانظر : الشِّعْر ٢/ ٣٩٨ .

(٢) الجواهر ١/ ٣٢٣ ، وانظر : كشف المشكلات ١/ ٣٨٨ .

(٣) انظر : البحر ٤/ ٨٧ ، والدّرّ المصون ٤/ ٥٥٩ .

قبيل إضافة الشَّيْءِ إلى الظَّرف ؛ لأنَّه واقع فيه ، وحَذْفُ المُضَافِ واسعٌ كثيرٌ ، وإنْ كان أبو الحسن الأخفش يرى تَرْكَ القياسِ عليه[1] ؛ قال ابن جنّي[2] : « وحَذْفُ المضاف في القرآن والشِّعْر وفصيح الكلام في عَدَدِ الرَّمْلِ سعةٌ ، وأستغفرُ اللهَ . وربّما حَذَفَتِ العربُ المضافَ بعدَ المضافِ مكرّراً أُنْساً بالحالِ ودلالة على موضوع الكلام » ، وما قبل ﴿يُصْرَفْ﴾ يدلُّ على العذاب ، وما بعده ﴿فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾ يدلُّ على أَنَّ الرّحمة إنَّما هي النَّجاة من العذاب . ويقوّي تسليطَ ﴿يُصْرَفْ﴾ على ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ على أنَّه مفعول به ، قولُه تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [سورة هود : ٨] ، فاليوم هو المصروف عنهم . وإذا دَلَّ المعنى والسّياق على هذا المضاف المحذوف ، وقَبِلَه القياس ، لم يكن ذلك مِمّا يُستوحش منه ، وهو أسهل مِمّا ارتكبه أبو عليّ من إرجاع الضّمير الواقع في حيِّز الجزاءِ إلى غير اسم الشَّرط .

أَوْ أَنْ يجعل مفعول ﴿يَصْرِفْ﴾ محذوفاً لدلالة السّياق عليه ، أي مَنْ يَصْرِفْ عنه العذاب ، ومِنْ حَذْفِ المفعول لدلالة المقام قولُه تعالى ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [سورة المجادلة : ٢١] ، أَيْ لأغلبَنَّ الكافرين ، و﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ﴾ [سورة إبراهيم : ٣٧] ، أي ناساً ، و﴿فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ [سورة البقرة : ٦١] ، أي ادعُه يخرج لنا من ذلك شيئاً . وقد عقد أبو عليّ مسألة في الشِّيرازيّات[3] لِمَا حُذِفَ منه المفعول به ، وكرّر بعض كلامه فيها في أوّل الحُجَّة[4] ، وعقد الجامع في الجواهر[5] باباً لِمَا جاء من التنزيل وقد حُذف منه المفعولُ به .

أَوْ أَنْ يُجعل ﴿ مَن﴾ مفعولاً به مقدَّماً، والفاعل اللهُ، والضَّمير في ﴿عَنْهُ﴾ يعود إلى العذاب في الآية المتقدِّمة ، والتقدير : أَيَّ شخصٍ يَصْرِف اللهُ عن العذاب .

---

(١) انظر : الخصائص ٢/ ٢٨٤ ، ٣٦٢ .

(٢) المحتسب ١/ ١٨٨ ، وانظر منه ٢/ ٢٩٦ ، وكشف المشكلات ١/ ٧٦ ، ٢/ ١٠٧٢ .

(٣) الشِّيرازيّات ٥٦٨ ـ ٥٧٤ .

(٤) الحُجّة ١/ ٣٤ ـ ٣٩ .

(٥) الجواهر ٢/ ٤٠٥ ـ ٥١٠ .

قال مكّي في هذه القراءة[1] : « فالمفعول مَحْذوفٌ ، وهو العذابُ ، لدلالةِ الكلامِ عليه ، ولا يحسنُ أَنْ يُقَدَّرَ حرف هاء مع ﴿يَصْرِفْ﴾ ؛ لأَنَّ الهاءَ إِنَّما تُحذف من الصِّلات ، وليس في الكلام موصول ، لأنَّ ﴿ مَّن﴾ للشَّرْطِ لا صلةَ لها » .

ففي هذه الأَوْجه الثلاثة مَخْلَصٌ ومندوحة مِمّا ارتكبه أبو عليّ ، ولعلّ الوجه الأوّل ، وهو تسليط ﴿يَصْرِفْ﴾ على ﴿ يَوْمَبِذٍ﴾ على تقدير مضاف محذوف = هو أشبه هذه الوجوه بمقاييس العربيّة ، إذ حَذْفُ المضاف لا يُحصى كثرةً ، وقد جاءَ في القرآن ما لا يصحُّ معناه من دون تقدير مضاف محذوف أو أكثر .

ومِنْ أمثلة القياس التفسيري ما احتجَّ به[2] لِمَنْ بَيَّنَ ﴿حَيِيَ﴾ [سورة الأنفال : ٤٢] ، فلم يُدغم ، إذ جُعِلَ عندَه بمنزلة المضارع يُحيي ، والشَّبَهُ الجامع بينهما :

١ ـ زوال حركة اللّام من ﴿حَيِيَ﴾ مع اتّصال الضّمير ، كما تزول حركة النَّصْب من « يُحيي » إذا اختلف عليه العامل .

٢ ـ لا تتّصلُ الهاءُ في الوقف على ﴿حَيِيَ﴾ ، كما لا تتّصل بالمُعرب « يُحيي » .

فلمّا كان بمنزلته في هذَيْنِ الوجهَيْنِ حُمِلَ عليه في جَوَازِ تَرْكِ الإِدْغام فيه .

ومنه أيضاً أنّه حَمَلَ[3] كَسْرَ النُّون الثقيلة بعدَ أَلفِ التثنية في نحو ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [سورة يونس : ٨٩] على كسر نون المثنّى ونون الأفعال الخمسة ، والشَّبَهُ الجامع بينهما أَنَّها زائدة مثلهما ، وأَنَّها داخلةٌ لمعنى كدخولهما . ولا يُعترض على هذا القياس بأنَّ ما قبل نون التوكيد نون مثلها ، وما قبل نون المثنَّى ألف ؛ لأَنَّ النُّون ساكنة ، وجمعتْ إلى سكونها الخفاء ، فلمّا كانتْ على هذا الوصف صارت النون المكسورة كأنّها وَلِيت الألف .

---

(١) الكَشْف له ١/ ٤٢٥ .

(٢) انظر : الحُجّة ٤/ ١٤٣ ، والسَّبْعة ٣٠٧ .

(٣) الحُجّة ٤/ ٢٩٣ ، والسَّبْعة ٣٢٩ .

ولا يقتصرُ أبو عليّ في إجْراءِ القياس التّفسيريّ على لَمْحِ الأشْباه الصّناعيّة فحسب ، بل ربّما أجراه لمعنًى جامعٍ بينَ المقيسِ والمقيسِ عليه ، مِنْ ذلك ما قاله في جمع أَسير على أُسَارَى[1] : « وَجْهُ مَنْ قال ﴿ أُسَـٰرَىٰ ﴾ [سورة البقرة : ٨٥] أنّه شبّهَهُ بكُسَالى ؛ وذلك أنَّ الأَسير لمّا كان محبوساً عن كثيرٍ مِنْ تصرُّفِه للأَسْرِ ، كما أنَّ الكسلانَ مُحْتَبَسٌ عن ذلك لعادتِه السّيّئة ، شُبِّهَ به ، فقيل في جمعه : أُسَارَى ، كما قيل : كُسَالى . وأُجْرِيَ عليه هذا الجمع للحمل على المعنى ، كما قيل : مَرْضى ، ومَوْتى ، وهَلْكى ، لمّا كانُوا مُبْتَلين بهذه الأشياء ، ومُدْخلين فيها ، مُكْرهين عليها ، مُصَابين بها ، فأَشْبَهَ في المعنى فعيلاً الذي بمعنى مفعول ، فلمّا أشبهه في المعنى أُجريَ عليه في الجمع اللّفْظُ الذي لفعيل بمعنى مفعول » اهـ

فالأصْل في جمع فعيل بمعنى مفعول أَنْ يكونَ على زنة فَعْلى ، نحو قتيل وقَتْلَى ، وأَسير بمعنى مَأْسور يُجمع على أَسْرَى ، هذا قياسُ بابه ، وقد جاءَ أُسارى على زنة فُعَالى ، وهو جمع قياسيّ لِمَا كان على زنة فَعْلان ، نحو سَكْران ، وكَسْلان ، وعَطْشَان ، فلمح أبو عليّ بين أَسِيْر وكَسْلان مِنَ المعنى ، وهو الاحتباسُ عن الحركة وما اعتِيْدَ مِنْ سُلُوكٍ ، الأَوّلُ للسَّجْنِ والأَسْرِ ، والثّاني للطَّبْعِ والعادةِ السّيّئة التي تقعدُ فيه عن الحركة = ما يُسَوِّغ تكسيرَ أَسير على ما يُكَسَّرُ عليه كَسْلان ، فقيل أُسَارَى ، فهذا مِمّا رُوْعِيَ فيه الشَّبَهُ المعنوي دون الصّناعيّ .

وإجراءُ القِياس التّفسيريّ طريقٌ مَهْيَعٌ وسبيلٌ مُنْهَجٌ قد جَرَتْ عليه العرب في غير قليلٍ مِنْ كلامها ، قال أديب العربيّة أبو الفتح[2] : « وهذا عادةٌ للعربِ مَأْلوفةٌ ، وسُنَّةٌ مسلوكة : إذا أَعْطَوا شيئاً مِنْ شيءٍ حكماً ما قابلوا ذلك بأَنْ يُعطوا المأخوذَ منه حكماً مِنْ أَحكام صاحبه ؛ عمارةً لبينهما ، وتتميماً للشَّبَهِ الجامعِ لهما ، وعليه باب ما لا ينصرفُ ؛ أَلَا تراهم لمّا شبّهُوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه ، كذلك شبّهوا الفعل بالاسم ، فأَعربوه » .

---

(١) الحُجّة ٢/ ١٤٣ ، وانظر منها ٤/ ١٦٤ ، والكتاب ٣/ ٦٤٨ ، ٦٥٠ .

(٢) الخصائص ١/ ٦٣ .

وقال أيضاً[1] : « أَلَا تَرَى أَنَّ سيبويه[2] أَجَازَ في قولك : هذا الحَسَنُ الوَجْهِ ، أَنْ يكونَ الجرّ في الوجه من موضعَيْنِ ، أحدهما الإضافة ، والآخر تشبيهه بالضّاربِ الرَّجُلِ ، الذي إنَّما جاز فيه الجرّ تشبيهاً له بالحَسَنِ الوَجْهِ . فإنْ قيل : وما الذي سوَّغ سيبويه هذا ، وليس مِمَّا يرويه عن العرب روايةً ، وإنَّما هو شيءٌ رآه واعتقده لنفسه ، وعلَّل به؟ قيل : يدلُّ على صحّة ما رآه من هذا ، وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه : مِنْ أَنَّ العرب إذا شبَّهتْ شيئاً بشَيْءٍ ، مكَّنت ذلك الشَّبَه لهما ، وعَمَرَت به الحالَ بينهما ؛ أَلَا تراهم لمّا شبّهوا الفعل المضارع بالاسم ، فأعربوه ، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأَنْ شبّهوا اسم الفاعل بالفعل ، فأَعملوه . فلمّا رأى سيبويه العرب إذا شبّهت شيئاً بشيءٍ ، فحملتْه على حكمه ، عادتْ أيضاً ، فحملت الآخر على حكْم صاحبه ، تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشَّبَه بينهما = حَكَمَ أيضاً لجرّ الوَجْهِ مِنْ قوله : هذا الحسنُ الوَجْهِ ، أَنْ يكونَ مَحْمولاً على جرّ الرجل في قولهم : هذا الضَّارب الرّجلِ ، كما أَجَازوا أيضاً النَّصْبَ في قولهم : هذا الحَسَنُ الوَجْهَ ، حملاً له منهم على : هذا الضّاربُ الرَّجُلَ » اهـ

وهذه الأمثلة كافية للدلالة على أَنَّ العرب تُؤثِرُ في كلامِها التَّجانُسَ والتَّشَابُهَ وحَمْلَ الفُرُوْعِ على الأُصُولِ ، وهو أَصْلٌ متمكِّنٌ في نُفُوسِهِم صدرُوا عنه في غَيْرِ قليلٍ مِمَّا جَرَتْ به أَلسنتُهم ، وتدفَّقَ به بيانُهم .

بل بلغ مِنْ حُبِّ العرب تشبيهَ الأشْياءِ بعضِها ببعضٍ ، أَنَّهم ربّما حَمَلُوا الأَصْلَ على الفَرْعِ ، حتّى إنَّ أبا الفتح عقد باباً في كتابه الجهير « الخصائص » أسماه « باب من غلبة الفروع على الأُصُول » ، قال فيه[3] : « هذا فَصْل من فُصُول العربيّة طريف ، تجدُه في معاني العرب ، كما تجدُه في معاني الإعْراب ، ولا تكاد تجدُ شيئاً من ذلك إلّا والغرض فيه المبالغة » .

---

(١) الخصائص ١/٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، وانظر منها ١/١١١ ، والقياس في النَّحْو ١٠٤ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١ .

(٣) الخصائص ١/ ٣٠٠ .

ومِمَّا اعتدّوه حملاً للأَصْل على الفرع حَمْل المصدر على الفعل في الإِعْلال ، مع أَنَّ المصدر هو الأَصْل ؛ قال أبو عليّ[1] : « المصدرُ يَجْري على فعله في الصّحّة والاعتلال » ، وقال[2] : « المصدر إنَّما اعتلَّ على الفعل حيث كان عاملاً عملَه ، وكان على حركاته وسكونه ، والموافقة في الوزن توجبُ الإعلال » . قاس أبو عليّ المصدر الذي هو الأصل على الفعل الذي هو الفرع في وجوب إعلاله لاعتلال فعله ، ولَمَحَ شبهَيْنِ يُجْريان هذا القياس ، أَنَّ المصدر يعمل عمل الفعل الذي هو أَصْلٌ في العمل لِلّذي يعرض بينهما مِنْ أَشْبَاهٍ ، وأَنَّ المصدر على وفاق الفعل ، والموافقةُ في البناء توجبُ الموافقةَ في الإِعْلال ، وذلك نحو : قُمْتُ قِياماً ، وقاومت قِواماً .

ووافق ابنُ جنِّي شيخَه في هذا الإِجْراء ؛ قال[3] : « نعم ، وقد دعاهم إيثارُهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أَنْ حملوا الأصل على الفرع ؛ أَلَا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله ، ويُصَحِّحُونَه لصحّته ، وذلك نحو قولك : قمتُ قياماً ، وقاومتُ قِوَاماً . فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل ، فهل بقي مِنْ وضوح الدّلالة على إيثارِهم تشبيهَ الأشياءِ المتقاربةِ بعضها ببعض ، شُبْهةٌ » .

وقد تلطّف أُستاذي المحقِّق د . نبيل محمَّد أبو عمشة في رَدِّ هذا الضَّرْبِ مِنَ الحَمْلِ ، إذ تهدَّى إلى وَجْهٍ دقيقٍ أَخْرَجَ به ما مُثِّلَ به على إجْراءِ الأَصْلِ على الفَرْعِ على أَنَّه مِمَّا جَرَى فيه الفَرْعُ على الأَصْلِ ، وهذا كلامه في مناقشة ابن جنِّي ، وهو مِنْ ثَمَّ مناقشةٌ لأبي عليّ[4] : « ويَبِّنٌ أَنَّ ابنَ جنِّي أراد بالأَصْلِ ما كان أَسْبَقَ في المرتبة ، فالمصدر هو الأَصْلُ ؛ لأَنَّه أَسْبَقُ مراتب الكَلِم ، والفعل فَرْعٌ لصدورِه عنه . ولو نظرْنا إلى هذه المَسْأَلة من زاوية أُخرى لوجدْنا أَنَّ ما مثَّلَ به هو في حقيقته حَمْلٌ للفرع

---

(١) الحُجَّة ٤/ ٢٥٩ .

(٢) الحُجَّة ٢/ ٢٤٣ ، وانظر منها ٣/ ١٣٢ ، ٢٥٩ .

(٣) الخصائص ١/ ١١٣ .

(٤) شرح الشّافية للجارَبَرْدِي (قسم الدّراسة ١٤٨) .

على الأَصْلِ ؛ وهذا مبنيّ على ما تقدَّم من مفهوم « الأصل » في بناء القاعدة ، وأنَّه الحكْمُ الذي يستحقُّه الشَّيْءُ بذاته لاستحكام علّته ، وأمَّا الفرع فما جرتْ فيه عِلَّةُ الأَصْلِ لشَبَهٍ يُدْنيه منه . والأَصْلُ في باب الإِعْلال هو الفعل لا الاسم ؛ لأَنَّ الإِعْلالَ ضَرْبٌ من التخفيف ، والفعل لثقله بالتخفيف أجدر ، وما أُعِلَّ من الأسماءِ فللحملِ على الفعل ودُنُوِّه منه . وكلام الرّضي في بحث الإعلال مبناه على هذا الأَصْل ، وعليه فإجراءُ المصدر على فِعْلِه في الإِعْلال هو في جوهره حَمْلٌ للفرع الذي هو الاسم على الأصل الذي هو الفعل . ولعلَّ هذا التَّوْجيه أَقْرَبُ إلى منطق اللُّغة ، فالأَشْبَهُ أَنْ تحكمها الأُصُولُ لا الفروع » اهـ

ومِنْ ضُرُوب الحمل حَمْلُ النَّقيض على النَّقيض ، وأمثلته في الحُجَّة عزيزة ، فمنها أَنَّ أبا عليّ رأى أَنَّ الأَصْلَ في نحو : ذَكَّرْتُ زيداً العذابَ ، أَلَّا يلحق حرف الجرّ ، واستدلَّ على ذلك بنقيض هذا الفعل « نَسِيَ » إذا عُدِّيَ بهمزة التَّعدية ؛ قال[1] : « **ومِمَّا يدلُّ على صحَّةِ ما ذكرْنا مِنْ أَنَّ الأَصْلَ أَلّا يلحقَ الجارُّ ، أَنَّ النِّسيانَ الذي هو خِلافُ الذِّكْر ، لمَّا نُقِلَ بالهمزة التي هي في حكم تضعيف العين ، لم تلحق الباءُ المفعولَ الثّاني ، وذلك قولُه** ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ﴾ [سورة الكهف : ٦٣] » .

ومنه أيضاً ما ذكره في قراءة مَنْ خَفَّف[2] ﴿كُذِبُواْ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾ [سورة يوسف : ١١٠] :[3] « وأَمَّا مَنْ خَفَّفَ ، فقال ﴿كُذِبُوا﴾ ، فهو مِنْ : كَذَبْتُكَ الحديثَ ، أي لم أَصْدُقْكَ ، وفي التنزيل : ﴿وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [سورة التوبة : ٩٠] . **وقياسُه إذا اعتُبِرَ بالخِلاف أَنْ يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ ، كما تعدَّى** ﴿صَدَقَ﴾ في قولِه ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ﴾ [سورة الفتح : ٢٧] » . فإذا حُمِلَ كذب على نقيضِه صَدَقَ ، صحَّ أَنْ يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ .

ومِمَّا حُمل على النقيض كلمة بِطَالة[4] ، وذلك أَنَّ الغالبَ فيما دلَّ على صناعةٍ

---

(١) الحُجَّة ٢/ ٥٥ .

(٢) السَّبْعة ٣٥١ .

(٣) الحُجَّة ٤/ ٤٤٢ .

(٤) انظر : شرح الشّافية للجارَبَرْدي ٩٥ .

أَنْ يجيءَ مصدرُه على « فِعَالة » ، نحو كِتَابة ، وحِيَاكة ، ثمّ حملوا على ذلك ما يضادُّه ، فقالوا : بِطَالة . ومنه[1] أَنَّ ما جاء على « فَعَلان » معتلّ العين مِمَّا يدلُّ على حركةٍ واضطراب أبقوه مُصَحَّحاً ليكون مطابقاً لمدلولِه في التحرُّكِ ، نحو جَوَلان ، وحَيَوان ، ثمَّ قالُوا : « مَوَتان » حملاً للنقيض على النقيض .

ومِنْ صور القياس عند النَّحويّين الحُكْمُ بجواز شَيْءٍ لم يَرِدْ به سَمَاع ، وهو على ضربَيْنِ[2] :

آ ـ إجازة ما امتنعَ لعلَّةٍ استظهروها إذا ما زالت تلك العلّة :

فمِنْ ذلك أنَّهم قرَّرُوا أنَّه لا ينوب شيءٌ عن الفاعل إذا وُجِدَ المفعول به ؛ إذ ما من فائدة في إسناد الفعل إلى مصدره ، لكنهم حكوا عن أبي الحسن جواز ذلك إذا خُصَّ المصدر بظرفٍ أَوْ بِوَصْفٍ أَوْ بإضافةٍ متقدِّماً على المفعول به ؛ لزوال العلّة المانعة ، وهي عدم الفائدة من إسناد الفعل إلى مصدره ؛ قال ابن جنّي[3] : « وأجاز أبو الحسن : ضُرِبَ الضَّرْبُ الشَّديدُ زيداً ، ودُفِعَ الدَّفْعُ الذي تعرف إلى محمَّدٍ ديناراً ، وقُتِلَ القَتْلُ يومَ الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثمّ قال : هو جائز في القياس ، وإنْ لم يرد به الاستعمال » . ورأى أبو عليّ[4] أنَّ نيابةَ المصدرِ عن الفاعل معَ وجودِ المفعولِ مِمَّا يُقصرُ على ضرورةِ الشِّعْر .

ب ـ توسيع قاعدة إلى أَنْ تشمل ما لم يرد به السَّمْعُ :

من ذلك أَنَّ أبا عليّ أجاز أَنْ يتعدَّى « ختم » بلا حرف قياساً على « طبع » الذي بمعناه ؛ قال[5] : « خَتَمَ على كذا يَخْتِمُ ؛ قال تعالى ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ﴾ [سورة الشُّورى : ٢٤] ، وقال : ﴿ٱلۡيَوۡمَ نَخۡتِمُ عَلَىٰٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [سورة يس : ٦٥] . وقالوا : طَبَعَ عليه بمعنى ختم عليه ، وقد قالوا : طَبَعَه ، فعُدِّيَ بلا حرف ، ولا يمتنعُ ذلك

---

(١) انظر : شرح الشّافية للجاربَرْدي ٤١٧ .

(٢) انظر : القياس في النَّحو ١٠٩ .

(٣) الخصائص ١/ ٣٩٧ .

(٤) الحُجَّة ٥/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠ .

(٥) الحُجَّة ١/ ٢٩١ .

في القياس في خَتَمَ ؛ قال[1] :

كَـــأَنَّ قُـــرَادَيْ زَوْرِهِ طَبَعَتْهُمَــــا بِطِيْنٍ مِنَ الجَوْلَانِ كُتَّابُ أَعْجَمَا » اهـ

ومنه أنَّه أَجَازَ : أنت غَيْرُ زيدٍ ولا عَمْرو ؛ قال[2] : « وقال قومٌ : تقول : أنت غير القائم ولا القاعد ، تريد : وغير القاعد . قالوا : ولم يجىء هذا في المعرفة العَلَم ، فلا يجوز : أنت غيرُ زيدٍ ولا عَمْرو . وهذا إنْ لم يُسمع كما قالوا : فإنَّه لا يمتنعُ أنْ يقاسَ ، فيجوز على ما سُمِعَ . وذلك أنَّ هذا إنَّما جاءَ لِمَا في « غير » مِنْ مَعْنى النَّفْي ، فكما أَجازوا : أَنا زيداً غيرُ ضاربٍ ، لمّا كان المعنى معنى النَّفْي ، فجعلوه بمنزلة حرفه ، ولم يُجعل بمنزلة « مثل » ، وما كان نحوه من الأسماء المضافة ، فكذلك يجوزُ أَنْ يجعل « غير » بمنزلة حرف النفي في المعرفة المؤقّتة[3] ، فيكرّر معه « لا » كما كُرِّرَ مع غير العَلَم » اهـ

ومنه أنَّه ذكر أَنَّ القياس يوجب استعمال أَنِفَ ، وإنْ كان ما جَرَتْ به ألسنتُهم إئْتَنَفَ ؛ قال[4] : « ولم يُسْمَعْ أَنِفَ في مَعْنى ابتدأَ ، وإنْ كانَ القياسُ يُوجبُه ، وقد يجيءُ اسم الفاعلِ على ما لم يُستعملْ مِنَ الفِعْلِ ، نحو : فقير جاءَ على فَقُر ، والمستعملُ : افتقر ، وكذلك شديد المستعملُ : اشتدَّ ، فكذلك قوله ﴿آنِفاً﴾ [سورة محمّد : ١٦] ، المستعمل : ائتنف . فأمَّا قوله[5] :

وَيَسْـرَحُ جَـارُهُـم مِـنْ حَيْـثُ أَمْسَـى كَـأَنَّ عَلَيْـهِ مُـؤْتَنَفـاً حَـرَامَـا

---

(١) ابن ميّادة ، ديوانه ٥٦٠ ، أو مِلْحَةُ الجَرْمِيُّ مِنْ طَيِّء كما في شرح الحماسة للأعلم ٢/ ٩٣٨ .

قُرَادَيْ زَوْره : حلمتَيْ ثَدْيَيْهِ ، الجولان : ما دقَّ من التراب وجالت به الرّيح ، والأعجم ملك من ملوك العجم ، شبَّه حلمتَيْ ثديه بطابَعَي ملك العجم ، وخصَّه لأنَّ الكتابة كانت فيهم أَفْشَى .

(٢) الحُجّة ١/ ١٦٢ ، وانظر : الارتشاف ٣/ ١٥٤٤ ، ففيه بَسْطٌ لمذاهب النَّاس في هذه المسألة .

(٣) أي العَلَم ، وهو مصطلح استخدمه الفرّاء في مَعَاني القرآن له ١/ ٧ .

(٤) الحُجّة ٦/ ١٩٣ .

(٥) أنشده أبو زيد في النَّوادر (الشرتوني ٧ ، د . عبد القادر ١٥٣) لرجلٍ من بكر بن وائل ، والأزمنة والأمكنة ١/ ٢٣٤ عن كتابنا بلا تصريح ، وشرح أبيات المُغْني ٥/ ١٥ ، وفيه : « يسرح : يرسل ماشيةً في المرعى ، مؤتنفاً حراماً : يريد شهراً حراماً ، فلا يُهاج فيه ، أيْ هو من الأمر كأنَّه في شهر حرام ، وكانوا لا يهيجون أحداً في الشهر الحرام » اهـ .

فالمعنى : كأَنَّ عليه حرمةَ شهر مؤتنف حرام ، فحذف [المضاف[1]] ، وأقام الصِّفة مقام الموصوف » اهـ

ومنه أَنَّه روى عن ثعلب أَنَّه لا يُقال : « أَوْعَدْتُه الشَّرَّ » ، ثمّ قال[2] : « ولا يمتنعُ في نحو هذا في القياس أَنْ يُحْذَفَ الحَرْفُ ، فيصل الفِعْل » .

ومنه ما ذكره في الحِجَاج لِمَنْ قَرَأَ[3] ﴿ يُنَشَّؤُا﴾ بضمِّ الياء وتشديد الشين من قوله تعالى ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ [سورة الزُّخرف : ١٨] :[4] « **والأكثر في هذه الأَفعال التي تتعدَّى إذا أُريد تعديتُها أَنْ تُنقل بالهمزة ، وبتضعيف العين ، نحو فرح وفرّحته وأفرحته . وقد جاءَ منه شَيْءٌ بتضعيف العَيْنِ دونَ الهمزة ، وذلك قولك : لقيتُ خيراً ، ولقَّانيه زيدٌ ، ولا تقول : أَلْقانيه زيدٌ ، إنَّما تقول :** لقّانيه ، وعلى هذا قولُه ﴿ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾ [سورة الفرقان : ٧٥] ، ﴿ وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ﴾ [سورة الإنسان : ١١] . **ومَنْ قال ﴿ يُنَشَّؤُا﴾ فهو في القياس مثل فَرَّحَ وأَفْرَحَ ، وغَرَّمَ وأَغْرَمَ ، وإنْ عَزَّ وجودُ ذلك في الاستعمال ، وموضع ﴿مَنْ﴾ نَصْبٌ** على تقدير : اتّخذوا له مَنْ يُنَشَّأُ في الحِلْيَة ، على وجه التقريع لهم بما افتروه » اهـ

قاس أبو عليّ نَشَّأَ ، والمستعمل منه أَنْشَأَ ، على قول مَنْ قال : فَرَّح وأفرح ، إِذِ الأَصْلُ أَنْ يجوزَ النَّقْلُ بالهمزةِ وبتضعيفِ العين ، ولكن من هذه الأفعال ما اقتصر فيه على صيغة واحدة في النقل ، كاقتصارهم على تضعيف العين في لقي ولقَّى ، وكذلك الشَّائع المشهور في نَشَأَ أَنْ يُنقل بالهمزة لا بتضعيف العين ، وقد جاءت القراءة على النقل بالتضعيف ، وإنْ كان هذا النقل عزيزاً في الاستعمال ، لكنَّ أبا عليّ رأى جوازه قياساً على ما جاء فيه الاستعمالان . وهذا التقييد منه إِخضاعٌ للقراءة لِمَا ورد مِن كلامهم ، على أَنَّ فريقاً مِنَ النَّاس يرى وجوب إخضاع القاعدة المستنبطة

---

(١) زيادة عن الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٣٤ .

(٢) الحُجَّة ٢/ ٥٧ .

(٣) السَّبْعة ٥٨٤ .

(٤) الحُجَّة ٦/ ١٣٩ ـ ١٤٠ .

من كلامهم لِمَا صَحَّ من القراءة ، إذ تكفي قراءة مَنْ قرأ ﴿يُنَشَّؤُا﴾ بتشديد الشين لإطلاق القول بأنَّ المستعمل : أَنْشَأَ ونَشَّأَ ، والقراءات القرآنية نصّ من نصوص السماع التي تُبنى عليها القواعد والأحكام .

ومنه ما أَجَازَه الشَّيْخُ من الفصل بين فعل التعجُّب ومفعوله بالظَّرْف ، وذلك قوله[1] : « فأمَّا الفصل بالظَّرْف بين الاسم المنصوب في التعجب بفعله وبين فعله ، فليس لسيبويه فيه نصٌّ . وذكر أبو العبَّاس[2] وغيرُه أنَّ الفصل بالظَّرف فيه غيرُ جائز ، وقد أَجازَه بعضهم ، ولا أَرَى القياسَ إلَّا مجيزاً له ؛ لأنَّ الفَصْلَ قد جاء في باب نِعْمَ وبئس ، كقوله تعالى ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [سورة الكهف : ٥٠] . فإذا جاز الفَصْلُ في هذا ، كان في التعجُّب أَجْوَزَ ؛ لأنَّه أَشَدُّ تصرُّفاً في مَعْموله مِنْ نِعْمَ ؛ أَلَا تَرَى أنَّه يعملُ في المعرفةِ والنكرةِ والمُضْمَرِ والمُظْهَرِ ، ومعمول نِعْمَ على ضَرْبٍ واحد ، إنَّما هو اسم منكور ، فهو لذلك أُشْبِهَ بـ « عشرين » وما يبعد مِنْ مشابهة الفعل ، فإذا جاز في نِعْمَ ، كان في التعجُّبِ أَجْوَزَ » اهـ

لعلَّ أبا عليّ يريدُ أنَّ فاعِلَ نِعْمَ وبِئْسَ يَأْتي محلًّى بأل الجنسيَّة ، وهي لا تُكْسِبُ ما دخلتْ عليه تَعْريفاً مَحْضاً ، على حين يَأْتي معمولُ فِعْلِ التعجُّبِ على ضُرُوبٍ شتّى معرفة ونكرة واسماً ظاهراً ومضمراً ، فدَلَّ هذا على تمكُّنِه في باب الفعليّة وقوّة تسلُّطه على مفعوله ، فهو أَمْكَنُ مِنْ باب نِعْمَ الذي يلزمُ مَعْمولُه ضَرْباً واحداً ، وهو ما في حكم النَّكرة ، فلمّا كان فِعْلُ التعجُّب له كُلُّ هذه القوّة في العمل ، أشبه أَنْ يكون أصلاً ، ولمّا كان فعل المدح دونه في قوّة العمل ، أشبه أَنْ يكونَ فرعاً ، وإذا جاز في الفرع الفصل بشبه الجملة كان في الأَصْل أَجْوز .

قال ابن جنّي[3] : « الرجل مِنْ نحو قولهم : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، غير الرجل المضمر في « نِعْمَ » إذا قلت : نِعْمَ رجلًا زيدٌ ؛ لأنَّ المضمر على شريطة التفسير لا

---

(١) البغداديات ٢٥٦ .

(٢) المقتضب ٤/ ١٧٨ .

(٣) الخصائص ١/ ٣٩٥ .

يظهر ، ولا يستعمل ملفوظاً به ، ولذلك قال سيبويه[1] : هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلَّا مضمراً ، أي إذا فُسِّرَ بالنكرة في نحو : نِعْمَ رجلاً زيدٌ ، فإنّه لا يظهر أبداً » ، فهذا يدلُّ على أنَّ فاعل نعم وإنْ جاء ضميراً معرفة ، فإنَّه دون معمول فعل التعجب ؛ لأنَّه لا يُضمر إلَّا مفسَّراً بنكرة منصوبة على التميز ، ولا يجري به اللَّفْظُ على حال .

وقريبٌ مِنْ هذا الضَّرْبِ من القياس ما يجري على لفظ الشّاعر في الضرورة ، موافقاً لما تجيزه مقاييسُ العربيّة ، وإنْ لم يَرِدْ به سماع عن العرب ؛ قال ابن جنِّي[2] : « واعلمْ أنَّ الشّاعر إذا اضطرَّ جاز له أَنْ ينطق بما يُبيحُه القياس ، وإنْ لم يرد به سماع ؛ أَلَا تَرَى إلى قول أبي الأسود[3] :

لَيْـتَ شِعْـرِي عَـنْ خَلِيْلـي مَـا الَّـذِي غَـالَهُ فـي الحُـبِّ حَتَّى وَدَعَـهْ[4] » اهـ

فاستعمال الماضي من يدع مِمَّا لم يُسْمَعْ ، وإنْ كان القياسُ موجباً له ، فلمَّا أحوجتْه الضّرورة إلى استعمال ما لم يُستعمل لم يجدْ بُدّاً من إجراءِ وَدَعَ في شعره[5] ، وإنْ كانت العرب قد استغنت عنه بـ « ترك » .

ويلحق بهذا ما أجازه ابن درستويه من استعمال ما أُهمل ؛ قال[6] : « واستعمال ما أَهْمَلُوا جائز صوابٌ ، وهو الأَصْلُ ، وقد جاءَ في الشِّعْر منه ، كقول أبي الأسود :

لَيْـتَ شِعْـرِي عَـنْ خَلِيْلـي مَـا الَّـذِي غَــالَــهُ فــي الــوُدِّ حَتَّــى وَدَعَــهْ

وقرأَتِ القُرَّاء ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [سورة الضحى : ٣] بالتخفيف[7] والتشديد .

---

(١) في كتابه ٢/ ١٧٥ .

(٢) الخصائص ١/ ٣٩٦ .

(٣) فرغتُ منه ١/ ٥٠٦ .

(٤) انظر : التعليقة ٤/ ٥٦ ، والحلبيّات ٢٢٧ ، والبصريّات ١/ ٤٠١ ، والعسكريّات ٦٣ ، والعَضُديّات ٨٠ .

(٥) انظر ما سلف ١/ ٥٠٦ .

(٦) تصحيح الفصيح وشرحه ٢٦٠ ـ ٢٦١ .

(٧) انظر : المحتسب ٢/ ٣٦٤ ، والعسكريّات ٦٤ ، والعَضُديّات ٨٠ .

واستعمالُ ما لم تَستعملْه العربُ مِنْ ذلك غيرُ خطأ ، بل هو في القياس الوَجْهُ ، وهو في الشِّعْرِ أَحْسَنُ منه في الكلام ؛ لِقلَّةِ اعتياده ؛ لأنَّ الشِّعْرَ أيضاً أَقَلُّ من الكلام » اهـ

بان لنا مِمّا سلف في هذا الجانب الثّاني من الاستدلال الذِّهني أنَّ القياس التّفسيريّ أشهر صور القياس التي أجراها أبو عليّ في مَتْنِ الحُجّة ، وظهر أَنَّ هذا الضَّرْب من القياس ليس تخليصاً للقواعد ولا تجريداً لها ، بل مداره على الاجتهاد في ربط الظّواهر النحوية بعضها ببعض في قوانين جامعة ، وظهرت قدرة أبي عليّ وبراعتُه في لَمْح الأشباه واستدعاء النَّظائر لحمل الفروع على الأصول ، وقد اتّسع أبو عليّ في إجْراء القياس التّفسيريّ اتّساعاً أَدّاه في بعض المواضع إلى ضَرْبٍ مِنْ هَدْمِ الأصول والقواعد العامّة ، من ذلك ما قاسه من تجويز إسكان حركة الإعراب ، ولا يخفى أَنَّ في هذا هدماً لأخصِّ خصائص العربيّة . ولم يقتصر أبو عليّ على هذا الضَّرْبِ من القياس ، بل ولج ضُروباً أُخر وأعملها ، وإنْ كان ذلك أَقلَّ وأَعزَّ مِمَّا أُوْلِعَ به من الضَّرْب الأَوَّل ، وذلك حمل الأَصْل على الفَرْعِ ، كحمله المصدر على الفعل في الإعلال ، وحمل النقيض على النقيض ، والحُكم بجواز شيء على القياس وإنْ لم يرد به سماع عن العرب .

كُلُّ أُولئك الأقيسة التي غَذَّت جسد الحُجّة ، وما أَفرزتْه من وجوه الحِجَاج والأحكام = تدلُّ على رسوخ كعب أبي عليّ في هذه الصّناعة التي أَمحضها حياتَه ، ووَقَفَ عليها نفسَه ، وأَنَّ أبا عليّ واحدٌ من أولئك النَّفر الكريم مِنْ أَعيان العربيّة الذين أَوْفَوا على الغاية في باب القياس .

أمّا الجَانِبُ الثَّالِثُ فهو العِلَلُ النَّحْوِيَّةُ والصَّرْفيَّة التي هي جزءٌ مُتَمِّمٌ للقاعدة ، ورُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِها ، وشَاهِدٌ على صِحَّتِها ، بل ربّما أَطلقَ أبو عليّ لَفْظَ العِلَّة ، وهو يُرِيدُ به القاعدةَ عينَها ، وذلك قولُه[1] « هذه العِلَل إنّما تستخرج مِنَ المسموعات بعد اطّرادِها في الاستعمال ، لتوصل إلى النُّطْق به على حسب ما نَطَقَ به أَهْلُ اللُّغة العربيَّة » .

والمراد بالعِلَل ههنا القوانين التي قدَّر علماء العربيَّة اجتهاداً أَنَّ العربَ كانت تُراعيها وتقصدُ إليها في بناء كلامها . والنَّاظر في هذه العِلَل يرى أَنَّها[2] « **عِلَلٌ لُغويَّةٌ بَحْتٌ** مدارُها **على أَسْبابٍ لِسَانيَّةٍ يُبيِّنُها الحِسُّ قَبْلَ أَنْ ينفذَ إلى إدْراكها الذِّهْنُ** ، وليست ، كما يزعم بعضُهم ، مَبْنيَّةً على اعتبارات عقليَّةٍ بائنةٍ عن طبيعة اللُّغة أو مفروضة عليها مِنْ خارجها ، وإنَّما أكثرُها يجري مجرى القوانين اللُّغويَّة المُسْتَسِرّة ، والتي تتفرَّعُ عنها كثيرٌ مِنَ الأحكام التي تتّخذ شكل قوانين جزئيّة » .

وشيخنا أبو عليّ من أقدر علماء العربيّة انتزاعاً للأدلّة واستنباطاً للعِلَلِ الخفيَّةِ البعيدةِ الغَوْرِ ، ولم يكن ابنُ جنِّي إلى غلوٍّ حينَ قال لأبي بكر الرّازي المشهور بالجصَّاص الحنفيّ (ت ٣٧٠ هـ) ـ وقد أَفَاضَا في ذِكْرِ أبي عليّ ونُبْل قَدْرِه ، ونَبَاوَةِ محلِّه ـ :[3] « **أَحْسَبُ أَنَّ أَبا عليّ قد خَطَرَ له ، وانتزعَ مِنْ عِلَلِ هذا العِلْمِ ثُلُثَ ما وَقَعَ لجميعِ أصحابِنا ، فأَصْغَى أبو بكر إليه ، ولم يتبشَّعْ هذا القول عليه** » .

ومِنَ الأَمثلةِ المصدِّقةِ لمقالة ابن جنِّي في الشَّيْخ ما اعتلَّ به لِمَا ذكره سيبويه من قُبْح العطف على ضمير الجرّ من غير إعادة الجارّ .

قال سيبويه :[4] « ومِمّا يقبح أَنْ يشركه المظهَرُ علامةُ المضمر المجرور ، وذلك

---

(١) الحلبيّات ٢٢٧ .

(٢) القياس في النَّحْو ٤٧ .

(٣) الخصائص ١/٢٠٨ .

(٤) الكتاب ٢/٣٨١ .

قولك : مررتُ بك وزيدٍ ، وهذا أبوكَ وعمرٍو ؛ كرهوا أَنْ يَشرك المظهَرُ مضمراً داخلاً فيما قبله ؛ لأَنَّ هذه العلامة الدّاخلة فيما قبلها جمعتْ أَنَّها لا يتكلَّمُ بها إلاّ معتمدة على ما قبلها ، وأَنَّها بدلٌ من اللَّفْظِ بالتنوين ، فصارت عندَهم بمنزلة التنوين ، فلمّا ضعفت عندَهم كرهوا أَنْ يتبعوها الاسم » .

ووُصِفَ هذا الموضع من كلام سيبويه بأَنَّه[1] « مِمَّا شَمَسَ معناه على غير واحدٍ مِمَّن تعرَّضوا لتفسيره أو لحكاية قول سيبويه في الاعتلال لهذه المسألة كما فهموا ، فذهبوا إلى أَنَّه اعتلَّ لامتناع العطف على الضّمير المجرور بغير إعادة الجارّ بأَنَّ ضمير الجرّ يشبه التنوين ويعاقبه ، فكما لا يجوز العطف على التنوين ، فكذلك لا يجوز العطف عليه . وهذا تأويلٌ غثٌّ فاسد يشهدُ بِبُطْلانه أَنَّ هذه منزلة المضاف إليه إطلاقاً عند سيبويه سواء أكان مظهراً أم مضمراً . ولو كان هذا صحيحاً لوجب أَنْ يمتنعَ العطف على ضمير الجرّ إطلاقاً سواء أَأُعيد الجارُّ أَمْ لم يُعَدْ ؛ لأَنَّ التنوين ، وهو من تمام الاسم ، لا يُعطف عليه بحال . وقد خَفِيَ مرادُ سيبويه حتى على أبي عليّ الفارسيّ ، إلاّ أَنَّه لم يُسِفَّ إسفافَ هؤلاء ، وتلمَّسَ وجوهاً من الشَّبَهِ ما بين التنوين وضمير الجرّ تُسَوِّغُ حَمْلَه عليه ، واعتمد في ذلك على كلام لسيبويه صرَّح فيه بأَنَّ ضمير الجرّ أَشْبَهُ لضآلتِهِ بالتنوين من الاسم الظّاهر المضاف إليه لوفور صورته ، ولكنه مع ذلك قد عَمِيَ عليه المعنى الذي أراده سيبويه فيما أعتقد . والصَّحيحُ في تأويل كلام سيبويه في هذا الموضع أنّه عَلَّلَ المسألة بضَعْفِ ضمير الجرّ ؛ لأَنّه ملازمٌ للاتّصال بعامله ، فَنُزِّلَ لهذا السبب منزلة الحرف من الكَلِم ، ولمّا جمع هذا الضّمير بحكم أَنَّه مجرور إلى ما تقدَّم أَنَّه بدلٌ من التنوين ومعاقبٌ له ، فيكون من تمام الاسم لا يستغني عنه = ازداد ضعفاً ، ومِنْ ثَمَّ لم يَجُز العطف عليه بغير إعادة العامل » اهـ

ومحصَّل هذا الكلام أَنَّ علّة امتناع الاسم من العطف على الضّمير المخفوض من غير إعادة الخافض أمران :

١ـ ضمير الجرّ بَدَلٌ مِنَ التنوين ومُعَاقِبٌ له ، فقَبُحَ أَنْ يُعطفَ عليه كما لا يُعطفُ

---

(١) القياس في النَّحْو ٥٢ .

الاسمُ الظّاهر على التنوين .

٢ـ ضمير الجرّ ضعيف ؛ لأنّه ملازم للاتّصال بعامله ، فصار كالجزء من الكلمة ، « [١] **وألفاظ اللُّغة متفاوتة في مراتبها في النَّفْسِ ، فبعضها أشدُّ تمكُّناً من بعض ، وهذا ما عبّروا عنه بالأَوليّة . فالأسماء الظّاهرة ـ وهي وافرة الصُّورة ـ أَوْقَرُ في النّفس من الضّمائر المهزولة البنية ، والتي أكثرها ولا سيّما المتّصل منها على حرفٍ واحدٍ** » ، فلمّا كان ضمير الجرّ على هذه الصورة من الضَّعْف من أَنَّه لا ينفصل عمّا اتّصل به ، خرج من شبه الاسم إلى شبه الحرف ، فأُفرد بحكم خاصّ ، وهو عدم جواز العطف عليه من غير إعادة الخافض .

ورأى صاحب هذا الكلام أَنَّ الأمر الأوّل مِمّا انتزعه أبو عليّ للمقايسة التي عقدها بين ضمير الجرّ والتنوين ، ثمّ رأى أَنَّ الأمر الثّاني مِمّا عَمِيَ على أبي عليّ . وإنّما أَصدر هذا الحكم لأنّه قَرَأَ كلامَ أبي عليّ في البغداديّات[٢] ، وفيها اقتصر على الأمر الأوّل ، ولم يَقْرَأْ كلامه في الحُجَّة ، وفيها أتى على الأمرين جميعاً ، وهذا لأنَّ الحُجَّة لم تكن مبذولةً بينَ أيدي النّاس آنذاك ، أو لأنَّ كلام أبي عليّ على قراءة حمزة[٣] ﴿ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَالأَرْحَامِ﴾ [سورة النّساء : ١] لم يكن قد طُبِع ، ومظنّة رأي أبي عليّ في هذه المسألة هو هذا الموضع من قراءة حمزة في الحُجَّة ؛ قال جامع العلوم[٤] : « **وقد ذكرتُ لك غيرَ مرّة أنّه لا ينبغي لك أَنْ تقف على قوله في موضع ، بل تتبّعْه في جميع كتبه ، ثمّ بعد ذلك ما خرج لك منها فاعرضْه على « الكتاب » ، لتفوزَ بالحظِّ الأَوْفى والقِدْح المُعَلّى** » ، وقال أيضاً[٥] : « وَوَقَعَ في الحُجَّة سَهْوٌ ، وسقط من لفظ الكتاب شَيْءٌ ، فينبغي أَنْ نوردَه في ذلك الكُتَيِّب في المسائل المأخوذة عليه . **ولكنّي ينبغي لي أَنْ أَتفحَّص مرَّةً أُخرى عن أَلْفاظه ، فربَّما أَقَعُ على**

---

(١) القياس في النَّحو ٥٣ .

(٢) البغداديّات ٥٦١ ـ ٥٦٤ ، وانظر : شرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٩١ .

(٣) السّبعة ٢٢٦ ، والحُجّة ٣/ ١٢١ ـ ١٢٦ .

(٤) الاستدراك ٥٩ .

(٥) كشف المشكلات ٢/ ١١٢٧ ، وانظر : الحُجّة ٦/ ٥٩ .

كلام لـه قد نطق فيه بالصّواب ، فآخذ به عليه ليكونَ أَوْفَقَ وأَحْسَنَ » . فهذا يدلُّ على أَنَّ أبا عليّ لا يقتصر على دفعةٍ واحـدةٍ فـي حل المسائل ، بل يُفَرِّقُها في كتبه لتعادي مناظره وخِلاج خاطره وتغيُّر البقاع التي يتقلَّبُ فيها .

قال أبو عليّ[1] : « فإنْ قال قائل : هلاّ جاز أَنْ يعطف الظّاهر المجرور على المضمر المجرور ، كما جاز أَنْ يؤكَّد بالنفس وغيره من التّأكيد = قيل : لم يجز العطفُ من حيث جاز التأكيد ؛ لأَنَّ العطفَ تقديرَ حَرْفِه أَنْ يقومَ مقامَ الذي يُعطف عليه ، فإِن كان المعطوفُ فعلاً كان في تقدير الفعل ، وإِنْ كان اسماً كان في تقدير الاسم ، وكذلك إنْ كان حرفاً . وإذا كان كذلك ، وكان المضمر المجرور قد خرج عن شَبَهِ الاسم ، وصار بمنزلة الحرف ، بدلالة أنّه لا ينفصل مِمَّا اتّصل به ، كما أَنَّ التنوين لا ينفصل ، ويُحذف في النّداء في الاختيار ، كما يُحذف ، وامتنع أَنْ يُفصل بينه وبينه في الشّعْر ، كما يُفصل ذلك في المظهر = لم يَجُز العطفُ فيه ؛ لأَنَّ حرف العطف لمّا خرج الاسم الذي يُعطف عليه في حكم اللّفْظِ عـن حكم الأسماء ، لم يصحَّ العطفُ عليه ، لأَنَّك إنَّما تعطفُ عليه لإقامتك إيّاه مقام الاسم ، فإذا خـرج عـن شَبَهِ الاسم لم يقم حرف العطف مقام الاسم لخروج المعطوف عليه عن ذلك » .

وقال أيضاً[2] : « المضمر أَذْهَبُ في مشابهة التنوين من المظهر ؛ أَلا ترى أَنّه لا ينفصل من الاسم ، كما أَنَّ التنوين لا ينفصل ، ولا يُوقف عليه كما لا يوقف على بعض أجزاء الكلم دون تمامها . وليس الظّاهر كذلك ؛ أَلا ترى أَنَّه قد يُفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا كان المضاف إليه ظاهراً بالظُّروف وبغيرها » اهـ

ومؤدّى كلامه أَنَّ العلّة في امتناع عطف الاسم الظّاهر على الضّمير المخفوض مِنْ غير إعادة الخافض شَبَهُ الضّمير المجرور بالتنوين ؛ إذ هو بَدَلٌ منه ومعاقبٌ لـه ، وضَعْفُ الضمير المجرور ؛ إذ هو لا ينفكُّ عن عامله ولا يُفصلُ بينهما ، فصار

(١) الحُجّة ٣/ ١٢٦ .

(٢) الحُجّة ٣/ ١٢٢ .

كالجزءِ مِنَ الكلمة ، ومِنْ ثَمَّ فارقَ شَبَهَ الاسمِ ، فَوَجَبَ أَنْ يُفْرَدَ بحُكْمٍ خاصٍّ ، وهذا يُرَدُّ إلى حقيقةٍ مِنْ حقائقِ النَّفْس ، وهي أَنَّ ألفاظ اللُّغة متفاوتةُ المراتب ، فالضَّميرُ المهزولُ البِنْيَةِ دُوْنَ الاسمِ الظَّاهرِ الكَامِلِ الصُّورةِ ، وعليه ينبغي أَنْ يكونَ للاسم القويّ المتمكِّن مِنَ الأَحْكام ما لا يجوزُ جميعُه في الضَّمير ، ولا سيّما إنْ كان ضميرَ خَفْضٍ وعلى حَرْفٍ .

ويُلْحَظُ من هذا المثال أَنَّ التعليل جُهْدٌ قياسيّ لا ينفصلُ عن القاعدة ، إذ الأشباه التي قامت بين ضمير الخفض والتنوين هي التي سوّغت هذا الحكم : لا يُعطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض ، وهي في الوقت نَفْسِه العلّة التي اعتلّ بها القوم لإمضاء هذا القياس التّفسيريّ . وجملة ما كان يلمحُه أبو عليّ من أشباه وما يستدعيه من نظائر ليثبت بها التلازم بين المقيس والمقيس عليه على وجه الضرورة - هي عِلَلٌ منتزعة من استقراء كلامهم سوّغت هذا الإجراء ، وأَفْرَزَتْ هذا الحكم ، ولم يكن أبو عليّ إلى غلوٍّ في وصف الأقيسة المستنبطة من المسموع من كلامهم بالعِلَل ، من قبيل تسمية الشَّيْء بما أدَّى إليه .

ومِنْ تلطُّفِه في التَّعليل ما ذكره في عدمِ استحسانهم عطف الاسم الظَّاهرِ على ضمير الرفع المتّصل حتى يُؤكّد[1] : « ومِمَّا يبيّنُ ذلك أنَّهم لم يستحسنوا عطف الظّاهر المرفوع على المضمر المرفوع حتّى يُؤكّد ، فيقع العطف في اللَّفظِ على المضمر المنفصل الذي يجري مجرى الأجنبي ، وذلك نحو : أَذْهَبُ وزيدٌ ، وذهبْتُ وزيدٌ ، ولا يستحسنون ذلك حتّى يؤكّدوه ، فيقولوا : اذهبْ أنتَ وزيدٌ ، وذهبتُ أنا وزيد ؛ **لأنَّه لمّا اختلط الاسم بالفعل حتّى صار كبعض أَجْزائه لوقوع إعرابِه بعدَه ، في نحو : تفعلين ، وتفعلان ، وتفعلون ، ولإسكانهم الآخر منه إذا اتّصل بالضَّمير مع تحريكهم نحو : عُلَبِط** = لم يستجيزوا العطف عليه في حال السّعة إلّا بالتأكيد ، ليقع العطفُ عليه في اللَّفْظِ ، فلا يكون كأنَّه عطف اسماً على فعل » اهـ

رأى أبو عليّ في توكيد الضّمير المتّصل ما يُحَقِّقُ ضرباً من المشاكلة اللَّفظيّة ؛ إذ

---

(١) الحُجَّة ٣/ ١٢٥ .

يَصيرُ الاسم الظّاهر معطوفاً على اسم مثله في اللفظ ، وهذا الاسم هو ضمير التوكيد الذي جرى مَجْرى الأجنبيّ في انفصاله عن الفعل ، واعتلّ لذلك بأَنَّ الضّمير لمّا اتّصل بالفعل اتّحد فيه حتى صار كأنّه بعض أجزائه ، وآية ذلك وقوع علامة الإعراب عقب هذا الضّمير الذي التحم بِبِنْيَةِ الفِعْلِ كالنون في تفعلين ، ويقوّيه أَنَّ هذا الضّمير لمّا صار بمنزلة الجزء من الفعل ، بناه على السكون في نحو ذَهَبْتُ ، كي لا يتعاقب أربعة متحرّكات في بنية الكلمة الواحدة ، وهو مِمّا كرهوه في أُصُول أَبنيتهم وفي أَوْزان الشِّعْر ، فلمّا سكن الآخر مِنَ الفعل دَلّ على أَنَّ هذا الضّمير صارَ جُزءاً من الكلمة لا ينفصلُ ، ولو كان في حكم المنفصل ما ساغَ إسكانُ آخر الفعل ، إذ هما كلمتان الفعلُ والضّمير ، فلا يُحتاج حينئذٍ إلى الإسكان ؛ لأنّه لم يتعاقب أربعة متحرّكات . وهم لم يستسيغوا ذلك في الأفعال ، وإنْ كان ورد في بعض أمثلة الأسماء نحو عُلَبِط ، لأنَّ الأفعال أثقل مِن الأسْماء ، فبإسكان الفعل مع الضّمير تخفّفوا مِنْ بعضِ ثِقَلِهَا . فأنت ترى ذكاءَ أبي عليّ في اجتلاب العلّة واستخراجها ، وهو طلب المشاكلة اللفظيّة ، واستدلاله البارع على أَنَّ الضّمير صار كبعض الفعل ، وهو تعليلٌ تمليه بداهة الحسّ ومنطق اللُّغة ، وليس تعليلاً مفروضاً على اللُّغة من خارجها .

ومِمَّا علَّلَ به أبو عليّ غيرَ قليلٍ مِنَ الحُذُوف طول الكلام ؛ إذ يُثْبِتُ أَنْ يصير طولُ الكلام بدلًا أو عوضاً مِمَّا أُلقي ، وقد استأنس بهذه العلّة في تفسير حذف خبر ﴿إنَّ﴾ من قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [سورة الحجّ : ٢٥] ، قال[١] : « إنَّ هذا كلامٌ قد أَفْرَطَ طُوْلُهُ ، وفي دُون هذا الطّول يحسنُ الحَذْفُ ما لا يحسنُ معه إذا لم يَطُلْ ؛ أَلَا تراهم قد أجازوا[٢] : ما علمتُ أَنَّ فيها أحداً إِلّا زيداً ، فاستجازوا أَنْ تعمل « أَنَّ »

(١) الإغفال ٢/ ٤١٣ ـ ٤١٤ ؛ وانظر : الحُجّة ٤/ ٢٤١ .

(٢) المثال في الكتاب ٢/ ٣١٧ : ما علمت أَنَّ فيها إلّا زيداً . . لمّا طال الكلام قَوِيَ واحتُمل ذلك ، كأشياء تجوز في الكلام إذا طال ، وتزداد حُسْناً اهـ فإقْحامُ كلمة « أحداً » أخرجت المثال عمّا أُريد به ، ولعلّها سَبْقُ قلم من النّاسخ ، وما نقلته عقب نصّ الإغفال عن الشّيرازيّات يُثبت ذلك .

لفصل الظَّرف ، وطولِ الكلامِ به ، ولولا ذلك لم يَجُزْ . **فقد رَأَيْتَ بهذا جـوازَ أشياء مـع طول الكلام لا تجوز بغير الطُّول ، فكذلك جـواز الحَـذْف هنا مع الطُّول ، لا ينبغي أَنْ يُجاز قياساً عليه ما لم يَطُلْ هذا الطُّولَ** » اهـ

وقال أيضاً[1] : « **وقد رُئِيَ طُولُ الكلام يسوغ معه ما لا يسوغ إذا لم يَطُل** ، كما جـاز : ما أظنُّ أَنَّ فيها إلّا زيداً ، ولولا دخول « فيها » الكلام ، لم يجز : ما أظنُّ أَنَّ إلّا زيداً فيها » .

ومِنْ تطبيقات هذه العلّة أَنَّ أبا عليّ جعلها سبباً في جواز حذف حرف الجزاء ؛ قال[2] : « فلمّا كانوا قد حذفُوا حرف الجزاء ، **واستمرَّ حَذْفُه لطول الكلام** ، حيثُ لو أُظْهِرَ لم يمتنع ، وذلك نحو : لأضربَنَّه ذهب أو مكث ، = لزم حَذْفُ الحرف هنا لإغناء حرف الاستفهام عنه لمقاربة الشرط الاستفهامَ في اجتماعهما في أَنَّهما ليسا بخبر ، وأَنَّهما يقتضيان الجواب . وبعض الحروف قد يُغني عن بعض » .

ومنها أيضاً ما ذكره في الحجّاج لِمَنْ قَرَأَ[3] ﴿الَّذِينَ﴾ من غير واو قبلها في قوله تعالى ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۞ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [سورة التّوبة : ١٠٦ ، ١٠٧] :[4] « مَنْ لم يلحق الواو جاز قولُه على أمرَيْنِ : على أَنْ يضمر : ومنهم الّذينَ اتّخذوا . ويجوز أَنْ يكونَ أُضمر الخبرُ بعدُ ، كما أُضمر بعدُ في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [سورة الحجّ : ٢٥] إلى قوله ﴿وَٱلْبَادِ﴾ ، والمعنى فيه : يُنْتَقَمُ منهم ، أَوْ يُعَذَّبون ، ونحو ذلك ممّا يليقُ بهذا المبتدأ . **وحَسُنَ الحَذْفُ في الموضعَيْنِ جميعاً لطول الكلام بالمبتدأ وصلته** » .

---

(١) الشّيرازيّات ٢٤٥ .

(٢) الحُجّة ١/ ٢٧٢ .

(٣) السّبْعة ٣١٨ .

(٤) الحُجّة ٤/ ٢٤٠ ـ ٢٤١ .

ومنها أنَّه اعتلَّ به لِحَذْفِ العائد مِنْ جملة الصِّلة ؛ قال في قراءة مَنْ قَرَأ[1] ﴿تَشْتَهِي﴾ بغير هاءٍ مِنْ قوله تعالى ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [سورة الزخرف : ٧١] :[2] « حَذْفُ الهاءِ مِنَ الصِّلة في الحُسْنِ كإثباتها ، إلَّا أنَّ الحَذْفَ يُرَجَّحُ على الإثبات بأنَّ عامَّةَ هذا النَّحْو في التنزيل جاءَ على الحذف . فمِنْ ذلك ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [سورة الفرقان : ٤١] ، و﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [سورة النمل : ٥٩] ، و﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [سورة هود : ٤٣] . ويقوِّي الحَذْفَ مِنْ جهةِ القياسِ أنَّهُ اسم قد طال ، والأسماءُ إذا طالتْ فقد يُحْذَفُ منها » .

ومنها أنَّه اعتلَّ به لِعَطْفِ الاسم على الضَّمير المستتر مِنْ غيرِ توكيد ، قال في قراءة مَنْ قَرَأ[3] ﴿وحُورٌ﴾ بالرَّفْعِ مِنْ قولِه تعالى ﴿مُّتَّكِـِٔينَ عَلَيْهَا مُتَقَٰبِلِينَ * يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ * وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ﴾ [سورة الواقعة : ١٦ ـ ٢٢] :[4] « ويجوز في ارتفاع ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ أنْ يكونَ عطفاً على الضَّمير في ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ ، ولم يؤكَّد لكَوْنِ طول الكلام بدلًا من التأكيد . ويجوز أيضاً أنْ تعطفَه على الضَّمير في ﴿مُتَقَٰبِلِينَ﴾ ، ولم يؤكَّد لطول الكلام أيضاً . وقد جاء ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [سورة الأنعام : ١٤٨] ، فهذا أَجْدَرُ » .

وظاهرُ كلامِ أبي عليّ أَنَّ قَوْلَه ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ هو مِمّا عطف على الضّمير مـن غير توكيد ولا فاصل ، دَلَّ على ذلك قوله « هذا أجدر » ، أي إذا جاز العطف من غير فصـل ولا توكيد ، فالعطف مع الفصل أجوز . ولا يُعترض على هذا بـ ﴿لَا﴾ ؛ لأنَّها جاءَت بعد حرف العطف لا قبله ؛ قال أبو عليّ[5] : « فإنْ قُلْتَ : فإنَّ ﴿لَا﴾ في قوله ﴿وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ عوضٌ مِنَ التّأكيد ؛ لأنَّ الكلام قد طال بها ، كما

---

(١) السَّبْعة ٥٨٩ .
(٢) الحُجَّة ٦/ ١٥٨ ، وانظر : ابن الشّجريّ ١/ ١٤١ .
(٣) السَّبْعة ٦٢٢ .
(٤) الحُجَّة ٦/ ٢٥٧ ، وانظر منها ٦/ ١٨٠ ، والشِّيرازيّات ٢٦٨ .
(٥) الحُجَّة ٣/ ٢٢٦ .

طال في نحو : حَضَرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ = قيل : هذا إنّما يستقيم أَنْ يكونَ عوضاً إذا وَقَعَ قَبْلَ حرف العطف ، ليكون عوضاً من الضّمير المنفصل الذي كان يقع قبل حرف العطف . فأمّا إذا وقع بعد حرف العطف لم يسدَّ ذلك المسدّ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ : حضر امرأةٌ اليومَ القاضيَ ، لم يُغْنِ طولُ الكلام في غيرِ هذا الموضع الذي كان ينبغي أَنْ يقع فيه التعويض » .

وقد وصف جامع العلوم[1] رَأْيَ أبي عليّ هذا بأنّه استدراك على البصريين قاطبةً .

يُشبه أَنْ يكونَ أبو عليّ يردُّ على سيبويه الّذي قال[2] : « فإنْ نعتّه[3] حَسُنَ أَنْ يشركَه المُظْهَرُ . وذلك قولُك : ذَهَبْتَ أَنْتَ وزيدٌ ، وقال الله عزَّ وجلّ ﴿إِذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [سورة المائدة : ٢٤] ، و﴿ اَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ اَلْجَنَّةَ﴾ [سورة البقرة : ٣٥] . وذلك أنّك لمّا وصفْتَه[3] حَسُنَ الكلام حيث طوَّله وأكَّده . وقال اللهُ عزَّ وجلَّ ﴿لَوْ شَآءَ اَللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [سورة الأنعام : ١٤٨] ، حَسُنَ لمكان ﴿لا﴾ ، وقد يجوز في الشِّعْر » .

على أَنَّ أبا عليّ الذي وَافَقَ الكوفيّين في جواز العطف على الضّمير المستتر أو المتّصل مِنْ غير توكيد ولا فصل ، وجعل آية الأنعام منه ، وأجاز[4] أَنْ تكون ﴿العَيْنُ﴾ في قراءة مَنْ رفع[5] مِنْ قوله تعالى ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ اَلنَّفْسَ بِاَلنَّفْسِ وَالعَيْنُ بِاَلْعَيْنِ﴾ [سورة المائدة : ٤٥] ، معطوفةً على الضّمير المستكنّ في الخبر المحذوف من غيرِ توكيدٍ ولا فصل ، وخالف سيبويه وأصحابه = فار فائره في مواضع أخرى ، فأَبَى العطف من غير توكيد ولا فصل ، وردَّ مذهب الكوفيين ، وذلك قوله في قراءة مَنْ رفع[6] ﴿السَّاعَةُ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اَللَّهِ حَقٌّ وَاَلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا

(١) الجواهر ٢/ ٦٠١ ، وانظر : شرح اللُّمع له ٢/ ٥٨٩ ، وكَشْف المشكلات ١/ ٤٤١ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩ .

(٣) يُريد أَكَّدْتَهُ ، كما يظهرُ مِمَّا مَثَّلَ به .

(٤) الحُجّة ٣/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦ .

(٥) السّبْعة ٢٤٤ .

(٦) السّبْعة ٥٩٥ .

﴿قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا ٱلسَّاعَةُ﴾ [سورة الجاثية : ٣٢] :[1] » ويحتمل وجهاً ثالثاً ، وهو أَنْ تعطفه على الضّمير في المصدر ، إلّا أَنَّ هـذا يَحْسُنُ إذا أُكّدَ ، نحو ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾ [سورة الأعراف : ٢٧] . فإذا لم يؤكَّدْ لم تُحملْ عليه القراءة . وأَمّا قولُه ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [سورة النّجم : ٦ ، ٧] ، فإنَّ قوله ﴿وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ﴾ يرتفع ﴿هُوَ﴾ فيه بالابتداءِ ، وليس هو من باب : استوى زيد وعمرو ، إذا أردْتَ استويا ، ولو كان منه لكان : استوى هو وهو . ولكنَّه ﴿اسْتَوَى﴾ الذي يُقتصر فيه على فاعلٍ واحد ، كقوله ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [سورة القصص : ١٤] ، و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [سورة طه : ٥] . فقد تبيَّنْتَ أَنَّهُ لا دلالةَ لِمَن احتجَّ[2] بهذه الآية على جواز عطف الظّاهر المرفوع على المضمر المرفوع مِنْ غير أَنْ يؤكّد ، ولكن يجيء في الشّعْر » اهـ

وأَوْلى قولَيْ أبي عليّ بالقبول ما لم يخرجْ به عن إجماع أَصحابه من البصريين ، وما كان رأياً لاحقاً أَيْ متأخّراً زماناً ، فما قاله موافقاً البصريين جاءَ في أواخر الحُجّة ، وما قاله موافقاً الكوفيين جاء في منتصف الحُجّة أو قُبَيْله ؛ قال ابن جنّي[3] : « فإنْ تعارضَ القولان مرسَلَيْنِ ، غير مُبَانٍ أحدُهما مِنْ صاحبه بقاطعٍ يحكم عليه به بُحِثَ عن تاريخهما ، فعُلِمَ أَنَّ الثّاني هو ما اعتزمَه ، وأَنَّ قولَه به انصرافٌ منه عن القول الأَوّل ؛ إذ لم يوجد في أحدهما ما يُمازُ به عن صاحبه » اهـ

ويُسْتَأْنَسُ في تصحيح مذهب سيبويه وأصحابه بما ذكره[4] أبو عليّ مِن علّة امتناع العطف على الضّمير المتّصل من غير توكيد ؛ لأَنَّ الضّمير المتّصل المرفوع كالجزء مِمّا اتّصل به ، فلو عطفْتَ عليه مِنْ غير توكيد كنت كأنّك عطفْتَ على بعض أجزاء الكلمة ، أو كأنّك عطفْتَ اسماً على فِعْلٍ ، وفي هذا الضَّرْب مِنَ العَطْفِ فَوَاتٌ لِمَا تتطلّبُه العربُ مِنْ تحقيق ضَرْبٍ من المشاكلة اللّفْظيّة في المعطوف والمعطوف عليه . ويقوّيه اجتماع الفصل والتوكيد في مواضع من التنزيل ، كقوله تعالى ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ

---

(١) الحُجّة ٦/ ١٨٠ .

(٢) هو الفرّاء في معاني القرآن له ٣/ ٩٥ ، وانظر : الجواهر ٢/ ٦٠٠ .

(٣) الخصائص ١/ ٢٠٨ .

(٤) انظر : الحُجّة ٣/ ١٢٥ .

﴿وَٱلْغَاوُۥنَ﴾ [سورة الشُّعراء : ٩٤] ، ففصل بـ ﴿فِيهَا﴾ ، وأُكِّدَتْ واو الجماعة بـ ﴿هُمْ﴾ ، وقوله تعالى ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [سورة النَّحْل : ٣٥] ، فمع طول الفاصل ﴿مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ وهو سابق لحرف العطف ، و﴿لَآ﴾ ، وهو لاحق لحرف العطف ، أُكِّدَ الضَّمير قَبْلَ العطف عليه ، وإذا تُرِك التوكيد ففي طول الفاصل غَنَاءٌ عنه .

فلا حُجَّة فيما ذكره أبو عليّ موافقاً الكوفيين في آية الأنعام مِنْ أَنَّ ﴿لَآ﴾ جاءت عَقِبَ حَرْفِ العَطْفِ لا قبلَه ؛ إذ العبرةُ أَلَّا يلي الاسمُ المعطوفُ الضَّميرَ ولاءً مباشراً ، وقد نصُّوا[1] أَنَّ الفاصل قد يقع قبل حرف العطف وقد يقع بعده .

ومنها أَنَّه اعتلَّ به لجواز حذف اللَّام مع « أَنْ » ، ويكون المصدر منها ومن الفعل في موضع جرّ ، ولا يجوز ذلك في غير « أَنْ » ؛ لأَنَّ[2] « **الكلامَ قد طالَ بالصِّلة ، وإذا طال الكلامُ حَسُنَ مِنَ الحَذْفِ معه ما لا يحسُنُ إذا لم يَطُلْ** ، وذلك كثيرٌ ؛ أَلا تَرَى أَنَّ قولَه تعالى ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [سورة الأنعام : ١٤٨] ، فترك[3] التأكيد الذي يقبحُ تركُه في السّعة ، واستُحْسِنَ ذلك لطول الكلام بـ ﴿لَآ﴾ ، ولو لم يَطُلْ بـه لَلَزِمَ التَّأكيدُ ، كما لزم ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾ [سورة الأعراف : ٢٧] ، و﴿ٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [سورة المائدة : ٢٤] ، و﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [سورة البقرة : ٣٥] . ومِنْ ثَمَّ استجازوا[4] : حَضَرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ ، فحذفوا التاءَ في الكلام لمَّا طال الكلامُ بما فصل بين الفعل والفاعل من المفعول » .

ومِمَّا اعتلَّ به أبو عليّ لتفسير بعض ما شذَّ عن قياس بابه **التَّنْبِيْهُ على الأَصْل** ، وذلك أَنَّهم قد يلتزمون صيغاً وأمثلةً وأبنيةً بأعيانها مَنْبَهةً على أَصْلٍ مُراد .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرَّضي ٢/ ٣٣٣ .

(٢) الإغفال ٢/ ٨٤ ، ويُلحظ أَنَّ أبا عليّ احتجّ بآية الأنعام على ما احتجَّ به أصحابه من البصريين ، وخالف ما ذكر في الحُجَّة ، وهو ذو بَدَوَات ومذاهب كثيرة! .

(٣) كذا وقع! .

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٣٨ .

قال أبو عليّ[1] : « فأمَّا وَجْهُ قَوْلِ مَنْ أَمَالَ الألف في « زَادَ »[2] ، فهو أنَّه أراد أنْ يـدلَّ بالإمالةِ على أنَّ العينَ ياء ، كما أُميلت الألف في « حبالى » لِيُعْلَمَ أنَّ الواحد[3] مِنْ هذا الجمع قد كانت الإمالةُ جائزةً فيه . وكما أُبدلت الواو من الهمزة المنقلبة عن الحرف الزّائد في « هَرَاوَى »[4] ، لِيُعْلَمَ أنَّ الواو كانت ظاهرةً في الواحد ، ورفضوا أنْ يبدلوا منها الياء ، كما أُبدلت منها في « خَطَايا » و« مَطَايا » ، لِيُعْلَمَ أنَّ الواو كانت ثابتةً في آحاد هذه الجموع . وكما صَحَّحُوا الواو في « مَقَاتِوة »[5] ، لِيُعْلِمُوا أنَّ الواو في واحده ، وهو مَقْتَوِيّ ، قد صَحَّتْ . وكذلك صَحَّحُوا الواو في « سَوَاسِوَة »[6] فيما حكاه أبو عُمر وأبو عثمان عن أبي عُبيدة ، لِيُعْلَمَ أنَّه مِنْ مضاعف الأربعة . فكما حافظوا على هذه الحروف في هذه المواضع ، فألزموها ما يدلُّ عليها ، كذلك أَمَالَ مَنْ أَمَال الألف ليحافظَ على الحرف الذي هو الأَصْل » اهـ

---

(1) الحُجَّة ١/ ٣٢٦ .

(2) في التكملة (فرهود ٢٢٤ ، مرجان ٥٣٩) : « وممَّا تُمَالُ أَلِفُه ما انقلبتْ ثانيةً عن يـاءٍ ، وذلك نحـو : نَاب ، بَاعَ ؛ لأنَّ الألف في ناب من الياء ، لقولهم : أنياب ، وباع من البيع » اهـ وانظر : الكتاب ٤/ ١٣١ .

(3) في الكتاب ٤/ ١٢٠ : « وممَّا يُميلون ألفَه كلُّ اسـم كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث أو لغيـر ذلك ؛ لأنَّها بمنزلة ما هو من بنات الياء ؛ ألا تَرَى أنَّك لو قلت في : مِعْزَى ، وفي حُبْلَى فَعَلْتُ على عدّة الحروف ، لم يجيءْ واحد من الحرفين إلَّا مِنْ بنات الياء » اهـ وانظر : المنصف ١/ ٣٤٤ .

(4) واحده هِرَاوَة ، وهي العصا . وفي المنصف ١/ ٣٤٤ : « ونظيـره أيضاً قولهـم فـي جمـع : إدَاوَة ، وهِرَاوة : أَدَاوَى ، وهَرَاوَى ، فأبدلوا همزة فعائل واواً ؛ لأنَّه قد كانت في الواحد واواً ، وقالـوا : خطايا ، ورَزَايا ، فأبدلوا همزة فعائل ياءً ؛ لأنَّه قد كان في الواحد ياءً . فهذا وغيرُه يدلُّك على أنَّهم قد يُرَاعون في الجمع ما كان فـي الواحـد » اهـ انظـر : الكتاب ٤/ ٣٩١ ، والشِّيرازيّات ١٤٠ ، والتكملة (فرهـود ٢٦٥ ، مرجان ٦٠٤) ، والمنصف ٢/ ٦٥ ـ ٦٦ ؛ وشرح الشّافية للجاربَرْدي ٤٨١ ، والإِدَاوَة : المِطْهَرَة ، وهي الإناء الذي يُتَطَهَّرُ منه .

(5) مَقَاتِوة من القِتْوة ، وهي الخدمة والصّناعة ، القياس فيه إذا بُنِيَ منه مَفْعَل ثم جُمع جَمْعَ التَّصْحيح أَنْ يكونَ : مَقْتَوْنَ مثل أَعْلَوْنَ ، وصَحَّت الواو في مَقَاتِوة في الموضع الذي كان ينبغي أَنْ تُعَلَّ فيـه مُنَبِّهَةً على أنَّ الواو قد صحَّت في مفرده . ويمكن أنْ تكونَ هذه الواو صحَّت مع كونها لاماً مكسوراً ما قبلَهـا للدلالةِ على إرادة النَّسَب إلـى مَقْتَوِيّ . انظـر : الكتاب ٣/ ٤١٠ ، والإغْفال ٢/ ٥٠٤ ، والشِّعْر ١/ ١٥٢ ، والحلبيَّات ٣٤٢ ، والبغداديَّات ٥٧٥ ، والعَضُديَّات ١٠٤ ، والمنصف ٢/ ١٣٣ .

(6) انظر : الإغْفال ٢/ ٥٠٥ ، والعَضُديَّات ١٠٤ ، والحلبيَّات ٣٤٢ ، والمنصف ٢/ ١٣٤ .

فهذه جُمعة ألفاظٍ شذَّتْ عن نظائر بابها مَنْبهةً على أُصُولٍ أُرِيْدَتْ ، فـ « زاد » الأَصْلُ فيه عَدَمُ الإمالة ، ولكنَّه أُميل للدلالة على أَنَّ أصل هذه الألف ياء ، فطُلِبت هذه الياء بإمالة الألف من زاد نحوها ، وأُميل الجمع حبالى مَنْبهةً على أَنَّ واحده مِمَّا تطّرد فيه الإمالة إذا كانت الألف رابعةً فيه ، وأبدلوا الهمزة واواً في هراوى مع أَنَّ قياس نظائره أَلَّا يقع فيها الإبدال ، نحو رسالة ورسائل ، منبهةً على أَنَّ مفرده إنَّما يكون بالواو ، وأبدلوا الهمزة ياء في خطايا منبهةً على أَنَّ واحدَه فيه ياء ، وصحَّت الواو في مَقَاتِوة مع كونها لاماً مكسوراً ما قبلها منبهةً على أَنَّ الواو صحَّت في مفرده أَوْ دلالةً على إرادة النَّسَب إلى مَقْتَوِيّ . وأَمَّا سَوَاسِوَة فصَحَّت الواو فيه منبهةً على أَنَّه مِن مضاعف الرّباعي ؛ قال أبو عليّ[1] : « فأَمَّا سَوَاسِوَة فالقولُ فيه عندي أَنَّه من باب[2] ذَلَاذِل وذَلَذِل . وهو جمع سَوَاء مِنْ غير لَفْظِه . وقد قالوا : سَوَاسِيَة . فالياء في سَوَاسِيَة منقلبة عن الواو . ونظيره صياصي جمع صِيْصِية[3] . وإنَّما صحَّت الواو فيمن قال : سَوَاسِوَة ؛ لِيُعْلَمَ بذلك أَنَّها لامٌ في الأَصْلِ ، وأَنَّ الياءَ فيمن قال : سَوَاسِيَة منقلبة عنها ، وكان هذا أجدر بالتَّصحيح حيث لم تصحَّ هذه الواو في موضع » .

ومن تطبيقات هذه العلّة إشمام الزّاي الضّمّة من قولهم[4] : أَنْتِ تغزُين ، وأصله : تَغْزُوِيْن ، فنُقِلَت الكسرة من الواو إلى الزّاي ، فابتزَّتْها ضمَّتها ، ومَنْ أَشَمَّ الزّاي الضّمّة إنَّما فَعَلَ إرادةً للضّمّة المبتزَّة التي كانتْ على الزّاي قبلَ هجوم كسرة الواو عليها ، وهذا الضَّرْبُ من الإشمام يدلُّ على قوّة مراعاة العرب للأَصْل المغيَّر ، وأَنَّه عندَهم مرعيّ معتدٌّ فيه مقدَّر .

---

(١) الإغفال ٢/ ٥٠٧ ـ ٥٠٨ ، وعنه في اللّسان [س وي] .

(٢) ذَلَاذِل القميص : ما يلي الأرض من أَسَافله . انظر : الكتاب ٣/ ٢٢٨ .

(٣) الصِّيْصِيَةُ : شوكة الحائك التي يُسَوِّي بها السَّداة واللُّحمة ، وصياصي البقر : قُرُونها . اللّسان [ص ي ص] .

(٤) الحُجّة ١/ ٨٠ ، ٣٤٦ .

ومنها أيضاً قوله[1] : « أَلَا تَرَى أَنَّ نحو التّرامي والتّعادي رُوعِيَ فيه التفاعُل ، فصُرِفَ ولم يُجعل بمنزلة جواري . وأَمَّا إشمام الضّمّ الدّال في قراءة عاصم[2] في قوله ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [سورة الكهف : ٢] = فَلِيُعْلِمَ أَنَّ الأَصْل كان في الكلمة الضّمّة . ومثل ذلك قولهم : أنتِ تغزُين ، وقولهم : قُيل ، أشمّت الكسرة فيها الضّمّة ، لتدلّ على أَنَّ الأَصْل فيها التحريك بالضّمّ ، وإنْ كان إشمام عاصم ليس في حركة خرجت إلى اللّفظ ، وإنّما هو تهيئة العضو لإخراج الضّمّة ، ولو كانت مثلَ الحركة في تغزُين ، ولم يلتق ساكنان ، ولمِ تكسر النّون لاجتماعهما ، ولكن يجتمعان في أَنَّ أصل الحرف التحريك بالضّمّ ، وإن اختلفا في أَنَّ الحركة في تغزُين قد خرجتْ إلى اللّفظ ، ولم تخرج في قوله ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ » .

وذهب أبو عثمان المازني[3] إلى أَنَّ « وِجْهَة » مصدرٌ جاءَ مُصَحَّحاً تنبيهاً على الأَصْل ، وشبَّهَه[4] بـ ضَيْوَن ، وحَيْوَة . ومثله القَوَد ، واستحوذ ، جاءت مُصَحَّحة للتنبيه على أَنَّ ما أُعِلَّ مِن نظائرها هذا هو أَصْلُه .

ورَدَّه أبو عليّ بقوله[5] : « فأَمَّا قولُه ﴿وِجْهَةٌ﴾ [سورة البقرة : ١٤٨] ، فقد اختلف أَهْلُ العربيّة فيها ، فمنهم مَنْ يذهب إلى أَنَّه مصدر شذَّ عن القياس ، فجاء مُصَحَّحاً ، ومنهم مَنْ يقول[6] : إنَّه اسم ليس بمصدرٍ جاء على أَصْله ، وإنَّه لو كان مصدراً جاء مُصَحَّحاً ، لَلَزِمَ أَنْ يجيءَ فِعْلُه أيضاً مُصَحَّحاً ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ هذا المصدر إنّما اعتلَّ على الفعل حيث كان عاملًا عمله ، وكان على حركاته وسكونه . فلو صحَّ لصحَّ

---

(١) الحُجَّة ٥/ ١٢٩ .

(٢) السَّبْعة ٢٨٨ .

(٣) المنصف ١/ ٢٠٠ ، وفي الكتاب ٤/ ٣٣٦ : « فأَمَّا فِعْلَة إذا كانت مصدراً فإنَّهم يحذفون الواو منها ، كما يحذفونها مِنْ فِعْلها ؛ لأَنَّ الكسر يستثقل في الواو ، فاطّرد ذلك في المصدر ، وشبّه بالفعل . . وقد أتمُّوا ، فقالوا : وِجْهة في جِهَة » اهـ فالظّاهر من كلامه أَنَّها مصدر مُتَمّم على الأصل .

(٤) ضَيْوَن : السِّنَّور الذَّكر ، وحَيْوة : اسم رجل .

(٥) الحُجَّة ٢/ ٢٤٢ ، وعنها في شرح الشّافية للجاربَرْدي ٤٢٥ ، وابن الشّجريّ ٢/ ١٥٥ .

(٦) المبرِّد في المقتضب ١/ ٨٩ ، ٢/ ١٣٠ ، وابن السَّرَّاج في الأُصول ٣/ ٢٧٦ .

الفعل ؛ لأنَّ هذه الأفعال المعتلَّات ، إذا صحَّت في موضع تبعها باقي ذلك ، وفي أَنْ لم يجيءْ شيءٌ من هذه الأفعال مصحَّحاً دلالةٌ على أَنَّ ﴿ وِجْهَةٌ ﴾ إنَّما صحَّ مِنْ حيث كان اسماً للمتوجَّه[1] ، لا كما رآه أبو عثمان من أنّه مصدر جاءَ على الأَصْل ، وما شبّهه به من : ضَيْوَن ، وحَيْوة ، و[2] :

بَنَاتُ أَلْبُبِهْ

= لا يشبهُ هذا ؛ لأنَّ ذلك ليس شيءٌ منه جارياً على فعل كالمصدر . وقد قالوا[3] : « وَجِهِ الحَجَرَ جِهَةً ما لَهُ » ، فجاء المصدر بحذف الزّيادة ، وكأَنَّ « ما » زائدة ، والظَّرْف وَصْفٌ للنّكرة ، ولزمت الزّيادة كما لَزِمَتْ في[4] : آثراً ما ، ونحوه » اهـ

رأى أبو عليّ أَنَّ الواو في ﴿ وِجْهَةٌ ﴾ إنَّما صَحَّت ؛ لأنَّها اسمٌ للمتوجَّه إليه ، وهو القِبْلة ، ولم تصحّ خروجاً عن نظائرها من المصادر مَنْبهةً على الأَصْل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه[5] « وقد أَتَمُّوا ، فقالُوا : وِجْهة في جِهة » ، ومذهب أبي عثمان المازنيّ ، واستاق لِمَا رآه دليلَيْنِ من القياس والسَّماع .

فأمَّا القياس فلأَنَّ المصدر جارٍ على فِعْلِه إعلالًا وسلامةً منه ، فلمّا صحّت الواو

---

(١) ذكره في التكملة (فرهود ٢٤٦ ، مرجان ٥٧٦) ، وانظر : المنصف ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١ .

(٢) قطعة مِن رجز ، تمامه :

قَـدْ عَلِمَـتْ ذَاكَ بَنَـاتُ أَلْبُبِـهْ

وهو في الكتاب ٣/ ١٩٥ ، ٣٢٠ ، والمقتضب ١/ ١٧١ ، والأُصُول ٣/ ٣٤٧ ، ٤٤٢ ، والمنصف ١/ ٢٠٠ ، ٣/ ٣٤ وبنات أَلْبُبِه : عروق في القلب تكون منها الرِّقَّة .

(٣) مِن أَمثالهم ، أي دَبِّر الأمر على وَجْهِهِ الذي ينبغي . وأصل هـذا في الحجر يوضع في البناء فلا يستقيم ، فيُقلب على وجه آخر فيستقيم . انظر : جمهرة الأمثال ٢/ ٣٣٣ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٦٢ ، واللِّسان [و ج هـ] .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٢٩٤ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/ ١١ ، والبغداديّات ٣٤٤ ، والشّيرازيّات ٥٦٠ ، والإغفال ١/ ٢٨٦ ، ٣٠٢ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٣٠٣ ، يقال : افعلْ هذا آثراً ما ، معناه افعله مُؤثراً له على غيره .

(٥) الكتاب ٤/ ٣٣٧ .

في استحوذ جاء المصدر على وِفاقِها مُصَحَّحاً : استحواذاً ، ولمّا اعتلَّت في قام جاء المصدر على وِفاقِها معتلًّا : قياماً . ولمّا لم يجىءْ شَيْءٌ مِنْ هذه الأفعال التي مصادرها على زنة فِعْلة مصحَّحاً ، دَلَّ على أَنَّ وِجْهة ليس مصدراً جارياً على فِعْله ، وإنَّما هي اسم للمتوجَّه إليه ، أي القِبْلة .

وأَمَّا السَّمَاعُ فهو ما حكاه عن العرب مِنْ أَمثالهم : وَجِّه الحَجَرَ جِهَةً ما لـه ، فجاءَ المصدر : جِهَةٌ ، موافقاً نظائرَه : صِلَة ، وعِدَة ، وزِنَة ، محذوفَ الفاء ، ومعوَّضاً عنها بالهاء ، أَيْ إنَّ العرب قد نطقتْ بالمصدر المطّرد في نظائر هذا الفعل ، فدَلَّ هذا على أَنَّ جِهَة ووِجْهة غَيْران ، الأَوَّلُ مصدرٌ هو التوجُّه ، والثاني اسم للمتوجَّه إليه ، وهو القِبْلة . وحكى الجارَبَرْدِي[1] عن بعض الفُضَلاء أَنَّه قال في رَأْي أبي عليّ هذا : « فإِنْ كان أبو عليّ قد تفرَّد بهذا القَوْل قُبِلَ منه ؛ لأَنَّه المقدَّم في هذه الصِّناعة ، ولا يُجاريه أحدٌ في اعتقادي » . وما رَجَّحَه أبو عليّ في الحُجَّـة والتكملـة ليس انفـرادةً له ، بل هو مذهب المبرِّد[2] وشيخه ابن السَّرّاج[3] . وإذا كانت ﴿وِجْهَةٌ﴾ اسماً لا مصدراً فهي بمنزلة « وِلْدة » ، فلا شيءَ في تصحيح الواو . وإنَّما اختار أبو عليّ ما اختاره هروباً من الشُّذوذ ما وُجد عنه مندوحة ، ولأبي عليّ من قوّة العارضة وامتراسه بالصّناعة ما يحمله على تخريج كثير مِمَّا شذَّ وخَرَجَ على قياس بابه ، وهذا مِنْ نزعتِه إلى التقعيد وميله إلى القياس الذي أُولع به . على أَنَّ ابنَ جنِّي[4] حكى عن شيخه أبي عليّ جواز القولَيْنِ مِنْ غيرِ ما ترجيحٍ بينهما .

ومن العِلَل التي أجراها أبو عليّ في غيرِ قليلٍ من أبواب العربيَّة طلب المشاكلة ، والعرب مِمَّا يَسْتَهْوِيْها هذا الضَّرْبُ مِنَ العِلَل حتَّى لو أَدَّاها إلى تقديمِ غير الأصلِ على الأصل ، أو نُطْقٍ ما يخالف القياس ، أو تنكُّبٍ عن المعنى المراد ، لِلّذي تُحْدِثُه هذه المشاكلة من الحُسْن في رَصْفِ الكلام ، والتجانس في نُطْق الأصوات ، والخِفَّة في

---

(١) شرح الشّافية له ٤٢٦ .

(٢) انظر : المقتضب ١/ ٨٩ ، ٢/ ١٣٠ .

(٣) انظر : الأُصول ٣/ ٢٧٦ .

(٤) انظر : المنصف ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١ .

الأداء ، حتّى إنَّ النّبيّ ﷺ راعى هذا الضَّرب من طلب المشاكلة وازدواج الكلام ، فقال[1] : « لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ » ، وإنّما حقُّه تلوتُ ، فخرج الفعل من حكم التصحيح إلى حكم الاعتلال ليتجانس الصَّوتان وتحسن المشاكلة . وكذلك قول العرب[2] : فعلْتُه على ما يَسُوءُكَ ويَنُوءُكَ ، والمستعمل أناءَه ، وإنّما جرى لسانها بـ : يَنُوءُك ، حُبّاً للمزاوجة والإتباع .

وقد أَمْسَكَ أبو عليّ بعروة هذه العلّة في حِجَاجه ومقاييسه ؛ قال[3] : « قد **تَحْدُثُ أَشْيَاءُ تُوجِبُ تقديم غير الأصل على الأصل ؛ طلباً للتشاكل وما يوجب الموافقة** ؛ أَلَا تَرى أَنَّ الأصل الذي هو السين في الصّراط[4] الصّاد أَحْسَنُ منه ، وأَنَّ النّون التي هي الأَصْل في شَنْباء[5] قد رُفِضَتْ وتُرِكَ استعمالها ، وكذلك الأصل في شَقِرة ، ونَمِر[6] في باب الإضافة قد رُفض ، وكذلك الأصل في حنيفة[7] وجديلة قد رُفض ، ولم يُستعمل إلّا في أحرفٍ يسيرةٍ[8] ، والأصل في يرى[9] قد رفض في جميع حروف المضارعة في حال السّعة والاختيار ، والأصل في عِيد[10] كذلك أيضاً ، ومِنْ ثَمَّ كُسّرَ على أَعياد ، ولم يكن كالأرواح ، والأَصْلُ في الدُّنيا قد رُفض

---

(١) الحديث في صحيح البخاري ١/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩ ، برقم ١٢٧٣ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٣٣٢ ، والتذييل ٢/ ١٥٨ .

(٣) الحُجَّة ١/ ٧٠ ـ ٧١ .

(٤) أُبدلت السّين صاداً ؛ لأنَّ الصّاد إلى الطّاء أقرب ، فهما من حروف طرف اللّسان وأصول الثنايا فتُرك الأصل ، وهو السّين طلباً لاتّفاق الصّوتين وتجانسهما . انظر : الحُجَّة ١/ ٥٢ .

(٥) أبدل النون الأصل ميماً ، ولم تدغم في الباء لموافقة الحرف الحرف في الشّدّة وإلزام الشّفتَيْن . انظر : التعليقة ٥/ ١٨٢ ، والحُجَّة ١/ ٥٣ ، والحلبيّات ٣٧٨ .

(٦) النّسبة إليه نَمَرِيّ بفتح الميم استيحاشاً من توالي الكسرات ، ومثله النّسبة إلى شَقِرة . انظر : الكتاب ٣/ ٣٤٣ ، والمقتضب ٣/ ١٣٧ ، والأُصول ٣/ ٦٤ .

(٧) في العَضُديّات ٣ ، ٤ : حَذْف ياء فعيلة مستمرّ في جميع ما كان على زنتها في النّسب .

(٨) نحو سليقة سَليقيّ ، وعميرة كلب عميريّ ، وخُرَيْبة خُرَيبيّ . انظر : الحُجَّة ٥/ ١٩٣ .

(٩) أصله : يَرْأَى. انظر: الكتاب ٢/ ١٦٥، والحلبيّات ٨٣، والعسكريّات ١٤٩، والمحتسب ١/ ٦٩ .

(١٠) ياء عيد مبدلة من الواو بدلاً لازماً ، والدّليل على ذلك : أعياد ، وليس في أعياد ما تقلب له الواو ياءً . وقيل : أعياد ليفرّق بين جمع عُوْد وعِيْد . التعليقة ٣/ ٣٠٠ .

في جميع بابه إلّا القُصْوى[١] ، كما رُفض الأَصْلُ في تَقْوى وشَرْوى ، والأصل في فاء آدم[٢] وآخر أَنْ يكونَ همزة ، وقد تُرِكَ ذلك بدلالة أَوادم وأواخر ، وإجرائهم إيَّاه مُجرى ضوارب[٣] . وكذلك جَاءٍ[٤] في قولَي الخليل والنَّحْويّين . والأَصْلُ في قِسِيّ[٥] أَنْ يكونَ على فُعُول ، وأَنْ يكون في الفاء الضّمّ والكسر ، مثل حُقِيّ ، وعُصِيّ وحِقِيّ وعِصِيّ . ولم نعلمْ أحداً مِمَّنْ يُوثَقُ بروايته حكى الضّمّ في فاء هذه الكلمة ، والأَصْلُ تقديم حرف العلّة على السّين التي هي لام ، وأَنْ تكون الواو مُصَحَّحة كما صَحَّتْ في العُتُوّ ونحوه من المصادر ، فتُرِكَ ذلك إلّا في نَحْو ونُحُوّ[٦] ، فهذه كلمة قد تُرِكَ الأَصْلُ فيها في ثلاثة مواضع[٧] . فإذا رَأَيْتَ هذه الأَشْياء وغيرها قد تُرِكَتْ فيها الأُصُول ، واطُّرِحَتْ في كثيرٍ منها ، واختيرَ عليها غيرُها لمشابهاتٍ تعرض ، أو تخفيف يُطلب ، أو غير ذلك = لم يُنكرْ أَنْ يُتْرَكَ الأَصْلُ

---

(١) كان ينبغي أَنْ تقلب واوه ياءً لوقوعها لاماً في وَصْف على فُعْلى . المقصور والممدود لأبي عليّ ٦٨ ـ ٨٦ ، والحلبيّات ٢٢٣ .

(٢) اجتمع همزتان في كلمة ، وكانت الثّانية ساكنة ، فلزم إبدالها بحسب الحركة التي على الأُولى . البغداديّات ٨٩ ، والتعليقة ٤/ ٥٢ .

(٣) في الحُجّة ١/ ٢٧٥ : « من ذلك أَنّهم لمّا اجتمعتا ـ أي الهمزتان ـ في آدم وآدر وآخر ، ألزموا جميعاً الثانية البدل ، ولمّا كسّروا وحقّروا جعلوا هذه المبدلة بمنزلة ما لا أصل له في الهمز ، فقالوا: أواخر وأويخر ، فأبدلوا منها الواو ، كما أبدلوها مِمّا هو ألف لا يناسب الهمزة ، نحو ضوارب وضُويرب . ففي هذا دلالة بيّنة على رفضهم اجتماعهما ؛ ألا تَرَى أَنّهم لم يرجعوها في التحقير والتكسير كما رجعوا الواو في ميقات وميعاد والياء من موسر في قولهم : مواقيت ومياسير » اهـ.

(٤) في الكتاب ٢/ ٣٧٨ : « وأمّا الخليل فكان يزعم أَنّ قولك : جاءٍ وشاءٍ ، اللّام فيهما مقلوبة » ، فوزنها عنده فالٍ ، وعند الجمهور فاعٍ ، واختار أبو عليّ قول الخليل في البصريّات ١/ ٢٥٢ ، وانظر : الحُجّة ١/ ٢٧٨ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٣٨٠ ، والتعليقة عليه ٥/ ٨٥ ، والحُجّة ٢/ ٢٨٣ ، ٥/ ١٩٤ ، والمنصف ٢/ ١٠٢ ، وابن الشّجريّ ٢/ ٤٧٢ .

(٦) انظر : الكتاب ٤/ ٣٨٤ ، والأصول ٣/ ٢٥٦ ، والمنصف ٢/ ١٢٣ ، والمحتسب ١/ ٣١٧ ، والممتع ٢/ ٥٥١ ، وسيأتي في الحُجّة ٤/ ٨٦ ، ٥/ ١٩٢ .

(٧) أيْ قِسِيّ ، الأوّل الاقتصار على كسر الفاء دون ضمّها ، الثّاني القلب بتقديم لام الكلمة على عينها ، الثّالث إعلال الواو وقلبها إلى ياء .

الذي هو الضّمّ في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] **، ويُؤْثر عليه الكَسْرُ ، ليتشابه الصَّوتان ويتّفقا ، ويكونَ مع ذلك أَخَفّ في اللَّفْظ » اهـ**

استاق أبو عليّ طائفةً مِنَ الألفاظ التي جاءَت على خلاف أَصْلها ، ورأى أَنَّ بعضها قد جاء على ذلك طلباً للتجانس ومشاكلة الأصوات ، وبعضها حدا عليه الخفّة ونبذ الثّقَل ، ففي النّسْبة إلى نَمِر نَمَرِيّ ، لا يخفى الجهد الذي يُبذل في نُطْقِها لو أُقِرّتْ كسرة الميم ، ولا يخفى أيضاً الاستيحاشُ الذي يجتلبُه توالي كسرتَيْنِ بعدَهما ياءٌ مشدّدة معَ قلّةِ حروفِ الكلمة . كلُّ أولئك مِمَّا حمل على مفارقة الأصل وإيثار غيره عليه ؛ لأنَّ الفرار من الثقل وطلب الخفّة نزعة مستحكمة في كل اللُّغات التي تجنح إلى الاقتصاد اللّغويّ والجهد الأقلّ ، ولم يكن ابن جنّي الذي تكاملت على يديه أبحاث العلّة ، إلى غلوّ حين قرّر[1] أنَّ الجنوح إلى المستخفّ ، والعدول عن المستثقل هو أصل الأصول .

ومن تطبيقات هذه العلّة ما ذكره أبو عليّ في الحُجَّة لِمَنْ كَسَرَ الهاء[2] من قوله تعالى ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [سورة البقرة : ٢] :[3] « وأَمَّا كَسْرُ الهاءِ مع أَنَّ أصلها الضّمّ فمِنْ أَجْلِ الياء أو الكسرة اللّتين تقعان قبلها ، والهاء تشبه الألف لموافقتها لها في المخرج من الحلق ، ولِمَا فيها مِنَ الخفاء ، فكما نَحَوا بالألف نحو الياء بالإمالة من أجل الكسرة أو الياء ، كذلك كسروا الهاء للكسرة والياء . **وذلك حَسَنٌ ليتجانَسَ الصَّوتان ويتشاكلا** ؛ أَلَا تَرَاهم كيف اتّفقوا في اصطبر ، وازدجر ، وازدان ، على الإبْدال من تاء الافتعال حرفاً مجانساً لِمَا قبله من الحروف في الإطباق والجهر ، فبحسب اتّفاقهم في هذا الموضع على ما ذكرت لك طلباً لتشاكل الحروف يحسن الكسر في الهاء في ﴿فِيهِ هُدًى﴾ » اهـ

---

(١) انظر : الخصائص ١/ ١٦١ ـ ١٦٢ .

(٢) السّبْعة ١٢٨ ـ ١٢٩ .

(٣) الحُجّة ١/ ٢٠٧ .

رَأى أبو عليّ أَنَّ العلّة في كسر الهاء مِنْ ﴿ فِيهِ ﴾ مع أَنَّ أصلها الضّمّ الياء التي قبلها ، والكسرة على الفاء ، فَلِيكونَ العمل من جهة واحدة فارق الأصل ، وآثر غيره عليه ، وكسر الهاء هنا في حكم إمالة الألف إذا اكْتَنَفَتْها الكسرةُ أَو الياءُ ، ومثَّل هذا التجانس الصّوتي بالإبدال في اصطبر ، وأَصْله اصتبر ، وإنَّما أَتَوا هذا الإبْدال وأَطْردوه ؛ لأنَّ[1] « هذه الحروف مستعلية فيها إطباق ، والتاء حرف مهموس غير مستعل ، فكرهوا الإتْيان بحرف بَعْدَه حرف يضادُّه وينافيه ، فأَبْدَلُوا مِنَ التَّاءِ طاءً ؛ لأَنَّهما من مخرج واحد » . وهذا الإبدال أَمْرٌ يستدعيه الحسّ ، ويحملُ طلبُ الاستخفاف عليه ؛ قال ابن جنّي[2] : « ولسْتَ تَجِدُ شيئاً مِمَّا علَّلَ به القومُ الإعْرابَ إلّا والنَّفْسُ تقبلُه ، والحِسُّ مُنْطوٍ على الاعتراف به ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عوارض ما يوجد في هذه اللُّغة شيءٌ سبق وقت الشَّرْع ، وفُزِعَ في التحاكم فيه إلى بديهة الطَّبْع . فجميعُ عِلَلِ النَّحْوِ إذَنْ مُوَاطِئَةٌ للطِّباع » .

ومنها أيضاً ما ذكره في قراءة مَنْ قَرَأَ[3] ﴿ وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٩] :[4] « يكون على لفظ فاعَلَ ، وإنْ لم يكن الفعل إلّا مِنْ واحد ، كما كان الأوّل كذلك . وإذا كانوا قد استجازوا لتشاكُلِ الألفاظ وتشابهها أَنْ يُجروا على الثّاني طلباً للتشاكُلِ ما لا يصحُّ في المعنى على الحقيقة ، فأَنْ يُلزم ذلك ، ويُحافظ عليه فيما يصحُّ في المعنى ، أجدر وأَوْلى ؛ وذلك نحو قوله[5] :

أَلَا لَا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا ... فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الجَاهِلِينَا

وفي التنزيل[6] : ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة

---

(١) انظر : ابن يعيش ١٠/ ٤٦ ـ ٤٧ .
(٢) الخصائص ١/ ٥١ .
(٣) السّبْعة ١٤١ .
(٤) الحُجّة ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦ .
(٥) فرغْتُ منه ١/ ٢٣٢ .
(٦) عقد الجامع في الجواهر ١/ ٣٧٦ باباً لِمَا جاء في التنزيل وفيه المشاكلة اللفظيّة أتى فيه على جميع ما استشهد به أبو عليّ .

البقرة : ١٩٤] ، والثّاني قصاص ، وليس بعُدْوان . وكذلك ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [سورة الشّورى : ٤٠] ، وقوله ﴿فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ﴾ [سورة التوبة : ٧٩] ، ونحو ذلك . فأَنْ يُلْزَمَ التَّشاكُلُ في اللَّفظِ مع صحّة المَعْنى أَوْلى » اهـ

ومنها أيضاً ما ذكره في الحِجاج لِمَنْ جَزَمَ[١] ﴿فَيَغۡفِرُ﴾ من قوله تعالـى ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٤] :[٢] « وَجْهُ قَوْلِ مَنْ جَزَمَ أَنَّهُ أَتْبَعَه ما قَبْلَه ، ولم يقطعه منه ، وهـذا أَشْبَهُ بِمَا عليه كلامُهم ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهم يطلبون المشاكلةَ ويلزمونها . فمِنْ ذلك أَنَّ ما كان معطوفاً على جملة من فعل وفاعل ، واشتغل عن الاسم الذي من الجملة التي يُعطف عليها الفعل ، يُختارُ فيه النَّصب ، ولو لم يكنْ قبلَه الفعل والفاعل لاختاروا الرَّفْع[٣] . وعلى هذا ما جاء من هذا النَّحْو في التنزيل ، نحو قوله تعالى ﴿وَكُلّٗا ضَرَبۡنَا لَهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَۖ﴾ [سورة الفرقان : ٣٩] ، وقوله تعالى ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ [سورة الأعراف : ٣٠] ، وقوله تعالى ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا﴾ [سورة الإنسان : ٣١] . فكذلك ينبغي أَنْ يكونَ الجزمُ أَحْسَنَ ، ليكونَ مشاكلاً لِمَا قبلَه في اللَّفْظِ . وكذلك إذا عطفوا فِعْلاً على اسم أَضْمَرُوا قَبْلَ الفِعْل « أَنْ »[٤] ، ليقع بذلك عطف اسم على اسم ؛ لأَنَّ الاسمَ بالاسم أَشْبَهُ من الفعل بالاسم ، كما أَنَّ جملةً مِنْ فِعْلٍ وفاعلٍ أَشْبَهُ بجملة من فعل وفاعل . فلهذا ما جاءَ ما كان من نحو ﴿وَكُلّٗا ضَرَبۡنَا لَهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَۖ﴾ [سورة الفرقان : ٣٩] في التنزيل بالنَّصْب . وهذا النَّحْوُ مِنْ طَلَبِهم المُشاكَلَةَ كثيرٌ[٥] » اهـ

تَلَا أبو عليّ طائفةً من الآيِ التي أُوْثِرَ فيها النَّصْبُ على الاشتغال على الرّفع على الابتداء ، لأَنَّ هذه الجمل الواقع فيها الاشتغال معطوفة على جمل فعلية ، ففي إجراء

---

(١) السَّبْعة ١٩٥ .

(٢) الحُجّة ٢/ ٤٦٤ ، وانظر منها ٣/ ١٢٤ ـ ١٢٥ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٨١ .

(٤) انظر : الحُجّة ٣/ ١٢٤ .

(٥) ضرب أمثلةً منه في الشّيرازيّات ٣٠٥ .

الاشتغال تصير الجملة فعلية ، فيحسن مِنْ ثَمَّ عطفها على جملة فعليّة نظيرة لها ، ولولا طلب هذا الضَّرْب من المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه لكان الاختيار الرّفع في هذا الاسم الذي نُصب على الاشتغال . ويدلُّ على قوّة مراعاتهم لهذا الأصل أنّه نصب المضارع في[1] :

وَلَــوْلَا رِجَــالٌ مِــنْ رِزَامٍ أَعِــزَّةٌ وآلُ سُبَيْــعٍ أَوْ أَسُــوءَكَ عَلْقَمَـــا

بأَنْ مضمرة بعد أَوْ ، وهو لا ينتصب إلّا على معنى : إلّا أنْ ، لِتَأَتّى لـه المشاكلة اللفظيّة من عطف الاسم على الاسم ، والتقدير : لولا كَوْنُ هؤلاءِ الموصوفين أو مساءتك لفعلْتُ كذا .

ومِمَّا اعتلَّ به النَّحْوِيُّون لتفسير الظّواهر النَّحْويّة والصَّرفيّة الفَرْق ، وقد أَلْمَحَ ابن جنّي إلى هذه العلّة ، وجعل[2] علل النَّحْويّين أَوْ أكثرها إنَّما يَجْري مَجْرى التخفيف والفَرْق . من ذلك أَنَّ أبا إسحق الزَّجّاج[3] جعل العلّة في رفع الفاعل ونصب المفعول محض الفَرْق بينهما . فإن قيل : فهلَّا عُكِسَت الحالُ ، فكانتْ فَرْقاً أيضاً ، قيل : الذي فَعَلُوه أَحْزَمُ ؛ وذلك أَنَّ الفِعْلَ لا يكونُ له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون لـه مفعولات كثيرة ، فرُفِعَ الفاعل لقلّته ، ونُصِبَ المفعول لكثرته ، وذلك ليقلَّ في كلامِهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامِهم ما يستخفّون .

ومنه ما ذكره ابن جنّي من تعليل التثنية بالألف والجمع بالواو ، وإذا كان للفرق فهلّا عكسوا الأمر :[4] « الجواب أَنَّ التثنية بالألف أكثر من الجمع بالواو ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ جميعَ ما تجوزُ فيه التثنية من الأسماء فتثنيته صحيحة ؛ لأَنَّ لَفْظَ واحدِها موجود فيها ، وإنَّما تزيد عليه حرف التثنية ، وليس كلُّ ما يجوز جَمْعُه يُجمع بالواو ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عامّة المؤنَّث وما لا يعقل لا يُجمع بالواو ، وإنّما يُجمع بغير الواو ، إمَّا بالألف والتّاء ، وإمَّا مكسَّراً . على أَنَّ ما يُجمع بالواو قد يجوز تكسيره ، نحو : زَيْد

(١) فرغت منه ٢/ ٤٨ .

(٢) انظر : الخصائص ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥ .

(٣) انظر : الخصائص ١/ ٤٩ .

(٤) سرّ الصّناعة ٢/ ٧١٧ ـ ٧١٨ .

وزُيُود ، وقَيْس وأَقْياس ، وغير ذلك . فالتثنية إذن أَصَحُّ من الجمع ؛ لأنَّها لا تُخْطِىءُ لفظ الواحد أبداً . فلمّا ساغت فيمن يعقل وما لا يعقل ، وفي المذكّر والمؤنّث ، وكان الجمع الصحيح إنَّما هو لضَرْبٍ واحد من الأسماء ، كانت التثنية أوسعَ من الجمع الصحيح ؛ فجعلوا الألف الخفيفة في التثنية الكثيرة ، وجعلوا الواو الثقيلة في الجمع القليل ، لِيقلَّ في كلامِهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامِهم ما يستخفّون ، فاعرفْ ذلك .

قال أبو عليّ : لمّا كان الجمع أقوى من التثنية ؛ لأنَّه يقعُ على أَعْدادٍ مختلفةٍ ، وكان لذلك أَعَمَّ تصرُّفاً مِنَ التثنية التي تَقَعُ لِضَرْبٍ واحدٍ مِنَ العددِ لا تتجاوزُه ، وهو اثنان ، جَعَلُوا الواوَ التي هي أَقْوَى مِنَ الأَلف لِي الجمعِ الذي هو أَقْوَى مِنَ التّثنية » اهـ

فعِلّةُ رَفْعِ الفَاعِلِ ونَصْب المفعولِ ، وجَعْلِ الأَلف عَلَم التّثنية والواو عَلَم الجمع ، الفَرْقُ بينَ هذه المعاني ، ثمّ استنبطُوا من استقراء الكلام أَنَّ العربَ إنَّما اختارَتْ ما اختارتْه مِنْ جَعْلِ الرَّفْعِ أَمارةً للفاعل ، والنَّصْبِ أَمارةً للمفعول ؛ لِلّذي يقتضيه مَنْطِقُ اللُّغة مِنْ طَلَبِ الاستخفافِ ونَبْذِ الثِّقَل ، وهذا ما يُحَقِّقُه اختيارهم ؛ إذْ لا يقتضي الفِعْلُ غَيْرَ فاعلٍ واحدٍ ، وقد يتعدّى إلى غير مفعول ، فجعلوا الثقيل وهو الضّمّ للقليل ، والخفيف وهو الفتح للكثير ، ليكثرَ في كلامهم ما يستخفّون ويَقِلَّ ما يستثقلون .

ومـا ذكـره ابنُ جنِّي في تعليلِ كَوْنِ الأَلف عَلَمَ التّثنية والواو عَلَمَ الجمع مِن أَنَّ التّثنية لا تُخطىء لفظ الواحد ، والجمع بالواو إنَّما هـو لضَرْبٍ بعينـه مِـنَ الأَسْماءِ ، وعليـه يكثـرُ ما يستخفّون ويقلّ ما يستثقلون = أَشْبَهُ بروح اللُّغة مِمَّا حكاه عن شيخه أبي عليّ من أَنَّ الجمع أقوى لأنَّه يستغرقُ أعداداً مختلفة ، والتّثنية مقصورة على ضَرْبٍ واحدٍ مِنَ العدد ، هو اثنان ، فجُعِلَ القويُّ للقويّ ، والذي دونه في القوَّة ، وهو الألف ، لما دون الجمع في القوّة ، وهو التّثنية ، وهو تعليل عقليّ بائن عن طبيعة اللُّغة وروحها .

ومِنْ صُوَرِ هذه العِلّة أنَّ البناءَ الواحدَ قد يَنْضوي تحتَه أفرادٌ تَشابَهَتْ صُورتُها ، وإنْ كانتْ تُسِرُّ وراءَها تمايزاً قد يظهر في بعض تصاريفها ؛ من ذلك أنَّ البناء فَعَل[1] يشمل ما جاءَ لازماً منه وما جاء متعدِّياً ، فَجُعِل مصدر ما كان لازماً منه على فُعُول ، نحو قَعَدَ قُعُوداً ، وخَرَجَ خُرُوجاً ، وجُعِلَ مصدر ما كان متعدِّياً منه على فَعْل ، نحو ضَرَبَ ضَرْباً ، وقَتَلَ قَتْلاً ، ولمَّا كان الفعل اللاّزم أقلَّ جُعل لـه الأثقل « فُعُول » ، ولمّا كان المتعدِّي أكثرَ جُعل لـه الأخفّ « فَعْل » ، قال المبرِّد[2] : « فكأنَّ الواو إنّما زِيْدَتْ وغُيِّرَ للفَصْلِ بينَ المتعدِّي وغَيْرِه » .

ومنها التفريق بين الاسم والصّفة في الباب الواحد ، فبناء فَعْلَى[3] المعتلّ اللاّم بالياء إذا كان اسماً قُلبت ياؤه واواً ، نحو تَقْوَى ، وإذا كان صفةً أُقِرَّت الياء ، نحو صَدْيَا ، وإنَّما فعلوا ذلك فَرْقاً بين الاسم والصّفة ، واختاروا التغيير في الاسم دون الصّفة لخفّة الاسم وثقل الصِّفة .

ومنه ما ذكروه أنَّ بناء فَعْلة إذا لم يكن معتلَّ العين كُسِّرَ على فَعَلات اسماً ، وعلى فَعْلات صفة ، نحو جَفْنة جَفَنَات ، وضَخْمة ضَخْمَات ؛ قال أبو عليّ في الاحتجاج لِمَنْ أَسْكَنَ[4] الطّاء من ﴿خُطُوَاتِ﴾ [سورة البقرة : ١٦٨] :[5] « وحُجَّة مَنْ أسكن فقال ﴿خُطْوَات﴾ أنَّهم نووا الضّمّة ، وأسكنوا الكلمة عنها ؛ ألَا تَرَى أنَّ القَوْلَ في ذلك لا يخلو من أنْ تكون جمع فُعْلة ، فتركوها في الجمع على ما كانت عليه في الواحد ، أوْ يكونوا أرادوا الضّمّة وخفّفُوها ، وهم يريدونها . فلا يجوز الوجه الأوّل ؛ لأنَّ ذلك إنّما يجيء في ضرورة الشِّعر دون حال السّعة والاختيار . فإذا لم يَجُزْ حَمْلُه على هذا الوجه ، علمْتَ أنّه على الوجه الآخر ، وأنَّهم أسكنوها تخفيفاً ، وهم يريدون الضّمّة . ويدلُّك على أنّها عندَهم في تقدير الثبات أنَّ التَّحْريكَ فَصَلَ بين

(١) انظر : شرح الشّافية للجاربَرْدي ٩٥ .

(٢) المقتضب ٢/ ١٢٧ .

(٣) انظر : الارتشاف ١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢ ، وشرح الشّافية للجاربَرْدي ٤٧٥ ـ ٤٧٦ .

(٤) السَّبْعة ١٧٣ ـ ١٧٤ .

(٥) الحُجّة ٢/ ٢٦٨ .

الاسم والصِّفة . فإذا كان كذلك علمْتَ أَنَّ التَّحريك الذي يختصُّ بالأَسْماء دون الصِّفات مَنْوِيٌّ » اهـ

أَبَى أبو عليّ أَنْ يكونَ الإِسْكانُ في ﴿خُطْوَات﴾ أَصْلٍ ، وإِنَّما هو في تقدير الحركة ، والدّليل على ذلك أَنَّ الخُطْوة اسم للمكان المُتَخَطَّى ، فإذا كانت اسماً على زنة فُعْلة صحيحَ العَيْن ، كان قياس جمعها على فُعُلات بتحريك العَيْن ، والتُزم التحريك للفصل بين الاسم والصّفة ، وفي عدم القول إنَّ الحركة منويّة أُسْكِنَت الكلمة عنها = فَوَاتٌ لهذه العلّة التي يتحصَّلُ بها الفَرْقُ بينَ الاسم والصِّفة .

على أَنَّ ابن جنّي رأى هذا الضَّرْب من العلّة ، أَعني الفرق بين الاسم والصِّفة ، داخلاً في باب الاستحسان الذي جِمَاعُه أَنَّ علّتَه ضعيفةٌ غيرُ مستحكمةٍ ، «[1] مِنْ ذلك تَرْكُكَ الأخفّ إلى الأثقل من غيرِ ضرورةٍ ؛ نحو قولهم : الفَتْوى ، والبَقْوى ، والتَّقْوى ، والشَّرْوَى ، ونحو ذلك ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهم قلبُوا الياء هنا واواً مِن غيرِ استحكام علّةٍ أكثر مِن أَنَّهم أرادوا الفرق بين الاسم والصّفة . وهذه ليست عِلّةً معتدّة ؛ أَلَا تعلم كيف يشارك الاسمُ الصِّفة في أشياءَ كثيرةٍ لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها . من ذلك قولُهم في تكسير حَسَن : حِسَان ، فهذا كجَبَل وجِبَال ، وقالوا : فَرَسٌ وَرْد ، وخيل وُرْد ، فهذا كسَقْف ، وسُقْف ، وقالوا : رجل غَفُور ، وقوم غُفُر ، وفَخُور وفُخُر ، فهذا كعمود وعُمُد . ولسنا ندفع أَنْ يكونُوا قد فصلوا بين الاسم والصِّفة في أشياءَ غيرِ هذه ، إِلّا أَنَّ جميع ذلك إِنّما هو استحسان لا عن ضرورة علة ، وليس بجار مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول ؛ أَلَا تَرَى أَنَّه لو كان الفرقُ بينهما واجباً لجاء في جميع الباب ، كما أَنَّ رَفْعَ الفاعل ونَصْب المفعول مُنقادٌ في جميع الباب » .

ومِنْ عِلَلِهم ما تقدّم في صدر هذا الفصل[2] في تقرير الأصول العامّة التي صدر عنها النَّحْويُّون في بناء القواعد ، وهو كَثْرَةُ الشَّيْءِ[3] ، وذلك أَنَّهم اعتلُّوا لِمَا أصابه

---

(١) الخصائص ١/ ١٣٣ ـ ١٣٤ .

(٢) انظر ما سلف ١/ ٤٦٥ .

(٣) الحُجّة ١/ ٢٣٠ ، ٢/ ٤٤٦ ، ٣/ ٢٩١ ، ٥/ ٢٤٨ .

تغيير أو أُفرد بحكم خاص فارق فيه أفراد جنسه بالكثرة ، والتغيير إلى ما كثر في كلامهم أَسْرَعُ ، والشَّيْءُ إذا كثر تغيَّر عن أَحْوالِ نظائره ، وقد ألمع سيبويه إلى هذا الأصل الجامع ، قال[1] : « الشَّيْءُ إذا كَثُرَ في كلامُهم كان لـه نحو ليس لغيره مِمَّا هو مثلُه » . وليس يخفى أَنَّ تغيير العرب لِمَا كثر دورانُه على ألسنتهم عن أَحْوال نظائره يرجع إلى أصل جامع تقصد إليه جميع اللُّغات ، هو طلب الخفّة ونبذ الثّقل ؛ إذ جُلُّ هذا التغيير الذي يعتور ما كثر استعماله هو ضَرْبٌ من الحَذْف الذي يُمليه الاستخفاف أو ما يُسَمَّى بقانون الاقتصاد اللُّغويّ .

= والاستغناءُ ، وهو باب واسع من أبواب العربيّة ؛ إذ كثيراً ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ حتى يصير ما استُغْنِيَ عنه مِمَّا لا يقع في كلامهم البتّة ، فقد اعتلَّ أبو عليّ[2] لعدم تثنية سواء بتثنية سِي ، كما استُغْني عن وَدَعَ بترك .

ومن العِلَل الجامعة لأكثر ما مضى الكلام عليه مِنْ ضُرُوبِ العِلَل طَلَبُ الخِفَّة ؛ إذ العدولُ عن الأَصْلِ وإيثارُ غيرِه عليه ، وطَلَبُ المشاكلة اللَّفظيّة ، واختيارُ ما اختاروه للتفريقِ بينَ المَعَاني ، والحَذْفُ معَ طول الكلام ، وكثرة الشَّيْء التي تُفضي إلى تغييره ومفارقته لأفراد جنسه في بعض الأحكام = كلّ أولئك راجعٌ في جملته إلى أسْبابٍ لسانيّة تدور حول اجتلاب الخِفّة واجتناب الثِّقل ، ولهذا ما وصف ابن جنِّي هذي العلّة ، أَعْني طلب الخفّة ، بأَنَّها أَصْلُ الأُصُول ، وهو يَلْهَجُ بذكرها ، ويَأْوي إليها إمَّا عَدِمَ غَيْرَها من العِلَل ، ويردُّ إليها كثيراً مِمَّا استقرَّتْ عليه العربيّة ، مِن ذلك تفسيره استعمال الضّمير ، وإن كان دون الاسم في القـوّة ؛ قال[3] : « الأسماء المظهرة من حيث كانت هي الأُوَل القدائم القويّة احتُمل ذلك فيها ـ أي بناء بعضها ـ لسَبْقِها وقوّتها ، والأسماء المضـمرة ثوانٍ لها ، وأَخْلافٌ منها ، ومعوَّضة منها ، فلم تَقْوَ قُوَّةَ ما هي تابعةٌ لـه ، ومعتاضةٌ منه . وأيضاً فإنَّ المضمر المتّصل ، وإنْ كان

---

(١) الكتاب ٢/ ١٩٦ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٢٦٨ .

(٣) الخصائص ٢/ ١٩٢ ـ ١٩٣ .

أضعف من الضّمير المنفصل ، فإنَّه أكثر وأسْيَرُ في الاستعمال منه ؛ ألَا تراك تقول : إذا قدرت على المتّصل لم تَأْتِ بالمنفصل . فهذا يدلُّك على أَنَّ المتّصل أَخَفُّ عليهم ، وآثرُ في أنفسهم . فإنْ قيل : وما الذي رغَّبهم في المتّصل حتّى شاع استعمالُه ، وصار متى قُدِرَ عليه لم يُؤْتَ بالمنفصل مكانه؟ قيل : علّة ذلك أَنَّ الأسماء المضمرة إنَّما رُغِبَ فيها ، وفُزِعَ إليها ؛ طلباً للخفَّة بها بعدَ زوالِ الشَّكِّ بمكانها . وذلك أنَّك لو قُلْتَ : زيدٌ ضربْتُ زيداً ، فجئْتَ بعائدِه مظهراً مثله ، لكان في ذلك إلباسٌ واستثقال . فلمَّا كان الأمر الباعث عليه ، والسبب المقتاد إليه ، إنَّما هو طَلَبُ الخفّة به ، كان المتّصل منه آثرَ في نفوسهم ، وأَقْرَبَ رُحْماً عندَهم ، حتّى إنَّهم متى قدروا عليه ، لم يَأْتوا بالمنفصل مكانه » . فالعلّة في بناء الضّمير أنَّه خلف عن الاسم ، وينبغي أَنْ يكون دونه في المرتبة والتمكُّن ، فبُنِيَ ، والعلّة في استخدام الضّمير المتّصل طلب الخفّة ؛ إذ هو مَهْزُوْلُ البِنْية ، وحروفُه أَقَلّ . فرُؤْيَةُ ابن جنّي لنشوءِ الضَّمائر ووجودِها في اللُّغة أَنَّها ضَرْبٌ مِنَ التخفُّف مِنْ تكرار الأَسْماء ، وهذا التخفُّف يُمليه المنطق ومبدأ المَيْل إلى الجهد الأَقَلّ .

ومن تطبيقات هذه العلّة ما ذكروه في مراتب الحركات أَنَّ الفتحة أخفّها ، ثمّ الكسرة تليها ، والضّمّة أثقلها ، وتقرير هذه المراتب تُمليه بداهة الحسّ ، واستقراء اللُّغة ، فما كان على زنة فَعُل ، وفَعِل من الأسماء أَجازت العرب إسْكانَ عَيْنِه طلباً للاستخفاف ، وأَمَّا ما كان مفتوحَ العَيْنِ فلم يُسمع عن العرب أَنَّها أَسكنتْه ؛ قال أبو عليّ[1] : « فأَمَّا الفتحة فليس فيها إلَّا الإشْباع ، ولم تُخَفَّف الفتحة بالاختلاس ، كما لم تُخَفَّفْ بالحَذْف في نحو[2] جَمَل ، وجَبَل ، كما خُفِّفَ نحو سَبُع ، وكَتِف ، وكما لم يحذفوا الألف في الفواصل والقوافي مِنْ حيث حُذفت الياء والواو فيهما ، نحو ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ [سورة الفجر : ٤] . وكما لم يُبدل الأكثر من التنوين الياء ولا الواو

---

(١) الحُجّة ٢/ ٨٣ ، وانظر : الكتاب ٤/ ٢٠٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٢٠٤ ، والمقتضب ١/ ١١٧ ، والحلبيّات ١٢٥ ـ ١٢٦ ، والإغفال ٢/ ٣٨٦ ، والبغداديّات ٥٠٦ .

في الجرّ والرّفع ، كما أبدلوا الألف في النَّصْب » اهـ

رَأى أبو عليّ أَنَّ الضَّمَّة والكسرةَ يمكنُ اختلاسُهما تخفيفاً للثِّقل الكائن فيهما ، ولا يمكن هذا الاختلاس في الفتحة ؛ لأنَّها أَخَفُّ الحركات ، وهي غيرُ مُحتاجة إلى أيِّ ضَرْبٍ مِنَ التخفيف ، ثمّ استاق الشَّيْخُ وجوهاً اعترى التخفيفُ فيها الضَّمَّةَ والكسرة ، وسَلِمَت الفتحة منه ، وأطرد ذلك على حروف العلّة ؛ لأنَّ الحركات أبعاضٌ لهذه الحروف ، وقد كان القدماء[1] يُسمون الفتحة ألفاً صغيرة ، والضّمّة واواً صغيرة ، والكسرة ياء صغيرة . وأمَّا هذه الوجوه فهي :

١ـ إسكانهم العين لِمَا كان على زنة فَعُل وفَعِل من الأسماء ، فقالوا في سَبُع : سَبْع ، وفي كَبِد : كَبْد ، ولم يُرْوَ عنهم الإسكان فيما كان على زنة فَعَل ، نحو جَبَل ، وجَمَل . ولم يقتصروا في هذا على الأسماء ، بل نَحَوا نَحْوَه في الأفعال ؛ قال أبو عليّ[2] : « وما كان مِنَ الأَمثلة على فَعِلَ أو فَعُلَ أو فُعِلَ ، فإنَّ العين قد تُسَكَّنُ فيه تخفيفاً وكراهةً للضّمّة والكسرة ، وذلك قولهم : قد عَلْمَ في عَلِمَ ، وعُصْرَ في عُصِرَ ، وظَرْفَ في ظَرُفَ » .

٢ـ حَذْفهم الواو والياء في الفواصل والقوافي للخفّة في اللَّفْظ ، نحو ما أنشده سيبويه[3] :

لا يُبْعِدُ اللهُ أَصْحَاباً تَرَكْتُهُمُ ... لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ البَيْنِ ما صَنَعْ

يريد : صَنَعُوا ، وقال عنترة[4] :

يَا دَارَ عَبْلَةَ بالجِوَاءِ تَكَلَّمْ ... وعِمِي صَبَاحاً دَارَ عَبْلَةَ واسْلَمِي

---

(١) المنصف ١/ ٢١٣ .

(٢) الحلبيّات ١٢٥ ـ ١٢٦ .

(٣) لابن مُقْبِل ، ديوانه ١٦٨ ، والكتاب ٤/ ٢١١ ، والأصول ٢/ ٣٩٠ ، والتعليقة ٤/ ٢٤١ ، والحُجَّة ١/ ٧٧ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٥٢٠ ، والارتشاف ٢/ ٨٣٠ .

(٤) ديوانه ١٨٧ ، والكتاب ٢/ ٢٦٩ ، ٤/ ٢١٣ ، والحُجَّة ١/ ٧٨ ، والتعليقة ٤/ ٢٤١ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٥٢١ ، والارتشاف ٢/ ٨٣٠ .

يريد : تكلَّمي . ومِن حَذْف الياء في الفواصل ﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ ﴾ [سورة الكهف : ٦٤] .
وأمَّا الألف فلا تحذف في الفواصل ولا في القوافي ؛ قال تعالى ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۞ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ [سورة الليل : ١-٢] ، وقال رُؤْبة(١) :

دَايَنْتُ أَرْوَى ، والدُّيُونُ تُقْضَى
فَمَطَلَتْ بَعْضاً ، وأَدَّتْ بَعْضَا

٣- تُبدل الألف مِنَ التنوين ، ويمتنع إبدال الياء أو الواو في الجرّ والرَّفع في لغة العرب إلَّا ما رواه صاحب الكتاب(٢) عن أَزْد السَّراة أنَّهم يقولون : هذا زَيْدُو ، ومررتُ بزيدي .

قال سيبويه : « وقد يحذفون في الوقف الياء التي قبلها كسرة ، وهي من نفس الحرف ، نحو القاضْ . فإذا كانت الياء هكذا فالواو بعد الضَّمّة أثقل عليهم من الكسرة ؛ لأنَّ الياءَ أخفُّ عليهم من الواو . . فأمَّا الألف فليست كذلك ؛ لأنَّها أخفُّ عليهم ؛ ألا تراهم يفرّون إليها في مثنّى ونحوه ولا يحذفونها في وقف ، ويقولون في فَخِذ : فَخْذ ، وفي رُسُل : رُسْل ، ولا يخفّفون الجَمَل ؛ لأنَّ الفتحة أخفُّ عليهم من الضَّمّة والكسرة ، كما أنَّ الألف أخفّ عليهم من الياء والواو » .
وقال الأخفش(٣) : « فأمَّا يخشى ويُقضى فأُجريت مُجْرى زيد ، فلا تُحذف ألفها في الوقف ؛ لأنَّ ألف « زيدا » لا تُحذف في الوقف ، فلا تكون التي من الأصل أسوأ حالاً منها ، وهي تثبت في الكلام » .

والنَّاظِرُ فيما استخرجَه النُّحاةُ مِنْ هذه الأَحْكام يَرَى أَنَّ الباعِثَ عليها هو طَلَبُ الخفَّة ونَبْذُ الثِّقَل ؛ إذ لم يَعْترِض الألفَ وبعضَها الذي هو الفتحة ما يعترضُ الواوَ

---

(١) ديوانه ٧٩ ، والكتاب ٤/ ٢١٠ ، والقوافي للأخفش ١١٩ ، والحُجَّة ١/ ٧٨ ، ٥/ ٣٢٠ ، والخصائص ٢/ ٩٦ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ٩٧ ، والمخصَّص ١٧/ ١٥٥ ، وابن يعيش ١/ ٢٥ ، ٩/ ٣٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٣٣ .
(٢) الكتاب ٤/ ١٦٧ ، وانظر منه ٢/ ٢٠٤ ، وظاهر أنَّ كلام أبي عليّ في الحُجَّة ١/ ٧٧ ، ٢/ ٨٣ ، ٥/ ٣٢٠ منتزع من كلام سيبويه ومبنيّ عليه .
(٣) القوافي له ١٢٤ .

والياءَ مِنْ ضروبِ التخفيف والتغيير والحَذْف لخفّة الأولى وثِقل الأُخريين .

والتعليل بالخفّة والثِّقل منتشرٌ في جسد الحُجَّة ، منه ما نقله أبو عليّ عن شيخه ابن السَّرَّاج في الحُجَّة لِمَنْ كسر[1] الميم والهاء مِنْ قوله تعالى ﴿عَلَيْهِمِ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] :[2] « وحُجَّة من كسر الميم للساكن الذي لقيها والهاء مكسورة ، أنْ يقول : أَتبع الكَسْرَ الكَسْرَ ؛ لِثِقَلِ الضّمّ بعد الكسر ، كما استثقلوا ضمّ الهاء بعد الكسرة ، وكذلك استثقلوا ضمّة الميم بعد كسر الهاء ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهم ليس في كلامهم مثل فِعُل ، وأنَّهم يضمّون ألف الوصل في مثل : أُقْتُل ، فراراً من الضّمّ بعد الكسر . والاختيار ﴿عَلَيْهِم﴾ بالكسر ؛ لأَنَّها أخفُّ على اللِّسان » .

ويظهر في كلام ابن السَّرَّاج أَنَّ العرب رَاعَتْ طَلَبَ الخفّة فيما نَسَجَتْه مِنَ الأبنية ؛ إِذْ ليس في كلامِهم مِثالٌ على فِعُل كراهةَ لِنُطْقِ الضَّمِّ بَعْدَ الكسر ، وأَنَّ ما يقع الاختيار عليه من القراءة هو ما يكون خفيفاً على اللِّسان عَرِيًّا عن الكُلْفة والمشقّة في الأداء ؛ قال ابن جنّي في تفسير إهمال ما تحتمله قسمة البناء في بعض الأصول المتصوَّرة :[3] « أَمَّا إهمال ما أُهمل مِمَّا تحتملُه قسمة التركيب في بعض الأصول المتصوّرة أو المستعملة ، فأكثره متروك للاستثقال ، وبقيته مُلْحَقَةٌ به ، ومقفَّاة على أثره ، فمِن ذلك ما رُفض استعماله لتقارب حروفه ، نحو سصْ . . وهذا حديث واضح لنفور الحسّ عنه ، والمشقّة على النّفس لتكلُّفه » ، فما شَنُعَ تألُّفُه ، وأَفرطَتْ حروفُه في التقارب تُرِكَ ؛ لأَنَّه غيرُ مُوَاطِىءٍ للطِّباع .

ومن صور مراعاتهم هذا الأصل والعمل على هَدْيٍ منه ما سلكوه من مسالك[4] للفرار مِن اجتماع الحروف المفرطة التقارب ، ذكر هذه المسالكَ أَبو عليّ في الاحتجاج لِمَنْ شدَّدَ السّين ومَنْ خفَّفها مِنْ قوله تعالى ﴿تَسَاءَلُونَ﴾

---

(١) السَّبْعة ١٠٩ .

(٢) الحُجَّة ١/ ٦١ .

(٣) الخصائص ١/ ٥٤ ، وانظر منه ١/ ٦٤ .

(٤) بسطها أبو عليّ في البغداديّات ٢٢٨ ، وعنه في المخصَّص ١٣/ ١٠٧ ، وانظر : الحُجّة ٣/ ٣٣٣ .

[سورة النِّساء : ١] :(١) « مَنْ ثقَّل ﴿تَسَّاءَلُونَ﴾ أراد تَتَسَاءَلُون ، فأَدْغَم التاءَ في السِّين(٢) . وإدغامُها في السِّين حَسَنٌ ؛ لاجتماعِهما في أنَّهما من حروف طرف اللِّسان وأُصول الثَّنايا ، واجتماعِهما في الهمس . ومَنْ خفَّف ، فقال ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ ، حذف تاء تتفاعلون لاجتماع حروفٍ متقاربةٍ ، فأعلَّها بالحَذْفِ(٣) ، كما أعلَّها بالإدغام في قول مَنْ قال ﴿تَسَّاءَلُونَ﴾ . وإذا اجتمعت المتقاربة خُفِّفَتْ بالحَذْفِ ، والإدْغام ، والإبْدَال . فالإبْدال كقولهم : طَسْت ، أُبدلت مِنَ السِّين الثّانية التّاء لتقاربهما واجتماعهما في الهمس ، قال العَجَّاج(٤) :

آأَنْ رَأَيْـــتِ هَـــامَتِـــي كـــالطَّسْـــتِ

وأَنْشَدَ أبو عثمان(٥) :

---

(١) الحُجَّة ٣/ ١١٩ ـ ١٢٠ ، والسَّبْعة ٢٢٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٤٣٣ ، واستشهد على إدغام التّاء في السّين بقراءة ﴿لا يَسَّمَّعُونَ﴾ [سورة الصّافّات :٨] ، يريد : لا يتسمّعون . انظر : الكتاب ٤/ ٤٦٣ ، والحُجّة ٦/ ٥٢ ، وسرّ الصّناعة ١/ ١٥٥ .

(٣) جَعَلَ هذا الحَذْفَ في البغداديّات ٢٢٨ على ضربَيْن : أحدهما أَنْ يُحذف الحرف مع جواز الإدْغام وإمكانه ، نحو قولهم : بَخٍ في بَخٍّ . والآخر أَنْ يُحْذَفَ لامتناع الإدْغام لسكون الحرف المدغم فيه ، ولزوم ذلك له ، كقولهم : عَلْماءِ بنو فلان ، وبَلْحارث » اهـ وانظر : الكتاب ٤/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥ ، والإغفال ١/ ٦٦ ، ٢/ ٢٨٦ ، ٣٨٤ ، ٣٩١ ، والحلبيّات ٤٥ ، والحُجّة ١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩ ، ٣/ ٣٣٣ .

(٤) وَجَدْتُهُ لِرُؤْبَةَ في ديوانه ٢٣ ، واللِّسان [ط س س] ، وسينسبه أبو عليّ للعجّاج أيضاً فيما سيأتي مِنَ الحُجّة ٥/ ١٨١ .

(٥) للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٩٥ ، والفاضل ١٩ ، والحُجَّة ٥/ ١٨١ ، وسرّ الصّناعة ١/ ١٥٦ ، وسفر السّعادة ١/ ٣٤٥ ، واللّسان [ط س س ـ ق س س] ، والثّالث منها في التكملة (فرهود ١٣٩ ، ومرجان ٣٩٤) ، والمخصّص ١٧/ ١٦ ، وفي اللّسان [ط س س] أنّ المازنيّ سمعها مِنْ أعرابيّ فَصيح ، وذكر مُحَقِّقُ سفر السّعادة ١/ ٣٤٥ أنّ محقّق ديوان العجّاج ألحقها في ديوانه عن البحر ٣/ ١٥٦ ، وهي فيه عن أبي عليّ ، وأبو عليّ نسب ما قبلها للعجّاج ، وهو سهو اهـ ففي هذا إذن ثلاثة سهاء : سهو أبي عليّ في نسبة ما لرؤبة إلى أبيه ، وسهو أبي حَيّان في نقله عن أبي عليّ ، إذ نسب ما أنشده أبو عليّ عن أبي عثمان إلى العجّاج ، وما نسبه أبو عليّ إلى العجّاج بيت قبل هذه الثلاثة الأبيات ، إلّا أَنْ يكون ثمَّ سقط في مطبوعة البحر ، وهو غير بعيد ، إذْ لم يقعْ فيها البيتُ الذي نسبه أبو عليّ للعجّاج ، وسهو محقّق الدّيوان ، إذ جعلَها في مُلحقِه ، وهي صريحةُ النِّسبة إلى

لَـــوْ عَـــرَضَـــتْ لأَيْبُلِـــيٍّ قَـــسِّ

أَشْعَـــثَ فـــي هَيْكَلِـــهِ مُنْـــدَسِّ

حَـــنَّ إِلَيْهَـــا كَحَنِيـــنِ الطَّـــسِّ »

وإِنَّما أَتَتِ العربُ هذه الضُّروبَ مِنَ الإدْغامِ والإبْدالِ والحَذْفِ طلباً للتّخفيفِ ؛ إذْ توالي المثلَيْنِ أو المتجانسَيْنِ فيه مِن الثّقل ما يحسُّ به اللّسان ويتجانفُ عنه ، لِمَا فيه مِن العود إلى الحرف ومُخْرجه بعدَ التَّلفُّظِ به .

وإذا كانوا قد سلكوا هذه المسالك في تخفيف ما تقارب من الحروف ، فأَن يَلجوها فيما اتّفق منها وتَمَاثَلَ ، أَوْلَى وأَجْدَرُ ؛ قال أبو عليّ[1] : « وقد كرهُوا مِن اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال ، فالقبيلان مِنَ الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خُفِّفَتْ تارةً بالإدْغام ، وتارةً بالقلب ، وتارةً بالحَذْف . فما خُفِّفَ بالإدْغام فنحو رَدَّ ووَدّ[2] في وتد . وما خُفِّفَ بالقلب فنحو تَقَضَّيْتُ . . . ونحو طَسْت وستّ . وما خُفِّفَ بالحَذْفِ فنحو قوله اسْطَاعَ ، واستخذ فلانٌ مالًا ، فيمن قدَّره استفعل مِنْ تخذت[3] ، وعَلْمَاءِ بنو فلان » اهـ

ومنه ما ذكره أبو عليّ في الاحتجاج لِمَنْ حَذَفَ النُّون من قوله ﴿أَتُحَاجُّوْنِي﴾ [سورة الأنعام : ٨٠] :[4] « فأمّا وجه التّخفيف فإنّهما حذفا النُّون الثّانية لالتقاءِ النُّونين ،

= أَعرابيٌّ فصيح سَمِعَها منه أبو عثمان كما في اللّسان ، وهو مِنْ مصادره ، هذا وقد سَكَتَتِ المصادرُ التـي ذكرتُها في التخريج عن نسبة البيت .

(١) الحُجّة ١/ ٢٠٨ .

(٢) الخصائص ١/ ١٤٠ ، وفيه أنّها لغة تميم .

(٣) في الحُجّة ٥/ ١٦٣ « حكى سيبويه : إسْتَخَذَ فلان أرضاً ، يُتَأَوَّلُ على أَمْرَيْنِ : أحدهما أنّه أراد اتّخـذ ، فأبـدل السّين من التّاء الأولى ، والآخر أنّه استفعل ، فحذف التّاء التي هي فاء من تخذت » اهـ انظر : الكتاب ٤/ ٤٨٣ والأوّل قوله ، والحُجّة ٥/ ١٨١ ، والممتع ١/ ٢٢٢ .

(٤) الحُجّة ٣/ ٣٣٣ ، والسّبْعة ٢٦١ .

والتضعيف يُكره ، فيُتَوَصَّلُ إلى إزالته تارةً بالحَذْفِ ، نحو عَلْماءِ بنو فلان ، وتارةً بالإِبْدال ، نحو[١] :

لا أَمْلاهُ حتَّى يُفارِقا

ونحو[٢] ديوان وقيراط . فحذفا الثّانية من المثلَيْنِ كراهة التَّضْعيف .

ولا يجوز أَنْ يكون المحذوف النون الأولى ؛ لأنَّ الاستثقال يقع بالتكرير في الأمر الأعمّ ، والأولى أيضاً فيها أَنَّها دلالةُ إعراب . وإِنَّما حُذفت الثّانية كما حذفتها مِن « ليتي » في قوله[٣] :

إذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ ، وأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

وكقوله[٤] :

تَرَاهُ كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذَا فَلَيْنِي

---

(١) تمامه :

فـأَلَيْـتُ لا أَشْـرِيـهِ حَتَّـى يَمَلَّنِـي بِشَيْءٍ

أنشده أبو زيد في النّوادر (الشرتوني ٤٤ ، د . عبد القادر ٢٣٢) ، للأسود بن يعفر ، والعَضُديّات ٢٠ ، ومضى في الحُجّة ١/ ٢٠٨ ، وسيأتي فيها ٥/ ٤٢٠ ، ٤٧٨ ، ٦/ ١٩٦ ، والمحتسب ١/ ١٥٧ ، والمخصّص ١٥/ ٢٠٩ ، وابن الشّجريّ ٢/ ١٧٣ .

(٢) انظر : الإغفال ١/ ٦٦ ـ ٦٩

(٣) زيد الخيل ، تمامه :

كَمُنْيَـةِ جَـابِـرِ

وهو في الكتاب ٢/ ٣٧٠ ، والنّوادر (الشرتوني ٦٨ ، د . عبد القادر ٢٧٩) ، والمقتضب ١/ ٢٥٠ ، ومجالس ثعلب ١/ ١٠٦ ، والشّيرازيّات ٧٣ ، والحلبيّات ٢٢١ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٥٥٠ ، وابن يعيش ٣/ ٩٠ ، وشرح المفصّل لابن الحاجب ١/ ٤٥٧ .

(٤) عمرو بن معد يكرب ، شعره ١٦٩ ، والكتاب ٣/ ٥٢٠ ، ومجاز القرآن ١/ ٣٥٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥٤ ، وللفرّاء ٢/ ٩٠ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٧٨ ، والحلبيّات ٢٢١ ، والشّيرازيّات ٧٣ ، والمنصف ٢/ ٣٣٧ ، وشرح الحماسة لأبي عليّ المرزوقيّ ١/ ٢٩٤ ، وشرح الهداية للمهدوي ٢/ ٢٨٢ ، وكشف المشكلات ١/ ٤١٠ ، وابن يعيش ٣/ ٩١ ، وسيأتي في الحُجّة ٤/ ٤٦ .

الثّغام : نَبت يكون في الجبل يبيضّ إذا يَبِسَ ، يُشَبَّهُ به الشَّيب ، يُعَلُّ مِسْكاً يريد يطيب بالمسك مرّة بعد مرّة ، والفاليات : النّساء اللّواتي يفلَيْنَ الشّعر ، وهو التفتيش عن القمل فيه .

فالمحذوفة المصاحبة للياء ليسلمَ سكونُ لامِ الفِعْل وما يجري مجراها أو حركتها .
ولا يجوز أَنْ تكونَ المحذوفةُ الأُولى ؛ فيبقى الفعل بلا فاعل ، كما لا تحذف الأولى في ﴿أَتُحَاجُّونِي﴾ ؛ لأَنَّها الإعراب . ويدلُّك على أَنَّ المحذوفَ الثانيةُ ، أَنَّها قد حُذِفَتْ مع الجارّ أيضاً في نحو قوله[1] :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وقد جاء حَذْفُ هذه النُّون في كلامهم ، قال[2] :

أَبِالمَوْتِ الَّذِي لا بُدَّ أَنِّي ... مُلَاقٍ ، لَا أَبَاكِ ، تُخَوِّفِينِي

وزعموا أَنَّ المفضَّل أنشد[3] :

تَذْكُرُونَا إذْ نُقَاتِلُكُم ... إذ لا يَضُرُّ مُعْدِماً عَدَمُه

وزعم بعض البصريين[4] في حذف هذه النّون أنَّها لغة لغطفان .

وحكى سيبويه[5] هذه القراءة ، فزعم أَنَّ بعض القُرَّاء قَرَأَ ﴿أَتُحَاجُونِي﴾ ، واستشهد بها في حذْف النونات لكراهة التضعيف » اهـ

---

(١) حُميد الأَرْقط ، الكتاب ٢/ ٣٧١ ، ومجاز القرآن ٢/ ١٧٣ ، والنَّوادر (الشَّرتوني ٢٠٥ ، د . عبد القادر ٥٢٧) ، وإِصْلاح المنطق ٣٤٢ ، ٤٠١ ، وشرح أبياته ٧٤٥ ، وترتيبه ١/ ٢٦٤ ، ٢/ ٦٢٧ ، وتهذيبه ٢/ ٢١١ ، ٣١٤ ، والأصول ١/ ١٢٢ ، والشِّيرازيَّات ٧٣ ، ٢١٥ ، والشِّعْر ١/ ١٥٥ ، والإِغْفال ٢/ ٣٨١ ، ٣٨٣ ، والمحتسب ٢/ ٢٢٣ ، وابن الشَّجريّ ١/ ٢٠ ، ٢/ ٣٩٧ ، وابن يعيش ٣/ ١٢٤ ، وتذكرة النُّحاة ٧٥ ، والخزانة ٥/ ٣٨٢ ، وسيأتي في الحُجَّة ٥/ ٤٦ ، ١٦١ ، ٣٨٩ .
الخُبَيْبَان : هُما خُبَيْب بْنُ عبد الله بْن الزُّبير ، وأَخوه مُصْعب . وقَدْني : حَسْبي .

(٢) أبو حَيَّة النُّميريُّ ، ديوانه ١٧٧ ، ومَجَاز القرآن ١/ ٣٥٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥٥ ، والكامل ٢/ ٦٧٠ ، ٣/ ١١٤٠ ، والمقتضب ٤/ ٣٧٥ ، والأصول ١/ ٣٩٠ ، والحُجَّة ٥/ ٤٦ ، والمنصف ٢/ ٣٣٧ ، والخصائص ١/ ٣٤٥ ، وشَرْح الهداية للمهدويّ ٢/ ٢٨٢ ، وابن الشَّجريّ ٢/ ١٢٨ ، وابن يعيش ٢/ ١٠٥ .

(٣) لطرفة بن العبد ، ديوانه ٧٦ ، والمعاني الكبير ١/ ٥٠٠ ، ومجالس العلماء ٢٦ ، والعُيُون الغَامِزة على خَبَايا الرَّامِزة ١٠٢ .

(٤) أَخشى أَنَّه قطربٌ . انظر : سِرّ الصِّناعة ٢/ ٥٥٠ .

(٥) في كتابه ٣/ ٥١٩ .

فهذه القراءةُ وما أنشدَه الشَّيْخُ عَقِبَها مِنْ أَشْعارٍ حُجَّةٌ لها ، تُرِيك كراهةَ العرب للتّضعيف ، وأَنّهم مِمّا يفرُّون مِنْ تَمَاثُلِ الحروف وفَرْطِ تقاربها حتى لو ارتكبُوا حَذْفَ ما أكثرُ كلامِهم عليه أَلّا يُحْذَف ، وأدّى مِنْ ثَمّ إلى اختلافِ النَّحْويِّين : أيّ المِثْلَيْنِ حُذِفَ؟ وفي حَذْف أحد المثلين البتَّة من الخفّة أَكْثَرُ مِنْ مُضَامَّةِ الحرف إلى مِثْلِه ومماسّة لَفْظِه بلفظه .

وإذا كانُوا كرهوا توالي المثلَيْنِ فاحتالوا لهما بما سلكوه مِنْ طُرُقٍ لإزالةِ اجتماعِهما ، فأَنْ يكرهوا توالي ثلاثة أمثال أَوْلى وأَجْدر ، ومِنْ ذلك قولُهم : تَظَنَّيْتُ ، أَصْلُه تَظَنَّنْتُ ، قلبوا النّون الثّالثة ياءً كراهية اجتماع الأمثال .

وهذا الاستكراه في توالي المثلَيْنِ يشتدُّ شِدّةً إذا كان المثلان همزتَيْنِ ، إذ الهمزةُ حرفٌ يخرجُ مِنْ أَقْصى الحلق ، وهي أَدْخَلُ الحروف فيه ، وقد وُصف نُطْقُها بأَنَّه كالتَّهَوُّعِ[(١)] ، أي تكلُّف القَيْءِ ، فلمّا كانت على هذا الوصف مِنْ مَؤُونة الثِّقَل سَامُوها ضُروباً مِنَ التغيير بأَنْ تجعل بَيْنَ بَيْنَ ، وبأَنْ تُقْلَبَ ، وبأَنْ تُحْذَفَ . هذا إذا كانتْ حَرْفاً مفرداً على حياله ، فإِنْ تكرَّرت ازداد أهل التخفيف بها ضيقاً ، فراراً مِمّا يجتلبُه تكرُّرها مِنْ ثِقَلٍ وجهد ، حتّى قال سيبويه[(٢)] : « ليس مِنْ كلام العرب أَنْ تلتقي همزتان ، فتُحَقَّقا » ، ووَصَفَ[(٢)] تحقيقَ الهمزتين عند ابن أبي إسحق ومَنْ معه بأَنَّه رَديءٌ .

وذكر أبو عليّ في الحُجَّة لِمَنْ خفّف الهمزة الثّانية جملةً مِنَ الأدلّة ، هذا تلخيصها[(٣)] :

١ـ رفضت العرب جمعهما في مواضع من كلامها ، نحو : آدم ، ألزموا الثّانية البدل .

٢ـ لم نجد كلمة عينها ولامها همزة كما وُجد ذلك في سائر أخوات الهمزة

---

(١) انظر : التكملة (فرهود ٣٤ ؛ مرجان ٢٢٨) .
(٢) الكتاب ٣/ ٥٤٩ ، ٤/ ٤٤٣ ، والحُجّة ١/ ٢٨٤ .
(٣) انظر : الحُجّة ١/ ٢٧٥ ـ ٢٨٢ .

الحلقيّات ، نحو : فَهّ ، و﴿يَدُعُّ﴾ [سورة الماعون : ٢] ، وضغيغة ، ومُخّ ، ومُخّ .

٣ـ قال أبو الحسن في بناء مثل قِمَطْر مِنْ قَرَأْت : قِرَأْيٌ ، فلم يكرّر الهمزة ، كما تكرّر سائر اللّامات ، نحو قُعْدُد .

٤ـ إلزامهم باب رَزيئة وخَطيئة ما يحولُ دونَ اجتماعِ الهمزتَيْنِ ، فقالوا : رَزَايا وخطايا .

٥ـ مَنْ وَقَفَ على : هذا فرجّ ، فضاعَفَ حِرْصاً على البيانِ ، لم يُضاعفْ إذا وَقَفَ على رَشَأْ ، ونَبَأْ ، رَفْضاً منه لِمَا تركوه من اجتماع الهمزتين .

٦ـ إذا كره أهل التّخفيف الهمزة مفردةً غير مكرّرة ، فقلبوها أو حذفوها ، ووافقهم في ذلك أَهْل التحقيق في بعض ذلك ، نحو : يرى = فأَنْ يُكره ذلك في المتكرّرة أَحْرى .

٧ـ مِنَ العرب مَنْ إذا اجتمعتْ همزتان فصلوا بينهما بالألف .

٨ـ جمعهم ذؤابة على ذوائب ، فأبدلوا من الهمزة واواً في التكسير كراهة للهمزتين مع فَصْلِ حرفٍ بينهما .

٩ـ عزّة باب أجأ ، لمّا كان الفصل بحرف واحد جرى مجرى ما لا فصل فيه .

والنّاظر في كتب أبي عليّ ومَنْ قبله مِنْ أشياخ هذه الصّناعة يرى كثرة جريان لفظ الكراهية والكراهة والاستكراه وما إليه في تعليلِ ما يعرضون له مِنَ الظّواهر النّحْويّة ، وهم لا يستخدمون هذا اللّفْظ ومتصرّفاته إلّا لتفسير ظاهرة طَلَب الخفّة ونبذ الثّقل التي هي أَصْل الأُصُول في باب التعليل . فمِنْ أمثلة ذلك قول أبي عليّ[1] : « **الحركةُ في حروف اللّين مكروهة** » ، وإنّما كُرهت الحركة عليها لا لثقلِها ، بل لخفّتِها بحيث لا تحتملُ أدْنى ثِقَلٍ ، ولكثرتِها في الكلامِ ، فما إنْ تمسُّها الحركات ، أوْ تقعُ بعدَ حركةٍ لا تجانسُها ، حتى تُغَيَّر ، فالواو إذا تحرَّكت وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً ، وإذا سكنتْ وانكسرَ ما قبلَها قُلبت ياءً ، نحو مِيْزان .

---

(١) الحُجّة ١/ ٤١٤ .

ومنه أيضاً قوله[١] : « اجتماع أربع متحرِّكات وخمس ، وذلك مِمَّا قد كرهوا حتّى لم يأخذوا به في أُصول أَبنيتهم إلّا أَنْ يكونَ قد حُذِفَ منه شَيْءٌ ، ولا في أَوْزَانِ الشِّعْر إلّا أَنْ يلحقه ذلك أيضاً ، وقد رفضوا أَنْ تجتمع خمس متحرِّكات في شيء مِنْ أَوزان الشِّعْر » ؛ لِلَّذي يجتلبُه تعاقبُها مِنْ ثِقَلٍ ينبو عنه اللِّسان . وفي هذا أيضاً دلالة على أَنَّ العربَ راعت هذه العلّة ، أَعني الجنوح إلى المستخفّ ، في صناعةِ أبنيتها ونَظْمِ حروفِ البناءِ الواحدِ ، وتلعَّبَتْ بالبناءِ القليلِ عددِ الأَحرف زيادةً وحَذْفاً أكثر مِمّا فَعَلَتْ بذوات الأربعة ، لخفّة الأوّل ، وثقل الثّاني بكثرة حروفه ، وقد أَلمّ أبو عليّ بهذا القانون الذي أدّاهم إليه الاستقراء[٢] : يعرض في بنات الثلاثة مِنْ كثرة التصرُّف ما لا يعرض في بنات الأربعة .

هذه صورٌ مِنْ تطبيقات أَصْل طلب الخفّة ، وهو أَصْلٌ واسعٌ في باب العِلَل يرجع إليه غيرُ أَصْلٍ مِمَّا اعتلَّ به القومُ ، ولا جَرَمَ أَنَّ هذا الأَصْلَ لَيْسَ مبنيّاً على تصوُّرٍ ذهنيٍّ بائنٍ عن طبيعةِ اللُّغة ، بل هو تفسيرٌ مُسْتَخْرَجٌ مِنْ وَاقِعِها أَمْلَتْه بَدَاهةُ الحسّ . وليس مِنْ مجانبةِ الحقِّ القولُ إنَّ هذا الأَصْلَ وما قبلَه هو مِمَّا التقطَه أبو عليّ مِنْ إيماءاتِ صاحب الكتاب ، ثمَّ شقَّقَه وأدارَ الكلامَ عليه مَنْثوراً في تصانيفه الكثيرة ، ثمّ جاءَ ابنُ جنِّي ، وهو الوارثُ الحقيقيُّ لعلْمِ أَبي عليّ وأُصُولِه ، فصَاغَ ما فرَّقَه أَبو عليّ في العِلَل صياغةً أُصوليّةً إلى الإحكام ما هي ، وأرسى قواعد هذا الأَصْل ، وأَجرى عليه كُتُبَه ولا سيّما كتابه الجهير « الخصائص » ، وأَضْفَى عليه مِنْ بيانِه السَّاحرِ ما يأخذُ بمجامعِ قلبِك ، حتَّى غدا مَنْ يريدُ الكتابةَ في العِلَلِ مِن غَيْرِ النَّظَرِ في تراثِ أبي الفتحِ كمثلِ مَنْ دخل في الصَّلاة مِنْ غيرِ أَنْ يستقبلَ القِبلة .

ومن العِلَل الصّناعيّة التي تدلُّ على امتراس أبي عليّ بهذا العِلْم ما ذكره في تعليل جوازِ إضمار الشَّأْنِ معَ « أَنْ » المفتوحة ، وامتناعِه معَ المكسورة[٣] : « المكسورةُ

---

(١) الحُجَّة ١/ ٨٢ ، وانظر : الكتاب ٤/ ٤٣٧ ، والحُجَّة ٢/ ٥ ، ٦ ، ٤٦٣ .

(٢) الحُجَّة ١/ ٢٨٣ .

(٣) الحُجَّة ٤/ ٢٣ .

إذا خُفِّفَتْ لا يكونُ ما بعدَها على إضمارِ القصّة والحديث ، كما تكونُ المفتوحةُ كذلك . والذي فَصَلَ بينهما أَنَّ المفتوحةَ موصولةٌ ، والموصولةُ تقتضي صِلتَها ، فصارتْ لاقتضائِها الصّلة أَشدَّ اتّصالاً بما بعدَها مِنَ المكسورة ، فقُدِّرَ بعدَها الضّميرُ الذي هو مِن جملة صلتها ، وليست المكسورة كذلك » ، «[1] وإنّما خُفِّفَت الثّقيلةُ المفتوحةُ على إضمارِ القصّة والحديث ، ولم تكن كالمكسورة في ذلك ؛ لأنَّ الثقيلةَ المفتوحةَ موصولةٌ ، والموصولُ يتشبَّثُ بصلتِه أكثرَ مِن تشبُّثِ غيرِ الموصول بما يتّصل ، فلم يخفَّف إلّا على هذا الحدّ ؛ ليدلَّ على أَنَّ اتّصالها بصلتها أشدّ » .

ومنها ما ذكره أَنَّ الحرف الأَصْلي أَوْلى بالحَذْفِ من الحرف الزّائد لمعنى ، وذلك أَنَّ التاءين إذا التقتا في نحو تتكلّمون فأنت بالخيار ، إن شئت أثبتّهما ، وإن شئت حذفْتَ إحداهما ،[2] قال سيبويه :[3] « الثّانية أَوْلى بالحذْف ؛ لأنّها هي التي تسكن وتدغم في نحو[4] ﴿إِدَّارَأْتُمْ﴾ [سورة البقرة : ٧٢] ، و﴿ازَّيَّنَتْ﴾ [سورة يونس : ٢٤] » . ومِمَّا يقوّي ذلك أَنَّ الأولى لمعنى ، فإذا حُذِفَتْ لم يَبْقَ شيء يدلُّ على المعنى ، والثّانية من جملة كلمة إذا حُذفت دلَّ ما بقي من الكلمة عليها » .

ومنها ما ذكره في تعليل جواز حذف النون من نحو : لم يَكُ زيدٌ منطلقاً :[5] « حُذفت في حال السكون بعد حَذْفِ الحركة للجزم ، لكثرة الاستعمال ، ولأنّها حرف يشابه هذه الحروف اللّيّنة ويجري مجراها ؛ أَلَا تَرَى أَنّهم يدغمونها فيهن كما يدغم بعضهن في بعض . فلمّا جرت النّون مجرى هذه الحروف وشابهتهنّ ، شُبِّهت بهنّ أيضاً ساكنة في هذا الموضع ، فحُذفت للجزم كما حُذفت الياء والواو والألف

---

(١) الحُجَّة ٥/ ٣١٥ .

(٢) الحُجَّة ٢/ ١٣٥ .

(٣) الكتاب ٤/ ٤٧٦ .

(٤) تلاوة الآيتَيْن ﴿فَادَّارَءتُمْ﴾ ، ﴿وَازَّيَّنَتْ﴾ ، وهو وَجْهٌ جائز في الاستشهاد ، حيث يصحُّ تَرْكُ الواو والفاء ونحوهما في أوّل الاستشهاد ، وقد جرى الشّافعي على هذا النّحْو في ثلاثة مواضع من الرسالة ٢٣١ ، ٣٦١ ، (مرّتين) . انظر حواشي الكتاب ٢/ ٨٣ ، والحيوان ٤/ ٧ ، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٥٥ ، وابن الشّجريّ ١/ ٤٣ ، ومنال الطالب في شرح طوال الغرائب ٢/ ٤٦٨ .

(٥) العسكريّات ١٥٤ ـ ١٥٥ .

لموافقته لهنّ في السّكون وكونها لاماً . واللّامات أضْعَفُ من العينات ، والحَذْفُ عليها أشدُّ تسلُّطاً ، كما أنَّ الفاء أقوى من العينات ؛ ألَا تَرَى أنَّ اللّام تعتقبُ عليها حركات الإعراب وضُروب الإضافة والتحريك لالتقاء السّاكنين ، فحُذفت هذه النّون في الجزم ساكنة لهذه المشابهة » اهـ

ومنها ما ذكره مِنْ عدم جوازِ دخول همزة الوصل على الأسماء[1] : « قطع الهمزة أحد ما نُقِلَ به الفعل إلى أحكامِ الاسم ؛ ألَا تَرَى أنَّه ليس مِنْ حُكْم الأسماء أنْ تلحقَ همزة الوصل أوائلَها ؛ لأنَّ أواخرها أُعربت ، ودخلها للإعراب ضروبُ حركاتٍ ، فإذا دخلتْ أواخرَها هذه الحركاتُ ، وَجَبَ أنْ تتحرَّكَ أوائلُها التي قد تحرّكت في غير المعربات التي لا تدخلُ أواخرَها الحركاتُ ولا تتعاقبُ عليها . فإنْ قُلْتَ : فقد جاءَت أَحرفٌ ، وهي : ابنٌ ، واسمٌ ، وابنةٌ ، قيل : هذه أَشبهت الأفعالَ عندَ النَّحْويّين لمّا لحقَها في الأَوَاخر الحَذْفُ الذي لحق الأفعال في الجَزْم والوَقْفِ ، فلحق أَوائلَها همزةُ الوصل أيضاً لهذه المشابهة التي بينهما » . وقال[2] : « وإنَّما لم تدخل همزة الوصل على المضارع ، كما لم تدخل على اسم الفاعل ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما مثلُ الآخر . وليس حكْمُ الوصل أنْ يدخلَ على الأسماءِ المعربة إلَّا أنْ تكونَ المصادر الجارية على أفعالها . وإنَّما دخلتْ على هذه الأَسماء القليلة التي دخلتْ عليها لمَّا كانتْ محذوفةَ الأواخر ؛ لأنَّه بذلك أَشْبَهَ الأفعال المحذوفةَ منها ، فأشبهت الأَفعال التي للأَمر عندَ النَّحْويّين » اهـ

فالأَصْلُ أَلَّا تلحقَ همزةُ الوصل الأَسماءَ ؛ لأنَّ الإعرابَ أَصْلٌ فيها ، والمضارع لمَّا أَشبهها حُمل عليها في ذلك . وإنَّما اتّفقتْ همزةُ الوَصْلِ في أُلْيَفاظ ، لشبهِها بأَفْعَالِ الأَمْرِ في كَوْنِ بَعْضِها مَحْذُوْفَ الآخر .

ومنها ما ذكره في تعليل رَفْضِهم لِتَفْعِلَة مصدراً لفَعَّل المضعَّف[3] : « المصدر

(١) الحُجَّة ٦/ ٣٦٠ .

(٢) الحُجَّة ٥/ ٢٣٧ ، وانظر منها ٤/ ٦٧ .

(٣) الحُجَّة ٤/ ١٤٨ .

من فَعَّل على تفعيل وتَفْعلة ، إلَّا أَنَّ تَفْعِلة في هذا كالمرفوض مِن مصدر التضعيف ؛ كأنَّهم عدلوا عنه إلى التفعيل ، نحو التحقيق والتشديد والتخفيف ، لِمَا يكونُ فيه مِنَ الفصل بينَ المثلَيْنِ بالحرف الذي بينهما . كما لم يجعلوا شديدة في النَّسَب كحنيفة وفريضة ، وكما لم يجعلوا شديداً وشحيحاً كفقيه وعليم ، لما كان يلتقي في التضعيف ، فعدلوا عنه إلى أَفْعِلاء وأَفْعِلة ، نحو أَشدّاء وأَشِحَّة لما لم يظهر المثلان في ذلك . فلمّا خرج المصدر على ما هو مرفوض في هذا النَّحْوِ ، أُبْدِلَ من المِثْلِ الثّاني الياء » اهـ

مَا كانَ مِنَ الأَفعال على فَعَّل يأتي مصدره على ضربَيْنِ : تفعيل وتَفْعِلة ، نحو قدَّم تقديماً وتَقْدِمةً ، وإنّما عدلوا عن تَفْعلة فيما كان مضاعفاً ، نحو شدّد تشديداً ، ولم يقولوا : تَشْدِدَة ، لِلَّذي يجتلبُه هذا المصدر من تعاقب المثلَيْنِ ، وهم مِمَّا يفرّون منه . وقاس أبو عليّ ذلك على امتناع حذف الياء في النَّسب إلى شديدة ، فيقال : شديدي ، ولا يقال : شَدَديّ ، كما قيل في النَّسَب إلى جديلة وحنيفة وفريضة : جَدليّ ، وحنفيّ ، وفرضيّ ، للثقلِ الذي يحدثُ مِنْ تعاقب المثلَيْنِ = وعلى امتناعِ جمع شديد على فُعلاء ، كما جُمع فقيه على فُقهاء ، وعليم على عُلماء ؛ لِلَّذي يُفضي إليه هذا التكسيرُ مِن اجتماع المثلَيْنِ ، فقالوا أَشدَّاء ، ولم يقولُوا : شُدَداء . ولمّا جاء تَصْدية في مصدر صَدَّد ، أُبْدِلَ مِنَ المثل الثّاني الياء فِراراً مِمّا عدلُوا عنه ورفضوه . وهذا التعليل يرجعُ إلى الأَصْل الجامع : طلب الخفّة ونَبْذ الثِّقل ، إذِ امتنعُوا مِمّا يُطْرِدُه القياسُ إذا أَفضى إلى ما ينبو عنه اللِّسان .

ومِن هذه العِلَل التي استخرجها أبو عليّ ما ذهب إليه[1] أَنَّ الخليل وأصحابه لم يحكوا الجزاء في كيف ، وإنْ كان المعنى لا يمنعُ من ذلك ، لِيُعْلَمَ أَنَّ الجزاءَ ليس حكمه أَنْ يكونَ بالأَسماء .

---

(١) الحُجَّة ٢/ ١٧٠ ، وفي الكتاب ٣/ ٦٠ : « وسألتُ الخليل عن قوله : كيفَ تصنعْ أَصْنَعْ ، فقال : هي مُسْتكرهةٌ ، وليستْ مِنْ حروفِ الجزاءِ ، ومخرجُها على الجزاء ؛ لأَنَّ معناها على أَيِّ حالٍ تكنْ أكنْ » .

وقال في تعليل مثال الكتاب « مررتُ برجلٍ مثلِك » :[1] « جاز أَنْ يكونَ « مثل » ، وإِنْ كان مضافاً إِلى معرفة ، صفةً للنكرة ؛ لأَنَّ مِثْلاً لا يختصُّ بالإِضافة لكثرةِ الأَشياءِ التي يقعُ التماثلُ بها بينَ المتماثلَيْنِ ، فلمّا لم تخصَّه الإِضافةُ ، ولم يَزُلْ عنه الإِبْهامُ والشِّياعُ الذي كان فيه قبلَ الإِضافة ، بَقِيَ على تنكيرِه » .

وقال في تعليل وجوب الفصلِ بين « أَنْ » المخفَّفة من الثقيلة والفعل الذي يليها[2] : « وأَهْلُ العربيّة[3] يَسْتقبحون أَنْ تَلِيَ الفعل حتى يُفصل بينها وبين الفعل بشَيْءٍ ، ويقولون : استقبحوا أَنْ تُحذف [إِحدى النونين][4] ، ويُحذف ما تعمل فيه ، وأَنْ تلي ما لم تكن تليه من الفعل بلا حاجز بينهما ، فتجتمع هذه الاتّساعات فيها . فإِنْ فَصَلَ بينها وبين الفعل بشَيْءٍ لم يستقبحوا ذلك ، كقوله ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [سورة المزمّل : ٢٠] ، و﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [سورة طه : ٨٩] ، وعلمْتُ أَنْ قد قام . وإِذا فُصل بشيء من هذا النَّحْو بينه وبين الفعلِ ، زال بذلك أَنْ تليَ ما لم تكن حُكْمَها أَنْ تَلِيَهُ . فإِنْ قيل : فقد جاء ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [سورة النّجم : ٣٩] ، وجاء ﴿ نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [سورة النمل : ٨] = فإِنَّ ﴿لَيْسَ﴾ تجري مجرى « ما » ونحوها مِمَّا ليس بفعلٍ . فأَمَّا[5] ﴿ نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ ﴾ فإِنَّ قوله ﴿ بُورِكَ ﴾ على معنى الدُّعاء ، فلم يجز دخول لا ، ولا قد ، ولا السين ، ولا شيءٌ مِمَّا يصحُّ دخولُه في الكلام ، فيصحّ به الفصل . وهذا مثل ما حكاه من قولهم[6] : أَمَا أَنْ جزاكَ اللهُ خيراً ، فلم يدخل شيءٌ من هذه الفواصل من

(١) الحُجَّة ٦/ ٢١٦ ، والكتاب ١/ ٤٢٣ .

(٢) الحُجَّة ٥/ ٣١٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ١٦٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٢ ، والحُجّة ٤/ ٢٤ ، وابن الشّجريّ ٣/ ١٥٦ ، والتذييل والتكميل ٥/ ١٥٨ .

(٤) زيادة منّي .

(٥) انظر : الحُجَّة ٤/ ٢٤ ، وكشف المشكلات ٢/ ١٠٠١ .

(٦) سيبويه في كتابه ٣/ ١٦٧ ، وكان أبو عليّ في الحُجَّة ٤/ ٢٥ قد استدلَّ على أَنَّ الدُّعاء استجيز معه ما لم يُستجز في غيره بمثال سيبويه ٣/ ١٦٨ : أَمَا إِنْ جزاكَ اللهُ خيراً ، وأَنَّ سيبويه قد حمله على إِضمار القصّة ، ولم تضمر القصّة مع المكسورة إِلّا في هذا الموضع .

حيث لم يكن موضعاً لها ، وغير الدُّعاء في هذا ليس كالدُّعاء » .

وقال[1] : « وحَسُنَ وقوع المخفّفة من الشّديدة في قول من رفع ، وإنْ كان بعدَها فِعْلٌ ، لدخولِ « لا » وكونها عِوَضاً[2] مِنْ حَذْفِ الضَّمير معَه ، وإيلائه ما لم يكنْ يليه » .

فالفواصلُ في جملة خبرِ « أَنْ » المخففة إنَّما اجتُلبتْ لتكونَ عِوضاً عن اسمها ضمير الشَّأن الذي يلازم الإضمار ، وعن إحدى نونَيْها ، وليُحال بين أَنْ المخفّفة وبين ما ليس معهوداً أَنْ يليها ، ولم يُفصل إن كان الخبر « ليس » ؛ لأَنَّ « ليس » عند الشَّيْخ ليست بفعلٍ على الحقيقة[3] ، وتُركَ الفصل إذا كان الخبر دعاء ؛ لأَنَّ الدعاء يكون لـه اختصاص ليس لغيره . فهذه ثلاث علل فُسِّرَ بها اجتلاب حروف التعويض إذا وَلِي « أَنْ » فِعْلٌ غيرُ جامدٍ ولا دالٌ على دُعاءٍ ، تَفُوتُ إذا وَلِيَ « أَنْ » جملةٌ اسميّةٌ ، إذ لا يُحتاجُ إلى فاصلٍ وَقْتئذٍ ، فيقال : علمتُ أَنْ زيدٌ ناجحٌ . وفي هذا دلالةٌ على أَنَّ أَقْوى العِلَل لاجتلابِ الفاصل هو الحُؤُولُ بينَ « أَنْ » والفِعْل ، فلمّا زال الفِعْلُ زال الفَاصِلُ ، ولو كان التعويض خَلَفاً عَنْ إحدى نونَيْ « أَنْ » ، وعَنْ ضميرِ الشَّأن ، لكان ينبغي أَنْ تَحْضُرَ هذه الأَعْواضُ إذا كانَ الخبرُ جملةً اسميّةً .

وقال في تعليلِ عدم دخول الألف واللاّم على أَسماء الأَعلام[4] : « وذلك أَنَّ تعليقَها على مَنْ تُعَلَّقُ عليه ، وتخصيصَه بها يُغني عن الألف واللاّم » .

وقال في تعليل اعتبارهم « الذي » معرفةً[5] : « إنَّما صِيْغَ ؛ لأَنْ يُتَوَصَّلَ به إلى وَصْفِ المعارف بالجمل ، فإذا كان كذلك لم يحسن أَنْ يُذْهَبَ بها مَذْهَبَ الأَسماء الشّائعة التي ليست بمخصوصة » .

---

(١) الحُجّة ٣/ ٢٥٠ .

(٢) في شرح الكافية للرّضي ٤/ ٣٣ : « ويسمّي النُّحاة الحروف التي بعد « أَنْ » المخفّفة : حروف التعويض ؛ لأَنَّها كالعِوض من إحدى نوني « أَنَّ » » اهـ .

(٣) انظر : الحُجّة ٣/ ٢٥٠ ، والحلبيّات ٢١٩ ـ ٢٢٢ .

(٤) الحُجّة ٣/ ٣٣٨ ، وانظر : الحلبيّات ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٥) الحُجّة ١/ ١٥٠ ، وانظر : دلائل الإعجاز ١٩٩ .

واعتلَّ لاعتبار لامِ المعرفة بمنزلة ما هو من نَفْس الحرف بما يأتي[1] :

١ـ دخول العامل عليها ، ولو كان حرف التعريف في نيّةِ الانفصال لما جاز نفوذُ الجرّ إلى ما بعد حرف التعريف .

٢ـ اللّام أشدُّ اتّصالاً بالكلمة التي هي فيها مِنْ حرف التَّنْبِيْهِ في قولهم : هذا ، ونحوه .

٣ـ اكتساب الكلمة بها معنًى لم يكنْ لها إذا لم تدخلْها .

وزاد ابن جنّي على هذه العِلَل[2] :

٤ـ اللّام شديدةُ الامتزاج بما دَخَلَتْ عليه لقلّتِها وضَعْفِها عن قيامِها بنفسِها .

٥ـ جمعُهم بين رجل والرجل في قافيتين في شعر واحد مِنْ غير استكراه ولا اعتقاد إيطاء ، فهذا يدلُّ على أَنَّ حرف التعريف مبنيّ مع ما عرّفه ، كما أَنَّ ياء التحقير مبنيّة مع ما حقّرتْه .

٦ـ حرف التعريف نقيض التنوين ، فكما أَنَّ التنوين في آخر الاسم حرف واحد ، فكذلك حرف التعريف من أوّله ينبغي أَنْ يكون حرفاً واحداً . وكما اعتدّ التنوين جزءاً من الكلمة لا ينفصل منها وهو عَلَمُ التنكير ، كذلك اللّام جزء من الكلمة ، وهي علم التعريف .

وعلّلَ امتناعَ عَمَلِ اسمِ الفاعل إذا كان لِمَا مَضَى عمل الفعل بأَنَّه[3] « إذا مَضَى اختصَّ ، وصار مَعْهوداً ، فخرجَ بذلك مِنْ شَبَهِ الفِعْلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الفِعْلَ لا يكونُ مَعْهوداً ، فكما أَنَّ اسمَ الفاعِلِ[4] إذا وُصِفَ أَوْ حُقِّرَ لم يعملْ عَمَلَ الفِعْلِ لزوالِ شَبَهِ الفِعْلِ عنه باختصاصِه الذي يُحْدِثُهُ فيه التحقيرُ والوَصْفُ ، كذلك إذا كانَ ماضياً » .

---

(١) انظر : الحُجَّة ١/ ١٢٢ .

(٢) انظر : سرّ الصّناعة ١/ ٣٣٦ .

(٣) الحُجَّة ٤/ ٤٤٥ .

(٤) انظر : الحُجَّة ٢/ ٤٠٤ .

واعتلَّ لعدمِ جوازِ البدلِ من ضميرِ المتكلِّم والمخاطب بأنَّ[1] « ذلك من المواضع التي يُستغنى فيها عن التبيين لوضوحه ، ولأنَّه لا يعرض التباسٌ كما يعرض في علامة الغيبة » .

وهذا التعليل منتزعٌ مِنْ كلام سيبويه[2] : « وزعم الخليلُ أنَّه يقولُ : مررتُ بهِ المسكينِ ، على البدل ، وفيه معنى الترحُّم ، وبَدَلُه كبدل : مررتُ به أخيك . فإذا قلت : بي المسكين كان الأمر ، أو بك المسكين مررتُ = فلا يحسنُ فيه البدلُ ؛ لأنَّك إذا عنيْتَ المخاطبَ أو نفسك ، فلا يجوز أَنْ تكونَ لا تدري مَنْ تَعْني ؛ لأنَّك لسْتَ تُحَدِّثُ عن غائب ، ولكنّك تنصبُه على قولك : بنا تميماً » اهـ

يريد الشيخان أَنَّ من معنى البدل التبيين ، فلمّا كان المقام لا يُحتاج فيه إلى التبيين لوضوحه ، وأنَّك تعرف نفسك ومَنْ تخاطب ، لم يجز أَنْ يكون المسكين من قولك : بي المسكين كان الأمر ، بدلاً ؛ إذ لا يُحتاج إلى معنى التبيين الذي يُحدثه البدل ، ولا التباسَ يُوجبُ أَنْ يوقع الاسم بدلاً . أمَّا إذا كان الحديث عن غائب ، والمرء قد يجهل هذا الغائب ، جاز أَنْ يقع البدل منه لتبيينه وإيضاحه ، والبدل يجري مجرى الصّفة من هذه الجهة ، أعني جهة دلالته على الإيضاح والتبيين[3] .

هذا تعليل عقليّ يتعلّق بمعقوليّة الكلام وفائدته ،[4] « وما جاؤوا به من وجوه التعليل في هذا الجانب لا مغمزَ فيه مِنْ جهة أنَّه فرضٌ لاعتبارات عقليّة على اللُّغة ينبو عنها واقعُها ، إلَّا أنَّه يستندُ إلى معلومات بالضّرورة تتعلّق بأغراض الكلام والفائدة المتوخَّاة منها » .

ومن التعليل العقلي الذي يتعلّق بمعقوليّة الكلام ما ذكره أبو عليّ في إجراء القول مُجرى الظّنّ :[5] « وقد أجروا أتقول مجرى أتظنّ ، فقالوا : أتقولُ زيداً منطلقاً؟

---

(١) الحُجَّة ١/١٤٧ .
(٢) في كتابه ٢/ ٧٥ .
(٣) انظر : شرح اللُّمع للجامع ٢/٥٤٨ ، ٥٦٤ .
(٤) القياس في النّحو ٥٤ .
(٥) الحُجَّة ١/ ٣٤٤ .

ولم يُجْرِ أكثر العرب حروف المضارعة الأُخر مجرى التاء ؛ قال[١] : لأَنَّ المخاطب لا يكاد يستفهم عن ظنِّ غيره ؛ فمِنْ ذلك قوله[٢] :

فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا

« ما » نَصْبٌ لكَوْنِها في موضع المفعول الأوّل ، والجملة في موضع المفعول الثّاني . قال[٣] : وبنو سُليم يجعلون جميع الأمثلة بمنزلة الظّنّ » اهـ

فاقتصار أكثر العرب على إجراء القول مجرى الظّنّ على أنْ يكون المضارع مسنداً إلى المخاطب ، معلَّل تعليلاً عقليّاً بأَنَّ المرءَ لا يكاد يستفهمُ عن ظَنِّ غيره ، ثمّ إنَّ الأَصل في القول الحكاية ، فلمّا أُجري مجرى الظّنّ لم يدخل في الظّنّ بأكثر من الاقتصار على صيغة المضارع المسند إلى المخاطب ، ولم تجر منه جميعُ الأمثلة ؛ لأنّه فَرْعٌ على الظّنّ ، ولم يكونوا ليعطوا الفرعَ جميعَ ما للأَصْلِ مِنْ خصائص .

ومن باب التعليل العقليّ أَنّه إذا تكافأت المعرفتان عقب « كان » اختير ما هو أقوى تعريفاً اسماً لها ؛ لأنّه حدُّ الكلام ؛ قال أبو عليّ في الاحتجاج لِمن نصب[٤] ﴿ ٱلْبِرَّ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٧] :[٥] « كلا المذهبَيْنِ حَسَنٌ ؛ لأَنَّ كلَّ واحد من الاسمين : اسمَ ليس وخبرَها ، معرفةٌ ، فإذا اجتمعا في التعريف تكافآ في كون أحدهما اسماً والآخر خبراً[٦] ، كما تتكافأ النكرتان . ومِن حُجّة مَنْ نَصَبَ ﴿ ٱلْبِرَّ ﴾ أَنّه قد حُكي لي عن بعض شيوخِنا أَنّـه

---

(١) سيبويه في كتابه ١/ ١٢٢ .

(٢) الأعشى ، ديوانه ٧٧ ، وتمامه :

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمَالَهَا غَضْبَى عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا

وهو في القوافي للأخفش ٢٠ ، ٤٠ ، والشّعْر ٢/٥٤٧ ، ومَضَى في الحُجَّة ١/ ٧٢ ، ٧٥ ، ٨١ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٢٨١ ، ٢/ ٥٢١ ، والخزانة ٤/٢٥٩ .

(٣) سيبويه في كتابه ١/ ١٢٤ .

(٤) السَّبْعة ١٧٥ .

(٥) الحُجَّة ٢/ ١٧٠ ، وما بين معقوفتين سقط من مطبوعة الحُجَّة .

(٦) انظر : معاني القرآن للزّجّاج ١/٢٤٦ ، والإيضاح (فرهود ٩٩) ، وشرح اللُّمع ٢/٥٩٥ ، وكشف المشكلات ١/ ١٢٩ ، والارتشاف ٣/ ١١٧٥ .

قال في هذا النَّحو أَنْ يكونَ الاسمَ ﴿أَنْ﴾ وصلتها ، أولى وأحسنَ ، لشبهها بالمضمر في أنّها لا توصف كما لا يُوصف المضمر[1] ، فكأنَّه اجتمع مُضمَرٌ ومُظْهر ، والأَوْلى إذا اجتمع مُضمر ومُظهرٌ أَنْ يكونَ المضمرُ الاسمَ من حيث كان أَذْهَبَ في الاختصاص من المظهر ، فكذلك إذا اجتمع « أَنْ » مع مُظْهرٍ غيره ، كان أَنْ يكون « أَنْ » [الاسمَ] ، والمظهرُ الخبرَ ، أَوْلى » .

وقال أيضاً في قراءة مَنْ نَصَبَ[2] ﴿فِتْنَتَهُم﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [سورة الأنعام : ٢٣] :[3] « ومِمَّا يقوِّي نَصْب ﴿فِتْنَتَهُم﴾ أَنَّ قوله ﴿أَن قَالُوا﴾ أَنْ يكون الاسمَ دون الخبر أَوْلى ؛ لأَنَّ ﴿أَنْ﴾ إذا وُصِلت لم تُوصَفْ ، فأَشبهتْ بامتناع وَصْفِها المضمر . فكما أَنَّ المضمر إذا كان مع المظهر كان أَنْ يكون الاسمَ ، أَحْسَنَ ، كذلك ﴿أَنْ﴾ إذا كانت مع اسمٍ غيرِها ، كانت أَنْ تكون الاسم أَوْلى » اهـ

ولا جرم أَنَّ مثل هذا الضَّرْبِ من التَّعليل[4] « أَدْخَلُ في علم المعاني وأَسْرار التركيب اللُّغويّ منه في صحّة العبارة وسلامة التركيب » .

وعلى الجملة فإنَّ ما سلف عرضه مِنْ تطبيقاتِ التَّعليل العقليّ الذي يَنْصَبُّ على غَرَضِ الكلام وفائدته ، ليس مفروضاً على اللُّغة ولا مِمّا تأباه طبيعتُها ، بل إنّ بعضه راجع إلى بدائه الحسّ ، كرفضهم تفعلة مصدراً للمضعَّف ، وبعضه راجع إلى صحّة المعنى ، وبعضه إلى ما تمليه بداهة العقل ، فهو إذن يجري مجرى العِلَل الحسيّة المستخرجة من طبيعة نظام اللُّغة ، وصِنوها الذي به تكتمل .

وهذه العِلَل بشقَّيْها ما استند منها إلى بدائه الحسّ ، وما استند منها إلى بدائه العقل ، مِمّا استخرجه النُّحاة من كلام العرب ، وقدّروا أَنَّه قائم في نفوسهم ، وقد

---

(١) انظر : كشف المشكلات ١/ ١٢٩ ، والبحر ٢/ ٢ .

(٢) السَّبْعة ٢٥٥ .

(٣) الحُجَّة ٣/ ٢٩٠ .

(٤) القياس في النَّحو ٥٧ .

عقد ابن جنّي « باباً في أنَّ العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها » ، جاء فيه[1] : « والذي يدلُّ على أنَّهم قد أحسُّوا ما أَحْسَسْنَا ، وأرادُوا وقصدوا ما نسبْنا إليهم إرادته وقصدَه شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنّا ، إلّا أنَّه مع أدْنى تأمُّل في حكم الحاضر معنا .

فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها ، وتُضطر إلى معرفته من أغراضها وقُصُودها : من استخفافها شيئاً أو استثقاله ، وتقبُّله أو إنكاره ، والأُنْس به أو الاستيحاش منه ، والرّضا به ، أو التعجُّب مِنْ قائله ، وغيرِ ذلك مِنَ الأحوال الشّاهدة بالقُصُود ، بل الحالفةِ على ما في النفوس .

وأمّا ما رُوي لنا فكثير ، منه ما حكى الأصمعيّ عن أبي عمرو قال : سمعتُ رجلًا من اليمن يقول : فلانٌ لَغوبٌ ، جاءَته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أتقولُ جاءتْه كتابي! قال : نعم ، أليس بصحيفةٍ[2] .

وحدّثنا أبو عليّ عن أبي بكر عن أبي العبّاس أنَّه قال[3] : سمعْتُ عُمارة بْنَ عقيل ابْنِ بلال بْنِ جرير يقرأُ ﴿ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [سورة يس : ٤٠]، فقلت له: ما تريد؟ قال : أرَدْتُ : سابقٌ النَّهَارَ . فقلت له : هلّا قُلْتَه؟ فقال : لو قُلْتُه لكان أوْزَنَ .

ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها : أحدها تصحيح قولنا : إنَّ أَصْلَ كذا كذا ، والآخر قولنا : إنَّها فَعَلَتْ كذا لكذا ؛ ألَا تَرَاه إنَّما طلب الخفّة ، يدلُّ عليه قوله : لكان أوْزَنَ ، أي أثقل في النَّفس وأقْوى ، مِنْ قولهم : هذا دِرْهَمٌ وَازِنٌ ، أيْ ثقيلٌ له وَزْنٌ . والثّالث أنَّها قد تنطقُ بالشَّيْءِ غيرُه في نَفْسِها أقْوى منه لإيثارِها التَّخفيفَ .

---

(١) الخصائص ١/ ٢٤٥ ، ٢٤٩ .

(٢) انظر : الخصائص ٢/ ٢١٦ ، وسرّ الصّناعة ١/ ١٢ ، والمحتسب ١/ ٢٣٨ ، ٢/ ١٨٦ ، وكشف المشكلات ٢/ ٨٨٤ ، وابن الشّجريّ ٢/ ٤٢٥ ، ٣/ ٢٠٢ ، وضرائر الشّعر ٢٧٥ ، واللُّغُوب : الأحمق .

(٣) في الكامل له ١/ ٣٢٨ ، وانظر : إعراب القرآن للنّحّاس ٣/ ٣٩٥ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٥٣٩ ، والخصائص ١/ ١٢٥ ، والبحر ٧/ ٣٣٨ ، والدّرّ المصون ٩/ ٢٧١ .

وقال سيبويه[١] : حدّثنا من نثق به أَنَّ بعض العرب قيل لـه : أَمَا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ؟ فقال : بلى وِجَاذاً ، أَي أَعرفُ بها وِجَاذاً . وقال أيضاً[٢] : وسمعْنا بعضهم يدعو على غَنَم رَجُلٍ ، فقال : اللّهمّ ضَبُعاً وذئباً ، فقلنا له : ما أردْتَ؟ فقال : أردْتُ : اللّهمّ اجمع فيها ضَبُعاً وذئباً » اهـ

ففي ما سمعوه مِنْ عِلَلٍ مَن استدرجوه وشافهوه مِنَ العرب الأَقْحاح تَأْنيسٌ لِمَا انتزعوه من العِلَل ، وأَنَّ ما لمحه النُّحاة بالصَّنْعة قائمٌ في نفوس الأَعراب مركوزٌ في نحائزهم وطباعهم يحسّون به بالفطرة ، حتّى إذا ما استُنْطِقُوا به نطقوا ، وقد ذكر ابن جنّي جواباً عمّن اعترض على معرفة العرب لهذه العِلَل ، قال[٣] : « فإنْ قُلْتَ : فمِنْ أين لهذا الأَعْرابيّ ـ مَعَ جَفَائِه وغِلَظِ طَبْعِه ـ معرفةُ التصريف ، حتّى بَنَى من ظاهر لفظ مَلَك فاعلاً ، فقال : مالك = قيل : هَبْه لا يعرف التصريف ، أتراه لا يحسنُ بطبعه وقوّة نفسه ولُطْف حِسّه هذا القدر! هذا ما لا يجب أَنْ يعتقده عارفٌ بهم ، أو آلِفٌ لمذاهبهم ؛ لأنّه وإنْ لم يعلم حقيقة تصريفِه بالصَّنْعة ، فإنّه يجدُه بالقوّة .

أَلَا تَرَى أَنَّ أَعْرابيّاً بايعَ أَنْ يَشْرَبَ عُلْبَةَ لبنٍ ولا يَتَنَحْنَح ، فلمّا شرب بعضها كَظَّه الأَمْرُ ، فقال : كَبْشٌ أَمْلَحُ . فقيل له : ما هذا! تنحنحْتَ . فقال : مَنْ تنحنح فلا أَفْلح .

أَفَلا تراه كيف استعان لِنَفَسِه بِبُحَّةِ الحاء ، واستروحَ إلى مُسْكة النَّفْس بها ، وعَلَّلَها بالصُّوَيْت اللّاحق لها في الوقف . ونحن نعلم أَنَّ هذا الأَعْرابيّ لا يعلم أَنَّ في الكلام شيئاً يقال له حاء ، فضلاً عن أَنْ يعلم أَنّها من الحروف المهموسة ، وأَنَّ

---

(١) في كتابه ١/ ٢٥٥ ، والوَجْذُ : موضع يمسكُ الماءَ .

(٢) الذي في الكتاب ١/ ٢٥٥ : « من ذلك قول العرب في مَثَلٍ من أمثالهم : اللّهمّ ضَبُعاً وذئباً ؛ إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل . وإذا سألتهم ماذا يعنون قالوا : اللّهمّ اجمع أَو اجعلْ فيها ضَبُعاً وذئباً . وكلُّهم يفسِّرُ ما يَنْوي »اهـ فإمّا أَنْ يكونَ أبو الفتح يحكي عن صاحب الكتاب بالمَعْنى ، وإمّا أَنّه ينقلُ عن نسخةٍ غيرِ التي طُبع عنها الكتاب . وفي حواشي هارون عن السّيرافيّ عن المبرِّد أَنّه سمع أَنَّ هذا دعاء له لا دعاء عليه ؛ لأَنَّ الذئب والضَّبُع إذا اجتمعا تقاتلا ، فأفلتت الغنم اهـ

(٣) الخصائص ٣/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

الصَّوت يلحقها في حال سكونها والوقف عليها ، ما لا يلحقها في حال حركتها أَوْ إدراجها في حال سكونها ، إلَّا أَنَّه وإنْ لم يحسن شيئاً من هذه الأوصاف صنعةً ولا عِلْماً ، فإنَّه يجدُها طبعاً ووَهْماً » اهـ

ولمّا كانت هذه العِلَلُ قائمةً على الاجتهادِ والنَّظَرِ ، لم يكنْ جميعُ ما خرج منها على مرتبة واحدة من القوّة والقبول ، وليس هي في موضع المُسَلَّم به كاللُّغة حين تحفُّها الرّواية ، وعن أبي عليّ[1] : لا يُحتاج في العِلَل إلى ذكر الثّقة ، كما يُحتاج إلى ذلك في الرّواية ، وقد ألمع ابن جنّي إلى أنّ عِلَل النَّحْويين على ضربَيْنِ[2] : أحدهما واجب لا بُـدَّ منـه ؛ لأنَّ النَّفْسَ لا تطيق في معناه غيره . والآخر ما لا يمكن تحمّله إلّا على تجشُّم واستكراه له .

ولمَّا كانت العِلَلُ جزءاً متمِّماً للقاعدة وشاهداً على صحّتها ، وقد ظَهَرَ أَنَّها مركوزةٌ في طباع متكلّمي اللُّغة ، ومستمدّة مِنْ واقع اللُّغة لا مفروضة عليها مِنْ خارجها = لم يَخلُ وَصْفُ أبي حَيَّان الأندلسيّ لها بأنّها[3] « فُضُولٌ من القول لا يُحتاج إليه ، وتخرُّصٌ على اللُّغات لا يُعَوَّلُ عليه » ، وبأَنَّها[4] « تَسْوِيدٌ للورق ، وتخرُّص على العرب في موضوعات كلامها ، وكان الأَوْلى أَنْ نضرب صفحاً عن ذكر هذا كلّه » = مِنْ غلوٍّ وسَرَفٍ . بل إنّه وصف تعاليلهم في بعض المواضع بأَنَّها تثير السُّخرية ، من ذلك ما اعتلّوا به لخروج أحرف المضارعة عن أَنْ تكون جميعها حروف علّة ، قال فيه[5] : « فهذا كلُّه تعليل يسخر العاقل منه ، ويهزأ من حاكيه فَضْلًا عن مستنبطه ، فهل هذا كلُّه إلّا من الوضعيّات ، والوضعيّات لا تُعَلَّل » ، وقال : « والنَّحويُّون مولعون بكثرة التعليل ، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحويّةً مستندة للسّماع الصحيح لكان أجدى وأنفع » .

---

(١) المنصف ١/٢٢٦ .

(٢) الخصائص ١/٨٨ .

(٣) منهج السّالك ٢٣٠ ، عن كتاب « أبو حَيَّان النَّحْويّ » ٣٩٥ للدكتورة خديجة الحديثي .

(٤) التذييل والتكميل ٢/١٤٥ .

(٥) منهج السّالك ٢٣٠ ـ ٢٣١ ، عن أبو حَيَّان النَّحْويّ ٣٩٤ ، ٣٩٦ .

إنَّ هجوم أبي حَيَّان على العِلَل هجوم نظري ، والتعليلات تنتشر في جسد كتابه « التذييل والتكميل » انتشاراً[1] ، كأَنَّ تيار التعليل كان مـن القوّة والثبات علـى نحـوٍ لا يستطيع فيـه أبو حَيَّان ولا غيرُه أَنْ يتصدَّى لـه أو يستغني عنه مع ما تبديه أقاويله السَّالفة من نفوره من هذه العِلَل .

ولئن كان أبو حَيَّان قد وصف العِلَل بأَنَّها فُضُولٌ من القول لا يُحتاج إليه ، وتخرُّص على اللُّغات لا يُعَوَّلُ عليه ، تحرُّكُه في ذلك عقليَّتُه الظَّاهريّة التي نبذت العِلَل ، ورأتْها ضَرْباً من الإجهاد الذّهني الذي لا طائلَ تحته = إِنَّه لم يكن قادراً على أَنْ يُخْلِيَ كتبه النَّحْويَّة منها ، ويرى النَّاظر في أكثرها أَنَّها مِمّا تقبلُه النَّفْسُ ، ويعترفُ به الحسّ .

هذه هي أبرز العِلَل التي يمكن التوقُّف عندها في الحُجَّة ، وقد ظهر أَنَّها جزءٌ متمِّمٌ للقاعدة ، وركن مِنْ أركانها ، وأَنَّ منها ما تمليه بدائه الحسّ ، ومنها ما تمليه بدائه العقل ، ولم تكن هذه إكْراهاً لِلُغة على ما يَأْباه واقعُها ، بل هي مستنبطة من استقراء الكلام ، ومبنيّة على فائدته ومعناه . وبدا أَنَّ طلب الخفّة ونبذ الثّقل الذي سمّاه ابن جنِّي أَصْل الأصول هو أقوى العِلَل وأوسعها انتشاراً ، بل إِنَّه السبيل التي تُنتحى إذا عدم النّاظر علّةً .

وجملة ما لمحه أبو عليّ من العِلَل الحسّيّة والذّهنيّة ، وما التقطه من إيماءات سيبويه وأدار الكلامَ عليه ، يُصَدِّق ما قاله تلميذه المُخصّ به ابن جنِّي[2] « أَحْسَبُ أَنَّ أبا عليّ قد خطر له ، وانتزع من عِلَل هذا العلم ثُلُثَ ما وقع لجميع أصحابنا » .

---

(١) انظر : ابن يعيش النَّحْوي ٦١٤ ـ ٦١٥ .

(٢) الخصائص ١/٢٠٨ .

الفَصْلُ الثَّالث
المُصْطَلَحاتُ النَّحْوِيَّةُ في الحُجَّة

لَيْسَ يَخفى أَنَّ نُضْجَ المُصطلح العِلْميّ وتكامله رُكْنٌ مِنْ أركان بناء أيِّ عِلْمٍ ، فالمصطلحاتُ أَعْلامٌ ورموزٌ لمعانيه ومبانيه تقرِّبُه وتختصرُه وتهذِّبُه وتُيَسِّرُ تناوله . وليس يُتَصَوَّر عِلْمٌ راسخٌ ناضجٌ مِنْ غير مصطلحات متبلورة تجلِّي حدوده .

وقد جمع الدكتور محمَّد هيثم الخيّاط طائفةً من التعريفات التي وُضِعَتْ لِحَدِّ ما اصطلحوا عليه بالمصطلح ، منها[1] :

« المُصْطلحُ العلميّ لَفْظٌ اتَّفَقَ العلماءُ على اتِّخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلميّة .

أَو هو إِخْراج اللَّفْظِ مِنْ معنى لُغويٍّ إلى آخر لمناسبةٍ بينهما .

أَو اتّفاقُ طائفةٍ على وَضْعِ اللَّفْظ بإزاءِ المعنى .

أَوْ إِخْراج الشَّيْء عَنْ مَعْنًى لُغَويٍّ إلى مَعْنًى آخَرَ لبيانِ المُراد » .

وهي حدود متقاربة تشير إلى صَرْفِ اللَّفْظ عن معناه اللُّغويّ إلى مَعْنى طارىء يتواضع عليه جمهرةٌ من العلماء ، وهي لا تغيِّبُ الرابط الذي يُلمح في الدّلالة اللُّغويَّة وما آل إليه اللَّفْظ في الاصطلاح ، وذلك أَنَّ الاصطلاح في اللُّغة تصالُح القوم ، أَيْ أَنْ يقع الصُّلْح بينهم . فلُمِحَ معنى الاتّفاق والتّواطؤ في هذا الجذر ، وهذا المعنى هو الذي سوَّغ نَقْلَه لأَنْ يأخذَ هَيْئَةَ مصطلح علميّ يُجمع عليه ، فالاتّفاق هَاجِعٌ في كلتا الدلالتين اللُّغويّة والاصطلاحيّة .

ولمَّا كانت المصطلحات الأَدوات التي يُشادُ بها بُنيانُ العلوم ، ولها كلُّ هذا الخطر ، كان لا بُدَّ مِنَ التوقُّف عندَها وتخليصِها ؛ للنظرِ فيها وتَأْصيلِها وبيانِ ما لأَبي

---

(١) في سبيل العربيّة ١١٦ .

عليّ مِنْ أثَرٍ في صناعتِها وتجريدِها وبَلْورتها وإحْكامِ صياغتِها ، ولا سيّما أنّه عَرَضَ لها في كتاب لَيْسَ في أَصْلِه مُمَحَّضاً للنَّحْو الخالص ، بل في كتاب أشبه ما يكون مَيْداناً للتطبيق النَّحْويّ . فهل اختلفت المصطلحاتُ في تطبيقِها وإجْرائِها ودلالاتها على معانيها عمّا كانت عليه في الكتب النَّحْويّة النَّظريّة؟ وهل اقتصر أبو عليّ على مصطلحات البصريّين وحدهم؟ وهل جرى قلمه بمصطلحات كان هو أبا عُذْرَتِها؟ وهل كان المصطلح متبلوراً واضح الدّلالة عنده؟

غيرَ شكٍّ أَنَّ المصطلحات النَّحْويّة التي نجري عليها اليوم راجعة في جملتها إلى كتب ابن مالك والكتب الدّائرة عليها ، وقد مكّن لسيادتها وغلبتها أَنَّ جمهور كتب العربيّة التي اتّخذت متوناً للتدريس وتعلُّم النَّحْو من عصر ابن مالك إلى يومنا ألفية ابن مالك وما عقِد عليها من الشّروح . وقد طغى عليها المصطلح النَّحْويّ البصريّ ، وقد يَرِدُ بعض ما للكوفيين مِنْ مصطلحات على استحياءٍ وتنبيهٍ على أَنَّها مِمّا وَضَعُوه ، من ذلك مصطلح الصَّرْف[1] عندَهم ، وهو النّاصب لقوله ﴿وتُدْلُوا﴾ من قوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٨] . ومصطلح العماد[2] ، وهو الذي يُستخدم بإزاءِ ضمير الفَصْل عند البصريّين .

غَصَّ مَتْنُ الحُجَّة بغيرِ قليلٍ مِنَ المصطلحاتِ التي أَجراها أَبو عليّ فيما كان بصدده مِن حِجَاج ، وهي في جملتها بصريّة مَتَحَ أكثرها من كتاب سيبويه الذي قَعَدَ عليه قراءةً وإقْراءً وتعليقاً عليه ونَثْراً لأبوابه في مَسَائِله وتطبيقاً لأحكامه في حُجَّتِه . فمِنَ المسلَّمِ به أَنْ تَشِيْعَ مصطلحاتُ الكتاب في عِلْم أبي عليّ ما دام لا يُديرُ وَجْهَه عنه .

وقد رَأَيْتُ قَبْلَ سَرْدِ هذه المصطلحاتِ مُقابلةً بما شَاع واستقرَّ في موضعها ، أَنْ أَسُوْقَ طائفةً مِنَ الملاحيظ التي اجتمعتْ في توثيقِها وتحريرِها وقراءتِها على بَعْضِ المصادر . وليس يخلو إفْرادُها مِنْ فوائدَ تُجَلِّي مَذْهَبَ الرَّجُلِ ومنهجَه في استخدام

---

(١) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١/ ٣٣ ، والمحرّر الوجيز ١/ ٢٦٠ ، والبحر ١/ ١٧٩ ، ٢/ ٥٦ .
(٢) انظر : البحر ١/ ٣١٥ ، ٣١٦ .

مصطلحات عِلْمِه ، وهي :

١ـ مِمّا يتّصلُ بقضيّة المصطلح استخدام أبي عليّ لكلمة أصحابنا ، وذلك قولُه :[1] « ولم أَعْلَمْ لأَصْحَابنا في هذه المَسْأَلة نصّاً » ، وهو يَعْني بهم ـ بلا ريب ـ الأَعلام الحُذّاق مِنْ نحاة البصرة كالخليل وسيبويه وأبي الحسن وأبي عُمر وأبي عثمان وأبي العبّاس وأبي إِسحق وأبي بكر وغيرهم . وقد جرى على هذا الاصطلاح : تَسْمية أَعْلام نحاة البصرة بالأَصْحاب ، تلميذُ أبي عليّ ووارثُ عِلْمِه ابنُ جنّي ، وكُتُبُه مَلأَى به[2] ، فمِنْ ذلك قولُه[3] : « وقد تلا أبا الحسن في تعقُّب ما أورده سيبويه في كتابه جِلّةُ أَصْحابِنا كأبي عُمَر ، وأبي عُثْمان ، وأبي العبّاس ، وغيرهم » .

ولا غرابةَ أَنْ يَصِفَ أبو عليّ نُحاةَ البصرة بأَنّهم أصحابُه ، وهو مَوْصُول الرّحم بعِلْمِهم ، فنَسَبُ عِلْمِه ينتهي إلى الخليل ، فمنه عَبَّ سيبويه ، ومِنْ هذا الأَخفش ، وعن الأَخفش الجرميُّ والمازنيّ ، وعنهما المبرِّد ، وعنه الزَّجّاج والسَّرّاج ، وعن ذَيْنك شيخنا أبو عليّ الذي رأَى العِلْمَ كُلَّه ما يهجعُ في كتاب سيبويه ، وكان كَلِفاً برَدّ أَقوال مَنْ خالفه من البصريّين والكوفيّين .

ويُذكر أيضاً في هذا المقام أَنَّ أبا حَيّان قد جَرَى قلمُه بهذا المصطلح ، وعَنَى به أَساتيذَ النَّحْوِ في الأَندلس التي رَبِيَ فيها ، ونُسِبَ إِليها ، وذلك قولُه[4] : « وذَهَبَ إِلى تقرير هذا الوجه جماعة من أصحابنا ، منهم الأُستاذ أبو بكر بن طاهر ، وتلميذه أبو الحسن بن خروف ، والأستاذ أبو عليّ الشَّلوبين » .

ومِمّا يتّصلُ بهذا المصطلح بسببٍ قَوْلُ أبي عليّ : « البغداديُّون » ، أَو « بعض البغداديّين » ، أو[5] « أَظُنُّ البَيْتَ أيضاً بغداديّاً » . وقد انتهى التَّحقيقُ وتوثيقُ ما نُقِل

---

(١) الحُجّة ١/ ٢٤١ ، وانظر : الإِغْفال ٢/ ٢٣٠ .

(٢) انظر ما جاءَ منه في سرِّ الصِّناعة ٢/ ٩١٦ ، فِهرس الأَعلام : برسم [أَصحابنا ، وبعض أَصحابنا] .

(٣) سرّ الصِّناعة ١/ ٥٩ .

(٤) البحر ١/ ٤٨٣ .

(٥) الحُجّة ٤/ ١٣٦ ، يريد أَنَّ طريقه ومخرج روايته من نحاة الكوفة .

عن أُولئك القَوْمِ من النُّحاة أَنَّ المَعْنِيَّ بهم **نُحاة الكوفة** : الكسائيّ ، والفرّاء ، وهشام ابن معاوية الضَّرير ، وثعلب ، وغيرهم ، والأدلّة على ذلك :

١ـ قول أبي عليّ في موضع[١] : حكى بعض البغداديّين : التقت حلقتا البطان ، وتصريحه في موضع[١] آخر أَنَّ حاكي ذلك هشام . وهشام[٢] بن معاوية الضَّرير هذا مِنْ أعلام النُّحاة الكوفيّين صاحب أبي الحسن الكسائيّ (ت٢٠٩ هـ) .

٢ـ قول أبي عليّ[٣] : حكى الكسائيُّ أو غيره مِن البغداديّين .

٣ـ قول أبي عليّ[٤] : « وقد حكى البغداديُّون شيئاً من هذا في غير الشِّعر ، حكوا : اسقِني مًا يا هذا » في موضع ، وتصريحه بأسماء هؤلاء في موضع[٥] : « عن أحمد بن يحيى عن سلمة قال : سمعتُ الفرَّاء يحكي عن الكسائيّ أَنَّه سمع مَنْ يقول : اسقِني شربة مًا يا هذا » .

٤ـ غالباً ما عنى أبو عليّ ببعض البغداديّين أبا زكريّا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) ، إذ جُلّ المنقول عن بعض البغداديّين هذا يرقد في كتاب معاني القرآن للفرّاء[٦] ، ورأيْتُه في بعض المواضع يعني به أبا العبَّاس أحمد بْنَ يحيى ثَعْلباً (ت٢٩١هـ)[٧] ، وإنْ كان أبو عليّ يميلُ إلى إشْهار ذِكْرِهِ والتَّصْريحِ باسمِه في باب رواية اللُّغة على ما سلف بيانُه في الكلام على مصادر أبي عليّ اللُّغويَّة في الحُجَّة .

على أَنَّ أبا عليّ ليس أَوّل مَنْ أطلق على نحاة الكوفة لقب البغداديّين ، بل وجـدْتُ ذلك عند ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) في أدب الكاتب[٨] .

---

(١) الحُجَّة ٣/ ٤٤١ ، ٤/ ٤١٣ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ٦/ ٢٧٨٢ .

(٣) الحُجَّة ٥/ ٢١٢ ، وانظر : الأُصول ٢/ ٣٤٨ .

(٤) الشّيرازيّات ٣٦٨ .

(٥) الحُجَّة ٤/ ٢٤٦ ، ٥/ ٣٦٢ .

(٦) انظر : الحُجَّة ٢/ ٣٢٠ ، ٣٢٨ ، ٣/ ١٥٩ ، ٣٥٠ ، ٥/ ٤٧٥ ، وما يقابلُها من معاني القرآن للفرّاء على الترتيب ١/ ١٣٨ ، ١/ ١٤٦ ، ٣/ ٥٩ ، ١/ ٣٤٢ ، ٢/ ٣٤٢ .

(٧) انظر : الحُجَّة ٥/ ٣٦٢ ، ومجالس ثعلب ١/ ٨٧ .

(٨) في أدب الكاتب ٣٦٥ : « وأمَّا الفرَّاء وغيرُه من البغداديّين » ، وفيه ٤٨٣ : « والنَّحويُّون مِنَ البصريّين والبغداديّين » . وفي ذَينك الموضعين دلالة واضحة على أَنَّ المعنيَّ بهم نحاة الكوفة .

ومِمّا يُذكر في هذا المقام أَنَّ أبا منصور الأَزْهريّ[1] (ت٣٧٠هـ) لقّب نحاة الكوفة بالعراقيّين .

٢ـ يستخدم أبو عليّ الشّاهد القرآنيّ أو الشِّعْريّ في موضع المصطلح ، ويجعلُه عَلَماً عليه دون أَنْ يجري لفظاً أَوْ تركيباً يُجَلِّي ما يريد .

ومن أمثلة ذلك أَنَّه إذا أَراد[2] الحال المنتظرة تلا قوله تعالى ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [سورة المائدة : ٩٥] ، وذكر مثال سيبويه[3] : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً . قال أبو عليّ في إعراب جملة ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ من قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٦] :[4] « فأَمّا قوله ﴿ لا يُؤْمِنُوْنَ ﴾ فيستقيمُ أَنْ يكونَ استئنافاً ، ويستقيم أَنْ يكون حالاً من الضّمير المنصوب على حَدِّ : معَه صقرٌ صائداً به غداً ، و﴿ بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ ، ويستقيم أَنْ تجعلَه خبر ﴿ إِنَّ ﴾ » .

على أَنَّ أبا عليّ جعل الحال المنتظرة على ضربَيْنِ : آتية واقعة ، وآتية مقدَّرة الوقوع ؛ قال في إِعراب جملة ﴿ تَسْتَكْثِرُ ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [سورة المدثّر : ٦] :[5] « فأَمّا رَفْعُ ﴿ تَسْتَكْثِرُ ﴾ فعلى ضربَيْنِ : أحدهما أَنْ تحكي به حالاً آتية ، كما كان قولُه ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [سورة النّحل : ١٢٤] كذلك . والآخر : أَنْ تقدِّر ما يقولُه النَّحويُّون في قوله : مررت برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً ، أَيْ مُقَدِّراً الصَّيْدَ ، فكذلك يكونُ هنا مقدِّراً الاستكثار » .

ومنه أَنَّه إذا أَراد الجملةَ الواقعةَ بدلاً مِنَ المفعولِ المحذوفِ تلا[6] قوله تعالى

---

(١) في تهذيب اللُّغة ١/ ٢٧ : « وكان أحمد بن يحيى حافظاً لمذهب العراقيين ، أَعني الكسائيّ والفرّاء والأحمر » ، والأحمر هو عليّ بن المبارك (ت١٩٤هـ) صاحب الكسائيّ . انظر : بغية الوعاة ٢/ ١٥٨ .

(٢) انظر : الحُجَّة ١/ ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٦٨ ، ٢/ ٣٦ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٥/ ٢٣٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٥٢ .

(٤) الحُجَّة ١/ ٢٦٨ .

(٥) الحُجَّة ٢/ ٣٨٨ ٣٨٩ ، وانظر منها ٤/ ٤٤٥ .

(٦) انظر : الحُجَّة ٣/ ٣١١ ، ٦/ ٤١٤ ، والبصريّات ١/ ٥٤٩ ، ٢/ ٧٧٣ ، والبغداديّات ٥٦٨ ، والحلبيات ٢٤٨ ، والإغفال ٢/ ٣٥٠ ، والتّمام في تفسير أشعار هُذيل ١١٢ .

﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾ [سورة المائدة: ٩]؛ إذ ﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾ بدل من المفعول المحذوف.

وإذا أرادَ أنَّ اللّامَ زائدةٌ تَلا[١] قولَه تعالى ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [سورة النمل: ٧٢]، أَوْ أرادَ أنّها العاقبة تَلا[٢] قوله تعالى ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [سورة القصص: ٨]، على أنَّه نقل عن أبي الحسن[٣] أنّها اللّام التي لِمَا يؤول إليه الأمْرُ.

وإذا أراد أنَّ الواحد أُطْلِقَ والمراد به الجمع جَعَلَه على حدِّ قول جرير[٤]:

الـوَارِدُوْنَ وتَيْـمٌ فـي قُـرَى سَبَـإٍ ... قـد عَـضَّ أَعْنـاقَهُـمْ جِلْـدُ الجَـوَامِيْـسِ

أَوْ على حدِّ قوله[٥]:

كُلُـوا فـي بَعْـضِ بَطْنِكُـمُ تَعِفُّـوا ... فَـإِنَّ زَمَـانَكُـم زَمَـنٌ خَمِيْـصُ

أَوْ أراد إطلاق المفرد وإرادة الكثرة تَلا[٦] قوله تعالى ﴿ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [سورة إبراهيم: ٣٤].

وإذا أراد إضافة الظّرف المتّسع فيه إلى اسم الفاعل جعله من باب[٧]:

---

(١) انظر: الحُجَّة ٢/ ٥١، ٢٣٩، ٤/ ٢٠٤، ٣٠٩، والشِّيرازيّات ٢٩٠، ٥٩٩، والتعليقة ٢/ ٢٧٠، والعسكريّات ١٠١.

(٢) انظر: الحُجَّة ١/ ٢٢٧، ٣/ ٣٧٥، ٣٩٥.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٧٧، والحُجَّة ٣/ ٣٩٥، وتُسَمَّى لام المآل، أوْ لام الصَّيرورة عند الكوفيّين. انظر: اللّامات ١٢٥، والبغداديّات ١٨٨، وكشف المشكلات ١/ ٤٢٢، ورَصْف المباني ٣٠١.

(٤) ديوانه ١/ ١٣٠، ومعاني القرآن للفرّاء ١/ ٣٠٨، ٢/ ١٠٢، والحُجَّة ٤/ ٨١، ٢١٧، ٥/ ٧١، ٢١٢، ٦/ ١٣، والشِّيرازيّات ٣٣٣، والشِّعْر ٢/ ٥٣٠، وابن الشّجريّ ٢/ ٢٣٧، ٣/ ١٢٣، والمخصَّص ١/ ٣١، ٤/ ٤١، والخزانة ٧/ ٥٣٧.

(٥) الكتاب ١/ ٢١٠، ومعاني القرآن للفرّاء ١/ ٣٠٧، وللأخفش ١/ ٢٤٩، وللزّجّاج ٥/ ٩٣، والمقتضب ٣/ ٢٤١، والأصول ١/ ٣١٣، والحُجَّة ٤/ ٨١، ٥/ ٢١٣، ٢٨٩، ٦/ ١٣، والمحتسب ٢/ ٨٧، وابن الشّجريّ ٢/ ٤٨، ٢١١، ٢٣٧، ٣/ ١٢٣، والجواهر ٣/ ٧٩٠، وكشف المشكلات ١/ ١٩، وابن يعيش ٦/ ٢١، والخزانة ٧/ ٥٣٧.

(٦) انظر: الحُجَّة ٢/ ١١٩، ٤٥٩، ٤/ ٨١، ٦/ ١٣٢، والشِّعْر ٢/ ٤٧٥، ٤٨٤، والشِّيرازيّات ١٧٦.

(٧) الكتاب ١/ ١٧٥، ١٩٣، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/ ٨٠، والأصول ١/ ١٨٨، ١٩٥، ٢/ ٢٥٥، ٣/ ٤٦٤، والحُجَّة ١/ ٢٠، ٢/ ٢٧٩، ٤/ ٣٠١، والشِّعْر ١/ ١٧٩، والتعليقة ١/ ٧٢، والإغفال ٢/ ٦٥.

أَوْ أراد الإضافة على مَعْنى « مِنْ » ، وهي إضافةُ الشَّيْءِ إلى كُلِّه أو جنسه ، جعله من باب[1] : حلقة فضّة ، وخاتمُ حديد . وإذا أراد باء الحال أو المصاحبة جعلها الباء التي على حدِّ[2] : خرج بثيابه .

وفي وَضْعِ الشَّاهِدِ مَوْضِعَ المصطلح دلالتان : الأولى أَنَّ إيثار الشّاهد على المصطلح عندَه ؛ لأَنَّه يراه أَدَلَّ على المعنى النَّحْويّ المراد ، والثَّانية أَنَّ التعبيرَ بالشَّاهد النَّحْويّ وجعله خلفاً عن المصطلح الموضوع للمعنى النَّحْوي يدلّ على أَنَّ المصطلحات النَّحْويَّة لم تكنْ جَاريةً على ألسنتهم جرياناً تامّاً ولم تستحكم حتى تصيرَ أعلاماً على ما يلمع في عقولهم من المعاني ، فإنْ لم يكن كذلك فُسِّرَ ذلك بنزعةِ أبي عليّ إلى القياس وَوَلَعِه باستدعاءِ الشّواهد والنَّظائر التي تقابلُ ما هو بصددِ الكلامِ عليه ، حتّى أَغْنَتْه الشَّوَاهِدُ عن إجْراءِ المصطلح .

٣ـ قد يتوقَّفُ أبو عليّ عند بعض المصطلحات ، ويحدُّها حدّاً دقيقاً ، كقوله[3] : « الإشْمَامُ عند النَّحْويّين ليس بصوتٍ ، فيفصل بين المدغم والمدغم فيه ، وإنَّما هو تهيئة العضو لإخْراج الصَّوْت الذي هو الضّمّ ليدلَّ عليه ، وليس بخارج إلى اللَّفْظ » ، أو قوله في التّحريف[4] : « حرّف الاسم عمّا كان عليه لِمَا احتاج إليه مِنْ إقامة القافية » ، وحدّه في موضع آخر بقوله[5] : « ومِن الضرورة التي لا تستقيم ولاتُستجاز في الكلام ما يفعلُه الشَّاعِرُ لإقامة الوزن مِنْ تحريف الاسم ووضعه موضعَه لفظاً على معناه ، وإنْ لم يكن العَلَمَ المتعارف » .

وربَّما علَّقَ أبو عليّ على إجراءِ مصطلح ، كقوله عن « ما » الكافَّة :[6]

---

(١) الحُجَّة ١/ ١٦٥ ، وانظر : الارتشاف ٤/ ١٧٩٩ .
(٢) الحُجَّة ٤/ ٣٣٠ .
(٣) الحُجَّة ١/ ٢١٢ .
(٤) الحُجَّة ٣/ ٢٧٩ .
(٥) العسكريَّات ١١٣ .
(٦) الحُجَّة ٥/ ٣٨ .

« والنَّحْويُّون يسمّون « ما » هذه الكافة ، يريدون أنَّها بدخولها كَفَّت الحرفَ عن العمل الذي كان لـه ، وهَيَّأته لدخوله على ما لم يكن يدخل عليه » .

٤ـ قد يستخدمُ أبو عليّ في مَوْضع المصطلح تعبيراً عنه مطوّلاً ، أو شرحاً لـه ، فهو مثلاً لا يُجري مُصطلح « ما » المصدريّة ، وإنَّما يقول في موضعه[١] : هي التي مع الفعل بتأويل المصدر ، ويُسَمّي نون الوقاية[٢] : النّون المُصَاحِبة للياء ليسلم سكون لام الفعل ، أو النون التي تصحبُ ضمير المتكلّم المنصوب ، ويُسَمّي اللام الرَّابطة لجواب القسم[٣] : اللّام التي يصحبها إحدى النُّونَيْنِ في أكثرِ الأَمْر ، واللّام الموطِّئة أو المُؤْذنة[٤] : اللّام التي بمنزلة « لئن » ، واللّام الفارقة[٥] : اللّام التي تقتضيها « إنْ » المخفَّفة ، أو اللّام التي يُفصل بها بين الإيجاب والنَّفْـي ، أو اللّام التي تدخل مع هذه المخفّفة لتخلِّصَها من « إنْ » النّافية .

ويُسَمّي فعل الأمر[٦] : الفعل الآتي الذي يُرادُ به الأمر ، والجملة الفعليّة[٧] : التي من الفعل والفاعل ، والجملة الاسميّة[٨] : التي من الابتداء والخبر ، ومَعْنى مواصلة الفِعْل الذي تفيدُه صيغة تفعَّل نحو تجرَّع[٩] : مِمّا يُتعاطى فيه الفعل شيئاً بعد شَيْءٍ ، والتجنُّب أو التَّرْك الذي هو مِنْ مَعَاني صيغة تفعَّل نحو تحوَّب وتأَثَّم[١٠] : باب تحوَّبَ ، و« إذا » المُمَحَّضة للظَّرفيّة[١١] : « إذا » بمنزلة حين ولم تجعل له

---

(١) الحُجَّة ٢/ ١٦١ ، ٣/ ٥٩ ، ٢٥٣ ، ٤/ ٦ .
(٢) الحُجَّة ٣/ ٣٣٤ ، ٥/ ٣٨٨ .
(٣) الحُجَّة ٦/ ٣٤٤ .
(٤) الحُجَّة ٣/ ٦٥ .
(٥) الحُجَّة ٤/ ٣٨٤ ، ٦/ ١٤٩ ، ٣٩٧ .
(٦) الحُجَّة ٥/ ٣٩٤ .
(٧) الحُجَّة ١/ ٢٧٢ ، ٢/ ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٦/ ٤١٤ ، ٤١٥ .
(٨) الحُجَّة ١/ ٢٧٣ ، ٦/ ٤١٤ ، ٤١٥ .
(٩) الحُجَّة ٣/ ٤٠٢ ، وانظر : الارتشاف ١/ ١٧٢ .
(١٠) الحُجَّة ٢/ ٢٣٢ ، وانظر : الارتشاف ١/ ١٧٢ ، والممتع ١/ ١٨٥ .
(١١) الحُجَّة ٣/ ٢٦٥ .

جواباً ، و« كان » النَّاقصة[1] : كان المفتقرة إلى الخبر ، أو كان النَّاصبة للخبر ، و« كان » التَّامّة[2] : كان التي بمعنى « وقع » ، و« رأى » البصريّة[3] : رأى التي يُراد بها إدْراكُ البصر ، و« رأى » القلبيّة أو العرفانيّة[4] : رأى التي يُراد بها التَّوْقِيْفُ على الأَمْرِ وضَرْبٌ مِنَ العِلْم .

وفي هذا الضَّرْبِ مِنَ التَّعبير عَنِ المُصْطلح دلالةٌ على أَنَّ بعضَ مصطلحاتِ هذا العِلْمِ لم تكنْ قد تبلورتْ ، إذ طُولُ المصطلح وعَدَمُ اختزالِه يَدُلُّ على أَنّه في طور النّمو ، ولم يَقْعد في صورةٍ مختزلةٍ مستقرّةٍ .

٥ـ جَرَى قلم أبي عليّ في الحُجَّة بمصطلحات تُنسب للكوفيّين ، وليس من السَّهْل تقرير أَنَّ هذا المصطلح أو ذاك هو مِمّا ابتكره الكوفيُّون ، أو القول إنَّهم أَوَّلُ من استعملوه ؛ إذ لم يُفهرس المصطلحُ في كتاب سيبويه فهرسةً شاملةً دقيقةً آتيةً على كلِّ ما فيه حتّى على لفظ سيبويه ، ولم يُفَضّ الاشتباكُ والتَّداخل بين مصطلحاته ، إذ قد يستخدم للمعنى النَّحْويِّ الواحدِ غيرَ ما مصطلحٍ ، وقد يُطلقُ المصطلحَ الواحدَ على غيرِ معنًى نَحْويٍّ ، فهذا وما إليه مِمّا يُعين على تحرير المصطلح وتخليصه والقول بأوليّته . فمِنَ التَّسَرُّع في نسبة المصطلح إلى الكوفيّين ما زَعَمَه د . شوقي ضيف[5] أَنَّ الفرّاءَ أَوَّلُ مَنِ اصطلحَ على النَّعْتِ باسمِه ، ولَيْسَ ما زَعَمَه بصحيحٍ ، إذْ مصطلحُ النَّعْتِ يُرادُ به الصِّفة هاجعٌ في كتاب سيبويه ؛ قال في باب أَسماه « باب مجرى النَّعْت على المنعوت » :[6] « ومِنَ النَّعْتِ أيضاً : مررت برجلٍ أيّما رجلٍ ، فأيّما نعت للرجل في كماله وبَذِّه غيرَه ؛ كأَنّه قال : مررت برجلٍ كامل » .

فمِمَّا استخدمه أبو عليّ من المصطلحات التي تُنسب صناعتُها إلى الكوفيّين :

---

(١) الحُجَّة ٢/ ٢١٩ ، ٥/ ٣٩٦ .
(٢) الحُجَّة ٥/ ٣٩٦ ، ومثله عند الأخفش في معاني القرآن له ١/ ٢٠٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ .
(٣) الحُجَّة ٢/ ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، وانظر منها ٢/ ٢٥٩ .
(٤) انظر : البحر ١/ ٤٧٢ .
(٥) انظر : المدارس النَّحْويَّة ٢٠٢ .
(٦) الكتاب ١/ ٤٢١ ـ ٤٢٢ ، وانظر : معاني القرآن للفرّاء ١/ ٧ ، وللأخفش ١/ ٢٩٤ .

آ ـ المعرفة المؤقّتة : وهو مصطلح كوفيّ أجْراه الفرّاء على اسـم العَلَم ؛ قـال[1] : « ولا يجوز أنْ تقول : مررتُ بعبد اللهِ غيرِ الظّريفِ إلّا على التكرير ؛ لأنَّ عبد الله مُوَقَّتٌ ، وغير في مذهب نكرة غير موقّتة » .

قال أبو عليّ[2] : « لا يجوز : أنت غيرُ زيدٍ ولا عَمْرو . وهذا إنْ لم يُسمع كما قالوا ، فإنّه لا يمتنعُ أنْ يُقاس ، فيجوز على ما سُمع . وذلك أنَّ هذا إنَّما جَاءَ لِمَا في « غير » مِن مَعْنى النَّفْي ، فكما أجَازوا أنا زيداً غيرُ ضَاربٍ ، لمَّا كان المَعْنى مَعْنى النَّفْي ، فجعلُوه بمنزلةِ حَرْفِه ، ولم يجعلْ بمنزلة « مثل » وما كان نحوَه مِنَ الأسماءِ المضافة ، فكذلك يجوزُ أنْ يجعلَ « غير » بمنزلة حرف النَّفْي في المعرفة المؤقّتة ، فيكرّر معه « لا » كما كُرِّرَ مع غير العَلَم » .

جمع أبو عليّ بينَ المصطلحَيْنِ الكوفيّ : المعرفة المؤقّتة ، والبصريّ : العَلَم ، في سياق واحد مِنْ غير أنْ ينبّه على كوفيّة المصطلح كما فَعَلَ في تعليقه على ضمير الشّأْن عند الكوفيّين ؛ قال :[3] « والبغداديُّون يسمّون هذا الضَّمير المفسَّر بالجمل « المجهول » ، ونرى أنّهم سمّوه مجهولاً ؛ لأنَّه أُضْمِرَ قبل أنْ يذكر ، وإنَّما يُعرف الضَّمير إذا تقدَّمه ذِكْرٌ ، فلمّا لم يتقدّم هذا الضَّمير مُظْهَرٌ كان مجهولاً إلى أنْ يبيَّن بالتَّفْسير » .

ب ـ الصِّلة : مصطلح كوفيٌّ يُطلقُ على الحرف الزّائد عند البصريّين ؛ قال الفرّاء معلّقاً على « ما » من قوله تعالى ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٩] :[4] « العربُ تجعل « ما » صلةً في المعرفة والنّكرة واحداً ؛ قال الله ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [سورة النّساء : ١٥٥] ، والمعنى فَبِنَقْضِهم ، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [سورة المؤمنون : ٤٠] ، والمعنى عن قليلٍ » .

---

(١) معاني القرآن له ١/ ٧ .
(٢) الحُجّة ١/ ١٦٢ .
(٣) الحلبيّات ٢٥٣ ، وانظر : الحُجّة ٦/ ٤٦٢ ، وكشف المشكلات ٢/ ١٤٩٤ .
(٤) معاني القرآن له ٣/ ٢٠٧ .

قال أبو عليّ[1] : « مَنْ قَرَأَ ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [سورة القيامة : ١] كانت ﴿لَآ﴾ على قوله صلةً ، كالتي في قوله ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [سورة الحديد : ٢٩] . فإن قلت : فإنّ « لا » و« ما » والحروف التي تكونُ زوائد إنّما تكونُ بينَ كلامَيْنِ ، كقوله ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾ [سورة نوح : ٢٥] ، و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٩] ، و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [سورة النساء : ١٥٥] ، ولا تكاد تُزاد أوّلًا = فقد قالوا : إنّ مجاز القرآن مجاز الكلام الواحد والسُّورة الواحدة . . . » .

جمع أبو عليّ في سياقٍ واحدٍ بين مصطلحي الصّلة الكوفي والزّائد البَصْريّ ، وفعل نحو هذا جامع العلوم ، إذ قال في إعراب ﴿مَا﴾ من قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [سورة البقرة : ٢٦] :[2] « ما : صلة زائدة » .

وقد يستخدم الكوفيّون مصطلح الحشو في موضع الصِّلة ، ويستخدم البصريُّون مصطلح اللّغْو في موضع الزّائد[3] ، وربّما اتّسَعَ نحاةُ البلدَيْنِ ، فَأَجْرَى كُلٌّ فريقٍ منهما مصطلح صاحبه .

ج ـ قال أبو عليّ في إعراب ﴿لَآ﴾ مِن قوله تعالى ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [سورة القيامة : ١] : «[4] وقد يمكن أَنْ تكونَ ﴿لَآ﴾ رَدًّا لكلامٍ » ، فأجازَ قولَ الفرّاءِ ، وأَجْرَى مصطلحَه :[5] « جَعَلُوا ﴿لَآ﴾ ، وإنْ رَأَيْتَها مُبتدأةً ، رَدًّا لكلامٍ كانَ قد مَضَى » ، وهو يريدُ بالرَّدِّ هُنا أنّها حرفُ جوابٍ .

د ـ استخدم ابن مجاهد مصطلح الفِعْل الواقع ، وهو عِنْدَ الكوفيّين الفِعْل المتعدّي ؛ قال في قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِّ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [سورة

(١) الحُجّة ٦/ ٣٤٣ ، واجتاح جميع كلامه ابن الشّجريّ في أماليه ٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣ .

(٢) كَشْف المشكلات ١/ ٢٨ ، وانظر مثل ذلك عند الأخفش في معاني القرآن له ١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨ .

(٣) انظر : شرح القصائد السّبْع الطّوال ٣٥٣ ، والأزهية ٧٩ ، وابن يعيش ٨/ ١٢٨ .

(٤) الحُجّة ٦/ ٣٤٥ ، وانظر : المحتسب ٢/ ٣٤١ ، وكشف المشكلات ٢/ ١٤٠٢ .

(٥) معاني القرآن له ٣/ ٢٠٧ .

هود : ٤٦] :[1] « ورَوَى ابن ذكوان ﴿فَلَا تَسْأَلَنِّ﴾ مفتوحة اللّام مشدَّة النّون مكسورة النّون ، فهذا يدلُّ على أنَّها واقعة » ، وعلّق أبو عليّ على قوله هذا :[2] « يريد أنَّ كَسْرَ نون ﴿فَلَا تَسْأَلَنِّ﴾ يدلُّ على أنَّه قد عدَّى السؤال إلى مفعولَيْنِ أحدهما اسم المتكلِّم ، والآخر الاسم الموصول » .

وقد ذكر ابن مالك[3] أنَّ الفعل إذا تجاوز فاعله إلى مفعول به سُمِّيَ متعدِّياً ، وواقعاً ، ومُجَاوِزاً . وكذلك يُسَمَّى[4] الفعل اللّازم قاصراً ، وغيرَ متعدٍّ ، وغيرَ واقع .

ومِمَّا يذكر أَنَّ سيبويه استخدم مصطلح الاسم الواقع للحال ، ومصطلح الاسم غير الواقع للاستقبال ؛ قال[5] : « هذا غلامٌ لك ذاهباً . . . بعضهم يجعلُه نَصْباً إذا كان واقعاً ، ويجعله على كلِّ حال رفعاً إذا كان غير واقع » ، وعلّق أبو عليّ على كلامه هذا[6] : « الواقع هُنا الحال ، وغير الواقع هُنا الاستقبال » .

واستخدم الفعل غير الواقع أيضاً بمعنى الفعل المستقبل ؛ قال[7] : « وتقول إذا حُدِّثْتَ بالحديث : إذنْ أَظُنُّه فاعلاً ، وإذن إخالُك كاذباً ، وذلك لأنَّك تُخبر أنَّك تلك السّاعة في حال ظَنٍّ وخِيلةٍ ، فخرجَتْ من باب أَنْ وكَيْ ؛ لأَنَّ الفِعْلَ بعدهما غيرُ واقع ، وليس في حال حديثك فعلٌ ثابتٌ » اهـ

وربّما كان استخدام الفَرَّاء للفعل الواقع أَوْفَقَ وأَدَلَّ على تسلُّط الفعل ووقوعه على مفعوله ، مِن قول البصريّين : الفعل المتعدِّي ، أَي المتجاوز الفاعل إلى المفعول ، فدلالة الوقوع أقوى من دلالة التعدِّي ، إذ الأولى تحمل التسلُّط وإنفاذ

(١) السَّبْعة ٣٣٥ .
(٢) الحُجَّة ٤/ ٣٤٦ .
(٣) انظر : شرح التّسهيل له ٢/ ١٤٨ .
(٤) انظر : المصطلح النَّحْويّ للدكتور عوض القوزي ١٣٤ .
(٥) الكتاب ٢/ ٢١ ، ومثله عند الأخفش في معاني القرآن له ١/ ٨٩ ، ٩٠ ، ٢/ ٤٧٣ .
(٦) التعليقة ١/ ٢٣١ .
(٧) الكتاب ٣/ ١٦ .

التأثير ، والثّانية دونها ؛ إذ لا تحتمل إلّا تجاوز الفعل للفاعل ووصوله إلى المفعول من غير بيان وجه الوصول وتأثيره فيما وصل إليه .

هـ ـ ما يُجْرَى وما لا يُجْرى : مصطلح أطلقه الكوفيّون على ما سمّاه سيبويه[(١)] ما ينصرف وما لا ينصرف .

على أنَّ الفرَّاء جرى قلمُه بالمصطلحين الكوفيّ والبصريّ ، قال[(٢)] : « وعَادٌ مُجْرَى في كلِّ القرآن لم يُختلف فيه . وقد يُتْرَكُ إجْراؤه ، يُجعل اسماً للأُمَّة التي هو منها » ، وقال : « طوى : قد تكسر طاؤه فيُجْرَى ، ووجه الكلام الإجراءُ إذا كسرت الطّاء ، وإذا جعلْتَه اسماً لِمَا حول الوادي جاز أَلّا يُصْرَفَ » ، وقال : « وأسماء البُلْدان لا تنصرف خفَّت أو ثقلت ، وأسماء النِّساء إذا خفّ منها شيء جَرَى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل دَعْد وهِنْد وجُمْل ، وإنَّما انصرفت إذا سُمِّيَ بها النِّساء ؛ لأَنَّها تُرَدَّدُ ، وتكثر بها التسمية ، فتُخَفَّفُ » .

ومِثْلُ هذا الاستخدام للمصطلحَيْنِ البصريّ والكوفيّ في سياقٍ واحدٍ عند رأس الكوفيّين أبي زكريّا الفرَّاء ، ما نجده عند أبي العبَّاس المبرِّد ، وهو من أعيان البصريين ؛ إذ عَقَدَ باباً أسماه[(٣)] « باب ما يُجْرَى ومَا لا يُجْرَى » جارياً على مصطلح الكوفيّين ، وحشاه بمصطلح ينصرف ولا ينصرف ، جارياً على مصطلح أصحابه من البصريِّين .

وكان أبو عليّ قد نقل عن الرّاوية الثِّقة أبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأَصمعيّ (ت ٢١٦ هـ) ، وهو من رواة البصرة ، أَنَّ[(٤)] ريح الشّمال تُسَمَّى مَحْوَةَ ، ولا تُجْرَى ، وسُمِّيَت مَحْوَةَ ؛ لأَنَّها تمحو السَّحاب ، وتذهب به . وقول الأصمعيّ « لا تُجْرَى » يريد أَنّها لا تنصرف . فلم يُعَلِّقْ أبو عليّ على استخدامه هذا

---

(١) الكتاب ٣/ ١٩٣ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ١٠ ، ١٠٦ .

(٢) معاني القرآن له ٢/ ١٩ ، ١٧٥ ، ١/ ٤٢ .

(٣) انظر : المقتضب ٣/ ٣٠٩ .

(٤) الحُجَّة ٢/ ٢٥٢ .

المصطلح بشيء . وذكر المبرِّد[1] أنَّ الرّيح إذا جاءت من دُبُرِ البيت الحرام فهي الدَّبُورُ ، والعرب تسمّيها مَحْوَةَ ، عن أبي زيد ، لأنَّها تمحو السَّحاب ، ومَحْوَةُ معرفةٌ لا تنصرف . فأمّا الأَصْمعيُّ فزعم أنَّ مَحْوَةَ من أسماء الشَّمَال .

وفي استخدام كلّ فريق من نحاة البلدَيْنِ مصطلح صاحبه عدّة دلالات :

١ـ فساد ما ذهب إليه د . عوض القوزي[2] أنَّ الكوفيّين رفضوا مصطلح البصريّين ليتمايزوا منهم ، إذ لم يريدوا بتغيير المصطلح إلّا مجرّد الخلاف .

وفي مذهبه هذا غلوٌّ وسَرَفٌ ، إذ رأيتَ استخدامَ كُلِّ فريقٍ لمصطلحِ الفريق الآخر في سياقٍ واحدٍ ، فهذا يُؤْنِسُ بدفع ما نُسِبَ للكوفيّين مِنْ إجرائهم ما غايروا به البصريّين حُبّاً للخلاف والتميُّز منهم .

٢ـ إنَّما جرى القوم على مصطلَحَيْنِ للمعنى النَّحْويّ الواحد ؛ لأنَّ المصطلحات لم تكن قد اتَّضَحَتْ بَعْدُ ، ولم تكنْ قد اطمأَنَّتْ واستقرّتْ ، ولهذا ما تراهم يعبّرون عن المعنى النَّحْوي الواحد بغيرِ مصطلحٍ ، بل رُبَّما أطلقوا عليه عدّةَ مصطلحات ، ويقوِّي هذا ما سلف عرضُه عند أبي عليّ مِنْ وَصْفِهِ للمصطلح دونَ الإتيان على لَفْظٍ يكونُ عَلَماً عليه ، وهو جارٍ في هذا على عِرْقٍ له عند سيبويه الذي سمّى المفعول لـه[3] : « هذا باب ما ينتصبُ من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر ، فانتصب لأنَّه موقوعٌ لـه ، ولأنَّه تفسيرٌ لِمَا قبله لِمَ كان » ، فاتّفاق مصطلحين مختلفَيْنِ لمعنى نحويّ واحد في كتب المتقدِّمين من البصريّين والكوفيّين مثل اتّفاق مصطلحين مختلفَيْنِ في كتب فريقٍ واحدٍ منهما ، وليس سَعْياً للخلاف والتميُّز .

٣ـ جريانُ الفرَّاء والمبرِّد على مصطلحي ما ينصرف وما لا ينصرف ، وما يُجْرَى وما لا يُجْرَى ، ونَقْلُ أبي عليّ مصطلح الإجْراء عن الأصمعيّ مِنْ غير أَنْ يُعَقِّبَ عليه بشَيْءٍ ، واجتهادُه في تفسير اصطلاح الكوفيّين : ضمير المجهول لضمير الشّأن ،

(١) الكامل ٢/ ٩٥٤ .

(٢) انظر : المصطلح النَّحْويّ ١٨١ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٦٧ .

وإدْراجُه بعض المصطلحات الكوفيّة في كتابه ـ وإنْ كان يَعْسُرُ التحقُّقُ والقَطْعُ بكوفيّتها ؛ إذِ استخدمَ الأخفشُ مصطلح الصِّلة[1] ، وهو بَصْريّ سَبَقَ في تأليفِه معاني القرآن الفرّاءَ ، في موضع الحرف الزّائد ، وهو اصطلاح يُنسب للكوفيّين ـ كلُّ أولئك مِمّا يُبَدِّدُ غيرَ قليلٍ من تضخيم صورة الخلاف النَّحْويّ بين البصريّين والكوفيّين في تراثنا .

و ـ الكناية : مصطلح كوفيّ[2] يقابل ما سمَّاه البصريُّون ضميراً ، وقد استخدمه أبو عليّ في غير موضع ، كقوله[3] : « وإنْ جعل الهاء في « مُوَلَّاها » كنايةً عن المصدر الذي هو التولية ، جاز » ، وقوله : « وأمَّا قولُه تعالى ﴿اقْتَدِهْ﴾ [سورة الأنعام : ٩٠] فإنَّه أيضاً يستقيم ، وذلك أنَّه يجوز أنْ تكونَ الهاء كنايةً عن المصدر » ، وقوله : « وذلك أنَّ الضَّمير في « أراها » يكون كنايةً عن المصدر » ، وقوله : « ويجوز أَنْ تُضمر « هو » ، وتجعله كنايةً عن « عيسى » » .

قال ابن يعيش[4] : « لا فرقَ بين المضمر والمَكْنِيّ عند الكوفيّين ، فهما من قبيل الأسماء المترادفة ، فمعناهما واحد ، وإن اختلفا مِنْ جهة اللَّفْظ . وأمَّا البصريُّون فيقولون المضمرات نوع من المكنيّات ، فكُلُّ مُضْمَرٍ مَكْنِيّ ، ولَيْسَ كُلُّ مَكْنِيّ مضمراً . فالكنايةُ إقامةُ اسمٍ مقامَ اسمٍ توريةً وإيجازاً ، وقد يكونُ ذلك بالأسْماءِ الظَّاهرة ، نحو فلان ، والفلان ، وكيت وكيت ، وكذا وكذا ، ففلان كنايةٌ عن أَعْلَامِ الأُناسي ، والفلان كنايةٌ عن أَعْلَام البهائم ، وكيت وكيت كنايةٌ عن الحديث المُدْمَج ، وكذا كذا كنايةٌ عن العددِ المُبْهَمِ . وإذا كانت الكنايةُ قد تكونُ بالأسْماءِ الظَّاهرة كما تكونُ بالمضمرة كانت المضمراتُ نوعاً مِنَ الكنايات » .

وفي إجراء أبي عليّ لمصطلح الكناية ، وفي كلام ابن يعيش ما يُؤْنِسُ أَنَّ كلا

---

(١) انظر : معاني القرآن له ١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨ ، وفي سبقه في تأليف كتابه هذا انظر ما كتبته د . هدى قُرّاعة في مقدّمة تحقيقه ١/ ٢٦ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١/ ٥ ، ١٩ ، ٢/ ٨٥ ، ومجالس ثعلب ١/ ٤٣ ، والتذييل ٢/ ١٢٨ .

(٣) الحُجّة ٢/ ٢٣٩ ، ٣٧٥ ، ٤/ ٣٢٠ ، ٥/ ٢٠٢ .

(٤) شرح المفصّل له ٣/ ٨٤ .

الفريقَيْنِ جرى على المصطلحَيْنِ من غير إشْعارٍ أَنَّ هذا المصطلح من صناعة هذا الفريق أو ذاك ، وليس للآخر حقّ استعماله ، أو إذا جرى عليه كان تابعاً للفريق الآخر .

وقد استخدم أبو عليّ أيضاً مصطلح الذِّكْر[1] في موضع الضَّمير أو المضمر أو علامة الإضمار ، وقد أجراه أيضاً ابن كَيْسان (ت ٢٩٩ هـ) ، وابن السَّرَّاج (ت ٣١٦ هـ) ، والإمام عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ) ، وكذلك استخدم مصطلح الضّمير الرّاجع[2] في موضع الضَّمير العائد ، وعَبَّر بالإضمار عن الحذف[3] ، وقد نبَّه أبو حَيَّان[4] أَنَّ تسمية الحَذْف إضْماراً موجود في اصطلاح النَّحْويّين .

٦ـ قد يستخدمُ أبو عليّ مصطلحاً واحداً للدّلالة على عدّةِ مَعَانٍ نَحْويَّةٍ مختلفةٍ ، فمِنْ ذلك مصطلح الصِّفة ، أطلقَه على ما يَأْتي :

آ ـ على الحال ، وذلك قولُه[5] : « فأَمّا قولُه تعالى ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ ﴾ [سورة الأعلى : ٤ ، ٥] ، فإنَّ قوله ﴿ أَحۡوَىٰ ﴾ يحتمل ضربَيْنِ :

يجوز أَنْ يكون ﴿ أَحۡوَىٰ ﴾ وَصْفاً للمرعى ؛ كأَنَّه : والَّذي أَخْرَجَ المَرْعَى أَحْوَى ، أي كالأسود مِنَ الرِّيِّ لشدّةِ الخُضْرة ، فجعله غُثاءً بعدُ .

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿ أَحۡوَىٰ ﴾ صِفَةً للغُثاء ، وذلك أَنَّ الرّطب إذا جَفَّ ويَبِسَ اسودَّ بعدُ » اهـ

وبَيِّنٌ أَنَّ أبا عليّ يريدُ بالوَجْهِ الأَوَّلِ الحالَ والثَّاني الصِّفَةَ ، وقد نقل جامعُ

---

(١) انظر : الحُجَّة ١/ ٢٨ ، ٢٩ ، ١٤٨ ، ٢٠١ ، ٢٦٩ ، ٢/ ٦١ ، ١٦١ ، ٣٨٧ ، ٣/ ٦٧ ، ١٥٦ ، ٢٢٥ ، ٢٣١ ، ٢٧٧ ، ٣٤٦ ، ٤/ ٤٢١ ، ٥/ ٢٧٢ ، وانظر : شرح معلّقة امرىء القيس لابن كَيْسان ٧٨ ، والأصول ٢/ ٢٤٠ ، وفيه المصطلح عن الكسائيّ والفرّاء ، ودلائل الإعجاز ٣٠ .

(٢) الحُجَّة ٢/ ٤٤ .

(٣) الحُجَّة ٣/ ٢٢٩ ، وانظر منها ٣/ ٢٥٠ ، ٢٨٦ .

(٤) انظر : البحر ١/ ٤٧٠ ، وعنه في الدّرّ المصون ٢/ ٢١٠ ، وانظر : المحرَّر الوجيز ١/ ٢٣٤ .

(٥) الحُجَّة ٢/ ٣٧١ ، وانظر : معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٢٥٦ ، وللزَّجّاج ٥/ ٣١٢ ، وكشف المشكلات ٢/ ١٤٤٩ .

العلوم[1] عن أبي عليّ ذَيْنك الضَّرْبَيْنِ مِنْ غيرِ الحُجَّة ، وصَرَّحَ بمصطلحِ الحَال في الضَّرْبِ الأوَّل .

ب ـ على الخبر ؛ قال معلِّقاً على قول الحُطيئة[2] :

بِمُسْتَـأْسِـدِ القُـرْيَـانِ حُـوٍّ تِـلاَعُـهُ   فَنُـوَّارُهُ مِيْـلٌ إِلَـى الشَّمْـسِ زَاهِـرُه

« [3] أَلاَ تَرى أنَّه وَصَفَه بالجمع في قوله : فَنُوَّارُهُ مِيْلٌ » .

يريد أبو عليّ أنَّ النُّوَّار جمع نَوْر بدليل أنَّه أخبرَ عنه بالجمع .

ج ـ على الاسم المعطوف ، وذلك قولُه تعليقاً على قراءةِ مَنْ فَتَحَ الرَّاءَ مِنْ ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [سورة يونس : ٦١] : [4] « مَنْ فتح الرّاء في ﴿ وَلَآ أَصْغَرَ . . وَلَآ أَكْبَرَ ﴾ فلأنَّ أَفْعَل في الموضعَيْنِ في موضع جرّ ؛ لأنَّه صِفةٌ للمجرورِ الّذي هو قولُه ﴿ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ » .

د ـ على المشتقّ ، وذلك قوله[5] : « وفيما ذكرناه من جواز خلوّ الحالِ من ذِكْرٍ يعودُ منها إلى ذي الحال ، ما يدلُّ على جواز وقوع الأسماء التي ليست بصفاتٍ أحوالًا ، نحو البُسْر والرُّطَب والقفيز وما أَشْبَهَ ذلك من الأسماء التي لا تناسبُ الفعل » .

ومثل هذا وقع لسيبويه ، فقد أطلق[6] مصطلح الصِّفة على الحال ، وعلى التَّوكيد ، وعلى عطف البيان . ولا يُحمل ذلك منهما على اضطراب دلالة المصطلح أو غياب الدّقّة في استعماله ، بل على أنَّهم لم يريدوا المصطلح النَّحْويّ للصِّفة ، وإنَّما اتّسعوا في استعماله من حيث المعنى ؛ إذ الحالُ مِنْ صفةِ ذي الحالِ ، والخبرُ مِنْ صفةِ المبتدأ ، والتَّوكيد مِنْ صفة المؤكَّد ، وعطف البيان من

---

(١) انظر : الجواهر ٢/ ٦٤٣ .

(٢) فرغْتُ منه ٢/ ٥١ .

(٣) الحُجَّة ٥/ ٣٨٠ .

(٤) الحُجَّة ٤/ ٢٨٥ ، والسَّبْعة ٣٢٨ ، وجعله الجامع في الاستدراك ٣١ مِنْ سوءِ تأمُّله في التّلاوة .

(٥) الحُجَّة ١/ ١٥٧ .

(٦) انظر : الكتاب ٢/ ١٢١ ، ١/ ٢٧٨ ، ٢/ ١١ .

صفة الاسم قبله . وفي هذا دلالة على أنّ المصطلح النَّحْويّ لم يستقرّ ولم يتّضح ، فجرى ما تخصَّصَت دلالتُه فيما بعد في غير باب من أبواب العربيّة .

٧ـ قد يتسمَّحُ أبو عليّ في استعمال بعض المصطلحات النَّحْويّة ، فمِن ذلك أنّه أَسْمَى إعمال الفعل القلبيّ في المحلّ دون اللَّفْظ إلْغاءً ، وهو التَّعليق ، والإلْغاءُ إبْطالُ العمل في المحلّ واللَّفْظ ؛ قال أبو عليّ[1] : « المَعَاني لا تعملُ في مَوَاضع الاستفهام ونحوه ، إنَّما تعملُ فيها الأَفعالُ التي تُلْغَى » ، وقال أيضاً في إعراب جملة (أَعَبْدُ اللهِ ثَمَّ أَمْ زَيْدٌ؟) مِنْ قولك : ليت شِعْري أَعَبْدُ اللهِ ثَمَّ أَمْ زَيْدٌ؟ :[2] « موضع أعبدُ اللهِ ثَمَّ أَمْ زَيْدٌ ، على هذا نَصْبٌ بالمصدر الذي هو « شِعْري » ، وإنَّما جاز أَنْ يكونَ نَصْباً ؛ لأنَّه بمعنى علمت ، ولو لم يكن المصدر مِمَّا الفِعْلُ مَأْخوذٌ منه ، يجوز أَنْ يُلْغَى ، لم يجز أَنْ تكونَ الجملة التي هي استفهام بعدها في موضع نَصْب » اهـ

قال أبو حَيَّان منبِّهاً على استعمال أبي عليّ مصطلح الإلْغاء في موضع التعليق[3] : « ويعني بالإلْغاء هُنا التعليق ، وسمّاه إلغاءً ؛ لأنَّه فيه ترك العمل ، ولا يمكن أَنْ يريد الإلغاءَ المصطلح عليه الذي يُراد بـه تَـرْكُ العمل لغير موجب ؛ لأَنَّ الفعل المُلْغَى بهـذا المصطلح لا يعملُ لا في اللَّفْظ ولا في التقدير ، بخلاف الإلْغاءِ الّذي أُريد به التَّعليق ؛ أَلَا تَرَى إلى قوله « الجملة الاستفهاميّة في موضع نَصْب » » اهـ

ومنه أنَّه أطلق مصطلح الفاعل على نائب الفاعل ؛ قال في قوله تعالى ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [سورة طه : ١١ ، ١٢] :[4] « وينبغي أَنْ يكونَ في ﴿نُودِيَ﴾ ضمير يقومُ مقام الفاعل ؛ لأنَّه لا يجوز أَنْ يقوم واحد من ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾ ولا ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ مقام الفاعل ؛ لأَنَّها جُمَلٌ » . وقال في تقدير موصوف محذوف في قراءة ﴿ونُحَاسٍ﴾ بالجرّ مِنْ قوله تعالى ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٍ﴾ [سورة الرَّحمن : ٣٥] :[5] « يجوز من وجهٍ ، وهو على أَنْ تقدِّرَه : يُرْسَلُ عَلَيْكما شُوَاظٌ مِن نارٍ ،

---

(١) الحُجَّة ١/ ٢٦ .

(٢) التعليقة ١/ ١٥٣ .

(٣) التذييل ٥/ ٥٦ .

(٤) الحُجَّة ٥/ ٢١٩ ، وانظر منها ٢/ ٢٤٢ .

(٥) الحُجَّة ٦/ ٢٥١ ، والسَّبْعة ٦٢١ .

وشَيْءٌ مِنْ نُحَاسٍ ، فتحذف الموصوف ، وتقيم الصِّفة مقامه . فإنْ قُلْتَ : فإنَّ هذا فاعـل ، والفاعل لا يُحْذَفُ . . . » .

ومثل هذا تنبيه أبي حَيَّان أَنَّ الزَّمخشريّ يستعمل مصطلح الفاعل في موضع نائب الفاعل ؛ قال[1] : « والزَّمخشريّ يُسَمِّي المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه فاعلًا ، وهذا اصطلاحه . قال في تفسيره[2] : و﴿ ٱلْوَصِيَّةُ ﴾ فاعل ﴿ كُتِبَ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٠] . ونَبَّهْتُ على اصطلاحه في ذلك لئلَّا يُتَوَهَّمَ أَنَّ تسميةَ هذا المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه فاعلًا = سَهْوٌ مِنَ النَّاسخ » اهـ

ومِنْهُ أَنَّه سَمَّى اسمَ لَيْسَ فاعِلًا ؛ قال في قراءةِ مَنْ رَفَعَ[3] ﴿البِرُّ﴾ مِنْ قولِه تعالى ﴿ لَيْسَ ٱلْبِرُّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٧] :[4] « ومِنْ حُجَّةِ مَنْ رَفَعَ ﴿البِرُّ﴾ أَنَّه أَنْ يكونَ ﴿البِرُّ﴾ الفَاعِلَ أَوْلى ؛ لأَنَّ ﴿لَيْسَ﴾ تُشْبِهُ الفِعْلَ[5] ، وكَوْنُ الفَاعِلِ بَعْدَ الفِعْلِ أَوْلى مِنْ كَوْنِ المفعولِ بعدَه » اهـ وقال في قوله تعالى ﴿ كَادَ يَزِيغُ ﴾ [سورة التوبة : ١١٧] :[6] « يجوز أَنْ يكون فاعل ﴿ كَادَ ﴾ أَحد ثلاثة أَشياء : أَحدها أَنْ يُضمر فيه القصّة أو الحديث . والوجه الثّاني في فاعل ﴿ كَادَ ﴾ أَنْ يضمِّنَه ذِكْراً مِمَّا تقدَّم . والثّالث في فاعل ﴿ كَادَ ﴾ أَنْ يكون فاعلُها القلوب[7] . . . » ، وقال في توجيه الرّفع والنَّصْب[8] في ﴿ مِثْقَالَ ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾

---

(١) البحر ٢/ ١٩ .

(٢) الكَشّاف ١/ ٢٢٤ .

(٣) السَّبْعة ١٧٤ .

(٤) الحُجَّة ٢/ ٢٧٠ .

(٥) قال في الحُجَّة ٣/ ٢٥٠ عن « لَيْسَ » : « ليس بفعلٍ على الحقيقة » ، وقال فيها ٥/ ٣١٦ : « ليس تجـري مَجْرى « مـا » ونحوها مِمَّا لَيْسَ بِفِعْلٍ » ، وفـي الحلبيّـات ٢١٠ ، والبصريّـات ٢/ ٨٣٣ ، والمنثـورة ٢٠٨ ، والشِّيرازيّات ٢٤ ، والشِّعْر ١/ ٩ أَنّها حَرْفٌ ، وفي الإيضاح (فرهود ٩٥ ، ١٠١ ، مرجـان ١١٦ ، ١١٧) ، أَنّها فِعْلٌ . وانظر : كشف المشكلات ٢/ ١٠٧٧ ، والبديع في علم العربيّة لابن الأثير ١/ ٤٦٩ ، والتذييل ٤/ ١١٧ .

(٦) الحُجَّة ٤/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

(٧) سياق الآية ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ .

(٨) السَّبْعة ٥١٣ .

[سورة لقمان : ١٦] :[١] « مَنْ نَصَبَ فقال ﴿ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ فاسمُ كان ينبغي أنْ يكون المظلمة . ومَنْ قال ﴿ إِن تَكُ مِثْقَالُ حَبَّةٍ ﴾ ، فألحق علامة التَّأنيث الفِعْل ، والفاعل ﴿مِثْقَالُ﴾ المذكَّر ، فلأنَّ المثقال هو السّيّئة أو الحسنة ، فأنَّثَ على المعنى . . . » .

ومثل هذا وقع لسيبويه في حديثه عن مجيء معرفتين بعد الفعل النّاقص ، قال[٢] : « وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار : أيهما ما جعلْتَه فاعلاً رفعْتَه ، ونصبت الآخر » ، وللمبرِّدِ الّذي قال في أفعال المقاربة :[٣] « اعلمْ أنَّه لا بُدَّ لها من فاعل ؛ لأنَّه لا يكون فِعْلٌ إلَّا وله فاعل » .

وقد ذكر ابن السَّرَّاج[٤] أنَّ اسم كان مُشَبَّهٌ بالفاعل من جهة اللَّفْظ ؛ لأنَّه غير فاعل في الحقيقة ، ونصَّ ابن مالك[٥] أنَّ مرفوع هذا الباب يُسَمَّى اسماً وفاعلاً ، وأنَّ الشَّائع في عُرف النّحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب بالاسم . وقال أبو حَيَّان[٦] : « المشهور في الاصطلاح أنَّ المرفوع يُسَمَّى اسم كان ، أو اسم صار على حسب الرّافع لـه منها ، والمنصوب يُسَمَّى خبرَه ، وعبَّر سيبويه[٧] عنهما باسم الفاعل واسم المفعول ، والمبرِّد[٨] بالفاعل والمفعول » .

ومنه أنَّه أَطْلَقَ على خبر كان مصطلح مفعول[٩]، ومثله عند الأخفش[١٠] وابن السَّرَّاج[١١].

---

(١) الحُجَّة ٥/ ٤٥٦ .
(٢) الكتاب ١/ ٤٩ ، وانظر منه ١/ ٤٥ .
(٣) المقتضب ٣/ ٦٨ .
(٤) انظر : الأُصول ١/ ٨١ .
(٥) انظر : شرح التّسهيل له ١/ ٣٣٧ .
(٦) التذييل ٤/ ١٣٠ .
(٧) انظر : الكتاب ١/ ٤٥ .
(٨) انظر : المقتضب ٣/ ٩٧ ؛ ١٨٩ .
(٩) الحُجَّة ٣/ ٦٠ .
(١٠) معاني القرآن له ١/ ٤٣ .
(١١) الأُصول ١/ ٨٢ .

ومنه أَنَّه عَبَّر عن النَّهْي بالنَّفْي[1] . وفي تعدادِه وُجُوهَ استعمالِ « أَخَذَ » ذكر[2] أنَّه يُستعملُ للمقاربةِ ، وهو مِنْ أَفْعالِ الشُّروع ، وإِنَّما أَجْرى عليه مُصطلحَ المقاربة تغليباً ، أَوْ مِنْ قبيلِ تَسْمِيَةِ الكُلِّ بالجُزْءِ .

ومنه أَنَّه أَطْلَقَ على الجارِّ والمجرورِ مصطلحَ الظَّرْفِ كثيراً[3] ، وهو اصطلاحٌ قديمٌ ، ولعلَّ إِطْلاقَ ضَرْبٍ واحدٍ مِنَ المصطلح على الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ ، مِنْ قبيلِ أَنَّهما في حُكْمٍ واحدٍ وعلى صورةٍ واحدةٍ ؛ إِذْ[4] حَرْفُ الجرِّ « في » يُقَدَّرُ معَ الظُّروف ويُرادُ ، فكأَنَّه في حُكْمِ الثَّباتِ .

ومنه أَنَّه يستخدم في موضع[5] : يتعدَّى الفِعْلُ ، يَصِلُ الفعل ، أَوْ يتعلَّق الفعل ، وقد رأيت مثله عند أبي الحسن الأخفش[6] .

ومنه أَنَّه قال في إعراب : بزيدٍ ، مِنْ قولك : أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ! الجارّ والمجرور في موضع رَفْعٍ بالفِعْل[7] ، وإِنَّما الباء حرف جرّ زائد ، والمجرور هو الفاعل محلًّا .

ومنه أَنَّه أطلق على الإِبْدال القلب[8] ، وعلى « يا » حرفِ النِّداء حرفَ تنبيه ؛ قال[9] : « عامّة ما جاء فيه « ربَّنا » على النِّداءِ ، حُذِفَ منه حرفُ التَّنبيه » ، وقال[10] : « يا : مِنَ الحروف التي يُنَبَّه بها » ، ويُشبه أَنْ يكون الشَّيْخُ جَعَلَ التَّنبيه هُنا مرادفاً للنِّداءِ .

ومنه أَنَّه أَطْلَقَ على الضَّمّة الصَّحيحة ، وهي الضّمّة التي لا إِشْمامَ فيها ، الضّمّة

---

(1) الحُجَّة ٢/ ٧٣ .
(2) الحُجَّة ٣/ ٥٤ .
(3) الحُجَّة ١/ ٢٩ ، ٣٠ ، ١٩٠ ، ٢/ ٢٤٤ ، ٣٢١ ، ٣٤٢ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٣/ ٢٦٤ ، ٤/ ٤١٩ ، ٥/ ٤٣٠ ، ٦/ ٣٢٠ .
(4) انظر : الحُجَّة ١/ ١٩٢ .
(5) الحُجَّة ٤/ ٢٨١ ، ٦/ ١٨٣ .
(6) معاني القرآن له ١/ ٣٢٢ ، ٣٤٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٢/ ٤٠٦ ، ٤٥٦ .
(7) الحُجَّة ٢/ ٢٠٥ ، والإيضاح (فرهود ٩١ ، مرجان ١١٥) . .
(8) الحُجَّة ٢/ ٤٢٤ .
(9) الحُجَّة ٤/ ٨٩ .
(10) الحُجَّة ٥/ ٣٢١ ، وانظر منها ٥/ ٣٨٣ .

المحضة أو الخالصة[1] ، وأطلق على الضّمّة الرَّفْعة[2] ، وعلى الفتحة النَّصْبة[3] ، وهو اصطلاح قديم .

ومنه أَنَّه أطلق على خبر إنَّ[4] مصطلح الفاعل ، ولعلّ ذلك اتّفق ؛ لأَنَّهم شبّهوا ارتفاع الخبر بارتفاع الفاعل ، فسمَّاه باسم ما شُبِّهَ به .

ومنه أَنَّه أطلق على اسم الفاعل مصطلح الفاعل[5] ، والاسم الجاري على الفعل[6] ، والفعل[7] ، والفعل المختزل[8] .

ومنه أَنَّه أطلق على اسم المفعول مصطلح المفعول به[9] ، والاسم الجاري على الفعل المبنيّ للمفعول به[10] ، والفعل[11] .

ومنه أَنَّه أطلق على مبالغة اسم الفاعل مصطلح الفاعل[12] ، والصّفة[13] ، والفِعْل[14] ، واسم الفاعل[15] .

ومنه أَنَّه أطلق على الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل مصطلح اسم الفاعل[16] ، وهو اصطلاح قديم معروف[17] ، على أَنَّه استخدم مصطلح الصِّفة المشبّهة[18] .

---

(1) الحُجَّة ١/ ٣٤٦ .
(2) الحُجَّة ١/ ٢١٣ ، ٢/ ٨١ .
(3) الحُجَّة ٢/ ٨١ ، ٤/ ٩٢ .
(4) الحُجَّة ١/ ٢٠٠ .
(5) الحُجَّة ١/ ٢٤ .
(6) الحُجَّة ١/ ٢٢٥ ، ٢/ ٢٥٣ ، ٤/ ١١٩ .
(7) الحُجَّة ٣/ ٢٨٦ ، ٣٤٥ ؛ ٦/ ٣٥٦ .
(8) الحُجَّة ٤/ ٢٧٠ .
(9) الحُجَّة ٣/ ٣٦٤ .
(10) الحُجَّة ٢/ ٢٣٨ ، ٢٤٢ ، ٣/ ٢٨٦ .
(11) الحُجَّة ٢/ ٢٤٠ .
(12) الحُجَّة ٥/ ٣٠٥ .
(13) الحُجَّة ٢/ ٥٨ .
(14) الحُجَّة ٦/ ٤٥١ .
(15) الحُجَّة ٢/ ٣٦ . .
(16) الحُجَّة ١/ ٢٠١ ، ٦/ ١٩٣ .
(17) البحر ١/ ٣٥٥ ، ٢/ ٣ .
(18) الحُجَّة ١/ ٣١٠ ، ٢/ ٣٢٤ .

ومنه أنَّه أطلق على « مَنْ » الاسم الموصول مصطلح الصِّلةَ[1] ، والوَصْلَ[2] ، وجزاءً غيرَ جازمٍ[3] .

ومنه أنَّه أطلقَ على الفعل المضارع مصطلح الفعل الآتي[4] ، وفعل الحال[5] .

تلك هي أبرز الملاحيظ التي لاحت في مصطلحات الرّجل ، وقد جُرِيَ على إفْرادِها تنبيهاً عليها . وفيها بان أَنَّ أبا عليّ يَعْني بأصحابه جمهور نحاة البصرة مَهْدِ عِلْمِ العربيّة ، وبالبغداديّين نحاة الكوفة ، وأنّه أَجْرَى الشّاهد القرآنيّ أو الشِّعْريّ في موضع المصطلح النَّحْويّ ، وجَعَلَه عَلَماً عليه ، كأنَّه يرى الشّاهدَ أَدَلَّ على ما يريد من المصطلح ، في مواضع غير قليلة ، وأنّه تناول بعض المصطلحات بشَيْءٍ من الحدِّ والتَّحليل ، وأنّه استعمل في مواضع تعبيراً مطوَّلًا أَشْبَهَ بحدِّ المصطلح مِنَ المصطلح دون الإتيان على لفظ قاصد يكون المصطلح ، وفي هذا دلالةٌ على أَنَّ بعض المصطلحات ما زالت تنمو ، ولم تَطْمَئِنَّ بَعْدُ في صورة مستقرّة ، وأَنَّ قلمَه جرى ببعض المصطلحات التي تُنْسَبُ للكوفيّين ، ودون القطع بكوفيّتها الخالصة خرط القتاد ، ولمّا يُفهرس كتابُ سيبويهِ قرآنُ النَّحْوِ الفهرسةَ الجامعةَ الشّاملةَ الدّقيقةَ التي تنبغي لمِثْلِه ، وأنّه أَطْلَقَ مصطلحاً واحداً على معانٍ نحويّة مختلفة ، وأنّه قد تَسَمَّحَ في إطلاق بعض المصطلحات على نحوٍ غيرِ شائعٍ ولا معهودٍ الآن .

---

(١) الحُجّة ٢/ ٣٨٦ ، ٣/ ٢٨٦ ، ٤٣٥ .

(٢) الحُجّة ١/ ١٤٩ .

(٣) الحُجّة ٢/ ١١٨ ، ١٢٠ .

(٤) الحُجّة ٢/ ٢٦١ .

(٥) الحُجّة ٦/ ٣٤٥ .

مَسْرَدُ المُصْطَلَحَاتِ النَّحْوِيَّة

فيما يأتي مَسْرَدٌ لأهمّ المصطلحات التي أَجْرَاهَا أبو عليّ في الحُجّـة ، والتي تخـالفُ ما استقرّ عندَ الدّارسين ، مَشْفُوعٌ بما يقابلُه مِمّا شاعَ في مَوْضِعِه ، مَنْسُوقٌ على حروف الهجاء :

١ـ الابتداء[١] = المبتدأ .

٢ـ أَبنية الكثير[٢] = جموع الكثرة ، وانظر ما سيأْتي برسم : جمع ما زاد على الثّلاثة .

٣ـ إذا بمنزلة حين دون جواب[٣] = إذا المُمَحَّضَة للظرفيّة .

٤ـ الاستخبار[٤] = الاستفهام .

٥ـ الاستدعاء[٥] = الطلب الذي تفيده صيغة استفعل .

٦ـ الاسم[٦] = اسم المصدر .

٧ـ الاسم[٧] = الفاعل .

٨ـ أسماء الأَحْيان[٨] = ظروف الزمان .

٩ـ الأسماء التي سُمِّيَ بها الأفعال[٩] = أسماء الأَفْعال .

---

(١) الحُجّة ٢/ ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٤/ ١٦ ، ٦/ ٤٥١ .

(٢) الحُجّة ٢/ ٤٤٧ .

(٣) الحُجّة ٣/ ٢٦٥ .

(٤) الحُجّة ٤/ ٤٨ .

(٥) الحُجّة ٢/ ١٨٤ .

(٦) الحُجّة ٢/ ١٣٠ .

(٧) الحُجّة ٣/ ١٢٥ .

(٨) الحُجّة ١/ ١٩١ .

(٩) الحُجّة ١/ ١٩٧ .

١٠ـ الأسماء الجارية على أَفْعالها[١]= المشتقَّات .

١١ـ الأسماء المُبْهَمَة[٢]= أسْماء الإشارة .

١٢ـ الاسم الجاري على الفعل[٣]= اسم الفاعل .

١٣ـ الاسم الجاري على الفعل المبنيّ للمفعول[٤]= اسم المفعول .

١٤ـ الاسم الذي لا يناسبُ الفعل[٥]= اسم الذّات .

١٥ـ اسم الفاعل[٦] = الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل .

١٦ـ اسم الفاعل[٧] = مبالغة اسم الفاعل .

١٧ـ الإضافة[٨] = النِّسبة .

١٨ـ إضافة الفِعْل[٩] = إسناد الفعل .

١٩ـ الإضمار[١٠] = الحَذْف .

٢٠ـ أَقَلّ العدد[١١] = جمع القِلَّة ، وانظر ما سيأتي برسم البناء الذي للعدد القليل ، وبناء أدْنى العدد ، وجمع الثّلاثة .

٢١ـ الإلغاء[١٢] = التّعْليق .

٢٢ـ الإلقاء[١٣] = الحَذْف .

---

(١) الحُجَّة ٢/ ١٦٥ .

(٢) الحُجَّة ٢/ ٣٢١ ، ٣/ ١٤٢ ، ٤/ ١٢ ، ٥/ ٣٢١ ، ٤٥٢ .

(٣) الحُجَّة ١/ ٢٢٥ ، ٢/ ٢٥٣ ، ٤/ ١١٩ .

(٤) الحُجَّة ٢/ ٢٣٨ ، ٢٤٢ .

(٥) الحُجَّة ١/ ١٥٧ .

(٦) الحُجَّة ١/ ٢٠١ ، ٦/ ١٩٣ ، ٣٢٤ .

(٧) الحُجَّة ٢/ ٣٦ .

(٨) الحُجَّة ١/ ٧٧ ، ٩٢ ، ٤/ ٨٥ ، ٥/ ٣٣٤ ، ٦/ ٦١ .

(٩) الحُجَّة ٥/ ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٦/ ٢٤٨ .

(١٠) الحُجَّة ٣/ ٢٢٩ ؛ ٢٥٠ .

(١١) الحُجَّة ٢/ ٤٤٧ .

(١٢) الحُجَّة ١/ ٢٦ .

(١٣) الحُجَّة ١/ ١٥٣ .

٢٣ـ الأمر[1] = اسم فعل الأمر .

٢٤ـ الأَمْكنة[2]= أَسْمَاء المكان .

٢٥ـ البدل على حدّ : ضربْتُ زيداً رأسَه[3]= بدل بعض من كلّ ، وانظر ما سيأتي برسم التكرير .

٢٦ـ البدل المشتمل[4]– بدل الاشتمال .

٢٧ـ البدل من الضَّرْب الذي الشَّيْءُ فيه هو هو[5]= بدل كلّ من كل ،أو بدل المطابقة .

٢٨ـ بناء أَدْنَى العدد[6]= جمع القِلَّة ، وانظر ما سلف برسمِ : أَقَلّ العدد ، وما سيأتي برسم : البناء الذي للعدد القليل ، وجمع الثّلاثة .

٢٩ـ البناء الذي للعدد القليل[7] = جمع القِلّة ، وانظر ما سلف برسم : أَقَلّ العدد ، وبناء أَدْنى العدد ، وما سيأتي برسم : جمع الثّلاثة .

٣٠ـ التَّبْيِيْن : حدّه ابن جنّي[8] : تعليق الجارّ والمجرور بما يـدلُّ عليـه مَعْنى الكلام ، ولا تقدِّرهما في الصِّلة .

ومِنْ تطبيق هذا المصطلح ما ذكره أبو عليّ من الوجوه في إعراب قوله تعالى ﴿ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [سورة الفرقان : ٢٢] :[9] « فإنْ جعلْتَ ﴿بُشْرَىٰ﴾ في موضع تنوين ، جـاز أَنْ يكـون ﴿ يَوْمَئِذٍ﴾ مِن صلته ، وإنْ جَعَلْتَهُ في موضـع الفتح للنَّفْي ،

---

(١) الحُجَّة ٤/ ٩٠ .

(٢) الحُجَّة ٥/ ٢٠٦ .

(٣) الحُجَّة ٤/ ٢٩١ .

(٤) الحُجَّة ٢/ ٢٦٣ .

(٥) الحُجَّة ٣/ ٢٣ .

(٦) الحُجَّة ٢/ ١٠٦ .

(٧) الحُجَّة ٤/ ٤٣٠ .

(٨) انظر : المنصف ١/ ١٣١ ، والكامل ١/ ٥١ ـ ٥٢ ، ٢/ ٦٠٧ ، ومعاني القرآن للزَّجَّاج ٣/ ٩٨ .

(٩) الحُجَّة ١/ ١٩٢ ، وانظر منها ١/ ٢٩ ، ٤/ ٤٦ ، ٣٤٣ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٩٢ .

جاز أنْ يكون خبـراً ؛ لأنَّ ﴿بُشْرَىٰ﴾ حَدَثٌ ، فلا يمتنعُ أنْ يكون خبرُه ظرفاً من الزمان ، ويكون ﴿لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ صفةً لـ ﴿بُشْرَىٰ﴾ . وقد يكونُ تبييناً[1] ، مثل : لك ، بعد « سَقْياً » . ويجوز أنْ يكون ﴿لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ الخبرَ ، ويكونُ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ تبييناً ، مثل[2] ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [سورة يوسف : ٢٠] .

وأَكْثَرُ ما يَكُونُ هذا التَّبيينُ بحروفِ الجرِّ ، ولا يمتنعُ ذلك في الظُّروف أيضاً ؛ لأَنَّ حرف الجرّ يُقَدَّرُ معَها ويُرَادُ ، فكَأَنَّه في حُكْمِ الثَّبَات » اهـ

فقولُ أبي عليّ : « وقد يكون تبييناً ، مثل : لك ، بعد سَقْياً » ، يريد أَنَّه مثله في التعلُّق بعاملٍ غيرِ المذكور ؛ فـ لكَ مِنْ قَوْلِك : سَقْياً لكَ ، جارّ ومجـرور متعلِّقان بخبر محـذوف لمبتدأ محذوف ، التقدير : الدُّعاءُ لكَ ، وهذه الجملة من قبيل الاستئناف البياني الذي يأتي جواباً لسؤال مقدّر ، فتأتي هذه الجملة بياناً لهذا المحذوف . فـ ﴿لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ متعلّق بعاملٍ محذوف ، تقديره : إرادتي بعدم البُشْرى للمجرمين ، فهو من هذه الجهة يشبه « لكَ » بعد « سقياً » .

وقول أبي عليّ : « ﴿لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ الخبر ، ويكون ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ تبييناً » يريد أَنّ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ متعلّق بعاملٍ مَحْذوفٍ دَلَّ عليه ﴿لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ ، وامتنعَ تعليقُه باسم الفاعل ، لأَنّه لا يجوزُ أَنْ يتقدَّم ما في حَيِّزِ الموصول عليه ، ولهـذا منعوا تعليق ﴿فِيهِ﴾ مِنْ قولـه ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ باسـم الفاعـل ﴿ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ ، وعلّقوه بما يدلّ عليه المعنى ، أي كانوا زاهدين فيه من الزَّاهِدِين .

فعلى هذا يكون التَّبيينُ عندَ الشَّيْخِ على دلالتَيْنِ : الأولى التَّعليق بما يـدلُّ عليـه مَعْنـى الكلام ، والثَّانية التَّعليق بما يدلُّ عليه السِّياقُ لامتناعِ تعليقِ شِبْهِ الجملة وقد تقدّمت على الموصول ، به . وأَصْلُه أَنّ يكون بحروف الجرّ ، وقد وسّعه أبو عليّ ، فقاس الظُّروف عليه ، وجعلها تبييناً يُعَلَّقُ بما يدلُّ عليه معنى الكلامِ . وربّما سمّى

---

(١) مواضع ذِكْـره فـي الحُجّة ١/ ١٩٢ ، ٤/ ٣٤٣ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ، ٦/ ١٢٦ ، وفي الشِّعْر ١/ ٢١ ، ١٠١ ، ٢٦٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٢ ، ٣١٧ ، ٢/ ٣٦٠ ، ٣٨٣ ، ٤١١ ، ٤٦٨ .

(٢) بسط الكلام عليها في البغداديّات ٥٥٣ ـ ٥٥٩ ، وانظر : الحُجّة ٦/ ١٨٢ .

أبو عليّ التبيين الإبانة[١] .

هذا ويأتي التَّبيين في مصطلحات القوم مرادفاً للتمييز ؛ قال ابن يعيش[٢] : « اعلمْ أَنَّ التَّميز والتَّفسير والتَّبيين واحدٌ ، والمراد به رَفْعُ الإبْهام وإزالةُ اللَّبْسِ » ، وقال أبو حَيَّان[٣] : « يُطْلَقُ على التَّمييز : التَّبْيِيْنُ ، والتَّفْسِيْرُ ، والمُمَيِّزُ ، والمُبَيِّنُ ، والمُفَسِّرُ » .

٣١ـ التَّحْريف[٤] = تغيير العَلَم عمّا اشْتُهِرَ به إقامةً للوزنِ أو إصْلاحاً للقافية .

٣٢ـ التَّرْجمة[٥] = التقدير .

٣٣ـ التَّشْديد[٦] = التَّوكيد .

٣٤ـ التَّشْديدة[٧] – الشَّدّة .

٣٥ـ التَّعْريف[٨] = العَلَميّة .

٣٦ـ التَّفْسير[٩] = التَّمييز .

٣٧ـ التَّكرير[١٠]= البدل .

٣٨ـ التَّكرير[١١]= التَّأكيد .

---

(١) البغداديّات ٥٥٧ ، وانظر : الشِّعْر ١/ ١٠١ ، وحواشيه القَيِّمة .

(٢) شرح المفصَّل له ٢/ ٧٠ ، وانظر : المقتضب ٣/ ٣٢ ـ ٣٣ .

(٣) الارتشاف ٤/ ١٦٢١ .

(٤) الحُجَّة ٣/ ٢٧٩ ، والعسكريّات ١١٣ .

(٥) الحُجَّة ١/ ١٥٥ .

(٦) الحُجَّة ٤/ ١٦ .

(٧) الحُجَّة ٣/ ٦٢ .

(٨) الحُجَّة ٣/ ٣٥ ، ٥/ ١٧٣ ، ٣٧٦ ، ٦/ ٣٦١ .

(٩) الحُجَّة ٢/ ٣٩٩ ، ٥/ ١٣٨ .

(١٠) الحُجَّة ٣/ ٣١٢ ، ٥/ ٣٣٠ ، وفيهما جمع أبو عليّ بين المصطلحين : البدل والتكرير ، وانظر تحرير هذا المصطلح في حواشي كَشْف المشكلات القيّمة ١/ ٦٨ ـ ٦٩ ، والمصطلح النَّحْوي ١٦٣ ، ودراسة في النحو الكوفيّ ٢٢٣ .

(١١) الحُجَّة ٢/ ٦١ ، ٥/ ١٩٠ .

٣٩ـ التَّنْبِيه[١] = النِّدَاء .

٤٠ـ جزاء غير جازم[٢] = الاسم الموصول .

٤١ـ جمع الثّلاثة[٣] = جمع القلّة ، وانظر ما سلف برسم : أَقَلّ العدد ، وبناء أَدْنى العدد ، والبناء الذي للعدد القليل .

٤٢ـ جمع ما زاد على الثّلاثة[٤] = جمع الكثرة ، وانظر ما سلف برسم : أَبنية الكثير .

٤٣ـ الجملة[٥] = شبه الجملة .

٤٤ـ الجملة التي من الابتداء والخبر[٦] = الجملة الاسميّة .

٤٥ـ الجملة التي من الفعل والفاعل[٧] = الجملة الفعليّة .

٤٦ـ الحدث[٨] = المصدر .

٤٧ـ الحديث[٩] = الخبر .

٤٨ـ حرف الاستثناء[١٠] = أداة حصر .

٤٩ـ حروف البيان[١١] = حروف الإظهار .

---

(١) الحُجّة ٤/ ٨٩ ، ٥/ ٣٢١ .

(٢) الحُجّة ٢/ ١١٨ ، ١٢٠ .

(٣) الحُجّة ٤/ ٨٢ .

(٤) الحُجّة ٤/ ٨٢ .

(٥) الحُجّة ٤/ ٣٣٠ .

(٦) الحُجّة ٦/ ٤١٤ .

(٧) الحُجّة ١/ ٢٧٣ ، ٢/ ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٦/ ٤١٤ ، ٤١٥ .

(٨) الحُجّة ١/ ٢٩ ، ١٩٢ ، ٢/ ١٩ ، ٥٩ ، ٦١ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ٣/ ٢٨٣ ، ٣٧١ ، ٤/ ٢٢٣ ، ٥/ ١١٤ ، ٢٠٦ ، ٢٢٦ ، ٥/ ٤٠٩ ، ٦/ ٣٨٣ .

(٩) الحُجّة ٣/ ١٠٢ .

(١٠) الحُجّة ٣/ ١٦٩ .

(١١) الحُجّة ٤/ ٤٤٦ .

٥٠ـ حروف الفم[١] = حروف الإخْفاء .

٥١ـ الذِّكْر[٢] = الضّمير .

٥٢ـ الرَّاجع[٣] = الضّمير العائد .

٥٣ـ الرَّافع[٤] = المبتدأ .

٥٤ـ رَدّ[٥] = حرف جواب .

٥٥ـ الرَّفْعة[٦] = الضّمّة .

٥٦ـ الصِّفة[٧] = مبالغة اسم الفاعل .

٥٧ـ الصِّفة[٨] = الخبر .

٥٨ـ الصِّفة[٩] = المشتقّ .

٥٩ـ الصِّفة[١٠] = الحال .

٦٠ـ الصِّفة[١١] = الاسم المعطوف .

٦١ـ الصِّلة[١٢] = الاسم الموصول .

---

(١) الحُجَّة ٤/ ٤٤٦ .

(٢) الحُجَّة ١/ ٢٨ ، ٢٩ ، ١٤٨ ، ٢٠١ ، ٢٦٩ ، ٢/ ٦١ ، ١٦١ ، ٣٨٧ ، ٣/ ٦٧ ؛ ١٥٦ ، ٢٢٥ ، ٢٣١ ، ٢٧٧ ، ٣٤٦ ، ٤/ ٤٢١ ، ٥/ ٢٧٢ .

(٣) الحُجَّة ٢/ ٤٤ .

(٤) الحُجَّة ٤/ ٣٦١ .

(٥) الحُجَّة ٦/ ٣٤٥ .

(٦) الحُجَّة ١/ ٢١٣ ، ٢/ ٨١ .

(٧) الحُجَّة ٢/ ٥٨ .

(٨) الحُجَّة ٥/ ٣٨٠ .

(٩) الحُجَّة ١/ ١٥٧ .

(١٠) الحُجَّة ٢/ ٣٧١ .

(١١) الحُجَّة ٤/ ٢٨٥ ، وانظر : الاستدراك ٣١ .

(١٢) الحُجَّة ٢/ ٣٨٦ ، ٣/ ٢٨٦ ، ٤٣٥ .

٦٢ـ الصِّلة[١] = ما تعلّق بالمصدر .

٦٣ـ الصِّلة[٢] = الحرف الزَّائد .

٦٤ـ الضّمّة الخالصة والمَحْضَة[٣]= الضّمّة الصّحيحة التي لا إشْمَامَ فيها .

٦٥ـ ضمير القِصّة والحديث[٤]= ضمير الشَّأن .

٦٦ـ ضمير المجهول[٥]= ضمير الشَّأن .

٦٧ـ الظّرف[٦]= اسم الزّمان .

٦٨ـ الظّرف[٧]= الجارّ والمجرور .

٦٩ـ العَيْن[٨]= اسم الذّات .

٧٠ـ العَيْن[٩] = المصدر الحسّيّ .

٧١ـ غلط الأعراب[١٠] = جَفَاؤُهم وخَطَؤُهم في نسبة ما لا يصحُّ على الله تعالى ، إليه .

٧٢ـ غَيْر العَيْن[١١] = المصدر .

٧٣ـ فاعل[١٢] = اسم الفاعل .

---

(١) الحُجّة ٣/ ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٤/ ١٤ .

(٢) الحُجّة ٦/ ٣٤٣ ، ٣٩٧ .

(٣) الحُجّة ١/ ٣٤٦ .

(٤) الحُجّة ٢/ ١٧٣ ، ٣/ ٤٣٦ ، ٤/ ٢٣ ، ١٤٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٥/ ١٤٧ ، ٣٦٩ ، وسمّاه في المسائل المنثورة ٧٣ ضمير الأمْر .

(٥) الحُجّة ٦/ ٤٦٢ ، وانظر : الحلبيّات ٢٥٣ .

(٦) الحُجّة ٢/ ٦١ .

(٧) الحُجّة ١/ ٢٩، ٣٠، ١٩٠، ٢/ ٢٤٤، ٣٢١، ٣٤٢، ٤٢٦، ٤٢٧، ٣/ ٢٦٤، ٤/ ٤١٩، ٥/ ٤٣٠ .

(٨) الحُجّة ٢/ ٥٩ ، ٦١ ، ١٠٤ ، ١٦٠ ، ٣٠٨ ، ٤٤١ ، ٣/ ٨٥ ، ٣٧١ ، ٤/ ٢٢٣ ، ٥/ ١١٤ .

(٩) الحُجّة ٢/ ١٨ .

(١٠) الحُجّة ١/ ٢٦١ .

(١١) الحُجّة ٣/ ١٥٥ .

(١٢) الحُجّة ١/ ٢٤ .

٧٤ـ الفاعل[١] = خبر إنَّ .

٧٥ـ الفاعل[٢] = مبالغة اسم الفاعل .

٧٦ـ الفاعل[٣] = نائب الفاعل .

٧٧ـ فاعل كاد[٤] = اسمها .

٧٨ـ فاعل كان[٥] = اسمها .

٧٩ـ فاعل ليس[٦] = اسمها .

٨٠ـ الفَصْل[٧] = ضمير الفصل .

٨١ـ الفِعْل[٨] = اسم الفاعل .

٨٢ـ الفِعْل[٩] = اسم المفعول .

٨٣ـ الفِعْل[١٠] = المصدر .

٨٤ـ الفِعْل[١١] = مبالغة اسم الفاعل .

٨٥ـ الفِعْل الآتي[١٢] = الفِعْل المضارع .

٨٦ـ الفِعْل الآتي الّذي يُرادُ به الأمْرُ[١٣] = فعل الأمْر .

---

(١) الحُجَّة ١/ ٢٠٠ .

(٢) الحُجَّة ٥/ ٣٠٥ .

(٣) الحُجَّة ٥/ ٢١٩ ، ٦/ ٢٥١ .

(٤) الحُجَّة ٤/ ٢٣٧ .

(٥) الحُجَّة ٥/ ٤٥٦ .

(٦) الحُجَّة ٢/ ٢٧ .

(٧) الحُجَّة ٢/ ٥١ ، ٤/ ١٤ ، ٦/ ٣٤٥ .

(٨) الحُجَّة ٣/ ٢٨٦ .

(٩) الحُجَّة ٢/ ٢٤٠ ، ٣/ ٢٨٦ .

(١٠) الحُجَّة ٣/ ١٣٢ ، ٥/ ٢١٠ .

(١١) الحُجَّة ٦/ ٤٥١ .

(١٢) الحُجَّة ٢/ ٢٦١ .

(١٣) الحُجَّة ٥/ ٣٩٤ .

٨٧ـ فِعْل الحال[١] = الفِعْل المضارع .

٨٨ـ الفِعْل المُخْتَزَلُ[٢] = اسم الفاعل .

٨٩ـ فَعْلَة ، الدَّفْعة من الفِعْل[٣] = مصدر المرَّة .

٩٠ـ فِعْلَة ، ضَـرْبٌ مِنَ العِـلْم والاختصـاص بـالحـال التـي هـو عليها[٤] = مصدر الهَيْئَة .

٩١ـ الفِعْل الواقع[٥] = الفِعْل المتعدِّي .

٩٢ـ القَلْب[٦] = الإِبْدال .

٩٣ـ كان بمعنى وقع[٧] = كان التّامة .

٩٤ـ كان المفتقرة إلى الخبر[٨]= كان النَّاقصة .

٩٥ـ كان النّاصبة للخبر[٩]= كان النَّاقصة .

٩٦ـ الكناية[١٠]= الضَّمير .

٩٧ـ اللّام بمنزلة اللّام في « لئن »[١١]= اللّام الموطِّئة .

٩٨ـ اللّام التي تدخل مع المخفَّفة لتخليصها من النّافية[١٢]= اللّام الفارقة .

---

(١) الحُجَّة ٦/ ٣٤٥ .

(٢) الحُجَّة ٤/ ٢٧٠ .

(٣) الحُجَّة ٣/ ٧٢ .

(٤) الحُجَّة ٣/ ٢٥٢ ، ٤/ ٢٦٠ ، ٥/ ٢٧٩ .

(٥) الحُجَّة ٤/ ٣٤٦ .

(٦) الحُجَّة ٢/ ٤٢٤ .

(٧) الحُجَّة ٥/ ٣٩٦ .

(٨) الحُجَّة ٥/ ٣٩٦ .

(٩) الحُجَّة ٢/ ٢١٩ .

(١٠) الحُجَّة ١/ ٤٨ ، ٢/ ٢٣٩ ، ٣٧٥ ، ٤/ ٣٢٠ ، ٥/ ٢٠٢ .

(١١) الحُجَّة ٣/ ٦٥ .

(١٢) الحُجَّة ٦/ ٣٩٧ .

٩٩ـ اللّام التي تدخل لتفصل بين الإيجاب والنَّفْي[1]= اللّام الفارقة .

١٠٠ـ اللّام التي تقتضيها إنْ المخفّفة[2] = اللّام الفارقة .

١٠١ـ اللّام التي تَصْحَبُها إحدى النُّونَيْنِ[3] = اللّام الرَّابطة لجواب القسم .

١٠٢ـ اللّام لِمَا يَؤُول إليه الأَمْر[4] = اللّام العاقبة .

١٠٣ـ لا يُجْرَى[5] = لا يَنْصَرِفُ .

١٠٤ـ اللَّغْو[6] = الزَّائد .

١٠٥ـ « ما » التي مع ما بعدَها بتأويل المصدر[7] = ما المصدرية .

١٠٦ـ المَبْنِيّ عليه[8] = المبتدأ .

١٠٧ـ المثال[9] = الوَزْن .

١٠٨ـ المُحَدَّث عنه[10] = المبتدأ .

١٠٩ـ المحلّ[11]= ظرف المكان .

١١٠ـ المَحْمُول[12]= المعطوف .

١١١ـ المخبر عنه[13]= المبتدأ .

---

(١) الحُجَّة ٦/ ١٤٩ .

(٢) الحُجَّة ٤/ ٣٨٤ .

(٣) الحُجَّة ٦/ ٣٤٤ .

(٤) الحُجَّة ٣/ ٣٩٥ ، وانظر منها ١/ ٢٢٧ ، ٣/ ٣٧٥ .

(٥) الحُجَّة ٢/ ٢٥٢ .

(٦) الحُجَّة ٤/ ١٢ .

(٧) الحُجَّة ٢/ ١٦١ ، ٣/ ٥٩ ، ٢٥٣ ، ٤/ ٦ ، والحلبيّات ٢١٩ .

(٨) الحُجَّة ٥/ ٢٢٧ .

(٩) الحُجَّة ٤/ ١٠٦ ، ٦/ ٣٦١ .

(١٠) الحُجَّة ٣/ ١٠٢ .

(١١) الحُجَّة ٥/ ٢٩٤ ، وانظر : المصطلح النَّحْوي ٦٣ ، ودراسة في النَّحْو الكوفي ٢٢٢ .

(١٢) الحُجَّة ٣/ ١٢٨ ، ١٢٩ ، ٣١٣ ، وانظر : معاني القرآن للفرّاء ١/ ١٤١ .

(١٣) الحُجَّة ١/ ٢٦٩ ، ٤/ ١٤٥ ، ٥/ ٢٢٥ .

١١٢ـ المُسْتَقَرّ[١]= الظّرف المتعلّق بالخبر ، وغير المستقرّ أو اللّغْو : الظّرف المتعلّق بغير الخبر المحذوف .

قال ابن يعيش[٢] : « سيبويه كان يُسَمّي الظّرف والجارّ والمجرور متى وقع واحد منهما خبراً = مستقرّاً ؛ لأنّه يُقَدَّر باستقرّ ، ومتى لم يكن خبراً سمّاه لَغْواً ، وذلك نحو : زيد فيها قائماً ، الظّرف هَهُنا مستقرّ ؛ لأنّه الخبر ، والتقدير : زيدٌ استقرّ فيها ، وقائماً حال . فإنْ رفعتَ قائماً ، وجعلْتَه الخبرَ ، فقُلْتَ : زيدٌ فيها قائمٌ ، كان الظّرف لَغْواً ؛ لأنّه ليس بخبر ، إنّما الخبر قائم ، والظّرف من متعلّقات الخبر الذي هو قائم . ومتى جعلته خبراً كان ظرفاً ووعاءً للاستقرار ، ومتى جعلْتَه لَغْواً كان ظرفاً للقيام » .

١١٣ـ المستمرّ[٣] = المطّرد .

١١٤ـ المصدر[٤] = المصدر الميمي .

١١٥ـ المعرفة المؤقّتة[٥] = العَلَم .

١١٦ـ المَعْنى[٦] = اسم التفضيل .

١١٧ـ المَعْنى[٧] - التقدير .

١١٨ـ المَعْنى[٨] = المصدر .

١١٩ـ المَعْنى[٩] = المصدر المعنويّ .

---

(١) الحُجّة ١/ ٣٠ ، ١٧١ ، ٢/ ١٠ ، ٣/ ٩١ ، ٣٤٦ ، ٤/ ١٥ ، ٤٠ ، ٥/ ٢٧٢ ، ٦/ ٤٦٢ .

(٢) شرح المفصّل له ٧/ ١١٤ ـ ١١٥ ، وانظر : الكتاب ٢/ ٩١ ، والمقتضب ٤/ ٤٠٦ ، وكَشْف المشكلات ١/ ٥٢٢ .

(٣) الحُجّة ١/ ١٠٤ ، ٢/ ١٠٥ ، ٣/ ٥٧ .

(٤) الحُجّة ٣/ ١٥٣ .

(٥) الحُجّة ١/ ١٦٢ .

(٦) الحُجّة ١/ ٢٦ ، ١٥٩ ، ٣/ ٢٤٤ .

(٧) الحُجّة ١/ ٣٧١ .

(٨) الحُجّة ٢/ ٤٨ ، ٥٩ ، ٣٠٨ ، ٤٤١ ، ٤٥٨ .

(٩) الحُجّة ٢/ ١٨ .

١٢٠ـ المَعْنى[١] = ما تُعَلَّقُ به أَشْباه الجُمَل من الاستقرار المحذوف .

١٢١ـ المَعْنى[٢] = ما تحمله أَشْباه الجُمَل من الدّلالة على معنى الفعل .

١٢٢ـ المفعول به[٣] = اسم المفعول .

١٢٣ـ مفعول كان[٤] = خبر كان .

١٢٤ـ المكان[٥] = اسم المكان .

١٢٥ـ الملابسة[٦] = الارتباط المعنويّ بما سلف .

١٢٦ـ المواجه[٧] = المخاطب .

١٢٧ـ الموصول[٨] = المصدر .

١٢٨ـ الموضع[٩] = السّياق .

١٢٩ـ الموضع[١٠] = الظّرف .

١٣٠ـ الموضع[١١] = المحلّ .

١٣١ـ النّداء المفرد[١٢] = المنادى المفرد العَلَم .

---

(١) الحُجَّة ١/١٥٦ ، ٢/١٣٩ ، ١٥٩ ، ٤/٣٣١ ، ٣٤٤ ، ٥/٢٧٢ ، ٤٣٠ ، ٦/٣١١ ، ٤٦٣ .

(٢) الحُجَّة ١/٢٩ ، ٣٤ ، ٦/٢٦٤ ، وانظر : شرح اللُّمع ١/٣٣٧ ، وكَشْف المشكلات ٢/١٠٣٤ .

(٣) الحُجَّة ٣/٣٦٤ .

(٤) الحُجَّة ٣/٦٠ .

(٥) الحُجَّة ٢/١٥٢ .

(٦) الحُجَّة ٢/٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٧) الحُجَّة ٣/٣٢٣ ، ٤/٢٨٢ .

(٨) الحُجَّة ٣/٢٥٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٤/١٤ .

(٩) الحُجَّة ٢/٨٢ .

(١٠) الحُجَّة ٣/٢٦٥ .

(١١) الحُجَّة ١/٢٨ ، ٧٣ ، ١٨٩ ، ٢٦٨ ، ٣٤٤ ، ٢/٢٣٨ ، ٢٤٥ ، ٤٠٠ ، ٣/١٢١ ، ٢١٦ ، ٤/٢٨٥ .

(١٢) الحُجَّة ٢/٤٥٣ .

١٣٢ـ النَّصْبة[١] = الفتحة .

١٣٣ـ النَّفْي[٢] = النَّهْي .

١٣٤ـ النَّقْل[٣] = التَّعدية .

١٣٥ـ النّون التي تصحب ضمير المتكلِّم المنصوب[٤] = نون الوقاية .

١٣٦ـ الوصل[٥] = الاسم الموصول .

١٣٧ـ الوصل[٦] = التعدِّي .

١٣٨ـ الوقت[٧] = الحال .

١٣٩ـ الوقت[٨] = الظّرف .

١٤٠ـ الوَهْم[٩] = النِّيَّة .

١٤١ـ « يا » حرف تنبيه[١٠] = أداة نداء .

هذه هي جمهرةُ المصطلحات التي تناثرتْ في مَتْنِ الحُجَّة ، وخَالَفَتْ ما شَاعَ واستقرَّ عِنْدَ المتأخِّرين مِنْ أَهْلِ العربيّة ، وقد أَحْصَيْتُها إِحْصَاءً أَرجو أَلَّا يكونَ فاتني معه شَيْءٌ .

ولَيْسَ يَخْفَى أَنَّ أبا عليّ لم يكنْ بِدْعاً فيها ، بل جُلُّها مِمّا استخرجَه مِن كتاب سيبويه الذي قَعَدَ عليه حَيَاتَه ، وبَعْضُها مِمَّا شاع عِنْدَ مَنْ يُسَمِّيهم بالبغداديِّين ، وإِنْ

---

(١) الحُجَّة ٢/ ٨١ ، ٤/ ٩٢ .

(٢) الحُجَّة ٣/ ٥٤ .

(٣) الحُجَّة ٢/ ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) الحُجَّة ٥/ ٣٨٨ ، وانظر منها ٣/ ٣٣٥ .

(٥) الحُجَّة ١/ ١٤٩ .

(٦) الحُجَّة ٤/ ٢٨١ ، ٦/ ١٨٣ .

(٧) الحُجَّة ١/ ١٥٦ .

(٨) الحُجَّة ١/ ١٥٦ .

(٩) الحُجَّة ١/ ١٥٣ ، ٤/ ١٠٢ .

(١٠) الحُجَّة ٤/ ٨٩ .

كان قليلًا نزراً ؛ لأنَّ أبا عليّ بَصْرِيُّ الهَوَى والفُؤَاد .

ومِنْ بَعْضِ خَصَائِصِ هذه المصطلحات كالتعبيرِ عن المصطلحِ بشاهدٍ عَلَم عليه ، ووَصْفِه وَصْفاً مطوَّلًا دونَ الإتْيانِ على لَفْظِه ، وإجراءِ غيرِ مصطلحٍ على المعنى النَّحْويِّ الواحد ، وإجْراءِ مصطلحٍ واحدٍ على مَعَانٍ نَحْويّةٍ عدّةٍ = يَظْهَرُ أَنَّ المصطلحَ النَّحْويَّ لم يكنْ قـد استقرَّ في صورةٍ محدّدةٍ واضحةٍ عِنْـدَ عَلَمٍ فَـذٍّ مِن الأَعْلامِ الذين تكامَلَتْ على أَيديهم أَبْحَاثُ القياسِ والعِلَّة ، ونَضِجَتْ حتّى آتَتْ أُكُلَها في المئة الرّابعة للهجرة ؛ إذْ وَصْفُه وتمثيلُه وتعدُّدُ مدلولاتِه ، وكثرةُ مرادفاتِه ، كلُّ أُولئك مِمّا يَدُلُّ على أَنَّه ما زال ينمو في عَصْرٍ شَهِدَ نُضْجاً وتكامُلاً لأَكْثرِ العُلُومِ ؛ إذ القَرْنُ الرَّابعُ عَصْرُ ازدهارِ الثّقافة العربيّة الإسْلاميّة .

ولَئِنْ لم تكن المصطلحاتُ النَّحْويّةُ ناضجةً غايةَ النُّضْجِ ومستقرّةً غايةَ الاستقرار ، إنَّ أبا عليّ أَوْفَى على الغاية في باب القياس والعِلل إيفاءً يَشْهَدُ بفضلِه وأَثَرِه في تَرْسِيخ أُصُولِ عِلْمِ العربيّة .

الباب الثالث : آراء أبي عليّ النّحويّة والصّرفية في «الحُجَّة»

الفصل الأوّل : الآراء النّحويّة والصّرفيّة التي انفرد بها أو اجتهد فيها أو انتخبها

أولًا ـ مسائل عامة .

ثانياً ـ مسائل الأسماء .

ثالثاً ـ مسائل الأفعال .

رابعاً ـ مسائل الحروف .

خامساً ـ مسائل الجمل .

سادساً ـ مسائل الصرف .

الفصل الثاني : تعدُّد آراء أبي عليّ في المسألة الواحدة .

ـ ظاهرة تعدُّد آراء العالِم في المَسْأَلة الواحدة في تراثنا النَّحْوي .

ـ أسباب ظاهرة تعدُّد الآراء عند أبي عليّ .

ـ الأسس التي يُعَوَّلُ عليها في ترجيح أحد قولَيْ أبي عليّ في المسألة الواحدة .

الفصل الثالث : التوجيه النَّحْويّ عند أبي عليّ في الحُجَّة .

ـ التوجيه النّحويّ .

ـ العوامل المؤثّرة في التوجيه النَّحْوي عند أبي عليّ .

ـ مواضع من التوجيه المعنى والصّناعة فيها متقاودان .

ـ مواضع من التوجيه الغَلَبَةُ فيها للمعنى .

ـ مواضع من التوجيه الغَلَبَةُ فيها للصّناعة .

البَابُ الثَّالث

آراءُ أَبي عَلِيٍّ النَّحْوِيَّةُ والصَّرْفِيَّةُ في الحُجَّة

الفَصْلُ الأَوَّل

الآراءُ النَّحْوِيَّةُ والصَّرْفِيَّةُ الَّتي انفردَ بها أَو اجتهدَ فيها أَو انتخبَها

جاءَ أَبو عليٍّ وقد بَلَغَ النَّحْوُ العربيُّ مبلغاً عظيماً مِنَ النُّضْجِ في عَصْرِ ازدهارِ الثَّقافة العربيّة الإسلاميّة في المئة الرّابعة للهجرة ، إذ كَثُرَتْ كُتُبُ النَّحْوِ كثرةً مستفيضةً ، وصارَ عِلْمُ العربيّة مَشْغَلَةَ النَّاس ، والصَّنْعةَ التي تهفو إليها نفوسُ طلبة العلم ، والغايةَ التي يَسْعى إليها غيرُ قليلٍ مِنْ سادةِ القوم .

مَرَّ بنا أَنَّ أبا عليّ كان يكادُ يتعبَّدُ بكتاب سيبويه قرآنِ النَّحْو ، وأَنَّه قَعَدَ عليه على النَّظْم المعروف قَارِئاً لـه ، ومُقْرِئاً إيّاه ، وشارحاً لـه ، ومعلِّقاً عليه ، ومنتصراً لمذاهبِ صاحبِه ، ومُسْتنبطاً لآرائِه ، ومُعتقداً فيه الغايةَ في عِلْمِ العربيّة ؛ قال ابن جنّي[1] : « قال لي أبو عليّ : جاءَ ابن بَهْزَادَ ـ يَعْني أبا سعيدٍ السِّيرافيَّ ـ إلينا ، فقَرَأَ على أبي بكرٍ نحوَ مئةٍ وخمسينَ ورقةً مِنْ أَوَّلِ الكتابِ ، ثمَّ انقطعَ عنَّا ، فلقيني ، فقلتُ لـه : يا هذا الرّجلُ لِمَ انقطعْتَ؟ ـ وكان قد تَشَاغَلَ بهذه المَسْمُوْعَاتِ ـ فقال : هي سُوْقٌ ، وينبغي أَنْ يُبَاعَ فيها ما يَنْفَقُ فيها . قال أبو عليّ : فمنذُ أَنْ سمعتُ هذا منه لم أُعاوِدْه » اهـ

فهذا الخبر يدلُّ على منزلة الكتاب في نفس أبي عليّ ؛ إذ يراه الجديرَ بالانقطاعِ إليه ، وأَنَّ العَمَلَ بغيرِه تَشَاغُلٌ لا طائلَ تحته ، وأَنَّ المُنْصَرِفَ عنه قمينٌ بأَنْ يُنصرفَ عنه .

ولئن كان أبو عليّ عاكفاً على الكتاب نظراً فيه واستدلالاً له لا يكادُ يُديرُ وَجْهَه عنه ، إنَّ هذا لا يَعْني البتّة غيابَ شخصيّة أبي عليّ التي أُوْتيت مِنْ قوّة انتزاع الدّليل ،

---

(١) الخاطريّات ٥٠ .

واستدعاءِ النّظائرِ ، والاستحضارِ المُعْجِب ، والمحاكمة التي قادتْه إلى شيْءٍ من التفرُّد والاختيار = ما أُوتيت . ولئن كان متابعاً لسيبويه في جملة ما رآه وانتخبه ، إنَّ لـه لُمَعاً تُنْبِيء عن عَقْلٍ نَحْويّ قياسيٍّ بارعٍ أَدّاه إلى مُخالفةِ إمام الصِّناعة في مواضع ، وإلى اجتهاداتٍ وآراءٍ شَفَعَها بما تحصَّلَ عنده مِن روايةٍ غزيرةٍ ، وأَحاطَها بما لمحه مِنْ أَقيسةٍ مُحكمةٍ تَشْهَدُ بفضلِه في إرْساءِ قواعدِ عِلْمِ العربيّة .

وقد رَأَيْتُ أَنْ أُصَنِّفَ ما اجتمعَ عِنْدي مِنْ آراءِ الرَّجُلِ ومُنْتَخَبَاتِه النَّحْويّة في زُمَرٍ : مَسَائِل عامّة ، ومَسَائِل الأَسْماء ، ومَسَائِل الأَفْعال ، ومَسَائِل حروف المعاني ، ومَسَائِل الجُمل ، ومَسَائِل الصَّرْف .

أَوّلا - مَسَائِل عامّة

المَسْأَلة الأُوْلى : جواز تسكين حركة الإعراب .

قال أبو عليّ[1] : « حركة الإعراب لا يُبدل منها للإتباع ، كما لا تُسَكَّنُ في حال السَّعة والاختيار » .

وقال : « وأَمّا حركة الإعراب فمختلَفٌ في تجويز إسكانها ؛ فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُنكره ، فيقول : إنَّ إسكانها لا يجوز من حيث كان عَلَماً للإعراب . وسيبويه يُجَوِّزُ ذلك ، ولا يفصل بين القبيلَيْنِ في الشِّعْر ، وقد روى ذلك عن العرب ، وإذا جاءت الروايةُ لـم تُرَدَّ بالقياس » .

وقال : « فلمّا وجدوا ما ليس بمعربٍ مشابهاً للمعرب في تعاور الحركات عليه ، كتعاورها على المعرب ، جعلوه بمنزلة المعرب ، فأدغموا كما أدغموا المعرب . وهذا مِنْ فِعْلِهم يدلُّ على صحّة ما ذهب إليه سيبويه من تشبيه حركة الإعراب بحركة البناء في التخفيف » .

وقال : « نَزَّلَتْ حركة الإعراب منزلة غير حركة الإعراب ، في أَن استُجيز فيها

---

(١) الحُجّة ١/ ٦٥، ٢/ ٧٩، ٣/ ٢٣٣، ٦/ ٣٢، ٢٩٦؛ على الترتيب، وانظر منها ١/ ١٠٠؛ ٢/ ٦ .

من التخفيف ما استُجيز في غيرِها ، وليس يختلُّ بذلك دلالةُ الإعراب ؛ لأَنَّ الحكْمَ بمواضعِها معلومٌ ، كما كان مَعْلوماً في المعتلّ والإسكان للوقف » .

وقال : « وأَمَّا الإسكان في ﴿يَجْمَعْكُم﴾ [سورة التغابن : ٩] فعلى ما يجيز به سيبويه من إسكان الحركة إذا كانت للإعراب ، كما يسكنها إذا كانت لغيره » .

ومحصَّل الدلائل التي ساقها لاختياره جوازَ تسكين حركة الإعْراب ما يأتي[(١)] :

١ـ إجازة سيبويه[(٢)] لذلك في الشِّعْر ، وأَنَّ الرواية لا يدفعها القياس .

٢ـ رأى في إسكان حركة البناء ، وقد قامت فيها أشباه من حركة الإعراب ، ما يُسَوِّغُ إسكانَ حركة الإعْراب ، وهذه جملة الأَشباه بينهما :

آ ـ إدغام تميم وأكثر العرب المبنيّ ، نحو : رُدَّ ، وعَضَّ ، وفِرَّ ، كما يدغمون المعرب في نحو : يستعدُّ ؛ يسكّنون الأَوّل ، ويُدغمون الآخر فيه .

ب ـ يتعاقب الكسر والضّمّ في المبنيّ ، نحو قراءة مَنْ قَرَأَ[(٣)] ﴿عَلَيْهِمُو﴾ [سورة الفاتحة : ٧] ، كما يتعاقبان في المعرب ، نحو : فَرِقٌ .

ج ـ تتعاقب الحركات على المبنيّ ، وإنْ كُنَّ لغير الإعراب ، كما تتعاقب الحركات على المعرب ، وهذه مواضع تعاقب حركات المبنيّ :

١ـ التّحريك منعاً مِن تلاقي السّاكنين ، نحو[(٤)] : ارْدُدِ القَوْمَ .

٢ـ إلقاء حركة الهمزة للتخفيف على المبنيّ السّاكن قبلها ، نحو[(٥)] : كَمِ بِلُكَ؟ ومَنَ خُوكَ؟

٣ـ إذا أُكِّدَ المضارع المسند إلى ألف الاثنين ، نحو يكتبان ، تُحذف منه نون الرَّفْع لتوالي الأمثال ، ثم تكسر نون التوكيد تشبيهاً بها ، فيقال : لَتكتبانِّ .

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ١٠٠ ـ ١٠١ ، ٢/ ٧٩ ـ ٨٢ .

(٢) الكتاب ٤/ ٢٠٤ .

(٣) السّبْعة ١٠٨ .

(٤) انظر : التكملة (فرهود ٥) .

(٥) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٥ ، والتكملة (فرهود ٤) .

٤ـ تحريك المبنيّ للإطلاق[(١)] .

٥ـ حركتا البناء والإعراب زائدتان ، وكلتاهما تسقط ، الأولى للتخفيف ، والثّانية في الوقف والاعتلال[(٢)] .

٦ـ ليس تختلّ دلالة المعنى إن حُذفت حركة الإعراب ، إذ يُستدلُّ عليها بالموضع ، كما لا تختلّ هذه الدلالة إن حُذفت حركة البناء في نحو[(٣)] : ضُرِبَ ، وكسرة الرّاء تدلُّ على أنَّ الفعل مبنيّ للمفعول ، وقد أُسْكِنَتْ ، ولم تذهب دلالةُ البناءِ للمفعول .

جعل أبو عليّ هذه المسألة : جواز تسكين حركة الإعراب ، تمهيداً للاحتجاج لمن روى الإسكان عن أبي عَمْرو[(٤)] ﴿إلى بَارِئْكُم﴾ [سورة البقرة : ٥٤] ، ثمّ قال[(٥)] : « فَمَنْ رَوَى عن أبي عَمْرو الإسكانَ في هذا النَّحْو ، فلعلَّه سَمِعَه يختلسُ[(٦)] ، فحسبه لضعف الصّوتِ به والخفاءِ إسكاناً . هذا كلُّه على الاختلاس مستقيمٌ حَسَنٌ ، ومَنْ روى عنه الإسكان فيها ـ وقد جاءَ ذلك في الشّعْر ـ فلعلَّه ظَنَّ الاختلاس إسكاناً » .

هذا جِمَاعُ ما تَفَرَّقَ مِنْ كلامِ أبي عليّ في هذه المسألة ، ومُؤَدَّاه أنَّه يَرَى جوازَ إسْكانِ حركةِ الإعْراب في غيرِ الشِّعْر ؛ إذْ تمهيدُه بما مهَّدَ به للاحتجاج لقراءة أبي عَمْرو من عرض مذاهبهم في تجويز إسكان حركة الإعراب ، وانتصارُه لرأي سيبويه في جواز ذلك في الشّعْر ، واستدلالُه بما جاءَ به مِنْ شواهد ، وزيادتُه عليها بعضَ ما اتّفق لـه[(٧)] ، واجتلابُه الأشباهَ بينَ حركتي البناء والإعراب التي تُسَوِّغُ حَمْلَ كُلِّ واحدةٍ منهما على أُختها ، واعتقادُه أنَّ الإسْكانَ روايةٌ عن العرب لا تُرَدُّ إنْ خالفتْ

---

(١) انظر : القوافي للأخفش ١٢٥ .
(٢) الحُجَّة ٢/ ٨٢ .
(٣) انظر : الكتاب ٤/ ١١٤ .
(٤) السّبعة ١٥٥ .
(٥) الحُجَّة ٢/ ٨٤ .
(٦) انظر : الكتاب ٤/ ٢٠٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٩٩ .
(٧) انظر : الحُجَّة ٢/ ٨٠ ، ٨١ .

مقاييسَ العربيّة ، واستئناسُه بذلك في توجيه ما رُوِيَ من إسكان حركة الإعراب في بعض القراءة[1] = كلُّ أولئك مُوْحٍ بأنَّه يتّسعُ في جواز إسكان حركة الإعراب في القبيلَيْنِ معاً ، ولا يقصره على الشِّعْر ، مع عدم نصِّه الصّريح على جواز ذلك في الضِّيق والسَّعة .

على أنَّ جميعَ ما استاقَه أَبو عليّ مِنْ شَواهِدَ ، وما أَعْمله مِنْ مقاييس ، لا ينهضُ حُجّة لإخراج إسكان حركة الإعْراب من مقام الشِّعْر والضّرورة إلى السَّعة والاختيار ، وهو مَدْفوعٌ مِنْ وجوهٍ :

١ ـ نَصُّ أبي عليّ في موضع من الحُجَّة[2] : « حركات الإعْراب لا يُبْدَلُ منها للإتْباع ، كما لا تُسَكَّنُ في حال السَّعة والاختيار » . وإذا وَرَدَ عن عالمٍ في مَسْألةٍ واحدةٍ قولان متضادّان ، فأَوْلى قولَيْهِ بالقَبُول ما لم يخرجْ به عن إجْماعِ علماء البلدَيْنِ . وهذا[3] أَصْلٌ صحيحٌ يُعملُ عليه في كُلِّ العُلُوم .

٢ ـ قَوْلُ أبي عليّ في الحِجَاج لِمَنْ حَذَفَ[4] إحدى النُّونَيْنِ تخفيفاً مِنْ قوله : ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [سورة الزمر : ٦٤] :[5] « ينبغي أَنْ يكونَ حَذَفَ النُّونَ الثّانيةَ المُصَاحِبَةَ لعلامةِ المنصوب المتكلِّم ؛ لأَنَّها قد حُذِفَتْ في مواضعَ . وإنَّما قدّر مِنَ المحذوف الثّانية ؛ لأَنَّ التكريرَ والتثقيلَ به وَقَعَ ، ولأَنَّ حَذْفَ الأُوْلى لَحْنٌ ؛ لأَنَّها دلالةُ الرَّفْعِ » .

فنون الأَفعال الخمسة علامةُ إعرابٍ فرعيّةٌ تدلُّ على ارتفاع المضارِع ، فهي إذن بمنزلة حركة الإعراب في كَوْنِها عَلَماً للإعْرابِ ودليلاً عليه ، وقد اعتقد أبو عليّ حَذْفَ نونِ الوقاية دونَ حَذْفِ نون الأَفعال الخمسة ؛ لأَنَّها عَلَمُ الرَّفْعِ ، واعتدَّ اعتقادَ حَذْفِها لحناً لا يجوزُ ، فهذا منه إقْرارٌ بأَنَّ حَذْفَ دليل الإعْراب لَحْنٌ لا يَسُوغُ ، وبه

---

(١) انظر : الحُجَّة ٦/ ٣٢ ، ٢٩٦ ، وانظر منها ٢/ ٦ .

(٢) الحُجَّة ١/ ٦٥ .

(٣) انظر : الحُجَّة ١/ ١٤٣ .

(٤) السَّبْعة ٥٦٣ .

(٥) الحُجَّة ٦/ ٩٩ ـ ١٠٠ .

يعود أبو عليّ إلى إجْماع النَّحْويّين أنَّ سَلْبَ حركةِ الإعْراب مِمَّا يكونُ مقصوراً على الشِّعْر دون سواه .

٣ ـ نَصُّ الأئمّة على أنَّ الإسْكانَ مِنْ لغة الشِّعْر ، قال سيبويه[١] : « وقد يجوز أنْ يُسَكِّنُوا الحرف المرفوع ، والمجرور في الشِّعْر » ، وقال الزَّجّاج في قراءة أبي عَمْرو السّالفة الذِّكر[٢] : « وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسرة . وأَحْسَبُ أنَّ الرّواية الصّحيحة ما روى سيبويه ؛ فإنّه أَضْبَطُ لِمَا رَوَى عن أبي عَمْرو . والإعْرابُ أَشْبَهُ بالرّواية عن أبي عَمْرو ؛ لأنَّ حَذْفَ الكسرة في مثل هذا ، وحَذْفَ الضّمّ إنَّما يأتي باضطرار من الشِّعْر » ، وقال ابن السّرّاج[٣] : « وهذا عندي غيرُ جائز لذهابِ عَلَمِ الإعراب » ، وقال أبو سعيد[٤] : « القولُ عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة » .

٤ ـ ذهب المبرِّد وأصحابه إلى إنكار جواز ذلك في الشِّعْر والنَّثْر[٥] ، ورووا ما أنشده سيبويه روايةً تُخرجُه عمَّا استشهدَ به ، وهذا وإنْ كان تحكُّماً ورَدّاً لِمَا لا يَصِحُّ رَدُّه ورَاوِيْهِ سيبويه ، ففيه تَأْنيسٌ بكراهة ذلك حتّى في الشِّعْر .

٥ ـ في إجازة إسكان حركة الإعراب وهي عَلَمُ المعنى ، هَدْمٌ لأبرز خصائص العربيّة ، وهو الإعْراب .

٦ ـ ما رُوي من الإسكان عن أبي عمرو مَحْمولٌ على الاختلاس عند سيبويه[٦] الذي هو غاية في الضَّبْط والتقييد . والأَشْبَهُ بالصّواب الاقتصار على الإسكان في الشِّعْر دونَ إنكارِه فيه ودونَ نَقْلِه إلى سعة الكلام .

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٠٣ .
(٢) معاني القرآن له ١/ ١٣٦ .
(٣) الأُصُول له ٢/ ٣٦٥ .
(٤) ضرورة الشِّعْر له ١٢٤ .
(٥) انظر : البغداديّات ٤٣١ ، ومعاني القرآن للزّجّاج ١/ ١٣٦ ـ ١٣٧ ، وضرورة الشِّعْر للسّيرافيّ ١٢٢ ، والخصائص ١/ ٧٥ .
(٦) الكتاب ٤/ ٢٠٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٩٩ ، وللزّجّاج ١/ ١٣٦ .

المَسْأَلة الثَّانية : هل يجوزُ اعتقادُ القَلْبِ في القُرآن؟

قال أبو عليّ في قراءة مَنْ[1] قَرَأَ ﴿فَعَمِيَتْ﴾ بفتح العين وتخفيف الميم مِنْ قوله تعالى ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [سورة هود : ٢٨] : «[2] ويجوزُ في قوله ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ أَمْران :

أحدهما : أَنْ يكون : عَمُوا هم عنها ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّحْمةَ لا تَعْمى ، وإنَّما يُعْمَى عنها ، فيكونُ هذا كقولِهم[3] : أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوةَ في رَأْسي ، ونحو ذلك مِمَّا يُقْلَبُ إذا لم يكنْ فيه إشْكالٌ . وفي التّنزيل ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ [سورة إبراهيم : ٤٧] ، وقال الشّاعر[4] :

تَرَى الثَّوْرَ فِيْهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ ... وسَائِرُهُ بَادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

والآخر : أَنْ يكونَ معنى « عَمِيَتْ » خَفِيَتْ . . . » اهـ

وقال أبو حَيّان يَرُدُّ كلام أبي عليّ هذا[5] : « والقَلْبُ عند أَصحابنا مطلقاً لا يجوز إلَّا في الضَّرورة . وأَمَّا قَوْلُ الشّاعر فليس من باب القلب ، بل من باب الاتّساع في الظّرف[6] . وأَمّا الآية فـ « أَخْلَفَ » يتعدَّى إلى مفعولَيْن ، ولك أَنْ[7] تضيف إلى

---

(١) السَّبْعة ٣٣٢ .

(٢) الحُجَّة ٤/ ٣٢٢ ، وعنها في المحرَّر الوجيز ٣/ ١٦٤ ، والبحر ٥/ ٢١٦ ، والدّرّ المصون ٦/ ٣١٤ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ١٨١ ، وضرورة الشِّعْر للسِّيرافيّ ١٧٧ ، والمحرَّر الوجيز ٣/ ١٦٤ ، وابن الشّجريّ ٢/ ١٣٥ ، والبحر ٥/ ٢١٦ ، والدّرّ المصون ٦/ ٣١٤ .

(٤) البيت بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٨١ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/ ٨٠ ، وتأويل مشكل القرآن ١٩٤ ، والأُصُول ٣/ ٤٦٤ ، وضرورة الشِّعْر للسِّيرافيّ ١٧٧ ، ولَحْن العوام للزُّبيديّ ٢٨٦ ، والبديع في علْم العربيّة لابن الأثير ١/ ٣٣٧ ، ٢/ ٧٠٣ ، والمحرَّر الوجيز ٣/ ١٦٤ ، والبحر ٥/ ٢١٦ ، والدّرّ المصون ٦/ ٣١٤ .

يصف هاجرةً أَلجأَت الثِّيران إلى كُنُسِها ، فترى الثور قد أدخل رأسَه في ظلّ كُناسِه لِمَا يجدُه من شدّة الحرارة ، وسائر جسده بارز للشمس .

(٥) البحر ٥/ ٢١٦ .

(٦) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢/ ٨٠ ، والأُصُول ٣/ ٤٦٤ .

(٧) وقع في مطبوعة البحر : ولكان ، أَصلحْتُه عن الدّرّ المصون ٦/ ٣١٤ .

أيّهما شئت[1] ، فليس من باب القلب . ولو كان ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ مِنْ باب القلب ، لكان التعدِّي بعن دون على ؛ أَلَا تَرَى أَنَّك تقول : عَمِيْتُ عن كذا ، ولا تقول : عَمِيْتُ على كذا » .

وقال أبو حَيّان أيضاً[2] : « وينبغي أَنْ يُنَزَّهَ القُرآن عنه ـ أي القلب ـ ؛ لأَنَّ الصّحيحَ أَنَّ القَلْبَ لا يكونُ إِلَّا في الشِّعْر ، أَوْ إِنْ جاءَ في الكلامِ فهو من القلّة بحيث لا يُقاسُ عليه » .

وقال أيضاً[3] : « والقَلْبُ عند أصحابنا يختصُّ بضرورة الشِّعْر ، فلا يُخَرَّجُ كلامُ اللهِ عليه » .

وقال ابنُ عطيّة[4] : « وادّعاءُ القَلْبِ على لَفْظِ كتاب الله دونَ ضرورة تدفع إلى ذلك ، عَجْزٌ وسُوْءُ نظر . وذلك أَنَّ الكلامَ يتخرَّجُ على وَجْهِه ورَصْفِه » .

وقريبٌ مِنْ مذهب أبي عليّ مَذْهَبُ عَصْريِّه أبي سعيد الذي قال[5] : « ولو قال قائل : إنَّ التقديم والتأخير فيما ذكرناه ـ يعني من شواهد القلب في الشِّعْر ـ ليس من الضَّرورة ، لم يكن عندي بعيداً ؛ لأَنَّها أَشْيَاءُ قد فُهِمَتْ معانيها ، وليستْ بِأَبْعَدَ من قولهم : أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوةَ في رأسي ، والخاتم في إصبعي ، كما قال الشّاعر :

تَرَى الثَّوْرَ فِيْهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ ... وسَائِرُهُ بَادٍ إِلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

وإنّما يدخل الرَّأس في القَلَنْسُوة ، والإصبع في الخاتم ، ورأس الثور في الظّلّ » اهـ

والاختيار عندي أَنْ يكون القَلْبُ من لغة الشِّعْر التي يُضطرُّ الشّاعرُ فيها إلى أَنْ

---

(١) قال ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ١٩٣ : « أي مُخْلِف رُسُلِه وَعْدَه ؛ لأَنَّ الإخلاف قد يقع بالوعد ، كما يقع بالرُّسُل ، فتقول : أخلفت الوعد ، وأخلفت الرُّسل » اهـ .

(٢) البحر ١/ ٤٨٢ .

(٣) البحر ٢/ ١٣٩ .

(٤) المحرَّر الوجيز ١/ ٢٨٧ .

(٥) ضرورة الشِّعْر له ١٧٧ .

يضعَ الكلامَ في غَيْرِ موضعِه الذي ينبغي له ، فيُزيلُه عن حاقِّ رَصْفِه ونَظْمِه ، ويُقبل منه ذلك فيما لا يُشكل معناه ، وقد وَصَفَ ابنُ السَّرّاج هذا الضَّرْبَ مِنَ الضَّرورة بأَنَّه[١] « مِمَّا جاءَ كالشَّاذِّ ، وهو وَضْعُ الكلام في غَيْرِ موضعِه وتغيير نَضْدِه » ، وإذا ساغ تخريجُ جميع ما استشهدَ به أبو عليّ على القلب ، على غيره ، لم يكن بُدٌّ مِنْ تنزيه القرآن عنه ، ولم يكنِ القرآنُ المعجز في نَظْمِه المنقطعُ عمّا قبله وبعده في بلاغته ، ليأتي على القلب الذي حُدَّ بأَنَّه وَضْعُ الكلام في غير موضعه . ولئن كان ابن الشّجريّ[٢] قد وصف القلب بأنّه اتّسع في كلامهم حتّى استعملوه في غير الشِّعْر ، فقالوا : أَدخلْتُ القَلَنْسُوةَ في رَأْسي = إنَّ ذلك ليس مِنَ الكثيرِ كثرةً تُوجبُ تخريجَ شَيْءٍ مِنَ القرآن عليه ، وقد وصفه ابن عطيّة[٣] بأَنَّه عَجْزٌ وسوء نظر .

المَسْأَلة الثّالثة : التَّقْديم والتَّأْخير في الآي .

قال أبو عليّ في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَـٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [سورة المجادلة : ٣] :[٤] « فتقديرُ قَوْلِ أبي الحسن الأخفش[٥] : والَّذين يظاهرون مِن نِسَائِهم فعليهم تحريرُ رقبة لِمَا قالوا ، أَي لِمَا نطقُوا به من لَفْظِ التَّحْريم الموجب الامتناعَ مِنَ الوَطْءِ إلَّا بعد التكفير . فأَمَّا التقديم والتَّأْخير الذي قدَّره في الآية فهو كثيرٌ جدّاً ، فمثلُ الآية قولُه :[٦] ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَـٰبِى هَـٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ [سورة النّمل : ٢٨] ، فالمعنى : اذهب بكتابي هذا فأَلقِه إليهم ، فانظر ماذا يَرْجِعُون ، ثمّ تَوَلَّ عنهم . فكما قدَّم قوله ﴿ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾ والتقدير به التَّأْخير ، كذلك في آية الظِّهار ، التقدير بـ ﴿ ثُمَّ ﴾ وما تعلَّق به التَّأْخير » اهـ

---

(١) الأصول له ٣/ ٤٦٣ .
(٢) أمالي ابن الشّجريّ ٢/ ١٣٥ .
(٣) المحرَّر الوجيز ١/ ٢٨٧ .
(٤) الحُجَّة ٢/ ١٣٩ ـ ١٤٠ ، وانظر : الشِّعْر ١/ ١٠٠ ، ١٠٢ .
(٥) معاني القرآن ٢/ ٥٣٧ .
(٦) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٢٨ ، والشِّعْر ١/ ١٠٢ .

قال أبو حَيَّان[1] : « وقال الأخفش : فيه تقديم وتأخير ، والتقدير : فتحرير رقبة لِمَا قالوا . وهذا قولٌ ليس بشَيْءٍ ؛ لأنَّه يُفسِدُ نَظْمَ الآية » اهـ

وقال أيضاً في آية النَّمل[2] : « قال ابن زَيْد : أمره بالتولّي بمعنى الرجوع إليه ، أيْ أَلْقِه وارجع ، قال : وقوله ﴿ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ في معنى التقديم على قوله ﴿ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾ . وقالـه أبو عليّ . ولا ضرورة تدعو إلى التقديم والتّأخير ، بل الظّاهر أنَّ النظر مُعتقب التولّي عنهم » اهـ

وقال أيضاً في الرّدّ على أبي طالب محمّد بن عليّ بن عطيّة المكّي (ت ٣٨٦ هـ) صاحب « قوت القلوب في معاملة المحبوب »[3] : « وكثيراً ما يذكر هذا الرجل في القرآن تقديماً وتأخيراً ، وأَغْرَبُ مِنْ ذلك أنَّه يجعله مِنْ أنواع عِلْمِ البيان . وأَصْحَابُنا وحُذَّاق النَّحْويّين يجعلونه مِنْ باب ضرائر الأشْعار ، وشتَّان ما بينَ القولَيْنِ » اهـ

قلت : ما ذكره أبو حَيَّان مِن تأبِّيه التقديم والتّأخير أثرٌ مِنْ آثار مذهبه الظّاهريّ الذي يتعبَّدُ بظاهر النُّصوص ، ويتجانفُ عن كثرة التَّأْويل . والأمر أَيْسَرُ وأَخَفُّ وأَلْطَفُ مِمَّا ذهب إليه ؛ قال الأخفش[4] : « ومثل هذا في كلام العرب وفي الشِّعْر كثير في التقديم والتّأخير » ، ثمّ استاق طائفة من الشواهد من القرآن والشِّعْر حُملت على التقديم والتأخير . على أنَّ آيتي المجادلة والنّمل قد قيل فيهما ما يُخرجهما عن التقديم والتّأخير ، وإذا اتَّسق النَّظْم وصَحَّ المعنى ، لم يكن معدلٌ عنه .

المَسْأَلة الرَّابعة : التَّضْمين

قال أبو عليّ[5] : « التقدير في قوله ﴿ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ ﴾ [سورة يونس : ١١] ، أي لَفُرِغَ مِنْ أَجلِهم ومدَّتِهم المضروبة للحياة ، وإذا انتهت مدّتُهم المضروبة للحياة ،

---

(١) البحر ٨/ ٢٣٣ ، والدّرّ المصون ٨/ ٦٠٧ .
(٢) البحر ٧/ ٧٠ ، وانظر : المحرَّر الوجيز ٤/ ٢٥٧ .
(٣) البحر ٣/ ٣٠٧ .
(٤) معاني القرآن له ١/ ٣٢٨ .
(٥) الحُجَّة ٤/ ٢٥٦ ، وانظر منها ٣/ ١٩٧ ، ٥/ ٣١٢ .

هلكوا . فأمَّا قولُه سبحانه ﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ وما يتعلّق به هذا الجارُّ ، فإنَّه لمَّا كان مَعْنى قَضَى فَرَغَ ، وكان قولُهم : فرغ ، قد يتعدَّى بهذا الحرف في قوله[1] :

أَلانَ فَقَدْ فَرَغْتُ إِلى نُمَيْرٍ فَهَذا حِينَ صِرْتُ لَهُم عَذابا

وفي التنزيل ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [سورة الرّحمن : ٣١] ، أمكن أَنْ يكون الفعل يتعدَّى باللاّم كما تعدَّى بإلى . فلمَّا كان معنى ﴿قُضِيَ﴾ فُرِغَ ، وفرغ تُعَلَّقُ بها إلى ، كذلك تُعَلَّقُ بقضى » اهـ

وقال أبو حَيَّان في قوله تعالى : ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [سورة البقرة : ١٧٨] :[2] « وعَفَا يتعدَّى بـ عن إلى الجاني وإلى الجناية ، تقولُ : عفوت عن زيد ، وعن ذَنْبِ زيد . فإذا عدّيت إليهما معاً تعدَّت إلى الجاني باللاّم ، وإلى الذنب بـ عن ؛ تقول : عفوتُ لزيدٍ عن ذنبه . وقوله ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ﴾ من هذا الباب ، أيْ فَمَنْ عُفِيَ له عن جنايته . وحذف : عن جنايته لفهم المعنى . ولا يفسَّرُ ﴿عُفِىَ﴾ بمعنى تُرِك ؛ لأنَّه لم يثبت ذلك مُعدّى إلَّا بالهمزة ، ومنه[3] : أَعْفُوا اللُّحَى . ولا يجوز أَنْ يُضَمَّن ﴿عُفِىَ﴾ معنى « ترك »[4] ، وإنْ كان العافي عن الذنب تاركاً له ، أي لا يؤاخذ به ؛ لأنَّ التضمين لا ينقاسُ » اهـ

واتِّصالُ الفِعْل بحرفٍ لا يتعدَّى به وَضْعاً ، لأنَّه في مَعْنى فِعْلٍ آخرَ ، وإشْرابُه معنى ما ضُمِّنَ إيَّاه = يُضْفي على الفعل مجموعَ معنيين : معناه الموضوع له أَصْلاً ، ومعنى الفعل الذي أُشْرِبَ معناه ، وهذا مِمَّا يزيدُ المعنى ويقوّيه .

على أَنَّ التّضمين ليس مِمَّا ينقاس في كلِّ موضعٍ موضعٍ ، وإنَّما يُحْمَلُ الكلامُ عليه على حَسَبِ الحال التي تدعو إليه . فتضمين أبي عليّ لـ ﴿قُضِيَ﴾ معنى فُرِغَ ،

---

(١) عزاه ابن برّي إلى جرير في اللّسان [ع ي ن] ، ولم أجده في ديوانه بشرح محمّد بن حبيب ، وهو من إنشاد ابن الأنباري لجرير في القرطبي ١٧/ ١٦٩ ، والبحر ٨/ ١٩٤ ، ولجرير في المحرَّر الوجيز ٣/ ١٠٩ ، والدّرّ المصون ١٠/ ١٦٩ ، عن كتابنا .

(٢) البحر ٢/ ١٢ ، وانظر منه ٧/ ١٤١ .

(٣) الحديث في مسند أحمد برقم ٥١٣٥ ، ٢/ ٥٢ .

(٤) قول أبي عُبيدة في مجاز القرآن له ١/ ٦٦ .

ولهذا ما تعدَّى بإلى كما يتعدَّى فرغ ، جَمَعَ معنيَيْنِ : مَعْنى الإحْكام والحَتْم الذي دَلَّ عليه ﴿قُضِيَ﴾ ، ومَعْنى الإمْضاءِ والفراغ الذي دلَّ عليه تعدُّي ﴿قُضِيَ﴾ بإلى ، حين أُشْرِبَ مَعْنى فرغ . على أنَّ « قَضَى » مِمَّا يتعدَّى أَصْلًا بـ إلى ؛ قال تعالى ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [سورة الإسراء : ٤] ، ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ﴾ [سورة الحجر : ٦٦] ، ولكن لمّا كان مَعْنى قَضَى إلى : أَعْلَمَ وأَوْحَى[1] ، ضَمَّنَ ﴿قُضِيَ إِلَيْهِمْ﴾ مَعْنى فُرِغَ ، حين دَعَت الحاجةُ إليه ؛ إذ لا يقبلُ السّياقُ معنى الإعْلام والوحْي .

---

(١) انظر : مفردات الرّاغب ٦٧٤ .

ثانياً ـ مَسَائِلُ الأَسْماءِ

المَسْأَلة الأُوْلى : علامة إعراب الأسْماءِ السّتّة .

قال أبو علي[١] : « ومِنَ الإتْباعِ قولهم : هذا فُوك ، ورأيتُ فَاك ، ومررتُ بفِيك . ومثله قولهم : ذُو مالٍ ، إلّا أَنَّ « ذو » لا يُضافُ إلى المضمر . لمّا حُذِفَت اللّامُ مِنْ « فم » تبعت الفاءُ العَيْنَ التي هي حرف الإعراب عِنْدَنا . فإنْ أَضفْتَه إلى المتكلِّم قلت : هذا فِيَّ ، ورأيْتُ فِيَّ ، وفي فِيَّ ، ولا يجوزُ في موضع النَّصْب : فاي .

وإنَّما اتّفقت الألفاظُ الثّلاثة على لَفْظٍ واحدٍ إذا أَضافَ المتكلِّمُ إلى نفسه ؛ لأَنَّ حرفَ الإعراب ينقلبُ إلى الحرفِ المجانسِ للحركة التي تجبُ له ؛ أَلَا تَرَى أَنَّه يكونُ في موضعِ الرَّفْعِ واواً ، وفي الجرِّ ياءً ، وفي النَّصْبِ ألفاً ، ثمّ تتبعُه الفاءُ . فكذلك إذا أضافه إلى نفسه انقلبتْ ياءً ؛ لأَنَّ حركةَ الحرفِ الذي يلي الياءَ في جميعِ أحوالِه الكَسْرُ . فإذا كانَ كذلك وَجَبَ أَنْ يكونَ ياءً في الأَحْوالِ الثلاثِ إذا أَضفْتَه إلى نَفْسِك كما يكونُ في الجرِّ ، لاجتماعِ الحركتَيْنِ على لَفْظٍ واحدٍ . ولَيْسَ هذا في موضعِ النَّصْبِ إذا أَضَفْتَه إلى نَفْسِك بمنزلة عصاي ؛ لأَنَّ حرفَ اللِّين في عَصَاي لا ينقلبُ بحسب الحركةِ التي تجبُ له ، كما ينقلبُ في فيك .

وما ثَبَتَ مِمَّا ذكرناه مِنْ قولِهم : في فِيَّ ، يدلُّ على فَسَادِ قَوْلِ مَنْ قال[٢] : إنَّ هذه الكَلِمَ مُعْربةٌ مِنْ مكانَيْنِ » اهـ

---

(١) الحُجّة ١/١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، وقد تعرَّض أبو عليّ لهذه المسألة ، وكرّر كلامه فيها في عامّة كتبه . انظر : التكملة (فرهود ٤٩ ، مرجان٢٥٠) ، والحُجّة ١/٤٣ ، ٤/٤١١ ، والبغداديّات ٥٣٩ ، والبصريّات ٢/٨٩٦، والشّيرازيّات ٣٢٦ ، ٣٢٩، والعَضُديّات ٦٤، والتعليقة ١/٢٩ ـ ٣١، والشِّعْر ١/١٦٧ .

(٢) هما الكسائيّ والفرّاء ، كما في إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ١/٢١١ ، وتهذيب اللُّغة ١٥/٢٨٧ ، وابن الشّجريّ ٢/٢٤٣ ، وسفر السّعادة ٢/٥٤٣ ، وابن يعيش ١/٥٢ ، والتبيين ١٩٤ ، والتذييل ١/١٧٧ .

وقال أيضاً[1] : « قولهم : كسرْت فِيَّ ، فلولا أَنَّ حرفَ الإعراب الذي وَلِيَ ياءَ الإضافة في موضع كَسْرٍ ما كُسِرَت الفاءُ مِنْ فِيَّ . فلمَّا كُسِرَت كما كُسِرَت في قولهم : بِفِيْك ، وكما فُتحتْ مِنْ قولِهم : رأيْتُ فَاكَ ، لمّا كانت في موضع الفتحة في قولك : رأيت غلامَك ، وانضمَّتْ في قولك : هذا فُوْك ، لإتْباعِه الضّمّة المقدّرة فيها ، كالتي في قولك : هذا غلامُك ، كذلك كُسِرَتْ في قولِهم : كسرْت فِيَّ . وهذا يدلُّ على أَنَّه ليس يُعْرَبُ مِنْ مكانَيْنِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّها تَبِعَتْ حركةَ غيرِ الإعراب في قولك : كسرْت فِيَّ يا هذا ، كما تبعت الإعراب في : رأيْتُ فَاكَ » اهـ

ظاهر كلام أبي عليٍّ أَنَّه يرى الواوَ والياءَ والألفَ في : هذا أَبوك ، ومررتُ بأبيك ، ورأيْتُ أباك ، حروفَ الإعراب ، وليستْ علاماتٍ له ولا دَوَالَّ عليه ، فعلامةُ إعراب هذه الأسماء مقدّرة على هذه الحروف .

فأَصْلُ : هذا أَبُوْك ، أَبَوُكَ ، ثمّ أُتْبِعَتْ حركةُ الباءِ لحركة الواو ، فقيل : أَبُوُكَ ، ثمَّ استُثْقِلَت الضَّمَّةُ على الواو ، فأُلقيتْ . وأَصْلُ : مَرَرْتُ بِأَبِيْكَ ، بِأَبَوِكَ ، ثمَّ أُتبعت حركة الباء لحركة الواو ، فصار : بِأَبِوِكَ ، ثمَّ استُثْقِلَت الكسرة في الواو ، فَحُذِفَتْ ، فصار : بِأَبِوْكَ ، ثمَّ انقلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلَها ، فصار بِأَبِيْكَ . وأَصْلُ رَأَيْتُ أَبَاكَ ، أَبَوَكَ ؛ تحرّكت الواو ، وانفتحَ ما قبلَها ، فقُلِبَتْ ألفاً . فحرف اللِّين الذي هو حرف الإعراب ينقلبُ بحسب الحركة التي تجبُ لـه ، وحركةُ ما قبلَه مُتْبَعَةٌ له .

وقَوْلُهم : كَسَرْتَ فِيَّ ، أُتْبِعَتْ فيه الفاءُ الكسرةَ التي تقتضيها ياءُ المتكلِّم ، وهي هنا مُتْبَعَةٌ ما لَيْسَ بحركةِ إعْراب ، كما تبعت حركة الإعراب في : رأيْتُ فَاكَ ، أَصْلُها : فَوَك ؛ تَبِعَت الفاءُ حركةَ الواوِ ، ثمَّ انقلبت الواو ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها .

ورأى أبو عليّ في إتباع الفاء ما ليس بحركة إعراب في قولهم : كسرْتَ فِيَّ ، ردّاً

---

(١) الحُجّة ٤/ ٤١١ .

على الكسائيّ والفرّاء اللَّذَيْنِ زعما أَنَّ هذه الأسماء معربة من مكانَيْنِ : بالحروف ، وبالحركات التي قبلها ، فإذا قُلْتَ : هذا أَخُوْكَ ، فهو معرب عندَهما بالواو ، وبالضّمّة التي على الخاء ، فلا يصحُّ إذن أَنْ تكون كسرة الفاء في : كَسَرْتَ فِيَّ ، علامة لنصب المفعول به . وزاد أبو عليّ[1] في ردّ هذا المذهب ، أَنَّه لو جُعلت الواو من : هذا فُوْكَ علامة الإعراب لا حَرْفَه ، لبقي الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسدٌ عند الجميع ؛ إذ لَيْسَ مِنْ كلامِهم اسم من حرف واحد .

وما حُكِيَ عن الكسائيّ والفرّاء تردُّه الأُصُول أيضاً ؛ إذ فيه خروج عن النظير ، فليس من كلامهم أَنْ تجتمع علامتا إعراب في مُعْرَبٍ واحدٍ ؛ قال الزّجّاجيّ[2] : « معربٌ مِنْ مكانين محال عند البصريين ؛ لأَنَّه لو جاز أَنْ يُجعل في اسم واحد رَفْعان ، لجاز أَنْ يجتمعَ فيه إعرابان مختلفان ، فكما امتنع المختلفان امتنع المتّفقان » . وأَفْسَدَه العكبري[3] أيضاً من ثلاثة أوجه : أَنَّ الإعراب حاصل عن عامل واحد ، والعامل الواحد لا يعمل عملَيْنِ في موضع واحد ، وأَنَّ الإعراب يُفَرِّق بين المعاني ، والفرق يحصل بعملٍ واحدٍ ، فلا حاجة إلى آخر ، وأَنَّه يُفضي إلى أَنْ تكون الكلمة كلُّها علامات الإعراب ، وهو قولك : فُوْك ، وذُوْ مالٍ ، فإنَّ ضمَّة الفاء والذّال والواو بعدهما هو كلُّ الكلمة ، فإذا كان ذلك إعراباً فأين المعرب؟

وما اختاره أبو عليّ أَنَّ حروفَ اللِّين في هذه الأَسْماءِ هي حروفُ الإعْراب لا علاماتُه ، وحركاتُ الإعرابِ مقدَّرةٌ عليها = هو ظاهر مذهب سيبويه[4] ، وذلك أَنَّ أَصْلَ الإعْرابِ أَنْ يكون بحركات ظاهرة أو مقدَّرة ، وإذا أمكن القياسُ أَنْ يُقِرَّ الشَّيْءَ على أَصْلِه فلا مَعْدَلَ عنه ، وقد رَأينا الحركاتِ تُقدَّرُ في الاسم المقصور والمحكيِّ والمُتْبع ، وأَمْكَنَ تفسيرُ تغيُّرِ حَرْفِ اللِّين بالإتْباع ، وهي أسماء مَجْهودة ، اِجْتُرِىءَ

---

(١) انظر : التعليقة ١/ ٢٩ ، والبغداديّات ٥٣٩ .

(٢) التذييل ١/ ١٨٤ .

(٣) التبيين ٢٠٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، والتّبيين ١٩٣ ، ١٩٥ ، والتذييل ١/ ١٧٥ .

عليها بالتغيير بعد إتْباع الفاء ، كما اجْتُرِىءَ عليها بِحَذْفِ لاماتِها ، والتغيير قد يُؤْنِسُ بالتغيير .

وما نَجْري عليه اليومَ مِن أَنَّ هذه الحروفَ هي علاماتُ الإعراب ، نابت عن الحركات ، فنابت الواو عن الضّمّة ، ونابت الألفُ عن الفتحة ، ونابت الياءُ عن الكسرة = مَذْهَبٌ عُزِيَ[1] لقُطْربٍ (ت ٢٠٦ هـ) ، وأبي إسحاق إبراهيم بن سُفيان الزِّياديّ (ت ٢٤٩ هـ) ، والزّجّاجيّ (ت ٣٣٧ هـ) من البصريّين ، وهشام بن معاوية الضَّرير (ت ١٩٤ هـ) مِنَ الكوفيّين في أحد قولَيْهِ .

وقد رَدَّ أبو عليّ هذا المذهب بقوله[2] : « فإنْ قال : فهذا مختلَفٌ فيه ـ أَي انقلاب حرف الإعراب ـ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أبا إسحاق الزِّياديّ يقول : هو إعراب ، وأبو الحسن وأبو عثمان يقولان : هو دلالة إعْراب ، وإذا كان دلالةَ إعراب ، لم يكن حرف إعراب = قلنا : هذا حرف إعراب ، وليس بإعرابٍ ، ولا دلالةَ إعراب . والدّليل على ذلك أنّه لا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ دلالةَ إعراب أو حرف إعراب . فلا يجوز أَنْ يكونَ دلالةَ إعراب ؛ لأَنّه لو كان كذلك لبقي الاسم على حرفٍ واحدٍ في : فُوكَ ، وذُو مال ، وبقاء الاسم على حرفٍ واحدٍ لم يجىءْ في شَيْءٍ مِنْ كلامِهم » اهـ

والاختيار مَذْهَبُ سيبويه وأبي عليّ لِمَا فيه مِنْ إقْرارِ الأشياءِ على أُصُولها ، ولأنّه لا يَعْتَرِضُ فيه ما يَعْتَرِضُ في المذاهب الأخرى ، مِنَ الإفضاء إلى عدم النظير ؛ إذ ليس في كلامِهم مُعْرَبٌ له علامتا إعراب ، ولا في كلامهم اسمٌ على حرفٍ واحدٍ ، وليس شَيْءٌ مِن هذا يدخلُ إذا جعلْنا هذه الحروف حروف إعراب ، وعلامات الإعراب مقدَّرة فيها ، وذلك أَنَّ الأسماء المعربة لا تَعْرَى مِنْ علامات الإعراب لفظاً أو تقديراً ؛ لأَنَّها دالَّةٌ على مَعَانٍ ، فوجب أَنْ تقدَّر الحركات ليحصل المعنى ، والمانع من ظهور هذه الحركات ظاهر ، إذ الحركة على حروف اللِّين ثقيلة مكروهة .

---

(١) انظر : التذييل ١/١٧٦ .

(٢) البصريّات ٢/٨٩٦ ، وانظر : البغداديّات ٥٤٠ .

المَسْأَلة الثَّانية : مَجِيءُ الحَالِ مِنَ المُضَافِ إليه .

قال أبو عليّ في إعراب ﴿نَذِيرًا﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ۞ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴾ [سورة المدثر : ٣٥ ، ٣٦] :[1] « فأمَّا قولُه تعالى ﴿ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴾ فقد قيل فيه قولان :

أحدهما أَنْ يكونَ حالًا مِنْ ﴿ قُمْ ﴾[2] [سورة المدثر : ٢] المذكورة في أوَّل السُّورة .

والآخر أَنْ يكونَ حالًا مِنْ قوله ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾ .

فإذا جعل ﴿نَذِيرًا﴾ حالًا مِمَّا في ﴿قُمْ﴾ ، فإنَّ النَّذير اسم فاعل بمعنى المُنْذِر ، كما أنَّ السَّميع كالمُسْمِع ، والأَلِيم كالمُؤْلِم .

وإنْ جعلْتَه حالًا من قوله ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾ فليس يخلو الحال مِنْ أَنْ يكونَ من المضاف ، أو مِنَ المضاف إليه . فإنْ كان مِنَ المضاف كان العامل ما في « إِحْدَى » مِنْ معنى التفرُّد . وإنْ جعلْت الحال من المضاف إليه كان العاملُ فيها ما في ﴿ ٱلْكُبَرِ ﴾ من معنى الفعل . وفي كلا الوجهين ينبغي أَنْ يكونَ ﴿نَذِيرًا﴾ مصدراً ؛ لأَنَّ الأوَّل المضاف مؤنَّث، والمضاف إليه مؤنَّث مجموع، والمصدر قد يكون حالًا من الجميع، كما يكون حالًا من المفرد ؛ تقول : جَاؤُوا رَكْضاً ، كما تقول : جاءَ رَكْضاً » اهـ

قال أبو حَيَّان[3] : « احتمل أَنْ يكونَ مصدراً بمعنى الإنذار كالنكير بمعنى الإنكار ، فيكون تمييزاً ، أي لإحدى الكُبَرِ إنْذاراً ، كما تقولُ : هي إحْدَى النِّسَاءِ عَفَافاً ، لمَا ضُمِّنَ « إحْدى » مَعْنى أعظم ، جاءَ عنه التَّمييز . وقال الفرَّاءُ[4] : هو مصدرٌ نُصِبَ بإضْمار فِعْلٍ ، أَيْ أَنْذَرَ إِنْذاراً . واحتمل أَنْ يكونَ اسم فاعل بمعنى مُنْذِر ، فقال الزَّجَّاج[5] : حالٌ مِنَ الضَّمير في ﴿ إِنَّهَا ﴾ . وقيل : حال مِنَ الضَّمير في

---

(١) الحُجَّة ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥ ، وكشف المشكلات ٢/ ١٤٠٠ ، عن كتابنا .

(٢) وَجْهٌ أجازه الأخفش في معاني القرآن له ٢/ ٥٥٦ ، والزَّجاج في معاني القرآن له ٥/ ٢٤٩ .

(٣) البحر ٨/ ٣٧٩ ، وعنه في الدّرّ المصون ١٠/ ٥٥٢ ، وانظر : التبيان ٢/ ٤٧٥ .

(٤) معاني القرآن له ٣/ ٢٠٥ .

(٥) معاني القرآن له ٥/ ٢٤٩ .

« إحْدى » . ومَنْ جَعلَه متصلاً بـ ﴿ قُمْ ﴾ في أَوَّلِ السُّورة ، أَوْ حالاً مِنَ ﴿ ٱلْكُبَرِ ﴾ ، أَوْ حالاً مِنْ ضمير ﴿ ٱلْكُبَرِ ﴾ = فهو بِمَعْزَلٍ عَنِ الصَّوَابِ » اهـ

وإِنَّما رَدَّ أبو حَيَّان أَنْ يكونَ ﴿ نَذِيرًا ﴾ حالاً مِنْ فاعل ﴿ قُمْ ﴾ ، لطول الكلام الفاصل بين الحال وصاحبه ؛ قال الفرَّاء في هذا الوجه[1] : « ولَيْسَ ذلك بشَيْءٍ ، واللهُ أَعْلَمُ ؛ لأَنَّ الكلامَ قد حَدَثَ بينهما شَيْءٌ منه كثير ، ورَفْعُه في قراءة أُبيّ ينفي هذا المعنى » ، ورَدَّ أَنْ يكون حالاً مِنَ ﴿ ٱلْكُبَرِ ﴾ لعزّة حالِ المضاف إِليه ، وأَنَّه إذا وُجِد عنه مندوحة ، وَجَبَ تَرْكُه[2] ، وإِنَّما ضَعُفَ مجيء الحال من المضاف إِليه ؛ لأَنَّ العامل في الحال ينبغي أَنْ يكونَ هو العامل في ذي الحال . وقد أَجازَ[3] بعضهم أَنْ تأْتي الحال مِنَ المضاف إِليه إنْ كان المضاف بعض المضاف إليه كقوله تعالى ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ [سورة الحجرات : ١٢] ، أو كبعضه ، كقوله تعالى ﴿ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [سورة النّحل : ١٢٣] . ومُنع قولُهم : ضربْتُ غلامَ هندٍ جالسةً ؛ لأَنَّ المضاف ليس بعض المضاف إليه ولا كبعضه . ونقل أبو حَيَّان[4] عن بعض البصريّين جواز مجيء الحال من المضاف إليه الصَّريح .

وجعل أبو عليّ[5] جملة ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾ من قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [سورة البقرة : ٨٣] ، وجملة ﴿ لَا تَسْفِكُونَ ﴾ من قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٨٤] حالاً من المضاف إليه ، أي أخذ ميثاقَهم موحِّدين ، وغيرَ سافكين .

قال أبو حَيَّان[6] : « ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾ فذكروا في إعرابه وجوهاً :

أحدها : أَنَّه جملة منفيّة في موضع نصب على الحال من ﴿ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ ، أَيْ

---

(١) معاني القرآن له ٣/ ٢٠٥ .
(٢) انظر : أمالي ابن الشّجريّ ١/ ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٣٣ ، ٢٥٦ ؛ ٣/ ٩٦ ، ١٩٠ .
(٣) انظر : الارتشاف ٣/ ١٥٨٠ .
(٤) انظر : الارتشاف ٣/ ١٥٨٠ .
(٥) انظر : الحُجّة ٢/ ١٢٢ .
(٦) البحر ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

غير عابدين إلَّا الله ، أي موحِّدين الله ومُفْرِدِيْهِ بالعبادة . وهو حال من المضاف إليه ، وهو لا يجوزُ على الصَّحيح . لا يقال : إنَّ المضاف إليه يمكن أَنْ يكون معمولًا في المعنى لـ ﴿ مِيثَٰقَ ﴾ ؛ إذ يحتمل أَنْ يكون مصدراً ، أو حكمه حكم المصدر ، وإذا كان كذلك جاز أَنْ يكون المجرور بعده فاعلًا في المعنى ، أو مفعولًا ؛ لأَنَّ الذي يقدَّر فيه العمل هو ما انحلَّ إلى حرف مصدري والفعل . وهنا ليس المعنى على أَنْ ينحلَّ لذلك ، فلا يجوز الحكم على موضعه برفع ولا نصب ؛ لأَنَّك لو قدّرت : أَخذْنا أَنْ نواثِقَ بني إسرائيل ، أَوْ أَنْ يواثقنا بنو إسرائيل = لم يصحَّ ، بل لو فرضنا كونه مصدراً حقيقة ، لم يَجُزْ فيه ذلك . ومِمَّنْ أَجاز أَنْ تكون الجملة حالًا المبرِّدُ وقطرب .

الثّاني : أَنْ تكونَ الجملة جواباً لقسم محذوف ، دلَّ عليه قوله ﴿أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ، أي استحلفناهم والله لا تعبدون . ونُسِبَ هذا الوجهَ إلى سيبويه[1] ، وأجازه الكسائيّ والفرّاء والمبرِّد .

الثّالث : أَنْ تكون « أَنْ » محذوفة ، وتكون « أَنْ » وما بعدها محمولًا على إضمار حرف جرّ ؛ التقدير : بأَنْ لا تعبدوا إلَّا الله .

الرّابع : أَنْ يكون التقدير : أَنْ لا تعبدوا ، فحذف « أَنْ » ، وارتفع الفعل ، ويكون ذلك في موضع نصب على البدل من قوله ﴿ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ .

الخامس : أَنْ تكون محكيّةً بحال محذوفة ، أي قائلين : لا تعبدون إلَّا الله ، ويكون إذ ذاك لفظه لفظ الخبر ، ومعناه النَّهي ، أي قائلين لهم لا تعبدوا إلَّا الله ، قاله الفرّاء[2] .

السّادس : أَنْ يكون المحذوف القول ، أي وقلنا لهم : لا تعبدون إلَّا الله .

السّابع : أَنْ يكون التقدير : أَنْ لا تعبدون ، وتكون « أَنْ » مفسِّرة لمضمون الجملة ؛ لأَنَّ في قوله : ﴿أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ معنى القول ، فحذف « أَنْ » المفسِّرة ، وأبقى المفسَّر .

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ١٠٦ .

(٢) انظر : معاني القرآن له ١/ ٥٤ .

الثّامن : أَنْ تكون الجملة تفسيريّة ، فلا موضع لها مِن الإعراب ؛ وذلك أَنَّه لمّا ذكر أَنَّه أخذ ميثاق بني إسرائيل ، كان في ذلك إبهام للميثاق ما هو ، فأتى بهذه الجملة مفسِّرة للميثاق » اهـ

رَدَّ أبو حَيَّان ما اختاره أبو عليّ مِنْ مجيء جملة ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾ حالاً من المضاف إليه ﴿ بَنِيٓ ﴾ ؛ لأَنَّ العاملَ في الحال ينبغي أَنْ يكونَ هو العاملَ في ذي الحال . ودفع أَنْ يكونَ ﴿ بَنِيٓ ﴾ فاعلاً أَوْ مفعولاً في المعنى لـ ﴿ مِيثَٰقَ ﴾ على تقديره تقدير المصدر ، فيصحّ مجيءُ الحال عنه ، إذ قالوا في حدِّها[1] : الحالُ ما يبيِّنُ هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أَوْ مَعْنًى . وأَجَازَ الرّضيّ[2] أَنْ تأتيَ الحالُ مِنَ المضاف إليه إذا كان المضاف فاعلاً ، أَوْ مفعولاً يصحُّ حَذْفُه وقيامُ المضاف إليه مقامَه ، كما أَنَّك لو قلت : بل نتبعُ إبراهيمَ حنيفاً ، في موضع ﴿ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ ﴾ [سورة النّحل : ١٢٣] ، جاز ؛ فكأَنَّه حال من المفعول ، وإذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً ، وهو جزء المضاف إليه ، فكأَنَّ الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف .

وفيما ذكر أبو حَيَّان مِنْ أعاريب ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾ غُنْيَةٌ ومندوحةٌ عن جعل الجملة حالاً منه المضاف إليه ، وإذا ساغ توجيه الإعراب على غيره حَسُنَ تركُه . على أَنَّ أشبه الوجوه بالاختيار ما نقله أبو حَيَّان عن الفرَّاء من أَنْ تكونَ الجملةُ محكيةً بقولٍ محذوفٍ ، وحَذْفُ القول كثير ؛ قال تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾ [سورة الرّعد : ٢٣ ، ٢٤] ، فجملة ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾ محكيّةٌ بقولٍ محذوفٍ . وقد نقل ابن هشام عن شيخنا أبي عليّ قوله[3] : « حَذْفُ القَوْلِ مِنْ حَدِيثِ البَحْرِ ؛ قُلْ ولا حَرَجَ » ، يريد أَنَّه في الكثرة كماءِ البحر ، فاعملْ على تقديره إِنْ أَدَّاكَ السِّياقُ إليه ، وليس ينخرقُ بتقديرك أَصْلٌ تُؤَاخَذُ عليه .

(١) انظر : شرح الكافية للرّضيّ ٢/ ٧ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرّضيّ ٢/ ٩ .

(٣) المُغْني ٨٢٧ .

المَسْأَلة الثَّالثة : مَجِيءُ الحَالِ مِنَ النكرة .

قال أبو عليّ في قوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [سورة الذَّاريات : ٢٣] :(١) « يجوز أَنْ تكون الحال ـ يعني ﴿مِّثْلَ﴾ ـ عن النكرة الذي هو ﴿حَقٌّ﴾ في قوله ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ﴾ ، وإلى هذا ذهب أبو عُمَرَ ، ولم نعلمْ عنه أَنَّه جَعَلَهُ حالاً من الذِّكْرِ الذي في « حقّ » ، وهذا لا اختلافَ في جوازه . وقد حمل أبو الحسن(٢) قوله ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾ [سورة الدُّخان : ٤ ، ٥] على الحال ، وذو الحال قوله ﴿ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ ، وهو نكرة » اهـ .

ظاهر كلام أبي عليّ أَنَّه يُجيز مجيءَ الحال من النّكرة ، وهو جَارٍ في ذلك على عِرْقٍ له عند أبي الحسن الأخفش وتلميذه أبي عُمَرَ الجَرْمِيّ . قال سيبويه(٣) : « ومَنْ قال : هذا أَوَّلُ فارسٍ مُقْبلاً . وقد يجوز نَصْبُه على نَصْب : هذا رجلٌ منطلقاً ، وهو قولُ عيسى . وزعم الخليل أَنَّ هذا جائز ، ونصبُه كنصبه في المعرفة ، جعله حالاً ، ولم يجعلْه وَصْفاً . ومثل ذلك : مررت برجلٍ قائماً ، إذا جعلْتَ الممرورَ به في حالِ قيام . وقد يجوزُ على هذا : فيها رجلٌ قائماً ، وهو قولُ الخليل رحمه الله . وزعم يونسُ أَنَّ ناساً مِنَ العرب يقولون : مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ(٤) ، والجَرُّ الوَجْهُ . وإِنَّما كان النَّصْبُ هنا بعيداً مِنْ قبل أَنَّ هذا يكونُ مِنْ صفةِ الأَوَّلِ ، فكرهُوا أَنْ يجعلوه

(١) الحُجَّة ٦/ ٢٢١ ـ ٢٢٢ ، وعنه في أمالي ابن الشّجريّ ٢/ ٦٠٥ .

(٢) الذي في معانيه ٢/ ٥١٦ أَنَّه حال من الضَّمير الواقع مفعولاً به في قوله ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ [سورة الدُّخان : ٣] ، وحكى الزّجّاج في معانيه ٤/ ٤٢٤ عنه أَنَّه حال من فاعل ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ ، أي أنزلْناه آمرين أمراً ، ولعلّ أبا عليّ ينقل عن غير المعاني له ، والأخفش معروف بكثرة الأقوال والمذاهب في الشَّيْءِ الواحد ؛ قال ابن جنّي في الخصائص ١/ ٢٠٥ : « وقد كان أبو الحسن ركّاباً لهذا الثَّبَج ، آخذاً به ، غيرَ محتشِمٍ منه ، وأكثر كلامه في عامّة كتبه عليه . وكنت إذا أَلزَمْتُ عند أبي عليّ رحمه الله قولاً لأبي الحسن شيئاً لا بُدَّ للنظر مِنْ إلزامِه إيَّاه ، يقول لي : مذاهب أبي الحسن كثيرة . وكان إذا سمع شيئاً من كلام أبي الحسن يخالفُ قولَه ، يقول : عكَّس الشَّيْخ » اهـ .

(٣) الكتاب ٢/ ١١٢ .

(٤) قِعْدَة رجل : مقدار ما أخذ من الأرض قُعُودُه . عن اللّسان [ق ع د] .

حالًا ، كما كرهُوا أنْ يجعلوا الطّويل والأَخ حالًا حينَ قالُوا : هذا زيدٌ الطويلُ ، وهذا عَمْرٌو أخوكَ » اهـ

وإنَّما منع مَن منع مجيء الحال من النكرة ؛ لأنَّ الحال ههنا ينوب عن معناها الصِّفةُ ، والصِّفة جارية على الموصوف ، فهي أَوْلى لمشاكلتها موصوفَها ، والحال أَبْعَدُ لمخالفته صاحبَه ، والصِّفةُ بعضٌ منها هيئةٌ ثابتةٌ في الموصوف ، والحال مُنْتَقِلة ، فهذا مِمّا اعتلّ به أبو عليّ لامتناع نصب « أحمر » مِنْ قولك : هذا رجلٌ أَحْمَرُ ؛ قال[1] : « وقولُه : هذا رجلٌ قائماً ، معناه : أُشيرُ إليه قائماً ، ولا يجوزُ : هذا رجلٌ أَحْمَرَ ؛ لأنَّ الحالَ حُكْمَها أنْ تكونَ منتقلاً غيرَ ثابتٍ ، وقولك : أحمر ، هيئةٌ ثابتةٌ ، وكذلك طويل ونحوه » . ولمّا كانت الصِّفةُ بعضٌ منها قد يكونُ غيرَ ثابتٍ في موصوفِه ، استجازَ أبو عليّ مجيءَ الحال مِنَ النّكرة ، لاشتراكِ الحالِ والصِّفة حينئذٍ بالانتقال ؛ قال : « لمّا كانت الحال مِنَ المعرفة لا تجري مَجْرى صفتها ؛ لأنَّ الصِّفةَ تكونُ لازمةً ، والحالُ منتقلةٌ ، كذلك جعلُوا الحالَ مِنَ النّكرةِ ، فاشتركَ هاتان الحالان في النَّقْلِ والتَّبَدُّل » .

يُشبهُ أنْ يكونَ أبو عليّ قد قَيّد قَطْعَ الصِّفةِ النكرةِ عن موصوفِها ونصبَها على الحال ، بدلالتها على الانتقال وعدمِ الثبات ، فيجوزُ : هذا رجلٌ قائماً ، لدلالة « قائماً » على التغيُّر والانتقـال ، والعاملِ فيها معنى الإشـارة المستفاد من « ذا » ، والمعاني تعمل فـي الأحـوال ، ولا يجوز : هذا رجلٌ طويلًا ، لأنَّ « طويلًا » هيئةٌ ثابتةٌ في موصوفها ملازمةٌ لـه ، ولا يصحُّ قَطْعُها ونصبُها على الحال لفواتِ مَعْنى الانتقال الذي تُسِرُّه الحالُ في نفسها . ...

ومَنْ جَوَّزَ مجيء الحال من النّكرة قيّدها[2] بأن تكون واقعة في حيّز نَفْيٍ أو شبهه ، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [سورة الحجر : ٤] ، ولا تعتبْ على صديقٍ غائباً ، أو تتقدّم الحال ، نحو : هذا قائماً رجلٌ .

---

(١) التعليقة ١/ ٢٧٥ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣/ ١٥٧٧ .

على أن جَعْلَ ﴿مِّثْلَ﴾ حالاً مِن الضَّميرِ المستكنِّ في الخبر ﴿لَحَقٌّ﴾ أَشْبَهُ بالاختيار لإجْماعِهِم عليه ، وجَعْلَه حالاً مِنَ ﴿لَحَقٌّ﴾ نفسِها أَبْعَدُ ، لاختلافِهم فيه ، وحَمْلُ أعاريب القرآن على ما اتّفقُوا عليه أَوْلى مِن إجرائها على ما اختلفوا فيه .

المَسْأَلة الرَّابعة : جواز إِبْدال الاسم الظَّاهر مِنْ ضمير المخاطب .

قال أبو عليّ في إعراب ﴿ذُرِّيَّةَ﴾ مِن قوله تعالى ﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا ۞ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [سورة الإسراء : ٢ ، ٣] :(١) « فأمَّا قولُه ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا﴾ فيجوزُ أَنْ يكونَ مفعولَ الاتّخاذِ(٢) ؛ لأنَّه فِعْلٌ يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ . ويجوزُ أَنْ يكونَ نداءً . ولو رُفِعَ « الذُّرِّيَّةُ » على البدلِ مِنَ الضَّمير في قوله ﴿ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟﴾ كانَ جائزاً . وقد ذُكِرَ أنَّها قراءةٌ(٣) . ولو رُفِعَ على البدلِ مِنَ الضَّميرِ المرفوعِ كان جائزاً ، ويكونُ التقدير : أَلَّا تتّخذَ ذرّيّةُ مَنْ حملْنا مَعَ نُوحٍ مِنْ دُوني وكيلاً . ولو جَعَلَه بدلاً مِنْ قوله ﴿بَنِي﴾ جاز ، وكان التقدير : وجعلناه هدًى لذرّيّة مَنْ حملْنا معَ نُوحٍ » اهـ

ظاهر كلام أبي عليّ أَنَّه يجيزُ إِبدال الاسم الظّاهر من ضمير المخاطب ، وهو ممتنع عند أصحابه البصريّين(٤) ؛ قال أبو جعفر النّحّاس(٥) : « لا يُقال : كلّمْتُك زيداً ، ولا كلّمتني زيداً ؛ لأنَّ المخاطَبَ والمخاطِبَ لا يحتاجان إلى تبيينٍ » ، أَيْ لا يُبدلُ منهما ؛ لأنَّك إذا عنيْتَ المخاطَبَ أَوْ نفسَك ، فلا يجوزُ أَنْ تكونَ لا تدري مَنْ تَعْني ؛ لأنَّك لسْتَ تُحَدِّثُ عن غائبٍ .

---

(١) الحُجّة ٥/ ٨٤ ـ ٨٥ .

(٢) أجازهما الزّجّاج في معاني القرآن له ٣/ ٢٢٦ .

(٣) ذكر الجامع في كَشْف المشكلات ٢/ ٧٠٦ أنَّ الهُذَليّ صاحب الكامل في القراءات نَقَلَها ، ونصَّ أبو حَيّان في البحر ٦/ ٧ أنّها قراءةُ فِرْقَةٍ ، ولم يُسَمِّ أحداً منها ، وعَزَاها ابنُ خالويه في شواذّه ٧٨ إلى مُجاهد ، وقال الزّجّاج في معانيه ٣/ ٢٢٦ : « ولا تقرأَنَّ بها إلّا أَنْ تثبت بها روايةٌ صحيحةٌ ؛ فإنَّ القراءةَ سُنَّةٌ لا يجوزُ أَنْ تُخالفَ بما يجوز في العربيّة » .

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٧٦ ، والكامل ٢/ ٥١٠ ، والأصول ٢/ ٤٧ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٦٩ .

(٥) إعراب القرآن له ٢/ ٤١٤ .

على أَنَّ ما أجازه أبو عليّ مُقْتفياً فيه قَفْوَ شيخِه أبي إسْحقَ[1] إنَّما يجوزُ على قراءةِ مَنْ قرَأ[2] ﴿أَلَّا يَتَّخِذُوا﴾ بالياءِ ، فيكون ﴿ذُرِّيَّةَ﴾ بدلاً مِنْ ضمير الغائب ، وهو مِمّا لا اختلافَ فيه ، لاحتياج الغائب إلى تبيين يجلو الغُمَّة عنه .

وجواز إبدال الاسم الظّاهر من ضمير المتكلِّم والمخاطب ، مَذْهَبُ الكوفيّين والأخفش رَدَّه أبو عليّ بقوله[3] : « لم يجزْ سيبويه[4] : بي المسكينِ كان الأمر ، ولا : بكَ المسكينِ ، كما أجاز ذلك في الغائب ، نحو : مررتُ به المسكينِ . فأمَّا ما ذَهَبَ إليه بَعْضُ البغداديّين[5] في قول الشّاعر[6] :

فَلأَحْشَأَنَّكَ مِشْقَصاً ... أَوْساً - أُوَيْسُ - مِنَ الهَبَالَةْ

من أَنَّ « أَوْساً » بدل من كاف الخطاب ، فليس الأمر فيه كما ذهب إليه ؛ لأَنَّ « أَوْساً » مصدر ، من قولك : أُسْتُه إذا أَعطيته ، وانتصب « أوس » ؛ لأَنَّ ما ذكر من قوله : فلأَحْشَأَنَّك ، يدلُّ على : لأَؤُوسَنَّكَ ، فانتصبَ المصدرُ عنه[7] . وإنَّما لم يَجُز البدلُ مِنْ ضمير المتكلِّم والمخاطب ؛ لأَنَّ ذلك من المواضع التي يُسْتغنى فيها عن التبيين لوضوحه ، ولأنَّه لا يعرض فيه التباسٌ كما يعرض في علامة الغيبة » .

وقال أيضاً[8] : « ولا يجوز أَنْ يكونَ بدلاً من الاسم المنصوب ؛ لأَنَّ في البدلِ

---

(١) معاني القرآن له ٣/ ٢٢٦ .

(٢) السَّبْعة ٣٧٨ ، وهي قراءة أبي عَمْرو وَحْدَه .

(٣) الحُجَّة ١/ ١٤٥ .

(٤) الكتاب ٢/ ٧٥ .

(٥) هو الفرّاء كما في شرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٦٩ .

(٦) مُخْتَلَفٌ فيه ، فقيل : الفرزدق ، ديوانه ٢/ ٦٠٧ ، وقيل : أَسْماءُ بْنُ خارجةَ ، اللِّسان [أبل ـ أوس هبل ـ حشأ] ، وقيل : الكُميت ، ديوانه ٣/ ٣٤ ، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١/ ٢٢٩ ، وقيل : أعرابيّ ، السمط ١/ ٤٣٧ . والبيت في تهذيب الألفاظ ٢/ ٥٧٩ ، والحلبيّات ١٤٤ ، وسيأتي في الحُجّة ٣/ ٢٩٢ ، والخصائص ٢/ ٧٢ ، والجواهر ٢/ ٦٤٨ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٦٩
حَشَأَهُ : رماه فأصاب جوفه ، المِشْقَص : السهم العريض النَّصْل ، أُوَيس : تصغير أوس ، وهو الذئب ، الهَبَالَة : اسم ناقته .

(٧) حكاه عنه الجامع في شرح اللُّمع ٢/ ٥٧٠ ، وقال به ابن جنّي في الخصائص ٢/ ٧٢ .

(٨) الحلبيّات ١٤٤ ـ ١٤٥ .

ضَرْباً من البيان كالصِّفة ، والمتكلّم والمخاطب لا يحتاج إلى ذلك معهما » .

فهذان قولان لأبي عليّ في مسألة واحدة : منع إبدال الاسم الظّاهر من ضمير المتكلّم والمخاطب في موضع وعلَّله ، وأجاز في موضع الإبدال منه ، وأرسله غُفْلاً لا تعليلَ فيه ، وما علّله وافقَ فيه أصحابه مِن البصريّين ، وما تركه غُفْلاً وافق فيه مَنْ رَدَّ أقوالهم على الجملة ، وهم الكوفيّون ، وأَوْلى قولَيْهِ بالقبول ما جاء به معلّلاً تعليلاً يتعلَّقُ بمعقولية الكلام وغرضه وفائدته ، وما لم يخرجْ به عن قول الجمهور ؛ قال ابن جنّي في ترجيح هذا الأصل[1] : « باب في اللَّفْظَيْنِ على المعنى الواحد يَرِدان عن العالِم متضادَّيْنِ ، وذلك عندنا على أوجه : أحدها أَنْ يكونَ أحدهما مُرْسَلاً ، والآخر معلّلاً . فإذا اتّفق ذلك كان المَذْهَبَ الأَخْذُ بالمعلَّل ، ووَجَبَ مع ذلك أَنْ يُتَأَوَّلَ المُرْسَل » ، وقال أيضاً[2] : « على أَنَّ سيبويه قد تَسَمَّحَ في بعض ألفاظه في الكتاب . وإنّما ذلك تجوُّزٌ منه في اللَّفْظِ ؛ لأَنَّه أَرْسَلَه غُفْلاً ، وقد قَيَّدَه وعلَّلَه في باب ما لا ينصرف ، والأَخْذُ بقَوْلِه المعلَّل أَوْلَى مِنَ الأَخْذِ بقولِه الغُفْلِ المُرْسَل » .

وما أجازه أبو عليّ من بدل الاسم الظّاهر من ضمير المخاطب إنّما وَقَعَ في قراءة شاذَّة ، ولئن كان أبو عليّ لم ينصّ على أَنَّ البدلَ إنّما يسوغُ على قراءة أَبي عَمْرو ﴿أَلَّا يَتَّخِذُوا﴾ بالياء ، فيكون البدل مِنْ ضمير الغائب ، إنَّ إحسانَ الظَّنِّ به أَنَّه أراد البدل على قراءة أبي عمرو ، واجبٌ ، استئناساً بقوله المعلَّل في هذه المسألة ، وإبقاءً لـه على مذهب أَصْحابه . وربّما كانت رغبة أبي عليّ في استقصاء جميع ما تطيقُه الآية من وجوه الإعراب أَذْهلتْه عن النّصّ . على أَنَّ هذا الوجه إنّما يجوز على قراءة أبي عَمْرو .

المَسْأَلة الخامسة : جواز إبْدال النكرة من المعرفة ، والنكرة بغير لفظ المعرفة .

قال أبو عليّ في قَوْلِ مَنْ جَعَلَ ﴿غَيْرِ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمْتَ

---

(١) الخصائص ١/ ٢٠٠ .

(٢) سرّ الصّناعة ١/ ١٤٩ .

﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] بدلاً[1] : [2] « فَمَنْ جعل ﴿غَيْرِ﴾ في الآية بدلاً ، كان تأويله بيِّناً . وذلك أنّه لا يخلو مِنْ أنْ يجعل « غيراً » معرفة أو نكرة . فإنْ جعله معرفةً فبَدَلُ المعرفة من المعرفة سائغ مستقيم ، كقوله : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة : ٦ ، ٧] ، وإنْ جعله نكرةً فبَدَلُ النكرة من المعرفة في الجواز كذلك ، كقوله ﴿بِالنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [سورة العلق : ١٥ ، ١٦] .

فإنْ قُلْتَ : إنَّ النكرة التي هي بدل في الآية على لفظ المعرفة الذي أُبدل منه ، وليس ﴿غَيْرِ﴾ على لفظ الموصول المُبْدل منه ؛ فهلَّا امتنع البدل لذلك ، كما امتنع عندَ قَوْمٍ[3] له = قيل : إذا جاز بدلُ النكرة من المعرفة فيما كان على لَفْظِ الأَوَّل ، فلا فَصْلَ بينَ ما وافق الأَوَّل في لَفْظِه وبينَ ما خالفَه ؛ لاجتماع الضَّرْبَيْنِ في التنكير ، ويدلُّ على جواز ذلك قولُه[4] :

إنَّـا وَجَـدْنَـا بَنِـي جِـلَّانَ كُلَّهُـمُ ... كَسَاعِدِ الضَّبِّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ

---

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/١٦ ، وللفرّاء ١/٧ ، وللزّجّاج ١/٥٣ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ١/٢٦ ، وإعراب ثلاثين سورة ٣٣ ، والتبيان ١/١٥ ، والبحر ١/٢٩ .

(٢) الحُجّة ١/١٤٩ ، وانظر منها ٦/٣٧٢ .

(٣) قال ابن جنّي في التّنبيه ١٠١/أ : « أَبدل النكرة من المعرفة ، والنكرة بغير لفظ المعرفة ، وهذا شيءٌ يَأْباهُ البغداديُّون ، ويقولون : لا تُبدل النكرة من المعرفة حتّى تكونا من لفظ واحد ، نحو قول الله تعالى ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ . وردّ ذلك أبو الحسن بما أنشده من قول الشّاعر : إنّا وَجَدْنَا بني ...... ولا عِظَم ، البيت ، ويُروى : ولا قِصَر ، كذا أنشدناه أبو عليّ ، ومثلُه ما أنشدَه أبو زيد : فلا وأبيكِ .... البيت »اهـ وعنه في الخزانة ٥/١٨٥ .

(٤) أنشده أبو الحسن في معاني القرآن لـه ١/٢١١ ، ٣١١ ، والحيوان ٦/١١٢ ، والرّواية فيهما : ولا عِظَم ، وما رواه أبو عليّ : ولا قِصَرِ ، نصّ ابن جنّي في التنبيه ١٠١/أ ، أنّه رواية . وهو في الحلبيّات ٣١ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/٥٦٨ ، وشرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ١/٢٩٢ ، والخزانة ٥/١٨٣ ، وسيأتي في الحُجّة ٦/٣٧٢ .

جِلَّان : قبيلة من عَنَزة ، وهم رُماة ، والضّبّ ساعد جميع أفراده على مقدار معيَّن خِلْقةً ؛ أراد أنّ بني جِلّان متساوون في فضيلة رَشْق السّهام لا يرتفع أحدهم عن الآخر فيها ، ولا ينحطّ عنه . الخزانة ٥/١٨٦ .

وأَنْشَدَ أبو زيد[1] :

فَــلاَ وَأَبِيْــكِ خَيْــرٍ مِنْــكِ إِنِّــي لَيُــؤْذِنُنِــي التَّحَمْحُــمُ والصَّهِيْــلُ » اهـ

بدل النكرة من المعرفة ، وليست من لَفْظِ الأوَّل ، ولا موصوفة ، مذهب البصريِّين[2] ، وأبو عليّ هنا جارٍ على مذهبهم ، وحُجَّته من القياس أنَّه إذا ساغ البدل من المعرفة فيما كان على لفظها ، فلا شيء يمنع من بدل غيرِ لفظها منها ، إذ هما نكرتان ما أتى على لَفْظِها ، وما أتى على خلافه = ومن السَّماع أنَّ البدل قد وقع فيما أنشده أبو الحسن وأبو زيد ، والنكرة من غير لَفْظ المعرفة .

واشترط البغداديُّون أيضاً أنْ توصف النكرة المبدلة من المعرفة[3] ، واستدلُّوا على ذلك بأَنَّ النكرة لا تفيد في البدل إلَّا أنْ تكون موصوفة ؛ أَلَا تَرَى أَنَّك إذا قلت : مررت بمحمَّدٍ رجلٍ ، لم يكن مفيداً ؛ إذ معلومٌ أنَّ محمَّداً رجل ، فإذا وصفْتَه أفاد = وأجاب عنه ابن عصفور[4] بأَنَّ قولك : مررتُ بمحمَّدٍ رجلٍ ، مفيد ؛ لأنَّه قد يمكن

---

(١) في نوادره (الشرتوني ١٢٤ ، د .عبد القادر ٣٨٢) لِشُمَيْر بن الحارث الضَّبّيّ ، وهو في التَّنبيه ٢٩/ب ، ١٠١/أ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٦٨ ، وشرح جمل الزَّجّاجيّ لابن عصفور ١/ ٢٩٢ ، واللِّسان [ء ذ ن] ، والدّرّ المصون ٢/ ١٣٢ ، ٦/ ١١ ، والخزانة ٥/ ١٨١ ـ ١٨٢ .

الكاف من أبيكِ ومنكِ خطاب للمرأة التي لامته على حُبِّ الخيل ، وخير : يروى بالخفض على أنَّه بدل نكرة من معرفة ، وهذا موضع استشهاد أبي عليّ = وبالرَّفع ، فكأنَّه قال : هو خيرٌ منك .

ويُؤْذِنُني : بنونين على ما في كتابنا رواية ابن الأعرابيّ ، قال : يُؤْذِنُني ، أيْ يُعجبُني ، من أَذِنْتُ له . وفي اللِّسان [ء ذ ن] : آذنني الشَّيْءُ : أعجبني ، فاستمعت له ؛ أنشد ابن الأعرابيّ : فلا وأبيك . . لَيُؤْذِنُني . . البيت اهـ ونبّه الغُنْدُجاني فيما حكى عنه البغداديُّ فيما كتبه على نوادر ابن الأعرابيّ أنَّ صواب الرِّواية : ليؤذيني ، على حذف مضاف ، أَيْ يؤذيني فقدانُ التحمحم اهـ ورواية أبي زيد : ليؤذيني ، أي يغمُّني وليس هو لي في مِلْك . وحكى البغداديّ عن أبي عليّ : أيْ لَيُؤْذِيني فَقْدُ التحمحم ، على حَذْف مضاف اهـ وظاهر كلام البغداديّ أنَّ أبا عليّ يختار رواية أبي زيد ، ويخرِّجها على حذف مضاف ، وهو خلاف ما في كتابنا .

التَّحمحم : صوت الفرس إذا طَلَبَ العَلَفَ ، وصهيله : صوتُه مطلقاً ، فهو من عطف العام على الخاصّ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ٨٦، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٦٨، والارتشاف ٤/ ١٩٦٢، والخزانة ٥/ ١٨٧ .

(٣) انظر : الارتشاف ٤/ ١٩٦٢ .

(٤) انظر : شرح جمل الزّجّاجيّ له ١/ ٢٩٢ .

أَنْ يكونَ محمَّد اسم امرأة ؛ لأَنَّ الرّجل يُسَمَّى باسم امرأة ، وكذلك المرأة تُسَمَّى باسم الرّجل ، وأنشد على ذلك أبياتاً .

والاختيار جواز بدل النكرة من المعرفة مِنْ غير أَنْ تكون على لفظها ، ولا موصوفةً ، لرواية الثِّقَتَيْنِ أبي زيد وأبي الحسن ما لا يسوغُ إِلَّا بالحمل على إبدال النكرة من المعرفة ، فخيرٍ بدلٌ من أبيك ، وليس موصوفاً ولا هو من لفظ الأوّل ، ولا يستقيم أَنْ يحمل على أَنْ يكون صفة ، لأَنَّه نكرة وما قبله معرفة . ولا طولٍ : بدلٌ مِن ساعد الضّبّ ، وليس موصوفاً ولا هو من لفظ الأوّل ، ولا يستقيم أَنْ يكون صفة ؛ لأَنَّه نكرة وما قبله معرفة .

المَسْأَلة السَّادسة : العامل في الصِّفة .

قال أبو عليّ[1] : « الصِّفات تجري على موصوفيها ، إذا لم تُقطع عنهم لذمّ أو مدح . فأَمَّا العامل فيها فزعم أبو الحسن أَنَّ الوصفَ يجري على ما قبله ، وليس معه لفظ عَمِلَ فيه ، إنَّما فيه أَنَّه نَعْتٌ ، فذلك هو الذي يرفعُه ، وينصبه ، ويجرُّه ، كما أَنَّ المبتدأ إنَّما رَفَعَه الابتداء ، وإنَّما الابتداءُ معنًى عَمِلَ فيه ، وليس لفظاً ، فكذلك هذا .

فإنْ قُلْتَ : فَلِمَ لا يكونُ العامل في الوصف ما عمل في الموصوف؟ قيل : مِمَّا يدلُّ على أَنَّ العامل في الوصف لا يكونُ العامل في الموصوف ، أَنَّ في هذه التوابع ما يتعرَّبُ بإعراب ما يتبعُه ، ولا يصحُّ أَنْ يعملَ فيه ما عمل في موصوفه ، وذلك نحو : أجمع وجُمَع وجمعاء . وليست هذه الكلم ككلّ الذي قد جُوِّزَ فيه أَنْ يليَ العوامل على استكراه . فلمّا صحَّ وجود هذا فيها ، دَلَّ أَنَّ الذي يعمل في الموصوف غير عامل في الصِّفة ، في نحو : مررت برجلٍ قائمٍ ، وما أشبهَه ، لاجتماعِهما في أَنَّهما تابعان .

ويدلُّ على ذلك أيضاً أَنَّك قد تجد من الصِّفات ما إعرابُه يخالف الموصوف ، نحو : يا زيدُ العاقلُ ، فزيدُ مبنيّ ، وصفتُه مرتفعةٌ ارتفاعاً صحيحاً . فلو كان

---

(١) الحُجَّة ١/ ٤٠ ـ ٤٢ .

العامل في الصّفة العامل في الموصوف ، لم تختلف حركتاهما ، فكانت إحداهما إعراباً ، والأخرى بناء ، وكان مجيء هذا في النِّداء دلالة على ما ذكرناه من أَنَّ الصِّفة ليست بمعمولٍ لِمَا يعمل في الموصوف .

فإنْ قال قائل : فَلِمَ لا تجعل الصِّفة ـ من حيث كانت كالجزءِ مِمَّا تجري عليه ـ مع الموصوف بمنزلة شَيْءٍ واحدٍ؟ وتستجيز مِنْ أَجْلِ ذلك أَنْ يعمل فيها ما عمل في الموصوف ، وتستدلّ على ذلك بأشياءَ من كلامِهم تقوِّي هذا المسلك ؛ من ذلك أَنَّهم جعلوه مع الموصوف كاسم واحد ، في نحو : لا رجلَ ظريفَ ، وكذلك قولهم : يا زَيْدَ بْنَ عَمْرو ، وما أَشْبَهَهُ . . . . - قيل : إنَّ ما أوردْتَه من ذلك لا يدلُّ شيءٌ منه على كون الوصف معمولًا للعامل في الموصوف ، وهذا قد رفضوه في كلامِهم . يدلُّ على رَفْضِهم إيَّاه أَنَّهم إذا نسبوا إلى تثنية أَوْ جمع على حدِّها حذفوا علامتي التثنية أو الجمع من الاسم لئلّا يجتمع في الاسم دلالتا إعراب » اهـ

ومؤدَّى كلام أبي عليّ أنّه يختار مذهب الأخفش في أَنَّ العامل في الصِّفة عامل معنويّ هو تبعيَّتُه للموصوف ، وهو مثل الابتداء العامل المعنويّ الذي رفع المبتدأ عند البصريِّين . واحتجَّ أبو عليّ لِمَا اختاره من مذهب الأخفش بما يأتي :

١ـ التَّبعيَّةُ مؤثِّرةٌ في باب التوابع ؛ وذلك أَنَّ من التوابع ما لا يجوز أَنْ يليَ العاملَ في المتبوع ، فلا يصحُّ : جاءني أجمعون ، لأَنَّ (جاءني) وهو العامل في المتبـوع (النَّاس) مثـلًا ، لا يعملُ في (أجمعون) ؛ لأَنَّه لا يليه ، فدلَّ هذا على أَنَّ إعْرابَ (أجمعون) إنَّما هو متحصِّلٌ بتبعيّته للمؤكَّد ، وقياسُه أَنَّ العامل في الموصوف لا يكون العامل في الصِّفة ، فعُلِمَ أَنَّ إعرابَها إنَّما هو كونها تابعة لموصوفها . والذي سوّغ قياس الصِّفة ههنا على التوكيد شَبَهٌ جامع بينهما أَنَّهما تابعان .

٢ـ اختلاف الموصوف والصِّفة في نحو : يا زيدُ العاقلُ ، في أَنَّ الأَوَّلَ مبنيٌّ ، والثَّاني مُعْرَبٌ = دليلٌ على أَنَّهما ليسا بجارِيَيْنِ مَجرى الشَّيْءِ الواحد . ولو كان العامل منصبّاً عليهما انصبابةً واحدةً ما كان الموصوفُ مبنيّاً والصِّفةُ معربةً ،

ولأَحْدَثَ فيهما ضرباً واحداً من العمل ، فدَلَّ هذا على أَنَّهما غَيْران مِنْ حيث العاملُ فيهما .

٣ـ يلزمُ مِن اعتبار العامل في الموصوف عاملاً في الصِّفة بعدَ تنزيلِهما منزلةَ الشَّيْءِ الواحدِ ، مِنْ حيثُ كانت الصِّفةُ كالجزءِ مِمّا تجري عليه = أَنْ يكونَ في الشَّيْءِ الواحد إعْرابان ، وهذا مِمَّا رفضوه في كلامهم ، إذ لا يصحُّ أَنْ يتركَ العامل في معموله أثرين ، إذ بأثرٍ واحد يتحصَّل المعنى المراد . والدليل على ذلك أَنَّهم إذا نَسَبُوا إلى « رَجُلَان » ، حذفوا علامة التثنية ، فقالوا : رَجُلِيٌّ ، مع أَنَّ الألف قد لا تدلُّ على إعرابٍ بعينه ؛ لأَنَّ قوماً[1] من العرب يجعلون الألف حرف الإعراب في الأحوال الثلاث . وما ذكره أبو عليّ من أمثلة تنزيل الصِّفة من الموصوف ، نحو : يا زَيْدَ بْنَ عَمْرو ، وذلك أَنَّهم بَنَوْا زيداً على الفتح ليتماثل الموصوف والصِّفة في الحركة = يُرَدُّ عليه أَنَّ هذا إِنَّما فُعِلَ في أسماء الأعلام خاصَّة[2] ، لكثرتها في الكلام ، وما كَثُر في كلامِهم يعتورُه التغييرُ ومخالفةُ الأصول .

ومذهب سيبويه أَنَّ العامل في الموصوف والصِّفة واحد[3] ، وهو أَوْلَى ؛ «[4] لأَنَّ المنسوبَ إلى المتبوع في قصد المتكلِّم ، منسوب إليه مع تابعه ، فإنَّ المجيء في : جاءني زيدٌ الظَّريفُ ، ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً ، بل إلى زيدٍ المقيَّدِ بقيدِ الظَّرافة ، فلمّا انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى ، حتى صار التابع والمتبوع معاً كمفردٍ منسوبٍ إليه ، وكان الثّاني هو الأوّل في المعنى ، كان الأَوْلَى انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً . وجعله معنوياً كما ذهب إليه الأخفش خلاف الظّاهر ؛ إذ العامل المعنويّ في كلام العرب بالنِّسبة لِلّفظيّ كالشّاذِّ النّادر ، فلا يُحمل عليه المتنازع فيه . وتقدير العامل خلاف الأصل أيضاً ، فلا يُصَارُ إلى الأَمْرِ الخفيّ ، إذا أمكنَ العملُ بالظّاهر الجليّ » .

---

(١) انظر : الشِّعْر ١/١٥٨ .

(٢) انظر : البصريّات ١/٥١٥ .

(٣) انظر : الكتاب ١/٤٢١ ـ ٤٢٢ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/٥٤٥ ، والارتشاف ٤/١٩٢٥ .

(٤) شرح الكافية للرَّضي ٢/٢٧٩ .

وأمّا[1] أجمعون فإنّه لم يَلِ العاملَ ؛ لأنّهم لم يستعملوه ، والقياس لا يمنع منه ، فهذا بمنزلة الأمثال التي تُحكى ، ولا تُغَيَّرُ من جهة السّماع .

وليس يُسْتغربُ اختيارُ أبي عليّ لقَوْلِ أبي الحسن ، والاحتجاجُ له ، وإيثارُ قوله على قول سيبويه ، فقد عُرِفَ عنه اعتدادُه بتراث أبي الحسن ، وترجيح أقاويله ؛ قال ابن جنّي[2] : « وكان ـ أي أبو عليّ ـ يُعَظِّمُ أبا عثمان ، ويكاد يَعْبُدُ أبا الحسن » ، يُريدُ إعْظامَه والاعتدادَ بمذاهبِه وأقيسته ، وقد مَرَّ بنا أسباب انكباب أبي عليّ على تراث أبي الحسن والعكوف عليه في الكلام على مصادر أبي عليّ في معاني القرآن وإعرابه . وقال جامع العلوم[3] : « وأبو عليّ كثيراً ما يقوِّي كلامَ غيرِ سيبويه » .

المَسْأَلة السَّابعة : الفَصْل بين حرف العطف والمعطوف به المنصوب أو المرفوع ينبغي أن ينقاس على المجرور في القُبْح .

قال أبو عليّ في قراءة مَنْ نصب ﴿غِشَاوَةً﴾ من قوله تعالى ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةً﴾ [سورة البقرة : ٧] :[4] « وأمّا إذا نصب ﴿غِشَاوَةً﴾ فلا يخلو نَصْبُها مِنْ أَنْ يحملَها على ﴿ خَتَمَ﴾ هذا الظّاهر ، أو على فِعْلٍ آخرَ غيرِه .

فإنْ قال : أحملُها على الظاهر ، كأنّي قلت : وختم على قلبه غِشاوةً ، أي بغشاوةٍ ، فلمّا حذف الحرف وصل الفعل . . . . = قيل : لا يحسنُ ذلك ؛ لأنّك تفصل بين حرف العطف والمعطوف به ، وهذا إنّما يجوز في الشِّعْر . ولا يختلفون أنَّ ذلك في المعطوف على المجرور قبيح ، والمنصوب والمرفوع بمنزلته في القياس . . . أَنْشَدَ أبو زيد[5] :

أَتَعْـــرِفُ أَمْ لا رَسْــــمَ دَارٍ مُعَطَّـــلا   مِـــنَ العَـــامِ تَغْشَـــاهُ ومِـــنْ عَـــامِ أَوَّلا

---

(١) انظر : شرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٤٧ .

(٢) بقيّة الخاطريّات ٤٥ .

(٣) الاستدراك ٦٩ .

(٤) الحُجّة ١/ ٣٠٩ ، والسَّبعة ١٣٨ .

(٥) فرغْتُ منهما ١/ ٢١٤ـ٢١٥ .

قِطَـــارٌ وتَـــارَاتٍ خَــرِيْــقٌ كَــأَنَّهَــا   مُضِلَّـــةُ بَــوٌّ فـــي رَعِيْـــلٍ تَعَجَّـــلَا

وقال[1] :

وآوِنَــةً أُثَـالَا » اهـ

لا يجوز الفصلُ بين حرف العطف والمعطوف المنصوب أو المرفوع ، نحو : جاءَني أَمْسِ عَمْرٌو واليومَ خالدٌ ، ورأيتُ أَمْسِ خالداً واليومَ سعداً ، عند أبي عليّ قياساً منه على عدم جواز الفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور ، نحو : مررتُ بزيدٍ وأَمْسِ خالدٍ .

وهذا الذي قاسه الشَّيْخُ مذهب الكسائيّ والفرَّاء[2] . وأمَّا سيبويه[3] فلم يستقبح إلَّا الفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور ، في نحو : مررتُ بزيدٍ أوَّل مِن أَمْسِ ، وأَمْسِ عَمْرٍو . وكذلك قال أبو الحسن[4] : لو قلت : مررتُ بزيدٍ اليومَ ، وأَمْسِ عَمْرٍو ، لم يحسنْ . وهذا منهما لجواز الفصل بين الرّافع والنَّاصب ومعموليهما ، وامتناع ذلك بين الجارّ والمجرور .

على أَنَّ كلامَ أبي عليّ في هذه المَسْأَلة يلفُّه شَيْءٌ مِنَ الغُموض ؛ ففي قوله[5] : « أَحملها ـ أي ﴿غِشَاوَةٌ﴾ ـ على الظّاهر ، كأنّي قلت : وخَتَمَ على قَلْبِه غِشَاوَةً ، أي بغِشاوةٍ ، فلمَّا حَذَفَ الحرف وصل الفعل » = ما يُفهم منه أَنَّ ﴿غِشَاوَةً﴾ مفعول ﴿خَتَمَ﴾ الظّاهر ، تعدَّى إليه بعد حَذْفِ حرف الجرّ ، وأَنَّ ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾ معطوف على ما قبله ، وأنَّه لا فَصْلَ بينَ حرف العطف والمعطوف بالجارّ والمجرور . وفي قولـه[6] : « لا أَعطفُه على هـذا الفعل الظّاهر الذي هـو ﴿خَتَمَ﴾ » ما يُفْهم منه أَنَّه

---

(١) فرغْتُ منه ١/ ٢١٥ .

(٢) انظر : الحُجَّة ١/ ٣١٠ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٤٥ ، والجواهر ٢/ ٦٧٨ .

(٣) الكتاب ٣/ ٥٠٢ ، والخصائص ٢/ ٣٩٥ ، والجواهر ٢/ ٦٧٨ ، وضرائر الشِّعْر لابن عصفور ٢٠٦ ، والبحر ٥/ ٣٣٦ .

(٤) انظر : الحُجَّة ٤/ ٣٦٥ .

(٥) الحُجَّة ١/ ٣٠٩ .

(٦) الحُجَّة ١/ ٣١١ .

عطف ﴿غِشَاوَةٌ﴾ المصدر على الفعل ﴿ خَتَمَ﴾ ، وفصل بين حرف العطف الواو والمعطوف ﴿غِشَاوَةٌ﴾ بالجارّ والمجرور ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ .

وقد أطالَ أبو عليّ الطّريق ، وأَحْزَنَ المَذْهَبَ ، ودَلَّهَ بكلامه هـذا مَنْ أَتى بعدَه ؛ قـال أبو حَيَّان[1] : « ولا أدري ما مَعْنى قَوْلِه : لأَنَّ النَّصْبَ إِنَّما تحملُه على ﴿ خَتَمَ﴾ الظّاهر؟ وكيف يُحملُ ﴿غِشَاوَةٌ﴾ المنصوبُ على ﴿ خَتَمَ﴾ الذي هو فِعْلٌ؟ هذا ما لا حَمْلَ فيه اللّهمّ إلّا إنْ أَرادَ أَنْ يكونَ قولُه ﴿ خَتَمَ﴾ دعاءً عليهم لا خبراً ؛ فإنَّ ذلك يناسبُ مذهبَه لاعتزالِه ، ويكونُ ﴿غِشَاوَةٌ﴾ في مَعْنى المصدرِ المَدْعُوِّ به عليهم القائمِ مقامَ الفِعْلِ ، فكأنَّه قيل : وغَشَّى على أَبْصارِهم ، فيكونُ إذ ذاك معطوفاً على ﴿ خَتَمَ﴾ عَطْفَ المصدرِ النَّائبِ منابَ فِعْلِه في الدُّعَاءِ ، نحو : رَحِمَ اللهُ زيداً ، وسَقْياً له . وتكونُ إذ ذاك قد حُلْتَ بينَ ﴿غِشَاوَةٌ﴾ المعطوفِ وبينَ ﴿ خَتَمَ﴾ المعطوفِ عليه بالجارّ والمجرور[2] » اهـ

وحُجَّةُ أبي عليّ في اقتياسِ مَنْعِ الفَصْلِ بينَ المعطوف المنصوب أو المرفوع وحرف العطف على منعه بين المجرور وحرف العطف[3] =« أَنَّ حرف العطف في المجرور ليس هو الجارّ ، إنَّما هو يُشْرِكُ فيه ، وكذلك في المرفوع والمنصوب ليس هو الرّافع ولا النّاصب ، إنّما يُشْرِكُ فيهما . **فإنَّما قَبُحَ الفَصْلُ فيهما ؛ لأَنَّ ما يقومُ مقامَهما لا يُتَّسَعُ فيه الاتّساعَ الذي في الأَصْلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهم لم يتّسعوا في « إنَّ » وأخواتها اتّساعَهم في الفعل ، ولم يتّسع في الظّروف ولا في الأَسْماء المسمَّى بها الأفعال اتّساعهم في الفعل ، ولا في الصِّفات المشبَّهة بأسماء الفاعلين اتّساعهم في أسماء الفاعلين** » .

---

(١) البحر ١/ ٤٩ .

(٢) هذا وَهْمٌ منه ؛ إذ لم يدَّع الشَّيْخُ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجارّ والمجرور ، وصواب اللَّفظ أَنْ يقول : فتكون قد حُلْتَ بين ﴿غِشَاوَةٌ﴾ وبين حرف العطف بالجارّ والمجرور ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ .

(٣) الحُجّة ١/ ٣١٠ .

والمختارُ مَذْهَبُ سيبويه ، وهو قَصْرُ مَنْعِ الفَصْلِ بَيْنَ حَرْفِ العَطْفِ والمعطوفِ على المعطوفِ المجرورِ وحده ، لأَنَّ حَرْفَ العطف يُشْرِك المجرور مع ما قبله ، فكأنَّه قام مقام حرف الجرّ ، فكما يَقْبُحُ الفصل بين حرف الجرّ ومجروره ، كذلك يَقْبُحُ الفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور . وجاز هذا الفصلُ بين حرف العطف والمعطوف المرفوع أو المنصوب ، لجواز الفصل بين الرافع والنّاصب ومعموليهما . وفيما أنشده أبو عليّ دليلٌ على جوازِه ، وإذا جاءَت الرّواية لم تُرَدَّ بالقياس .

المَسْأَلة الثَّامنة : جواز العطف على الضّمير المرفوع مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ ولا توكيد .

نَصَّ البصريّون[1] على أنَّ عَطْفَ الاسم الظّاهر على المضمر المرفوع لا يجوز إلّا بالتوكيد أو ما هو بمنزلته من الفصل وطول الكلام ، وأنَّ تَرْكَ التّوكيد والفَصْل إنّما يكونُ في ضرورة الشّعْر . وذهب الكوفيّون إلى جوازِ ذلك في الشّعْر والنّثْر .

أَمّا أبو عليّ فقد وقع في كلامه ما وافق فيه جمهور البصريّين ، وما وافق فيه الكوفيّين ؛ قال[2] : « وإذا طال الكلامُ حَسُنَ مِنَ الحَذْفِ معه ما لا يحسُنُ إذا لم يَطُلْ ، وذلك كثير ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قوله تعالى ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [سورة الأنعام : ١٤٨] ، فترك التّأكيد الذي يقبح تركه في السّعة ، واسْتُحْسِنَ ذلك لطول الكلام بـ ﴿لَآ﴾ ، ولو لم يَطُلْ به لَلَزِمَ التّأكيد ، كما لزم ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾ [سورة الأعراف : ٢٧] ، و﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [سورة المائدة : ٢٤] » .

وقال في قراءة مَنْ رَفَعَ ﴿السَّاعَةُ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [سورة الجاثية : ٣٢] :[3] « ويحتملُ وجهاً ثالثاً ، وهو أَنْ تعطفَه على الضّمير في المصدر ، إلّا أَنَّ هذا يَحْسُنُ إذا أُكّد ، نحو ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾ [سورة الأعراف : ٢٧] . فإذا لم يؤكَّد لم تُحمل القراءة عليه . وأَمّا قوله ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۞ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ

---

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩ ، والمقتضب ٣/ ٢١٠ ، ٢١٢ ؛ ومعاني القرآن للفرّاء ٣/ ٩٥ .

(٢) الإغفال ٢/ ٨٤ .

(٣) الحُجّة ٦/ ١٨٠ ، والسَّبْعة ٥٩٥ .

﴿ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [سورة النّجم : ٦ ، ٧] ، فإنَّ قولَه ﴿وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ﴾ يرتفع ﴿هُوَ﴾ فيه بالابتداءِ ، وليس هو من باب : استوى زيدٌ وعَمْرٌو ، إذا أردْتَ استويا . ولكنّه ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ الذي يُقتصر فيه على فاعل واحد ، كقوله ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ﴾ [سورة القصص : ١٤] . فقد تبيَّنْتَ أنّه لا دلالةَ لِمَن[1] احتجَّ بهذه الآية على جواز عطف الظّاهر المرفوع على المضمر المرفوع من غير أَنْ يؤكَّد ، ولكن يجيء في الشِّعْر » .

فهذا ما وافق فيه أبو عليّ جمهور البصريّين ، وهو صريحُ الدلالة على اعتقاده بمذهبهم ، ورَدّه مذهب الكوفيّين .

وقال في قراءة ﴿وحُورٌ﴾ بالرّفع من قوله تعالى ﴿مُّتَّكِـِٔينَ عَلَيۡهَا مُتَقَـٰبِلِينَ ۞ يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ ۞ بِأَكۡوَابٖ وَأَبَارِيقَ وَكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ ۞ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنۡهَا وَلَا يُنزِفُونَ ۞ وَفَٰكِهَةٖ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۞ وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ۞ وَحُورٌ عِينٞ﴾ [سورة الواقعة : ١٦-٢٢] :[2] « ويجوز في ارتفاع ﴿وَحُورٌ عِينٞ﴾ أَنْ يكون عطفاً على الضّمير في ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ ، ولم يؤكَّد لكون طول الكلام بدلاً من التّأكيد . وقد جاء ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [سورة الأنعام : ١٤٨] ، فهذا أجدر » .

وحاصل كلامه أَنَّ قوله ﴿وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ هو مِمَّا عُطِفَ على الضّمير مِنْ غيرِ توكيدٍ ولا فاصل ، دَلَّ على ذلك قوله « هذا أَجْدَرُ » ، أي إذا جاز العطف من غير فصل ولا توكيد ، فالعطف مع الفصل أجوز . ولا يُعترض على هذا بـ ﴿لَآ﴾ عند أبي عليّ ؛ لأنّها جاءَت بعد حرف العطف لا قبلَه ؛ قال أبو عليّ[3] : « فإنْ قُلْتَ : فإنَّ ﴿لَآ﴾ في قوله ﴿وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ عوضٌ من التّأكيد ؛ لأَنَّ الكلام قد طال بها ، كما طال في نحو : حَضَرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ = قيل : هذا إنّما يستقيم أَنْ يكونَ عوضاً إذا وقع قبل حرف العطف ، ليكون عوضاً من الضّمير المنفصل الذي كان يقع قبل حرف العطف . فأمّا إذا وَقَعَ بعد حرف العطف لم يسدَّ ذلك المسدّ ؛ أَلَا تَرى أنّك لو

(١) الفرّاء في معاني القرآن له ٣/ ٩٥ .
(٢) الحُجّة ٦/ ٢٥٧ ، وانظر منها ٦/ ١٨٠ ، والسَّبْعة ٦٢٢ ، والشّيرازيّات ٢٦٨ .
(٣) الحُجّة ٣/ ٢٢٦ .

قُلْتَ : حَضَرَ امرأةٌ اليومَ القاضيَ ، لم يُغْنِ طولُ الكلامِ في غير هذا الموضع الذي كان ينبغي أَنْ يقعَ فيه التعويض » .

وأجاز[1] أيضاً أَنْ تكونَ ﴿العَيْنُ﴾ في قراءة مَنْ رفع من قوله تعالى ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ والعَيْنُ بِٱلْعَيْنِ﴾ [سورة المائدة : ٤٥] ، معطوفة على الضّمير المستكنّ في الخبر المحذوف مِنْ غيرِ توكيدٍ ولا فَصْلٍ .

فهذا منه متابعةٌ للكوفيّين ، وردٌّ على سيبويه[2] الذي رأى العطف في آية الأنعام إنّما حَسُنَ لمكان ﴿لَآ﴾ .

والمختار مِنْ قولَيْهِ ما وافقَ فيه أصحابَه مِنَ البصريّين ، ولا سيّما أَنَّ هذا القول متأخِّر زماناً[3] عمَّا وافق به الكوفيّين ، وقد قال به في غير الحُجَّة[4] .

ولا التفاتَ إلى قَوْلِ الجامع في وَصْفِ كلام أبي عليّ الذي ذكر فيه أَنَّ ﴿لَآ﴾ في ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ إنَّما وَقَعَتْ بعد حرف العطف لا قبله ، بأنَّه[5] استدراكٌ على البصريّين قاطبةً ، لأَنَّ العبرة أَلَّا يليَ الاسمُ المعطوفُ الضّميرَ ولاءً مباشراً ، وقد نصُّوا أَنَّ الفاصل قد يقعُ قبلَ حرف العطف وبعده ؛ قال ابن جنّي[6] : « ناب طولُه عن التوكيد ، كما أَنَّ قول الله تعالى ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ **لمّا طالَ الكلامُ فيه بـ ﴿لَا﴾ ، وإنْ كانتْ بعدَ الواوِ ، حَسُنَ الكلامُ بطولها** » .

ومِمَّا يقوّي اعتقادَ أبي عليّ بمذهب البصريّين ، ما ذكرَه مِنَ العلّة لمنعهم العطف على الضّمير المتّصل من غير توكيد ، وهو[7] أَنَّ الضّمير المتّصل المرفوع كالجزء مِمّا اتّصل به ، فلو عطفت عليه من غير توكيد ، كنتَ كأنَّك عطفْتَ على بعض أجزاء

---

(١) الحُجَّة ٣/ ٢٢٥ ، والسَّبْعة ٢٤٤ .
(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٩ .
(٣) الحُجَّة ٦/ ١٨٠ ، أي ما وافق به البصريّين وقع في أواخر الحُجَّة .
(٤) الإغفال ٢/ ٨٤ .
(٥) الجواهر ٢/ ٦٠١ ، وانظر : الاستدراك ٦٨ ، وشرح اللُّمع ٢/ ٥٨٩ ، وكشف المشكلات ١/ ٤٤١ .
(٦) التَّنبيه ٥٤/ب ، وعنه في الخزانة ٥/ ١١٩ ، وانظر : شرح الكافية للرّضي ٢/ ٣٣٣ .
(٧) الحُجَّة ٣/ ١٢٥ .

الكلمة ، أو كأنّك عطفت اسماً على فعل . . وفي هذا الضَّرْبِ من العطف فَوَاتٌ لِمَا تسعى إليه العربُ مِنْ تحقيقِ المشاكلة اللَّفظيّة بين المعطوف والمعطوف عليه .

ويقوّيه أيضاً اجتماع الفصل والتوكيد معاً في مواضع من التنزيل[1] ، كقوله تعالى ﴿ فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴾ [سورة الشُّعراء : ٩٤] ، ففصل بـ ﴿ فِيهَا ﴾ ، وأُكِّدَتْ واو الجماعة بـ ﴿ هُمْ ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [سورة النّحل : ٣٥] ، فمعَ طولِ الفاصل ﴿ مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ﴾ ، وهو سابقٌ لحرف العطف ، و﴿ لَآ ﴾ ، وهو لاحقٌ لحرف العطف ، أُكِّدَ الضَّمير قبل العطف عليه ، ولو تُرِكَ التوكيد ، والفاصلُ الذي قبل حرف العطف ، لكان في الفاصل الذي بعد حرف العطف ، وهو ﴿ لَآ ﴾ ، غُنْيَةٌ عنهما ، ولجاز به وحدَه الكلامُ .

المَسْألة التَّاسعة : إعْمالُ المَصْدر وفيه الألف واللاّم .

قال أبو عليّ[2] : « ومثالُ ما أُعْمِلَ مِنَ المَصَادر وفيه الألف واللاّم ، قولُك : أَعْجبني الضَّرْبُ زيدٌ عَمْراً ، والشَّتْمُ بَكْرٍ خالداً ، قبيحٌ ، ومِمَّا جاءَ في الشِّعْر[3] :

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

وأَقْيَسُ الوجوه الثّلاثة في الإعمال الأَوَّلُ - يَعْني المصدرَ المنوَّنَ - ثمّ المضاف . ولم أَعلمْ شيئاً مِنَ المصادر بالألف واللاّم مُعْملًا في التّنزيل » اهـ

وقال في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى

---

(١) عقد الجامع في الجواهر ٢/ ٥٩٩ - ٦٠٣ باباً لِمَا جاءَ في التنزيل من العطف على الضّمير المرفوع وقد أُكّد بعضُ ذلك وبعضُه لم يؤكّد .

(٢) الإيضاح (فرهود ١٦٠ ، مرجان ١٤٥) ، وعنه في البديع في علم العربيّة لابن الأثير ١/ ٥٢٢ .

(٣) الكتاب ١/ ١٩٢ ، وتصحيح الفصيح وشرحه ١٨١ ، والمنصف ٣/ ٧١ ، والتبصرة والتذكرة للصّيمري ١/ ٢٤٠ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٧٦٩ ، وابن يعيش ٦/ ٥٩ ، والبحر ٥/ ٢٥٥ ، ٥١٦ ، والدّرّ المصون ٦/ ٣٧٦ ، ٧/ ٢٦٧ .

﴿ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٍۚ﴾ [سورة البقرة : ١٨٣ ، ١٨٤] :[١]
« والأَجْوَدُ عندي فيمن جَعَلَ « الأيّام » معمول ﴿ٱلصِّيَامُ﴾ أَنْ يُنْصَبَ على أَنَّه ظرفٌ[٢] ، فلا يتّسع فيه فتجعله مفعولًا ؛ لأنّه على هذا يعملُ المصدرُ وفيه الألف واللّام إعمالَ الفعل ، وذلك لا يحسن فيه مع إعماله إعمال الفعل ؛ لأَنَّ الفِعْلَ نكرةٌ ، فحكْمُ ما يقومُ مقامَه ويعملُ عملَه أَنْ يكونَ مثلَه ، وهذا وإنْ كان أَصحابُنا[٣] قد أَجازُوه ، فما أَعْلَمُهُ مَرَّ بي في موضعٍ مِنَ التّنزيل . والقياس فيه على ما أَعْلَمْتُكَ » اهـ

وقال في إعراب ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ من قوله تعالى ﴿وَٱلۡوَزۡنُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّۚ﴾ [سورة الأعراف : ٨] :[٤] « إنْ جعلْتَ الظّرف مِن صلة المصدر جاز أَنْ تنصبَه نَصْبَ المفعولِ به ، كقولك : الوَزْنُ الدّرَاهِمَ حَقٌّ ، ويكون ﴿ٱلۡحَقُّۚ﴾ على هذا خبر المبتدأ » اهـ

إعمال المصدر وفيه الألف واللّام مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ العربيّة ، وإليه صارَ أبو عليّ في النّصّ الثّالث الذي نقلْتُه عن الحُجّة ، وهي مِنْ آخر ما صَنَّفَ على ما مَضَى تحقيقُه وبيانُه .

وأَمّا قولُه بقُبْح ذلك وتخريجه ما رُوِيَ على خلاف ما استشهدوا به ، وذلك أَنَّ الجامع حكى عنه أَنَّه جعل[٥] : أَعداءَه ، منصوباً بنزع الخافض ، على تقدير : ضعيف النكاية في أَعدائه ، وجعل[٦] : مِسْمَعًا ، مفعول : لحقْتُ ، دون : الضَّرْب ، من قوله[٧] :

---

(١) الإغفال ٢/ ٦٩ .

(٢) منعه في الحُجّة ١/ ٢٢ للفصل بين ﴿ٱلصِّيَامُ﴾ وظرفه ﴿أَيَّامًا﴾ بالأجنبيّ ﴿كُتِبَ﴾ المتعلّق بصفة محذوفة لمفعول مطلق محذوف ، فهو من صلة ﴿كُتِبَ﴾ . انظر : الاستدراك ٢ ، والجواهر ٢/ ٦٤١ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ١٩٢ ، والمقتضب ١/ ١٤ ـ ١٥ ، والأُصُول ١/ ١٣٧ ، وابن يعيش ٦/ ٦٣ ـ ٦٥ ، والارتشاف ٥/ ٢٢٦١ .

(٤) الحُجّة ١/ ٢٩ ، وعنها في شرح اللُّمع للجامع ٢/ ٧٦٩ ـ ٧٧٠ ، والاستدراك ٧٧ .

(٥) في شرح اللُّمع ٢/ ٧٦٩ .

(٦) الإغفال ٢/ ٧٠ .

(٧) المرار الفَقْعَسِيّ ، الكتاب ١/ ١٩٣ ، والمقتضب ١/ ١٤ ، والتّعليقة ١/ ٥ ، والبغداديّات ٣٦٧ ، =

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى العَشِيرَةِ أَنَّنِي   لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

= فيردُّه أَنَّه أَجازَ أَنْ يكون ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ مِنْ قوله ﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ﴾ مفعولاً للمصدر ، مع أَنَّه وَجْهٌ غيرُه أَوْلى منه ، وهو أَنْ يكونَ ظرفاً للمصدر ، و﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ الخبر[1] .

وأَمَّا ما ذكره مِنْ أَنَّه لم يعلمْه جاءَ في التّنزيل ، فيردُّه أيضاً ما أَجازه في قوله تعالى ﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ﴾ مِنْ نَصْبِ ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ نَصْبَ المفعول به اتّساعاً . ولئن كان غيرُ هذا الوجه في هذه الآية أَقْوى ، فتخرج الآية عن أَنْ تكونَ شاهداً على إِعْمال المصدر وفيه الألف واللاّم لاحتمال غير ذلك فيها = إِنَّه جاءَ في التّنزيل ما الوَجْهُ فيه إعمال المصدر محلًّى بالألف واللاّم[2] ، وذلك قوله تعالى ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [سورة النّساء : ١٤٨] ، وقال ﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [سورة الزُّخرف : ٨٦] ، فـ ﴿ مِن ﴾ في الآيتين في موضع رفع فاعل للمصدرين ﴿ ٱلْجَهْرَ ﴾ و﴿ ٱلشَّفَٰعَةَ ﴾ ؛ قال أبو حَيَّان[3] : « وأَمَّا على مذهب الجمهور ، فإِنَّه يكون من المستثنى الذي فُرِّغَ لـه العامل ، فيكون مرفوعاً على الفاعليّة بالمصدر ، وحَسَّنَ ذلك كَوْنُ ﴿ ٱلْجَهْرَ ﴾ في حَيِّزِ النَّفْي ، وكأَنَّه قيل : لا يَجْهَرُ بالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إِلَّا المظلومُ » .

وأَمَّا ما احتجَّ به من القياس ، وهو أَنَّ المصدر إِنَّما عَمِلَ لشبهه بالفعل ، والفعل

= والإِيضاح (فرهود ١٦١ ، مرجان ١٤٦) ، والإِغْفال ٢/ ٦٩ ، والبحر ٥/ ٥١٦ ، والدّرّ المصون ٧/ ٢٦٧ ، والخزانة ٨/ ١٢٩ .

النكول : الرجوع جبناً ، مِسْمَع : رجل .

(١) انظر : كشف المشكلات ١/ ٤٥٠ ، والبحر ٤/ ٢٧٠ .

(٢) انظر : الجواهر ٢/ ٤٦٥ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٧٧٠ ، وكَشْف المشكلات ١/ ٤٥١ ، ٢/ ١٢١٨ .

(٣) البحر ٣/ ٣٨٢ .

نكرة ، فلمّا دخلت الألف واللّام تعرّف المصدر ، وزال شبهُه بالفعل = فمردودٌ ؛ لأنّه يلزم منه ألّا يعمل المصدر المضاف الذي اعتدّه بعضهم[1] أقوى المصادر عَمَلاً ، قال ابن عصفور[2] : « فإنْ قيل : الإضافةُ قد تكونُ منفصلةً ، فالجوابُ أنْ يقالَ له : لا يخلو أنْ تقدَّر الإضافة في هذا الباب محضةً أوْ غيرَ محضةٍ ، وباطلٌ أنْ تكونَ غيرَ محضةٍ ؛ لأنَّ الإضافةَ في هذا الباب يتعرَّفُ بها المضافُ ، فثَبَتَ أنّها مَحْضةٌ » .

وقال أبو حَيَّان في رَدّ تقدير الانفصال في المصدر المضاف[3] : « ليس كذلك ؛ لأنّه لو كان في تقدير الانفصال ، لكانت الإضافةُ غيرَ محضة . وقد قال بذلك أبو القاسم بْنُ بَرْهان ، وأبو الحسين بْنُ الطَّراوة ، ومذهبُهما فاسدٌ ؛ لِنَعْتِ هذا المصدر المضاف وتوكيده بالمعرفة » .

على أنَّ أبا حَيَّان[4] قد حكى عن بعضهم أنَّ « أل » في المصدر العامل ينبغي أنْ تكون زائدة ، فيكون المصدر في حكم النكرة .

والمُنْتَخَبُ أنْ يعملَ المصدرُ محلًّى بالألف واللّام لمجيءِ الرّوايةِ بـه ، وحَمْـلِ بَعْضِ ما في التَّنْزيلِ عليه ، وموافقتِهِ للقياس لو مِنْ وَجْهٍ . على أنّهم ذكروا أنَّ إعمالَ المصدر وفيه الألف واللّام قليل .

المَسْأَلة العَاشرة : القَوْل في الضَّمير « أَنَا » .

قال أبو عليّ[5] : القَوْلُ في « أَنَا » أنّه ضمير المتكلّم ، والاسم : الهمزة والنّون . فأمّا الألفُ فإنّما تلحقُها في الوقف ، كما تلحقُ الهاءُ له في نحو : مسلمونَهْ . فكما أنَّ الهاء التي تلحقُ للوقف إذا اتّصلت الكلمة التي هي فيها بشَيْءٍ ،

(1) انظر : الارتشاف ٥/ ٢٢٦٢ .
(2) شرح جمل الزّجّاجيّ له ٢/ ٢٢ .
(3) البحر ٥/ ٥١٦ ، وعنه في الدّرّ المصون ٧/ ٢٦٨ .
(4) انظر : الارتشاف ٥/ ٢٢٦١ .
(5) الحُجّة ٢/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠ ، وانظر : الإغفال ٢/ ٣٧٧ .

سقطت ، كذلك هذه الألف تسقطُ في الوصل .

والألف في قولهم : أَنَا ، مثل التي في : حَيَّهَلْا ، في أَنَّها للوقف ، فإذا اتّصلت الكلمة التي هي فيها بشَيْءٍ ، سقطت ؛ لأَنَّ ما يتّصل به يقومُ مقامه = مثل همزة الوصل في الابتداء ، في نحو : ابن ، واسم ، وانطلاق ، واستخراج . فكما أَنَّ هذه الهمزة إذا اتّصلت الكلمة التي هي فيها بشَيْءٍ سقطت ولم تثبت ؛ لأَنَّ ما يتّصل به يُتَوَصَّلُ به إلى النُّطق بما بعد الهمزة ، فلا تثبت الهمزة لذلك ، كذلك الألف في « أَنَا » والهاء إذا اتّصلت الكَلِمُ التي هما فيها بشيءٍ ، سَقَطَتا ولم يَجُزْ إثباتُهما ، كما لم تثبت همزة الوصل ؛ لأَنَّ الهمزة في هذا الطَّرف ، مثل الألف والهاء في هذا الطرف » اهـ

فما اختاره أبو عليّ من أَنَّ الضّمير هو الهمزة والنّون ، وأَنَّ الألف زائدة للوقف ، بدليل حَذْفِها في الوَصْلِ = مذهب جمهور البصريّين(١) . ومذهب الكوفيّين أَنَّ الهمزة والنّون والألف جميعاً هي الضّمير ، بدليل إثبات الألف في قول حُميد(٢) :

أَنَـا سَيْـفُ العَشِيْـرَةِ ، فَـاعْـرِفُـوْنـي حُمَيْـداً ، قَـدْ تَـذَرَّيْـتُ السَّنَـامَـا

واختار مذهبَهم ابنُ مالك(٣) ، وزعم أَنَّ ثبات الألف وصلاً ووَقْفاً لغة بني تميم .

---

(١) انظر : الكتاب ٤/ ١٦٤ ، والقوافي للأخفش ١٩ ، والمنصف ١/ ٩ ـ ١٠ ، وابن يعيش ٣/ ٩٣ ، ٩/ ٨٤ ، والتذييل ٢/ ١٩٤ .

(٢) عزاه أبو حَيّان في التذييل ٢/ ١٩٥ لحُمَيْد بن ثور ، وهو في ديوانه ١٣٣(صنعة الميمني) عن الأساس [ذ ر ي] ، وديوانه ٣١٠(صنعة د . محمّد شفيق البيطار) ، وتخريجه ٣٥٩ ، ضمن ما نُسب لحُمَيْد بن ثور ، وليس له ، وصَحّح أبو عُبيدة نسبته إلى حُمَيْد بن حُريث الكلبي ، وهو في ديوان بني كلب ٢/ ٦٥٤ عن النّقائض ، وتخريجه ٢/ ٩١٧ ، وهو في معاني القرآن للزّجّاج ٣/ ٢٨٧ ، وضرورة الشّعْر للسّيرافيّ ٧٧ ، والحُجّة ٢/ ٣٦٥ ، ٥/ ١٤٦ ، والإغفال ٢/ ٣٧٥ ، والمنصف ١/ ١٠ ، ودقائق التصريف ٥٣٨ ، وابن يعيش ٣/ ٩٣ ، ٩/ ٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤١ ، وشرح الهداية للمهدوي ١/ ٢٠٤ ، ومجمع البيان ٢/ ٤٧٢ ، وشرح شواهد شرح الشّافية ٢٢٣ ، والخزانة ٥/ ٢٤٢ ـ ٢٤٤ .

وتذرَّيْتُ السَّنام : علوتُ ذِرْوَتَه .

(٣) في شرح التسهيل له ١/ ١٤١ .

ونقـل أبو حَيَّان[1] عن الفرَّاء أَنَّ مِنْ قيسٍ وربيعةَ مَنْ يقول هذه اللُّغة .

والاختيار اعتبارُ الهمزة والنُّون وَحْدَهما الضَّـمير ، والألف زائدة للوَقْف ، والدلائل على ذلك :

١ـ أَنَّ هذه الألف تسقط في الوصل ، ولو كانت لاماً للكلمة ومِنْ بنيتها ما ساغَ سقوطُها .

٢ـ ما حكاه قطرب من قولهم[2] : أَنْ ، بحذف فتحة النُّون ، وإسقاط ألف الوقْف ، ولو كانت أَصْلاً ما ساغ سقوطُها .

٣ـ « أَنَا » ضمير ، والضَّمائر لا يُنْكَرُ كَوْنُها على حرفٍ أَوْ حرفَيْنِ ، بل ذاك الغالب فيها والأكثر .

٤ـ حكى الأَزْهري[3] أَنَّ قضاعة تمدُّ الألف الأولى وتحذف الآخرة ، فتقول : آنَ قُلْتُه ، وفي سقوط هذه الألف على هذه اللُّغة دلالة على أَنَّها زائدة .

٥ـ قال سيبويه[4] : « من ذلك قولهم : أَنَا ، فإذا وَصَلَ قال : أَنَ أَقُولُ ذاك . ولا يكون في الوقف في « أَنَا » إِلَّا الألف . لم تُجعل بمنزلة « هُوَ » ؛ لأَنَّ « هُوَ » آخرها حرف مدّ ، والنون خفيَّة ، فجمعت أَنَّها على أقلّ عدد ما يتكلَّم به مفرداً ، وأَنَّ آخرها خفيٌّ ليس بحرف إعراب ، فحملهم ذلك على هذا » . فهذا وجه زيادة الألف في « أَنَ » في الوقف مِنَ القياس : أَنَّها مهزولةُ البِنْية ، فكُثِّرَتْ بالألف ، وأَنَّ خفاءَ النّون أَدَّاهم إِلى اجتلاب هذه الألف في الوَقْفِ لبيانِ حركةِ النُّون .

٦ـ نصّ الفرَّاء على أَنَّ سقوطَ ألف « أَنَا » في الوَقْفِ لغة أهل الحجاز[5] .

---

(١) في التذييل له ٢/ ١٩٥ .

(٢) انظر : التذييل ٢/١٩٦ ، ومعاني القرآن للزّجّاج ٣/ ٢٨٧ ، والإغفال ٢/ ٣٧٦ ، ودقائق التّصريف ٥٣٩ .

(٣) تهذيب اللُّغة ١٥/ ٥٦٩ .

(٤) الكتاب ٤/ ١٦٤ .

(٥) انظر : دقائق التّصريف ٥٣٨ ، والتذييل ٢/ ١٩٥ .

والحجاز أفصح العرب ، وعلى لغتهم جاءَ التّنزيل .

٧ـ نقل السّيرافي[١] أَنَّ منهم مَنْ يقف على « أَنَ » بالهاء ، فيقول : أَنَهْ ، ولا خلاف بينهم أَنَّ مثل هذه الهاء إنَّما تُجتلب للسَّكْتِ ، فدَلَّ هذا أَنّ ما نزلت منزلته الهاءُ إنَّما هو حرف مجتلبٌ للوقف .

٨ـ نَصُّهم على أَنَّ ثبات هذه الألف والمتكلِّم واصِلٌ ، إنَّما هو مِنْ لغة الشِّعْر ؛ قال أبو عليّ[٢] : « وقد يُجرون الوَقْفَ مُجْرى الوَصْلِ في ضرورة الشِّعْر ، فيثبتون فيه ما حكمه أَنْ يثبت في الوقف . وليس ذلك مِمَّا ينبغي أَنْ يُؤخذ به في التّنزيل ؛ لأَنَّهم إنَّما يفعلون ذلك لتصحيح وَزْنٍ، أَوْ إقامة قافية، وذانِك لا يكونان في التنزيل» اهـ

المَسْأَلة الحَادِيَة عَشْرة : مَجِيءُ « ذا » بمنزلة « الّذي » .

قال أبو عليّ[٣] : « اعلمْ أَنَّ قولَهم : ماذا ، يُستعمل على وجهين[٤] :

أحدهما : أَنْ يكونَ « ما » مع « ذا » اسماً واحداً .

والآخر : أَنْ يكون « ذا » بمنزلة « الذي » .

والدّليل على جعلهما جميعاً بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، قول العرب[٥] : عمَّاذا تَسْأَل؟ فأثبتوا الألف في « ما » . فلولا أَنَّ « ما » مع « ذا » بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، لقالوا : عمَّ ذا تَسْأَل؟ فحذفوا الألف من آخر « ما » ، كما حذف من قوله ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [سورة النّبأ : ١] ، فلمّا لم يحذفوا الألف من آخر « ما » علمت أَنَّه مع « ذا » بمنزلة اسمٍ واحدٍ .

---

(١) ضرورة الشِّعْر له ٧٧ .

(٢) الحُجَّة ٢/ ٣٦٠ـ ٣٦١ ، وانظر : ضرورة الشِّعْر للسِّيرافي ٧٧ ـ ٧٨ .

(٣) الحُجَّة ٢/ ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٤١٦ ، والتعليقة عليه ٢/ ١١٨ ، والبغداديّات ٣٧١ ، والمنثورة ٢١٩ ، والشِّعْر ٢/ ٣٨٩ ، ومعاني القرآن للزّجّاج ١/ ٢٨٧ ، وابن الشّجريّ ٢/ ٤٤٣ ، والبحر ١/ ١١٩ ، ٦/ ٢٣٤ .

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٤١٧، والأُصول ٢/ ٢٦٤، والبغداديّات ٣٧١، والمنثورة ١٣٣، والتذييل ٣/ ٤٥.

فيمَّا جاءَ على هذا ـ أي على أَنْ تكونَ « ماذا » اسمَيْنِ ـ في التنزيل ، قولُه تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [سورة النّحل : ٢٤] . . . . ووَجْهُ قول سيبويه[١] أَنَّ ﴿ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ خبر « ذا » الذي بمعنى « الذي » في قوله ﴿ مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ .

واعلمْ أَنَّ سيبويه لا يجيز أَنْ يكون « ذا » بمنزلة « الذي » إِلَّا في هذا الموضع لِمَا قام على ذلك من الدّلالة التي تقدَّمتْ .

والبغداديُّون[٢] يجيزون أَنْ يكونَ « ذا » بمنزلة « الذي » في غير هذا الموضع ، ويحتجُّون في ذلك بقول الشّاعر[٣] :

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ ، وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ

فيذهبون إِلى أَنَّ المعنى : والذي تحملين طليق .

ويحتجُّون[٤] أيضاً بقوله تعالى ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [سورة طه : ١٧] ، فيتأوَّلونَه على أَنَّ المعنى : ما الّتي بيمينك؟

ولا دلالةَ على ما ذهبُوا إِليه مِنَ الحُكْمِ على « ذا » بأَنَّه بمنزلة « الذي » . وذلك أَنَّ قولـه ﴿ بِيَمِينِكَ ﴾ يجوز أَنْ يكونَ ظرفاً في موضعِ الحال ، فلا يكون صِلةً .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٤١٩ ، والتّعليقة عليه ٢/١١٨ ، والأُصول ٢/٢٦٣ ، وسرّ الصّناعة ١/٤٠٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١/١٣٨ ، ٢/١٧٧ ، والشّعْر ٢/٣٨٨ ، وابن الشّجريّ ٢/٤٤٣ ، والإنصاف (طبعة د . مبروك) ٥٧٩ .

(٣) ابن مفرِّغ الحميريّ ، ديوانه ١١٥ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١/١٣٨ ، ٢/١٧٧ ، وأدب الكاتب ٤١٧ ، ومعاني القرآن للزّجّاج ١/٢٨٨ ، ٣/٤١٧ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ١/٢٤٣ ، والشّعْر ٢/٣٨٨ ، والمحتسب ٢/٩٤ ، وابن الشّجريّ ٣/٤٤٣ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/٦١٠ ، والجواهر ١/٢١٣ ، وابن يعيش ٢/١٦ ، والمخصّص ١٤/٨١ ، وتذكرة النُّحاة ٢٠ ، والتذييل٣/٤٩ ، والارتشاف ٢/١٠١١ ، والدّرّ المصون ١/٤٧٧ ، ٨/٢٤ ، والخزانة ٤/٣٣٣ ، ٦/٤١ .

عَدَسْ : اسم صوت لزجر البغل ، وقيل : هي اسم بغلة يزيد ، وعبّاد هو ابن زياد بن أبي سفيان .

(٤) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢/١٧٧ ، والكشّاف ٣/٥٧ ، والمحرّر الوجيز ٤/٤١ ، والبحر ٦/٢٣٤ .

وكذلك « تحملين » في البيت ، يجوزُ أَنْ يكونَ في موضعِ حال[1] . والعامل في الحال في الموضعَيْنِ ما في الاسْمَيْنِ المُبْهَمَيْنِ مِنْ مَعْنى الفِعْلِ . وإذا أَمْكَنَ أَنْ يكونَ على غيرِ ما قالوا لم يكنْ على قولِهم دلالةٌ .

وقَدْ تأَوَّلَ أَحَدُ شُيُوخِنا[2] ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ * يَدْعُوا۟﴾ [سورة الحج: ١٢، ١٣] على مَذْهَبِهم هـذا ، فقال : ﴿ذَٰلِكَ﴾ بمنزلة « الذي » ، وما بعدَه صلة ، والاسمُ المبهمُ معَ صلتِه في موضعِ نصبٍ بـ ﴿يَدْعُوا۟﴾ . وهذا الّذي تأوَّلَه عليه تأْوِيلٌ مستقيمٌ إذا صَحَّ الأَصْلُ بدلالةٍ تُقَامُ عليه » اهـ

والاختيارُ مَذْهَبُ البصريِّين ؛ إِذْ « هذا » وإخوتُه موضوعةٌ في كلامِهم للدلالة على معنى الإشارة ، و« الذي » وسائر الأسماءِ الموصولة إنَّما وُضِعَت واجتُلِبَتْ لِيُتَوَصَّلَ بها إلى وَصْف المعارف بالجمل[3] ، فالغرضان اللّذان وُضِعَ مِنْ أَجلِهما الاسم الموصول واسمُ الإشارة غَيْران ، فلا ينبغي أَنْ يُحمل أحدهما على الآخر ما لم يَدْفع إلى ذلك ضرورةٌ . والتمسُّك بالأَصْلِ واجبٌ ما أَمكن ، ولا يخرج الشَّيْءُ عن قياس بابه إلّا بدليل . وإذا كان ما أَورده الكوفيُّون مِنْ شواهدَ ، محتملاً غيرَ ما ذكروه ، لم يكن لهم فيها حُجَّة .

وسيبويه وأَضْرَابُه حين أَقرّوا أَنَّ « ذا » مِن « ماذا » قد تَأْتي اسماً مَوْصولاً في مواضعَ ، إنَّما أَلْجَأَتْهم إلى ذلك ضرورةٌ ؛ فارتفاع « نَحْبٌ » في قول لبيد[4] :

---

(١) في الشِّعْر ٢/ ٣٨٨ ، جعل (تحملين) صفة لموصوف محذوف : وهذا رجل تحملين ، أو صفة لطليق ، تقدَّمت فصارت في موضع نصب على الحال . وانظر : ابن الشّجريّ ٢/ ٤٤٣ ، والتذييل ٣/ ٤٩ .

(٢) هو الزّجّاج في معاني القرآن له ٣/ ٤١٦ ، واستحسن هذا القولَ في الإغفال ٢/ ٤٣٨ ، وأَجازَه ابن جنّي في سرّ الصّناعة ١/ ٤٠٣ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/ ١٥٠ ، ودلائل الإعجاز ١٩٩ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٧٤٨ .

(٤) ديوانه ٢٥٤ ، والكتاب ٢/ ٤١٧ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١/ ١٣٩ ، والمعاني الكبير ٣/ ١٢٠١ ، والأُصول ٢/ ٢٦٤ ، واللّامات ٥٠ ، والشِّعْر ٢/ ٣٨٩ ، والبغداديّات ٣٧١ ، والحُجّة ٢/ ٣١٩ ، وأَمالي المرزوقي ١٠٧ ، والمخصَّص ١٤/ ١٠٣ ، وابن الشّجريّ ٢/ ٤٤٤ ، ٣/ ٥٤ ، والمُغْني =

أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ   أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وبَاطِلُ

على البدل ، قَضَى بأَنَّ « ماذا » كلمتان ، « ما » اسم استفهام خبر مقدَّم ، ونَحْبٌ بدلٌ منه ، وذا : اسم موصول مبتدأ مؤخر ، والراجع المحذوف هو مفعول « يحاول » ، ولو جُعلت « ماذا » بتمامها اسماً واحداً ، لكان موضعها نَصْباً على أنَّها مفعول يحاول ، ولكان البدل منها منصوباً .

وحين جعل أبو عليّ[1] « ذا » مِنْ قوله تعالى ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٩] في قراءة مَنْ رفع ﴿الْعَفْوُ﴾ = اسماً موصولاً ، إنَّما أَلجأَه إلى ذلك ارتفاع ﴿الْعَفْوُ﴾ ، لا بُدَّ من إضمار مبتدأ هو « ذا » مِنْ سؤال السائل ، التقدير : ما الذي ينفقون؟ الذي ينفقون العَفْوُ ، كما تقول في جواب : ما الذي أنفقْتَه؟ مالُ زَيْدٍ ، أي الذي أنفقْته مالُ زَيْد .

المَسْأَلة الثَّانية عشرة : قولُهم[2] : هذا حُلْوٌ حامضٌ ، إعرابُه والرَّاجِعُ إلى المبتدأ فيه .

هذه مَسْأَلة كَثُرَ إفْتاءُ أبي عليّ فيها لِخِلاج خاطره وتعادي مناظره ، ولعلّ ما استقرَّ عليه فيها هو ما ذكره في كتابنا الحُجَّة ؛ قال جامع العلوم[3] : « قال ذلك في « الحُجَّة » ، ثمَّ فار فائرُه ، فذكر في « التَّذْكِرة » ما مَنَعَ منه في « الحُجَّة » . فإذا تَتَبَّعْتَ إنساناً مِثْلَ أبي عليّ لم يَتَأَتَّ لك تَتَبُّعُكَ إيَّاه في سنةٍ أَوْ سنتَيْنِ ولا في عَشْر ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عُثمان قال : أَقَمْتُ معَه أربعينَ سنةً ، فلم يَلُحْ لي في شَيْءٍ مِنْ قَوْلِه في

= ٣٩٥ ، والجَنَى الدّاني ٢٣٩ ، والتذييل ٣/ ٤٤ ، والبحر ١/ ١١٩ ، ٢/ ١٤٢ ، والدّرّ المصون ١/ ٢٢٩ ، والخزانة ٢/ ٢٥٢ ، ٦/ ١٤٥ ، النَّحْب : النَّذْر .

(١) انظر : الحُجَّة ٢/ ٣١٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ٨٣ ، والمقتضب ٤/ ٣٠٨ ، ومعاني القرآن للزّجّاج ١/ ٧٠ ، والمنثورة ٣٢ ، والشِّعْر ١/ ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، والبغداديّات ١٤٦ ، والخصائص ٢/ ١٥٨ ، وكَشْف المشكلات ١/ ١٣ ، والجواهر ١/ ١٧١ ، وابن يعيش ١/ ٩٩ .

(٣) كَشْف المشكلات ٢/ ٦٩٤ ، وحكى نحوه في شرح اللُّمع له ١/ ٣٧٨ . وانظر : التَّنبيه ١١٩/أ .

قولهم : هذا حُلْوٌ حَامِضٌ ، ما لَاحَ لي بَعْدَ أربعينَ سنةً » اهـ

قال أبو عليّ[1] : « وذاك أَنَّ ارتفاعَهما لا يخلو مِنْ أَنْ يكون بأَنَّهما خبر المبتدأ ، أو يكون الثّاني تابعاً للأَوَّل .

فإنْ قيل : يرتفع الاسمان بأَنَّهما خبر المبتدأ = قيل : لم نَرَ شيئاً رافعاً يرفع اسمين على هذا الحدّ . وقد شبّهوا ارتفاع خبر المبتدأ بارتفاع الفاعل ، وزعموا أَنَّه ارتفع لمشابهة الفاعل .

فإنْ قُلْتَ : إنَّ الثّاني تابع للأَوَّل = فليس يجوز أَنْ يكون الثّاني بدلاً من الأَوَّل ؛ لأَنَّ الأَوَّل مراد ، كما أَنَّ الثّاني كذلك . ومِنْ ثَمَّ لم يَجُزْ أَنْ يكونَ الثّاني صفةً للأَوَّل . والصِّفة أَبْعَدُ أَنْ تجوز ؛ لأَنَّك لا تصف الحلو بأَنَّه حامض ، وإنَّما تُخْبِرُ عن الأَوَّل أَنَّه قد جمع الطَّعمَيْنِ . ولا مدخل ههنا لشيءٍ مِنْ باقي التّوابع . فإذا بَعُدَ هذان ولم يَخْلُ منهما ثبت إشكال المسألة .

ولا يستقيم أَنْ تُجعل « حامض » خبر مبتدأ محذوف ، وأنت تُريد هذا المعنى ؛ لأَنَّ الكلامَ يصيرُ جملتَيْنِ ، وإنَّما يُراد في المخبر عنه أَنَّه قد جمع الطَّعمين في جملة واحدة ، كأنَّك قلت : مُزٌّ .

فإنْ قلت : أَجعلُ الاسمَيْنِ موضعُهما رَفْعٌ ؛ لوقوعهما موقع اسمٍ مفرد يرتفع بأَنَّه خبر مبتدأ ، كما يجعل موضع الجملة رفعاً إذا وَقَعَ موقع الخبر = فإنَّ في ذلك بُعْداً ؛ لأَنَّ هذا وإنْ كان مُشْبِهاً للجملة في أَنَّهما اسمان ، فليس بها ؛ أَلَا تَرَى أَنَّك إذا سَمَّيْتَ رجلاً : عاقلة لبيبة ، أَعملْتَ فيه العوامل ، ولم تجعلْه بمنزلة أَنْ تسمّيه بـ : زيدٌ منطلقٌ ، وأنت تريد الجملة .

فمِمَّا نقولُ في ذلك أَنَّ هذَيْنِ الاسمين لا يمتنعُ أَنْ يقعا جميعاً خبراً لمبتدأ .

وإذا جاز أَنْ يقع خبر المبتدأ جملة[2] ولم يمتنع ذلك ـ وإنْ كان الفاعل يمتنع أَنْ

---

(١) الحُجّة ١/١٩٨ .

(٢) قال الجامع في شرح اللُّمع له ١/ ٢٩٢ : « والجملة إذا وَقَعَتْ خبراً عن المبتدأ ، فليست بأَصْلٍ ، =

يكون جملة[1] ـ كان هذا أيضاً جائزاً أَنْ يكونَ في موضع خبر المبتدأ » اهـ

وحاصل كلام أبي عليّ أَنَّ مجموعَ الاسمَيْنِ هو الخبر ، فيقال في إعراب : حُلْوٌ حامِضٌ ، مجموعُ الاسمَيْنِ في محلّ رفع خبر للمبتدأ هذا .

وحكى سيبويه عن الخليل أَنَّه أجاز في : هذا عبدُ اللهِ منطلقٌ ، وجهَيْنِ[2] :

الأوّل أَنَّ « منطلق » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هذا أو هو منطلق .

الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا ، كقولك : هذا حُلْوٌ حامِضٌ ؛ لا تُريدُ أَنْ تنقضَ الحلاوةَ ، ولكنَّك تزعمُ أَنَّه جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ .

ولا يصحُّ أَنْ يكون : حُلْوٌ حامِضٌ ، خبراً بعد خبر ؛ لأَنَّ الخبرَ المتعدِّدَ كلَّ واحدٍ منه يُفيدُ معنًى مستقلاً على حِياله ، وأَمَّا حُلْوٌ حامِضٌ فمجموعُهما يُفيدُ مَعْنًى واحداً ، هو مُزٌّ ، أَيْ جامعٌ للطَّعْمَيْنِ ، فهو وإِنْ كان على لفظَيْنِ ، واحِدٌ مِنْ جهة المعنى ، ومثله قولهم : زيدٌ قائمٌ قاعِدٌ ، أَيْ راكِعٌ[3] ، ولا يصحُّ أَنْ يكونَ خبراً بعدَ خبرٍ لاستحالة ذلك مِنْ حيثُ المعنى . فهذا من حيث المعنى . فأَمَّا من حيث الصِّناعة فليس في كلامِهم نظير لهذا التركيب ، أي أَنْ يرفعَ الابتداءُ العامِلُ المعنويُّ والمبتدأُ اسمَيْنِ يكون مجموعُهما خبراً ، ولهذا ما نزَّل أبو عليّ الاسمَيْنِ معاً منزلةَ اسمٍ واحدٍ ، وجعله معمولاً للابتداء والمبتدأ .

= وإِنَّما هي مقدَّرة تقدير المفرد ؛ لأَنَّ المبتدأ والخبر نظير الفعل والفاعل ، فقولك : زيد قائم ، نظير قولك : قام زيد ، فكما أَنَّ : قام زيد ، جزءان ، فكذلك : زيدٌ قائم . فإذا قلت : زيد قام أخوه ، أو زيد قائم ، فالجملة في تقدير المفرد ، حتى يكون الكلام من جزءَيْنِ ، ويكون طبقاً للجملة الأخرى ؛ أَلَا تَرى أَنَّ الجملة الأخرى جزءان ، فمن المحال أَنْ تكون هذه ثلاثة أجزاء ، فإذن هذان الجزءان المركَّب منهما الخبر في تقدير جزء واحد » اهـ

(1) قال الجامع في شرح اللُّمع له ١/ ٢٩٣ : « الجمل نكرات ، ولا تكون فاعلة ؛ إذ لا فائدة فيها ، أعني في الإخبار عمَّا لا يُعرف ولا يُضبط ، ولأَنَّ الفاعل يُضمر ، والمضمر أعرفُ المعارف ، ولا تقوم الجملة مقامه » اهـ وانظر : كشف المشكلات ٢/ ٦٨١ .

(2) الكتاب ٢/ ٨٣ ، وعنه في الجواهر ١/ ١٧٠ .

(3) انظر : ابن يعيش ١/ ٩٩ .

ووجه وقوع مجموع الاسمين خبراً عن المبتدأ من القياس ، أَنَّ الجملة بضربَيْها الاسميّة والفعليّة تقع خبراً لمبتدأ ، وهي مركّبة من فعل وفاعل أو من مبتدأ وخبر ، فإذا جاز هذا مع أنَّه ليس بأَصْلٍ ، وبعيدٌ من جهة تشبيه ارتفاع الخبر بارتفاع الفاعل ، فكما لا تقع الجملة فاعلاً ، كذلك القياس فيما ارتفع تشبيهاً له بالفاعل أَلَّا يكونَ جملةً ، ومقدَّرٌ تقدير المفرد = كان في جَعْلِ مجموع : حُلْوٌ حَامِضٌ ، خبراً عن المبتدأ ، أَجْوز ؛ إذ ليس فيه إسناد الجملة المؤلَّفة مِنْ مسند ومسند إليه ، ولا فيه مفارقة الأصل ، وهو أَنْ يكون الخبر مفرداً .

قال أبو عليّ[١] : « فأَمّا ما يرجعُ من هذا الخبر الذي هو : حُلْوٌ حَامِضٌ ، ونحوه إلى المبتدأ ، فالقَوْلُ فيه أنَّه لا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ الضَّميرُ في أحد الاسمَيْنِ ، أو في كلِّ واحدٍ منهما ضمير ، أو يكون فيهما ضميرٌ واحدٌ ، أو لا يكون في واحد منهما ضمير .

فلا يجب أَنْ يكونَ في أحد الاسمين دون الآخر ؛ لأَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما إذا خصصْتَه بتحمُّله ، لم يكن بأَوْلى[٢] بذلك مِن صاحبه .

ولا يستقيم أَنْ يكونَ في كلِّ واحدٍ منهما ضمير[٣] ؛ لأنَّك إنْ حَمَّلْت كلَّ واحدٍ منهما ضميراً لم يكن ذلك الغرض في الإخبار ؛ أَلَا تَرى أَنَّ الضَّمير إذا حمَّلْتَه كلَّ واحدٍ منهما فالضمير فاعل ، فتصير كأَنَّك قد أخبرت عن المبتدأ بفعل كلِّ واحد من اسمي الفاعل ، كأنَّك قلت : حَلَا وحَمُضَ . وليس الغرض كذلك ولا المرادُ ، وإنَّما المراد أَنَّ الأَوَّل قد جمع الطَّعمَيْنِ ؛ أَلَا تَرى أَنَّ أبا عُمَر قال في تفسير ذلك[٤] : تُرش شيرين . فإذا كان ذلك مؤدِّياً إلى خلاف المعنى المراد ، لم يستقم .

ولا يجوز أَنْ يكونَ ضميرٌ واحدٌ فيهما جميعاً ؛ لأَنَّه يجب أَنْ يعمل الصفتان

---

(١) الحُجَّة ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢ .

(٢) أَوْقع الباء في خبر يكن المنفيّ ، وهو قليل .

(٣) حكاه الجامع في الجواهر ١/ ١٧١ عن ابن جنّي .

(٤) تعبير فارسيّ ، معناه حُلو حامض .

جميعاً فيه ، وهذا ممتنع ، كما يمتنعُ أَنْ يعمل فعلان في فاعل .

وإذا كانت هذه الوجوهُ غيرَ مستقيمةً ، ثبت أَنَّه لا ضميرَ في ذلك .

فإنْ قُلْتَ : فعلامَ يُحملُ؟ قُلْنا : نحملُه على المعنى . ونردُّ الضَّمير في ذلك إلى المبتدأ في المعنى ، كما فُعِلَ ذلك في الصِّفة في قولك[1] : مررتُ برجلٍ قائمٍ أَبواه لا قاعدَيْنِ ؛ أَلا تَرَى أَنَّه لا عائد في لَفْظِ هذه الصِّفة إلى الموصوف ، وإنَّما يرجعُ إليه الذِّكْرُ في المَعْنى ؛ كأَنَّك قُلْتَ : لا قاعدٍ أبواه » اهـ

وحاصل كلامه أَنَّ الرَّاجِعَ إلى المبتدأ ضميرٌ من مجموعهما ، أَيْ هو الضَّمير المستكنّ في ناتج مجموعهما : مُزّ .

وذهب الرّضي[2] إلى أَنَّ الضَّمير يرجع من كلٍّ واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ ؛ إذ المعنى : في جميع أجزائِهِ حلاوةٌ ، وفيها كلِّها حُموضةٌ ؛ لأَنَّه امتزجَ الطَّعمان في جميع أَجزائِهِ ، وانكسر أحدهما في الآخر ، وحَصَلَ بالانكسار كيفيةٌ متوسِّطةٌ بينهما .

وذهب ابن يعيش[3] إلى أَنَّ العائد على المخبر عنه راجع من مجموع الجزأَيْنِ ، والمراد العائد المستقلّ به جميع الخبر ، وذلك إنَّما يعود من مجموع الاسمين . فأَمَّا كلُّ واحد منهما على الانفراد ، ففيه ضمير يعودُ إليه لا محالة ، مِنْ حيثُ كان راجعاً إلى معنى الفعل ، فيعود من كلِّ واحد منهما ضميرٌ عَوْدَ الضَّمير من الصِّفة إلى الموصوف . فأَمَّا عود الضَّمير من الخبر المستقلّ به إلى المبتدأ فإنَّما يكون من المجموع سواء أكان الخبران ضدَّيْنِ أَمْ لم يكونا .

إذا وقع اسم الفاعل خبراً أَوْ صفةً أَوْ حالاً ، استتر فيه ضمير هو فاعلُه[4] ، وإنَّما أَخْلى أبو عليّ : حلو حامض ، مِنَ الضَّميرَيْنِ معَ أَنَّهما في موضع الخبر ، لأَنَّه

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٤٣٢ ، والمنثورة ٣٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية له ١/ ٢٦٤ ، والجواهر ١/ ١٧١ .

(٣) انظر : شرح المفصَّل له ١/ ٩٩ .

(٤) انظر : الإيضاح في شرح المفصَّل لابن الحاجب ١/ ١٥٣ .

يُصار فيه إلى الإخبار عن المبتدأ بفعل كلّ واحد من اسمي الفاعل ، كأنّك قُلْتَ : حَلَا وحَمُضَ ، وما قَدَّرَه لا يمنع مِنْ عَوْدِ ضميرين منهما إلى المبتدأ ، إذ الواو لمطلق الجمع ، وإذا اجتمع الفِعْلان (الحموضة والحلاوة) أَفْضَى امتزاجُهما إلى طعمٍ يكون في جميع أجزاء المخبر عنه ، فلا يفوت على هذا التقدير معنى الإخبار ، وهو اجتماع الطّعمَيْنِ في المبتدأ .

وخلاصة رَأْيه في هذه المَسْأَلة أَنَّ الاسمَيْنِ في موضع رفع خبر المبتدأ ، على حدِّ ما وقعت الجمل خبراً ، وإن لم يكونا جملةً ، أي وقع الاسمان موقع المفرد كما تقع الجملة موقع المفرد . والرّاجع إلى المبتدأ ضمير يكون من مجموع الاسمين ، وهو ما استتر في الصّفة : مُزٌّ ، الآتية من اجتماع الطّعمَيْنِ .

ثالثاً ـ مَسَائِلُ الأَفْعَال

المَسْأَلة الأُولى : إِجْرَاءُ أَفْعَالِ العِلْـمِ مُجْرى القَسَم .

قال أبو عليّ في إعراب قراءة مَنْ قَرَأَ ﴿لَا يَحْسِبَنَّ﴾ بالياء من قوله تعالى ﴿ لَا يَحْسِبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا يَحْسِبُنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة آل عمران : ١٨٨] :[1] « فأمّا قوله ﴿لا يَحْسِبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟﴾ ﴿فَلَا يَحْسِبُنَّهُمْ﴾ فـ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في موضع رفع بأنّه فاعل « يحسب » ، ولم تُوْقَعْ ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ على شَيْءٍ .

قال أبو الحسن[2] : لا يعجبُني قراءةُ مَنْ قَرَأَ الأُولى بالياء ؛ لأنّه لم يوقعْه على شَيْءٍ .

ونرى أنّه لم يستحسن أَلَّا يُعَدَّى حَسِب[3] ؛ لأنّه قد جَرَى مَجْرى اليمين ، في نحو : عَلِمَ اللهُ لأَفْعَلَنَّ .

[4] ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي

---

(١) الحُجّة ٣/١٠٣ ـ ١٠٥ ، والسَّبْعة ٢١٩ ، ومَجْمَع البيان ٢/٦٩٦ .

(٢) في معاني القرآن له ١/٢٤٢ ، وحكاه عنه في الحلبيّات ٧٢ ، وانظر : شرح اللُّمع للجامع ١/٤٢٣ .

(٣) حكى سيبويه ٤/٣٨ حَسِبَ يَحْسَبُ ويَحْسِبُ . وفي النّوادر (الشّرتوني ٢٢٥) : حَسِبَ يَحْسَبُ ، في لغة عُلْيا مُضَر وسُفْلاها . وحكى الأَزْهَرِيّ في معاني القراءات ١/٢٣١ أنّ الكَسْرَ لغة الحجاز ، والفتح لغة تميم .

(٤) لبيد ، ديوانه ٣٠٨ ، وعَجُزُه :

إِنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

وهو في الكتاب ٣/١١٠ ، والحلبيّات ٧٣ ، والحُجّة ٢/٤٠٨ ، ٣/٢٤٧ ، ٦/١٤٣ ، والإغفال ١/٤٠١ ، ٤٠٢ ، وسرّ الصّناعة ١/٤٠٠ ، والجواهر ٢/٤٥١ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/٣٧٤ ، وتذكرة النّحاة ٤٧٢ ، والارتشاف ٤/٢١١٥ ، ورواية الصّدر في الديوان : صَادَفْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا .

وظَنَنْتُ لَيَسْبِقَنَّني[1] ، ﴿ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ[2] ﴾ [سورة فُصِّلت : ٤٨] .

فكَمَا أَنَّ القَسَمَ لا يُتكلَّمُ به حتَّى يُعَلَّقَ بالمُقْسَم عليه ، كذلك ظَنَنْت وعلمْت في هذا الباب .

ووَجْهُ قول ابن كثير وأبي عَمْرو في أَنْ لم يُعَدِّيا « حسب » إلى مفعولَيْهِ اللَّذين يقتضيهما ، أَنَّ « يحسب » في قولِه ﴿فَلَا يَحْسِبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ لمّا جُعل بدلًا مِنَ الأوَّل ، وعُدِّيَ إلى مفعوليه ، استُغْني بهما عن تعدية الأوَّل إليهما ، كما استُغْنِيَ في قوله[3] :

بِـأَيِّ كِتَـابٍ أَمْ بِـأَيَّـةِ سُنَّـةٍ   تَـرَى حُبَّهُـمْ عَـاراً عَلَـيَّ وتَحْسَـبُ

بتعدية أَحد الفِعْلَيْنِ إلى المفعولَيْنِ عن تعدية الآخر إليهما .

فإنْ قلت : فكيف يستقيم تقدير البدل في قولـه ﴿لَا يَحْسِبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ . فَلَا يَحْسِبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ﴾ ، وقد دخلت الفاءُ بينهما ، ولا يدخل بين البدل والمبدل منه الفاء؟ فالقَـوْلُ أَنَّ الفـاء زائدة[4] » اهـ

رأى أبو عليّ أَنَّ القراءةَ بالياءِ غيرُ مُعْجبةٍ لأبي الحسن ؛ لأَنَّ الفعل إذا لم يَسْتَوْفِ مفعولَيْهِ جَرَى مَجْرى القسم ، وفي خلوِّ الآية مِنْ جوابه الذي يلزم كما يلزم في القسم الصَّريح ، ما جَعَلَ أبا الحسن يقول : « لا يعجبُني قراءة مَنْ قَرَأَ الأُولى بالياءِ ، لأَنَّه لم يوقعْه على شَيْءٍ » ، فليس له مفعولان إنْ كان على أَصْلِه ، ولا له جوابٌ إنْ أُجْرِيَ مُجْرى القسم .

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ١١٠ ، والحلبيّات ٧٣ ، والحُجّة ٣/ ٢٤٩ .

(٢) ذكر الجامع في كشف المشكلات ٢/ ١١٩١ أَنَّ ظنّ في الآيـة عُلِّقَ عن العمـل ، وهـو مذهـب الأخفش في معاني القرآن له ٢/ ٥٠٩ ، وانظر : البغداديّـات ١٨٤ ، والحلبيّـات ٧٣ ، وشرح اللُّمـع للجامـع ١/ ٤٢٠

(٣) الكُميت، شعره ٣/ ١٨٤، والحلبيّات ٧٣، والشّيرازيّات ٥٦٩، ٥٩٤، والحُجّة ٥/ ٢٠، ١٥٢ ، والمحتسب ١/ ١٨٣ ، والجواهر ٢/ ٤٣٢ ، وشرح اللُّمع المجامع ١/ ٤٢٣ ، والبحر ٣/ ١٣٧ .

(٤) القول بزيادة الفاء مذهب الأخفش . انظر : معاني القرآن لـه ١/ ٢٤٢ ، وكشف المشكلات ١/ ٢٧٨ ، وشرح اللُّمع ١/ ٤٢٣ .

ويقوّي تفسيرَ أبي عليّ لقول الأخفش ما قاله جامعُ العلوم عقب ما ساقه من شواهد أُجري فيها الظّنّ والعِلْم مجرى القسم[1] : « فهذه الأشياء جارية مَجْرَى القسم ، وما بعدَهنّ أَجوبة لها ، كما تكون أَجوبة للقسم ؛ قال أبو الحسن : إذا لم تُعَدَّ هذه الأَفْعَالُ ، فقبيحٌ أَلّا تجري مجرى القسم » .

وقد تجري أفعالُ العِلْم مَجْرى القسم ، فتعامل معاملته في أَنْ تُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به مِنَ الجواب ، وذلك لإِفَادتِها التَّحقيق ، ويُحْمَل عليها الظّنّ أيضاً إذا أفاد التحقيق .

وهذا مذهب سيبويه ، وأبو عليّ مختار لـه ؛ قال[2] : « يدلُّ[3] على أَنَّ « عَلِمْتُ » في قوله : عَلِمْتُ لَيَفْعَلَنَّ ، وما أنشده مِن قوله[4] :

ولقَــدْ عَلِمْــتُ لتَــأْتِيَــنَّ مَنِيَّتِــي

أُجري مُجْرى القَسَمِ نَفْسِه ، كما ذهب إليه سيبويه[5] ، ولَيْسَ على إرادةِ قَسَمٍ وإِضْمارِه بعدَه ، وكذلك « ظَنَنْتُ » في قَوْلِه : ظَنَنْتُ لَتَسْبِقَنِّي » اهـ

فأَبو عليّ يخرِّج هذه الأمثلة على إجراء علم وظَنّ مجرى القسم ، وما بعدها أَجوبة لها ، ولَا يَرَى تقدير قسم بعد علمت ، يكون هو وجوابه في موضع نصب سدّ مسدّ مفعولي الفعل القلبي .

على أَنَّ أبا عليّ لم يُعْدِمْه امتراسُه بهذه الصِّناعة أَنْ يحتال لمفعولَيْ ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ على قراءة مَنْ قَرَأَ بالياءِ ، وهو أَنَّ مفعولَي البدلِ ﴿ فَلَا يَحْسِبُنَّهم بِمَفَازَةٍ﴾ قد أَغْنَيَا عنهما ، وأَدّاه هذا التوجيه إلى القول بزيادة الفاء ، ووَجَدَ لهذا الإغناءِ نظيراً في قَوْلِ الكُميت ، فمفعولا « يحسب » فيه ، أَغْنَى عنهما مفعولا « تَرَى » ، وهما : حبّهم ، وعاراً .

---

(١) شرح اللُّمع له ١/ ٤٢٥ .

(٢) الإغفال ١/ ٤٠١ .

(٣) فاعل « يدلُّ » أَنَّ إضمار القسم بعد العلم غير جائز ؛ لأَنّه ليس يجوز أَنْ يكونَ له جوابٌ يدلُّ عليه إذا حُذف .

(٤) فرغتُ منه قبل قليل .

(٥) الكتاب ٣/ ١١٠ .

المَسْأَلة الثَّانية : جواز التَّعليق بـ « كان » النَّاقصة .

جعل أبو عليّ[1] ﴿لِلنَّاسِ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [سورة يونس : ٢] متعلِّقة بـ ﴿كَانَ﴾ لامتناع تعلُّقها بالمصدرين الصّريح ﴿عَجَبًا﴾ والمؤول ﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ ؛ إذ لا يتعلّق بالمصدر ما تقدَّم عليه .

وأجاز[2] في بعض الوجوه أَنْ يكون ﴿لَّهُۥ﴾ من قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [سورة الإخلاص : ٤] متعلِّقاً بـ ﴿يَكُن﴾ النّاقصة ، أو أن يكون ﴿لَّهُۥ﴾ صفة للنكرة ﴿كُفُوًا﴾ فلمَّا تقدَّم صار في موضع الحال ، والعامل فيها ﴿يَكُن﴾ ، أَوْ ما في ﴿كُفُوًا﴾ من معنى المماثلة .

فهذان نصّان صريحان لأبي عليّ يُجيز فيهما التّعليق بكان النّاقصة . ومبنى هذه المسألة اختلافهم في دلالة « كان » النّاقصة على الحدث . فقد ذهب أبو عليّ في عامّة كتبه[3] إلى أَنَّ كان الناقصة مخلوعة الدلالة على الحدث[4] ، ونقل أبو حَيَّان[5] عنه أَنَّه لا يجوز أَنْ يتعلَّق بها حرفُ الجرّ ، وفي عملها في ظرف الزّمان نظر . فمن رآها خِلْوة من الحدث مجرَّدة للزّمان منع التعليق بها ، ومَنْ رآها دالّة على الزمن والحدث[6] أباح التّعليق بها .

وعليه لأبي عليّ في هذه المَسْأَلة مَذْهبان : علّق في بعض كلامه شِبْهَ الجملة بكان النّاقصة ، ونُقِل عنه أَنَّه يمنعُ ذلك ، وعامَّة كتبه تُنادي بأَنَّه لا دلالة في كان على الحدث .

---

(١) انظر : الحُجَّة ٥/ ٣٩٧ ، والشِّيرازيَّات ٢٢ ، وكَشْف المشكلات ١/ ٥٣٠ ، والتذييل ٤/ ١٣٤ ، والبحر ٥/ ١٢٢ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٦/ ٤٦٢ ، والحلبيَّات ٢٥٣ ، والجواهر ١/ ٢٨٣ ، وكَشْف المشكلات ٢/ ١٤٩٣ ، والبحر ٨/ ٥٢٨ .

(٣) انظر : الحُجَّة ٢/ ٤٣٦ ، والعسكريَّات ٣٣ ، والبصريَّات ١/ ٢٣٢ ، والبغداديَّات ١١٣ .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٢٦٤ ، والمقتضب ٣/ ٣٣ ، ٩٧ ؛ والأصول ١/ ٨٢ ـ ٨٣ ، والتذييل ٤/ ١٣٣ .

(٥) انظر : التذييل ٤/ ١٣٤ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٣٨ ـ ٣٤٠ ، وابن يعيش ٧/ ٨٩ ، والمُغْني ٥٧٠ـ٥٧١ ، والتذييل ٤/ ١٣٣ .

وفي جَعْلِ ﴿ يَكُن ﴾ عاملةً في ﴿ لَهُۥ ﴾ إن عُلِّقَتْ بحال ، ما يدلُّ على بقاء معنى الحدث في « كان » ؛ إذ جعلها عاملة في الحال ، والحال يعمل فيها الفعل أو ما فيه رائحة الفعل . فهل أجاز أبو عليّ التعليق بكان النّاقصة مع نصِّه في عامّة كتبه أنَّها مخلوعة الدلالة على الحدث ؛ لِلّذي بقي فيها من دلالة الزّمان؟ وهل جعلها عاملة في الحال مع خلوِّها من الدلالة على الحدث ؛ لأنَّ فيها بعض خواصِّ الأفعال ، فاعتدَّ ما بَقِيَ فيها مِن هذه الخواصّ مِمّا فيه رائحة الفعل[1] ، ولهذا ما أعملها في الحال ، ولا سيّما أنَّ لكان من التوسُّع والتصرُّف ما ليس لسائر أخواتها ؛ لأنَّها أمُّ الباب ، ولأنَّها أعمّ منهنّ ، فهي تستغرقُ جميع الأوقات الماضية بالدلالة عليها ، ولا تخصُّ وقتاً ماضياً دونَ وقْت ، على حين تخصُّ « أصبح » ، و« أمسى » ، و« أضحى » أوقاتاً بأعيانها[2] . وإذا كانوا قد علّقوا ببعض أسماء الأعلام لِلّذي فيها من رائحة الفعل[3] ، فالأجدر أنْ يُعَلَّقَ بكان لغلبة خواصِّ الأفعال عليها ، فيُجعل الحكم للأغلب . والاختيار أنَّ « كان » لمّا كانت على صورة الفعل اللّفظيّة ، واتّصلت بها الضّمائر ودلّت على استحقاق اسمها الإخبار عنه في الزمن الماضي[4] ، جُعل التّعليقُ بها مَذْهباً غير بعيد .

المَسْأَلة الثّالثة : مَجِيء « كَذَبَ » في باب الإغْراء .

قول العرب في باب الإغراء : كَذَبَ عليك كذا ، أسلوب غامض دقيق وُصِفَ بأنَّه شاذٌ جاءَ على غير قياس . ورُوِيَ المُغْرى به بالرَّفْع والنَّصْب مِمّا زاد في اختلاف العلماء في تفسيره وإعرابه ، بل إنَّ الإمامَ اللُّغويَّ ابنَ فارسٍ وَقَفَ أمامَ هذا الأسلوبِ حَائراً وَاصِفاً مَنْ كانَ يعلمُه بأنَّه هَلَكَ فيمنْ هَلَكَ ؛ قال[5] : « وأمّا قَوْلُ العرب :

---

(١) ويسمّيه أبو عليّ أيضاً المعنى أو الوَهْم . انظر : الحُجّة ١/ ٢٦ ، ٣/ ٢٤٤ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٣٧ ، وكَشْف المشكلات ٢/ ١٠٣٤ ، ١٢٠٤ ، وشرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ١/ ٣٤٠ .

(٢) انظر : البغداديّات ١١٦ .

(٣) انظر : الشّعْر ١/ ٢٥٠ ، والشّيرازيّات ٢٢٦ ، والخصائص ٣/ ٢٧٠ ، والمُغْني ٥٦٨ ، ٦٦٨ .

(٤) انظر : شرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٣٤ .

(٥) مقاييس اللُّغة ٥/ ١٦٨ ، وذكر نحوَه في الصّاحبي ٥٨ ، ٥٩ .

كَذَبَ عليك كذا ، بمعنى الإغراء فكذا جاءَ عن العرب ، ويُنشدون في ذلك شعراً كثيراً ، وما أَحْسَبُ مُلَخَّصَ هذا وأَظُنُّه إلَّا مِنَ الكلامِ الذي دَرَجَ ، ودَرَجَ أَهْلُه ومَنْ كان يعلمُه » .

وقد أَدْلى أبو عليّ بِدِلِيّه في تفسيرِ هذا الأُسلوبِ وتوجيهِ ما فيه مِنَ العربيّة مُفيداً مِنْ أَقاويل مَنْ خَلَا قبلَه من النُّحاة مُعْمِلاً قياسَه واجتهاده .

قال في مسائله القصريّات[1] : « وعندي قولٌ هو القولُ ، وهو أَنَّها كلمةٌ جَرَتْ مَجْرى المَثَلِ في كلامِهم ، ولذلك لم تُصَرَّف ، ولزمتْ طريقةً واحدةً في كَوْنِها فِعْلاً ماضياً معلَّقاً بالمخاطَبِ ليس إلَّا ، وهي في مَعْنى الأَمر ، كقولهم في الدُّعاء : رَحِمَك الله . والمراد بالكذب الترغيب والبَعْثُ مِنْ قول العرب : كَذَبَتْه نفسُه ؛ إذا مَنَّتْه الأمانيّ ، وخَيَّلَت إليه من الآمال ما لا يكاد يكون ، وذلك ما يُرَغِّبُ الرجلَ في الأمور ، ويبعثُه على التعرُّضِ لها » اهـ

فوَجْهُ استعمال كذب في باب الإغراء أَنَّك إذا قلت : كَذَبَ عليكَ الأَمْرُ ، فكأَنَّك قدَّرْتَ حِرصي عليه ، ورغبتي فيه ، فكذب ظَنُّ الأَمْرِ فيَّ لقلَّةِ رغبتي فيه وأنّي لا آتيه . وفي هذا تنبيهٌ وتحريضٌ وبَعْثٌ على إتياني إيّاه ، وهذا المعنى يُلمح في قولهم : كَذَبَتْه نفسُه إذا منَّتْه الأَمَانيّ ، وزَيَّنَتْ له من الآمالِ العِراضِ ما لا يكاد يقع ، وذلك مِمَّا يرغِّبُ المرءَ في ولوجِ الأشياء ، ويستحثُّه على التعرُّض لها ، ولهذا ما سمّوا النَّفْسَ الكَذُوبَ !

فقَوْلُ العرب : كَذَبَ عليك كذا ، أُسلوبٌ يُرادُ به الإغراء ومطالبة المخاطب بلزوم الشَّيْء المذكور وإتيانه ، ولم يُستعمل فيه إلَّا لفظ الماضي ، واعتدَّه علماء العربيّة من الأمر الذي يجيء على لفظ الخبر ، كقولهم[2] : هذا الهلال ، والمراد انظر إليه ، وقولهم : أَمْكَنَكَ الصَّيْدُ ، والمراد : ارمِه ، وهو باب غير ضيِّق في كلامهم .

---

(١) فيما حكى عنه البغداديّ في الخزانة ٦/ ١٨٩ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٢/ ٢٤٨ ، وابن الشّجريّ ١/ ٣٩٣ ، ودقائق التّصريف ١١٧ .

وأمّا إعراب هذا الأسلوب ففيما يأتي جماع ما قاله أبو عليّ في شواهده :

قال(١) : « الفعل الذي هو كذب [من قولهم : كَذَبَ عليكَ الأَمْرُ] في هذا النَّحْو ينبغي أَنْ يكون الفاعلُ مسنداً إِليه ، وعليك معلَّقة به » .

وقال في قول الشّاعر(٢) :

كَـذَبَ العَتِيْـقُ ومَـاءُ شَـنٍّ بَـارِدٌ إِنْ كُنْـتِ سَـائِلَتِـي غَبُـوْقـاً فَـاذْهَبِـي

« (٣) فإنْ شئتَ قُلْتَ فيه : إنَّ المعنى في كذب أَنَّه لا وجودَ للعتيق الذي هو التمر فاطلبيه ، وإذا لم تجدي التمر فكيف تجدين الغبوق؟ = وإنْ شئت قلت : إنَّ الكلمة لمّا كَثُرَ استعمالُها في الإغراء بالشَّيْءِ والبَعْثِ على طلبه وإيجاده ، صار كأَنَّه قال بقوله لها : عليك العتيقَ ، أي الزميه ، ولا يريد بها نَفْيَه ، ولكن إضرابها عمّا عداه ، فيكون العتيق مفعولًا به ، وإنْ كان لَفْظُه مرفوعاً مثل : سلامٌ عليك ، ونحو ممّا يُرادُ به الدُّعاء ، واللَّفْظُ على الرَّفع » .

وقال في قوله(٤) : كَذَبَ عليكَ الحَجُّ : « (٥) وأمَّا كَذَبَ عليكَ الحَجُّ ، فله وجهان :

---

(١) الحُجَّة ١/ ٣٣٣ ، وما بين معقوفتين زيادة عن المخصَّص ٣/ ٨٥ .

(٢) متدافَعُ النِّسْبة بين عنترة ، وخُزَز بن لَوْذَان ، عزاه للأَوَّل أبو عُبيدة وأبو عليّ ، وحكى البغداديّ في الخزانة ٦/ ١٩٠عن الصّاغاني أَنَّ البيت موجود في ديوان عنترة ، وخُزَز ، وأَنْشَدَه لِخُزَز الأصمعيُّ .
وهو في ديوان عنترة ٢٧٣ ، والكتاب ٤/ ٢١٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٨١ ، ونوادر أبي مِسْحَل ١١٣ ، والبيان والتبيين ٣/ ١٥٦ ، والحيوان ٤/ ٣٦٣ ، والحُجّة ١/ ٣٣٥ ، والمقاييس ٤/ ٢٢١ ، والصاحبيّ ٥٩ ، والأزمنة والأمكنة ٢/ ٣٠٨ ، والإبانة ٤/ ١١٧ ، والمخصَّص ٣/ ٨٦ ، وابن الشَّجريّ ١/ ٣٩٧ ، ودقائق التّصريف ١١٨ ، والنُّكت للأَعْلم ٢/ ١١٢٤ ، وشرح الكافية ٣/ ٨٧ ، وتذكرة النُّحاة ٥٢٥ ، والارتشاف ٤/ ٢٠٣٧ ، واللِّسان [ك ذ ب ـ ن ع م ـ ع ت ق] .
العتيق : التمر ، الشَّنّ : القِرْبة الخَلَق ، الغَبُوق : اللَّبن .

(٣) الحُجَّة ١/ ٣٣٥ .

(٤) مِنْ حديث عُمر . الفائق ٢/ ٤٠٠ ؛ والنهاية ٤/ ١٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٨١ ، ٢٨٦ ، والنّوادر (الشّرتوني ١٨ ، د . عبد القادر ١٧٩) ، ونوادر أبي مِسْحَل ١١١ ، وإصلاح المنطق ٢٩٢ ، والإبانة ١/ ٢١٢ .

(٥) عن الخزانة ٦/ ١٩٠ .

أحدهما أَنْ يُضَمَّنَ معنى فعل يتعدَّى بحرف الاستعلاءِ .

أو يكون على كلامين ، كأَنَّه قال : كَذَبَ الحَجُّ ، عليكَ الحَجَّ ، أي ليرغِّبك الحَجّ ، وهو واجبٌ عليك ، فأضمر في الأوَّل لدلالة الثّاني عليه .

ومن نصب الحَجّ فقد جعل عليك اسم فِعْلٍ ، وفي كذب ضمير الحَجّ » .

وقال[1] : « وأَمَّا ما رُوِيَ مِنْ قَوْلِ مَنْ نَظَرَ إلى بعيرٍ نِضْوٍ ، فقال لصاحبه : كَذَبَ ، عليكَ البِزْرَ والنَّوَى[2] ، بنصب البزر = فإنَّ عليك فيه لا يتعلّق بكذب ، ولكنَّه يكون اسم الفعل ، وفيه ضمير المخاطب . فأمَّا كَذَبَ ففيه ضمير الفاعل ؛ كأَنَّه قال : كَذَبَ السِّمَنُ ، أي انتفى مِنْ بعيركَ فأَوْجِدْهُ بالبِزْرِ والنَّوَى ، وهما مفعولا عليك ، وأَضمر السِّمَنَ لدلالة الحالِ عليه مِنْ مُشَاهَدَةِ عَدَمِه » .

هذا ما تفرَّق من كلامِ أبي عليّ في توجيه أَشْهَرِ شواهد هذا الأسلوب ، يقدِّم لنا رَأياً محكماً متماسكاً في إعراب الأسلوب وبيان معناه وتعليل وقوع الكذب فيه . وقد أفاد أبو عليّ في توجيه الشّواهد من عِلْمِ أَسْلافه ؛ فقوله « أَنْ يضمَّن معنى فِعْلٍ يتعدَّى بحرف الاستعلاء » يعتمد فيه على ما أُثِرَ عن الفرَّاء[3] من تضمينه معنى وَجَبَ . وقوله « وهي في مَعْنى الأَمْر » يعتمدُ فيه على قول الأخفش[4] ، وقوله « أَوْ يكون على كلامين » يعتمد فيه على قول ابن السَّرّاج[5] ، وإنْ كان أبو عليّ قد تلطَّف وتأتَّى لإضمار الحجّ في كذب لدلالة الثّاني عليه ، على حين أضمر ابن السّرّاج رجلًا ذَمَّ إليك الحَجّ ، وتقدير أبي عليّ أدخل في مقاييس العربيّة وأَوْفق لها .

ويظهر في تقدير أبي عليّ كَلَفُه بالمعنى وحرصه عليه ، ففي توجيه بيت عنترة

---

(١) الحُجّة ١/ ٣٣٣ .

(٢) العبارة في النّوادر (الشّرتوني ١٨ ، د .عبد القادر ١٧٩) ، ونوادر أبي مِسْحَل ١١٤ ، ١١٥ وجمهرة اللّغة ١/ ٣٠٥ ، والإبانة ١/ ٢١٢ ، والمخصَّص ٣/ ٨٥ ، وشرح الكافية للرّضي ٣/ ٨٨ ، والارتشاف ٤/ ٢٠٣٦ ، والخزانة ٦/ ١٨٨ .

(٣) انظر : النهاية ٤/ ١٥٨ ، والارتشاف ٤/ ٢٠٣٦ .

(٤) انظر : معاني القرآن له ١/ ٨١ ، ٢٨٦ .

(٥) انظر : الخزانة ٦/ ١٨٩ .

أو خُزَز ، ذهب إلى أَنَّ كذب تحتملُ أَنْ تكون بمعنى : انتفى الغبوق ، فأَوْجديه ، أو لا يريد نَفْيَه ، وإنَّما يريد عليك العتيق ، أي الزميه ، وفي كلا التقديرَيْنِ لا يفوتُ معنى الإغراء ، وإنْ كان التقدير الثّاني أَلْيَطَ بالمعنى وأَعرف .

وفي توجيه قول من نَصَبَ البزر والنوى مِنْ : كَذَبَ ، عليكَ البزرَ والنَّوَى ، تظهر براعة أبي عليّ في حُسْنِ التَّأتّي لهذه الرواية ؛ فقد أضمر السَّمَن فاعلاً للكذب ، دَلَّ عليه الحال من مشاهدة عدمه ، وجمع في تقديره النفي والإيجاد ، فقال : انتفى السَّمَنُ ، فأَوْجِدْه بالبزر والنَّوَى .

وذكر البغداديّ[1] أَنَّ ارتفاعَ المُغْرى به مِنْ قبيلِ ما جاءَ لفظ الخبر فيه بمعنى الأمر ، وهو قول الأخفش ، وأَنَّ انتصابه مِنْ باب سراية المعنى إلى اللَّفْظ ، فلمّا كان المُغْرى به مفعولاً في المعنى نُصِبَ ليطابق اللَّفْظ المعنى . وهو توجيه بديع دقيق ، تعارض المعنى والإعراب ، فأمسك البغداديّ بعروة المعنى واحتال لتصحيح الإعراب . وفيه يظهر كَلَفُ العرب بمعانيها أكثر من عنايتها بألفاظها ، فالمعنى ، كما يقول ابن جنّي[2] ، هو المكرَّمُ المخدومُ ، واللَّفْظُ هو المُبْتَذَلُ الخادمُ ، ولهذا اهتمُّوا بإصْلاحِ اللَّفْظِ لتحصينِ المعنى وتشريفِه .

وغايةُ ما يذكر في هذا الأسلوب أنَّه أسلوب لا يخلو من غموض ، فلهذا ما أَعْرَضَ عنه بعضُ العلماء ، ووَصَفَ عارفي حقيقتِه ووَجْهِ استعماله في باب الإغراء بأنَّهم هلكوا فيمن هلك ، وأَنَّ المغرى به يرتفع على أَنَّه فاعل ، على هذا أكثر الكلام ، وأَمَّا النصب فإنْ جاء في المغرى به كانت « عليك » اسم فعل ، والمغرى به مفعول به ، ويُضمر في كذب ضمير المغرى به ، وإنْ جاء الأُسلوب خِلْواً من « عليك » كان النَّصْبُ مِنْ باب سراية المعنى إلى اللَّفْظِ ، لمَّا كان المغرى به مفعولاً به في المعنى ، اتّصلتْ به علامةُ النَّصْب ، حِياطةً منهم لذِمارِ المعنى وشرفِه .

---

(١) انظر : الخزانة ٦/١٨٦ .

(٢) انظر : الخصائص ١/ ١٥٠ .

المَسْأَلة الرَّابعة : ليس : أَهي فِعْلٌ أَمْ حَرْفٌ؟

قال أَبو عليّ في الحِجَاج لِمَنْ رَفَعَ ﴿البِرَّ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ [سورة البقرة : ١٧٧] :[1] « ومِن حُجَّة مَنْ رَفَعَ ﴿البِرُّ﴾ أَنَّه أَنْ يكون ﴿البِرُّ﴾ الفاعل أَوْلى ، لأَنَّ ﴿لَيْسَ﴾ تُشْبِهُ الفِعْلَ ، وكون الفاعل بعد الفعل أَوْلى من كون المفعول بعدَه » اهـ

وقال[2] : « جاءَ ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [سورة النَّجم : ٣٩] ، فلم يدخل بين ﴿ وَأَن ﴾ و﴿ لَّيْسَ ﴾ شَيْءٌ = فإِنَّما جاءَ هذا ؛ لأَنَّ ﴿ لَّيْسَ ﴾ ليس بِفِعْلٍ على الحقيقة » اهـ

وقال : « [3] « ليس » تجري مَجْرى « ما » ونحوها مِمَّا ليس بِفِعْلٍ » اهـ

فهذه ثلاثةُ أَقْوال مُنْبِئَة أَنَّ أَبا عليّ كان يعتقدُ الحرفيّة في « ليس » ، وقد نصّ في عامّة كتبه[4] على أَنَّها حرفٌ لا فِعْلٌ .

وفي البديع[5] : « قال الفارسيّ بالمذهبَيْنِ ، فجعلها في الإِيْضاح فعلًا ، وفي الحلبيّات حرفاً » .

وقال جامع العلوم[6] : « والحربُ قد تكونُ سجالًا . فلا كُلُّ ذاكَ على أَبي إِسْحق ، فربَّما يكونُ عليك . وإِذا كُنْتَ حَاجَجْتَ غيرَكَ . . . حاجَّك مِنْ بَعْدِك غيرُكَ بقولِه تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [سورة هود : ٨] ؛ فكيفَ تزعمُ أَنَّ « ليس » حَرْفٌ ، وحينَ كان يُقرأُ عليكَ الكتابُ ، أَوْ كُنْتَ تَقْرَؤُه ، فبلغْتَ إِلى قوله :

---

(١) الحُجَّة ٢/ ٢٧٠ ، والسَّبْعة ١٧٤ .

(٢) الحُجَّة ٣/ ٢٥٠ .

(٣) الحُجَّة ٥/ ٣١٦ .

(٤) انظر : الشِّعْر ١/ ٩ ، والحلبيّات ٢١٠ ، والشِّيرازيّات ٢٤ ، والمنثورة ٢٠٨ ، والبصريّات ٢/ ٨٣٣ ، وكَشْف المشكلات ٢/ ١٠٧٧ .

(٥) البديع في علْم العربيّة لابن الأثير ١/ ٤٦٩ ، وانظر : الإِيضاح (فرهود ٩٥ ، ١٠١ ، ومرجان ١١٦ ، ١١٧) .

(٦) شرح اللُّمع ١/ ٣٣٧ ، يُلمع الجامع إِلى كَلَفِ أَبي عليّ بالرّدّ على شيخه الزّجّاج وازدحامه عليه .

وتقولُ : زيداً لستَ مثلَه ، أمَرْتَ غيرَكَ إلحاقَ قَوْلِك بالحاشية : هذا يَدُلُّ على أَنَّ « ليس » فِعْلٌ ؛ لأنَّه صار كقولك : زيداً ضَرَبْتُ أخاه . فثَبَتَ أَنَّ « ليس » فِعْلٌ يَدُلُّ على نَفْيِ الحال ، وأُلْزِمَ عينُه الإسْكان » اهـ

فهذا الخبر الذي حكاه الجامع يدلُّ على رجوع أبي عليّ عن القول بحرفيّة « ليس » ، وإثباته لها الفعليّة ، وهو مذهب سيبويه وأصحابه[1] ، وفيه دليلان على فِعْليَّتِها :

الأوَّل : تقديم معمول خبر ﴿لَيْسَ﴾ عليها ، فـ ﴿يَوْمَ﴾ ظرفُ ﴿مَصْرُوفًا﴾ ، وإذا جاز تقديمُ معمول الخبر على ﴿لَيْسَ﴾ ، فأَنْ يتقدَّم الخبر نفسُه أَجْدَرُ وأَوْلى ، ومعمولُ الخبر يقعُ حيث يجوز وقوع الخبر ، فلو كانت ﴿لَيْسَ﴾ حرفاً بمنزلة « ما » ، ما جاز تقديمُ خبرِها ومعمولِه عليها ، كما لا يجوز ذلك في « ما » .

الثّاني : إجازة سيبويه : أَزيداً لستَ مثلَه؟ بنصب زيد بفعلٍ يفسِّره « ليس » ، ولا يفسِّرُ في باب الاشتغال إلَّا ما يصحُّ له العمل ؛ قال سيبويه[2] : « تقول : أَعَبْدَ اللهِ ضَرَبْتَهُ . ومثلُه : أَزيداً لستَ مِثْلَه ؛ لأنَّه فِعْلٌ ، فَصَارَ بمنزلة قولك : أزيداً لقيتَ أخاه . وهو قول الخليل » .

وأمَّا دلائل أبي عليّ على حرفيّة « ليس » فهي :

١ـ لا يُحتاج إلى فاصل بعد « أنْ » المخفَّفة إذا كان خبرها « ليس » . قال أبو عليّ[3] : « فأمَّا « ليس » فتعليق الظّرف به ليس بالسَّهْلِ عندي لجريه مجرى الحرف ، بدلالة قوله تعالى ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [سورة النّجم : ٣٩] ، ولو كانت كالفعل لدخل بينها وبين ﴿أَنْ﴾ حاجز ، كالذي في قوله ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [سورة المزمّل : ٢٠] » اهـ

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ١٠٢ ، والمقتضب ٤/ ٨٧ ، ١٩٠ ، والأصول ١/ ٨٢ ، وابن يعيش ٧/ ١١١ ، وشرح الكافية للرّضي ٢/ ٢٩٦ ، والارتشاف ٣/ ١١٤٦ ، والتذييل ٤/ ١٨٠ .

(٢) كتابه ١/ ١٠٢ .

(٣) الشّيرازيّات ٢٤ .

٢ـ خلوّ[1] « ليس » من الدلالة على الحدث والزمن . وما يكون فِعلاً ينبغي أنْ يدلّ على الحدث وأحد الأزمنة الثلاثة ، أو يدلّ على الزمان مجرّداً من الحدث .

٣ـ « ليس » بمنزلة « ما » في الدلالة على نفي الحال ، لا فرقَ بينهما .

٤ـ اتّصال الضمائر بها ليس دليلاً قاطعاً على فعليّتها ، ودخولها عليها كدخول الضمائر على أسماء الأفعال ، وهذه الكلم التي سُمِّيت بها الأفعال أسماء[2] ، وليست بأَفْعال ولا حروف .

٥ـ لا توصل « ليس » بـ « ما » المصدرية ، كما توصل الأَفْعال بها ، فلا يقال : ما أَحْسَنَ ما ليس زيدٌ ذاكراً ، كما يقال : ما أَحْسَنَ ما كانَ زيدٌ ذاكراً!

٦ـ وجه ذِكْرِهم لها معَ الأفعالِ النّاقصة المجرّدة مِنَ الدَّلالة على الحدث ، مشابهتها لها في عمل الرفع والنّصْب ، كما ذُكر « إمَّا » مع حروف العطف وبابها ، لمشابهتها « أَوْ » في بعض المعاني .

٧ـ جاء في الشِّعْر[3] :

قَــدْ ذَهَــبَ القَــوْمُ الكِــرَامُ لَيْسِــي

بلا نون الوقاية التي تَصْحَبُ ياء المتكلّم إذا اتّصلتْ بالفِعْلِ ، فلو كانتْ « ليس » فِعْلاً ، ما أُخليت مِنْ هذه النون التي تقي آخر الفعل .

٨ـ استقلال « كان » بمرفوعها دون الخبر ، وامتناع هذا في « ليس » .

وزاد جامع العلوم عن أبي عليّ هذه الأدلّة أيضاً[4] :

---

(١) هذه الأدلّة هي مِمّا انتزعته ولخّصته مِنْ كلام أبي عليّ في الحلبيّات ٢١٠ ـ ٢٢٣ .

(٢) أطال في الاستدلال لاسميّتها ، الحلبيّات ٢١١ ـ ٢١٩ .

(٣) رُؤْبة ، ديوانه ١٧٥ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٣٢٣ ، عن أبي عليّ ، وابن يعيش ٣/١٠٨ ، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبَعْلِيّ ٢/ ٨٧٨ ، وشَرْح جُمل الزّجّاجيّ ٢/ ١٣ ، والجَنَى الدّاني ١٥٠ ، والمُغْني ٢٢٧ ، ٤٥٠ ، وشَرْح أبياته ٤/ ٨٤ ـ ٨٥ .

(٤) انظر : شرح اللُّمَع له ١/ ٣٣٥ .

٩ـ جمود « ليس » وأنَّها لا تتصرَّف .

١٠ـ ليس في الأفعال ما هو على صيغتِه .

فأمَّا احتجاجُه بخلوِّ خبر « أنْ » المخفَّفة مِنَ الفاصلِ إذا كان « ليس » ، فَيَرِدُ عليه أنَّ جملة الخبر إذا كانت فِعْلًا دالًّا على الدُّعاء ، خَلَتْ مِنَ الفاصل ، نحو ﴿ نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [سورة النَّمل : ٨] ، و[1] ﴿والخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ﴾ [سورة النُّور : ٩] ، و﴿ بُورِكَ﴾ ، و﴿ غَضِبَ﴾ فِعْلان لا خلاف في ذلك . فليس خلوّ خبر « أنْ » المخفَّفة من الفاصل بدليلٍ قاطعٍ على حرفيّة « ليس » ، بل غاية ما يقال : إنَّها لجمودِها استُغْني معها عن الفاصل ، كما استُغْني عنه مع الأفْعال الدّالّة على الدُّعاء .

وأمَّا قولُه إنَّها خالية من الحدث والزّمان فالجواب أنَّ « ليس » للنَّفْي مطلقاً ؛ تقول[2] : ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه ، في الماضي ، و﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [سورة هود : ٨] في المستقبل ، وخبر « ليس » إنْ لم يُقَيَّد بزمان حُمل على الحال ، كما يُحمل الإيجاب عليه ، نحو : زيدٌ قائم ، وإذا قُيِّدَ بزمانٍ فهو على ما قُيِّدَ به . فلم تَخْلُ « ليس » من الدلالة على الزمان كسائر أخواتها الأفعال النَّاقصة المخلوعة الدلالة على الحدث ، المجرَّدة للدلالة على الزمان .

وأمَّا قوله إنَّها بمنزلة « ما » في نفي الحال ، لا فرقَ بينهما = فهذا لا يدلُّ على حرفيّتها ، إذ « ما » محمولةٌ على « ليس » في العمل ، وهي فرعٌ عليها ، ولا يجوزُ فيها جميعُ ما يجوزُ في الأصْل ، فيستقيم قولك : ليس زيدٌ إلَّا قائماً ، ولا يستقيمُ مع « ما » إلَّا رَفْعاً : ما زيدٌ إلَّا قائمٌ . وشَبَهُ « ما » بـ « ليس » لا يَعني أنْ تحدر « ليس » إلى منزلة الحرف ، كما أنَّ شبه « إنَّ » بالفعل ، لا يرفعُها إلى منزلته . و« ليس » تفارقُ « ما » في أنَّها تعمل بلا شروط ، وليست « ما » عاملةً إلَّا بشروط ، ثمّ إنَّ تميماً لا تعملُها البتّة .

---

(١) قراءة نافع . السَّبْعة ٤٥٣ . وانظر : الحُجَّة ٥/٣١٦ .

(٢) انظر : الكتاب ١/٧٠ ، وشرح الكافية للرّضي ٤/١٩٩ ، والارتشاف ٣/١١٥٧ .

وأمَّا اتّصالُها بالضَّمائر فهو دليلٌ على فعليّتها ، إذ لا تتصل بغير صريح الفعل ، ولو كانت بمنزلة « ما » لم تتّصل بها الضّمائر على حدٌ ما تتّصلُ بالأفعال . وأمَّا عدم انسباكها معَ « ما » بمصدر فلضعفها ولجمودها ، فليس لها جميع خصائص أُمّ الباب « كان » .

وأَمَّا ذهابه إلى أَنَّها ذُكرت مع كان وأَخواتها لمشابهتها لها في العمل ، فيَرِدُ عليه أَنَّها إذا كانت حرفاً كان ينبغي أَنْ تذكر مع الأحرف المحمولة على الفعل الناقص في العمل ، وهي ما ولا ولات وإِنْ النَّافيات .

وأَمَّا ما ذكره من مجيء « لَيْسِي » في الشِّعْر ، فيردُ عليه بأَنَّه ضرورة[1] ، وأَنَّ « ليس » هنا للاستثناء ، وأَنَّ « لَيْسِي » بمعنى « غيري » ، ولا نون مع « غير »[2] ، وقد حُذِفت النُّون مع غير « ليس » في الشِّعْر ، نحو[3] :

تَـــرَاهُ كَـــالثَّغَـــامِ يُعَـــلُّ مِسْكـــاً يَسُـــوءُ الفَـــالِيَـــاتِ إِذَا فَلَيْنِـــي

وأَمَّا أَنَّها لا تستقلُّ بمرفوعها استقلال « كان » ، فيُجاب عنه بجمودها وضَعْفها ، ولأَنَّ أُمَّ الباب فيها من التوسُّع ما ليس لأخواتها .

وأَمَّا جمودُها وعدم تصرُّفها فلا يعني حرفيّتها ، كما أَنَّ جمود « عَسَى » لا يعني ذلك .

وأَمَّا أَنَّه ليس في الأفعال ما هو على صيغتها ، فغيرُ صحيح ، بل هي على وزن من أوزان الفعل المحض ومثال من أمثلته ، وذلك قولهم : صَيِدَ البعيرُ ، إذا أَصابه الصَّيَد[4] ، وهو داء يأخذ الإبل في رؤوسها ، فإذا خفّفوا قالوا : صَيْدَ البعيرُ ، على لغة مَنْ قال : عَلْمَ زيدٌ ، وكذلك : لَيْسَ ، أَصْلُه : لَيِسَ ، وهو مِمّا رُفِضَ

---

(١) انظر : مصادر تخريج البيت ٢/ ٢٣٤ .

(٢) انظر : شرح أبيات المُغْني ٤/ ٨٥ ـ ٨٦ .

(٣) فرغْتُ منه ٢/ ١١٥ .

(٤) انظر : الحلبيّات ٢٢٤ .

استعمالُه ، كما رُفِضَ « نَعِمَ » ، وهو أَصْلُ « نِعْمَ » ، فأُلزمت[1] العينُ منه الإسكان للدلالة على جموده وكونه غير متصرِّف .

فإذا انضاف إلى رَدِّ هذه الدّلائل ما يثبتُ فعليّةَ « ليس » مِنْ جواز تقدُّم خبرها عليها ، ومِن انتصاب الاسم قبلَها على الاشتغال بفعلٍ يُفَسِّرُه « ليس »[2] ، وقولُ أبي عليّ الآخر أَنَّها فِعْل[3] = فلا جَرَمَ أَنَّ الأَشبهَ بالصَّواب اعتقاد كَوْنِ « ليس » فِعْلاً ، وأَنَّ أَجدرَ قولَيْ أبي عليّ بالقبول ما لم يخرجْ به عن إجْماع أصحابه مِنَ البصريّين . فإن لم يكنْ كذلك ، وأُعْمِلَ أَصْلُ ترجيح القول المعلَّل والمتأخِّر زَمَاناً = وَجَبَ أَنْ يُعتقدَ أَنَّ لأبي عليّ في « ليس » قولَيْنِ أَنَّها فِعلٌ وأَنَّها حَرْفٌ ؛ قال ابن جنّي[4] : « فإنْ تساوى القولان في القوّة وَجَبَ أَنْ يُعتقد فيهما أَنَّهما رأيان لـه ؛ فإنَّ الدواعي إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هي الدّواعي التي دَعَت القائل بهما إلى أن اعتقد كلًّا منهما . هذا بمقتضى العُرْفِ ، وعلى إحسان الظّنّ . فأَمَّا القَطْعُ البات فعند اللهِ علمُه . وعليه طريق الشّافعي في قوله بالقولَيْنِ فصاعداً » .

---

(١) انظر : شرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٣٥ .

(٢) انظر : شرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٣٧ ، والتذييل ٤/ ١٨٠ .

(٣) انظر : الإيضاح (فرهود ٩٥ ، ١٠١ ، ومرجان ١١٦ ، ١١٧) ، والبديع في علْم العربيّة لابـن الأثير ١/ ٤٦٩ ، وشرح الكافية للرّضي ٤/ ١٩٩ ، والارتشاف ٣/ ١١٤٦ ، والجَنَى الدّاني ٤٩٤ .

(٤) الخصائص ١/ ٢٠٥ .

رابعاً ـ مَسَائِلُ الحروف

المَسْأَلة الأُوْلى : زيادة « أَنْ » في غير موضع زيادتها .

أَجَازَ أبو عليّ في أَحد الوجوه التي ذكرها في إعراب قراءة مَنْ قَرَأَ[1] ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ بالتاء مِنْ قوله تعالى ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا﴾ [سورة الإسراء : ٢] = أَنْ تكون « أَنْ » زائدة[2] ، وتجعل ﴿لَا تَتَّخِذُوا﴾ محكيّةً بقولٍ مضمرٍ ؛ التقدير : وجعلناه هدًى لبني إسرائيل ، فقلنا : لا تتّخذوا مِنْ دوني وكيلًا .

وحكى أبو جعفر النّحّاس هذا الوجه عن أبي عُبيد ، وردَّه ؛ قال[3] : « هذا لا يحتاج إلى حَذْف ، وتكون « أَنْ » بمعنى « أَي » ، ويجوز أَنْ تكون « أَنْ » في موضع نصب ، ويكون المعنى : بأَنْ لا تتخذوا » .

وقال أبو حَيَّان[4] : « ولا يجوز أَنْ تكون زائدةً ، ويكون ﴿لَا تَتَّخِذُوا﴾ معمولًا لقولٍ محذوفٍ ، خِلافاً لمجوِّز ذلك ؛ إذ لَيْسَ مِنْ مواضع زيادة « أَنْ » » اهـ

وإذا سَاغَ غيرُ هذا القَوْلِ واتّجه لم يكن معدل عنه ، وهو أَنْ تكون ناصبة ، والمعنى : وجعلناه هدًى بأَنْ لا تتّخذوا ، أو أَنْ تكون تفسيريّة ، والمعنى : أَيْ لا تتّخذوا . فهذا أسهل من القول بزيادة « أَنْ » في غير موضع زيادتها ، ومن القول بإضمار القول .

المَسْأَلة الثّانية : « أَوْ » تجري مجرى الواو في بعض المواضع .

قال أبو عليّ معلّقاً على مجيء « أَوْ » مع « سيّان » في قول الهُذَليّ[5] :

---

(١) السَّبْعة ٣٧٨ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٥/ ٨٤ ، والجواهر ٣/ ٧٩٩ ، وكَشْف المشكلات ٢/ ٧٠٤ .

(٣) إعراب القرآن له ٢/ ٤١٤ .

(٤) البحر ٦/ ٧ .

(٥) فرغتُ منه ١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧ .

وكَـانَ سِيَّـانِ أَلَّا يَسْـرَحُـوا نَعَمـاً   أَوْ يَسْـرَحُـوهُ بِهَـا ، وَاغْبَـرَّتِ السُّـوحُ

»[1] وإنَّما استجازَ هذا الكلامَ بأو ؛ لأنَّه يراه يقولُ : جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين ، فيجوز له أَنْ يجالسَهما ، ويسمعُ ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [سورة الإنسان : ٢٤] ، فلا يطيعُهما ، كما أنَّه إذا قيل له ذلك بالواو كان كذلك . فلمّا رآها تجري مَجْرى الواو في نحو هذه المواضع أجراها مُجراها معَ « سواء » و« سيّان » » اهـ

وقال[2] : « فأمَّا « أوْ » التي تكون لأحد الشيئَيْنِ أو الأشياء فمثاله في الخبر : زيدٌ أَوْ عمرو جاء . وهي إذا كانت للإباحة كذلك أيضاً ، وذلك قولك : جالس الحسنَ أَو ابن سيرين . ويدلُّك على أنَّها ليست بمعنى الواو ، أنَّه إذا جالس أحدهما ، فقد ائتمر للأمر ولم يخالفْه . وإنَّما جاز له الجمعُ بين مجالستهما من حيث كان كلٌّ واحد منهما مجالسته بمعنى مجالسة الآخر ، ليس من حيث كانت « أَوْ » بمعنى الواو . ومِنْ ثَمَّ قال سيبويه في قوله ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [سورة الإنسان : ٢٤] :[3] إنَّك لو قلتَ : أَوْ لا تُطِعْ كفوراً ، انقلب المعنى .

وإنَّما كان ينقلبُ المَعْنى لأنَّه إذا قال : لا تُطِعْ آثماً أو كفوراً ، فكأنَّه قال : لا تُطِعْ هذا الضَّرْبَ ، ولا تُطِعْ هؤلاءِ . وإنَّما لَزِمَهُ أَلَّا يطيعَ أحداً منهما ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما في معنى الآخر في وجوبِ تَرْكِ الطَّاعةِ لـه ، كما جاز أَنْ يجمعَ بينَ مجالسةِ الحسنِ وابن سيرين ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما أَهْلٌ للمجالسةِ ، ومجالسةُ كلِّ واحدٍ منهما كمجالسـةِ الآخر .

ولو قال : لا تُطِعْ آثماً أَوْ لا تُطِعْ كَفوراً ، كانَ بقوله : أَوْ لا تُطِعْ ، قَدْ أَضْرَبَ عَنْ تَرْكِ طاعةِ الأوَّل ، فكانَ يجوزُ أَنْ يطيعَه ، وفي جوازِ ذلك انقلابُ المَعْنى » اهـ

جَعَلَ أبو عليّ « أوْ » جَاريةً مَجْرى الواو في إفَادةِ مُطْلَقِ الجمعِ في موضعٍ ، وأَبى

---

(١) الحُجَّة ١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، ومثلُه في الشِّعْر ١/ ٣٢٤ ، وانظر : ابن الشّجريّ ٣/ ٧١ ، وشرح الكافية للرّضيّ ١/ ٣٩٨ .

(٢) الحُجّة ٤/ ٥٣ ـ ٥٤ .

(٣) الكتاب ٣/ ١٨٤ .

أَنْ تَأْتِيَ بمعنى الواو في موضعٍ آخر . ومَجِيءُ « أَوْ » بمعنى الواو مَذْهَبُ[1] الكوفيّين والأخفش وقطرب والجرميّ والأَزْهَرِيّ . قال جامع العلوم[2] : « وقول من قال : إنَّ « أَوْ » تأتي بمعنى الواو ، ليس بشَيْءٍ . استعمل « أَوْ » في غير الإباحة بمنزلة التي للإباحة ، كقوله ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [سورة النّساء : ١٣٥] ، ولم يقل : فالله أَوْلى به ، على ما يقتضيه أَصْل « أَوْ » مِنْ أَنَّه لأحدهما ، وقال ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا ﴾ [سورة النّساء :١١٢] ، التقدير : ومَنْ يكسب أحد هذَيْنِ ثُمَّ يَرْمِ به بريئاً . و« أَوْ » بمعنى الواو ليس بالسَّهْل » اهـ

ولعلَّ كثرةَ مجيء « أَوْ » للإباحة التي تُفيد جوازَ الجمع بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ = هو ما جَعَلَ بعضَهم يُجيزُ أَنْ تأتيَ « أَوْ » بمعنى الواو التي هي موضوعةٌ في كلامِهم لمطلقِ الجمعِ والتَّشْريك في الحُكْمِ .

والأَوْلى أنَّه إذا اتّجه إبقاءُ حروف المعاني على ما وُضِعَتْ لَهُ مِنَ المعنى والاستعمال ، كان أمثل من تنزيل بعضها منزلة بعض ، وهذا أشبه بمنطق اللُّغة ، ولاسيّما أَنَّ بعض علماء العربيّة يُثبت معنى واحداً للحرف ، وهو ما وُضِعَ لـه أَصْلاً ، ويذهب فيما يزاد عليه إلى أَنَّه معانٍ تُكتسب من السّياق لا أَنَّ أصل الحرف يدلُّ عليها . فـ « أَوْ » وُضعت لأحد الشيئين أو الأشياء ، وما زادوه من دلالتها على الشّكّ ، والإبهام ، والتّفصيل ، في الخبر ، وعلى التخيير ، والإباحة ، في الأمر = هو ما يدلُّ عليه السّياق ؛ قال الرّضيّ[3] : « وينبغي أَنْ تعرف أَنَّ جواز الجمع بين الأَمْرَيْنِ ، في نحو : تعلَّم الفِقْهَ أو النَّحْو ، لم يُفهم من « إمَّا » و« أَوْ » ، بل ليستا إلّا لأحد الشيئين في كلِّ موضع ، وإنَّما استُفيدت الإباحة مِمَّا قبل العاطفة وما بعدها معاً ؛ لأَنَّ تعلُّمَ العِلْمِ خيرٌ ، وزيادة الخير خير . فدلالة « أَوْ » و« إمَّا » في الإباحة

---

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٤ ، ومجاز القرآن ٢/ ١٤٨ ، وتهذيب اللُّغة ١٥/ ٦٥٧ ـ ٦٥٨ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٣ ، والخصائص ٢/ ٤٦٠ ، والارتشاف ٤/ ١٩٩١ ، والجَنَى الدَّاني ٢٣٠ .

(٢) شرح اللُّمع له ٢/ ٥٧٨ ، وانظر : كَشْف المشكلات ١/ ٢٩٦ .

(٣) شرح الكافية ٤/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨ ، وانظر : الخصائص ٢/ ٤٥٨ .

والتخيير والشّكّ والإبهام والتّفصيل على معنى أحد الشيئين أو الأشياء على السواء .
وهذه المعاني تعرض في الكلام لا مِنْ قبل « أَوْ » و« إِمَّا » ، بل من قبل أشياء أُخر ، فالشَّكُّ من قبل جهل المتكلِّم وعدم قصده إلى التفصيل أو الإبهام ، والتفصيل من حيث قصده إلى ذلك ، والإباحة من حيث كَوْنُ الجمعِ يحصلُ به فضيلةٌ ، والتخييرُ مِنْ حيثُ لا يحصلُ به ذلك » اهـ

المَسْأَلة الثّالثة : وُقُوعُ « حَيْثُ » مَفْعولًا به على الاتّسَاع .

قال أبو عليّ في إعْراب ﴿حَيْثُ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٤] :[١] « فالقَوْلُ في العامل في ﴿حَيْثُ﴾ أنَّه لا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ ﴿أَعْلَمُ﴾ هذه المذكورةَ أَوْ غيرَها . وإنْ عمل ﴿أَعْلَمُ﴾ فيه فلا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ ظرفاً أَوْ غيرَ ظرفٍ . فلا يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ فيه ﴿أَعْلَمُ﴾ . لأنَّ المعنى يصير : أعلم في هذا الموضع أَوْ هذا الوقت . ولا يُوْصَفُ اللهُ بأنَّه أَعْلَمُ في مَوَاضِعَ أَوْ أَوْقات ، كما تقولُ : زيدٌ أَعْلَمُ في مكانٍ كذا منه في مكانٍ كذا ، أَوْ زمان كذا . فإذا كان كذلك لم يَجُزْ أَنْ يكونَ العاملُ ﴿أَعْلَمُ﴾ هذه . **وإذا لم يجز أَنْ يكونَ ﴿حَيْثُ﴾ ظَرفاً لِمَا ذكرناه ، كان اسماً ، وكان انتصابُه انتصابَ المفعول به على الاتِّساعِ** ، كما يكونُ ذلك في « كم » ، ونحوها . **ويُقَوِّي ذلك دخولُ حرفِ الجرِّ عليها . وقد حَكَى بَعْضُ البصريِّين[٢] فيها الإعْرابَ** » اهـ

فالشَّيْخُ لا يَرَى إقْرارَ ﴿حَيْثُ﴾ على الظّرفيّة ، بل يراها نُصِبَتْ نَصْبَ المفعول به اتِّساعاً ، واستدلَّ على ذلك بفساد المعنى ؛ إذ لا يُقَيَّدُ عِلْمُ اللهُ بكثرته في موضع دون موضع ، والعامل فيها عندَه فِعْلٌ دَلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾[٣] ، إذ اسم التفضيلِ لا ينصب المفعول . وقوّى ذلك مِن جهة الصِّناعة دخولُ حرف الجرّ على ﴿حَيْثُ﴾ ، ففي هذا

---

(١) الحُجّة ١/ ٢٥ ـ ٢٦ ، وسيكرِّرُ كلامَه عليها في الحُجّة ٣/ ٢٤٤ ، والشِّعْر ١/ ١٧٩ ـ ١٨٠ ، وقوله « في هذا الموضع أَوْ هذا الوقت » يُشيرُ به إلى مَذْهَبِ أبي الحسن أَنَّ « حَيْثُ » قد تُستخدمُ ظرفاً للزمانِ . انظر : الشِّعْر ١/ ١٨٢ .

(٢) هو قطربٌ كما نصَّ عليه في الشِّعْر ١/ ١٧٩ ، وفي البحر ١/ ١٥٥ ، ٤/ ٢١٦ أنَّها لغـة بني فَقْعس ، حكاها الكسائيّ ، وفي الارتشاف ٣/ ١٤٤٨ أنَّها لغة بني الحارث مِن أسد وبني فقْعس .

(٣) انظر : كَشْف المشكلات ١/ ٤٢٨ ، والمُغْني ١٧٦ .

تَأْنيسٌ بتصرُّفِها ووُرُوْدِها في غيرِ باب الظَّرْف = ومَجِيْئُها مُعْرِبةً على لغة بعض القبائل . واستدلّ على مفارقة « حَيْثُ » باب الظَّرْف بقولِ الشَّمَّاخ[1] :

وَحَـلأَهَـا عَـنْ ذِي الأَرَاكَـةِ عَـامِـرٌ   أَخُو الخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِزُ

فحيثُ في قول الشَّمَّاخ مفعول به ؛ لأَنَّه ليس يريد أَنَّه يرمي في ذلك المكان ، وإنَّما يريد أَنَّه يرميه .

ولا تقتصر مفارقة « حَيْثُ » باب الظّرف على لغة الشِّعْر[2] ، بل قد تَرِدُ في سعة الكلام ، حكى ثعلب[3] : هي أَحْسَنُ النَّاسِ حَيْثُ نَظَرَ ناظرٌ . وليس بَقَاؤُه مبنيّاً مِمّا يُذْهِبُ عنه الاتِّسَاعَ فيه ، فاستخدامُه مفعولاً به لا يُوْجِبُ إزالةَ البناءِ عنه ، فمنذُ ظرفٌ مبنيّ ، فإن استعملت اسماً لم يغادرْها البناءُ في نحو قولك : لم أَرَهُ منذُ يومان .

وقد تبع أبا عليّ في إعراب الآية جماعةٌ[4] ؛ قال أبو حَيَّان في الرَّدِّ على التَّبْرِيْزِيّ منها :[5] « وما قاله مِنْ أَنَّه مفعولٌ به على السّعة تَأْباه قواعدُ النَّحْو ؛ لأَنَّ النُّحاة نَصُّوا على أَنَّ « حَيْثُ » مِنَ الظّروف التي لا تتصرَّف ، وشذَّ إضافةُ « لدى » إليها ، وجرُّها بالباء . ونَصُّوا على أَنَّ الظَّرف الذي يتوسَّعُ فيه لا يكون إلَّا متصرِّفاً . فإذا كان كذلك امتنعَ نصب « حَيْثُ » على المفعول به لا على السّعة ولا على غيرها . والذي يظهر لي إقرار « حَيْثُ » على الظّرفيّة المجازيّة ، على أَنْ تُضَمَّن ﴿أَعْلَمُ﴾ معنى ما

---

(١) ديوانه ١٨٢ ، والمعاني الكبير ٢/ ٧٨٣ ، والحُجّة ٣/ ٢٤٤ ، ٤/ ٣١٢ ، ٤٢٩ ، والشِّعْر ١/ ١٧٨ ، والأزمنة والأمكنة لأبي عليّ المرزوقيّ ١/ ١٠٠ ، والبحر ٤/ ٢١٦ ، والدّرّ المصون ٥/ ١٣٧ .

حلأَها : مَنَعَها أَنْ تَرِدَ الماءَ ، والضّمير للحُمُر ، وذو الأراكة : نخل بموضع مِن اليمامة ، وعامر : هو عامر الرامي الخُضْر ، والإبل النّواحز : التي بها نُحاز ، وهو داءٌ يأخذُ الدَّوابَّ والإبلَ في رئاتها ، فتسعل سُعالاً شديداً .

(٢) أنشد أبو عليّ أَشْعاراً على مجيءِ « حَيْثُ » اسماً مَحْضاً . انظر : الشِّعْر ١/ ١٧٨ ـ ١٨٢ .

(٣) ذكر البغداديّ في الخزانة ٧/ ٨ أَنَّ « حَيْثُ » في هذا المثال في موضع نَصْبٍ على التمييز ، التقدير : وَجْهاً .

(٤) انظر : الدّرّ المصون ٥/ ١٣٧ .

(٥) البحر ٤/ ٢١٦ .

يتعدَّى إلى الظَّرف ، فيكون التقدير : اللهُ أَنْفَذُ عِلْماً حيث يجعل رسالاته ، أَيْ هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته . والظَّرفيّة هُنا مَجَاز كما قُلْنا » اهـ .

والاختيارُ ما ذهب إليه شيخنا مِنْ مجيء « حَيْثُ » اسماً مَحْضاً يكونُ مفعولاً به على السّعة ، لأَنَّ عِلْمَ الله تعالى لا يتحيَّزُ في مكانٍ دونَ مكانٍ ، ولأَنَّ جرَّ « حَيْث » ، وحكايةَ الإعراب فيها ، ووُرُوْدَها اسماً في السَّعة والضِّيْق ، كلّ أُولئك مِمّا يُؤْنِس بتصرُّفِ « حَيْثُ » ، وإذا تصرَّفَتْ لم يُمنع أَنْ يُتَّسع فيها ، فتُجعل غيرَ ظرف .

على أَنَّ تخريج أبي حَيَّان ، وهو تضمين ﴿أَعْلَمُ﴾ معنى ما يتعدَّى إلى الظَّرف ، أي الله أَنْفَذُ علماً حيثُ يجعلُ رسالاتِه ، لا يخلو مِنْ تكلُّفٍ ، إذ فيه تقديرُ : لَفظَيْنِ في موضع لفظٍ واحدٍ ، وزَعْمُ أَنَّ الظَّرفيَّةَ هنا مجازٌ . ثمّ إنَّه نصَّ على أَنَّ التّضمينَ لا ينقاسُ وَرَدَّ بعضَ ما حُمِلَ عليه[1] . وإذا كان ما ظَهَرَ لـه تعترضُ فيه هذه الأشياءُ ، كان اختيارُ مَذْهَبِ أبي عليّ الذي تقبَّلَه النَّاسُ بعدَه ، الوَجْهَ .

المَسْأَلة الرَّابعة : القَوْلُ بزيادةِ الفاء .

قال أبو عليّ في إعْراب الفاءِ مِنْ قولِه تعالى ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [سورة الجمعة : ٨] :[2] « جَوَّزَ أبو الحسن فيه أَنْ تكون الفاء فيه زائدة . وحكى أبو يَعْلى[3] عن أبي عثمان مثل ذلك .

ووَجْهُ ذلك أَنَّ الفاء تدخلُ للعَطْفِ أَو للجزاءِ أَو زائدة . فلمّا لم يكن للعطف مَذْهَبٌ مِنْ حيثُ لم يستقمْ عطف الخبر على مبتدئه ، لم يصحّ حمله على العطف . ولم يُستجز حَمْلُه على أَنَّها للجزاءِ لبعد ذلك في اللَّفْظِ والمعنى .

فأَمَّا اللَّفْظ فلأَنَّ الجزءَ[4] الذي هو في الأَصْلِ شرطٌ ، لازمٌ غيرُ مستغنًى عنه ولا يستقلُّ الجزاءُ إلَّا به . فلمَّا كانت صورة الشّرط على ما ذكرنا ، ولم يكن الوَصْفُ

---

(١) انظر : البحر ٢/ ١٢ .

(٢) الحُجَّة ١/ ٤٣ ـ ٤٤ .

(٣) أبو يَعْلَى بن أبي زُرْعة الفَزَاريّ (ت ٢٥٧ هـ) صاحب المازنيّ . انظر : تاريخ العلماء النّحويّين ٥٠ ـ ٥١ .

(٤) وقع في مطبوعة الحُجَّة ١/ ٤٣ : الجزاء ، وهو تحريف .

كذلك ؛ لأنَّك في أكثر الأمْرِ مخيَّر في ذِكْرِه وتَرْكِه = لم يكن موضعاً للجزاءِ . فلمّا لم يكن موضعاً له ولا للعطف عليه ، حكم بزيادة الفاءِ ؛ لأنَّها قد ثَبَتَتْ زائدةً حيثُ لا إشكالَ في زيادتها ، وذلك قولُه[1] :

لا تَجْـــزَعِـــي إنْ مُنْفِســاً أهْلَكْتُــهُ ۝ وَإذَا هَلَكْــتُ فَعِنْــدَ ذلِـكَ فَــاجْـزَعِــي

أَلَا تَرى أَنَّ إحدى الفاءَيْنِ لا تكونُ إلّا زائدةً ؛ لأنَّ « إذا » إنَّما تقتضي جواباً واحداً .

وأَمَّا بُعْدُ الجزاء في المعنى ، فلأنَّ الجزاءَ ما كان بإثبات معنًى أَوْ بنفيه . فأَمَّا ما كان واقعاً لا محالةَ فإنَّه لا يكونُ مِنْ بابِ الجزاءِ ، والموتُ مُلاقٍ لهم فرُّوا أَوْ لم يَفِرُّوا » اهـ

صَحَّحَ أبو عليّ مذهب أبوي الحسن وعثمان في اعتبار الفاء زائدة في الآية ، لامتناع أَنْ تكون عاطفة ، إذ لا يصحُّ أَنْ يعطف الخبر على الاسم المبنيِّ عليه ، ولا تكون رابطة لجواب شبه الشّرط لفظاً ومعنًى . فأَمَّا مِنْ جهة اللَّفْظِ فلأنَّ الجزءَ الذي هو الشّرط لازمٌ لترتيب الجوابِ عليه ، والصّفة غيرُ لازمةٍ للموصوف ؛ لأنَّ الاسمَ يجوزُ أَنْ يُوصفَ ، ويجوزُ أَنْ يَعْرى مِنَ الوَصْفِ ، فإذا لم يلزم الوصفُ الاسمَ ، لم يلزمْ إدخالُ الفاءِ في خبرِ الاسم ؛ لأنَّ وَصْفَه بما يُوجبُ إدخالَ الفاءِ غير لازمٍ بخلافِ الشَّرْطِ . وأمَّا مِنْ جهة المعنى فإنَّ ما كان شرطاً يجوز أَنْ يكونَ ويجوزُ أَلَّا يكونَ ، والموتُ ملاقٍ لهم فرّوا أَوْ لم يفرّوا . فإذا امتنع كونُها للعطف ورابطةً لجواب شبه الشرط ، وجاءَ ما لا يحملُ إلَّا على اعتقاد زيادة الفاء = ثبت أَنَّ الفاء في الآية زائدة .

على أَنَّ الجامع[2] أجاز أَنْ تكونَ الفاءُ عاطفةً ، على أَنْ يكونَ قولـه ﴿ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ ﴾ خبـر ﴿ إِنَّ ﴾ ؛ كأَنَّه قال : الموتُ هو الذي تفرُّون منه ، نحو القتل

---

(١) النَّمِرُ بْنُ تَوْلَبٍ العُكْلِيُّ ، ديوانه ٨٤ ، والكتاب ١/ ١٣٤ ، والمقتضب ٢/ ٧٦ ، والكامل ٣/ ١٢٢٩ ، والشِّعْر ١/ ٧٧ ، ٣٢٦ ، والبغداديّات ٤٦٣ ، والبصريّات ٢/ ٨٩٩ ، والحُجَّة ٣/ ١٠٩ ، ٤/ ٢٨١ ، وابن الشّجريّ ١/ ٤٨ ، وكَشْف المشكلات ١/ ٢٦٠ ، ٢/ ٨٥٣ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٧٦ ، وحكى البغداديّ في الخزانة ١/ ٣١٥ عن أبي عليّ في المسائل القصريّة أنّه قال : الفاء الأولى زائدة ، والثّانية فاء الجزاء ، ثمّ قال : اجعل الزائدة أيّهما شئت اهـ .

(٢) انظر : الجواهر ٢/ ٧٤٤ .

والحرب ، وتكون جملة ﴿إِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ معطوفة على جملة ﴿تَفِرُّونَ﴾ .

وأجاز المبرِّد[1] أَنْ تكون الفاءُ رابطةً لجوابِ شبه الشّرط ؛ لأنَّ « الذي » يتضمَّن معنى الجزاء ؛ ألا ترى أنَّ قولك : الذي يأتيني فله درهم ، معناه[2] : إنْ أتاني شخصٌ فله درهمٌ ، فالدّرهم مُسْتَحَقٌّ بالإتيانِ متوقّف على وجود الإتيان ، كما يتوقّف الجزاء على الشّرط . ويُصَحِّحُ مَعْنى الجزاءِ في الآية على أنْ تكونَ واردةً في حقِّ مَنِ اعتقدَ أنَّ الفِرارَ يُنجيه مِنَ الموت ، وقد جاءَ هذا المعنى صَريحاً في قول زُهير[3] :

وَمَـنْ هَـابَ أَسْبَـابَ المَنِيَّـةِ يَلْقَهَـا وَلَـو رَامَ أَسْبَـابَ السَّمَـاءِ بِسُلَّـمِ

ومِمَّا حمله أبو عليّ في بعضِ الوجوهِ على زيادةِ الفاءِ قوله تعالى ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن﴾ [سورة الكهف : ٢٩] ، فقد ذكر[4] أنَّ ﴿مَنْ﴾ تحتمل أنْ تكون اسماً موصولاً في موضع رفع مبتدأ ، وجملة ﴿فَلْيُؤْمِن﴾ خبره . والفاء الدّاخلة في الخبر تحتمل أنْ تكون زائدة ، نحو قولهم : أخوك فوَجَدَ ، وأنْ تكون داخلة من أجل الصّلة ، كقوله تعالى ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾ [سورة الفرقان : ٧١] .

وزيادة الفاء في الخبر إنَّما تكون إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً صِلتُه فِعْلٌ[5] ، نحو ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [سورة النساء : ١٦] ، فالأَوْلى حمل زيادة الفاء على هذا الوجه لا على أنَّها تُزاد في كلّ خبر مطلقاً ، وما مثّل أبو عليّ به من قولهم : أخوك فوَجَدَ ، على زيادة الفاء في كلّ خبر ، حكاية لأبي الحسن[6] عن العرب ، وليست تعني قياس زيادة الفاء في الخبر مطلقاً ، وإنَّما هو مثال نادر على أنَّ

---

(١) انظر : المقتضب ٢/٣٥٦ ، والأُصول ٢/١٩١ ، والحُجَّة ١/٤٥ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/٣٧٩ ، ٢/٥٤٦ .

(٢) انظر : كَشْف المشكلات ٢/١٣٤٨ .

(٣) فرغتُ منه ١/٣٣٤ .

(٤) الحُجَّة ٢/٢٤٧ .

(٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/٨٧ .

(٦) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/١٣٢ ، وكَشْف المشكلات ١/٢٦٠ ، ٣٤٨ ، وحواشيه القيِّمة في تحرير القول في زيادة الفاء ومذاهب النّاس فيها .

العرب ربّما زادت الفاء في غير موضع زيادتها .

وتبع أبو عليّ[1] أبا الحسن[2] في جَعْلِ الفاءِ زائدةً في قراءة مَنْ قَرَأَ ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٨٨] ، وأَبْدَلَ ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم ﴾ مِنْ ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ﴾ ، وحذف المفعول الثّاني لـ ﴿ تَحْسَبَنَّ ﴾ ؛ لأنَّ ما يجيءُ بَعْدُ مِنْ قَوْلِه ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ يدلُّ عليه .

ورأى أَنَّ الفاءَ لا تكـونُ عاطفةً ؛ لأَنَّ الكلامَ لم يتمّ ، فالمفعول الثّاني لم يُذكر بَعْـدُ ، ولا تكون رابطةً لشبه الشرط ؛ لأَنَّ هذه تَدْخُلُ على الجملة الخبريّة ، كقوله ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة النّحل : ٥٣] ، وهذه ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم ﴾ إنشائية ضَرْبُها النَّهْي ، ولا ينظُر إلى أَنَّ مـا دخلتْ عليه مبتدأ وخبر ، فإنَّ هذا زال عنها ، كما زال في قولك : ليت الذي في الدّار منطلقٌ .

واعتدَّ ما دخلتْ عليه « حسب » صار في حُكْمِ الفَضْلة ، واستدلَّ على ذلك بقوله : حسبْتُ زيداً اليومَ منطلقاً ، ففصل بالظَّرف اليوم الذي هو ظرف لحسب بينهما ، ولو كان الكلامُ باقياً على ما كان عليه قبل دخول الظّنّ ، لم يَجُزْ أَنْ تفصلَ بأجنبيّ بينهما .

وما مثَّلَ به ليس بدليلٍ قاطعٍ على أَنَّ ما دخلتْ عليه حسب صار فَضْلةً ، إذ يحتملُ أَنْ يكونَ « اليوم » مِـنْ : حسبْتُ زيداً اليومَ منطلقاً ، ظرفـاً للخبر « منطلق » تقـدَّم عليه اتّساعاً ، ولا يكونُ ظرفاً لحسب ، ومِنْ ثَمَّ لا يكونُ فاصلاً أجنبياً بينَ الخبرِ والمبتدأ .

وعلى الجملة حَسُنَ تكرار الفعل ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم ﴾ لطول الكلام ، وهو مَسْلَكٌ تنتحيه العربُ تقريباً لذهنِ المخاطب ، والفاء لا يمكنُ أَنْ تكونَ العاطفةَ ولا الرّابطةَ ، فلم يَبْقَ إِلَّا أَنْ تكونَ زائدةً لا يقبحُ دخولها بين البدل والمبدل منه .

---

(١) الحُجّة ٣/ ١٠٨ ، وعنها في المحرَّر الوجيز ١/ ٥٥٣ ، وكَشْف المشكلات ١/ ٢٧٨ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٤٢٣ ، والبحر ٣/ ١٣٨ ، والدّرّ المصون ٣/ ٥٢٥ ـ ٥٢٩ .

(٢) معاني القرآن له ١/ ٢٤٢ .

المَسْأَلة الخامسة : إضمار « قد » في جملة الحال .

أَجازَ أبو عليّ[1] أَنْ تكـونَ جملةُ ﴿ خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٍ ﴾ مِـنْ قولـه تعالى ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٍ ﴾ [سورة البقرة : ٦٣] في موضع نَصْبٍ على الحالِ ، وتُضمر فيه « قَدْ » .

وقد ذكروا أَنَّ ما كان ماضياً لا يحسن وقوعه في موضع الحال إلّا ومعه « قد »[2] ، كقولك : جئت وقد هَبَطَ الظَّلام ، وذلك أَنَّ « قد » تقرِّبُه إلى الوَقْتِ الحاضر ؛ قال الفَرّاء[3] : « والعربُ تقولُ : أَتاني ذَهَبَ عقلُه ، يريدون : قد ذَهَبَ عَقْلُه . وسَمِعَ الكسائيُّ بعضَهم يقولُ : فأَصبحتُ نظرْتُ إلى ذاتِ التَّنانير . فإذا رأَيْتَ فَعَل بعد كان ففيها « قد » مُضْمرة » اهـ

ومِمَّا حُمِلَ فيه الماضي على الحال و« قد » مضمرة ، قولُه تعالى ﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ [سورة النِّساء : ٩٠] ؛ قال أبو عليّ[4] : « أَيْ قوماً حَصِرَتْ صدورهم ، فحذف الموصوف ، وأقام الصِّفة مقامَه . وقد تُؤَوَّلُ هذه الآية أيضاً على أَنَّ معناها : قد حَصِرَتْ صدورُهم ، فقُدِّرَ « قد » ، كما تأَوّلوا قوله ﴿ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ﴾ [سورة البقرة : ٢٨] على تقدير : وقد كنتم أمواتاً » .

والاختيار أَنَّ الماضي لا يقع حالاً ، فإذا وقع ما ظاهره كذلك قُدِّرَ معه « قـد » ، ومِنْ ثَمَّ لا مساغ لِمَا جَـوَّزَه أبو عليّ من نصب ﴿ وَرَفَعۡنَا ﴾ علـى الحـال على إرادة « قـد » ، إذ العَطْفُ ظاهرٌ مستقيمٌ ، وإذا اتّجه الكلام من غيرِ تقدير كان أَوْلى مِمّا وقع فيه التقدير .

---

(١) الحُجّة ٢/ ١٢٢ .

(٢) انظر : المقتضب ٤/ ١٢٤ ، وابن الشّجريّ ٣/ ١٢ ـ ١٣ .

(٣) معاني القرآن له ١/ ٢٨٢ .

(٤) الشّيرازيّات ١٥٣ ، وعنه في أمالي ابن الشّجريّ ٣/ ١٢ ـ ١٣ ، وانظر : معاني القـرآن للزّجّـاج ٢/ ٨٩ ، والشّعْر ١/ ٥٥ ـ ٥٦ .

المَسْأَلة السَّادسة : ما تحملُه اللاّم من معنى الفعل يعمل في الحال .

قال أبو عليّ في قراءة مَنْ نَصَبَ[1] ﴿ خَالِصَةً ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ٣٢] :[2] « ومَنْ نَصَبَ ﴿ خَالِصَةً ﴾ كان حالاً مِمَّا في قَوْله ﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ ؛ ألا تَرَى أنَّ فيه ذِكْراً يعودُ إلى المبتدأ الذي هو ﴿ هِىَ ﴾ فـ ﴿ خَالِصَةً ﴾ حال عن ذلك الذِّكْر ، والعامل في الحال ما في اللاّم مِنْ مَعْنى الفِعْل » اهـ

فالتقدير عند أبي عليّ : هي ثابتةٌ لِلَّذين آمنُوا في حال خلوصِها لهم يومَ القيامة ، فـ ﴿ لِلَّذِينَ ﴾ جارّ ومجرور متعلِّقان بخبر ﴿ هِىَ ﴾ ، وفي الخبر المحذوف : ثابتةٌ ، يستكنُّ ضميرٌ يعودُ إلى المبتدأ ، وهذا الضّميرُ هو صاحبُ الحال ، والعامل في الحال ما في اللاّمِ الجارَّةِ مِنْ مَعْنى الوَهْبِ والتَّمليك ؛ قال سيبويه[3] : هو لَكَ خالصاً ؛ كأنَّ قولَك : هو لك ، بمنزلةِ أَهَبُه لك ، ثمّ قُلْتَ : خالصاً .

المَسْأَلة السَّابعة : اللاّم في قراءة ابن كثير[4] ﴿ لأُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [سورة القيامة: ١]

قال أبو عليّ[5] : « فأمّا قولُ ابن كثير : ﴿ لأُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ ، فإنَّ اللاّم يجوزُ أَنْ تكونَ التي يصحبُها إحدى النُّونين في أكثر الأمْر . وقد حكى ذلك سيبويه[6] وأجازَه . وكما لم تلحق النّونُ معَ الفِعْل في الآتي ، كذلك لم تلحق اللاّم مع النون في نحو قول الشّاعر[7] :

---

(١) السَّبْعة ٢٨٠ .

(٢) الحُجَّة ٤/ ١٥ ، وعنها في أمالي ابن الشّجريّ ٣/ ١٤ ـ ١٥ .

(٣) الكتاب ٢/ ٩١ ، وكلام سيبويه أسهل وأقربُ مَأخذاً من كلام الشيخ ههنا .

(٤) السَّبْعة ٦٦١ .

(٥) الحُجَّة ٦/ ٣٤٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٣/ ١٠٨ ، ومنعه الخليل ٣/ ١٠٦ .

(٧) عامر بن الطُّفيل ، ديوانه ٥٦ ، وروايته : لم يُقْصَدِ ، وهو في الأصمعيّات ٢١٦ ، والمفضليّات ٣٦٤ ، وشرحها لابن الأنباري ٧١٣ ، والشِّعْر ١/ ٥٣ ، وابن الشّجريّ ٢/ ١٤١ ، ٥٢٦ ، وضرائر الشِّعْر لابن عصفور ١٥٧ ، والخزانة ١٠/ ٦٠ .
قتيل مُرّة : هو أخوه حنظلة بن الطُّفيل ، فِزِعٌ : هَدَرٌ باطل ، لم يُقْصَد : لم يُقْتَل .

وقَتِيــلِ مُــرَّةَ أَثْــأَرَنَّ فَــإِنَّــهُ فِــرْغٌ ، وإِنَّ أَخَــاهُــمُ لــم يُثْــأَرِ

= ويجوز أَنْ تكون اللام لحقت فعل الحال ، فإذا كان المثال للحال لم تتبعْه[1] النون ؛ لأَنَّ هذه النون لم تلحق الفعل في أكثر الأمر ، إِنَّما هي للفصل بين فعل الحال والفعل الآتي » اهـ

أجاز أبو عليّ أَنْ تكون اللّام رابطة لجواب القسم من غير اتّصال النون بالفعل المؤكَّد[2] ، وقاس حذف النون ههنا على حذف اللّام في : أَثْأَرَنَّ . قال سيبويه[3] : « وسألْتُه لِمَ لَمْ يَجُزْ : واللهِ تَفْعَلُ ، يريدون بها معنى ستفعل؟ فقال : مِنْ قِبَلِ أَنَّهم وَضَعُوا تَفْعَلُ ههنا محذوفةٌ منها « لا » ، وإِنَّما تجيء في معنى لا أَفْعَلُ ، فكرهوا أَنْ تلتبسَ إِحداهما بالأُخرى . فقُلْتُ : فَلِمَ ألزمت النون آخر الكلمة؟ فقال : لكي لا يُشبه قولَه : إِنَّه لَيَفْعَلُ ؛ لأَنَّ الرّجل إذا قال هذا فإِنَّما يُخبر بفعلٍ واقعٍ فيه الفاعل ، كما ألزموا اللّامَ : إِنْ كان لَيقولُ ، مخافةَ أَنْ يلتبسَ بـ : ما كان يقولُ ذاك ؛ لأَنَّ « إِنْ » تكون بمنزلة « ما » » اهـ

فظاهر كلام الخليل أَنَّه يمنع : واللهِ ليخرُجُ ، على إرادة النون ، لأَنَّه يلتبس بما أجازوه من حذف « لا » في جواب القسم . وذَهَبَ ابن جنّي[4] إلى أَنَّ حَذْفَ هذه النُّون ضعيف خبيث . ونقل الجامع[5] عن أبي عليّ في « التذكرة » خلاف ما ذهب إليه ههنا ؛ قال : « حكى الكسائيّ : لأَحْلِفُ باللهِ ، يريدون : أَحْلِفُ بالله ، فأَدْخَلَ اللام . وزعم الكسائيُّ عن الحسن أَنَّه قرأ ﴿لأُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ ، فاللّام على هذا زائدة ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ القسم لا يدخلُ على القسم . فإذا كان كذلك لم يكن مثل : لأَفْعَلَنَّ » .

(١) وقع في مطبوعة الحُجَّة : نسبقه ، وهو تحريف . ووقع : مع الفعل في الآي ، وهو تحريف .

(٢) أجاز في الشّعْر ١/ ٥٤ : واللهِ لَيخرجُ ، يريد : ليخرجَنَّ .

(٣) الكتاب ٣/ ١٠٦ .

(٤) المحتسب ٢/ ٣٤١ .

(٥) الاستدراك ٧٣ـ ٧٤ ، وانظر : كَشْف المشكلات ٢/ ١٤٠٢ .

وأمّا الوجه الثّاني ، وهو أَنْ تكون اللّام لحقت فعل الحال ، فلعلّه يريد بها لام الابتداء ، وإليه نحا ابن جنّي ، إذ جعلها لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ، تقديره : لأَنَا أُقْسِمُ .

والاختيار أَنْ تكون هذه اللّام زائدة لِضَرْبٍ مِنَ التوكيد ، وفيما حكاه أَبو عليّ عن الكسائيّ من قولهم : لأَحْلِفُ بالله ، تَأْنيسٌ بقوّةِ هذا الوَجْهِ . وأَمّا القَوْلُ بأَنّها لامُ الابتداءِ فبعيدٌ مِنْ جهةِ دخولها على الفِعْلِ ، وبعيدٌ أيضاً إضمار مبتدأ إذا اتّجه الكلامُ مِنْ غير حذف ، وأَبْعَدُ منه أَنْ تكونَ الواقعةَ في جواب القسم لرجوعِ أَبي عليّ عنه في التذكرة ، ولأَنَّ القسمَ لا يدخلُ على القسم ، ولأَنَّ الفعل لم تتّصلْ به النُّون ، وهو ما منعَه الخليلُ ، ورآه ابن جنّي ضعيفاً خبيثاً ، وعدَّه ابنُ عصفور ضرورةً[1] ، ولا يُحمل ما في كتاب اللهِ على لغة الضّرائر .

المَسْأَلة الثّامنة : القَوْلُ في « لَعَلّ » في قول كعب بن سعد الغَنَوِيّ[2] :

فَقُلْتُ : اِدْعُ أُخْرَى ، وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً ... لَعَلَّ أَبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

قال أبو عليّ[3] : « ينبغي أَنْ يكونَ على إضمار القصّة والحديث ؛ كأَنَّه خفَّف لعلَّ وأَعْمَلَها ، كما يخفّف « أَنَّ » ويعمل . فَمَنْ فتح اللّام وجرّ الاسم ، فقال : لعلَّ أبي المغوار ، فاللّام لام الجرّ إلّا أَنّه فتحها مع المظهر كما يُفتح مع المضمر . وزعم أبو الحسن[4] أَنّه سمع فتح اللّام مع المظهر مِنْ يونس وأبي عُبيدة وخلف الأحمر . وزعم أَنّه سمع ذلك أيضاً من العرب ، فيكون الجرّ في أبي المغوار ، على هذه اللُّغة .

ومَنْ قال : لَعَلَّ أبي المغوار ، حذف لام لعلّ ، وأضمر القصّة أو الحديث ،

---

(١) ضرائر الشِّعْر له ١٥٧ .

(٢) فرغْتُ منه ١/ ٤٨٥ .

(٣) الحُجّة ٢/ ١٧٦ .

(٤) معاني القرآن له ١/ ١٠٣ ، وهي لغة بلعنبر ، وانظر : الحُجّة ٢/ ٤٣٤ ، والبصريّات ١/ ٥٥٠ ، والتذييل ٥/ ١٨١ .

وكسر اللّام مع المظهر على اللُّغة التي هي أَشْيَعُ ، والتقدير : لعل لأبي المغوار منك جواب قريب ، أَيْ لعلَّ نَصْرَةٌ لا يبعد عليك ، ولا يتأخر عنك » اهـ

أراد أبو عليّ بهذه التقادير أَنْ يُقِرَّ الحرفَ « لعلّ » على ما وُضِعَ له مِن أَنَّه حَرْفٌ مشبَّهٌ بالفعل ، وهذه النَّزْعَةُ عندَه أَدَّتْه إلى ضَرْبٍ مِنَ التكلُّفِ في تخريج البيت ، فأَضمرَ القصّة بعدَ تخفيفِ لعلْ ، ولمّا بَقِيَ لعلْ ساكنَ اللّام سَاغَ أَن تُدغم اللّام منه في لام الجرّ ، وذهب إلى أَنَّ لام الجرّ إنَّما فُتحت على لغة بلعنبر فيما حكاه خَلَفٌ عنهم ، وقدّر موصوفاً محذوفاً ، وجاءَ ما قدَّره من الإدغام مخالفاً لقياس الخطِّ ، إذ القياسُ أَنْ ترسمَ لام الجرّ منفصلة عمَّا قبلَها ، وارتكب تخفيف لعلٍ ، وهو لم يثبت . وفي تخريجه هَدْرٌ لرواية الأئمّة أَنَّ الجرّ بلعلَّ لغة قومٍ بأَعْيانِهم هم بنو عقيل . والذي حَمَلَ أبا عليّ على هذا التَّأْويل السَّعْيُ إلى إقرار « لعلّ » على ما وُضعت له ، وهو أَنْ تكونَ حرفاً مشبَّهاً بالفعل . وهو مَسْلَكٌ صحيحٌ ومقصدٌ لا يُحادُ عنه لولا كثرةُ ما ارتكبه من الحذوف .

المَسْأَلة التَّاسعة : مَجِيْءُ « لكن » الخفيفة حرف عطف .

اختار أبو عليّ في بعض كتبه[(١)] مذهب سيبويه[(٢)] في جَعْلِ لكن المخفَّفة من أحرف النَّسَق ، وحكى أبو حَيَّان[(٣)] ذلك عنه . ولكنّه أيضاً قوّى[(٤)] مذهب يونس[(٥)] في أَنَّها ليست عاطفة ، ورَأى مَذْهَبَهُ الوَجْهَ . واستدلَّ له بأَنَّ معناها مخفَّفةٌ لا يختلف عن معناها مشدّدةً ، وهي لا تخرج بالتخفيف عمَّا كانت عليه ، كما لم تخرجْ

---

(١) الإيضاح (فرهود ٢٩٠ ، مرجان ٢٢٤)

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٩١ ، والارتشاف ٤/ ١٩٩٨ ، والمُغْني ٣٨٦ .

(٣) انظر : الارتشاف ٤/ ١٩٧٥ .

(٤) الحُجّة ١/ ١٧٧ ، ١٧٩ ، وانظر : المنثورة ٤١ ، والشِّعْر ١/ ٧٣ ، والحلبيّات ٢٦٥ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٨٥٣ .

(٥) حكاه أبو عُمر عنه . انظر : الحُجّة ٢/ ١٧٧ ، والشِّعْر ١/ ٧٣ ، والظّاهر أَنَّ أبا عُمر حكاه عنه في الفَرْخ . انظر : المنثورة ٤١ ، ونحوه عنه في الكتاب ١/ ٤٣٥ ، وما علّقه هارون في حواشيه عن شرح أبي سعيد .

أخواتها عنه ، وما مثّلوا به على كَوْنِها حرفَ عطف[1] : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ ، يمكن تخريجُه على الجرّ بباءٍ مضمرة دلّت المتقدّمة عليها[2] ، أو يضمر القصّة في لكنْ ، وإنْ كانت مخفّفة ، أوْ على تقدير : لكنْ هو طالح ، فلمّا خُفّفت لكنْ صارت من حروف الابتداءِ .

وهذه الأدلّة الصّناعيّة التي التمسها لتقوية قول يونس : لا تكون « لكنْ » حرف عطف ، يدخلُ عليها أشياءُ ، منها أنَّ لكنْ إذا خُفِّفَتْ أُهملت ، وليس سائر أخواتها إذا خُفِّفْنَ أُهْمِلْنَ ، فهي تفارقُ أخواتها من هذه الجهة ، وإنْ كان معنى الاستدراك يبقى قائماً فيها وهي مخفّفة . وإذا أضْمر ضمير القصّة أَعْمَلَها ، وقد ذكر هو[3] « ولم نعلمْ أحداً حكى النصب في لكنْ إذا خُفِّفَتْ ، فيُشبه أَنَّ النَّصْبَ لم يجيءْ في هذا الحرف مخفّفاً ، ليكونَ ذلك دلالةً على أَنَّ الأصل في هذه الحروف أَلّا تعملَ إذا خُفِّفَتْ لزَوالِ اللَّفْظِ الذي به شابَهَ الفِعْلَ في التخفيف ، وأَنَّ مَنْ خَفَّفَ ذلك فالوَجْهُ أَلّا يُعْمِلَه » ، فما قدَّره من القصّة قياسٌ صحيح لم تعضده رواية ، وما كان كذلك تَرْكُ الأَخْذِ به الوجه . وما قدَّره في الوجه الثّالث مِنْ أَنَّ لكنْ لمّا خُفِّفَتْ صارت من حروف الابتداء = فيه إخراج للكنْ عمّا وُضِعَتْ له ، فكما ساغ أَنْ تكونَ هنا حرف ابتداء ، وتخرج عمّا وُضعتْ له ، كذلك يسوغ أَنْ تكون حرف عطف . وإذا كان ما استدلَّ به لقول يونس تعترضُ فيه هذه الأشياء ، وكان هو قد أَقرَّ في بَعْضِ كتبه أَنّها تَردُ حَرْفَ عَطْفٍ مُقْتفياً قفو سيبويه ، وهو محكيٌّ عنه عند الخالفين = فلا جَرَمَ أَنَّ الأَخْذَ بقولِه الموافقِ لسيبويه هو ما ينبغي التعويلُ عليه والاعتدادُ به .

ومِمّا يتّصل بلكن ما ذَهَبَ إليه الفرّاء[4] مِنْ أَنَّ التَّشْديدَ للكن أَحْسَنُ معَ الواو ، والتخفيف أحسن لها إذا تجرَّدَتْ من الواو . وعلّل ذلك بأَنَّ في « لكن » رجوعاً عمّا أصاب أَوّل الكلام ، فأَشْبَهَتْ « بل » ، إذ كانت رجوعاً مثلها ؛ تقول : لم يقمْ

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٤٣٥ ، والحلبيّات ٢٦٥ .
(٢) انظر : الكتاب ١/ ٢٦٢ ، والحُجّة ٦/ ١٧١ .
(٣) الحُجّة ٢/ ١٧٠ ، ١٧٣ .
(٤) معاني القرآن له ١/ ٣٦٥ .

أخوك بل أبوك ، ثمّ تقولُ : لم يقمْ أخوك لكنْ أبوك ، فهما بمعنى واحد . والواو لا تصلح مع « بل » ، فإذا قالوا : ولكنْ ، فأدخلوا الواو ، تباعدت من « بل » ؛ إذ لم تصلح الواو في « بل » ، فآثروا فيها تشديد النون ، وجعلوا الواو كأنّها واو دخلتْ لعطفٍ لا لمعنى « بل » .

ورَدَّه أبو عليّ[(١)] بأَنَّ القياس لا يوجب دخـولُ الواو التشديدَ فيها ، كما أَنَّ انتفاءَ دخولِها لا يوجبُ التخفيف . ومَنْ شدّد مع دخول الواو كان كمن خَفَّفَ مع دخولها ؛ لأَنَّ الواو لا توجب تغييراً فيما بَعْدَها في المعنى ، وإذا كان كلٌّ واحدٍ منهما لا يُنافي الآخر في المساغ والجواز كان كلُّ آتٍ لهما مُحْسِناً فيما فعل لتساوي الأَمْرَيْنِ في القياس ، وهو كما قال .

المَسْأَلة العَاشرة : مَجِيْءُ « ليس » حرف عطف .

قال أبو عليّ[(٢)] : « فإنْ قُلْتَ : أَلَيْسَ قومٌ[(٣)] قد ذَهَبُوا إلى أَنَّ « ليس » من حروف العطف ، ويحملون قَوْلَه[(٤)] :

إنَّمـا يَجْـزِي الفتَـى لَيْـسَ الجَمَـلْ

---

(١) الحُجّة ٢/ ١٧٩ ، ورَدَّهُ مِنْ غيرِ أَنْ يُشيرَ إلى أَنَّهُ مَذْهَبُ الفرّاء .

(٢) الحُجّة ٢/ ١٧٨ .

(٣) هم الكوفيّون : انظر : مجالس ثعلب ٢/ ٤٤٧ ، والحلبيّات ٢٦٤ ، والأُزْهية ١٩٦ ، والجَنَى الدّاني ٤٩٨ ، والمُغْني ٣٩٠ .

(٤) لَبِيْد ، ديوانه ١٧٩ ، وصَدْرُه :

فَـإذَا جُـوزِيْـتَ قَـرْضـاً فَـاجْـزِهِ

رواه سيبويه ٢/ ٣٣٣ : إنَّـما يجزي الفَتَى غَيْرُ الجمل ، وعليها يفوتُ الاستشهاد . والبيت في المقتضب ٤/ ٤١٠ ، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٤٧ ، والأُصُول ١/ ٢٨٦ ، ٣٠١ ، وحماسة البحتري ٢/ ٣٨ ، ومعاني القرآن للزّجّاج ١/ ٣٢٠ ، وللنّحّاس ١/ ٢٤٧ ، والحلبيّات ٢٦٤ ، وسيأتي في الحُجّة ٣/ ١٧٩ ، والتّعليقة ٢/ ٦٣ ، والأُزْهية ١٨٢ ، ١٩٦ ، والصّاحبيّ ٢٦٦ ، ودلائل الإعجاز ٣٥٣ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٨٦ ، وجواب المسائل العشر ٤٣ .

الفتى : اللّبيب الفَطِن ، الجَمَل : الجاهل . يقول : إنّما يجزي اللّبيب لا الجاهل .

فيمن أَنْشَدَه بليس[1] ، فمعناها عاطفة كمعناها غير عاطفة في النفي؟

- قيل : إنَّها في هذا البيت يستقيمُ أَنْ تكونَ نافيةً ، ويكون خبرُها مضمراً ؛ فكأَنَّ التقدير[2] : إِنَّما يجزي الفتى لَيْسَ الجَمَلُ الذي يجزي ، فحُذِفَ الخبر . فـ « لَيْسَ » لا تثبت حرفَ عطف مِنْ هذا البيت الذي استدلُّوا به على ذلك » اهـ

والاختيارُ مَذْهَبُ البصريين أَنَّها لا تَرِدُ حَرْفَ نَسَقٍ ؛ إِذْ ما أنشدَه الكوفيُّون حُجَّةٌ على مَجيئها كذلك ، رواه الثِّقةُ سيبويهِ روايةً تُخرجُه عمَّا احتجُّوا به ، ولئن صحَّتْ روايتُهم وسُمِعَتْ مِنْ فصيحٍ ، إِنَّها لا تكونُ حُجَّةً لاحتمالِ غيرِ النَّسَقِ فيها ، وهو أَنْ تكون « ليس » على بابها فعلاً ناقصاً أُضمر اسمُه أَوْ خبرُه ، وإذا سَاغ إِقْرار الشَّيْءُ على ما وُضِعَ له لم يكنْ مَعْدَلٌ عنه . و« ليس » لا تُشبه حروف العطف في شيءٍ ، فهي مِمَّا يُبتدأُ بها الكلامُ ، ويُضمر فيها ، وليس في حروف العطف ما هو على هذا الحدّ .

المَسْأَلة الحَادِيَة عَشْرة : النُّون المَحْذُوفة في نحو[3] :

تَـــرَاهُ كـــالثَّغَـــام يُعَـــلُّ مِسْكـــاً يَسُـــوءُ الفَـــالِيَـــاتِ إِذَا فَلَيْنِـــي

وفي قراءة[4] ﴿أَتُحَاجُّونِي في الله﴾ [سورة الأنعام : ٨٠] ، و﴿تَأْمُرُونِي﴾ [سورة الزُّمر : ٦٤] .

ذَهَبَ أبو عليّ إِلى أَنَّ التَّضعيف يُكره ، فتُوُصِّلَ إِلى إزالته بحذف إحدى النّونين ، ورأَى أَنَّ المحذوفَ النّون الثّانية . وحُجّته في ذلك[5] :

١ـ أَنَّ الاستثقال يقع بالتكرير في الأمر الأعمّ .

---

(١) هم الكوفيُّون ، وهي رواية الديوان .

(٢) في الحلبيّات ٢٦٥ : يجوز أَنْ يكون الجمل خبر ليس ؛ كأَنَّه قال : ليس الذي يجزي الجملَ ، ويجوز أَنْ يكون الجمل اسم ليس ، والخبر مضمر ؛ كأَنَّه قال : ليس الجَمَلُ جازياً . وفي مجالس ثعلب ٢/ ٤٤٧ عن سيبويه : ليس الجملُ يجزي ، فجَعَلَه فِعْلاً محذوفاً ، واستراح اهـ .

(٣) فرغْتُ منه ٢/ ١١٥ .

(٤) السَّبْعة ٢٦١ .

(٥) انظر : الحُجّة ٣/ ٣٣٣ـ٣٣٥ ، وانظر : منها ٥/ ٤٥ـ٤٦ ، ٦/ ٩٩ـ١٠٠ ، والمنصف ٢/ ٣٣٧ـ٣٣٨ .

٢ـ أَنَّ النّون الأُولى هي علامة رفع الأفعال الخمسة في الآيتين ، وحَذْفُها لَحْنٌ ، والنّون الأَوْلى في : فَلَيني ، هي نون النّسوة في موضع فاعل ، وحَذْفُها يُفضي إلى أَنْ يَبْقَى الفعل بلا فاعل ، وهو لا يكون .

٣ـ قد جاءَ حَذْفُ نون الوقاية في كلامِهم ، نحو[1] :

قَـدْنِـي مِـنْ نَصْـرِ الخُبَيْبَيْـنِ قَـدِي

و[1] :

أَبِـالمَـوْتِ الَّـذِي لا بُـدَّ أَنِّـي مُـلَاقٍ ، لَا أَبَـاكِ ، تُخَـوِّفِيْنِـي

٤ـ حَكَى بَعْضُ البصريِّين أَنَّ حَذْفَ نونِ الوقاية لغةٌ لغطفان .

والذي اختارَه أبو عليّ مِنْ أَنَّ المحذوفَ نونُ الوقاية ، مَذْهَبُ أبي الحسن ؛ قال في : فَلَيْنِي ،[2] « حذف النون الآخرة ؛ لأَنَّها النون التي تُزاد ليُتركَ ما قبلَها على حاله ، وليس باسمٍ ، فأَمَّا الأُولى فلا يجوز طرحُها ، فإِنَّها الاسم المضمر » .

وأَمَّا مَذْهَبُ سيبويه فظاهرُه أَنَّ المحذوفَ نونُ الرَّفْع لا نونُ الوقاية ؛ قال[3] : « تقول : هل تَفْعَلُنَّ ذاك ، تحذف نون الرفع ؛ لأَنَّك ضاعفْتَ النُّون ، وهم يستثقلون التَّضْعيف ، فحذفوها إذ كانت تُحذف ، وهم في ذا الموضع أَشَدُّ استثقالاً للنُّونات . وقد حذفوها فيما هو أَشَدُّ مِنْ ذا . بَلَغَنا أَنَّ بَعْضَ القُرَّاء قَرَأَ ﴿أَتُحَاجُّوْنِي﴾ [سورة الأنعام : ٨٠] ، وكان يقرأ[4] ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُوْنِ﴾ [سورة الحِجْر : ٥٤] ، وهي قراءة أَهْل المدينة ؛ وذلك لأَنَّهم استثقلوا التَّضْعيف . وقال عَمْرو بن معد يكرب :

تَـرَاهُ كَـالثَّغَـامِ يُعَـلُّ مِسْكـاً يَسُـوْءُ الفَـالِيَـاتِ إِذَا فَلَيْنِـي

يريد : فَلَيْنَنِي » اهـ

---

(١) فرغْتُ منهما ٢/ ١١٦ .

(٢) معاني القرآن له ١/ ٢٥٤ .

(٣) الكتاب ٣/ ٥١٩ .

(٤) انظر : السَّبْعة ٣٦٧ ، والحُجَّة ٥/ ٤٥ .

ونقل أبو حَيَّان تعليقاً لسيبويه على البيت لم يقع في مطبوعة كتابه ، وهو قوله[1] : « إنَّهم مِمَّا يحذفون لفظ النون للاستثقال ، فإذا حذفوها هنا للتكرير ، وهي لا تُحذف وحدها ، فالتي تُحذف وحدَها أَوْلى بالحَذْفِ » .

واختار مَذْهَبَ سيبويهِ ابنُ مالكٍ ، واحتجَّ لـه[2] بأَنَّ نونَ الرفع قد تُحذف دونَ سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية ، ولا تُحذف نون الوقاية المتّصلة بفعل مَحْض غير مرفوع بالنون ، وحَذْفُ ما عُهِدَ أَوْلى من حَذْفِ ما لم يُعهدْ حَذْفُه ، وبأَنَّ نون الرّفع نائبة عن الضّمّة ، وقد حُذفت الضّمّة تخفيفاً في الفعل[3] ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرْكُمْ﴾ [سورة البقرة : ٦٧] في قراءة مَنْ سكَّن ، وليؤمن بذلك تفضيلُ الفرع على الأَصْل ، وليؤمن أيضاً حذف نون الوقاية ، إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حَذْفِها ، وحذف نون الوقاية أَوَّلًا لا يُؤْمَنُ معَه حَذْفُ نون الرفع عندَ الجزم والنَّصْب ، وحَذْفُ ما يُؤمن بِحَذْفِه حَذْفٌ أَوْلى مِنْ حَذْفِ ما لا يُؤمن بحذفه حَذْفٌ . وأيضاً لو حُذفت نونُ الوقاية لاحتيجَ إلى كَسْرِ نون الرفع بعد الواو والياء ، وإذا حُذفت نون الرَّفْع لم يُحتج إلى تغييرٍ ثانٍ ، وتغيير يُؤْمَنُ معه تغيير أَوْلى مِنْ تغييرٍ لا يُؤْمَنُ معه تغيير .

والاختيار مذهب أبي الحسن وأبي عليّ أَنَّ المحذوفَ نونُ الوقاية ، والأَدلّـةُ على ذلك ما ذكره الشَّيْخ ، ينضافُ إليها أَنَّ نون النِّسْوة في : فَلَيْنِي ، ضمير عن اسم ، ونون الوقاية حرف ، وحَذْفُ الحَرْفِ أَقَلُّ مؤونةً من حَذْفِ الاسم ، فلهذا ينبغي اعتقاد حذف الحرف ، ونون الرفع في القراءتين إنَّما اجتُلبت بتأثير عامل ، ونون الوقاية إنَّما زِيْدت لتقي آخر الفعل مِنَ الكسر فحسب ، واعتقاد حذف نون الرفع يلزم عنه افتراض عامل أَوْدَى بهذه النون كالنَّاصب والجازم ، ومِن ثَمَّ نصُّوا على أَنَّ حذفها لا يكون إلَّا في ضرورة الشِّعْر[4] ،على حين حكى أبو عليّ عن بعض البصريّين أَنَّ حَذْفَ نون الوقاية لغة لغطفان ، فحذفها لا يلزم عنه افتراض عامل ،

---

(١) التذييل ١/ ١٩٤ ، وانظر منه ٢/ ١٩١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل له ١/ ٥٢ .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٩ ، والحُجَّة ٢/ ٦ .

(٤) انظر : ضرائر الشِّعْر لابن عصفور ١٠٩ ، والتذييل ١/ ١٩٦ .

ونون الوقاية التي تلحقُ إنَّ وكأَنَّ إنَّما لحقت لشبه هذه الأحرف بالفعل ، وإذا كانَ يجوزُ حَذْفُها فيما شُبِّهَ بالفعل ، وهو فرع ، فأَنْ يجوز في الفعل نفسِه ، وهو أَصْل ، أَوْلى وأجدر . وإنَّما حُرِّكَتْ نون النِّسوة في : فَلَيْنِي ، بالكسر ، وحقّها البناء على الفتح ، لتضطلع بما كانت تضطلع به نون الوقاية مِنْ حماية آخر الفعل ، ولم يُكره ذلك فيها من حيث لم تكن حرف إعراب ، ومثله يقال في نون الأفعال الخمسة ، فالاجتزاء بكسرة النون ضميراً وأَمارةً للرفع لا يُلبس . وحذف نون الوقاية أَفْضى إلى كسر نون الرفع أو نون الضمير ؛ لأنَّ التغيير قد يؤنس بالتغيير .

خامساً ـ مَسَائِل الجُمَل

المَسْأَلة الأُولى : جواز الفَصْل بين الصِّلة وما عُطِفَ عليها بالجملة الاعتراضيَّة .

أجاز أبو عليّ الاعتراض بين الصِّلة وما عُطف عليها إذا كان ما اعتُرِضَ به يُسَدِّدُ ما في الصِّلة ويوضِّحُه ، وجعل[1] من ذلك قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ [سورة يونس: ٢٧]، فجملة ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ عنده اعتراضيَّةٌ بينَ الصِّلة ﴿ كَسَبُوا﴾ وما عُطِفَ عليها ﴿ وَتَرْهَقُهُمْ﴾ ، لِلَّذي فيها من تسديد الصِّلة .

وجعل[2] جملة ﴿ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ [سورة الأنعام : ١٤٥] اعتراضيَّةً بين ما في حَيِّز الصِّلة وما عُطِفَ عليها ﴿ أَوْ فِسْقًا﴾ ؛ لأنَّ الاعتراض بقوله ﴿ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ مِنَ الاعتراض الذي يُسَدِّدُ ما في الصِّلة ويوضِّحُه .

وجعل[3] جملة ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيَضِلُّوا[4] عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [سورة يونس : ٨٨] اعتراضيَّة بين ﴿لِيَضِلُّوا﴾ وما عُطِفَ عليه ﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ ، فالتقدير : إنَّك آتيت فرعونَ ومَلأَهُ زينةً لِيَضِلُّوا فلا يُؤْمِنُوا . وقد رأى أَنَّ الفصل جاء فيما هو أَشَدُّ مِنْ ذلك ، وهو الفصل بين الصِّلة والموصول ؛ قال[5] :

فَــلأَخْشَــأَنَّـــكَ مِشْـقَصـــاً أَوْســاً ـ أُوَيْــسُ ـ مِــنَ الهَبَــالَــهْ

---

(١) انظر : الحُجَّة ٣/ ٣٩٥ ، ٤/ ١٤ ، ٦/ ١٣٦ ، والحلبيَّات ١٤٣ ، والشِّيرازيَّات ٦١٥ ، ٦٢٢ ، وكَشْف المشكلات ١/ ٥٣٥ ، وشرح جمل الزَّجَّاجيّ لابن عصفور ١/ ١٨٨ ، والتذييل ٣/ ١٦٥ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٦/ ١٣٥ ـ ١٣٦ .

(٣) انظر : الحُجَّة ٣/ ٢٩١ ، ٣٩٥ .

(٤) السَّبْعة ٢٦٧ .

(٥) فرغْتُ منه ٢/ ١٩٥ .

ففصل بالمنادى « أُوَيْس » بين المصدر « أَوْساً » وما تعلَّقَ به ، وهو « مِنَ الهَبَالة » ، وهذا إِنَّما وَقَعَ لكثرة النِّداء في الكلام ، وقال جرير[1] :

ذَاكَ الَّــذِي ـ وأَبِيْـكَ ـ تَعْـرِفُ مَـالِـكٌ ... والحَـقُّ يَـدْفَـعُ تُـرَّهـاتِ البَـاطِـلِ

على أَنَّ أبا عليّ قال[2] : « لا يجوز الفصل بين الصِّلة والموصول ؛ لأَنَّ اتّصالَ كلٍّ واحد منهما بالآخر أَشَدُّ من اتِّصال المبتدأ وخبره ، كما أَنَّ اتِّصالَهما أَشَدُّ مِن اتِّصالِ الموصوف بصفته ؛ لأَنَّ مجراها مجرى حروف الاسم الواحد وأَجزائه . **وعلى حسب شدّة الاتّصال يَقْبُحُ الانفصال** . وليس كذلك المبتدأ والخبر ؛ أَلا تَرَى أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما كجزءِ الآخر ؛ لأَنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدلُّ على ما تحته ، كما أَنَّ الموصولَ بجميع صلته يدلُّ على ما فيه ، ولذلك يُحْذَفُ كلُّ واحد منهما عند دلالة الآخر عليه ، ولا يُستجاز هذا في الموصول وصلته ، كما يُستجاز في المبتدأ وخبره . ولا تُقَدَّمُ الصّلة على الموصول ، كما يُقَدَّم الخبر على المبتدأ . **فلم يجز الفصل بين بعض الصِّلة وبعض ؛ لأَنَّ عَطْفَك على الموصول بالمفرد والجملة ، وتأكيدَك إِيَّاه ، ووَصْفَك له ، وإِبْدَالَكَ منه ، يُؤْذِنُ فيه كلُّ ذلك بالتّمام والانقضاءِ ، كما يُؤْذِنُ بذلك في سائر المبهمات . فلا يسوغ أَنْ يُذكر ما يؤذن بالتمام ويدلُّ عليه ، ثمّ يُتَمَّمُ بَعْدُ ؛ لأَنَّ ذلك فسادٌ ونَقْضٌ** » اهـ

وحَاصِلُ كلامِه أَنَّه لا يرى الفَصْلَ بَيْنَ الموصولِ وصلتِه لشدّة الاتِّصال المستحكم بينهما ؛ إِذ يجريان مجرى حروف الاسم الواحد ، ولا يدلُّ الموصولُ على معنًى إِلَّا موصولًا بصلتِه لافتقاره إِليها افتقاراً يمنعُ حَذْفَ أَحدهما لدلالة الآخر عليه ، ولا تتقدَّمُ الصِّلة على موصولها ، كلُّ أُولئك مُؤْذِنٌ أَنَّ الموصولَ وصلتّه جاريان مجرى اسم واحد . **وإِذا امتنع الفَصْلُ لِلّذي بينهما من اتّصالٍ شديدٍ أَمْضَى مِن اتّصال**

---

(1) ديوانه ٢/ ٥٨٠ ، والتعليقة ٢/ ٢٦٠ ، والحلبيّات ١٤٤ ، والإغفال ٢/ ٣٢ ، والخصائص ١/ ٣٣٦ ؛ ومَجْمع البيان ٣/ ٣٥٦ ، وشرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ١/ ١٨٢ ، ١٨٧ ، والتذييل ٣/ ١٦٤ ، والارتشاف ٢/ ١٠٤٠ ، ٣/ ١٦١٣ ، والبحر ١/ ٤٠٤ ، والمُغْني ٥١١ ، وشرح أبياته ٦/ ٢١٢ .

(2) الإغفال ٢/ ٣٠ ، ٣١ ، وعنه في الارتشاف ٢/ ١٠٤٠ .

الموصوف بصفته والمبتدأ بخبره ، كان ينبغي أَنْ يكونَ الفَصْلُ بينَ الصِّلة وما عُطِفَ عليها ممتنعاً ؛ إذ المعطوفُ مِنْ تمامِ ما يتعرّف به الموصول ، فلا يجوز أَنْ يدخل أجنبيّ بينهما ، وإنْ كان ما فُصِلَ به إنَّما اجتُلِبَ لتسديدِ الكلامِ وتقويتِه .

وأمّا ما احتجَّ به مِنْ قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۢ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ للفصل بين الصِّلة وما عُطِفَ عليها بقوله ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةِۢ بِمِثْلِهَا ﴾ فيَرِدُ عليه أَنَّ فيه عطفاً للمضارع على الماضي ؛ قال أبو حَيَّان[1] : « ويجوز عطف الفعل على الفعل بشرط أَنْ يتّحدا في الزمن ، والأَحْسَنُ إذ ذاك اتّحادُهما في الصِّيغة ، نحو : زيد قام وخرج ، وزيدٌ يقومُ ويخرج . ولا تقول : زيد قام ويخرجُ ، تريد قام فيما مضى ، ويخرج فيما يُستقبل ، على أَنْ يكونَ من عطف الفعل على الفعل » ، على أَنَّ بعض المعربين[2] جعل ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةِۢ بِمِثْلِهَا ﴾ في موضع خبـر للمبتدأ ﴿ وَٱلَّذِينَ ﴾ . ورأى ابن هشام أَنَّ ما ذكره أبو عليّ في الآية بعيد ؛ لأَنَّ[3] « الظّاهر أنَّ ﴿ وَتَرْهَقُهُمْ ﴾ لم يُؤْتَ به لتعريف ﴿ وَٱلَّذِينَ ﴾ ، فيُعطف على صلته ، بل جِيْءَ به للإعلام بما يُصيبُهم جزاءً على كَسْبِهم السَّيِّئَاتِ » .

وأمّا قوله تعالى ﴿ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾ ، فقد قيل[4] في إعرابه ما يُخرِجُه عن أَنْ يكونَ اعتراضاً بينَ ما في حيّز الصِّلة والمعطوف عليه ، وهو أَنْ يكون ﴿ فِسْقًا ﴾ معطوفاً على محلّ المستثنى ﴿ أَن يَكُونَ ﴾ ، أي إلّا أَنْ يكون ميتةً أَوْ فِسْقاً ، أَوْ أَنْ يكون ﴿ فِسْقًا ﴾ مفعولاً لأجله تقدّم على العامل فيه ، وهو ﴿ أُهِلَّ ﴾ ، وتكون جملة ﴿ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ ﴾ على الوجه الأوّل اعتراضيّة بينَ المتعاطفين : المستثنى بـ إلّا ﴿ أَن يَكُونَ ﴾ ، وما عطف عليه ﴿ فِسْقًا ﴾ ، وهو دون الفصل بين الصِّلة وما عُطِف عليها ، أَوْ بين ما في حيّز الصِّلة وما عُطِفَ عليه .

---

(١) الارتشاف ٤/ ٢٠٢٣ ، وانظر : التبيان ٢/ ٩ .
(٢) انظر : التبيان ٢/ ٩ ، والبحر ٥/ ١٤٧ .
(٣) المُغني ٥١١ .
(٤) انظر : التبيان ١/ ٤٠٨ ، والبحر ٤/ ٢٤٣ ، والدّرّ المصون ٥/ ١٩٨ .

وأمّا قولُه تعالى ﴿ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ ﴾ ، فقد قيل فيه ما يخرجُه عن أنْ يكون مِمّا اعترِض فيه بين الصّلة ﴿لِيَضِلُّوا﴾ وما عُطف عليها ﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ ﴾ بقوله ﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسْ ﴾ ، وهو أنْ يكون ﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ ﴾ نُصِبَ على أنَّه جواب الدُّعاء في قوله ﴿ ٱطْمِسْ ﴾ ، وهو قول الفرّاء[١] ، وحكاه أبو جعفر النّحّاس[٢] عن الأخفش ، وحكى عن الكسائيّ أنّه في موضع جزم ، فتكون ﴿لا﴾ للدُّعاء ، نحو : لا تعذِّبْني يا رَبِّ[٣] ، وهو قريب من معنى ﴿لِيَضِلُّوا﴾ في كونه دعاءً .

وإذا كان جميع ما تلاه من الآي على جواز الفصل بين الصّلة وما عطف عليها محتملاً غيرَ ما ذكر ، لم يكنْ له فيه حُجّة ، ويقوِّيه ما حكيته عنه في الإغْفال[٤] من نصِّه الصَّريح على عدم جواز ذلك ومِنْ تعليله البارع .

وأمّا ما أنشده على جواز الفصل بين الموصول وصلته فقد وَصَفَه هو بأنَّه شديد ، والفصل بالقسم بين الصّلة والموصول مِمّا يكون في الشِّعْر ولا يجوز في سعة الكلام ، و[٥] « القسم وإنْ كان في الأَصْلِ جملةً ، فله نحو ليس للجمل ، وقد صار يجري مجرى غير الجمل ، فله مداخل ليس لغيره من الجمل ؛ أَلَا تَرَى أَنَّه لا يُستغنى بالسكوت عليه ، ولا يجتزأ به عن غيره ، كما يفعل ذلك بسائر الجمل ، ولا تُوصف به النكرة ، ولا يُوصل به الموصول كسائر الجمل ، فالفَصْلُ به يُجريه فيما أَرَيْتُك مُجرى غير الجمل ، وهو أَسْهَلُ وأَسْوَغُ من الفصل بغيره ، فلا يلزمُ الفَصْلُ بغيره قياساً عليه ، لمخالفته فيما ذكرت لك سائر الجمل . وأيضاً فإنَّ القسم قد دخل بين الشَّرْط وجزائه في نحو : إنْ تَأْتِنِي ـ واللهِ ـ آتِك ، ولا يدخلُ غيرُه من الجمل عليه ،

(١) معاني القرآن له ١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨ .

(٢) إعراب القرآن له ٢/ ٢٦٦ ، وما وقع في معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٧٨ موافق لِمَا ذهب إليه أبو عليّ في الآية .

(٣) انظر : الدّرّ المصون ٦/ ٢٦٠ .

(٤) الإغفال ٢/ ٣٠ .

(٥) الإغفال ٢/ ٣٢ ـ ٣٣ .

فلذلك يجوز أَنْ يفصل به بين الصِّلة والموصول في الشِّعْر ، ولا يجوز في غيره » .

والفصل بين المصدر : أَوْساً وما تعلَّق به : من الهَبَالة ، بالمنادى : أُويس ، إنَّما وقع لكثرة النِّداء في الكلام ؛ قال ابن جنِّي[1] : « فأَمَّا ما يتعلَّق به « مِن » فإِنْ شئت علّقته بنفس : أوساً ، ولم يعتدد بالنِّداء فاصلاً لكثرته في الكلام ، وكونه معترضاً به للتسديد . . . . = وإِنْ شئتَ علّقته بمحذوف يدلُّ عليه : أَوْساً ، فكأَنَّه قال : أَؤُوسُك مِن الهَبَالة ، أي أعطيك من الهبالة » ، فلا يكون على هذا الوجه ثَمّ اعتراض بين المصدر وصلته .

المَسْأَلة الثَّانية : لا يجوز الاعتراض بأكثر مِن جملة .

قال أبو عليّ[2] : « وليس في الاعتراضات التي يفصل بها بين الأشياء المتّصلة اعتراضٌ بجملتَيْنِ ، إِنَّما الذي يُفصل به في نحو ذا جملةٌ واحدةٌ ، يكون فيها تسديد للمتّصلَيْنِ اللَّذَيْنِ يقع الفَصْلُ بينهما كالصِّفة لهما . فإِنْ قُلْتَ : فقد اعترض بجملتَيْنِ في قوله[3] ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [سورة آل عمران : ٧٣] ، قيل : ليس ذلك في تقدير الجملتين المنفصلتَيْنِ ؛ أَلَا تَرى أَنَّ قولَه ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ في موضع نصب بأَنَّه مفعول ﴿قُلْ﴾ ، وإذا كان كذلك كان بمنزلة قولك : زيدٌ ـ وأَقولُ حقّاً ـ رجلٌ صَالِحٌ ، وزيدٌ ـ فافهمْ ما أَقولُ ـ أَفْضَلُ قَوْمِه ، فما وَقَعَ بعدَ القَوْلِ في موضعِ نَصْبٍ بأَنَّه مفعول . . . وكذلك قول الشّاعر[4] :

أَرَانِـــي ـ ولا كُفْـــرَانَ للهِ أَيَّـــةً ... لِنَفْسِـي ـ لقـد طَـالَبْـتُ غَيْـرَ مُنِيْـلِ

فقوله : أَيَّةً متعلّق بـ : لا كُفْرَانَ ، كأَنَّه قال : لا أكفر اللهَ أَيَّةً لنفسي ، أي : لا أكفرُه

---

(١) الخصائص ٢/ ٧٣ .

(٢) الشّيرازيّات ١٨٧ ، وانظر منها ٦٢٢ ، والحُجَّة ٦/ ٨٧ ، وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٣ ، ولأبي حَيّان ٥/ ٢٧٢ أَنَّ أبا عليّ ذكر نحو ما ذكرناه هُنا في التذكرة له .

(٣) سياق الآية ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [سورة آل عمران : ٧٣] ، تقديره : ولا تؤمنوا أَنْ يُؤتى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتم إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دينكم قلْ إِنَّ الهُدَى هدى الله . انظر : الشّيرازيّات ١٨٧ .

(٤) فرغتُ منه ١/ ٤٤٥ .

لرحمتي لنفسي . ولا يكون : أَيَةً ، محمولةً على إضمار : أَوَيْتُ ، لِمَا يلزمُ في ذلك مِنَ الفَصْلِ بينَ الخبرِ والمُخْبَرِ عنه في المَعْنى بجملتَيْنِ » .

منع أبو عليّ الاعتراض بأكثر من جملة ، والصّحيح جوازه ، فمن ذلك قوله[1] ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ * نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٢٢٢ ، ٢٢٣] ، فجملة ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ ﴾ تفسير لقوله ﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ ، ومنه ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ [سورة لقمان : ١٤] ، فالجملتان ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ ﴾ و﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ معترضتان بينَ ﴿ أَنِ ﴾[2] وما فسّرته ، ومنه ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ [سورة آل عمران : ٣٦] ، فالجملتان ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ ، و﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ﴾ معترضتان بين المتعاطفَيْن .

وقال ابن هشام[3] : « وقد يعترض بأكثر من جملة ، كقوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ * وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا * مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ﴾ [سورة النّساء : ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦] إنْ قُدّر ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ بياناً لِلّذين أُوْتُوا وتخصيصاً لهم ، إذ كان اللّفظ عاماً في اليهود والنّصارى والمراد اليهود . . . والمعترض به . . . ثلاث جمل ، وهي ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ ، و﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ ﴾ مرّتَيْنِ » .

ورَدَّ قَوْلَ أبي عليّ في جَعْلِه[4] : أَيَة ، معمولاً للمصدر : كُفْرَان ؛ قال : « ولَزِمَه مِنْ هذا تَرْكُ تنوين الاسم المطوّل ، وهو قولُ البغداديّين ؛ أَجَازوا : لا طالعَ جبلاً ، أجروه في ذلك مُجرى المضاف ، كما أُجري مُجراه في الإعراب . . . . وأَمّا على قولِ البصريّين فيجبُ تنوينُه ، ولكنَّ الرواية إنّما جاءَت بغير تنوين » .

---

(١) انظر : المُغْني ٥١٤ ، والخصائص ١/ ٣٣٨ .
(٢) انظر : معاني القرآن للزّجّاج ٤/ ١٩٥ ، والدّرّ المصون ٩/ ٦٤ .
(٣) المُغْني ٥١٤ .
(٤) المُغْني ٥١٥ ، وانظر : الحُجّة ١/ ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢/ ٢٩٠ .

ونقل ابن هشام[1] عن ابن مالك أنّه اعترض قول أبي عليّ بقوله تعالى ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [سورة النّحل : ٤٣ ، ٤٤] ، = وبقول زُهَير[2] :

لَعَمْـرِي ـ والخُطُـوبُ مُغَيِّـرَاتٌ ، وفـي طُـوْلِ المُعَـاشَـرَةِ التَّقَـالِـي ـ
لَقَـدْ بَـالَيْـتُ مَظْعَـنَ أُمِّ أَوْفَـى وَلَكِـنْ أُمُّ أَوْفَـى لا تُبَـالِـي

وقد يُجاب[3] عن الآية بأَنَّ جملة الأمر دليل الجواب عند الأكثرين ، فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة ، وبأَنَّـه يجب أَنْ يُقدَّرَ للباء متعلِّقٌ محذوف ، أَي أَرسلناهم بالبيّنات ؛ لأَنَّـه لا يُستثنى بأداةٍ واحدةٍ شيئان ، ولا يعمل ما قبل « إِلَّا » فيما بعدها .

فإذا كان الاعتراض بجملتَيْنِ أو أكثر على ما سلف من الكثرة في التنزيل والشِّعْر ، وكان مَذْهَبَ النَّاسِ ، وكان ما جَعَلَه أبو عليّ مفعولًا للمصدر في : ولا كفرانَ لله آيّةَ ، تخلُّصاً مِنْ جَعْلِه مفعولًا مطلقاً ، فيكون الاعتراضُ بجملتَيْنِ ، يعترضُ فيه عَدَمُ تنوينِ اسم « لا » النّافية للجنس وقد طال بمعموله ، وهو لا يجيزه البصريُّون = فلا جرم أَنَّ القَوْلَ بجوازه مَذْهَبٌ صحيحٌ .

المَسْأَلة الثَّالثة : هل تقومُ الجملةُ مقامَ الفاعلِ؟

قال أبو عليّ معلِّقاً على نائب الفاعل الذي أُسْنِدَ إليه ﴿نُودِىَ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [سورة طه : ١١ ، ١٢] :[4] « وينبغي أَنْ يكونَ في ﴿نُودِىَ﴾ ضمير يقومُ مقام الفاعل ؛ لأَنَّه لا يجوز أَنْ يقومَ واحد من قولك ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾ ،

---

(١) المُغْني ٥١٦ .
(٢) شعره صنعة الأعلم ١٦٥ ، واللّامات ٧٦ ، وجمهرة الأمثال ١ / ١٠٦ ، والحُجَّة ٢/ ١٧٢ ، ١٧٩ .
(٣) المُغْني ٥١٦ .
(٤) الحُجَّة ٥/ ٢١٩ ، وانظرْ منها ١/ ١٩٩ـ٢٠٠ ، والإغفال ١/ ٩٩ـ١٠٠ ، والشِّعْر ٢/ ٥٠٦ ، والحلبيّات ٢٣٩ـ٢٤٠ ، والعَضُديّات ١٢٩ـ١٣٠ ، والاستدراك ٦٩ ، والجواهر ١/ ١٢٠ـ١٢١ ، ٢/ ٥٩٥ .

ولا ﴿ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾ مقامَ الفاعلِ ؛ لأنَّها جمل ، والجمل لا تقومُ مقامَ الفاعلِ . فإنْ جعلْتَ الاسم الذي يقومُ مقام الفاعل « موسى » ؛ لأنَّ ذِكْرَه قد جرى ، كان مستقيماً » اهـ .

مَنَعَ أكثرُ نُحاةِ العربيّة وُقُوعَ الجملةِ فاعلاً ، ونصُّوا على أنَّ الفاعلَ لا يكونُ إلَّا اسماً مَحْضاً ، وتأوّلوا ما ظاهره الإسناد إلى الجملة ، كما فعل أبو عليّ ههنا ، إذ ظاهر ﴿ نُودِيَ ﴾ أنَّهُ مُسْند إلى الجملة ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾ ، فجعل أبو عليّ نائب الفاعل ضميراً يعود إلى النِّداء الذي دَلَّ عليه ﴿ نُودِيَ ﴾ ، أيْ نُودِيَ النِّداءُ يا موسى ، أوْ ضميراً يعود إلى « مُوسَى » الذي تقدَّم ذكره في قوله تعالى ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ * إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ ﴾ [سورة طه : ٩ ، ١٠] .

وتابع أبا عليّ في مذهبه هذا العَاكِفُ على تُرَاثِه جَامعُ العُلُوم ؛ قال[1] : « والّذي قامَ مقامَ الفاعلِ في الحقيقة في ﴿ نُودِيَ ﴾ هو المصدرُ دونَ قولِه ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾ ؛ لأنَّ قولَه ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾ جملةٌ ، والجملُ لا تقومُ مقامَ الفاعِلِ . والجملُ نكراتٌ ، والفاعلُ يُضمرُ ، والمضمرُ أَعْرَفُ المَعَارِفِ ، فلا يَتَأتّى كَوْنُ الجملةِ فاعلاً . فإذن التقدير : نُودِيَ النِّداءُ ، ثمّ فسَّر ، فقال : ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾ » اهـ

وقال جامعُ العلوم أيضاً[2] : « والجملُ نكراتٌ ، ولا تكونُ فاعلةً ؛ إذ لا فائدةَ فيها ؛ أَعْني في الإخبار عمَّا لا يُعرفُ ولا يُضبطُ ؛ ولأنَّ الفاعِلَ يُضمرُ ، والمُضْمَرُ أَعْـرَفُ المعارف ، ولا تقومُ الجملةُ مقامَه » .

ونقل ابن هشام[3] عن هشام بن معاوية الضّرير وثعلب أنَّهما أجازا مجيء الجملة في موضع الفاعل مطلقاً ، نحو : يُعجبُني يقومُ ، ونقل عن الفرَّاء أنَّ جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبياً ، وباقترانها بأداة معلّقة ، نحو : ظهر لي أَقَامَ زيدٌ؟ وعُلِمَ هل قَعَدَ عَمْرٌ؟ قال ابن هشام : « وفيه نظر ؛ لأنَّ أداة التعليق بأَنْ تكونَ مانعة أشبه من أنْ تكون مُجوِّزة ، وكيف تُعَلِّقُ الفعل عمَّا هو منه كالجزء؟ » .

---

(١) كَشف المشكلات ٢/ ٨١٣ ـ ٨١٤ .

(٢) شَرح اللُّمع له ١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

(٣) انظر : المُغني ٥٢٤ ـ ٥٢٥ .

واختار ابن هشام وقوع الجملة فاعلاً إذا كانت محكيّةً ؛ لأنّه أُريد لفظها ، وهو مفرد ، فهي في حكمه ، ولهذا تقعُ مبتدأ ، نحو : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ كَنْزٌ مِنْ كنوز الجنّة .

والاختيار وقوع الجملة في موضع الفاعل إذا كان في الفعل القلبي المعلَّق عن العمل بالاستفهام ، وإذا كانت الجملةُ محكيّةً مُراداً بها لَفْظُها ، وذلك نحو : ظَهَرَ لي كيف يفوز العاملون؟ و﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [سورة البقرة: ١١].

وأمّا ما احتجُّوا به من أَنَّ الجملة نكرة، ولا فائدة في إسنادها إلى الفعل، فقد ذهب الرَّضيّ[١] إلى أَنَّ الجملة ليست بنكرةٍ ولا معرفةٍ ؛ لأَنَّ التعريفَ والتنكيرَ مِنْ عوارضِ الذَّات؛ إذ التعريفُ جَعْلُ الذاتِ مُشاراً بها إلى خارج إشارةً وضعيّةً، والتنكير أَلَّا يُشار بها إلى خارج في الوضع ، وإذا لم تكن الجملةُ ذاتاً فكيف يعرضُ لها التعريف والتنكير . وإنما جاز أَنْ تقعَ الجملةُ صفةً للنكرةِ دونَ المعرفةِ لمناسبتها للنكرةِ ، مِنْ حيثُ يصحُّ تأويلُها بالنكرة . ولا حُجَّة لمن قال إنّ الجملة نكرة ؛ لأنّها حُكْمٌ ، والأَحْكامُ نكـراتٌ ، إشارة إلى أَنَّ الحُكْمَ بشيءٍ على شيءٍ يجبُ أَنْ يكونَ مجهولاً عندَ المخاطَبِ ، إذ لـو كان مَعْلوماً لوَقَـعَ الكلامُ لَغْواً = لأَنَّ معنى التنكير ليس كَـوْنُ الشَّيءِ مجهولاً، بل معناه كَوْنُ الذات غيرَ مشارٍ بها إلى خارجٍ إشارةً وضعيّةً.

وأمّا جَعْلُ الجامع جملة ﴿ يَتَمُوسَىٰٓ ﴾ مفسِّرة لنائب الفاعل المصدر المحذوف ، فغير صحيح ؛ لأنَّ[٢] الجملة كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبتْ تفسيريّة؟

المَسْأَلة الرَّابعة : هل تخلو جملةُ الخبر مِنَ الرَّابط في بَعْضِ المواضع؟

قال أبو عليّ في إعْراب قوله تعالى ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٦] :[٣] « لا يخلو ﴿ سَوَآءٌ ﴾ أَنْ يرتفعَ بأَنّه مبتدأ أو خبر مبتدأ . فإنْ رفعتَه

---

(١) انظر : شرح الكافية له ٢/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .
(٢) انظر : المُغْني ٥٢٥ .
(٣) الحُجّة ١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، وانظر : الشِّعْر ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣ ، والإغْفال ٢/ ٣٤٦ .

بأنّه خبر لم يجز ؛ لأنّه ليس في الكلام مخبرٌ عنه ؛ فإذا لم يكن مخبر عنه بَطَلَ أَنْ يكونَ خبراً ؛ لأنَّ الخبر إنَّما يكون عن مخبر عنه . فإذا فسد ذلك ثبت أَنَّه مبتدأ .

وأيضاً فإنَّه لا يجوز أَنْ يكون خبراً ؛ لأنَّه قبل الاستفهام ، وما قبل الاستفهام لا يكون داخلاً في حَيِّزِ الاستفهام ، فلا يجوز إذن أَنْ يكونَ الخبرُ عمّا في الاستفهام متقدِّماً على الاستفهام .

فإنْ قُلْتَ : كيف جاز أَنْ تكونَ الجملة التي ذكرتها من الاستفهام خبراً عن المبتدأ ، وليست هي هو ، ولا لـه ذِكْرٌ فيها؟ = فالقولُ في ذلك أَنَّهُ كما جاز أَنْ يُحملَ المبتدأ على المعنى ، فيُجعلَ خبره ما لا يكونُ إيّاه في المعنى ، ولا لـه فيه ذِكْرٌ ، كذلك جاز في الخبر ؛ لأَنَّ كُلَّ واحد منهما يحتاجُ إلى أَنْ يكونَ صاحبَه في المعنى . فما جاز في أحدهما من خلاف ذلك جاز في الآخر . وذلك قولهم[1] : تسمعُ بالمُعيدي خيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ خيراً خبرٌ عن : تسمع ، وكما أُخبر عنه ، كذلك عُطف عليه في قولهم : تسمع بالمعيدي لا أَنْ تراه ، والفعل لا يُعطف عليه الاسم ، كما لا يُخبر عنه ، إلَّا أَنَّ المعنى لمّا كان على الاسم استجيز فيه الإخبار عنه والعطف عليه » اهـ

وحاصل كلامه أَنَّ ﴿ سَوَآءٌ ﴾ مبتدأ ، وليس يجوز أَنْ تكونَ خبراً ؛ لأنَّه ليس في الكلام ما تكون خبراً عنه ، ولأَنَّ ما بعدَ الاستفهامِ ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ لا يكونُ مبتدأً ، خبرُه ﴿ سَوَآءٌ ﴾ لأنَّ ما بعدَ الاستفهام لا يعملُ فيما قبله .

وجملة ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ في موضع خبر لـ ﴿ سَوَآءٌ ﴾ ، وليست إيَّاه ، ولا فيها ضمير يعودُ إليه ، وإنَّما جازَ ذلك قياساً على : تَسْمَعُ بالمُعيدي خيرٌ مِنْ أَنْ تراه ، فخير خبر عن تسمع ، وليس إيَّاه ، ولا فيه ضمير يعودُ إليه ، فحُمِلَ المبتدأُ على المعنى ، وجُعل خبره ما ليس إيَّاه ، وعَرِيَ من ضمير يعودُ إليه .

وقدَّر الخبر في الآية : سواءٌ عليهم الإنذارُ وتَرْكُه ؛ قال جامع العلوم[2] : « هذا

---

(١) انظر : الكتاب ٤/٤٤ ، والشِّعْر ٢/٤٠٣ ، والشِّيرازيَّات ١٨١ ، وسرّ الصّناعة ١/٢٨٥ ، ومَجْمع الأمثال ١/١٢٩ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/٢٧٣ ، وماءات القرآن له ١٤٩

(٢) شرح اللُّمع له ١/٢٩٦ .

الكلام محمول على المعنى ؛ فالذي قدَّره في « الحُجَّة » أَنَّه في تقدير : سواءٌ عليهم الإنذارُ وتَرْكُ الإنذار . ولو ذُكِرَ هذا لم يحتجْ في الإنذارِ إلى عائدٍ يعودُ منه إلى ﴿ سَوَآءٌ ﴾ ، قال : فـ ﴿ سَوَآءٌ ﴾ مبتدأ ، وما بعده في تقدير المفرد خبر عنه ، والمفرد إذا لم يكن اسم فاعل لم يحتجْ إلى ذِكْرٍ يعودُ منه إلى الأَوَّل .

ورَأَيْتُ في بعض كلامه أَنَّ قولَهم : ـ سواءٌ عليّ أقمتَ أَمْ قعدْت ، في تقدير : سواءٌ عليّ القيامُ والقعود ؛ قال : فالقيام مبتدأ ، والقعود عطف عليه ، وسواء خبر مقدَّم . فعلى هذا يكونُ في الآية الإنْذار مبتدأ ، وتَرْكُ الإنذار عطف عليه ، و﴿ سَوَآءٌ ﴾ خبرٌ مقدَّم عليه . وهذا منه ـ رَحِمَه اللهُ ـ وَجْهان جَوَّزَهما في المسألة ، وليس ينقضُ أحدُهما صاحبَه . وإيَّاكَ والتقـدُّمَ عليـه ما أَمْكَنَ ؛ فإنَّهُ بعيدُ الغَوْر » اهـ

ونقل الرّضيّ(١) عن أبي عليّ أَنَّه أجاز في ﴿ سَوَآءٌ ﴾ أَنْ تكون مبتدأ ، وخبراً ، وذهب إلى أَنَّ الوَجْهَ أَنْ تكون ﴿ سَوَآءٌ ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : الأمران سواء عليّ ، ثمّ بيّن الأمرين بقوله ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ، وهذا كقوله تعالى ﴿ فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة الطور : ١٦] ، أي الأَمْران سَوَاءٌ .

وقال ابن الشّجريّ(٢) : « ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا ﴾ [سورة إبراهيم : ٢١] التقدير : جَزَعُنا وصَبْرُنَا سواء ، فسواءٌ في هذا ليس بمبتدأ ، كما ظَنَّ بعضُهم ، وإنَّما هو خبر المبتدأ المقدّر ، وكيف يكون قولك : أقمت ، خبراً لسواء ، وهو جملة خالية مِنْ عائدٍ إلى « سواء » ظاهرٍ أَوْ مقدَّرٍ » .

والاختيار أَنْ تكون ﴿ سَوَآءٌ ﴾ خبراً مقدَّماً ، و﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ في تأويل مفرد يكون مبتدأ ، وهو قول أبي عليّ الآخر كما نقـل عنه الجامع والرّضيّ ، وما اعتلّ به مِنْ أَنَّـه ليس ما يُخبر عنه في الكلام ، يدخل عليه أَنَّ الخبر قد يتقدَّم ، والمخبر عنه يأتي بعدُ ، واغتُفر أَنْ يعملَ الاستفهامُ فيما قبلَه ؛ لأنَّه استفهام يُرادُ بـه مَحْضُ الخبر ، وهذا أَسْهَلُ وأَقلُّ مؤونةً من اعتقاد خلوّ الجملة من العائد ، وكون المبتدأ ليس الخبر .

---

(١) شرح الكافية له ٤/٤٠٩ ، ٤١٣ .

(٢) أمالي ابن الشّجريّ ١/٤٠٦ .

سادساً ـ مَسَائِل الصَّرْف

المَسْأَلة الأُوْلى : القَوْل في تصريف : أَيِمَّة .

ذهب أبو عليّ[1] إلى أَنَّ الهمزة الثّانية التي هي الفاء من أَئِمَّة ، إنَّما انقلبت ياء لمجاورة الكسرة التي بعدها ، كما انقلبت ياءً لمجاورة الكسرة التي قبلَها في ذِئب . ورأى أَنَّ الكسرة لم تُنقل من العين إلى الفاء ، إذْ وَزْنُ أئمّة : أَفْعِلة ، ولكن لمّا جاورت الفاءُ العينَ المكسورةَ صارت كأَنَّها مكسورة لمجاورتها كسرة الميم ، ثمّ انقلبت الهمزة ياءً ؛ لأَنَّ الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة لزم الثّانية منهما البدل .

وخالف ما ذكره ههنا ، إذ رأى أَنَّ الهمزة إنَّما انقلبت ياءً لَمَّا تحرَّكت بالكسر الذي نُقِلَ إليها من العين ؛ قال[2] : « قلبوها في أَيِمّة ياءً لمّا تحرّكت بالكسر ؛ أَلَا تَرَى أَنَّك إذا قلبتَها في ذِئب وبِئر ياءً للكسرة التي قبلَها ، فكذلك تقلبُها ياءً في أَيِمّة للكسرة التي عليها » ، وقال[3] : « قلبها إلى الحرف الذي منه حركتها في أَيِمَّة . لم يقلبها في أيمّة إلى ما يجانس الحركة التي قبلها ؛ أَلَا تَرَى أَنَّك لم تقل : أامّة ، ولكنْ قلبتها إلى الياء لمَّا تحرَّكتْ بالكسرة . وجاز في أَئمَّة أَنْ تقلب إلى الحرف الذي منه حركتها مِنْ حيثُ لزم إلقاء حركة المدغم فيه على ما قبله ، ولولا ذلك لقلبتها على ما قبلها من الحركة كما قلبتها في[4] إناء وآنية ، ولكن لمّا لزم إلقاء حركة المدغم عليها كما لزم في أَخِلَّة ونحوه ، وَجَبَ تحرُّكُها ، ولمّا وجب تحرّكها وَجَبَ قلبها إلى الياء لتحرُّكها بالكسرة ، إذ لم يمكن قلبها إلى الحرف المجانس للحركة التي قبلَها ، ولم يَجُزْ إسْكَانُها وقلبُها ألفاً ؛ لأَنَّها فاء كالفاء في أَخِلَّة » .

---

(١) الحُجَّة ٤/ ١٦٩ ـ ١٧٠ .

(٢) الحُجَّة ١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧ .

(٣) الحُجَّة ١/ ٣٥٧ ، وانظر : الحلبيّات ٣٣٤ .

(٤) انظر : الإغفال ١/ ٤٣ .

والاختيار أنَّ الهمزة إنَّما قُلبت ياءً لتحرُّكها بالكسرة التي نُقِلَت إليها من العين ، إذ هو الأَشْبَهُ بالقياس ، لأنَّه إذا كانت هذه الهمزة تقلب ياء لمجاورتها الكسرة ، فأَنْ تُقلب ياءً إذا تحرَّكت هي نفسها بالكسرة أَوْلى وأَجْدَرُ ، وقد ثَبَتَ نَقْلُ كسرة العين إلى الفاء ، كما ظَهَرَ في نظير هذا الجمع : أَخِلَّة . ثمّ هذا هو قول النَّاس[1] ، وأَوْلى قولَيْ أبي عليّ بالقبولِ واعتقادِ أنَّه قولُه ، ما لم يخرجْ به عن رَأْيِ الجماعة ، وما كان أَدْخَلَ في المقاييس وأَوْفَقَ لها .

المَسْأَلة الثَّانية : القَوْلُ في : إِبْلِيْس ، أَهو عربيٌّ أَمْ أَعجميٌّ؟

قال أبو عليّ[2] : « **أَلَا تَرَى أَنَّ قابوس وإبليس وجالوت وطالوت ، ونحو ذلك من الأسماء الأعجميّة التي من ألفاظها عربيّ لا تكونُ مشتقّةً من باب القبس والإبلاس ، يدلُّ على ذلك مَنْعُهم الصَّرْف** » اهـ

وقال أيضاً[3] : « **وكذلك إبليس ليس من أَبْلِسَ ، وإنَّما هذه الأشياء اتّفاق ألفاظ بين اللُّغتين** » اهـ

وقال أيضاً[4]: « **وكذلك إبليس ليس من قوله ﴿يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾** [سورة الرُّوم: ١٢]، **لأنَّه لو كان منه لصُرِف ؛ أَلَا تَرَى أنَّك لو سمّيت بـ إِخْرِيط وإِجْفيل رجلاً لصرفته في المعرفة** » اهـ

فإبليس عند أبي عليّ لفظ أعجميّ ، دَلَّ على ذلك منعه من الصَّرْف في نحو ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾ [سورة البقرة : ٣٤] ، وأَبى أَنْ يكونَ مشتقّاً مِنَ اللَّفْظِ العربيّ [ب ل س] ، وإنْ كان هذا مِمَّا يُحتمل ، وجَعَلَ هذا الضَّرْبَ مِنَ التَّشابه مَحْضَ اتّفاقِ بينَ اللُّغتين ، وعدم تمحُّلِه اشتقاقَ العربيّ مِنَ الأعجميّ مَذْهَبُ شيخه أبي بكر بن

---

(١) انظر : معاني القرآن للزّجّاج ٢/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥ ، والمنصف ٢/ ٣١٩ ، وشَرح الهداية للمهدوي ٢/ ٣٢٦ ، والممتع ١/ ٣٦٧ ، والبحر ٥/ ١٥ ، والدّرّ المصون ٦/ ٢٥ .

(٢) الحُجَّة ٣/ ٢١٧ ـ ٢١٨ ، والشِّيرازيّات ٢٠٨ .

(٣) الحُجَّة ٥/ ٣٧٦ .

(٤) الحلبيّات ٣٥٢ ، وعنها في المعرَّب للجواليقي ١٢٢ .

السّرّاج الذي قال[1] : « ومن اشتقّ الأعجميّ المعرَّب مِنَ العربيّ ، كان كمن ادّعى أَنَّ الطَّيْرَ مِنَ الحوت » .

وقال أبو حَيّان[2] : « إبْليس اسم أعجميّ ، مُنع الصَّرْف للعُجْمة والعلميّة . قال الزّجّاج[3] : وَزْنُه : فِعْليل . وأبعد أبو عُبيدة[4] وغيرُه في زَعْمِه أنَّه مشتقّ من الإبلاس ، وهو الإبعاد من الخير ، ووَزْنُه على هذا إفْعيل ؛ لأنَّه قد تقرَّر في عِلْم التَّصْريف أَنَّ الاشتقاقَ العربيَّ لا يدخلُ في الأسماءِ الأَعجميّة . واعتذرَ مَنْ قال بالاشتقاق فيه عن منع الصَّرْف بأنَّه لا نظير لـه في الأسماء العربيّة . ورُدَّ بإغْريض وإِزْميل وإِخْريط وإِجْفيل وإِصْليت وإِخْليل . وقد قيل : شُبِّهَ بالأسماء الأَعجميّة ، فامتنع الصّرف للعلميّة وشبه العُجْمة ، وشبه العُجْمة هو أنَّه وإنْ كان مشتقّاً من الإبلاس ، فإنَّه لم يُسَمَّ به أَحَدٌ مِنَ العربِ ، فصار خاصّاً بمن أطلقَه اللهُ عليه ، فكأنَّه دليلٌ في لسانهم ، وهو عَلَمٌ مرتجل . وقد رُوِيَ اشتقاقه من الإبلاس عن ابن عبّاس والسّدّي . وما إخالُه يَصِحُّ » اهـ

والاختيار مَذْهَبُ الشَّيْخ من أَنَّه أعجميّ[5] لا يصحُّ اشتقاقُه من العربيّة ، وآية ذلك منعه الصَّرف ، وما مِنْ شَيْءٍ يَدْعو إلى تمحُّلِ اشتقاقِه مِنَ العربيَّة ، وما اعتلُّوا به لمنعه من الصّرف متكلَّفٌ ، وليس يُفهِمُ حِرْصٌ من حرص على اشتقاقه من العربيَّة ؛ إذْ كان لا يقدحُ في العربيَّة اقتراضُ بعضِ الألفاظ ، كما أَقرضتْ غيرَها مِنَ اللُّغاتِ . هذا وقد ذَهَبَ د . عبد الرَّحيم فاني[6] إلى أَنَّ الكلمةَ يونانيَّةُ الأَصْلِ ، وهي : دِيابُلُس ، ومَعْناها النّمّام والعدوّ .

---

(1) رسالة الاشتقاق له ٣١ .

(2) البحر ١/ ١٥١ ، وعنه في الدّرّ المصون ١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

(3) في معاني القرآن له ١/ ١١٤ : « إبليس لم يُصرفْ ؛ لأنَّه اسم أعجميّ ؛ اجتمعَ فيه العُجْمةُ والمعرفةُ ، فمُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ » اهـ .

(4) في مجاز القرآن له ١/ ٣٨ : « ولم يُصرفْ إبليسُ ؛ لأنَّه أعجميّ » اهـ .

(5) انظر : جمهرة اللُّغة ١/ ٣٤٠ ، ٢/ ١١٩٣ ، وتهذيب اللُّغة ١٢/ ٤٤٢ ، ومفردات الرّاغب ١٤٣ ، واللّسان [ب ل س] .

(6) في حواشيه القيمة المعلّقة على المعرَّب للجواليقيّ ١٢٢

المَسْأَلة الثَّالثة : القَوْلُ في تُخَاوِذُ مِنْ قولهم : إنَّ الحُمَّى لَتَخَاوِذُ فلاناً .

قال أبو عليّ[1] : « قال أبو زيد : إنَّ الحُمَّى لَتُخَاوِذُ فلاناً ، إذا كانت تأخذه في الأَيَّام . وفلانٌ يُخَاوِذُ فلاناً بالزِّيارةِ ، إذ كان يتعهَّدُه بالزِّيارة في الأَيَّام .

والقول في ذلك أَنَّه ليس مِنَ الأَخْذِ على القلب ، ولو كان منه لكان يُخَائِذُ إذا حَقَّقْتَ ، فإذا خفَّفْتَ قُلْتَ : يُخَايِذُ ، فتجعلها بين بين ، فإذا كانت من الواو ، لم تكنْ منه ، إلَّا أَنَّ أخذ قد جَاءَ فيه لغتان في الفاء : الواو والهمزة ، كما جاء : آكَدْتُ ووكّدت ، وأَوْصَدْتُ وآصَدْتُ . وحكى أبو زيد في هذا الكتاب أيضاً ، وهو« نَابه ونَبيْه » : أَوْسَدَ فلانٌ كَلْبَه على الصَّيْد يُوْسِدُهُ إِيْساداً ، وقد آسَدَهُ ، إذا أَغْراه . فكذلك يكونُ يُخَاوِذُ ، كأَنَّه قَلَبَه عن : وَخَذَ ، فثبتت الواو التي هي الفاء في القَلْب ، فصار يُخَاوِذُ يُعَافِلُ ، في القَلْب » اهـ

ما ذَهَبَ إليه أبو عليّ مِنْ أَنَّ وَخَذَ لغةٌ في أَخَذَ استنباطاً مِمَّا حكاه أبو زيد ، لم أجده إلَّا عندَ صاحبِ التَّاج[2] الذي زعم أَنَّ وَخَذَ لغةُ أَهْل اليمن ، وذَهَبَ صاحبُ اللِّسان[3] إلى أَنَّ وَاخَذَ مِنْ لغة العامّة ، وقد جَمَعَ ابنُ السِّكِّيت[4] ما جاءَتْ فاؤه بالواو والهمزة ، ومنه جميعُ ما تمثّل به أبو عليّ ، إلّا أَنَّه لم يذكر وَخَذَ فيه . وما حكاهُ عن أبي زيد في تفسيره قاطعٌ بأَنَّهُ مِنْ أَخَذَ ، ولمّا لم يأتِ يُخَائِذ عند المحقِّقين ولا يُخَايذ عند المُسَهِّلين ، جزم أبو عليّ بأَنَّه مقلوبٌ مِنْ وَخَذَ ، وفي هذا الاستنباطِ الذي دَلَّ على وَخَذَ ، استدراكٌ على جامعي المعجمات .

المَسْأَلة الرَّابعة : القَوْلُ في تصريف : إسْتَبْرَق .

قال أبو عليّ[5] : « فأَمَّا الإِسْتَبْرَق فلا تخلو حروفُه مِنْ أَنْ تكونَ أُصولاً كلَّها ، أَوْ

---

(١) الحُجَّة ٢/ ٧٣

(٢) التّاج [ء خ ذ] .

(٣) اللِّسان [ء خ ذ] .

(٤) انظر : إصلاح المنطق ١٥٩ ـ ١٦٠ .

(٥) الحُجَّة ٦/ ٣٥٩ ، وانظر : الحلبيَّات ٣٥٤ .

يكون بعضُها أُصولاً وبعضُها زائداً . فلا يجوز أَنْ تكون كلُّها أصولاً ؛ لأنَّه ليس في كلامِهم في الأَسْماء والأفْعال ما هو على ستّة أحرف أُصول ، فإذا لم يَجُزْ ذلك ، ثبت أَنَّ منها أُصولاً ، ومنها زائداً . فإنْ حكمت أَنَّ الهمزةَ وحدَها هي الزّائدة لم يجز ؛ لأَنَّ الهمزة إذا لم تلحق زائدةً أوائل بنات الأربعة ، فأَلَّا تلحقَ بنات الخمسة أَجْدَرُ ، فإذا لم يَجُزْ أَنْ تكونَ أَصْلاً ، ولم يجز أَنْ تكونَ وحدَها زائدةً ، فلا بُدَّ أَنْ ينضمَّ معها في الزّيادة غيرُها . فلا يجوز أَنْ يكونَ في المنضمّ معها في الزّيادة السين ؛ لأَنَّ السين لم تُزَدْ مع الهمزة أَوَّلاً ، ولا يجوز أَنْ تكون التاء والهمزة ، كما لم يجز أَنْ تكونَ الزيادة مع السّين . فإذا لم يجز أَنْ يكونَ التاءُ ولا السّين زائدَيْنِ على انفرادِهما ؛ لأَنّهما لم يجيئا على هذا الوصف ، علمت أَنَّ الزيادة هي التاء والسّين مع الهمزة ، وأَنَّ الكلمة من الثلاثة . ولمّا نُقلت فأُعْرِبَتْ وَافَقَ التعريبُ وزن إِسْتَفْعَل الذي هو مثال مِنْ أمثلة الماضي إلَّا أَنَّ الهمزة منه قُطِعَتْ للنَّقْلِ من مثال الفعل إلى الاسم ، وكان قَطْعُ الهمزة أَحَدَ ما نُقِلَ به الفعل إلى أحكام الاسم .

وجَعَلَ النَّحْوِيُّون هذا الحرفَ ومَجِيءَ الهمزةِ مَقْطوعةً فيه أصلاً لجميع ما في أَوَّلِه همزة موصولة ، إذا نُقِلَ فسُمِّيَ به ، فقطعوا الهمزة في جميع ذلك ، فقالوا : لو سمَّيْتَ رجلاً بـ إِضْرِبْ ، أَوْ إِشْرَبْ ، أَوْ أُقْتُلْ ، لقطعْتَ الهمزة في جميع ذلك » اهـ

فإِسْتَبْرَق مِمَّا جاءَ معرَّباً مِنْ بناتِ الثلاثة ؛ إِذْ لا يَصِحُّ أَنْ تكونَ جميعُ أَحرفه أُصُولاً ؛ لأَنَّه ليس مِنْ أَبنيتهم ما يكونُ على ستَّةِ أَحرفٍ كلُّها أُصُولٌ ، ولا يَصِحُّ أَنْ تكونَ الهمزةُ زائدةً وحدَها ؛ لأَنَّ هذا ليس من مواضع زيادتها ، وهي لا تُزاد أَوّلاً في بنات الأربعة ، فأَلَّا تزاد في بنات الخمسة أَوّلاً أجدر ، ولا يَصِحُّ أَنْ تكونَ السّينُ على حِيالِها زائدةً ، ولا التَّاءُ على حِيالِها زائدةً ؛ لأَنَّهما ليسا من الحروف التي تُزاد في هذه المواضع ؛ إذ لا يُحكم بزيادة التاء في عنتر ، ولا السّين في مسجد . فإذا كانت لا تكون جميعها أُصولاً ، ولا تكونُ زائدةً على انفرادِها ، ثبت أَنَّ الهمزة والسّين والتَّاء كلّها زوائد . ثمّ وافق بعد تعريبه مثال إِسْتَفْعَل ، وهو مِنْ أمثلة الماضي ، وما جاء على وِفاقِ أَبنيتهم كان أَدْخَلَ في بابِ التعريب . وهو وإِنْ كان

أعجمياً وعلى زِنة الفِعْلِ ، مَصْروفٌ ؛ لأنَّ العُجمةَ الّتي فيه لا اعتدادَ بها ؛ لأنّه اسمُ جنس نُقِلَ إلى العربيّة نكرةً ، والعُجْمةُ المُعْتَدُّ بها في باب الممنوع مِنَ الصَّرْف هي ما نُقِل إلى العربيّة معرفةً كإبراهيمَ ويعقوب .

وقد جُعِل هذا الحرف : إسْتَبْرَق ، أَصْلاً قِيْسَ عليه جميعُ الأفْعال المبدوءة بهمزة وَصْلِ المُسَمَّى بها ، في قطع الهمزة ، و[1] « ذلك إذا وَقَعَت التّسمية بالفعل فارغاً من الفاعل ، وإنْ سُمِّيَ بشيءٍ من ذلك وفيه ضمير الفاعل حُكِيَ ولم يُغَيَّر ، وإنّما تُقطع الهمزة إذا وقعت التّسمية بها مفردةً » .

وما ذهب إليه أبو عليّ في إسْتَبْرَق من أنّه أعجميّ مذهب شيخَيْهِ الزّجّاج[2] وابـن دُريد[3] ، ونقل ابن خالويه[4] عن بعضهم أنَّ القَوْلَ بعُجْمتها مُحال ؛ إذ لا يكون في القرآن غير العربيّة ، وكذا نقل أبو حَيّان[5] أنَّ أكثر التفاسير على أنّها عربيّة ، وليست بمُسْتعربة دخلت في كلام العرب ، فأُعْرِبتْ ، واختار الأزْهريُّ[6] أنّها عربيّة وقع فيها وفاق بين ألفاظها في العجميّة والعربيّة .

والاختيار أنّها معرَّبةٌ لا عربيّة صليبةً ، وإنّما صُرفت لأنّها ليست علماً معرفة في لغة أصحابها . وأمّا القول بأنّه محال أَنْ يكون في القرآن غير العربيّ ، فالجواب عنه أنّه يكفي وُروده في التنزيل حتى تُخلع عليه بُردة العروبة ، وإنْ لم يكن ذلك أَصْلاً فيه .

المَسْألة الخامسة : القَوْلُ في التّاء مِنْ تَخِذَ .

قال أبو عليّ[7] : « ومَنْ زَعَمَ[8] أَنَّ تَخِذْتُ أَصْلُه مِن أَخَذْتُ ، لم يكن هـذا القولُ بمستقيمٍ ولا قريبٍ منه ، ولو قُلِبَ ذلك عليه لم يَجِد فَصْلاً ؛ أَلَا تَرى أَنَّ

(١) الحلبيّات ٣٥٦ .

(٢) معاني القرآن له ٥/ ٢٦٢ .

(٣) جمهرة اللُّغة له ٣/ ١٣٢٦ .

(٤) إعراب القراءات السّبْع وعللها له ٢/ ٤٢٣ .

(٥) البحر ٦/ ١٢٢ ، وعنه في الدّرّ المصون ٧/ ٤٨٤ .

(٦) تهذيب اللُّغة له ٩/ ٤٢٢ .

(٧) الحُجّة ٢/ ٧١ ، وانظر : الإغفال ٢/ ٣٩٥ .

(٨) الزّجّاج في معاني القرآن له ٣/ ٣٠٧ .

الهمزةَ لـم تُبْدَلْ مِنَ التّـاء ، ولا التّاء أُبْدِلَتْ منها .

فإنْ قلت : فَلِمَ لا يكونُ اِتَّخَذْتُ اِفْتَعَلْتُ ، مِن أَخذتُ ؛ كأَنَّ الهمزة لمّا أُبدلت منها الياء[1] لالتقائها مع همزة الوصل ، أُدْغمت في التاء الزّائدة ، كما أبدلوا في قولهم : اتّسروا الجزور[2] ، وإنّما هو مِنَ اليَسْرِ = فالقول أَنَّ ما ذكرْتَه مِنَ الإبدال لا يجوزُ في قياس قول أَصحابنا ، والّذين[3] أَجازوا مِنْ ذلك شيئاً لا ينـبغي أَنْ يجوزَ ذلك على قولهم ، لاختلافِ مَعْنى الحرفَيْنِ » .

وزَاعِمُ الإبْدالِ في التّاءِ هو شيخُه أبو إسْحق الزَّجّاج ، وحُجَّة أبي عليّ في دَفْعِه أَنَّ التّاء لا تُبدل من الهمزة .

ولو زعم زاعمٌ أَنَّ أَصْلَها وَخَذَ ، وأَنَّ التّاءَ تُبدل مِنَ الواو على هذا الحَدِّ ، نحو تُراث ، لكان أَسْهَلَ مِمّا ادَّعاه أبو إسحق . وهذا وإنْ كانت تقبلُه المقاييس ، ولاسيّما أَنَّ أبا عليّ استنبط مِمّا حكاه أبو زيد في كتابه « نَابه ونَبِيْه » عن العرب[4] : إنَّ الحُمَّى لَتُخَاوِذُ فُلاناً ، أَنَّ وَخَذَ لغة في أخذ = لا يصحُّ لاختلاف معنى الحرفَيْنِ ، واختلاف بنائهما .

ولو كان تَخِذْتُ أَصْله أَخَذْتُ ، ما تغيَّرَ بنـاءُ الكلمة ، إذ الأُولى فَعِلْتُ ، والثّانية فَعَلْتُ ، و« [5] إبدال الحرف من الكلمة لا يُوْجِبُ تغيُّرَ بنائِها وإزالتَها عمّا كانت عليه قبل البدل ، لكنْ ينبغي أَنْ يُحافظَ على البناءِ الأَوّلِ ؛ لكَوْنِ ذلك أَدَلَّ على أَنَّه قد أُبْدِلَ منه شَيْءٌ ، ولا يُظَنُّ أَنَّه بناءٌ آخرُ وصِيَاغةٌ أُخرى » .

ونقل ابن جنّي[6] عن أبي إسحقَ أَنَّ اتّخذت كاتَّقيت ، وأَنَّ الهمزة أُجريت في ذلك مجرى الواو ، ووصفه بأَنّه ضعيف .

---

(١) وقع في مطبوعة الحُجَّة ٢/ ٧١ التّاء ، وهو تحريف .

(٢) أيْ تقامروا عليها .

(٣) ثعلب ، وقد مضى في الحُجَّة ١/ ٢٤١ ، وانظر : الخصائص ٢/ ٢٨٧ .

(٤) انظر : الحُجَّة ٢/ ٧٣ .

(٥) الإغفال ٢/ ٣٩٥ .

(٦) الخصائص ٢/ ٢٨٧ .

وحكى ابن سِيْده[١] عن أبي عليّ أَنَّ بعضهم ذهب إلى أَنَّ تاء اتّخذت بدل من الياء المبدلة من الهمزة في آخذ ، وردّه الشَّيْخ بأَنَّ الياء المبدلة عن الهمزة في إئْتَخَذْت لا تبدل تاءً ؛ لأَنَّ ذلك لا يكون إلّا في الياءِ المحضة كاتَّسَر واتَّأس .

وقال ابن جنّي[٢] : « والذي يقطع على أبي إسحق قولُ الله عزَّ وجلَّ ﴿لَوْ شِئْتَ لَـتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [سورة الكهف : ٧٧] . فكما أَنَّ تَجِه[٣] ليس من لفظ الوجه ، كذلك ليس تَخِذَ مِنْ لَفْظِ الأَخْذِ » .

والاختيار أَنَّ التَّاء أَصْلٌ في تَخِذَ ، وليست مبدلةً من الهمزة في أَخَذَ كما ذهب إليه أبو إسحق ؛ لاختلاف معنى الحرفين وبنائهما ؛ ولأَنَّ التّاء لا تُبدل من الهمزة ولا الهمزة من التّاء . وادّعاء أَنَّ أَصْلَ اتَّخذ إئْتخذ ، أُبدلت الهمزة ياءً لقربها من همزة الوصل ، ثمّ أُبدلت الياءُ تاءً كما أُبدلت في نحو اتَّأس واتّسر ، وهما من يَئِسَ ويَسَرَ ، ثمّ أُدغمت التاء في التاء ، فصار اتَّخَذَ نظير ما حكاه ثعلب عنهم : اتّمن فلانٌ فلاناً ، أَصله إئْتمن ، ثمّ أُبدلت الهمزة ياءً ، ثمّ أُبدلت الياء تاءً وأُدغمت في التاء = قَوْلٌ متكلَّفٌ فيه إبدال الحرف مرّتَيْنِ ، وأَنَّ إبدال التاء من الياء لا يكون إلَّا في الياء المحضة ، وأَنَّ إجراءَ اتَّمَنَ عليه فاسد ، لاختلاف معنى تَخِذَ وأَخَذَ .

المَسْأَلة السَّادسة : القَوْلُ في تصريف : التَّرِيَّة .

أَجَاز أبو عليّ في التَّرِيَّة ، وهو ما تراه المرأة مِنَ الطُّهْرِ بَعْدَ الحَيْضِ ، وجهَيْنِ[٤] :

الأَوَّل أَنْ تكونَ فَعِيلة من الوراء ؛ لأَنَّها تُرى بَعْدَ الصُّفرة والكُدْرة اللّتين تُريان في الحَيْضِ .

---

(١) المخصّص ١٢/ ٢٧٢ ، وانظر منه ١٤/ ٢١٦ .

(٢) الخصائص ٢/ ٢٨٧ ، و﴿لَتَخِذْتَ﴾ قراءة الحسن وابن مسعود . انظر : البحر ٦/ ١٥٢

(٣) في اللّسان [ت ج هـ] : « ابن سيده : روى أبو زيد تَجِهَ يَتْجَهُ بمعنى اتَّجه ، وليس من لفظه ؛ لأَنَّ اتّجه من لفظ الوجه ، وتَجِهَ من هـ ج ت ، وليس محذوفاً من اتَّجه كتَقَى يَتْقِي ، إذ لو كان كذلك لقيل : تَجَهَ » اهـ

(٤) الحُجَّة ٣/ ١٢

الثّاني أَنْ تكونَ فَعِيلة من وَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي ، كأَنَّها من خروجها مِنَ الطُّهْرِ بعد الحَيْضِ ، فكأَنَّ الطُّهْرَ أَخرجه وأَظهره بعد ما أخفاه الحَيْض .

والتّاء في الوجهَيْنِ بَدَلٌ مِنَ الواو التي هي فاءٌ ، كما أنَّها في تيقور وتولج كذلك .

ونقل صاحب اللِّسان[1] عن أبي عليّ وجهاً ثالثاً ، وهو أَنْ تكون التَّرِيَّة فَعِيلة من التَّوْرِية وهي السَّتْر ؛ لأنَّها كأَنَّ الحَيْضَ وَارَى بها عن منظره العين .

ونقل أيضاً[2] عن ابن سِيْده أَنَّه ذكر التَّرِيَّة في رَأَى ، ثمّ قال : وهو بابها ؛ لأَنَّ التاءَ فيها زائدة ، وهي من الرؤية .

وفي تفسيرهم التَّرِيَّة أَنَّها اسم لِمَا تراه الحائض عند الاغتسال ، وهو الشَّيْءُ الخفيُّ اليسير ، وهو أَقَلُّ مِنَ الكُدْرة والصُّفرة = تأْنيسٌ بما ذهب إليه ابن سِيْدَه أَنَّها مِنْ رَأَى . وذهب الأَزْهريّ[3] إلى أَنَّ أَصْلَها تَرْئِيَة على كَيْلِ تَفْعِلة مِنْ رأيت ، ثمّ خُفِّفت الهمزة ، فقيل : تَرْيِيَة ، ثمّ أُلقيت كسرة الياء على الرّاء ، فتأَتّى إدغام الياء في الياء ، فصار تَرِيَّة . ولا يعترضُ هذا الوَجْهَ إلّا عِزَّةُ زيادة التّاء أَوَّلاً . ولعلّه أسهل الوجوه وأقربها لمحافظته على الأصل رأى الذي يظهر في تفسير الكلمة ولجريانه على المقاييس . ولعمري إنَّ ما ذكره الشَّيْخ من احتمال أَنْ تكون فعيلة من وراء أو وَرِيَ الزَّنْد إذا أخرج النار ، أو التَوْرِية وهو السَّتْر ؛ وأَنَّ الواو أُبدلت منها التاء = وَجْهٌ من القول تقبلُه النَّفْسُ ولا يَنْفِرُ منه الحسّ .

المَسْأَلة السَّابعة : القَوْلُ في تصريف : تَوْرَاة .

ذهب أبو عليّ[4] إلى أَنَّ وَزْن تَوْراة فَوْعَلة ، أُبْدلت الواو تاء ، كما أُبدلت في

---

(١) اللِّسان [و ر ي] .

(٢) اللِّسان [ت ر ي ـ ر أ ي] .

(٣) تهذيب اللُّغة ١٥/ ٣٢٥ .

(٤) الحُجّة ٣/ ١٣ ، وانظر : معاني القرآن للزّجّاج ١/ ٣٧٤ـ٣٧٥ ، وفيه أَنّه مَذْهَبُ البصريّين ، ومجالس العلماء ٩٥ ، وفيه أنّه قول المبرّد ، والشّيرازيّات ٥٨٣ ، والمخصّص ٧/ ١٨٢ ، والمحتسب ١/ ١٥٢ ، وابن الشّجريّ ٢/ ٢٦٦ .

تُجاه ، وتُراث ، وتُخمة ، وتُكْلان . وقاس ما ذهب إليه على قولِ الخليل[1] في تَوْلج من أنَّه فَوْعل ، أُبدلت الواو تاء ، وأَصْل تَوْراة وَوْراة ، وكانت وَوْرَيَة فَوْعَلَة ، مِن وَرِيَ الزَّنْدُ إذا أظهر النار ، فأبدلوا واوها تاءً وياءَها ألفاً بعد أَنْ تحرَّكت وانفتح ما قبلها ، وإنَّما أُبدلت الواو تاء ؛ لأنَّه[2] « إذا اجتمع واوان لم يكن إلَّا القلب ، كـ أُوَيْصِل ، وتَوْرَاة ، وتَوْلج ، ونحو ذلك ، وهذا بابٌ في كلامِهم واسع ، وفنٌّ مِنْ مذاهبهم سائغ ، يحافظون عليه ، ويتركون غيرَه إليه » .

وحكى ابن الأنباري[3] عن الفرَّاء أَنَّ التَّوراة معناها الضياء والنور ، من قول العرب : قد وريت بك زنادي ، أَيْ أَضَاْتُ بك زنادي ، وأصل التوراة تَوْرَيَة على وزن تَفْعَلَة ، فصارت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، ويجوز أَن تكون تَفْعِلَة ، فيكون أصلها تَوْرِيَة ، فينقل من الكسر إلى الفتح ، كما تقول العرب : نَاصِيَة ونَاصَاة .

وردَّه أبو عليّ[4] بأَنَّ « تَفْعَلَة يَقِلُّ ، وأَنَّ فَوْعَلَة في الكثرة بحيث لا يتناسبان ، ولا إشكال في أَنَّ الحَمْلَ على الأكثر الأَشْيع أَوْلى من الحَمْلِ على خِلافه . ويدلُّك على ذلك أَنَّ التَّاء لم تكثر زائدةً أَوَّلًا كما لم تكثر النون أَوَّلًا ، فكما أَنَّ النّون إذا جاءت أَوَّلًا في نحو[5] نَهْشَل ونَعْثل ، لا يحكم بزيادتها لقلَّتها زائدةً أَوَّلًا ، كذلك لا يُحكم بزيادة التّاء . ولا يُعترض على هذا أَنَّ الحكم بزيادة التّاء أسهلُ مِنَ الحكم بإبدالها ؛ لأَنَّ الواو إذا كانت أَوَّلًا فقد استمرَّ البدلُ منها ، نحو وُجُوه وأُجوه ، ووُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ ، ووشاح وإشاح ، فإذا اجتمعا لزم الأوَّل منهما البدل إمَّا همزةً وإمَّا تاءً ، نحو أَواق في جمع واقية ، وتَوْلج في وَوْلج . فإذا كثر إبدال التّاء من الواو أوَّلًا هذه الكثرةَ ، كان حَمْلُها على هذا الكثير أَوْلى مِنْ حَمْلِها على ما لم يكثر ، ولم يتسع هذا الاتّساع » اهـ

---

(١) انظر : الكتاب ٤/ ٣٣٣ .

(٢) الإغفال ٢/ ١٠ .

(٣) في الزّاهر له ١/ ١٦٩ ، وفي مجالس العلماء ٩٥ أنَّه قول ثعلب .

(٤) الحُجّة ٣/ ١٣ ـ ١٤ .

(٥) النَّهْشل : المُسِنُّ ، والنَّعْثل : ضَرْبٌ مِنَ المشي فيه تبختر . اللّسان [ن هـ ش ل ـ ن ع ث ل] .

والاختيار مَذْهَبُ الشَّيْخِ في أَنَّ تَوْرَاة فَوْعَلَة لا تَفْعَلَة كما نُقل عن الفرَّاء ، لكثرة الضَّرْب الأوّل نحو صَوْمَعَة و[1] حَوْجَلَة ودَوْسَرَة ، وعزّه الثّاني نحو تَتْفَلَة ، ولكثرة إبدال الواو تاءً أوّلًا ، ولعزّة زيادة التّاء أوّلًا .

المَسْأَلة الثّامنة : القَوْلُ في تصريف : جِبْرِيْل .

قال أبو عليّ في جِبْرِيْل[2] : « ليس هذا الاسم بعربيّ ، وأَشْبَهُ هذه الوجوه بالتعريب ما كان موافقاً لبناءٍ من الأبنية العربيّة ، فالخارج عن الأبنية جَبْرِيْل ؛ ألّا تَرَى أَنَّه ليس في أَبنيتهم مثل قَنْدِيْل . فأمّا جِبْرِيْل فعلى وزن قِنْدِيْل ، وجَبْرَئِل على وزن[3] جَحْمَرِش وصَهْصَلِق ، وجَبْرَئِيْل على وزن عَنْدَلِيْب .

فأمّا قولُ ابن كثير[4] ﴿جَبْرِيْل﴾ [سورة التحريم : ٤] فهو متّجه ، وإنْ لم يجيءْ في أَبنيتهم ؛ ألا تَرَى أنَّه قد جاءَ فيما كان نكرةً من الأسماء الأعجميّة ما ليس على أَبنيتهم ، نحو[5] الآجُرّ والإِبْرَيْسَم . فإذا جاءَ في النكرات التي هي أشبه بالأسماءِ المعرَّبة[6] ، واحتُمل ذلك فيها ، واستُجِيْزَ ، فَأَنْ يُستجازَ في الأسماء المعرَّفة والمنقولة في حال تعريفها ، أَوْلى » اهـ

في جِبْرِيْل ست لغات على ما حكاه أبو عليّ[7] عن أبي الحسن ، وهي : جِبْرِيْل ، وجَبْرِيْل ، وجَبْرَائِيْل ، وجَبْرَئِيْل ، وجَبْرَال ، وجِبْرَال . وزاد أبو عليّ ههنا لغةً سابعةً ، وهي جَبْرَئِل على كَيْلِ جَحْمَرِش . ومِنْ عادة العرب أَنْ تتصرَّفَ في تغيير الأسماء الأعجميّة حتّى تأتيَ على وفاق أَبنيتها ، مِنْ ذلك أَنَّهم غيَّروا الحرفَ الذي

---

(١) الحَوْجلة : القارورة ، الدَّوْسرة : النّاقة الضَّخْمة ، التَّتْفلة : أنثى الثعلب .

(٢) الحُجَّة ٦/ ٣٠٢ ، وانظر منها ٢/ ١٦٤ ، والجواهر ٣/ ٨٦٦ .

(٣) الجَحْمَرِش : العَجُوزة ، وامرأة صَهْصَلِق الصَّوْت : شديدته ، والعَنْدَليب : مِنْ أصغر الطَّير . انظر : تفسير غريب كتاب سيبويه لأبي حاتم ٢٤٤ ، ٣٠١ .

(٤) السَّبْعة ٦٤٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٣٠٤ ، وأبنية الزُّبيدي ٣١٨ ، والمعرَّب ١٣٠ ، والإِبْرَيْسَم : الحرير .

(٦) وقع في مطبوعة الحُجَّة : المقرَّبة ، وهو تحريف .

(٧) الحُجَّة ٢/ ١٦٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٤٦ ، وعدَّ أبو حَيَّان في البحر ١/ ٣١٧ ثلاث عشرة لغةً فيه ، وعنه في الدّرّ المصون ٢/ ١٩ .

بينَ الفاءِ والباءِ ، فقلبوه باءً محضةً مرّة ، وفاءً محضةً مرّة أخرى ، نحو[1] البِرِنْد والفِرِنْد ، وكذلك غيّروا الضّمَةَ غيرَ المُشْبَعة في الفارسيّة إلى ضمّةٍ مُشْبَعةٍ في العربيّة ، نحو[2] زُور .

فالقياس تغيير الأسماء الأعجميّة إلى ما يُلحقها بأبنية العربيّة كما غُيِّر الحرف والحركة ، ولهذا ما آثر أبو عليّ من لغات جِبْرِئِل ما جاءَ على وفاق أَبنيتهم ، وهي جِبْرِيل بزنة قِنْدِيل ، وجَبْرَئِل بزنة جَحْمَرِش ، وجَبْرَئِيل بزنة عَنْدَلِيب ، ورآه أَذْهَبَ في باب التعريب . وقد حُكي عن الفرّاء أنّه قال[3] : لا أُحِبُّ جَبْرِئِل ؛ لأنّه لَيْسَ في كلامِهم فَعْلِئِل .

على أَنَّ العرب قد تركت أَلْفاظاً على ما جاءَتْ عليه في لغة أَصحابها ، فلم تُلْحِقْها بأَبنيةِ كلامِها ، نحو آجرّ وإِبْرَيْسَم . وقد نُقل إلى العربيّة أَلفاظٌ نكراتٌ لم تُغَيَّرْ عمّا كانتْ عليه ، وإِذا كانوا قد استجازوا ذلك في النّكرات فأَنْ يُسْتجاز ذلك في أَلفاظ أسماء الأَعْلام المعارف التي حقُّها أَنْ تُؤَدَّى على هيئتها وصورتها ، أَجدر وأَوْلى . فكلا الوجهَيْنِ ما غُيِّر إلى ما يوافقُ أَبنيتهم ، وما تُرِكَ على حاله غيرَ مغيَّرٍ ، مستقيم ، وإِنْ كان الأَوَّل أَذْهَبَ في باب التعريب .

المَسْأَلة التّاسعة : جَمْعُ الجَمْعِ يَنْقَاسُ أَوْ لا يَنْقَاسُ .

قال أبو عليّ[4] : « فإِنْ قُلْتَ : أَيجوز أَنْ يكونَ رِهَانٌ جَمْعَ رُهُن[5] ، ولا يكون جمع رَهْن = **فالقول أَنَّ سيبويه لا يَرَى جمعَ الجمعِ مطّرداً ، فينبغي أَلّا يُقْدم عليه حتّى يُعلم .** فإِذا كان رَهْـن قد صار مثلَ كَعْب ، قلنا : إِنَّ « رِهَان » مِثْلُ كَعْبٍ وكِعَابٍ ، **ولم نجعله جمـع الجمـع إِلّا بِثَبَتٍ .**

---

(١) البِرِند : جَوْهَرُ السَّيْف ومَاؤُه . انظر : الكتاب ٤/ ٣٠٦ ، والمعرَّب ١٨٥ ، ٤٧٣ .

(٢) الزُّور : القوّة . انظر : الكتاب ٤/ ٣٠٦ ، والمعرَّب ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، وحواشيه القيّمة .

(٣) انظر : الدّرّ المصون ٢/ ١٩ .

(٤) الحُجّة ٢/ ٤٤٨ .

(٥) قاله الفرّاء في معاني القرآن له ١/ ١٨٨ ، وأجازه الأخفش في معاني القرآن له ١/ ٢٠٦ .

فإنْ قُلْتَ : إنَّهم قد جمعوا فُعُلاً في قولهم[1] : طُرُقَات وجُزُرات . وحكى أبو عثمان أَنَّ الرِّياشيَّ حكى أنَّه سَمِعَ مَنْ يقولُ[2] : عِنْدَنا مُعُنَات . فإذا جمعوه هذا الجَمْعَ ، جازَ أَنْ يُكَسَّر أيضاً لاجتماعِ البابَيْنِ في التَّكسيرِ والتَّصحيحِ في أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما جَمْعٌ = فهذا قياسٌ التوقُّفُ عنه نراه أَوْلى ، وقد ذَهَبَ إليه ناسٌ[3] » اهـ

وحَاصِلُ كلامِه أَنَّ جَمْعَ الجمعِ لا ينقاسُ ، ولا ينبغي أَنْ يُحكمَ به إلَّا بروايةٍ ، وهو في ذلك جارٍ على مَذْهَبِ سيبويهِ الذي قال[4] : « واعلمْ أنَّه لَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجمع ، كما أنَّه ليس كُلُّ مصدرٍ يُجمع » .

على أَنَّ أبا عليّ قال في « ثُمُر » : إنَّها تحتمل وجهَيْنِ أَنْ يكون جمع ثَمَرة على ثُمُر ، مثل خَشَبَة وخُشُب ، وأَنْ يكون جمع « ثِمَار » على ثُمُر ، فيكون ثُمُر جمع الجمع ، وجمعوه على فُعُل كما جمعُوه على فَعَائل ، نحو جِمَال وجَمَائل ، قال[5] : « ولم أعلم سيبويه ذكر تكسيره على فُعُل ، وإنْ كان قد حكى تكسيره على فَعَائل ، ولا يمتنعُ في القياس ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ فُعُلاً جميع للتكثير كما أَنَّ فَعَائل جمعٌ له » .

وأجاز أيضاً في الذُّرِّيَّة أَنْ تكونَ واحداً ، نحو ﴿ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ۝ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ ﴾ [سورة آل عمران : ٣٨ ، ٣٩] ، وأَنْ تكون جمعاً ، نحو ﴿ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ ﴾ [سورة الأعراف : ١٧٣] . ومَنْ جَمَعَ ذُرِّيَّة على ذُرِّيَّات قال فيه[6] : « فإنْ كان واحداً فلا إشكال في جواز الجمع فيه ، وإنْ كان جمعاً فجمعُه أيضاً حَسَنٌ ؛ لأنَّك قد رأيت الجموع المكسَّرة قد جُمعت ، نحو الطُّرُقات والجُزُرات » .

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٦١٩ ، والتكملة (فرهود ١٧٥ ، مرجان ٤٦٢) .

(٢) قال ابن يعيش ٥/ ٧٦ : « المعين : الماء الجاري ، وجمعُه مُعُن ، مثل طريق وطُرُق ، ثمّ جمعوا الجمع بالألف والتاء ، فقالوا : مُعُنات » اهـ .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٠٦ ، وللفرّاء ١/ ١٨٨ ، والارتشاف ١/ ٤٧٣ .

(٤) الكتاب ٣/ ٦١٩ ، والتكملة (فرهود ١٧٥ ، مرجان ٤٦٢) ، والمخصَّص ١٣/ ٢٣ .

(٥) الحُجَّة ٣/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨ ، وانظر منها ٥/ ١٤٢ ، وثُمُر جمع الجمع قول الفرَّاء في معاني القرآن له ٣/ ١٥٩ .

(٦) الحُجَّة ٤/ ١٠٥ .

فهذان قولان لأبي عليّ في جمع الجمع : منعه مرّة مقتفياً قفو سيبويه ، وأجاز مرّاتٍ اقتياسه ، فكما وَرَدَ جَمَائل في جمع جِمَال ، كذلك يجوز أَنْ يكون ثُمُر جمع ثمار ، وإنْ كان فُعُل لم يُحْكَ في جمع الجمع ، والقِياس يُجيزه ؛ إذ فَعَائِل وفُعُل كلاهما من أبنية الكثير .

والاختيار مذهب سيبويه وما قاله أبو عليّ أوّلُ ، وهو أَنَّه لا ينقاسُ[1] جمع الجمع مطلقاً لا جمع القلّة ولا جمع الكثرة ، سواء كسّرته أم صحّحته ، ولا يُجمع من الجموع إلَّا ما جمعوا ، ويُقتصر فيه على ما جاء عنهم ، ولا يُتجاوز إلى غيره ، فلا يقال في جمع أَدْلٍ أَدْلِيَات حتى يُسمع عنهم .

المَسْأَلة العَاشرة : القَوْلُ في تصريف : الحيوان .

قال أبو عليّ[2] : « فأمّا القولُ في حروف الحيوان[3] ، فهو أَنَّ العين واللّام منه مثلان في أَصْل الكلمة ، أُبْدِلَت مِنَ الثّانية الواو لمّا لم يَسُغ الإِدْغام في هذا المثال ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مثل طَلَل وضَرَر يَصِحُّ ولا يُدغم . وكذلك الحيوان لم يَجُزْ فيه الإِدْغام ، فيتوصَّل فيه إلى إزالة المثلَيْنِ بالبدل . ووَجَبَ ذلك في الثّاني منهما ، وهو الكثير العام في كلامِهم ؛ لأَنَّ التكريرَ به وقع » .

اختار أبو عليّ مذهب الخليل وسيبويه في أَنَّ الواو من الحَيَوان منقلبة عن الياء ، كراهة اجتماع المثلين ، وإبدالهم الياء لما هو أَثْقَلُ منها ؛ وهو الواو دليلٌ على شدّةِ استكراههم اجتماعَ المثلين ، لِمَا فيه من المشقّة في العودة إلى مخرج الحرف بعد نُطْقه . ولمّا لم يكنْ مِنْ سبيلٍ إلى الإدغام ، وهو أحدُ ما يُتَخلَّصُ به من اجتماع المثلين ، لكَوْنِ الكلمة على بناء لا يُدغم فيه ، نحو طَلَل = أبدلوا الياء الثّانية واواً دُوْنَ الأُولى ؛ لأَنَّ تغييرَ ما وقعَ به التكرير أَوْلى .

---

(١) انظر : شرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ٢/ ٥٦٠ ـ ٥٦١ ، وشرح الشّافية للرّضي ٢/ ٢٠٨ ، والارتشاف ١/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤ .

(٢) الحُجَّة ٤/ ١٣٣ ، وانظر : التعليقة ٥/ ١٠٨ ، والإغفال ١/ ٣١٦ ، والبغداديّات ٢٣٢ ، والحلبيّات ٩

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٣٩٩ ، ٤٠٩ ، والمقتضب ١/ ١٨٦ ، والمنصف ٢/ ٢٨٤ ، والخصائص ٣/ ١٨ ، ورسالة الملائكة ٣٧ ، وشرح السلوكي ٢٦٣ ، والممتع ٢/ ٥٦٩ ، وشرح الشّافية للرّضيّ ٣/ ٧٣ .

والقياس في الحَيَوان أَنْ يكون حَايَان ، لتحرُّك الياء وانفتاح ما قبلها ، ولكنَّهم عدلوا عن هذا القياس ، وأَبقوه متحرِّكاً ليكون مطابقاً لمدلولـه في التَّحرُّك[1] كالخفَقَان والجَـوَلان . ولـم تُقلب[2] الياء في حَيَوان مع تحرُّكها وانفتاح ما قبلها خشية أَنْ يجتمع على الكلمة إِعْلالان ، وهو مِمَّا رفضوه في كلامهم .

ومِمَّا يُؤَيِّد اختيار أبي عليّ أَنَّ الواو في حيوان مُبدلة من الياء ، أَنَّه ليس في كلامهم اسم أو فِعْل عينه ياء ولامُه واو ، قال ابن يعيش[3] : « فأَمَّـا أَنْ توجد في الكلام كلمة عينها ياء ولامها واو فلا » .

ورأَى المازنيّ[4] أَنَّ واو حيوان أَصْلٌ لا بَدَلٌ ، وإِنْ لم يُستعمل منه فعل ، وقاسه على : فاظ الميتُ فَيْظاً وفَوْظاً ، ففوظ مصدر وإِنْ لم يُجْروا منه فِعْلاً ، ورَدَّه أبو عليّ بقوله[5] : « ومَنْ زَعَمَ أَنَّ الحيوان ليس على هذا النَّحْو الذي سلكه الخليل ، ولكنَّه بمنزلة قولهم : فاظ المَيِّتُ فَيْظاً وفَوْظاً ، ولـم يُستعمل من الفوظ فِعْل = فإِنَّ قولَه غيرُ متّجه ؛ لأَنَّ الحَيَوان لا يكون كالفيظ والفَوْظ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّه كثيراً ما تكون العين منه مرّة ياء وأخرى واواً ، وليس في كلامهم في الاسم والفعل ما عينُه ياء ولامه واو . فإذا جعل هذا مثل الفوظ والفيظ ، بناه على شيءٍ لا يصحُّ ولا نظير لـه » . فما قاسه عليه أبو عثمان بعيد ؛ إِذ لا يُنكر أَنْ يكون في كلامهم ما عينُه ياء ووَاو تعتقبان عليه ، نحو تاه يتيه ، وقالوا : هو أَتْوَهُ منه ، وليس الحيوان مثل الفوظ ، إِذ ليس في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو ، فاعتقاد البـدل أَسهل من الخروج إلى ما لا نظير له .

المَسْأَلة الحَادِيَة عَشْرة : القَوْلُ في تصريف : الحَيُّوْت .

ذهب أبو عليّ[6] إلى أَنَّ الحَيُّوْت مثل سَفُّود وكَلُّوب ؛ لأَنَّه ليس في كلامهم

---

(١) انظر : شرح الشّافية للجارَبَرْدِي ٤١٧ .

(٢) انظر : البغداديّات ٢٣٣ .

(٣) شرح المفصَّل له ١٠/ ٥٥ ، وانظر : الكتاب ٤/ ٣٩٩ .

(٤) المنصف ٢/ ٢٨٤ ، وسرّ الصّناعة ١/ ١٥٣ ـ ١٥٤ .

(٥) الحُجَّة ٤/ ١٣٤ .

(٦) الحُجَّة ٤/ ١٣٦ ـ ١٣٧ ، وعنها في المخصَّص ٨/ ١٠٦ ، وفيـه ١٦/ ١٠٧ انتخب أَنَّ الحَيُّوت ليس=

فَعْلُوت ، فحكم أَنَّ التَّاءَ أَصْلٌ ، وحَمَلَ الكلمةَ على نظيرٍ لها في البناء ، وإِنْ كان التَّأْليف : ح ي ت ، غيرَ مُسْتَعْمَلٍ في شَيْءٍ مِنْ كلامِهم ، ورأى هذا الحمل أَسْهَلَ مِنْ أَنْ يدخل في الأبنية ما ليس منها .

وإِنَّما جانب أبو عليّ الصّواب ، في حكمه أَنَّ التَّاءَ لام الفعل ؛ لأَنَّ مَنْ روى الحَيُّوت ـ وهو أبو سعيد الأصمعيّ[1] صنَّاجة الرُّواة ـ نصَّ في تفسيره أَنَّه ذَكَرُ الحَيَّات ، فدَلَّ تفسيره على أَنَّه من الجذر : ح ي ي ، وإِدْخال بناء ترتدُّ حروفُه الأُصُولُ إلى جذر لغوي مستعمل أَسْهَلُ مِنْ إِدخالِ جَذْرٍ لغويٍّ غير مستعمل في كلامهم البتَّة .

على أَنَّ ابن جنّي حكى[2] في الأمثلة الفائتة للكتاب عن أبي عليّ نظيراً لهذا البناء ، وهو الخَلْبُوت ، وأَنشد عن أبي عليّ[3] :

ويَــــأْكُـــلُ الحَيَّـــةَ والحَيُّـــوْتَـــا

وذكر عنه أَنَّ الحَيُّوت والخَلْبُوت على فَعْلُوت .

وما حكاه عنه تلميذه أبو الفتح أشبه وأَقْوى ، وينبغي أَنْ يُعتقد أَنَّه قوله الذي استقرّ عليه ، وفارق غيرَه إليه ؛ إِذْ فيه حَمْلُ حَيُّوْت على نظيرٍ لـه ، وهو أَسْهَلُ من قوله الأوّل أَنَّ التّاء في حَيُّوت لام ، الذي حمله عليه عدمُ النظير ، فأثبت في اللُّغة تأليفاً نصَّ هو على أَنَّه غيرُ مستعمل . فإِذا وُجِدَ النظير محكيّاً عنه ، وكان البناء موافقاً ما ذُكِرَ في معناه ، لم يكن بُدٌّ مِنْ رَدِّ مذهبه الأَوَّل أَنَّ الحَيُّوْت مثل سَفُّود .

وأجاز أبو عليّ أيضاً وجهاً آخر في حَيُّوت ، وهو[4] أَنْ يكون فَعْلُوْتاً على كَيْلِ رَغَبُوْت ، فالتّاء زائدة ، وإِنَّما أُسْكِنَ العَيْنُ لكراهة المثلَيْنِ ، كما أُبدل في الحَيَوان

= مِنْ ح ي ي ؛ قال : « وليس الحَيُّوت مِنْ لفظ حَيّة . فإِنَّه قد يخفى على النّاظر في دقيق التصريف الماهرِ بتنقيحه » اهـ .

(١) انظر : الجمهرة ١/ ٢٣١ ، ٥٧٦ ، والمذكّر والمؤنّث لابن الأنباري ٢/ ١٦ .

(٢) الخصائص ٣/ ٢٠٧ ، وانظر : الممتع ١/ ١٢٥ .

(٣) فرغتُ منه ١/ ٤٧٤ .

(٤) الحُجّة ٤/ ١٣٧ ، والمخصّص ٨/ ١٠٦ .

لكراهة المثلَيْنِ ، واعتلَّ لذلك بأَنَّ المعتلَّ يختصُّ بأبنيةٍ لا تكونُ في الصَّحيح ، فكذلك جاءَ حَيُّوت على فَعْلُوت ، وإنْ لم يجيء في غير المعتلّ .

والاختيارُ مِنْ هذه الوجوه أَنْ تكون الحَيُّوت فَعْلُوتاً ، وقد جاءَ هذا البناء في المعتلّ كالحَيُّوْت ، والصَّحيح كالخَلْبُوت ، لسلامته مِنَ التكلُّف ، ولأَنَّه هو ما يُمليه ظاهرُ الحرف ومعناه ، ولأَنَّ الأَوَّلَ فيه إدخالُ تأليفٍ غيرِ مستعملٍ في مَتْنِ اللُّغة ، ولأَنَّ الثَّالثَ فيه قَصْرٌ للبناءِ على المعتلّ دون الصّحيح ، وقد جاء البناء في الضَّرْبَيْنِ معاً .

المَسْأَلة الثَّانية عَشْرة : القَوْلُ في تصريف : الدَّاويَّة .

قال أبو عليّ[1] : « فأَمَّا ما يقولُه بعضُ البغداديّين[2] من أَنَّ الألف في داويّة[3] بدلٌ من الواو في دَوّيّة ، فقد يمكن أَنْ يكون الأمر على خلاف ما ذهب إليه ، وذلك أَنَّه يجوز أَنْ يكون بنى من الدّوّ فاعلاً كالكاهل والغارب ، ثمّ أضاف إليه على قول مَنْ قال : حانيّ ، ويقوّي ذلك أَنَّ أبا زيد أنشد[4] :

والخَيْلُ قَدْ تُجْشِمُ أَرْبَابَهَا الشْـ ـشَقَّ ، وقَدْ تَعْتَسِفُ الدَّاوِيَهْ

فإنْ قُلْتَ : إنَّه قد يمكن أَنْ يكون خفّف ياء النَّسَب في الدّاوية ؛ لأَنَّها قد تُخَفَّفُ في الشِّعْر ، كما أنشده أبو زيد[5] :

---

(١) الحُجّة ١/ ٨٥ ، وانظر : البغداديّات ٣٩٥ ، والحلبيّات ٣٣٨ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٦٧٠ .

(٢) هو الفرّاء ، كما في التّمام ٢٣٣ .

(٣) الدّاويّة والدّوّيّة والدّوّ : المفازة .

(٤) لعمرو بن مِلْقط ، النّوادر (الشّرتوني ٦٣ ، د .عبد القادر ٢٦٨) ، والبغداديّات ٣٩٥ ، والحلبيّات ٣٣٨ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٦٧١ ، والمحتسب ٢/ ٧ ، والمخصّص ١/ ١١٤ ، وابن يعيش ١٠/ ١٩ ، واللّسان [د وي ـ ش ق ق] ، والخزانة ٩/ ٢١ .
الإجشام : التكليف ، والشّقّ بفتح الشّين وكسرها : المشقّة ، والاعتساف : المشي على غير الطريق المسلوكة .

(٥) لعُبيد الله بن قيس الرُّقيّات ، النّوادر (الشّرتوني ٢٠٥ ، د . عبد القادر ٥٢٧) وعنها في ديوانه ١٨٣ ، والحلبيّات ٣٣٨ ، والبصريّات ١/ ٣٣٢ ، والمستورة ٢٤٦ ، والمحتسب ١/ ١٦٣ ، ٣٢٣ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٦٧١ ، والمخصّص ١٤/ ١٠ ، واللّسان [د وي ـ ح ور] . =

بَكِّـــي بِعَيْنِـــك وَاكِـــفَ القَطْـــرِ ابــنَ الحَـــوَارِي العَـــالِـــيَ الـــذُّكْـــرِ

= فإنَّ الحَمْلَ على القياس والأمر العام أَوْلى ، حتّى يحوج إلى الخروج عنه أَمْرٌ يضطرّ إلى خلافه » اهـ

فدَاوِيّة فاعلة مِنَ الدّوّ ، على زِنة راوِية ، ثمّ لحقت الكلمةَ ياءُ النِّسْبة المشدَّدة ، فحُذفت لامُها ، كما حُذفت في الإضافة إلى حَانِيَة ، فقيل حانيّ .

ودَاوِيّة فيما أنشده أبو زيد تحتمل أَنْ تكونَ فاعلةً مِنَ الدّوّ ، أَصْلُها دَاوِوَة ، ثمّ قلبت الواو التي هي لامٌ ياءً لانكسارِ ما قبلَها ووقوعِها طرفاً ، فصارتْ دَاوِيَة = وأَنْ تكونَ قد أُضِيفَتْ إليها ياءُ النِّسْبة المشدَّدة ، وحُذِفَتَ لامُها ، ثمّ خُفِّفَت ياء النِّسبة في الشِّعْر ، كما خُفِّفت ابن الحواري ، وهي عندئذ بزنة فَاعِيَة ، وإِنْ كان أبو عليّ يرى أَنَّ دَاوِيَة في الشِّعْر إقْرارها على فاعلة ، أَوْلى من ادّعاء حذف لامها ، وتخفيف يائها ، إذ لا يُخرج إلى تقدير حذفَيْنِ إذا ساغ أَنْ يُحمل الكلام على ظاهره .

وإنّما عدل أبو عليّ عن مذهب مَنْ رَأى الألف في داوِيّة منقلبة عن الواو السّاكنة ، وأَنَّ الأَصْل دوّيّة ؛ لأَنَّ هذا القلبَ قليل عزيز غير مقيس .

المَسْأَلة الثَّالثة عَشْرة : القَوْلُ في تصريف : ذُرِّيَّة .

أجاز أبو عليّ[1] في مثال ذُرِّيَّة من الفِعْل وجوهاً :

الأَوّل أَنْ تكونَ فُعْلُولة مِنَ الذّرّ ، على مثل قُرْدُوْدَة ، وأَصْلُها ذُرُّوْرَة ، أُبدلت الرّاء الأخيرة ياءً لاجتماع الرّاءات ، فصارت ذُرُّوْيَة ، ثمّ اجتمعت الواو والياء ، وكان السابق منهما ساكناً ، فقُلبت الواو ياءً ، وأُدغمت في الياء ، فصارت ذُرُّيَّة ، ثمّ أُبدلت ضمّة الرّاء كسرة ، كما أُبدلت في مَرْمِيّ . ونظير هذا الحرف في الإبدال قولُهم دُهْدِيّة في دُهْدُوْهَة .

واكف القطر : ما انهمر منه ، ابن الحواريّ : مصعب بن الزُّبير ، والشّاهد فيه أصله الحواريّ بياءَيْن ، فحذف الآخرة .

(١) انظر : الحُجّة ٤/١٠٦ ، والبغداديّات ٤٩٩ ، والشّيرازيّات ١٢٨ .

الثّاني أَنْ تكون فُعّيْلة من الذَّرّ ، على مثلِ مُرِّيْقة ، وأَصْلُها ذُرِّيْرة ، فلمّا كَثُرت الرّاءات ، أبدلوا الآخرة ياء ، وأدغموا فيها ياء فُعِّيْلة ، ومثلها في إبدال أحد الأمثال ياءً هرباً من تكريرها قولهم تَظَنَّيْتُ في تَظَنَّنْتُ .

الثّالث أَنْ تكونَ فُعْلِيّة منسوبة إلى الذّرّ ، إلّا أَنَّه غُيِّرَ أوّلها ؛ لِما قد يعرض لياءَي النّسب ، كقولهم في الإضافة إلى الدَّهْر دُهْري ، وإلى السَّهْل سُهْلِيّ ، وإلى الحَرَم حِرْميّ .

الرّابع أَنْ تكونَ فُعّيْلة مِن ذَرَأَ الله الخَلْقَ ، على مثل مُرِّيْقة ، وأصلها ذُرِّيْئة ، ثمّ خُفِّفت الهمزة كما خُفِّفت في البَرِيَّة ، ثمّ أُدْغمت في الياء ، فصارت ذُرِّيّة .

الخامس أَنْ تكونَ فُعِّيْلة مِن ذَرَتْه الرِّيح تذروه ، وأَصْلُها ذُرِّيْوَة ، اجتمعت الواو والياء وكان السّابق منهما ساكناً ، فقُلبت الواو ياءً ، وأُدغمت في الياء ، فصارت ذُرِّيّة .

السّادس أَنْ تكون فُعُّوْلة مِنْ ذَرَتْهُ الرِّيحُ تَذْرُوْهُ ، وأصلها ذُرُّوَّة ، على مثل عُزُّوَّة ، إلّا أَنَّ الاسم طال ، وضُوْعفت في آخره الواو فاستثقلت ، فأُبدلت اللام ياء للتخفيف ، فصار ذُرُّوْيَة ، فاجتمعت الواو والياء ، وكان السّابقُ منهما ساكناً ، فقُلبت الواو ياء ، وأُدغمت في الياء ، وأُبدلت ضمّة الرّاء كسرة لمناسبة الياء ، فصارت ذُرِّيَّة .

وزاد ابن جنّي[١] أَنْ تكون فُعُّوْلة من الذّرّ ، على مثل قُدُّوْس ، وأصلها على هذا ذُرُّوْرة ، أُبدلت الرّاء الأخيرة ياء كراهة اجتماع الأمثال ، فصارت ذُرُّوْيَة ، ثمّ أُبدلت الواو لوقوعها ساكنة قبل الياء ياء ، وأُبدلت ضمّة الرّاء كسرة لمناسبة الياء فصارت ذُرِّيَّة .

فذرّ ، وذَرَأ ، وذَرَوَ كلُّها أصول يُنزع إليها ، ويُقاد تصريف ذُرِّيّة عليها ، وجميع ما ذكره الشّيخ يحتمله المعنى ، فذَرّ لِلّذي رُوي في الخبر[٢] أَنَّ الخلق كانوا في

---

(١) انظر : المحتسب ١/١٥٧ .

(٢) انظر : المحتسب ١/١٥٦

القديم كالذّرّ ، وذَرَأَ خَلَقَ ، وذَرَا اللهُ الخلقَ ذرواً خَلَقَهم ، لغة في ذَرَأَ[1] = وتجيزه المقاييس ، وإذا كانت هذه الوجوه متساوية في المعنى والصّنعة لم يكن بعضها أَوْلى من بعض .

المَسْأَلة الرَّابعة عَشْرة : القَوْلُ في تصريف : رُوَاء .

أجاز أبو عليّ[2] في قولهم : له رُوَاء ، لحَسَنِ المنظر في البهاءِ والجمال ، وجهَيْنِ :

الأَوّل أَنْ يكونَ فُعَالاً مِنَ الرُّؤْيَة ، فإنْ كان كذلك جاز أَنْ تُحَقَّقَ الهمزة ، فيقال : رُآء ، فإنْ خُفِّفَت الهمزة أُبدلت منها الواو ، كما أَبدلْتَها مِنْ جُوَن وتُوَدَة ، فقلت : رُوَاء .

الثّاني أَنْ يكون فُعالاً مِنَ الرِّيِّ ، فلا يجوز هَمْزُه ، فيكون في المعنى أَنَّ له طراءةً وعليه غَضَارة ؛ لأَنَّ الرِّيَّ يتبعُه ذلك ، كما أَنَّ العطشَ يتبعُه ذلك الذُّبولُ والجَهْدُ .

وما أجازه أبو عليّ قولان لأَهْلِ اللُّغة ، فقد نقل ابن الأثير[3] عن أبي موسى الحَامِض (ت ٣٠٥ هـ) أَنّه ذكر رُوَاء في الرّاء والواو ، وقال : هو مِنَ الرِّيِّ والارتواءِ ، قال : وقد يكونُ مِنَ المرأَى والمنظر ، فيكونُ في الرّاء والهمزة . وذكره الأزهري[4] في : رأى ، وكذلك ابن فارس[5] .

وتأْصيلُ الحرفِ يحتملُ أَنْ يكونَ مِنَ الجذرَيْنِ ، فإن كان مِنْ رَوِيَ فلأَنَّ الارتواءَ يكونُ بعدَه حُسْنُ الشَّارة وبهاء المنظر ، فهو من قبيل تسمية الشَّيْءِ بما يؤول إليه ، وإنْ كان من رَأَى فلأَنّهم قالوا في تفسيره حَسَنُ المنظر بَهِيُّ المَرْأَى . فإذا كان كذلك وكانت مقاييس العربيّة تحتمل البناءَيْنِ ، لم يكن أحد الوجهَيْنِ أَوْلى من أخيه .

---

(١) انظر : اللّسان [ذ ر و] .

(٢) انظر : الحُجّة ٥/ ٢١٠ ، والحلبيّات ٥٨ ، والجواهر ٣/ ٨٦٩ .

(٣) النّهاية له ٢/ ٢٨٠ ، وعنه في اللّسان [ر وي] ، وانظر : منال الطالب ١/ ٩٧ .

(٤) تهذيب اللّغة ١٥/ ٣١٨ .

(٥) المقاييس ٢/ ٤٧٣ .

المَسْأَلة الخامسة عَشْرة : القَوْلُ في تصريف : زكريَّاء .

ذهب أبو عليّ[1] إلى أَنَّ الهمزة في زكريَّاء للتَّأْنيث ، إذ لا يمكنُ أَنْ تكونَ للإلحاقِ ؛ لأَنَّه ليس شَيْءٌ في الأُصُولِ على وَزْنه ، فيكون زكريّاءُ مُلْحقاً به ، ولا يمكن أَنْ تكون منقلبة من نفس الحرف ؛ لأَنَّ الواو والياء لا يكونان أَصْلاً فيما كان على أربعة أحرف .

ورَأى أَنَّ الكلمة لمَّا أُعربت حَذَفُوا منها الألف على حدِّ قَوْلِهم : هُو يَمْشِي[2] الجِيَضَّ والجِيَضَّى ، فقالوا : زكريّا وزَكَرِيّ . ومَنْ قال : زَكَرِيٌّ ، صَرَفَ ، وذلك أَنّه حذف الياءَيْنِ اللَّتَيْنِ في زكريَّا ، ثمّ ألحق الكلمة ياءي النَّسَب ، يدلُّ على ذلك صرف الاسم ، ولو كانت الياءان في زكريّ الياءَيْنِ اللّتين كانتا في زكريّا ، لوجب أَلَّا ينصرفَ الاسم للعلميّة والعُجْمة ، ونظيرُ[3] انصراف زكريّ بعدَ لحاقِ ياءَي النَّسَب به قولهم : مَدَائِنِيٌّ في النِّسبة إلى مدائن . وقد ذكر ابن عطيّة[4] أَنَّ أبا حاتم حكى : زكريٌّ ، بغيرِ صَرْفٍ ، وهو غَلَطٌ عند النُّحَاة .

المَسْأَلة السَّادِسَة عَشْرة : القَوْلُ في تصريف :[5] السُّرِّيّة .

أجاز أبو عليّ[6] في مثال السُّرِّيَّة مِنَ الفعل وجوهاً :

الأَوَّل أَنْ تكونَ فُعْيْلة مِنَ السَّرْو ، وهو الشَّرَفُ والمروءة ؛ لأَنَّ صاحبَها إذا أرادَ استيلادَها لم يمتهنْها ، ولم يَبْتَذِلْها لِمَا يُبْتَذَلُ لـه مَنْ لا يُرادُ للاستيلاد ؛

---

(١) الحُجّة ٣/ ٣٤ـ ٣٦ ، وعنها في المحرَّر الوجيز ١/ ٤٢٦ .

(٢) الجِيَضّ : مِشْية فيها اختيال . انظر : الشِّيرازيّات ٤٣٢ .

(٣) انظر ما سلف ٢/ ٢١ ـ ٢٣ .

(٤) المحرَّر الوجيز ١/ ٤٢٦ .

(٥) السُّرِّيّة الجارية المُتَّخذة للمِلْك والجِمَاع .

(٦) الحُجّة ٥/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤ ، والشِّيرازيّات ١٢٩ ، والبغداديّات ٤٩٨ ، وانظر : أدب الكاتب ٦١٤ ، والأصول ٣/ ٣٤٢ ، والزّاهر ٢/ ٣٤١ ـ ٣٤٣ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٧٥٦ ، والمحتسب ١/ ١٥٧ ، ودقائق التصريف ٣١٩ ـ ٣٢٠ والمخصَّص ٥/ ١١١ ، ١٣٣ ، ١٣/ ٢٨٩ ، والممتع ١/ ٣٧٠ ـ ٣٧١ ، وشرح الشّافية للجاربَرْدي ٣٢٨ ، وللرّضيّ ٢/ ٣٤٩ .

قال[1] : « وكان أحدُ شيوخنا يَذْهَبُ في قولهم سُرِّيَّة ، إلى أنَّها مِن هذا الوزن ـ يعني فُعِّيْلة ـ فجعلها مِنَ السَّرْوِ ؛ لأنَّ مولاها عندَ بعضِ العلماءِ يرفعُ عنها الابتذالَ للخِدْمة والامتهان بها ، فيُبَوِّئُها منزلَه » .

الثّاني أَنْ تكونَ فُعِّيْلة مِنَ السَّراة ، وسَرَاةُ كُلِّ شَيْءٍ أَعلاه وأَوَّلُه ، على مثال مُرِّيْقة ، وأَصْلُها سُرِّيْوَة ؛ لأَنَّ السَّرَاةَ مِنَ الواو ؛ اجتمعت الواو والياءُ ، وكان السَّابقُ منهما ساكناً ، فقُلبت الواو ياءً ، وأُدْغمتْ في الياءِ ، فصارت سُرِّيَّة .

وقد دفع أبو الحسن[2] هذا الوجه ؛ لأَنَّ المرأة لا تُؤْتى مِنْ هذا المَأْتى .

الثّالث أَنْ تكون فُعْلِيَّة مِنَ السِّرّ الذي هو خِلاف العلانية ؛ لأَنَّ مَوْلاها يُخفيها ويُسِرُّ أَمْرَها عَنْ حُرَّته ورَبَّةِ منزله ، وضُمَّتْ سينُها مع أَنَّ القياسَ الكسر ؛ لِمَا قد يَعْرِضُ مِنَ التغيير لياءَي النَّسَب ، كقولِهم في النِّسبةِ إلى الدَّهْر دُهْرِيّ ، والنِّسبة إلى السَّهْل سُهْلِيّ . قال أبو عليّ[3] : « ولا تكون فُعْلِيَّة مِنَ السِّرّ ؛ لأَنَّ السِّرَّ لا يتّجه فيها ، إلَّا أَنْ يريد أَنَّ المَوْلى قد يُسِرُّها عمّن حدَّثه » . واختار[4] هذا الوَجْهَ شيخُ أبي عليّ أبو الحسن الكَرْخِيّ .

الرّابع أَنْ تكونَ فُعْلِيَّة مِنَ السُّرور ؛ لأَنَّ صاحبَها يُسَرُّ بها مِنْ حيث كانت نَفَساً عن الحُرَّة ، وهو مَذْهَبُ أبي الحسن الأخفش[5] .

والاختيار أَنْ تكونَ سُرِّيَّة فُعْلِيَّة مِنَ السِّرّ الذي هو خلاف العلانيَة ، أو النِّكاح ، وضُمّت السّين كما ضُمَّت في دُهْرِيّ ؛ لأَنَّ الاشتقاق يَقبلُه ، ولأَنَّ بناء فُعْلِيَّة نحو قُمْرِيَّة وبُخْتِيَّة كثير ، وبناء فُعِّيْلة قليلٌ عزيز .

---

(١) الشّيرازيّات ١٢٩ .

(٢) انظر : الأُصول ٣/ ٣٤٢ ، والحُجّة ٥/ ٣٢٤ ، والشّيرازيّات ١٢٩ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٧٥٦ .

(٣) الحُجّة ٥/ ٣٢٤ .

(٤) المحتسب ١/ ١٥٧ .

(٥) انظر : الأُصول ٣/ ٣٤٢ ، وشَرْح المُلوكي ٢٥٠ ، وشَرْح الشّافية للجارَبَرْدي ٣٢٩ ، وحواشيه القيّمة ، وفيها تحريرٌ لمذهب الأخفش وتوفيقٌ لِمَا نُقِلَ عنه .

المَسْأَلة السَّابعة عَشْرة : القَوْلُ في تصريف : الشَّيْطَان .

قال أبو عليّ[1] : « وأَمَّا الشَّيْطان فهو فَيْعَال مِنَ شطن ، مثل البَيْطار والغَيْدَاق ، وليس بفَعْلان مِن قوله[2] :

وَقَـدْ يَشِيـطُ عَلَـى أَرْمَـاحِنَـا البَطَـلُ

أَلَا تَرَى أَنَّ سيبويه حكى[3] : شَيْطَنْتُهُ فَتَشَيْطَنَ ، فلو كان مِن يشيط لكان شَيْطَنْتُهُ فَعْلَنْتُهُ . وفي أَنَّا لا نعلمُ هذا الوَزْنَ جاءَ في كلامِهم ما يدلُّك أَنَّه فَيْعَلْتُهُ مثل بَيْطَرْتُه .

وفي قول أُميَّة أيضاً دلالةٌ عليه ، وهو قولُه[4] :

أَيُّمَـا شَـاطِـنٍ عَصَـاهُ عَكَـاهُ ثُـمَّ يُلْقَـى فـي السِّجْـنِ والأَكْبَـالِ

فكما أَنَّ « شاطن » فاعل ، والنون لام ، كذلك شَيْطان فَيْعَال ، ولا يكونُ فعلان مِنْ يشيط .

فإنْ قُلْتَ : فقد أَنْشَدَ الكسائيُّ أَوْ غيرُه[5] :

وَقَـدْ مَنَّـتِ الخَـذْوَاءُ مَنّـاً عَلَيْهُـمُ وشَيْطَـانُ إِذْ يَـدْعُـوهُـمُ ويُثَـوِّبُ

ففي تَرْكِ صَرْفِ شيطان دلالةٌ على أَنَّه مثل سَعْدان وحمدان = قيل : لا دلالةَ في تَرْكِ صَرْفِ شيطان على ما ذكرتَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّه يجوزُ أَنْ يكونَ قبيلةً ، ويجوز أَنْ يكون اسم مؤنَّث ، فلا يلزم صَرْفُها لذلك ، لا لأَنَّ النون زائدة » اهـ

وحَاصِلُ كلامِه أَنَّ شيطان من شطن لا مِن شيط ، والدليل على ذلك ما حكاه

---

(١) الحُجَّة ٢/ ٢٢ ـ ٢٣ ، وانظر : الكتاب ٣/ ٢١٧ ، ٤/ ٢٨٦ ، والمنصف ١/ ١٣٥ ، وإعراب ثلاثين سورة ٧ ، والإبانة ٣/ ٢٨٠ ، ورسالة الملائكة ٢٤٧ ـ ٢٤٩ ، ومفردات الرّاغب ٤٥٤ ، والممتع ١/ ٢٦١ .

(٢) فرغتُ منه ١/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣ .

(٣) الكتاب ٤/ ٢٨٦ .

(٤) ديوانه ٤٤٥ ، والإبانة ٣/ ٢٨١ ، وإعراب ثلاثين سورة ٧ ، والمقاييس ٣/ ١٨٥ ، ورسالة الملائكة ٢٤٧ ، والأمالي العُمَانيَّة ٥٦ ، واللِّسان [ش ط ن ـ ع ك و] . يذكر سليمان عليه السّلام ، الشاطن : الخبيث ، وعكونُه في الحديد والوثاق عَكْواً إذا شددْته ، والأَكْبال جمع كَبْل القيود .

(٥) فرغتُ منه ١/ ٣٣٢ .

سيبويه في مطاوعه تشيطن تَفَيْعَلَ ، ولم يَحْكِ فيه تَفَعْلَنَ ، فدَلَّ على أَنَّ النّون منه لام الكلمة ، وما جاء في شعر أُميّة : شاطن ، دليل على أنَّ النّون لام . وأمّا امتناع شيطان في الشِّعْر الذي أنشده الكسائيّ من الصرف ، فلاحتمال أَنَّ شيطان فيه قبيلة أو علم مؤنَّث .

قال سيبويه[١] : « شَيْطان إنْ أَخَذْتَه من التَّشَيْطُن فالنّون عندَنا في مثل هذا من نفس الحرف ، إذا كان له فعل يثبت فيه النّون . وشيطان مِنْ شيط لم تصرفْه » اهـ

ونَسَبَ شيخُ المعرَّة أبو العلاء[٢] إلى سيبويه ما اختاره أبو عليّ ، وزاد في أدلّته قولَهم شَيْطانة ، لأَنَّ الهاء قلّما تدخل على فَعْلان ، وقولَهم في الجمع شياطين يدلُّ على أنَّ شيطاناً فَيْعَال ، لأنّهم لا يكسّرون فَعْلان على فعالين .

وأَمَّا ما افترضه أبو عليّ في توجيه ما أنشده الكسائيُّ فلا وَجْهَ له ؛ لإجماعهم على أَنَّ شيطان فيه عَلَمٌ مذكَّر بعينه[٣] ، هو شَيْطانُ بْنُ الحَكَمِ بْنِ جَابِرِ بْنِ هَاجِمَةَ بْنِ حُرَاقٍ ، والخَذْواءُ فَرَسُه ، فالبَيْتُ حُجَّةٌ عليه لا لـه ؛ قال شَيْخُ المعرَّة[٤] : « وكان الفارسيُّ يَأْبى تَرْكَ صَرْفِه ههنا إلّا بعلّة ، فيجعله اسماً لقبيلةٍ . والرّواية على غيرِ ما قال ، والأَخبارُ تدلُّ على خلافه . وقد كَثُرَ مَنْ يقول : إنَّ الشَّيْطان يحتملُ أَنْ يكونَ من الشطن ومن الشّيط ، فكأَنَّه في بيت طُفَيل من الشَّيْط » .

وقال جامع العلوم معلِّقاً على ما افترضه أبو عليّ في بيت طُفيل[٥] : « شيطان ليس بقبيلة ، وليس باسـمِ مؤنَّثٍ ، وإنّما هو شَيْطان بن الحكم بن هاجمة ، والخَذْوَاءُ فَرَسُه . وإنّما لم يصرفْه ؛ لأَنَّه ترك الصَّرْف للضّرورة . وهذا ـ وإنْ كان عند البصريّين ضعيفاً ، أعني تَرْكَ صَرْفِ ما ينصرف ـ فقد جَوَّزَه الكوفيُّون ، وأنشدوا فيه

---

(١) الكتاب ٣/٢١٧ .

(٢) رسالة الملائكة ٢٤٧ .

(٣) انظر : ديوان الطُّفيل الغَنَويّ ٤٩ ، ونسب الخيل لابن الكَلْبيّ ٣٩ ، وأَسْماء خيل العرب وفرسانها لابن الأعرابي ٤٦ ، والمخصَّص ٦/١٩٦ .

(٤) رسالة الملائكة ٢٤٨ .

(٥) الاستدراك ٦٢ .

أبياتاً . ويجوز أَنْ يكونَ شبَّه لَفْظ شَيْطَان بلفظ غَضْبَان ، فعامله مُعاملته » اهـ

فجملة ما ذكروه مِنَ الأدلّة على أَنَّ شيطان من شطن ما يأتي :

١ـ حكاية سيبويه : شيطنته فتشيطن ، ولو كان من شيط لامتنع هذا البناء ، أي تَفَعْلَنَ ، وهو مِمّا لم يذكره الأوائل في أبنية الفعل .

٢ـ قبول معنى الجذر له ، وهو أَنَّ شطن بَعُدَ ، فكأَنَّ الشَّيْطان بَعُدَ عن الخير .

٣ـ استخدامهم شاطن منه ، يدلُّ على أَنَّ النّون أَصْل .

٤ـ قولهم شيطانة يدلُّ على أَنَّ شَيْطان فيعال ؛ لأَنَّ الهاءَ قلّما تدخل على مؤنّث فَعْلان .

٥ـ قولهم في تكسير شيطان شياطين ، يرجِّح أَنَّه فَيْعال ؛ لأَنَّ فعلان لايُجمع على فعالين .

٦ـ ظاهر كلام سيبويه أَنَّه يجيز الوجهَيْن ، وإنْ كان قوله « فالنُّون عندَنا في مثل هذا مِنْ نفس الحرف » يُوحي ترجيحَه هذا الأَصْل ، وإليه نسب المعرّي ذلك .

٧ـ تخريج ما أُنشد ومنع فيه شيطان من الصرف على أَنَّه ضرورة أجازها الكوفيُّون ، أو على تشبيه شيطان بغضبان ، فمُنع لذلك من الصّرف .

فجِمَاعُ هذه الأدلّة يرجِّحُ ما ذهب إليه شيخُنا ، وهو أَنَّ شَيْطاناً فَيْعال مِن شطن ، وإنْ كان الوَجْهُ المَرْجوحُ ، وهو أَنْ يكونَ شيطان مِنْ شيط ، لا يسقط بهذه الأدلّة ، لقبول مَعْنى الجذر له ، فكأَنَّ الشَّيْطان[1] من شاط يَشيط بقلب ابن آدم ، وأشاطه ، أَيْ أهلكه ، ومن شاط بقلبه أَي مال به ، ولمجيئه في الشِّعْر ممنوعاً من الصَّرْف .

المَسْأَلة الثَّامنة عَشْرة : القَوْلُ في تصريف : ضَهْيَأ .

ذَهَبَ أبو عليّ[2] إلى أَنَّ الهمزةَ في ضَهْيَاء زائدةٌ بدلالةِ قَوْلِهم ضَهْيَا ، والياءُ

---

(١) انظر : إعراب ثلاثين سورة ٧ .

(٢) الحُجّة ٤/ ١٨٧ ـ ١٨٩ ، وانظر : الكتاب ٤/ ٢٤٨ ، ٣٢٥ ، والتعليقة عليه ٤/ ٢٩٨ ، والأصول ٣/ ١٨٧ ، ٢٣٣ ، ومقاييس المقصور والممدود ٦٥ ، والتكملة (فرهود ٢٣٣ ، مرجان٥٥٦) ، والمنصف ١/ ١١٠ ، وسرّ الصّناعة ١/ ١٠٨ ، والممتع ١/ ٢٢٨ ـ ٢٣٠ .

أَصْل ؛ أَلَا تَرَى أَنَّها لو كانت الياءُ فيها زائدةً لكانتْ مكسورةَ الصَّدْرِ ، نحو حِذْيَم ، وحِمْيَر .

ومِمَّا يدلُّ على أَنَّ الهمزةَ زائدة أَنَّك لو حكمْتَ بأَصالة الهمزة لكان مثالها من الفعل فَعْيَلًا ، وهذا بناءٌ لم يجيءْ في كلامِهم ، ومِنْ ثَمّ قالوا في مَرْيَم ومَزْيَد ومَدْيَن إنَّها مَفْعَل جاءَتْ على الأَصْل ، وليستْ بفَعْيَلٍ ؛ لأنَّها لو كانتْ فَعْيَلًا ، لكانت مكسورةَ الصَّدْرِ .

وذهب أبو إسحق الزَّجَّاج[1] إلى أَنَّ ضَهْيَأ يجوز أَنْ يكونَ فَعْيَلًا ، وأَنَّ قراءة عاصم[2] ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [سورة التوبة : ٣٠] = مشتقّةٌ منه ، فالهمزة أَصْل ، والياء هي الزّائدة ، وضَهْيَأَة فَعْيَلة ، وامرأة ضَهْيَاء وضَهْيَأَة هي التي تُشبه الرجال في أنَّها لا يتدلَّى ثَدْيُها ولا تحيض .

ورَدَّه أبو عليّ بقوله[3] : « فقولٌ لم يذهبْ إليه أحدٌ علمناه ، وهو ظاهِرُ الفساد ؛ لإثْبَاتِه بناءً لم يجيءْ في كلامِهم . فإنْ قال : فقد جاءَ أبنيةٌ في كلامِهم لا نظيرَ لها ، مثل كَنَهْبُل[4] ، فأَجوِّز فَعْيَل ، وإنْ لم يجيءْ كما جاء كَنَهْبُل ونحوه = قيل له : فأَجِزْ في عِزْوِيت[5] أَنْ يكون فِعْويلًا ، وإنْ كان فِعْوِيْل لم يجيءْ ، واستدلَّ على ذلك بمجيء كَنَهْبُل ، كما استدللتَ على جواز فَعْيَل بقَرَنْفُل وكَنَهْبُل ، وجَوِّز أَنْ يكونَ فِعْوِيل ، وإنْ لم يجيءْ في كلامِهم ، كما جاء قَرَنْفُل وكَنَهْبُل = وجَوِّزْ أيضاً أَنْ يكونَ فِعْلِيلًا ، وإنْ كانت حروف اللِّين لم تجيءْ أصولًا في بنات الأربعة . وهذا

---

(١) في معاني القرآن له ٢/٤٤٣ ، وانظر : السّيرافيّ النَّحْويّ ٦١٧ ، وسرّ الصّناعة ١/١٠٨ ، والمخصّص ١/٤٩ ، ١٦/٣٥ ، والاستدراك ٥١ ـ ٥٢ ، وسفر السّعادة ١/٣٣٦ .

(٢) السَّبْعة ٣١٤ .

(٣) الحُجَّة ٤/١٨٩ .

(٤) شجر عظام . انظر : الكتاب ٤/٣٢٤ ، وتفسير أبنيته لأبي حاتم ٢٨٣ .

(٥) موضع . انظر : الكتاب ٤/٣١٦ ، وتفسير أبنيته للزُّبيدي ١٩٦ .

نَقْضٌ للأُصول التي عليها عَمَلُ العلماء ، وهَـدْمٌ لها . وإنَّما أَدْخَلَه في هـذا ما رامه مِن اشتقاق ﴿يُضَـٰهِـُٔونَ﴾ . وقد يجوز أَنْ تجيءَ الكلمةُ غيرَ مشتقّة ، وذلك أكثر مِنْ أَنْ يُحْصى » اهـ

فالهمزة في ﴿يُضَـٰهِـُٔونَ﴾ لام الكلمة ، وهي لغة أهل الطائف فيما زَعَمَ الفرّاء[1] ، ففي الحرف إذن لغتان يضاهي ويُضَاهِىءُ . وأَمَّا ما أجازه أبو إسحق مِنْ جَعْلِ ضَهْيَأ فَعْيَلًا الهمزة فيـه أَصْل ، وأَنَّ قولهم في صفة المرأة ضَهْيَأ وضَهْيَاء وضَهْيَأة مشتقٌ مِنْ معنى المُضَاهاة ، وهو التشبيه ، وضَهْيَاء إِنَّما أشبهت الرَّجُلَ في أَنَّها لا ثَدْيَ لها ولا تحيضُ = فمذهبٌ حَسَنٌ لولا ما اعترضه من أَنَّه أفضى به إلى بناء لا نظير له في كلامهم ، وهو فَعْيَل .

تعارض في هذا الحرف أَصْلان : الاشتقاق ، وعدم النَّظير ؛ رفض أبو عليّ أَنْ يكون ضَهْيَأ مشتقاً من يضاهيء على لغة مَنْ همز ؛ لأَنَّ هذا يفضي إلى أَنْ تكون ضَهْيَأ فَعْيَلًا ، وهو بناءٌ معدومٌ في كلامِهم ، فأَمْسَكَ بأَصْلٍ أَنَّ ما أَدَّى إلى عدم النَّظير رُفِض ولم يُعمل به ، ورفض الاشتقاق . أَمَّا شيخه فأمسك بأَصْل الاشتقاق ، وأَصَّلَ ضَهْيَأ ورَدَّها إلى المضاهاة ، فجعل الهمزة أَصْلًا ، واحتملَ عَدَمَ النَّظير ، والذي أغراه بذلك أَنَّ ضَهْيأ موافقٌ للمضاهاة في حروفه الأُصول ومعناه ، فوجب أَنْ يكون منه .

على أَنَّ ضَهْيَأ على مذهب أبي عليّ القاضي بزيادة الهمزة ، بوزن فَعْلأ ، هو أيضاً بناءٌ لا نظيرَ لـه في كلامِهم ، فلم يذكرْ سيبويه[2] منه إلّا ضَهْيَأ ، وهي مختلَفٌ فيها ، والمختلَفُ فيه لا يكونُ حُجَةَ في إثبات البناء . وإذا كان اعتقاد زيادة الهمزة أَوْ أَصالتِها يُفْضي إلى بناءٍ معدومٍ ، فالحُكْمُ بأَصَالتِها أَوْلى . وأَجاب عن ذلك ابن عصفور[3] بأَنَّ فَعْلأ وفَعْيَلًا وإن كانا بناءَيْن معدومَيْن ، ينبغي أَنْ يُحمل منهما على فَعْلأ ؛ لأَنَّ فَعْيلًا مُجْتَنَبٌ في كلامهم ؛ أَلَا تَرَى أَنَّه إذا جاء كسروا أَوَّله ، نحو

---

(١) انظر : الحُجّة ٤/ ١٨٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٢٤٨ ، ٣٢٥ .

(٣) انظر : الممتع ١/ ٢٢٩ .

حِذْيم ، ولم يظهر منهم ذلك في فَعْلاً .

والاختيارُ مَذْهَبُ سيبويه وأبي عليّ في أَنَّ ضَهْيَأ فَعْلأً الهمزة فيه زائدة ، لمجيء ضَهْيَاء منه ، واحتمال عدم اشتقاقها من المضاهاة على لغة مَنْ همز ، وإنْ كان الجذر يقبلُه = أَوْلى مِنْ إثْبات بناءٍ لا نظيرَ لـه في أَبنيتهم ، ومَجيءُ الكلمة غيرَ مشتقّةٍ لا يُحصى كثرةً . فَضَهْيَأ على كَيْلِ فَعْلأً بناءٌ مُفْرَدٌ لا ثانيَ له في كلامِهم .

المَسْألة التَّاسِعة عَشْرة : القَوْلُ في تصريف : طَغْوَى .

ذَهَبَ أبو عليّ[1] إلى أَنَّ الواو في طَغْوى مبدلة مِنَ الياء ؛ لأَنَّه اسم مثل التقوى ؛ ولأَنَّ لغة التنزيل الياء بدلالة الطُّغيان المذكور فيه في مواضع[2]. قال: « وإنْ جعلت طَغْوى مِن لغة مَنْ قال: طَغَوْت، كان الواو فيها من نفس الكلمة كالدَّعْوى والعَدْوَى ».

قال ابن جنّي[3] : « ورَوَيْنا عن قطرب في كتابه الكبير طَغَى يَطْغَى ويَطْغُو ، وطَغَيْتُ وطَغِيْتُ وطَغَوْتُ طُغْياناً وطُغْوَاناً وطَغْواً وطُغُوّاً وطَغْوَى ، فاعلمْ .

وأَلْقَى علينا أبو عليّ بحلبَ سنةَ ستٍّ وأربعينَ ـ يَعْني بعدَ الثلاثمئة ـ الكلامَ في طُغْيان ، واعتزم في اللاّمِ الياءَ ، فقال لـه فتًى كان هناك مِنْ أَهْلِ مَنْبج : فقد قالوا الطَّغْوى . فقال أبو عليّ : خُذِ الآنَ إليك ، هذا تَصْريفي ـ يُنْكِرُ عليه احتجاجَه بذلك ـ أَلَا تَعْلَمُ أَنَّ طَغْوى اسمٌ ، وأَنَّ فَعْلى إذا كانت اسماً ، وكانتْ لامُها ياءً ، فإنَّها تُقلَبُ إلى الواو ، نحو التَّقْوى والبَقْوى . وبَعْدُ ، فإنْ كانتْ طَغْوى مِن طَغَوْتُ فواوُها أصليّةٌ كواوِ العَدْوى والدَّعْوى ، وإنْ كانتْ مِنْ طَغَيْت ، فإنَّها بَدَلٌ مِنَ الواو كالفَتْوَى وبابِها » اهـ

وإذا كانت الكلمةُ واويّةً يائيّةً على ما حكاه ابنُ جنّي عن قُطْربٍ ، فلا شيء في جواز أَنْ تكونَ الواو أصلاً كالدَّعْوى ، وأَنْ تكونَ مبدلةً مِنَ الياء على حدِّ إبدالها في فَتْوى وتَقْوى إذْ كانت اسماً على كَيْل فَعْلَى . وإذا كان القولان جائزَيْنِ لغةً وصناعةً ،

---

(١) الحُجَّة ١/ ٣٦٧ ، والشِّيرازيّات ٢٠٢ .

(٢) منها [سورة المائدة : ٦٤ ، ٦٨] ، و[سورة الإسراء : ٦٠] ، و[سورة الكهف : ٨٠] .

(٣) المحتسب ١/ ١٣٣ ، وكتاب قطرب الكبير في القراءات ، ذكره في مقدّمة المحتسب ١/ ٣٦ .

لم يكن أحدهما أَوْلى بالترجيح مِنْ صاحبه ، وإن كان اعتقادُ كَوْنِ الحرفِ أَصْلاً أَحْسَنَ مِن اعتقاد كَوْنِه بدلاً .

المَسْأَلة العُشْرُوْنَ : القَوْلُ في تصريف عُمَيّ مِنْ قَوْلِهِم : أَتَانَا صَكَّةَ عُمَيٍّ .

قال أبو عليّ[1] : « وقَوْلُهم : أَتَانَا صَكَّةَ عُمَيٍّ ، إذا أَتى في الهاجرة وشدّة الحرّ ، يحتملُ عندَنا تأْويلَيْنِ :

أحدهما أنْ يكون المصدر أُضيف إلى العَمَاء ، كما قالوا : ضَرْبَ التَّلَفِ ، أي الضَّرْب الذي يحدثُ عنه التَّلَفُ ، ويقوِّي ذلك أنَّه قد جاء في الشِّعْر[2] :

وَيَهْجُمُهَـــا بَـــارِحٌ ذو عَمَـــاءِ

أَيْ بارح يكون عنه العَمَاءُ لشدّة حرِّه .

ويمكن أَنْ يكونَ العُمَيّ تصغير أَعْمى على وجه التَّرخيم ، وأُضيف المصدر إلى المفعول به ، كقوله ﴿ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [سورة فُصِّلَت : ٤٩] ، ولم يذكر الفاعل الذي هو الحرّ ، والتقدير : صَكُّ الحَرِّ الأَعْمى ، والمعنى أَنَّ الحرَّ مِنْ شدّته ، كأَنَّه يُعْمِي مَنْ أَصَابَه .

والمصدر في الوجهَيْنِ ظرف ، نحو مَقْدَمَ الحَاجِّ ، وخُفُوْقَ النَّجْمِ » اهـ

فعُمَيّ عند أبي عليّ في الوجه الأَوَّل مُصَغَّر المصدر عَمًى ، أُضيف المصدر صكّة إليه ، كما قالوا : ضَرْبَ التَّلَف ، أي جاء في الصَّكِّ الذي يَحْدُثُ عنه العَمَى ، ويُذهب بتحقير المصدر عَمًى ههنا مذهب التعظيم ، ويقوِّيه ما قيل في تفسيره ؛ قال ابن فارس[3] : « أَتَيْتُه صَكَّةَ عُمَيّ ، إذا أتيته في الظهيرة ، قال ابن الأَعْرابيّ : يراد

---

(١) الحُجَّة ٤/٣٢٣ ـ ٣٢٤ ، وعنها في المخصَّص ٩ / ٥٤ ـ ٥٥ ، وعقد لها مسألةً في البغداديّات ٥٩١ ـ ٥٩٢ ، وذكـر الجامـع فـي الاستدراك ٦٠ أَنَّ أبا عليّ تكلّم عليه في التذكرة .

(٢) النَّمَّار الفَقْعَسِيّ ، صدره : تَرَاهَا تَدُوْرُ بِغُيْرَانِهَا
وهو في المعاني الكبير ٢/ ٧٩١ ، والمقاييس ٤/١٣٥ ، والأزمنة والأمكنة ١/ ١٩٢ ، ورسالة الصّاهل والشّاحج ٥١٨ ، والمخصَّص ٩/ ٥٤ .

(٣) المقاييس ٤/ ١٣٥ .

حين يكاد الحرُّ يُغْمي ، وقال المبرِّد : حين يأتي الظَّبْيُ كُناسَه فلا يُبْصِرُ مِنَ الحَرِّ » اهـ

قال الأزهريّ[1] : « لقيتُه صَكَّةَ عُمَيّ ، وصكَّةَ أعْمى ، أي لقيته نصف النهار في شدّة الحرّ ، وعُمَيّ تصغير أَعْمى على الترخيم ، ولا يقال ذلك إلّا في حَمَارَّة القَيْظِ . والإنسان إذا خرج نصف النّهار في أشدّ الحرّ لم يتهيّأْ له أَنْ يملأ عينَيْهِ مِنْ عين الشمس ، فأرادوا أنّه يصيرُ كالأعمى » اهـ

وعُمَيّ على الوَجْهِ الثّاني مصغّر أَعْمى على الترخيم ، وهو قول شِمْر بن حَمْدويه الهَرَويّ (ت ٢٥٥ هـ) على ما حكاه عنه الأزْهريّ ، ويقوّيه رواية القول : صكّة أَعْمى ، مكبَّراً . وهو من قبيل إضافة المصدر إلى مفعوله ، على تقدير : أتيتُه وَقْتَ صَكِّ الحرِّ الأعْمى ، والأعْمى مَنْ لا يفتح عينيه مِن شدّة الحرّ ووَقْدة الهجير ، فكأنَّه صار كالأعْمى .

وكان جامع العلوم قد اعتدّ هذا الموضع من كلام أبي عليّ مِمّا يُستدرك عليه ، فقد نقل جميع كلامه هَهُنا ، وأشار إلى أنّه كرّر الكلام في البغداديّات والتذكرة ، عليه ، ثمّ أثبت كلام ابن الأعرابيّ في تفسيره ، وهو :[2] « صكّةَ عُمَيّ : حين يصكّ الحرّ بالظِّباءِ في كُنُسِها ، فتضرب برؤوسها إلى الأرض ، وهي رُبَّضٌ مِنْ شدَّةِ وَهْجِ الشَّمْس ، فلا يزال كذلك حتّى يمضي الهجير » .

ثمّ نَقَلَ نَقْدَ أبي محمّد الأسود الغُنْدُجاني لكلام ابن الأعرابيّ في تفسيره ، وهو :[3] « توهَّمَ أبو عَبْد الله أَنَّ عُمَيّاً ههنا تصغير أَعْمى ، فجاء بهذا الهَذَيان الذي لا يُجدي شيئاً . وعُمَيّ هَهُنا رجلٌ مِنْ عَدْوان ، يقال له عُمَيّ ، وكان يُفتي في الحَجِّ ؛ فأَقْبَلَ مُعْتمراً مَعَه رَكْبٌ مِنْ عَدْوَان وغيرِهم حتّى نزلوا المنازل في يومٍ حارٍّ شديدِ الحرّ . فقال عُمَيّ : مَنْ جاءَتْ عليه هذه السّاعةُ مِنْ غدٍ ، وهو حَرَامٌ لم يَقْضِ

(١) تهذيب اللُّغة ٣/ ٢٤٨ .

(٢) الاستدراك ٦٠ .

(٣) الاستدراك ٦١ ، والخبر في النهاية ٣/ ٤٣ ، ٣٠٥ ، واللّسان [ع م ي] .

عُمْرَتَه ، فهو حَرَامٌ إلى قابلٍ . فوَثَبَ النَّاسُ في الظَّهيرة يضربون حتّى وافوا البيتَ ، وبينهم وبين البيت من ذلك المكان ليلتان ، فقال في ذلك كَرِب بن جبلة العَدْوانيّ[1] :

صَـكَّ بِهَـا عَيْـنَ الظَّهِيْـرَةِ غَـائِـراً عُمَـيٌّ ، ولـم يُنْعَلْـنَ إلّا ظِـلاَلَهَـا » اهـ

ولَئِنْ صَحَّ ما كتبه أبو محمّد الأسودُ على نوادرِ ابن الأعرابيّ ، وكان عُمَيّ عَلَماً بعينه ، إنَّ ذلك لا يمنعُ أَنْ يحتملَ عُمَيٌّ في قياس العربيّة أَنْ يكونَ مصغَّرَ عَمَاءٍ ، سُمِّي به ذلك الرجل العَدْوانيّ مبالغةً ، ثمّ صُغِّرَ تعظيماً ، وأَنْ يكونَ مصغَّرَ أَعْمى بعدَ ترخيمه ، ويكون عُمَيّ لقباً له ، لُقِّبَ به لكثرة خروجه في وَقْدة الهجير ، وقد نَقَلَ ابنُ منظور[2] عن بعضِهم أَنَّ عُمَيّاً اسم رجل من العماليق أغارَ على قَوْمٍ وَقْتَ الظَّهيرة ، فاجتاحَهم ، فجرى به المثل .

المَسْأَلة الحَادِيَةُ والعُشْرُوْنَ : القَوْلُ في تصريف : قِيَم .

ذَهَبَ أبو عليّ[3] إلى أَنَّ قِيَماً مصدر بمعنى القيام ، والقيام يَعْني دَوَامَ الشَّيْءِ وثَبَاتَه ، يدلُّ على ذلك قول الله تعالى ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [سورة الأنعام : ١٦١] ، فالقيمة التي هي معادلة الشَّيْء لا مَذْهَبَ لها هُنا ، إنَّما المَعْنى ـ واللهُ أعلم ـ دِيناً ثابتاً دائماً لازماً لا يُنْسَخُ كما تُنْسَخُ الشَّرَائِعُ التي قبلَه . ونقل أبو عليّ عن أبي الحسن أَنَّ في قيام ثلاثَ لغات : قِيَماً ، وقِياماً ، وقِوَماً .

وقد عَلَّلَ أبو عليّ اعتلال المصدر قِيَم مع أَنَّه على وَزْنٍ ينبغي أَنْ يصحَّ فيه كما صحَّ العِوَض والحِوَل = بأَنَّ هذا الوزن ، أي فِعَل ، قد جاء في الجمع مُتْبَعاً واحدَه في الإعلال ، نحو دِيْمة ودِيَم ، وحِيْلة وحِيَل ، مع أَنَّ حُكْمَ الجمع أَلَّا يتبعَ الواحد ، فإذا كانوا قد أتبعوا الجمعَ الواحدَ ، فقالوا قِيَم وقِيْمة ، جاز أيضاً أَنْ يتبع المصدر

---

(١) البيت في تهذيب اللّغة ٣/ ٢٤٨ ، ومجمع الأمثال ٢ / ١٨٢ ، واللّسان [ص ك ك ـ ع م ي] .

(٢) اللّسان [ص ك ك] .

(٣) انظر : الحُجّة ٣/ ١٣٠ ـ ١٣٣ .

الفعلِ في الإعلالِ ؛ لأنَّ المصادر أَشَدُّ إتْباعاً لأَفْعالها في الاعتلالِ مِنَ الجمعِ للواحد . ويدلُّك على أنَّه مصدر ، وأنَّه مثل عِوَض ، حكاية أبي الحسن قِوَماً وقِيَماً ، وكان القياس تصحيح الواو ، كما حكاه أبو الحسن ، وإنَّما انقلبت ياءً على وَجْهِ الشُّذوذ عن الاستعمال ، كما انقلبت ثِيَرة في جمع ثور ؛ لأنَّ الواو إذا لم تعتلَّ في المفرد لم تعتلّ في الجمع ، نحو زَوْج وزِوَجة .

ورَدَّ أبو عليّ قول مَنْ ذهب إلى أنَّ قِيَماً جمع قيمة في قراءة مَنْ قرأ[1] ﴿ وَلَا تُؤْتُوا ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَماً ﴾ [سورة النّساء : ٥] ، بأنَّه لا مَذْهَبَ لـه هُنا ، وكذا أَبَى أَنْ يكون صفةً ، لقلّة مجيء هذا البناء في الوصف ، نحو قوم عِدًى ، ومكان سِوًى ، وفِعَل في المصادر نحو الشِّبَع والرِّضَا كثير ، فحمل قِيَم على الأكثر أَوْلى .

ونقل أبو جعفر النَّحّاس[2] عن الأخفش أَنَّ قِيَماً جمع ، وأَنَّه مَذْهَبُ البصريّين ، وأَنَّ قِيَماً وقِواماً عند الكسائيّ والفرّاء[3] مصدران بمعنى القيام .

وعلى قول البصريّين يكون معنى الآية أَنَّ الأموال كالقِيَم للنُّفوس ؛ لأنَّ بقاءَها بها ، أو جعلها الله قِيَمَ الأشياءِ التي فيها يقومُ أمرُكم . قال السّمين الحلبيّ[4]: « وقد رَدَّ الفارسيّ هذا الوجه ، وإنْ كان هو قول البصريّين غير الأخفش بأَنَّه قد قُرِىء قوله تعالى ﴿ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [سورة الأنعام: ١٦١]، وقوله ﴿ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَماً لِّلنَّاسِ ﴾ [سورة المائدة : ٩٧] . ولا يَصحُّ معنى القيمة فيهما . وقد رَدَّ عليه النَّاسُ بأَنَّه لا يلزمُ مِنْ عدم صحّة معناه في الآيتين المذكورتين أَلّا يصحَّ هنا ، إذ معناه هُنا لائق » اهـ

المَسْأَلةُ الثَّانِيَةُ والعُشْرُونَ : القَوْلُ في تصريف : كَائِنْ .

ذَهَبَ أبو عليّ[5] إلى أَنَّ كَائِنْ على مثال كَاعِن ، وأَصْلُه كأَيٍّ ، دخلت الكاف

---

(١) السَّبْعة ٢٢٦ .

(٢) إعراب القرآن لـه ١/٤٣٧ ، وانظـر : معاني القرآن للزَّجّاج ٢/١٤ ، ومعاني القـراءات للأزهـري ١/٢٩٢ .

(٣) انظر : معاني القرآن له ١/٢٥٦ .

(٤) الدّرّ المصون ٣/٥٨١ ، وانظر : الكشّاف ١/٤٧١ ، والمحرَّر الوجيز ٢/١٠ ، والبحر ٣/١٧٠ .

(٥) انظر : الحُجّة ١/٤٠٨ ، ٣/٨٠ ـ ٨٢ ، ٦/٢٩٨ ـ ٢٩٩ ، والبغداديّات ٣٩٣ .

على أَيّ ، كما دخلت على ذا من كذا ، وكثر استعمال الكلمة ، فصارت ككلمةٍ واحدةٍ ، ثمّ أُخِّرت الهمزة ، وقُدِّمت الياء ، فصار كَيِّيء على مثال كَيِّع ، ولحق الهمزة التنوين ، كما كان يلحق الياء المدغمة . وجاز هذا القلب فيما هو مركّب من كلمتَيْنِ ، وحكمه أَنْ يكون فيما كان مِنْ كلمةٍ واحدةٍ ، كقِسِيّ ، لكثرةِ استعمالهم الكلمة وكَوْنِها بمنزلة الكلمة الواحدة ، ونظيره في القلب[1] : رَعَمْلي لأَفْعَلَنَّ في لعَمْري لأفعلَنَّ .

ثمّ حُذِفَت الياءُ الثَّانيةُ ، كما حُذفت في كَيْنُونة ، فصار كَيْء ، بعد الحذف ، ثمَّ أُبدلت من الياء الألف ، كما أُبدلت منها في قولِهم : طَائيّ ، والأَصْل طَيِّيء ؛ لأَنَّهم يقولون : طَيِّيء فاعلمْ ، ثمَّ يقولون طَيْء فاعلمْ ، مثل مَيْت ، ثمّ يُضاف إليه ، كما يُضافُ إلى مَيْت ، فصارت كَأيِنْ على زنة كَعْفِنْ .

فأَمَّا النُّونُ في أَيّ فهي التَّنوين الدَّاخل على الكلمة مع الجرّ ، فإذا كان كذلك فالقياس إذا وقفْتَ عليه كاءْ ، فتُسكن الهمزة المجرورة للوقف ، وقياس مَنْ قال[2] : مررت بريدي ، أَنْ يقول : كائي فيُبْدِل منه الياء . ولو قال قائل : إنَّه بالقلب الذي حدث في الكلمة ، صارت بمنزلة النون التي هي مِنْ نَفْس الكلمة ، فصار بمنزلة لام فاعل ، فأُقِرّه نوناً في الوقف ، وأجعله بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ، لكان قولاً .

ونقل السّمين[3] أَنَّ المحذوف من كَأيِنْ الياء السّاكنة الأُولى هي عين ، وقُدِّمت المتحرِّكة التي هي لام ، فتأخَّرت الهمزة التي هي فاء ، وقُلبت الياء أَلفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، فصار كائن على زنة كَلْفِنْ .

ونقل أيضاً وجهاً في القلب يُعزى إلى الخليل ، وهو أَنَّ إحدى الياءين قُدِّمت في موضع الهمزة فحُرِّكت بحركة الهمزة ، وهي الفتحة ، وصارت الهمزة ساكنة في

---

(١) انظر : الإبدال والمعاقبة والنظائر للزَّجّاجيّ ٧٣ ، والممتع ٢/ ٦١٦ .

(٢) أَزْد السَّراة . الكتاب ٤/ ١٦٧ ، وابن الشّجريّ ٢/ ١٥٩ .

(٣) انظر : الدّرّ المصون ٣/ ٤٢٣ .

موضع الياء ، فتحرّكت الياءُ ، وانفتح ما قبلها ، فقُلبت ألفاً ، فالتقى ساكنان : الألف المنقلبة عن الياء ، والهمزة بعدها ساكنة ، فكُسِرت الهمزة على أصل التقاء السّاكنين ، وبقيت إحدى الياءَيْنِ متطرِّفة ، فأذهبها التنوين بعد سلب حركتها كياء قاضٍ ، فصار كائن على زنة كَلْفِنْ .

فهذه جملة من الأعمال الصَّرفيّة الدّالّة على ثَرَاءِ عَقْلِ صاحبها ، ضاق بها أبو حَيّان[1] ذَرْعاً ، ورأى أنّها دَعَاوى لا دليلَ عليها ، واختار أنْ تكونَ كائنْ اسماً مبنياً بسيطاً لا تركيبَ فيه ، يأتي للتكثير مثل كَمْ ، والنّون من أصل الكلمة وليست بتنوين .

المَسْأَلة الثّالِثةُ والعُشْرُوْنَ : القَوْلُ في تصريف قَوْلِهم : لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٍ .

اختلفوا في تصريف لَهِنَّك على مذهبَيْنِ :

الأَوّل مَذْهَبُ سيبويهِ[2] ، وهي عنده كلمة تتكلَّمُ بها العربُ في حالِ اليمين ، وأَصْلُها لإنَّك لَرَجُلُ صِدْقٍ ، اللّامُ الأُولى واقعةٌ في جوابِ قسمٍ محذوفٍ ، وأُبدلت الهمزة هاءً ، كقولهم في أَرَاق هَرَاق ، وفي إيّاك هِيَّاك ، واستُدِلَّ على ذلك بدخول اللّام على الخبر . ويدلُّ على مذهب سيبويه قول المرّار الفَقْعَسيّ[3] :

وَأَمَا لَهِنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ أَهْلِهَا ‏ ‏ لَعَلَى شَفَا يَأْسٍ وإنْ لَمْ تَيْأَسِ

وذلك أَنَّ أَمَا بالتخفيف يكثر الإتيانُ بها قبل القَسَم[4] .

قال أبو عليّ في « التذكرة القصريّة » :[5] « يجوز أَنْ تكون اللّام في لَهِنَّك اللّام في لأَفْعَلَنَّ ، التي لا تدخلُ إلّا على الفعل . ويدلُّ على ذلك لزوم لَهِنَّكَ لليمين ، وأنّها لا تقالُ إلّا في اليمين . فإنْ قُلْتَ : لام لأَفْعَلَنَّ لا تقعُ إلّا على الفعل = قلت :

---

(١) انظر : البحر ٣/ ٦٥ ، ٧٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ١٥٠ ، والتّعليقة عليه ٢/ ٢٦٣ ، والأُصول ١/ ٢٥٩ .

(٣) النّوادر (الشّرتوني ٢٨ ، د . عبد القادر ٢٠١) ، والحُجّة ٤/ ٣٨٢ ، والعسكريّات ١٤٥ ، والجواهر ٣/ ٩٤١ ، والتذييل ٥/ ١٢٣ ، والخزانة ١٠/ ٣٤٠ عن نقض الهاذور لأبي عليّ .
شَفَا الشّيْء : حَرْفُه وناحيته .

(٤) انظر : الخزانة ١٠/ ٣٣٦ .

(٥) فيما نقل عنه صاحب الخزانة ١٠/ ٣٣٦ ، وأجازه في التّعليقة ٢/ ٢٦٣ .

إنَّما جاز لَهِنَّك ، وإنْ لم يكن فِعْلًا ؛ لأنَّ الجملة الاسميّة وقعت موقع الجملة الفعليّة » .

واختار مذهب سيبويه في إبدال الهمزة هاءً في لَهِنَّك أبو إسحق[1] ، إلَّا أنَّه رَأى أَنَّ اللّام الأُولى هي لام الابتداء ، والثّانية زائدة .

وتقيَّل مَذْهَبَ الزَّجّاجِ هذا أبو عليّ[2] وتلميذُه أبو الفتح[3] ، وذهبا إلى أَنَّ لام الابتداء حقّها أَنْ تكون قبل إنَّ لا بعدها ، والدلائل على ذلك :

آ ـ [4] إنَّ وما عملتْ فيه جميعاً في موضع اسم مرفوع بالابتداء ، وإذا كانت « إنَّ » وما نَصَبَتْه في تقديرِ اسمٍ مرفوعٍ ، وَجَبَ أَنْ تكونَ اللّامُ داخلةً عليهما كليهما ؛ لأنّهما في موضع اسم مبتدأ .

ب ـ [4]إنَّ عاملة للنّصب ، وهي تقتضي الأسماء لتنصبها ، فلا يجوز أَنْ تكون مرتبةُ اللّام بعدَها ، وأَنْ يكونَ التقدير : إنّ لزيداً قائمٌ ؛ لأَنَّ « إنَّ » لا تلي الحروفَ ، ولا سيّما إذا كان ذلك الحرفُ مِمّا يُحَصِّنُ الاسمَ مِنَ العواملِ ويصرفُه إلى الابتداءِ .

ج ـ [5] يدلُّ على أَنَّ مرتبةَ اللّام التقدُّم على « إنَّ » قولُه تعالى ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٨] ، فلولا أَنَّ التقديرَ بها التقديمُ على « إنَّ » لكفَّت « إنَّ » عن العمل ، كما كفَّت الفعلَ القلبيَّ عن العمل في نحو : علمتُ لَزيدٌ خيرٌ منك .

ولا يعترضُ على هذا المذهب باجتماعِ حرفَيْنِ لمعنًى واحدٍ ، وهُما اللّامُ التي تُفيدُ التوكيد وإنَّ التي تفيدُه أيضاً ، وهو مِمّا تجفو عنه العرب =

---

(١) انظر : الخزانة ١٠/ ٣٣٧ .

(٢) انظر : الإغفال ٢/ ٤٤١ ، والعسكريّات ١٤٤ ، وفي الخزانة ١٠/ ٣٣٧ أنّه أجازه في التذكرة القصريّة .

(٣) انظر : سرّ الصّناعة ١/ ٣٧١ ، ٢/ ٥٥٢ ، والخصائص ١/ ٣١٤ـ٣١٥ ، وشرح اللّمع للجامع ١/ ٣٧٣ .

(٤) انظر : سرّ الصّناعة ١/ ٣٧٢ .

(٥) انظر : الإغفال ٢/ ٤٤١ .

لأنّ[1] إبدال الهمزة هاءً سهّل الجمع بينهما ، وصار بمنزلة الفَصْل بين إنَّ واللاّم بالظّرف ، وزَوَالُ لَفْظِ « إنَّ » بالإبدالِ صيّرها كأنّها حرفٌ آخر . وإنّما منعت العرب الجمع بين حرفَيْنِ لغرضٍ واحدٍ ؛ لأنَّ هذه الحروف التي تدلُّ على المعاني إنّما اجتُلبت لضَرْبٍ من التخفيف والاختصار والاستغناءِ بالقليل عن الكثير ؛ إذ « هل » تنوب عن أستفهمُ ، وإذا كان كذلك فلا وَجْهَ للجمع بين حرفَيْنِ يؤدِّيان معنًى واحداً ، إذْ في الواحد كفايةٌ من الآخر وغُنيةٌ عنه ، ولو كُرِّرَ لكَثُرَ الكلامُ به ، وهو ممّا تتجانفُ عنه العرب .

ولا يجوزُ أَنْ تكونَ اللاّمُ الأُولى في لَهِنّك هي الزّائدةَ ، والثّانيةُ في لَرَجُل ، هي لامَ الابتداءِ ؛ لأنّ[2] الحروفَ إنّما تُزادُ لضَرْبٍ مِنَ الاتّساعِ ، فإذا كانتْ للاتّساعِ كان آخر الكلامِ أَوْلى بها مِنْ أَوّلِه ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ « كان » لا تُزاد أَوّلاً ، إنّما تُزادُ حشواً أَوْ آخراً .

قال أبو عليّ[3] : « فإنْ قُلْتَ : أَجعل لامَ لَهِنَّكَ زائدةً = قُلْتُ : ذلك غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّ لامَ لَهِنَّكَ قد وَقَعَتْ موقعَها ، فلا يستقيمُ أَنْ تقدِّرَها أنّها واقعةٌ في غيرِ هذا الموضع ، وهذا يجوزُ في لام لَرَجُل ؛ لأنّها لم تقعْ موقعَها الّذي هو قبلَ إنَّ . ومثلُ امتناعِ تقدير لام لَهِنَّك زائدةً ؛ لأنّها قد وَقَعَتْ موقعَها ، فلا يستقيم أَنْ يُقَدَّرَ بها غيرُ ذلك = قولُك : ضَرَبَ زيداً غلامُه ؛ لا يجوزُ فيه أَنْ تقولَ : ضَرَبَ غلامُه زيداً ؛ لأنَّ الغلام قد وقع موقعه فلا يستقيم أَنْ يُقَدَّرَ به غيرُ ذلك » اهـ

الثّاني مَذْهَبُ أبي زَيْد[4] . وهو أَنَّ أَصْل لَهِنَّك : واللهِ إنَّكَ ، اعتـراهُ جملةٌ مِنَ الأعمـال . قال أبو زَيْد[5] : قال أبو أَدْهم الكلابيّ : لَهِ رَبِّي لا أَقُول ، معناه : واللهِ

---

(١) انظر : الخزانة ١٠/ ٣٣٧ عن أبي عليّ في التذكرة ، وسرّ الصّناعة ١/ ٣٧١ ، ٣٧٣ .

(٢) انظر : الخصائص ١/ ٣١٦ .

(٣) في التذكرة فيما نقل عنها البغداديّ في الخزانة ١٠/ ٣٣٨ .

(٤) ما في النّوادر (الشّرتوني ٢٨ ، د . عبد القادر ٢٠١) وِفَاقُ مذهب سيبويه . وقد عزا إليه أبو عليّ هذا المَذْهَبَ في الحُجّة ٤/ ٣٨١ ـ ٣٨٤ ، وفي نَقْض الهاذور فيما نقل صاحب الخزانة ١٠/ ٣٣٩ .

(٥) انظر : الحُجّة ٤/ ٣٨١ ، الخزانة ١٠/ ٣٣٩ .

رَبِّي لا أَقُول اهـ فاللّام في لَـهِ هي عيـن : إلاه ، وكان الأَصْل : واللهِ ، وقـد حُذفت الـواو وأَلْ واللّام كما حُذفت أَلْ واللّام مِنْ قولهـم[1] : لَاهِ أَبـوك ، أَيْ للهِ أَبـوك ، قـال سيبويـه معلِّقـاً علـى : لَاهِ[2] : « وليس هذا طريقةَ الكلام ولا سبيلَه ؛ لأَنَّه ليس مِنْ كلامهم أَنْ يضمروا الجارّ » . فالمتبقِّي من : لَهِ رَبِّي ، اللّام التي هي عين الكلمة ، وحُذفت ألف إلاه كما حُذفت في نحو قولهم : الحَصَد والحَصَاد ، وحُذِفَت الهمزة مِن « إنَّ » كما حُذفت فيما رُوي عن ابن كثير[3] ﴿ إِنَّهَا لَحْدَىٰ ٱلْكُبَرِ﴾ [سورة المدثر : ٣٥] تخفيفاً . فبعد ما لحق : واللهِ إنَّك لَرَجُلُ صِدْقٍ مِنَ الحُذُوف ، صارت الكلمة : لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٍ .

وحكى قُطْرب[4] أَنَّهم يقولون : لَهْ بالإسْكان ، فعلى هذا يجوز أَنْ يكونَ الأَصْل لَهْ إِنَّك ، فَأُلقيت على الهاء حركة الهمزة ، وحُذفت الهمزة على حدِّ حذفها في : كَم بِلُكَ؟

وقد اختار أبو عليّ مذهب أبي زَيْد ، وقَوّاه بأَخَرةٍ[5] في كتابَيْهِ الحُجَّة[6] ونَقْض الهاذور ، ومِمّا ذكره لتقوية هذا المذهب :

١ـ أَنَّ الهاءَ في لَهِنَّك ، لو كانت بدلًا مِنَ الهمزة ، لكان اللَّفظ : لإنَّك ، فجمع بين اللّام وإنَّ ، وهما لا يجتمعان . ولا يُعتذرُ عن هذا بقلب الهمزة هاءً ، فتكون كالفاصل بينهما ؛ لأَنَّ البـدل عندَهم في حكم المُبْدل منـه ؛ أَلَا تَرى أَنَّك[7] لو سمّيت رجلًا بهَرِقَ لـم تصرفْـه ، كما لا تصرفُه لو كانت الهمزة نفسُها ثابتةً ، وأَنَّ الهمزة في حمراء لمّا كانت مبدلةً مِنْ أَلف التَّأْنيث ، كان حكمُها كحُكْم ما أُبدلتْ منه

---

(١) انظر : الكتاب ٢/ ١١٥ ، ١٦٢ ، ٣/ ١٢٨ .
(٢) الكتاب ٢/ ١١٥ .
(٣) السَّبْعة ٦٥٩ ، والحُجَّة ٦/ ٣٤٠ .
(٤) انظر : الحلبيّات ١٠٣ ، والشِّيرازيّات ٢١٤ ، والتذييل ٥/ ١٢٦ ، والخزانة ١٠/ ٣٤٢ .
(٥) انظر : الخصائص ١/ ٣١٧ ، والاستدراك ٦٩ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٧٣ ، والخزانة ١٠/ ٣٤٣ .
(٦) انظر : الحُجَّة ٤/ ٣٨٤ـ٣٨٥ ، والخزانة ١٠/ ٣٣٩ـ٣٤٣ .
(٧) انظر : الكتاب ٣/ ٢٠٠ .

في منع الصَّرْف .

٢ـ يدخل على قول سيبويه أَنَّ اللاّم في لَهِنَّك ، لا تخلو مِنْ أَنْ تكون واقعة في جواب القسم أو زائدة . فلا يجوز أَنْ تكون ما يُتَلَقَّى بها القسم ؛ لأَنَّ « إِنَّ » تُغني عنها ، كما تُغني هي عن « إِنَّ » . ولا يجوز أَنْ تكون زائدةً ؛ لأَنَّ اللاّم لا تُزاد في هذا الموضع . وليس يدخل شيءٌ من هذا على قول أبي زيد .

هذا وقد عُزِيَ هذا المَذْهَبُ إلى الفرّاء[1] والمفضَّل بن سلمة .

والاختيارُ مَذْهَبُ سيبويه أَنَّ الهمزةَ أُبدلت منها الهاءُ ، واللاّم هي التي يُتَلَقَّى بها القسم ، ودخلت على « إِنَّ » لشبهها بالفعْل . ويقوّي هذا الاختيار أَنَّ ما وقع في النَّوادر موافقٌ لسيبويه ، وأَنَّ أبا عليّ احتجَّ لمذهب سيبويه في عامَّةِ كتبه : التّعليقة ، والعسكريّات ، والإِغْفال ، والتذكرة ، وإِنْ كان قد رَجَعَ عنه وزَيَّفه في نَقْض الهَاذُور والحُجَّة ، وأَنَّ الفرّاء الذي نُسِبَ إليه هذا المذهب قد رُوِيَ[2] عنه وفاقُ مذهب سيبويه .

ويقوّيه من جهة علم العربيّة أَنَّ قول سيبويه ليس فيه إلّا إبدالُ الهمزة هاءً ، وهو قولٌ عارٍ عن التكلُّف ، وأَمَّا ما نُسِبَ لأبي زَيْد ففيه ارتكاب خمسة أعمال من الحذف ، وهي : حَذْفُ حرف القسم : الواو ، وإبقاء الجواب مِنْ غيرِ عِوض ، وحَذْفُ أل التعريف مِنْ لفظ الجلالة ، وحَذْف اللاّم التي هي عين ، وحذف ألف إلاه كحذفها من الحَصَد والحصاد ، وحذف الهمزة مِنْ « إِنَّ » ، وهي حذوف لا تخلو من تعسُّف ، وإِن وُجد لها نظائر ، نحو : لَاهِ أبوك ، وقد وصفها سيبويه بأَنَّها ليست مَذْهَبَ الكلام ولا وَجْهَه ؛ لأَنَّه ليس من كلامهم إضمار الجارّ وإعماله .

المَسْأَلة الرَّابِعَةُ والعُشْرُوْنَ : القَوْلُ في تصريف : النَّبِيّ .

ذَهَبَ أبو عليّ[3] إلى أَنَّ النّبيّ مشتقّ مِنَ النَّبأ الذي هو الخبر ؛ كأَنَّه المُخْبِرُ عن الله

---

(١) انظر : التذييل ٥/ ١٢٥ ، والخزانة ١٠/ ٣٣٩ ، وانظر : معاني القرآن له ١/ ٤٦٦ .

(٢) انظر : اللّسان [ء ل هـ] .

(٣) الحُجّة ٢/ ٨٨ ـ ٩٠ ، وعنها في المخصّص ١٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٣ .

سبحانه . ولا يكون من النّباوة ، ومِمّا أنشدَه أبو عُثمان[1] :

مَحْضَ الضَّريبةِ في البَيْتِ الذي وُضِعَتْ   فِيْـهِ النَّبَـاوَةُ حُلْـواً غَيْـرَ مَمْـذُوْقِ

ولا يجوزُ في النَّبيّ الأمران : النّبأ والنّبَاوة ، كما جاز أَنْ يكون عِضة[2] من الهاء ومن الواو = لأنَّ سيبويه[3] زعم أَنَّهم يقولون في تحقير النُّبُوَّة : كان مُسَيْلمة نبوّتُه نُبَيِّئَة سَوْءٍ ، وكلُّهم يقول : تَنَبَّأَ مُسَيْلمة . فلو كان يحتملُ الأمرَيْنِ جميعاً ما أجمعوا على تَنَبَّأَ ولا على النُّبَيِّئَة .

ومِمّا يقوّي[4] أنَّه من النّبَأ الذي هو الخبر ، أَنَّ النَّبَاوة الرَّفعة ؛ فكأَنَّه قال : في البيت الذي وُضِعت فيه الرِّفْعة ، وليس كلُّ رفعةٍ نُبوءةً ، وقد تكونُ في البيت رفعةٌ ليستْ بنبوءةٍ .

ولا يُستدلُّ بتكسيره : أنبياء ونُبّاء ، على أَنَّ اللاّم مِنَ النّبيّ واو وهمزة ؛ لأَنَّ أَنبياء إنَّما جاء ؛ لأَنَّ البدلَ لمّا لَزِمَ في نبيّ صار في لُزومِ البدلِ له كقولِهم : عيد وأَعْياد ، فكما أَنَّ أعيـاداً لا يدلُّ على أَنَّ عيداً مِنَ الياءِ ، لكَوْنه مِنْ عَوْدِ الشَّيْءِ ، كذلك لا يَدُلُّ أنبياءُ على أَنَّه مِنَ النَّبَاوة ، ولكنْ لمّا لَزِمَ البَدَلُ جُعِلَ بمنزلةِ تقيّ وأَتقياء ، وصفيّ وأَصْفياء .

يُشبه أَنْ يكونَ أبو عليّ يردُّ ما أجازه[5] الكسائيُّ والفرّاء وابنُ السِّكّيت من احتمـال أَنْ يكون النّبيّ مشتقاً من النَّبْوَة والنَّبَاوة ، وهي ما ارتفع من الأرض ، أَيْ إنَّه شُرِّفَ على سائر الخلق ، وهو فعيل . بمعنى مفعول .

---

(١) فرغْتُ منه ١/ ٢٥١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٣٦٠ ، والكامل ٢/ ٩٦٧ ، والأُصول ٣/ ٣٢١ ، والعَضُديّات ١٨ ، ٢٦ .

(٣) الكتاب ٣/ ٤٦٠ .

(٤) انظر : مقاييس المقصور والممدود ٢٨ .

(٥) انظر : إصلاح المنطق ١٥٨ ، ودقائق التصريف ٥٣١ ، واللّسان [ن ب ء] . وانظر : المقتضب ١/ ١٦٢ ، والأُصول ٣/ ٥٨ .

والاختيار أَنَّ النّبيّ مشتقّ من النَّبَأ الذي هو الخبر ؛ لأَنَّه مُخْبِرٌ عن الله تعالى بوَحْيٍ إليه ومُبَلِّغٌ عنه ، وهذا المعنى مطابق للجذر : ن ب ء ، وأُلزم فيه البدل ، كما أُلزم في البَرِيّة ، وهي من بَرَأَ اللهُ الخَلْق ، وقد ظهر الهمز في لغة مَنْ كسَّره على نُبَآء ، وفي لغتهم جميعاً : تَنَبَّأَ مُسَيْلمة ، ونُبَيِّئَة سَوْء ، والتكسير والفعل والتصغير مِمّا يردُّ الأشياء إلى أُصُولها .

المَسْأَلة الخَامِسَةُ والعُشْرُوْنَ : القَوْلُ في تصريف : وِجْهَة .

رَأَى أبو عليّ[1] أَنَّ الواو في ﴿ وِجْهَةٌ﴾ [سورة البقرة : ١٤٨] إِنَّما صحَّت ؛ لأَنَّها اسم للمتوجَّه إليه ، وهو القِبْلة ، ولم تصحّ خروجاً عن نظائرها من المصادر مَنْبهةً على الأَصْل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه الذي قال[2] : « وقد أَتمُّوا ، فقالوا : وِجْهة في جهة » ، ومذهب أبي عثمان[3] ، واستاق الشَّيْخُ دليلَيْن من القياس والسماع لِمَا رآه .

فأَمَّا القياسُ فلأَنَّ المصدر جارٍ على فعله إعلالاً وسلامةً منه ، فلمّا صحَّت الواو في استحوذ ، جاء المصدر على وفاقِها مُصَحَّحاً : استحواذاً ، ولمّا اعتلَّت في قام ، جاء المصدر على وفاقها معتلًّا : قياماً . ولمّا لم يجيءْ شيءٌ من هذه الأفعال التي مصدرها على زنة فِعْلة مُصَحَّحاً ، دَلَّ على أَنَّ وِجْهة ليس مصدراً جارياً على فِعْله ، وإِنَّما هي اسم للمتوجَّه إليه .

وأَمَّا السَّماع فهو ما حكاه عن العرب من أمثالهم[4] : وَجِّهِ الحَجَرَ جهةً ما له ، فجاء المصدر : جِهة ، موافقاً نظائره : صِلة ، وعِدَة ، وزِنة ، محذوفَ الفاءِ ، ومعوَّضاً فيه عنها بالهاء ، أي إنَّ العرب قد نطقت بالمصدر المطّرد في نظائر هذا الفعل ، فدَلَّ هذا على أَنَّ جِهَة ووِجْهة غَيْران ، الأَوّل مصدر هو التوجُّه ، والثّاني

---

(١) الحُجَّة ٢/ ٢٤٢ ، وعنها في ابن الشّجريّ ٢/ ١٥٥ ، وشرح الشّافية للجارَبَرْدي ٤٢٥

(٢) الكتاب ٤/ ٣٣٧

(٣) انظر : المنصف ١/ ٢٠٠ ، والتكملة (فرهود ٢٤٦ ، مرجان ٥٧٦) .

(٤) انظر : جمهرة الأمثال ٢/ ٣٣٣ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٦٢ ، واللّسان [و ج هـ] .

اسم للمتوجَّه إليه .

والـذي اختاره أبو عليّ مذهب المبرّد[1] وابـن السّرّاج[2] . وإذا كانت ﴿ وِجْهَةٌ ﴾ اسماً لا مصدراً ، فهي بمنزلة « وِلْدة » ، فلا شيءَ في تصحيح الواو . وإنّما اختار أبو عليّ ما اختاره هروباً من الشّذوذ ما وُجد عنه مندوحة . ولأبي عليّ مِنْ قوّة العارضة وامتراسه بالصّناعة ما يحمله ويُعينه على تخريج كثير مِمّا شذَّ وخرج على قياس بابه . وهذا مِن نزعته إلى التقعيد وحُبّه للقياس الذي فُطِرَ عليه .

على أنَّ ابن جنّي[3] حكى عن أبي عليّ جواز القولين : وِجْهة مصدر لم يُعَلّ منبهةً على الأَصْل ، واسم لا مصدر مثل وِلْدة ، مِنْ غيرِ ترجيح بينهما .

المَسْأَلة السَادِسَةُ والعُشْرُوْنَ : القَوْلُ في تصريف : وَرَاء .

ذَهَبَ أبو عليّ[4] إلى أَنَّ اللّام مِن : وراء ، همزة ؛ لأَنّهم قالوا في تحقيرها[5] : وُرَيِّئَة على مثال وُرَيْعَة ، حكاه أبو عثمان . ولو كانت مِنْ باب الوَرْيِ والتواري لكان تحقيرها وُرَيَّة . وشَذَّ لحاق الهاء في مُحَقَّرِها كما شَذَّ في[6] :

قُـدَيْـدِيْمَـةَ التَّجْـرِيْـبِ والحِلْـمِ إنّنِـي ... أَرَى غَفَـلَاتِ العَيْـشِ قَبْـلَ التَّجَـارُبِ

لأَنَّ ما كان على أربعة أحرف لا تدخلُه تاء التّأْنيث في التحقير ، كما دخلت عامة ما كان على ثلاثة أحرف .

---

(١) انظر : المقتضب ١/ ٨٩ ، ٢/ ١٣٠ .
(٢) انظر : الأُصول ٣/ ٢٧٦ .
(٣) انظر : المنصف ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١ .
(٤) الحُجّة ٣/ ١١ ، ٥/ ١٨٨ ، وعزا ابن منظور في اللّسان [و ر ء] هذا القول إلى سيبويه . وانظر : شرح الشّافية للرّضيّ ١/ ٢٤٤ .
(٥) انظر : الكتاب ٣/ ٢٦٧ ، والمقتضب ٢/ ٢٧٢ ، والشّعْر ١/ ١٤٣ ، وابن الشّجريّ ٢/ ٤١٦ .
(٦) القطامي ، ديوانه ٤٤ ، والمقتضب ٢/ ٢٧٣ ، ٤/ ٤١ ، والمذكّر والمؤنّث لابن الأنباري ١/ ٤٦٣ ، وابن الشّجريّ ٢/ ٤١٦ ، وابن يعيش ٥/ ١٢٨ ، وشرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ٢/ ٣٨٨ ، والخزانة ٧/ ٨٩ .
وقُدَيْديمة تصغير قُدّام منصوب على الظرفيّة ، والعامل فيه راقَهُنَّ في البيت الذي قبله :
صَـرِيـعُ غَـوَانٍ رَاقَهُـنَّ ورُقْنَـهُ ... لَـدُنْ شَـبَّ حتّـى شابَ سُودُ الـذَّوَائِبِ

وذَهَبَ ابن جنّي[1] إلى أَنَّ همزة وراء من البدل الجاري مجرى الزائد ، ويجب أَنْ تكونَ مبدلةً مِنْ حرف علّة ، لقولهم : تواريت عنك ؛ إلّا أَنَّ اللّام لمّا أُبدلت همزة أشبهت الزائدة التي في ضَهْيَأَة ، فكما أنّك لو حقّرت ضَهْيَأَة لقلت : ضُهَيْئَة ، فأقررت الهمزة ، فكذلك قالوا في تحقير وراء : وُرَيِّئَة . وقد حُكِيَ : وُرَيَّة ، أيضاً .

قال ابن جنّي[1] : « وأمّا أبو عليّ فكان يذهب إلى أَنَّ لامها همزة ، واستدلّ على ذلك بثبات الهمزة في التحقير . وهذا ـ لعَمْري ـ وَجْهٌ من القول ، إلّا أنّك تدع معه **الظّاهر والقياس جميعاً . فأمّا الظّاهر فلأنّها في مَعْنى تواريت ، وهذه اللّام حرف علّة لا همزة ، وأَنْ تكونَ ياءً واجبٌ ؛ لكَوْنِ الفاء واواً . وأمّا القياس فما قدّمناه مِن تشبيه البدل بالزائد »** .

والاختيار أَنَّ اللّام مِنْ وراء ياء ، لأَنَّ معنى الخفاء والتواري ظاهر فيها ، وذلك أَنَّ ما كان وراءك ، أَيْ خَلْفَك ، خَفِيَ واستتر عنك ، وأُبدلت الياء همزة لتطرّفها بعد ألف زائدة ، ثمّ جرت الهمزة مجرى الهمزة الزائدة في ضَهْيَأَ ، فأُقِرَّتْ في مصغّرها ، وكان القياس أَنْ يردّها التصغيرُ إلى أَصْلِها ، فيقال : وُرَيَّة . على أَنَّ وُرَيَّة محكيّةٌ عن الكوفيّين[2] ، وقد ذكر أبو عليّ[3] أنّها في بعض نُسَخ الكتاب وُرَيَّة . فإذا استقام أَنْ تُحمل الكلمة على معنى جذرها ، وهو السَّتْر والخفاء ، ووجدتْ لها من السّماع روايةً تُقِرُّها ، ووَجْهاً من القياس يوجِّه الرّواية المخالفة للظاهر = كان اعتقاد أَنّ وراء من وري لا من ورأ ، أَوْلى .

هذه هي أَبْرَزُ آراءِ أبي عليّ واختياراته النَّحْوِيَّة والصَّرفيَّة التي أَتى عليها في الحُجَّة ، وهي آراءٌ ناضِجةٌ مَشْفوعةٌ بالحِجَاج ومُؤَيّدة بالأَقيسة ، يغلب على الظّنّ أَنَّ أكثرَها مِمّا استقرّ عليه الشَّيْخ ؛ إذ الحُجَّة مِنْ آخر ما عَمِلَه ، ففيها تلوحُ أَماراتُ

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٧٨ .

(٢) انظر : اللّسان [و ر ء] ، وقد ذكره ابن جنّي في الخصائص ٣/ ٢٧٨ مِنْ غير نسبة .

(٣) التعليقة ٣/ ٨١ ، وفي مطبوعة الكتاب ٣/ ٢٦٧ وُرَيِّئَة .

التّأليف المتأخّر مِنْ قُوَّةِ العارضة وبَرَاعةِ الاستدلالِ وحَشْدِ النَّظَائر وما إليها من أَعمال الصّناعة .

وهي آراءٌ تُوَافِقُ في جُملتها ما عليه جمهورُ البصريّين الذين يعتزي إليهم أبو عليّ كالقول في الضمير « أنا » ، وعدم مجيء ليس عاطفة ، ومجيء ذا بمنزلة الذي ، وإذا خَالَفَ أبو الحسن عن رَأْيِ سيبويه مال إلى المخالِفِ أبو عليّ ، واحتجّ له كالقول في العامل في الصفة ، وأيّ النُّونَيْنِ المحذوفة من نحو : فَلَيْني ، ولم يكن أبو عليّ في جملة آرائه مرجّحاً أَوْ مختاراً ، بل ربّما اجتهدَ فاتّفقَ له ما لم يُسبق إليه كإعراب حلو حامض والعائد منه إلى المبتدأ ، وتفسير وقوع كذب في باب الإغراء ، والقول في لعلّ في بيت الغَنَوِيّ ، وربّما خالف مَنْ يصفُهم بأصحابه ، فاختار غيرَ قولهم كجواز العطف على ضمير الرفع من غير فصل ولا توكيد ، واعتداد « ليس » حرفاً لا فعلاً ، وامتناع مجيء لكنْ الخفيفة حرفَ عطف ، والتعليق بكان النّاقصة .

وفي اختياره تظهر نزعةٌ عندَه إلى التقعيد ومحاولة إبقاءالأَشْياء على أُصُولها وما وُضعت له ، فتراه يجتلب المقاييس ويحشد النّظائر ليُبقي الأشياء على بابها كالذي قاله في لعلّ في بيت الغنوي ، وإنكاره مجيء ليس حرف عطف ، وكذلك لكنْ ، وما قاله في وِجْهة من أَنّها اسم للمتوجّه لا التوجُّه عينُه .

وبرز أَمْرٌ خطيرٌ فيما اختاره أبو عليّ ، وهو كثرةُ إفتائِهِ وتعدُّد أقواله في المَسْأَلة الواحدة ، فقد حكم أَنَّ اللّام الأُولى في : لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٍ ، بأَنّها الرابطة لجواب القسم واحتجّ لها مرّة ، وأَنّها لامُ الابتداء مرتبتها قبل « إنَّ » مرّة ثانية ، وأَنّها العين مِنْ لفظ الجلالة : الله مرّة ثالثة ، واختار مذهب سيبويه في أَنَّ الهاء مبدلة من الهمزة ، ثمّ رجع عنه وزيّفه ، واختار قول أبي زيد في أَنَّ أصلها : واللهِ إنّك لرجل صِدْق ، وقوّاه على كثرة ما يُرتكب فيه من أعمال الحذف . وهذا ونحوه مِنْ خِلاجِ الخاطر وتَعَادِي المناظر . وهو ما سَيَأْتي الكلامُ عليه في الفَصْل الثّاني من هذا الباب .

* * *

الفَصْلُ الثَّاني
تَعَدُّدُ آرَاءِ أَبي عَلِيّ في المَسْأَلَةِ الوَاحِدة

ظَاهِرَةُ تَعَدُّدِ آرَاءِ العَالِمِ في المَسْأَلَةِ الوَاحِدَةِ في تُرَاثِنَا النَّحْوِيِّ

لَيْسَ يَخْفى أَنَّ المَرْءَ قد تلمعُ في ذِهْنِه آراءٌ في ساعةٍ مِن صفاء الخاطر ، ثم يعتاصُ ما لاح لـه ويتأبّى حتّى يغيب ؛ لِلّذي يتناهبُ الإنسانَ مِنَ الشَّوَاغل والصَّوارف ، فحضورُ الخاطر ومغيبُه مِمّا يحملُ المرء على تعدُّد الفَتْوى وتباين الرَّأي ، ولا سيّما إذا كان ما يُفتى به مَسْألةً في اللُّغة التي فيها مِنْ رحابة الصَّدْر وغِنى المسالك ما يحملُ على كثرة التقدير والقول فيها ، ويزدادُ هذا الأَمْرُ ثراءً وبَسْطةً إذا كانت هذه اللُّغةُ العربيَّةَ التي قُدِّرَ لها أَنْ يُشتغلَ بعلومها ، وتنهضَ فيها من المصنَّفات ما لم يُقَدَّرْ للغةٍ غيرِها ، وكيف لا تكون العربيّة مشغلةَ النَّاس بحثاً وتصنيفاً ونبشاً لما تكنُّه أنظمتُها من أسرار ، وبعثاً لِمَا تحمله من الشّرف والجمال = وهي الوعاء الذي اجتباه الله تعالى لِيُنَزِّلَ به كتابَه الكريم .

وليس تعدُّد الفَتْوى وتباينُ الرَّأي مِمَّا يكون مَغْمزاً في تراثنا النَّحْويّ ، أو ثغرة يَلِجُ منها المتربِّصون بهذه اللُّغة الشّريفة ، بل هو مظهرٌ مِنْ مظاهر الثَّراءِ الفكريّ الذي أغنى لغتنا ، وزوَّدَها بوجوهٍ مِنَ الرأي وأفانين من القول ، ومَنْ تأمَّل أكثر ما تَعَدَّدَ فيه رَأْيُ العَالِمِ وَجَدَ بعضَه يُفضي إلى بعض ، أَوْ يُغْنيه ، أَوْ يتمُّه ، أَوْ أَنَّ المسألة محتملةٌ للوجهين معاً ، أو هو من قبيل ما يتسمَّح به في هذه الصّناعة ، ولله دَرُّ ابن جنِّي حين قال[1] : « وكلامُ العرب لِمَنْ عَرَفَهُ ، وتَدَرَّبَ بطريقها فيه ، جَارٍ مَجْرى السِّحْرِ لطفاً ، وإِن جَسَا عنه أكثر مَنْ تَرَى وجَفَا » .

وقد تلطَّف علماؤنا في توجيهِ ما ظاهرةُ التدافع في الرَّأي ، ووجدوا له وجهاً

(١) الخصائص ١/ ٢٠٥ .

يُخْرِجُه مِنَ التَّنَاقُضِ ، ويُؤَلِّفُ بينَ القولَيْنِ اعتقاداً بأحدهما وتَأَوُّلاً للثاني منهما ؛ فمِـن ذلك ما قالـه شيخنا أبو عليّ في توجيه نَصَّيْنِ وقعا في الكتاب[1] : « اعلمْ أَنَّ قول سيبويه : « لَيْسَ مِن كلام العرب أَنْ تلتقي همزتان ، فتحقَّقا » ، وقولَه في باب الإدغام : « إنَّ ابن أبي إسحق وناساً معه يحقّقون الهمزتين ، وقد تكلَّم ببعضه العربُ ، وهو رَدِيءٌ » = ليس على التدافع ، ولكنْ لأَنَّه لم يعتدَّ بالرَّديءِ . وقد عَمِلَ ذلك في أشياءَ ، نحو إنْقَحْل[2] . فعلى هذا يُحمل ذلك أيضاً مِنْ قوله » .

فوَفَّقَ أبو عليّ بين قولَيْ شيخ الصّناعة : ليس من كلامهم أَنْ تلتقي همزتان فتحقَّقا ، وبعض النّاس يحقّق الهمزتَيْنِ ، فجعل قولَه الأَوَّلَ ، وهو عدمِ التحقيق ، الوَجْهَ والمَذْهَبَ ، وتأَوَّلَ الثّاني على أَنَّ تحقيقهما رَدِيء ، ولا حُكْمَ للرَّديء ولا اعتدادَ به ، فحين أطلق سيبويه حكمه الأَوّل : لا تلتقي همزتان محقَّقتان ، لم يَحْفِلْ بما رواه عن ابن أبي إسحق ومَنْ معه مِنَ المحقّقين ؛ لأَنَّه تنكُّبٌ عن مَهْيع العرب في نفورها من تحقيقهما .

وقَوْلُ أبي عليّ « وقد عمل ذلك في أَشْياء ، نحو إنْقَحْل » ، يريد به أَنَّ سيبويه قال[3] في وَزْن إنقحل إنفعل ، فحكم بزيادة حرفين في أَوَّل البناء في موضع ، ثمّ لمَّا أراد أَنْ يُفَسِّرَ بناء « منجنيق » قال[3] : إنَّ الأسماء غير الجارية على أفعالها لا تلحقها زائدتان من أوائلها ، فحكم بعدم زيادة حرفين في أَوَّل الأسماء في موضع آخر .

وقَوْلُ أبي عليّ « فعلى هذا يُحملُ ذلك أيضاً من قوله » يريد به أَنَّ الذي ينبغي أَنْ يُعتقد مِن مذهب سيبويه أَنَّ الأسماء غير الجارية على أفعالها لا تلحقها زائدتان من أوائلها ، ولم يَحْفِلْ سيبويه بإنْقَحْل ؛ لأَنَّه بناءٌ مفردٌ لا ثانيَ لـه ، فحين أطلق حكمه لم يُدْخِل فيه هذا المثال العزيز النادر .

---

(١) الحُجَّة ١/ ٢٨٤ ، والكتاب ٣/ ٥٤٩ ، ٤/ ٤٤٣ .

(٢) رجل إنْقَحْل : يَبِسَ جلدُه على عظمه مِنَ البُؤْس والكِبَر . انظر : الكتاب ٤/ ٢٤٧ ، وتفسير أبنية للزُّبيدي ٩٨ ، والشّعْر ١/ ١٩٤ ، والبغداديّات ٥٠٢ ، والخصائص ١/ ٢٢٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٢٤٧ ، ٣٠٩ .

ومِنَ التلطُّفِ في توجيهِ قولَيْنِ لصاحب الكتاب ، وهما أَنَّه[1] وَصَفَ التَّاءَ في بِنْت بأَنَّها للتأنيث في موضع ، وبأنَّها كتاء عفريت في موضع = ما قاله ابن جنّي[2] من أَنَّ الذي ينبغي أَنْ يُعتقدَ أَنَّه قولُه أنَّها ليستْ للتَّأْنيث ؛ لأنَّه اعتلَّ لهذا القَوْلِ بأَنَّ ما قبلَها ساكن ، وتاء التَّأنيث في الواحد لا يكونُ ما قبلَها ساكناً ، إلَّا أَنْ يكونَ ألفاً ، كقناة وحصاة . وأَمَّا قوله إنَّها للتأنيث فيُتَأَوَّل على أَنَّ هذه التاء لمّا لم توجد في الكلمة إلَّا في حال التأنيث ، استجاز أَنْ يقولَ فيها : إنَّها للتأنيث ؛ أَلَا تَرَى أَنَّك إذا ذكَّرت قلت : ابن ، فزالت التَّاء ، كما تزولُ التاء من : ابنة ، فلمّا ساوقتْ تاءُ بنت تاءَ ابنة ، وكانت تاء ابنة للتأنيث ، قال في تاء بنت ما قال في تاء ابنة .

ومِنْ هذا التلطُّفِ في توجيهِ ما ظاهرُه التَّدَافع من كلام سيبويه ، ما ذكره ابن جنّي في توجيه قوليه[3] : حتّى النَّاصبة للفعل ، والفعل منصوب بأَنْ مضمرة بعد « حتّى » ، وهو[4] أَنَّ الذي ينبغي أَنْ يُعتقدَ أَنَّه قولُه انتصابُ الفعل بأَنْ مضمرةٍ بعد حتّى لا بحتّى عينِها ، لتكرُّر قولِه إنَّها حرفٌ من حروف الجر ، وعوامل الأسماء لا تباشر الأفعال ، وأَنَّه حين ذكر عدّة الأحرف الناصبة للفعل لم يجعلْ فيها « حتّى » ، وأَمَّا قوله إنَّ النّاصب حتّى ، فيُتَأَوَّل على أَنَّ الفعل لمّا انتصب بعد « حتّى » ، ولم تظهر « أَنْ » ، وصارت « حتّى » كأنَّها عِوَضٌ منها ، ونائبةٌ عنها ، استجاز أَنْ يَنْسِبَ النَّصْبَ إليها ، وإنْ كان في الحقيقة لـ « أَنْ » المضمرة بعدها .

ومِنْ أمثلةِ تلطُّف أبي عليّ في توجيه ما ظاهرهُ التدافع في رَأْيِ صاحبِه العاكفِ على تُراثِه أبي الحسنِ الأخفش ، قولُه[5] : « ولمّا كان البدل قد حَصَلَ فيه شَبَهٌ مِنَ الأجنبيّ من حيث كان في التقدير مِنْ كلامَيْنِ ، وحَصَلَ فيه شَبَهٌ مِنَ الصِّفة مِنْ حيث بُيِّنَ به كما بُيِّنَ بالصِّفة ، ولم يُستعمل ما يكونُ به مِنْ كلامَيْنِ =أجراهما أبو الحسن

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٣٦٢ ، ٢٢٧ .
(٢) انظر : الخصائص ١/ ٢٠٠ ، وسرّ الصّناعة ١/ ١٤٩ .
(٣) انظر : الكتاب ٣/ ١٦ ، ٥ ، ٦ .
(٤) انظر : الخصائص ١/ ٢٠٤ .
(٥) الحُجّة ١/ ١٤٧ .

مجرًى واحداً ، فقال ـ فيما روى عنه أبو إسحق الزِّياديّ ـ في قولهم : زيدٌ ذَهَبَ عَمْرو أَخوه ، وقد سَأَلَهُ : أَبدلٌ هو أَمْ صِفة؟ فقال : ما أُبالي أَيَّهما قلت . وقال أبو الحسن في هذه المسألة في بعض كُتُبِه : إنْ جَعَلْتَ قولك « أخوه » بدلاً ، لم يَجُزْ ، وإنْ جعلْتَه صفةً ، جاز . وإنَّما لم يُجِزْه في البدل لمَّا كان على ما ذكرْنا مِنْ أَنَّه في تقدير جملتَيْنِ ، فكأنَّه قد انقضى الكلام ولم يَعُدْ إلى الأَوَّل ذِكْرٌ . وإذا كان صفةً جاز ذلك ؛ لأَنَّ الصِّفة بمنزلة الجزءِ من الاسم الموصوف ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهم قالوا : لا رَجُلَ ظريفَ ، وهذا زيدُ بْنُ عَمْرو ، فتنزّلت الصِّفة مع الموصوف بمنزلة اسم مضاف ، نحو امرىء القيس » اهـ

ما لَمَحَه أبو عليّ مِنْ معنى التبيين في الصِّفة والبدل ، جعله مسوِّغاً لإجازة أبي الحسن البدل والصِّفة في « أخوك » من قولهم : زيدٌ ذهب عَمْرو أخوه ، ففي « أخوه » تبيين يجلو الغُمَّة عن « عَمْرو » ، وهذا التبيين مِمّا يشترك فيه البدل والصِّفة ، ويدلُّ على أَنَّ التبيين مِنْ مَعَاني البدل امتناعُهم مِنَ البدل مِنْ ضمير المتكلّم والمخاطب ، لأَنَّ هذا مقامٌ يُستغنى فيه عن التبيين لوضوحه وتعالم أَمْره وسلامته من الالتباس .

واعتلَّ لأبي الحسن في إجازته الصِّفة ومَنْعِه البدلَ في المثال عينِه = بأَنَّ البدلَ على نيّةِ تكرارِ العامل ، فكأنَّه في تقديرِ جملتَيْنِ ، فحصل فيه شَبَهٌ مِنَ الأجنبي ، فمنع البدل ، على حين وجه الصِّفة هو الأشبه بالمقام ، إذ الصِّفة كالجزء من الموصوف ، من حيث كان الموصوف لا يُعرف إلَّا بها ، فالأخوّة وصف ثابت لازم في عَمْرو ، وعَمْرو لا يُعرف إلا به .

فتفسير وقوع هذا مِن أبي الحسن ما تجيزه مقاييس العربيّة ، لمح في الإفتاء الأوَّل معنى التبيين الذي يشترك فيه الصِّفة والبدل ، فأجازهما معاً ، ولمح في الإفتاء الثاني ما يفارق فيه البدل الصّفة من أَنَّه على نية تكرار العامل ، وأَنَّ الصفة كالجزء من الموصوف ، فمنع البدل وأجاز الصِّفة .

على أَنَّ أبا الحسن مِنْ أشهر نحاة العربيّة الذين خَلَوا قبل أبي عليّ ، في تعدُّد

الآراء وتنوّع الإفتاء في المسألة الواحدة ؛ قال ابن جنّي[1] : « وكان أبو الحسن ركّاباً لهذا الثَّبَج ، آخِـذاً به ، غَيْرَ مُحْتَشِمٍ منه ، وأكثر كلامِه في عامّـة كتبـه عليـه . وكنت إذا ألزمْتُ عند أبي عليّ ـ رحمه الله ـ قولًا لأبي الحسن شيئاً لا بُدَّ للنَّظَر مِنْ إلزامه إيَّـاه ، يقـول لي : مذاهب أبي الحسن كثيرة . وكان إذا سَمِعَ شيئاً مِنْ كلام أبي الحسن يخالف قولَه ، يقول : عَكَّرَ الشَّيْخُ! » .

ولمّا كان أبو عليّ عاكفاً على تراث أبي الحسن يكادُ يتعبَّد به ، انتقلت إليه هذه الظّاهرة : تعدُّد الفَتْوى في الشَّيْء الواحد ، وإنَّ كثرةَ الاشتغالِ بالشَّيْءِ والمدارسة له لتُعْدِيَ على العِلْمِ به ، كما يقول ابن سلّام[2] . وغدا أبو عليّ عَلَماً على ظاهرة تعـدُّد الأقـوال فـي تراثنا النَّحْويّ ، لا يُجتنى الرَّأيُ له إلّا بعدَ فحص كتبه وعِراض بعضها ببعض ، ثم عِراض ما انتهى إلينا منها بما نقلتْه عنه المصادر ؛ قال جامع العلوم[3] : « قال ذلك في الحُجَّة ، ثمَّ فار فائرُه ، فذكر في التَّذْكرة ما منع منه في الحُجَّة . فإذا تتبَّعْتَ إنساناً مثل أبي عليّ لم يَتَأَتَّ لك تَتَبُّعُكَ إيّاه في سنة أو سنتين ولا في عشر ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عُثمان قال : أَقمتُ معه أربعين سنة ، فلم يَلُحْ لي في شيءٍ من قوله في قولهم : هذا حُلْوٌ حامضٌ ، ما لاح لي بعد أربعين سنةً » اهـ

فهذا الخبر يكشف هذه الحقيقة في تراث أبي عليّ النَّحْويّ من أنَّه يلوح لي الرَّأي ، فيقول به ويحتجّ له ، ثمّ يلوح له رأي مختمر يدفع فيه ما ظهر لـه في الدَّفعة الأولى ، وأنَّه دائمُ النَّظَر فيما يصدرُ عنه ، يُقلِّبُه ويزيدُ فيه ما يتحصّل عندَه مِنَ الحُجَّة والقياس ، ولَسْتَ تنتزعُ منه الرَّأي إلّا بعدَ مدارسة كتبه وانتخالها وتخليص ما فيها ، فقد جعل اللّام الأولى من قولهم في اليمين[4] : لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٍ ، الواقعة في جواب القسم في التذكرة ، ولام الابتداء التي مرتبتها قبل « إنَّ » في الإغْفال ، وجعلها عين لفظ الجلالة ؛ إذ أصلها : لَهِ إنَّك ، في الحُجَّة ، ونقض الهاذور ،

---

(١) الخصائص ١/ ٢٠٥ .

(٢) انظر : طبقات فحول الشُّعراء ١/ ٦ .

(٣) كشف المشكلات ٢/ ٦٩٤ ، وحكى نحوه في شرح اللُّمع ١/ ٣٧٨ .

(٤) انظر : الحُجَّة ٤/ ٣٨١ ، والإغْفال ٢/ ٤٤١ ، والخزانة ١٠/ ٣٣٦ ، ٣٤٠ .

على ما نقل عنه البغداديّ في الخزانة ، ولكُلٍّ ما ذكر وجوهٌ من القياس ، وإنْ كان بعضها أَقَلَّ مؤونةً مِنْ بعض . وهذا مِن خِلاج خاطره وتعادي مناظره ، يُفتي بحسب ما يملي عليه الوَضْعُ الفكريّ الذي يكون فيه ، وأبو عليّ يعرف هذا من نفسه ، فقد روى عنه ابن جنّي أَنّه كان يقول في هيهات[1] : « أنا أُفتي مرّة بكونها اسماً سُمِّيَ به الفعل ، كصَهْ ، ومَهْ ، وأُفتي مرّةً أُخرى بكونها ظرفاً ، على قَدْرِ ما يحضرُني في الحال . وقال مرّة أخرى : إنّها ، وإنْ كانت ظرفاً ، فغيرُ ممتنعٍ أَنْ تكونَ مع ذلك اسماً سُمِّيَ به الفعل ، كعندك ودونك » اهـ

ويُروى[2] أَنَّ أبا عليّ كان مع عَضُد الدَّولة في المَيْدان ، فقال عَضُد الدَّولة : بِمَ ينتصبُ المُسْتثنى؟ فقال أبو عليّ : بتقدير « أَستثني » . فقال له : لِمَ قدَّرْتَ « أَستثني » فنصبت؟ هلاّ قدَّرْتَ : امتنعَ زيدٌ ، فرفعْتَ؟! فقال : هذا جوابٌ مَيْدانيّ ، فإذا رجعْتُ قُلْتُ الجوابَ الصَّحيح .

والذي اختاره[3] أَنَّ الاسم انتصب بما تقدَّم في الجملة من الفِعْل أَو مَعْنى الفعل بتوسُّط « إلّا » ، وهو ظاهر مذهب سيبويه[4] ، وأَفْسَدَ[5] جوابَه الميدانيَّ بدخول الواو على الجملة الواقعة بعد « إلّا » ، نحو ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [سورة الحِجْر : ٤] ، فلو كان انتصاب الاسم بعد « إلّا » محمولاً على فعل مقدَّر ، ما جاز دخول واو الحال في الكلام من حيث لم يجز الابتداءُ بها .

وفي هذا الخبرِ دلالةٌ على أَنَّ أبا عليّ يلوحُ لـه الرَّأْيُ ، فيجري عليه ، فـإن اعترضَه ما يدخلُ فيه ، رَجَعَ عنه ، حتّى إذا اطمأنّ إلى سُرُوحِ فِكْرِه وخُلُوِّ سَرْبِه تَوَارَدَ عليه ما يـراه الرَّأْي الصَّواب .

---

(١) الخصائص ١/٢٠٦ .

(٢) الخبر في أسْرار العربيّة ١٩٠ ، والإنصاف (د . مبروك) ٢٢٩ ، وبغية الوعاة ١/٤٩٦ .

(٣) انظر : الإيضاح (فرهود ٢٠٥ ، مرجان ١٧٥) ، والحُجّة ٤/٣١٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٣١٠ .

(٥) انظر : البغداديّات ٥٩٣ .

أَسْبَابُ ظاهرة تَعَدُّد الآرَاءِ عِنْدَ أَبي عليّ :

يكـادُ يكونُ أبو عليّ مِنْ أَشْهَرِ نُحاةِ العربيّة في ظاهرة تعدُّد الآراء في المسألة الواحدة لا يسبقُه إليها إلَّا صاحبُه أبو الحسن الأخفش . وليس يُحمل شيءٌ مِنْ هذا على التناقض والاضطراب ، بل لعلّه أو أكثره داخل في نموِّ الرَّأْيِ وتطوّره الذي تصنعُه الملكة النَّحْويّة ونُضْجُها ، وازديادُ المعارف التي يُحَصِّلُها المرءُ ، فتزيد هذا الوَجْهَ قوّة ، والآخرَ الذي لاح في طَوْرٍ مِنَ الأطوار وَهْناً ، ينضافُ إلى ذلك ما يُلِمُّ بالإنسان في تقلُّبه في البلاد ، وما يكون عليه مِنْ خُلُوِّ البال وصَفْوِ النَّفْسِ ، كُلُّ أولئك مِمَّا يؤثِّرُ في صِنَاعة الرَّأْيِ النَّحْوي والاستقرار عليه أو الرجوع عنه ، وما يُرْجَعُ عنه ليس يَعْني أنَّه كان خطأً في أَصْلِه ، بل لـه ما يجتذبُه مِنَ المقاييس ، وما يحفُّه مِنَ الرّواية ، لكنَّ ما تهيَّأ لـه مِمَّا يَحْمِلُ على الاعتقادِ بـه دُوْنَ ما تهيَّأ لأخيه مِنَ المقاييسِ المحكمةِ والرِّوايةِ الغزيرةِ التي جعلتْه يسفر سُفُورَ الصُّبْح .

ويمكن إرجاع ظاهرة تعدُّد الآراء وتغيُّر الإفتاء في المسألة الواحدة في نحو أبي عليّ إلى الأسْباب الآتية :

١ـ خِلَاجُ الخَاطِرِ وتَعَادِي المَنَاظِر .

تَقِفُنا ترجمةُ أبي عليّ التي مرَّتْ بنا في صَدْرِ هذا الكتاب ، على شخصيَّةٍ غنيَّةٍ أَثَّرتْ في ثِقَافِها وتكوينِها النَّفْسِيِّ والفِكْرِيِّ جملةٌ مِنَ العوامل ، أَوَّلُها نَسَبُ أبي عليّ الذي تمتزجُ فيه الدِّماءُ العربيّة والفارسيّة ، فهو سليلُ أَبٍ فارسيِّ الأَصْلِ وأُمٍّ عربيَّةٍ صَليبية مِنْ سَدُوسٍ بني شَيْبان ، ومعروفٌ أَنَّ الاغترابَ في المصاهرة يُفْضِي إلى فراهة الأجسام وسلامة العقول[(١)] . وهو أيضاً شخصيَّةٌ انفعاليّةٌ ذاتُ إرجاعٍ قريب ، ففي حريق كتبه الأوَّل في البصرة بَقِيَ واجماً سنةً لا يَقْرَأُ ولا يُقْرِىء ، وفي حريق كتبه الثّاني في بغداد بقي شهرَيْنِ ذاهلاً ، ثمّ انحدر إلى البصرة لغلبة الفكر عليه . ومِمَّا يدلُّ على أنَّه ذو طبيعة خاصّة إعراضُه عن الزواج البتّة ، فلم تذكر المَصَادِرُ أَنَّهُ تزوَّج

---

(١) انظر : الإغفال ١/ ٣٢٣ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٦٠٦ .

أَوْ أَعْقَبَ ، بل وَهَبَ حياته كلَّها للعِلْمِ لا يصرفُه عنه ولد ، ولا يقعدُ به عن طَلَبِه وإنفاقِه متجر . ولم تَخْلُ طباعُ الشَّيْخ مِنْ حِدَّةٍ ونَزَقٍ ، تظهر في اعتدادِه بنفسِه اعتداداً ، فقد كان جبّاراً يرى نفسه وأَهلِ هذا الشَّأن بحيثُ هي وهُم ، كما وصفه تلميذُه ابن جنّي[1] ، وكان إذا جلس على سرير الدَّرْس لم يكنْ يرى العالم إلّا دونه = وتظهر[2] في ثَلْبِه أَهْلَ العِلْمِ مِمَّن عاصره كالرّمّانيّ والزّجّاجيّ وابن خالويه ، أَوْ مِمَّن خلا قبله كالأصمعيّ والمبرِّد وابن قتيبة ، وفي ضِيْقِه وغَضَبِه مِمّن لا يفهمُ عليه ، فقد روى ابن جنّي[3] أَنَّ أبا عليّ كان إذا عبّر عن معنى بلفظ ما ، فلم يفهمْه القارىء عليه ، وأعاد ذلك المعنى عينه بلفظٍ غيرِه ، ففهمه ، يقول : هذا إذا رأى ابنه في قميصٍ أحمر عَرَفَه ، فإنْ رآه في قميص كُحْليّ لم يعرفْه . وكان[4] يريد من مبتدئي أصحابه أَنْ يفهموا اللَّفْظة من العلم بالكشف من القول ، وكان ربّما توقَّف بعضهم عن فهم ما يقولُه ، فينبو عنه ، ويقول له : يا هذا ، أليس قد مضى في ذلك اليوم لنا شيءٌ يشبه هذا؟! وذكر ابن جنّي[5] أَنَّه سأل أبا عليّ عن تفسير شيءٍ من اللُّغة في تصريف المازنيّ ، فنظر إليه مُغْضَباً ، وعبس وَجْهُه = وتظهر في افتخاره[6] بأَنَّ ما يقولُه من العويص الذي لا يفهمُه أَحد ، ولا يعرفُه ، ولا ينقضُه ، ولا يُبْرِمُه .

وأبو عليّ رحّالةٌ تقلَّبَ في البلاد[7] ، وأَلَمَّ بالمدنِ المُهمّةِ في إقليم فارس والعراق والشّام ، فقد نَزَلَ في البصرة وبغداد والموصل وحلب وهِيْت وشيراز وغيرها من الحواضر التي تدلُّ عليها أسماء مسائله ، وهذا التطواف يدلُّ على نفس حرّة تَوّاقة لا تستقرُّ بها النَّوى ، وعلى المنزلةِ التي تبوَّأَها الرَّجُلُ في حواضر العالم

---

(١) بقيّة الخاطريّات ٤٤ .
(٢) انظر ما سلف ١/ ٣٣ .
(٣) الخصائص ٢/٤٦٨ .
(٤) بغية الطلب ٥/ ٢٢٧١ .
(٥) انظر ما سلف ١/ ٢٥٥ .
(٦) الحلبيّات ١٧٥ .
(٧) انظر ما سلف ١/ ٢٧ .

الإسْلاميّ ، إذ كان في كُلِّ بَلَدٍ ينزلُ به ، يُسْأَلُ ويُستفتى ثقةً مِنَ النّاسِ بعِلْمِه ، فكانتْ مَسَائِلُه البُلْدانيّات ، وقد اعترضه في تقلُّبه هذا ما عكَّرَ صَفْوَهُ وأَفَارَ فَائِرَهُ ، أعني ما كابده في بلاط سيف الدّولة مِن شانئه ابن خالويه ، ولئن ضاقَتْ عليه حلب بما رَحُبَت ، إنَّ شيراز وما لقي فيها مِن حَفَاوةِ عَضُد الدَّولة قد جبر ما انكسر في نفسه ، فقد وسّع لـه عضد الدّولة في المجلس ، وأَدْناهُ منه ، وتواضَعَ لـه ، إذ وَصَفَ[1] نَفْسَه بأَنَّه غلامُ أبي عليّ في النَّحْو ، فطاب له العيشُ في أكنافها ، وبَقِيَ فيها زُهاءَ عشرين عاماً على ما استُظهر في صَدْر هذا البحث .

لم يكن أبو عليّ على سَمْتٍ واحدٍ مِنَ التفكير في حياتِه العلميّة الحافلة ، فقد ظهر من استعراض سجلّ حياته ورحلته أَنَّه شخصيّة لا يهدأُ خاطرُها ، ولا تثبت مناظرها ، بل يبقى يعالجُ ما يلوحُ على دَفَعاتٍ بحسب سُرُوحِ فِكْرِه وصَفْوِ بالِه ، فقد يجودُ عليه الخاطرُ حيناً ، ويَعتاصُ عليه حيناً آخر ، فيصدرُ عنه الرَّأْيُ لم يبلغْ إِناه ، ويَتَأَبّى عليه حيناً ثالثاً ، فلا يُعينُه على إخْراجِ ما لَمَعَ في ذِهْنِه مِنْ دقيق الرَّأْي ، »[2] وكان أبو عليّ كثيراً ما يرومُ إبراز الشَّيْءِ إلى لَفْظِه ، وهو نصْبُ عينِه ، ونَجِيُّ فِكْرِه ، وساترٌ بينه وبين كلِّ مرئيٍّ غيرِه ، إلَّا أَنَّهُ مع ذلك معازٌّ له ، مُتَأَبٍّ عليه ، غير مُسْمِحٍ ولا منقاد معه « .

ومِنْ تعدُّدِ الرَّأْيِ لخِلاج خاطـره وتعـادي مناظره أنَّـه أَعْرَبَ[3] ﴿أَيَّامًا﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [سورة البقرة : ١٨٣ ، ١٨٤] = مَفْعولاً فيه ظرف زمان للصّيام ، ورأى أَلّا يُجْعَلَ مفعولاً به على الاتّساع ؛ لأَنَّ المصدر المحلَّى بأل معرفة ، وما يعمل المصدر عمله ، وهو الفعل ، نكرة ، فوجب أَنْ يكون المصدر مثل الفعل حتّى يعمل عمله ، ولأنّه لم يمرَّ بـه المصدرُ المحلّى بـأل عاملاً فـي موضعِ مِنَ التنزيل . وقـد صدر عنه

---

(١) نشوار المحاضرة ٤/ ٤٤ .

(٢) مِنْ وَصْفِ ابن جنّي له . بغية الطلب ٥/ ٢٢٧٣ .

(٣) الإغفال ٢/ ٦٩ .

هذا الرّأي في كتاب الإغفال الذي أَلَّفـه سنة ٣١٨ هـ على ما سلف .

ثمّ لاح له[١] أَنَّ هذا القول لا يجوز ، للفصل بين ﴿ ٱلصِّيَامُ ﴾ وظرفه ﴿ أَيَّامًا ﴾ بالأجنبيّ ﴿ كَمَا ﴾ المتعلّق بصفة محذوفة لمفعول مطلق محذوف ، فهو من صلة ﴿ كُتِبَ ﴾ ، ورأى أَنَّ ﴿ أَيَّامًا ﴾ مفعول به لـ ﴿ كُتِبَ ﴾ ، وكان في الأصل ظرفاً ، ثمّ اتُّسع فيه ، فنُصِبَ نَصْبَ المفعول به . وقد صدر عنه هذا الرّأي في الحُجَّة الذي استُظهر أَنَّ تأليفها كان ناجزاً سنة ٣٦٨ هـ أو بُعيدها على ما استظهر في الفصل الثّالث من الباب الأوّل[٢] .

وتفسير وقوع القولَيْنِ منه أَنَّه في الإعراب الأوّل نظر إلى المعنى ، وهو أَنَّ الصّيام واقع في أيّام معدودات ، فجعل الأيّام ظرفاً لـه ، وحين منع أَنْ يكون مفعولاً به اتّساعاً نظر إلى القاعدة ، وهي أَنَّ عمل المصدر المحلّى بأل قليل ، لم يجيءْ في التنزيل ، ويدخل عليه من جهة القياس أنَّ المصدر معرفة ، وما عمل عمله ، وهو الفعل ، نكرة .

فاختياره خاضع للمعنى والصّناعة معاً ، وفَاتَهُ في إجازة هذا الوجه أَنَّ ﴿ كَمَا ﴾ إن عُلِّقَتْ بصفة مصدر محذوف لـ ﴿ كُتِبَ ﴾ ، تمنع جعل ﴿ أَيَّامًا ﴾ ظرفاً لـ ﴿ ٱلصِّيَامُ ﴾ ؛ لأنّه حِيْل بين المصدر وما تعلّقَ به بالأجنبيّ .

وفي الإعراب الآخر تلطَّف في جعل ﴿ أَيَّامًا ﴾ مفعولاً به لـ ﴿ كُتِبَ ﴾ على الاتّساع ؛ إذ يتّجه المعنى ، وتنقاد لـه الصّناعة ، فالمعنى : الصّيام مفروض مكتوبٌ في أيّامٍ ، وإذا صحَّ أَنْ تكونَ ﴿ أَيَّامًا ﴾ ظرفاً لـ ﴿ كُتِبَ ﴾ لـم يمتنعْ أَنْ يتّسعَ فيـه ، فينتصب انتصاب المفعول به . ولا يعترضُ في هذا الوجه ما يعترض في جَعْل ﴿ أَيَّامًا ﴾ ظرفاً للصّيام ، إذ ﴿ كَمَا ﴾ مِنْ صِلة ﴿ كُتِبَ ﴾ ، والتقدير : كُتِبَ عليكم الصّيامُ كتابةً مماثلةً كتابته على الذين مِنْ قبلكم أيّاماً . وحضره في مَنْعِ تعليق ﴿ أَيَّامًا ﴾ بالصّيام الفصل بالأجنبيّ ، فهو وإنْ صَحَّ مَعْنًى لم يَسُغْ صِنَاعةً .

---

(١) الحُجّة ١/ ٢٢ ، والاستدراك ٢ ، والجواهر ٢/ ٦٤١ .

(٢) انظر ما سلف ١/ ١٤٤ ـ ١٤٧ .

وفي الإعراب الأوّل رأى عمل المصدر المحلّى بأل لا يحسن ، ولم يعلمه جاء في التنزيل في موضع ، وفي موضع قريب من الإعراب الآخر جعل[1] ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ مِنْ قولـه تعالـى ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [سورة الأعراف : ٨] مفعولاً به للمصدر ، ومثّله بقولك : الوَزْنُ الدّراهمَ حَقٌّ . هذا ما أدّاه إليه اجتهاده في الموضعين ، أفْتى بحسب ما توارد عليه من مقاييس مُمْسِكاً بعروة المعنى . فلا يصحُّ وَصْفُ للجامع[2] لقولَيْه ههنا بأنّهما كلام متردِّد .

على أنَّ تعليق ﴿أَيَّامًا﴾ بالصّيام يتّجه إذا عُلّق ﴿كَمَا﴾ بحال من ﴿ٱلصِّيَامُ﴾ ؛ التقدير : كُتب عليكم الصّيام مثلَ كَتْبه على من قبلكم ، وشبّه[3] الصّيام بالكتابة من حيث اشتباهه بها ، إذ كلّ واحد منهما مفروض مراد ، وإنْ لم يكن الآخر ، فإذا انضاف إلى هذا التخريج صِحَّةُ المعنى وقوّته ، لم يكن ممتنعاً ؛ إذ لا فصل بين المصدر وصلته بالأجنبيّ .

فيظهر مِمّا سلف أَنَّ جميع ما قاله أبو عليّ أوّلاً وثانياً وجوهٌ صحيحةٌ يحتملها المعنى وتجيزها المقاييس ، فهذا ونحوه يُحملُ على تنامي الرّأي وغنى الوجوه التي تطيقها مقاييس العربيّة لا على أنّه تناقض أو تردُّد أو اضطراب ، وإنْ كان بعض الرّأي أمضى من بعض .

ومِنْ تَعَادي مناظره أَنَّه حكم[4] أَنَّ الفاصلَ بينَ « أَنْ » المخفَّفة والخبر إنَّما هو تعويضٌ عن ضمير الشَّأن المحذوف في موضع ، وحكم بأَنَّه تعويضٌ عن تخفيف « أَنْ » في موضع آخر . ولا تدافع بين القولَيْنِ مِنْ حيثُ احتمال الصّناعة لهما ، إذ الفاصل في كلا الموضعين عوض عن شيء يلازم الحذف ، وهما ضمير الشَّأْن وإحدى نوني « أَنَّ » ، ظهر لـه في موضع أَنَّ المحتاج إلى عوض الضمير ، فجعل

---

(١) الحُجّة ١/ ٢٩ ، وعنها في شرح اللُّمع ٢/ ٧٦٩ ، والاستدراك ٧٧ .

(٢) الاستدراك ٢ .

(٣) انظر : الإغفال ٢/ ٦٧ ، والجواهر ٢/ ٦٤١ .

(٤) الحُجّة ٣/ ٢٥٠ ، ٤/ ٢٤ ، ٥/ ٣١٥ .

الفاصل لـه ، وفي موضع آخر أَنَّ المحتاج إلى عوض إحدى نوني « أَنَّ » ، فجعل الفاصل لها .

ومنه أنَّه جَعَلَ[1] ﴿ ٱتَّبَعَكَ ﴾ مِن قوله تعالى ﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ ﴾ [سورة هود : ٢٧] عاملة في ﴿ بَادِيَ ﴾ ، وجاز أَنْ يعمل ما قبل إلّا فيما بعدها ؛ لأَنَّه ظرفٌ ، والظُّرُوفُ قد اتُّسِعَ فيها في مواضعَ ، نحو[2] : كم في الدَّار رجلًا؟ ففصل بين كم وتمييزها ، و[3] : إنَّ بالزعفرانِ ثوبَك مَصْبوغٌ ، ففصل بين إنَّ واسمها بالظرف ، ولو كان غير الظرف ، نحو : إنَّ زيداً عَمْراً ضاربٌ ، تريد : إنَّ عَمْراً ضاربٌ زيداً ، لم يجز .

وقال في قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ [سورة الشُّورى : ٥١] :[4] « ويجوزُ في قوله : ﴿ إِلَّا وَحْيًا ﴾ أمران :

أحدهما أَنْ يكونَ استثناءً منقطعاً .

والآخر أَنْ يكونَ حالًا .

فإِنْ قدّرْتَه استثناءً منقطعاً لم يكن في الكلام شيءٌ يوصل بـ ﴿ مِن ﴾ ؛ لأَنَّ ما قبلَ الاستثناءِ لا يعملُ فيما بعدَه ، ولذلك حَمَلوا قولَ الأعشى[5] :

(١) الحُجَّة ٤/ ٣١٨ ـ ٣١٩ ؛ وعنها في الجواهر ٣/ ٨٥٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٠ .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨١ .

(٤) الحُجَّة ٦/ ١٣٤ ، وعنها في كُتُب جامع العلوم : ماءات القرآن ١٦١ ، والاستدراك ٢٤ ، وشرح اللُّمع ٢/ ٤٩٥ ، والجواهر ٣/ ٨٥٨ ، وكَشْف المشكلات ٢/ ١٢٠٤ .

(٥) ديوانه ١٦٣ ، وصدره :

ولَيْـــسَ مُجيـــراً إنْ أَتَـــى الحَـــيَّ خَـــائِفـــاً

وهو في معاني القرآن للفرّاء ٢/ ١٠٠ ، والجواهر ١/ ٢٧٢ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٤٩٤ ، والاستدراك ٢٣ ، وكشف المشكلات ٢/ ١٠٨٧ ، وماءات القرآن للجامع ١٦٠ ، واللّسان [ع ي ب] ، ومضــى فــي الحُجَّــة ٤/ ٣٢١ .

المتعيَّب : القول المعيب . معناه أَنَّ هذا الموصوف لا يُجير خائفاً يستعيذ به ، ولا يقول شيئاً إلّا عِيْبَ عليه .

على فعل آخر ، وإنَّما لم يستجيزوا ذلك ؛ لأنَّ حرف الاستثناء في معنى حرف النَّفْي ؛ أَلَا تَرَى أنَّك إذا قلت : قام القومُ إلَّا زيداً ، فالمعنى قام القومُ لا زيد . فكما لا يعمل ما قبل حرف النّفي فيما بعدَه ، كذلك لم يعمل ما قبل الاستثناء إذا كان كلاماً تامّاً فيما بعده ، إذ كان بمعنى النَّفْي . وكذلك لا يجوز أَنْ يعمل ما بعد إلّا فيما قبلها ، نحو : ما أنا الخبزَ إلَّا آكلٌ ، كما لم يَعملْ ما بعدَ حرفِ النَّفْي فيما قبلَه . ولم يكنْ بدٌّ مِنْ أَنْ يعلَّق الجارّ بشيء ، ولم يكنْ في اللَّفْظ شيءٌ تحملُه عليه ، أضمرتَ « يكلِّم » ، وجعلْت الجارّ في قوله ﴿ أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ ﴾ متعلِّقاً بفعل مرادٍ في الصِّلة محذوفٍ منها للدَّلالة عليه » اهـ

ونَقَلَ الجامعُ[(١)] عنه في التذكرة أنَّه علَّق ﴿ أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ ﴾ بفعلٍ مضمرٍ ، تقديره : يكلِّم مِنْ وراء حجاب ؛ لأنَّ إعمال ما قبل إلّا فيما بعده ممتنع . ونظير هذا التعليق بمضمر لجري ذِكْرِه تعليق ﴿ ءَآلْـَٔنَ ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ [سورة يونس : ٩١] بـ آمنت ، لجري ذِكْرِه في ﴿ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [سورة يونس : ٩٠] .

ثمّ قال الجامع : « هذا كلامُه الصَّحيحُ في التذكرة ، وقد خَلَّطَ في الحُجَّة . وإذا عرض لك كلامُه في موضع ، وقد خَلَّطَ فيه ، فلا تقفَنَّ عندَ ذلك الكلام ، بل تتبَّعْ كلامَه ؛ فإنَّهُ لا يقتصر على دفعةٍ واحدةٍ في حلِّ المشكلات ، بل يكرِّرُها في كتبه مرّة بعد أخرى . وأنتَ إذا وقفْتَ واقتصرْتَ على كلامِه في موضعٍ لم تَحْلَ بطائلٍ ، ولم يُجْدِ عليك ، ولم يَعْبَقْ بكَ مِنْ فوائدِه شَيْءٌ . وينبغي أَنْ تعرفَ حقِّي عليك ، وتشكرَني على ما أمنحُكَهُ مِنْ فوائده ، وتدعو لي آناءَ ليلك ونهارك ، فربّما يمتّعك الله بذلك ، وإلَّا لم يكنْ فيما استفدْتَ تمتُّعٌ .

وأَعْجَبُ مِنْ هذا كلِّه أنَّه خَلَّطَ في الحُجَّة في تعليق ﴿ مِن ﴾ ، ولم يذكر كلاماً مفهوماً ، وذلك لأنَّه أراد أَنْ يقولَ مثل ما حكيْتُه لك . فقال بعد ذلك

---

(١) شرح اللُّمع له ٢/ ٤٩٤ ـ ٤٩٦ .

الكلام[1] : ويمتنعُ أنْ يتصل به الجارّ مِن وجه آخر ، وهو أنَّ قوله ﴿ أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ في صلة ﴿ وَحۡيًا﴾ الذي هو بمعنى أَنْ يُوْحي . فإذا كان كذلك لم يَجُزْ أَنْ تحملَ الجارّ الذي هو ﴿ مِن﴾ في قوله ﴿ أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ على ﴿ أَوۡ يُرۡسِلَ﴾ ؛ لأنَّك تفصل بين الصّلة والموصول بما ليس منهما ، أَلَا تَرَى أَنَّ المعطوف على الصّلة في الصّلة . فإذا حملت العطف على ما ليس في الصّلة ، فصلت بين الصّلة والموصول بالأجنبي الذي ليس منهما .

قلت : تصحيحُ هذا الكلام أَنَّ ﴿مِن﴾ لو كان في صلة « يكلّم » ، وكان ﴿ يُرۡسِلَ﴾ عطفاً على « وَحْي » ، لكان فَصْلاً بين الصَّلة والموصول .

وقوله : لم يَجُزْ أَنْ تحملَ الجارَّ الذي هو ﴿مِن﴾ في قوله ﴿مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ على ﴿ يُرۡسِلَ﴾ = هو سَهْوٌ ، إنّما هو على « يكلّم » . هكذا وقع في جميع النُّسَخ ، وهذا إصلاحه .

ثمّ قال قبل هذا الكلام في قوله ﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾ [سورة هود : ٢٧] : إنَّ انتصاب ﴿ بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾ إنّما هو بقوله ﴿ ٱتَّبَعَكَ﴾ ، وإنْ كان قبل ﴿ إِلَّا﴾ ، فجاز أَنْ يعمل فيما بعده . قال : لأَنَّ ﴿ بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾ ظرف ، والظرف يُكتفى فيه برائحة الفعل .

فسُبْحانَ اللهِ! أَلَيْسَ قَوْلُه ﴿ أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ ظرفاً أيضاً؟ فما بـالُ ﴿ بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾ يعملُ فيـه ﴿ ٱتَّبَعَكَ﴾ قبلَ ﴿ إِلَّا﴾ ، ولا يعملُ فيه قولُه « أَنْ يتكلّم »؟ أليسا ظرفَيْنِ؟ فلم جاز هناك ، ولم يَجُزْ هنا؟ وإنْ كان كلامُك على الامتناع فَلِمَ لَمْ تحملْ ﴿ بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾ على المصدر دون الظرف ، ولا تُعمل فيه ﴿ ٱتَّبَعَكَ﴾ لتتخلَّصَ مِنْ إِعمال ما قبل ﴿ إِلَّا﴾ ، ولم يكنْ في كلامِك نَقْضٌ؟

فَهَبْكَ استقرَّ كلامُك على ما ذكرْتَه في التذكرة ، ففهمنا بذلك أَنَّ الذي وقع في الحُجَّة تخليط . فَلِمَ ناقضْتَ في هذا ، فذكرْت في « الشُّورى » خلاف ما ذكرت في « هود »؟

---

(١) الحُجّة ٦/ ١٣٤ ، والجواهر ٣/ ٨٥٨ .

وعلى الجُملة فقد عَفَا اللهُ عنك ؛ إذ لولاك لَمَا فُهِمَ كتابُ سيبويه ولا مشكلاتُه ، وإذا كان كذلك فبِكَ نأخُذُ عليكَ » اهـ .

في تعليق ﴿ بَادِيَ ﴾ بـ ﴿ ٱتَّبَعَكَ ﴾ اعتدَّ أبو عليّ بأصْلٍ قد جاءَ عليه غيرُ قليلٍ من كلامهم ، وهو أنَّ الظروف يُتَلَعَّبُ بها ، ويُتّسع ، وتأتي في مواضع لا يأتي فيها غيرها ، فلهذا ما استجاز أنْ يُعمل ما قبل ﴿ إِلَّا ﴾ ، وهو ﴿ ٱتَّبَعَكَ ﴾ فيما بعدها وهو الظّرف ﴿ بَادِيَ ﴾ . ويقوّي هذا الوجه[1] أنَّ الاستثناء ههنا غير تامّ ، فـ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ فاعل ﴿ ٱتَّبَعَكَ ﴾ ، وإنّما يمنع عمل ما قبل إلَّا فيما بعدَها إذا تمّ الكلام قبلها ، فأمّا إذا لم يتمّ ، فيعمل ما قبلها فيما بعدها ، نحو : ما ضربْتُ إلَّا زيداً . وقد نصّ أبو حَيّان[2] أنَّ ما بعد « إلَّا » لا يكون معمولاً لما قبلها إلَّا إذا كان مستثنى أو مستثنى منه أو تابعاً للمستثنى منه . ويقوّيه أيضاً أنَّ المُعْربين[3] أجازوا أنْ يكونَ العاملُ في ﴿ بَادِيَ ﴾ ﴿ نَرَىٰكَ ﴾ ، أي فيما يظهر لنا من الرّأي ، أو في أوّل رأينا .

وإذا لم يُرَدْ إعمال ما قبل إلَّا فيما بعدها ولو كان الكلامُ غيرَ تام ، ولو كان المعمول ظرفاً = أجازت مقاييس العربيّة أنْ يجعل ﴿ بَادِيَ ﴾ متعلّقاً بحال مِن ﴿ أَرَاذِلُنَا ﴾ ، أي الأَرَاذِلُ في رَأْينا ، أو أنْ يجعل ﴿ بَادِيَ ﴾ مفعولاً مطلقاً ، وجاء المصدر على فاعل على غير قياس ، وهو وجه أجازه الجامع .

ولمّا مَضَى أبو عليّ إلى آية الشُّورى احتكم إلى مقياس أنَّ ما قبل إلّا يعمل فيما بعدها إذا كان الكلام تامّاً ، وقاس إلَّا على حرف النَّفْي ؛ لأنَّها في معناه ، فكما لا يعمل ما قبل حرف النفي فيما بعده ، كذلك حُكْم ما هو بمنزلة حرف النَّفْي . فمنع أنْ يكون ﴿ أَن يُكَلِّمَهُ ﴾ عاملاً في ﴿ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ ﴾ لوقوعه بعدَ ﴿ إِلَّا ﴾ ، ولأنَّ ﴿ مِن ﴾ إذا تعلّق بـ ﴿ يُكَلِّمَهُ ﴾ لكان واقعاً موقع الأجنبي بين ﴿ وَحْيًا ﴾ وما عُطِفَ

---

(1) انظر : ماءات القرآن ١٦١ ، ومجمع البيان ٥/ ١٩٧ .

(2) البحر ٥/ ٢١٥ .

(3) انظر : التبيان ٢/ ٢٧ ، والبحر ٥/ ٢١٥ .

عليه ، وهو ﴿ أَوْ يُرْسِلَ ﴾ . فلهذا أضمر عاملاً محذوفاً علّق ﴿ مِن وَرَآءِ ﴾ به ، قدّره بـ يكلّم مِنْ وراء ، والسّياق دالٌّ عليه .

وقول أبي عليّ : ﴿ أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ﴾ في صلة ﴿ وَحْيًا ﴾ الذي بمعنى أنْ يوحي = لا يُوصف بأنّه سهو مِنْ أفحش ما يكون ، وبأنّه كلامٌ فاسدٌ مختلّ ، كما ذهب إليه الجامع[1] ؛ لأنَّ أبا عليّ لم يُرد بالصّلة ههنا المصطلح النَّحْويّ لها ، فيكون ﴿ مِن وَرَآءِ ﴾ متعلّقاً بالمصدر ﴿ وَحْيًا ﴾ ، وإنّما أراد أنَّ ﴿ مِن وَرَآءِ ﴾ واقع بعد ﴿ وَحْيًا ﴾ وفي حيّزها ، لا أنّها مِنْ تمامِها وصلتِها .

وقول أبي عليّ : لم يجزْ أنْ تحمل الجارّ الذي هو ﴿ مِن ﴾ في قوله ﴿ أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ﴾ على ﴿ أَوْ يُرْسِلَ ﴾ = سَبْقُ قَلَمٍ ، نطق بالصّواب فيه في التذكرة ، أو سَهْوٌ نبّه عليه الجامع في عامّة كتبه[2] غِبْطةً به ، وكيف والمُسْتَدْرَكُ عليه إمامُ الصّناعة أبو عليّ الذي[3] مثله لم يُوْلَدْ مِنْ بعد .

وقول الجامع[4] : « فإنْ قُلْتَ : فما قبل إلّا لا يعملُ فيما بعده إذا تمّ الكلام قبل إلّا ، لا يجوز : ما أعطيْتُ أحداً إلّا زيداً درهماً = فإنَّ أبا عليّ قد كفاك جواب هذا السؤال ، وحمل ﴿ بَادِىَ ٱلرَّأْيِ ﴾ على أنّه ظرف لما قبله ، ثمّ رَجَعَ عنه في قوله ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ﴾ فحمله على إضمار فعل آخر دلَّ عليه « يكلّم » ، على تقدير : أو يكلّمه من وراء حجاب . والظرف في الآيتين عندنا محمول على الفعل قبل إلّا ؛ لأنَّ الظرف يُكْتفى فيه برائحة الفعل » اهـ = غيرُ صحيح ؛ إذ لم يرجع أبو عليّ عن قوله الأوّل ، بل هما قولان له يجب أنْ يُعتقدا ؛ والآيتان مختلفتان ، فآية هود الاستثناء فيها ناقص ، فاحتمل أنْ يعمل ما قبل إلّا فيما بعدها ، وفيها عاملان يحتملان العمل في ﴿ بَادِىَ ﴾ ، وكلاهما واقع قبل إلّا ، والمعمول ظرف ، والظّروف يُتّسع فيها ، وأمّا آية الشُّورى فالاستثناء فيها تامّ ، وإذا

---

(١) الاستدراك ٢٣ .

(٢) انظر : شرح اللُّمع ٢/ ٤٩٦ ، والجواهر ٣/ ٨٥٨ ، والاستدراك ٢٤ .

(٣) انظر : كشف المشكلات ٢/ ٩٢٢ .

(٤) كشف المشكلات ١/ ٥٦٠ ـ ٥٦٢ ، وانظر منه ٢/ ١٢٠٤ .

عُلّق ﴿مِن﴾ بما قبل ﴿إِلَّا﴾ ، وهو ﴿أَن يُكَلِّمَهُ﴾ على جهة الاتّساع كما فُعِلَ في الآية الأولى ، اعترض فيه شيء ، وهو الفصل بين المتعاطفين ﴿وَحْيًا﴾ و﴿يُرْسِلَ﴾ بالأجنبيّ ، وهو ﴿مِن وَرَآيِ﴾ . فإذا بان هذا الاختلاف بين الآيتين لم يكن تعجُّبُ الجامع : « فسبحانَ اللهِ ! أليسا ظرفين؟ فَلِمَ جاز هناك ، ولم يجز هنا؟ . . . في كلامك نقض . . . الذي وقع في الحُجَّة تخليط . . . فَلِمَ ناقضْتَ؟ » = وارداً على الشَّيْخِ ولا مستحسناً منه ، بل غايةُ ما يقال تَجاذَبَت المقاييسُ وتَعادَت المناظرُ ، فقال في المسألة قولَيْنِ لم يَعْدَمْ كلُّ واحدٍ منهما قياساً يَسْتَعْصِمُ به .

وما وصفه الجامع بالرجوع أو التناقض في كلام أبي عليّ في هذه المسألة ، وقع هو فيه ؛ إذ أجازَ في بعض كلامِه[1] أَنْ يعملَ ما قبل إلَّا فيما بعدها ، وحمل الآيتين عليه ، ودفع تشبيه « إلَّا » بحرف النفي ، واستدلَّ على ذلك بقوله ﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ۝ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [سورة الواقعة : ٣٢ ، ٣٣] ، فجُرّ ﴿مَقْطُوعَةٍ﴾ حَمْلاً على ما قبل ﴿لَّا﴾ = وذكر في موضع[2] أَنَّ إعمال الوهم في الظرف ليس بمذهب سيبويه[3] ، وأَنَّ الآي الواردة على هذا ، محمولة على أفعال مضمرة دلّ عليها ما ظهر = ومنع[4] في موضع أَنْ يتعلّق ما بعد إلّا فيما قبله ، وإنْ جاء ما ظاهره كذلك حُمل على فعل آخر دلّ عليه المذكور ، ورأى[5] أَنَّ ما ذكره أبو عليّ في التذكرة من تعليق ﴿مِن وَرَآيِ﴾ بفعل مضمر ، هو الصحيح .

ومِنْ تَعَادِي مناظره أيضاً أَنَّه أجاز[6] أَنْ يكونَ ﴿يَظُنُّونَ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [سورة البقرة : ٤٦] مُحتملاً عَدَمَ القَطْعِ بذلك والحَتْم به ، بدلالة قول إبراهيم ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [سورة الشُّعراء : ٨٢] ،

---

(١) انظر : كشف المشكلات ١/ ٥٦٢ ، والجواهر ١/ ٢٧٣ .
(٢) انظر : الاستدراك ٢٥ .
(٣) انظر : الكتاب ٣/ ١٣٥ .
(٤) انظر : شرح اللُّمع له ٢/ ٤٩٤ ، وكشف المشكلات ٢/ ١٢٠٤ .
(٥) انظر : شرح اللُّمع له ٢/ ٤٩٥ .
(٦) انظر : الحُجَّة ٢/ ٢٧ ، ٣/ ٢٥٠ .

وجزم في موضع آخر أنَّ الظنّ ههنا عِلْمٌ ويقين ؛ لأنَّ « أنَّ » الثقيلة معناها ثبات الشّيء واستقراره ، وهي لا تقع إلّا بعد ما دَلّ على يقين كالعلم وبابه .

ففي المذهب الأوّل احتكم أبو عليّ إلى المعنى ، فملاقو ربّهم ، معناه ثواب ربّهم ، ولمّا لم يكن للمؤمن أنْ يقطع بأنَّه سينال ثواب ربّه مهما أتى من أعمال العبادة ، وإنّما ينال ثواب ربّه برحمة الله تعالى بعد العمل ، أجاز أبو عليّ ألّا يكون ﴿ يَظُنُّونَ﴾ محمولاً على اليقين القاطع ، واستأنس في هذا المعنى بما جاء على لسان أبينا إبراهيم عليه السّلام ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي﴾ ، فجاء السّياق على غلبة الظّنّ والطمع ، والمتكلّم نبيّ .

وفي المذهب الثّاني احتكم إلى مجيء أنَّ الثقيلة بعد ﴿ يَظُنُّونَ ﴾ التي دلَّ الاستقراء على أنَّها لا تأتي إلّا بعد الأفعال الدّالّة على اليقين والعلم ، فجزم أنَّ ﴿ يَظُنُّونَ﴾ معناه يعلمون على جهة اليقين . وكلا المذهبين معنى يقوم به السّياق ولا يأباه .

ومن حضور خاطره مرّة وتأبّيه واعتياصه عليه مرّة أخرى ما يقوله في ضَرْبٍ واحد من القراءة ، واتاه الخاطر في قراءة ابن عامر[1] ﴿أَنۢبِئۡهِم﴾ [سورة البقرة : ٣٣] مهموزة مكسورة الهاء ، فجعل كسر الهاء متجهاً من وجهين[2] :

الأوّل أنَّه أتبع كسرة الهاء الكسرة التي قبلها ، والحركة للإتباع قد جاءت مع حجز السكون وفصله بين المتحركين ، نحو : هذا المُرْءُ ، ورَأَيْتُ المَرْءَ .

الثّاني أنَّه لم يعتد بالحاجز الذي بين الكسرة والهاء لسكونه ، فكأنَّ الكسرة وليت الهاء ، والكسرة إذا وليتها الهاءُ كُسِرَتْ ، نحو : بِهِ .

وإذا اتجهت هذه الوجوه في قراءة ابن عامر لم ينبغِ أَنْ يُخَطَّأ ، وإنْ أمكن أَنْ يقال إنَّ غيرَ هذه القراءة أَبينُ وَجْهاً منها .

---

(١) السَّبْعة ١٥٤ .

(٢) الحُجّة ٢/ ١١ ـ ١٣ .

وتأبّى عليه خاطره ، فقال في رواية ابن ذكوان عن ابن عامر[1] في آية الأعراف ﴿أَرْجِئْهِ﴾ [١١١] ، وهي نظيرة ﴿أَنبِئْهِم﴾[2] : كسر الهاء مع الهمز غلط لا يجوز .

هذان قولان متدافعان لأبي عليّ في ضَرْبٍ واحد مِن القراءة ، في الأوّل اجتهد ، فأجرى القراءة على عيار كلامهم ، وعلّلَ ما ذَهَبَ إليه ، وشفعه بما رواه عن العرب ، وذكر أَنَّ ما هذا مخرجه لم يَنْبَغِ أَنْ يُرمى بالخطأ ، وفي الثّاني أعرض عن الاجتهاد ، ولم تُوَاتِهِ القريحة ، واكتفى بأَنْ يقول : القراءة غلط لا يجوز . وأشبه قولَيْهِ بالقبول ما كان معلّلًا خارجاً عن تغليط القراءة ، وهو الأليق بمذاهب أبي عليّ في الاجتهاد .

ومِنْ تَعَادِي مناظره تباينُ وَصْفِهِ للشَّيْءِ الواحد ، كوَصْفِهِ مَنْ همز الواو في نحو : اشترؤُا الثوب ،[3] بأنَّه يجري مجرى الغلط ، وقال : ويقوّي تحريك الواو بالضّمّ أنَّ قوماً يهمزون ، فرأى في هَمْزِ الواو حُجَّةً لتقوية تحريك الواو بالضّمّ ، وقال : ليس بالقياس ، وقال : لا ينبغي ولا يسوغ ، وقال : تحريكه بالكسر أشبه من الهمز فيه . فهذه الأوصاف على تباينها تُفضي إلى معنى واحد : أَنَّ همز واو الجماعة ليس قياساً .

ومن تَعَادِي مناظره أَنَّه حكم[4] أَنَّ الإدغام في ﴿مُرُدِّفِيْنَ﴾ [سورة الأنفال : ٩] لايستقيم اطّراده ، ثمّ حكم بعد قليل بأَنَّ الأظهر في ﴿مُرُدِّفِيْنَ﴾ اطّراد إدغامه .

ومنه أَنَّه حكم[5] أَنَّ إبدال الهمزة من الواو المكسورة أوّلًا يطّرد ، وحكى ابن جنّي عنه أَنَّ إبدال الهمزة من الواو المكسورة ، نحو وِشَاح وإِشَاح ، لا يطّرد .

---

(١) السّبْعة ٢٨٧ .

(٢) الحُجَّة ٤/ ٦٢ .

(٣) الحُجَّة ١/ ١٢٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٦/ ٣٦٤ ، ٤٣٦ .

(٤) الحُجَّة ١/ ١٠٥ ; ١١١ .

(٥) الحُجَّة ٢/ ٤٢٣ ، والمنصف ١/ ٢٣٠ .

هذه أمثلةٌ على تعدُّد آراء أبي عليّ في المسألة الواحدة لخلاج خاطره وتعادي مناظره ، وهي دالّة على ما وراءَها ، وهو كثير ، إذ جُلُّ ما تعدّد فيه إفتاء أبي عليّ راجع إلى هذا السبب ، ولم يكن الشَّيْخُ بِدْعاً فيه ، بل هو جَارٍ على عرقٍ لـه عند صاحبه أبي الحسن ذي المذاهب الكثيرة ، ومثله عند الفقهاء : ألا تَرَى إلى قولهم : وقول الشّافعي في القديم ، وقوله في الجديد .

٢ـ النَّزْعَةُ إلى الصِّيَال وشَهْوَةُ المغالبة .

لعلَّ رغبة أبي عليّ في الإدْلال بعلمه والنّزعة إلى الصِّيَال تحرِّكُها شهوة مغالبة شيوخه أَو مَنْ لا يرتضي قوله من النَّحْويين = أَدَّتْه إلى تعدُّد الإفتاء وتباين الرَّأْي ، وقد ألمع أبو حَيَّان إلى شيءٍ من هذا المعنى في قوله[1] : « وحَمَلَ أبا عليّ على هذه المغالطة حُبُّ ردِّه على الزَّجَّاج ؛ لأنَّه كان مولعاً بذلك ، وللشّنآنِ الجاري بينهما سببٌ ذكره النَّاس » ، وقال جامع العلوم يخاطب أبا عليّ[2] : « فما هذا الازدحام منك ومِنْ غيرِك على مثل ذلك الشَّيْخ » يعني الزَّجَّاج .

ومن مغالطة أبي عليّ مع الزَّجَّاج ما ذكره في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [سورة التوبة : ٦٣] :[3] « ومَنْ ذهب في هذه الآية إلى أَنَّ ﴿أَنَّ﴾ التي بعد الفاء تكرير من الأولى ، لم يستقمْ قوله . وذلك أَنَّ ﴿مَن﴾ لا تخلو من أَنْ تكون للجزاء الجازمِ الذي اللَّفْظُ عليه ، أو تكون موصولة . فلا يجوز أَنْ يقدّر التكرير مع الموصولة ، ولو كانت موصولة لبقي المبتدأ بلا خبر . ولا يجوز ذلك في الجزاء الجازمِ ؛ لأَنَّ الشرط يبقى بلا جزاء » ، هذا كلامه هنا . ولمّا تكلّم في موضعٍ آخر على أَنَّ التكرار يحسن إذا تراخى الكلام وطال ، قال : « قال بعض شيوخنا في قوله ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن . . . فَأَنَّ لَهُۥ ﴾ : إنَّ ﴿أَنَّ لَهُۥ﴾ هي الأُولى كُرِّرتْ . . . . وهذا النَّحْو من كلامِهم غير ضيّق» . فاستدلَّ بقول الزَّجَّاج ـ وهو

---

(١) البحر ١/ ٣٣١ .

(٢) شرح اللُّمع له ١/ ٣٢٥ .

(٣) الحُجَّة ٣/ ٢١٢ ، ٦/ ١٧٣ ، ومعاني القرآن للزَّجَّاج ٢/ ٤٥٩ .

مَنْ أبهمه في الموضعين ـ الذي رآه غير مستقيم في موضع آخر .

ومن تعدُّد أقواله الآتي مِنْ حُبِّ مغالبة شيخه الزَّجّاج ، ما ذكره في قوله تعالى ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۖ ﴾ [سورة آل عمران : ١٧٨] :[١] « فـإنْ قُلْتَ : فَلِمَ لا يجوز الفتحُ في « أنَّ » ، وتجعله بدلاً من ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ كقوله ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥۚ ﴾ [سورة الكهف : ٦٣] = قيل : لا يجوز ذلك ؛ لأنَّك إذا أبدلْتَ « أنَّ » من ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ لزمك أنْ تنصب « خيراً » على تقدير : لا يحسبَنَّ إملاءَ الذين كفروا خيراً لأنفسهم ، من حيث كان المفعول الثّاني لـ « يحسبَنّ » ، وقيل[٢] : إنَّه لم ينصبْه أحد » اهـ

وهذا الذي اعترض به أبو عليّ قول الزَّجّاج[٣] ، وهو يردّ عليه ويعنيه ، وهو في ردِّه متحامِلٌ مزدحم على أبي إسحق ؛ لأنَّه إذا جاز الفتح كانت « أنَّ » مع اسمها وخبرها بتمامهنّ بدلًا ، ولا يجوز أنْ تبدل « أنَّ » مع اسمها دون الخبر الذي أوجب نصبه أبو عليّ إذا وقع البدل ، وهذا ما دفع به أبو عليّ[٤] قول مَنْ زَعَمَ أنَّ ﴿ أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٣٥] = بدلٌ مِنْ ﴿ أَنَّكُمْ ﴾ الأولى ، وذكر أنَّ ﴿ أَنَّكُمْ ﴾ الأُولى لم تتمّ بخبرها ، فكيف يُبدل منها؟ وهذا منه إقرار بأنَّ « أنَّ » مع اسمها وخبرها بتمامهنّ في تقدير المصدر . فلا يلزم إذن أبا إسحق ما أَلزمَه إيّاه في آية آل عمران .

ومن تعدُّد أقواله الآتي من حُبِّ ردِّه على الفرّاء ، قوله[٥] : « فإنْ قُلْت : أَيجوز أنْ يكونَ رِهَانٌ جَمْعَ رُهُن ، ولا يكون جمع رَهْن = فالقول أنَّ سيبويه لَا يَرَى جمع الجمع مطّرداً ، فينبغي أَلَّا يُقْدم عليه حتّى يُعلم . فإذا كان رَهْن قد صار مثل كَعْب ،

---

(١) الحُجَّة ٣/ ١٠٧ ، والإغفال ٢/ ١٤١ .

(٢) في الإغفال ٢/ ١٤٢ : وسألت أحمد بن موسى عنه ، فقال : لم يقرأ به أحد اهـ وفي البحر ٣/ ١٢٣ : وأبو بكر بن مجاهد هو المرجوع إليه في باب القراءات .

(٣) معاني القرآن له ١/ ٤٩١ .

(٤) الحُجَّة ٢/ ٦١ .

(٥) الحُجَّة ٢/ ٤٤٨ ، والكتاب ٣/ ٦١٩ .

قلنا : إنَّ « رِهَان » مِثْلُ كَعْب وكِعَاب ، ولم نجعلْه جمعَ الجمع إلّا بثبت » ، ورأى أَنَّ قياس جمع الجمع التوقُّفَ عنه أَوْلى . والذي قال : إنَّ رِهَاناً جمعُ رُهُن هو الفرّاء[1] ، وأبو عليّ يردُّ عليه في هذا المقام . فرغبة أبي عليّ في دَفْع رأيه هي التي أدَّته إلى اعتقاد أنَّ جمع الجمع لا يُقاس . ثمّ لمّا عرض لِمَا ظاهره أنّه جَمْعُ جَمْع أجازه[2] واعتقد حُسْنَه .

ولمّا رأى الفرّاء[3] خَرَّجَ قراءةً على الحمل على مَعْنى فِعْل مضمر دَلَّ عليه الفعل المتقدِّم ، ذهب[4] إلى أنَّ هذا الضَّرْب من الحمل لا يكون في حال سعة واختيار . ثمّ لمّا عرض لـه من القراءة ما لا يسوغ إلّا بالحمل على معنى فعل مضـمر يدلُّ عليه الفعل المتقدّم ، حكم[5] بأنَّه ينبغي أَنْ يحمل على ذلك ، ورآه سائغاً في سعة الكلام .

ومِنْ أَدَلِّ الأمثلة على رغبة أبي عليّ في الإدلال بعِلْمِه ، وأنَّه انتزع من المقاييس وجمع من الرواية ما عَدِمَه غيرُه من العلماء حين وصفوا قـراءة حمـزة[6] ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٢] بكسر الياء الثّانية = بأنَّها لَحْنٌ ؛ فقد لحَّنها[7] الأخفش ، واسترذلها الزَّجّاج ، وضَعَّفَها الفرّاء ، ورأى الأَزهريّ أَنّه لا يجوزُ أَنْ يُقْرَأَ هذا الحرفُ بقراءة حمزة = ما ذكره من الحُجَّة لقراءة حمزة هذه[8] :

١ـ ذكر الفرّاء في كتاب التصريف أنَّه قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب ، وزعم

---

(١) معاني القرآن له ١/ ١٨٨ .

(٢) الحُجَّة ٣/ ٣٦٧ ، ٤/ ١٠٥ ، ٥/ ١٤٢ .

(٣) معاني القرآن له ١/ ١٣ ـ ١٤ .

(٤) الحُجَّة ١/ ٣١١ .

(٥) الحُجَّة ٤/ ٣٦٧ .

(٦) السَّبْعة ٣٦٢ .

(٧) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٠٧ ، وللزّجّاج ٣/ ١٥٩ ، وللفـرّاء ٢/ ٧٥ ، ومعانـي القـراءات للأزهـريّ ٢/ ٦٣ .

(٨) الحُجَّة ٥/ ٢٩ ـ ٣٠ ، وعنها في الوسيط للواحدي ، وشرح الشّاطبية لأبي شامـة ، كما في الخزانة ٤/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥ ، والتذكرة لأبي حيّان ٣٤

القاسم بن معن أنَّه صواب .

٢ـ زعم قطربٌ أنَّه لغة في بني يربوع ، يزيدون على ياء الإضافة ياءً ، وأنشد[١] :

قَـالَ لَهَـا : هَـلْ لَـكِ يـا تـا فِـيِّ

٣ـ وَجْهُها مِن القياس أنَّ الياءَ كالهاءِ والكاف ، فكما أنَّ الهاءَ قد لحقتْها الزِّيادةُ في : هذا لَهُو ، ولحق الكاف أيضاً في قول مَنْ قال : أَعْطَيْتُكَاهُ وأَعْطَيْتُكِيْه ، فيما حكاه سيبويه[٢] ، وهما أختا الياء ، كذلك ألحقوا الياءَ الزيادة من المدِّ ، فقالوا : فِيِّي ، ثمّ حُذفت الياء الزائدة على الياء ، كما حذفت من الهاء في نحو : لَهُ ، وكما حذفت من الكاف في نحو : أَعْطَيْتُكه ، كذلك حُذفت الياء اللّاحقة للياء كما حُذف مِنْ أُختَيْها ، وأُقِرَّت الكسرة التي كانت تقتضيها الياء المحذوفة ، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة .

ثمّ قال عقب هذه الوجوه : « فإذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللُّغة ، وإنْ كان غيرُها أَفْشَى منها ، وعضده من القياس ما ذكرْنا = لم يَجُزْ لقائِلٍ أَنْ يقول : إنَّ القراءة بذلك لَحْنٌ ؛ لاستفاضةِ ذلك في السَّماع والقياس ، وما كان كذلك لا يكونُ لحناً » اهـ

على حين كان قد وَصَفَ قراءةً حكاها أبو الحسن[٣] ﴿يَا بُشْرَيِّ﴾ [سورة يوسف: ١٩] عن بعضِ أَهْلِ المدينة ، نظيرةً لقراءةِ حمزةَ ، بأنَّها[٤] لا وَجْهَ لها إلَّا أنْ يكون على قَوْلِ مَنْ قال :

قَـالَ لَهَـا : هَـلْ لَـكِ يـا تـا فِـيِّ

فحذف الياء التي تتبع الياء = وبأنَّ حذف الياء وبقاء الكسرة على هذا النَّحْو قليل

---

(١) فرغْتُ منه ١/ ٣٩٢ .

(٢) الكتاب ٤/ ٢٠٠ .

(٣) لم أجده في معاني القرآن له ، ولا في غيره مِنَ المظانّ .

(٤) الحُجَّة ٤/ ٤١٤ ، ٤١٥ .

في الاستعمال ، ورديءٌ في القياس ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الياء للمتكلِّم بمنزلة الكاف للمخاطب ، فكما لا تلحق الكافَ زيادةٌ في الأَمْرِ الشَّائع ، كذلك لا تلحق الياء زيادة الياء .

فهذان ضَرْبٌ واحد من القراءة ، حين أقبل النّاس على تضعيف إحداهما ، مضى أبو عليّ إلى الرّواية والدّراية يُثبتُ هذه القراءةَ ، ويَصِفُ اللُّغةَ الآتيةَ عليها بأَنَّها مستفيضةٌ في السَّمَاع والقياس ، وأَنَّها لا ينبغي أَنْ تُلَحَّنَ ، يَحْدُوه في ذلك رغبتُه في التماس الوجه لِمَا قَعَدَ النّاسُ عن معرفة وجهه ، وحين عرض لنظير هذه القراءة ، ولم يَرَ النّاس قد قالوا فيها ما قالوه في أختها ، قرّر أَنَّها لا وجه لها إِلَّا على لغة قليلة في الاستعمال رديئة في القياس .

٣ـ نُضْجُ المَلَكَةِ النَّحْوِيَّةِ واتِّسَاعُ المعرفة .

ليس يخفى أَنَّ رجلاً مثل أبي عليّ وَقَفَ حَيَاتَه على العربيّةِ لا يَعْتَاقُه عنها ولدٌ ، ولا يَقْعُدُ به عن طَلَبِها متجرٌ = لا يمكنُ أَنْ يتوقَّفَ عن طَلَبِ المعرفة والتحصيل ، وإذا كان ما يحصِّلُه الرَّجُلُ يزدادُ مع تصرُّم الأَيَّام وكرّ السنين ، ويزيدُه محصولُه هذا امتراساً بالصّناعة وقدرةً في تشقيقِ القَوْلِ واستنباطِ ما تُكِنُّه العربيّة مِنْ أسرارٍ وأحكام - فلا غرابةَ أَنْ يرجعَ عن رَأْيٍ لم يبلغْ إناه قاله في طَوْرٍ مِنْ أطوار حياته العلميّة ، ثمّ بدا لـه رأْيٌ مختمر قد استحكم فيه قياس ، وأحاطت به رواية ، فاستقرَّ عليه .

ومثل هذا التّنامي في شخصيّة الشَّيْخ هو ما يُفَسِّرُ ما قاله ابن جنّي في تقويم موقف أبي عليّ من شيخه ابن السَّرَّاج[١] : « وكان بِأَخَرَة رُبَّما جَمَشَ أبا بكر وعَذَمَه ، ولم يكنْ رَأْيُه فيه متأخِّراً رَأْيَه فيه متقدِّماً » ، فتطاول عُمْر أبي عليّ المديد وتزايد معارفه باطّراد هو ما غيّرَ نظرته إلى شيخه ، فكان في طور اليفاع ، وهو بعدُ في سنّ الطلب ، مبهوراً بعلم شيخه ، ولمّا تقدّمتْ به الأيّام ، واتّسعت آفاقه ، واغتنت معارفه ، رأى أَنَّ ما كان عند شيخه قليل ، فتغيّر اعتقادُه فيه .

---

(١) بقيّة الخاطريّات ٤٥

ومِمَّا يُذْكر في هذا المقام أَنَّ المبرِّد في عنفوان شبابه كان قد أخذ على سيبويه مسائل سمّاها مسائل الغلط ، ثمّ بدا له غَلَطُه هو فيها ، فرجع عنها ، واعتذر بأَنَّ ما حمله على ذلك نَزَقُ الشّباب ؛ قال ابن جنّي[1] : « وأَمَّا ما تعقَّبَ به أبو العَبَّاس محمَّد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمَّاها مسائل الغلط ، فقلَّما يلزمُ صاحب الكتاب منه إلَّا الشَّيْء النَّزْر . وهو أيضاً ـ مع قلّته ـ مِنْ كلام غير أبي العبّاس . وحدّثنا أبو عليّ عن أبي بكر عن أبي العبّاس أنّه قال : إنَّ هذا كتاب كُنَّا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة ، واعتذر أبو العبّاس منه » اهـ

ومن الأمثلة الدّالة على نضج الرّأي عند أبي عليّ أَنَّه عرض لقول الفَرَّاء[2] في جواز أَنْ تكون البَرِيَّة من البَرَى ، وهو التُّراب ، في مسائله البصريَّات[3] ، دون أَنْ يُعَقِّبَ عليه بشيء ، فكأنَّه قولٌ غيرُ مدفوع ، والبصريّات من كتب أبي عليّ المبكّرة ، والقول في جُلِّ مسائلها غير مستوفى ولا محرَّر ، ثمّ عرض لقوله في الحُجَّة ، وهي من آخر كتب الشيخ على ما مضى تحقيقُه ، وهي ما هي قوّة ونضجاً وامتلاءً بفنون العربيّة ، فقال[4] : « ومَنْ زَعَمَ أَنَّ البَرِيَّة من البَرَى الذي هو التراب كان غالطاً ؛ أَلَا تَرَى أَنَّه لو كان كذلك لم يُحَقِّقْ هَمْزَهُ مَنْ حقَّقَ من أهل الحجاز ، فتحقيقهم لها يدلُّ على أَنَّها مِن برأ اللهُ الخلق » ، وقال : « وهمزُ مَنْ هَمَزَ البريئة يدلُّ على فساد قول من قال : إنَّه من البَرَى الذي هو التراب ؛ أَلَا تَرَى أَنَّه لو كان كذلك ، لم يجز همزُ مَنْ همزه على حالٍ إلَّا على وجه الغلط ، كما حكوا : استلأَمْتُ الحجر ، ونحو ذلك من الغلط الذي لا وَجْهَ له في الهمز » اهـ

ومنها ما قاله أبو عليّ في إعراب قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [سورة يس : ٣١] :[5] « ﴿ كَمْ ﴾ لا يجوز أَنْ يكون منصوباً

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٨٧ .

(٢) معاني القرآن له ٣/ ٢٨٢ ، وإصلاح المنطق ١٥٨ ، والمخصَّص ١٤/ ٧ .

(٣) البصريّات ١/ ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٤) الحُجَّة ٢/ ٩١ ، ٦/ ٤٢٨ .

(٥) التَّعْليقة ٢/ ٢٤٥ ، وانظر : معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٣٧٦ .

بـ ﴿يَرَوْا﴾ ، ولكنّها في موضع نصب مِمّا بعده ، و« أَنَّ » بَدَلٌ مِنْ موضع ﴿كَمْ﴾ » اهـ

ثمّ أبى[1] أنْ تكون « أَنَّ » بدلًا مِنْ ﴿كَمْ﴾ ؛ لأنَّ ﴿كَمْ﴾ يُرادُ به أهل القرون الّذِيْن أُهْلِكُوا ، وليس الإهلاكَ ، فيُبْدَلَ منهم . واختار أبو عليّ ما فهمه من كلام سيبويه ، وهو أَنَّ المصدر المؤول ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بدل من موضع الجملة ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ ، لا مِنْ ﴿كَمْ﴾ وحدَها ، فـ ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ يدلُّ على الإهلاك ، ومعنى ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ الاستئصال ، فيُبدل من الإهلاك .

وما قاله أبو عليّ أوّلًا ، وهو إبدال المصدر من ﴿كَمْ﴾ وحدها ، رَأْيٌ مرتجلٌ غيرُ معلَّل قاله وهو يكتب حاشيته على الكتاب ، ثمّ لمّا تمرَّس ، وازداد معرفةً ، تدبَّر في فهم كلامِ صاحب الكتاب ، وانتهى إلى أنَّ المصدر بدل من الجملة ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ لا مِنْ ﴿كَمْ﴾ وحدَها ، لفساد ذلك معنًى وصِنَاعةً ؛ فأَمَّا المعنى فلأَنَّ ﴿كَمْ﴾ كناية عن أهل القرون ، والمصدر المؤول معناه الاستئصال وعدم الرجوع ، وأَمَّا الصّناعة فلأَنّه يؤول إلى إبدال المعنى أو المصدر من الذات أو العين .

٤ـ مَا يُجِيْزُه فيما يَعْرِضُ له قد يَضْطَرُّهُ للاعتدادِ بِرَأْيٍ كَانَ قَدْ رَأَى عَدَمَ الاعتدادِ به .

أَجاز[2] أبو عليّ أَنْ يُعَلَّق « لي » مِنْ قَوْلِ يزيدَ بْنِ الحَكَمِ الثَّقَفِيِّ[3] :

لِسَانُكَ لِي أَرْيٌ ، وغَيْبُكَ عَلْقَمٌ   وشَرُّكَ مَبْسُوطٌ ، وخَيْرُكَ مُلْتَوِي

في أحد الوجوه ، بحال من أَرْي ، وأَرْي معناه مثل أَرْي ، فالعامل معنى فعل ، ولمّا كانت الحال على لفظ الظرف ، وكانت في المعنى تشبهُه ، جعلها الشّاعر بمنزلة الظرف ، فأعمل فيها المعنى ، وإنْ كانت متقدّمة عليه ، كما يُعمله في الظرف متقدِّماً .

---

(١) الحُجّة ٥/ ٢٦٢ ، والمنثورة ١٨١ ، والكتاب ٣/ ١٣٢ ، والجواهر ٢/ ٥٨٧ ، وكَشْف المُشكلات ٢/ ١١١٦ ، والبحر ٧/ ٣٣٣ .

(٢) الشّعْر ١/ ٢٤٤ .

(٣) البصريّات ١/ ٢٨٥ ، وابن الشّجري ١/ ٢٧٠ ، وشرح أبيات المغني ٥/ ١٨١ ، والخزانة ٣/ ١٣٢ . الأَرْي : العسل ، والعلقم : الحنظل الأخضر .

ولمَّا كان أبو عليّ في حصاد ما تُطِيْقُه « لي » مِن أَعاريبَ ، وجرى قلمه بأَنَّها حال من أَزْيِ تقدَّمت ، اضطُرَّ إلى إجازة عمل المعنى في الحال وإنْ كانت متقدِّمة عليه ، مع أَنَّه منع[1] عمل المعاني في الحال متقدِّمة عليها في غير موضع ؛ قال[2] : « ولمَّا كان هـذا معناه ـ أي الحال ـ أَجراها العرب مُجْرى الظَّرف ، وإنْ كانت عبارةً عن زيد ونحوه ، فاستجازت أَنْ تُعمل فيها المعاني ، كما أعملتْها في الظّروف ، ولم تجعله بمنزلة الظّروف مِنْ حيثُ كان مفعولاً مختصّاً ، فلم تعملْ فيها المعاني متقدِّمة » اهـ .

جعل أبو عليّ امتناع عمل المعنى في الحال متقدّمة عليه مِمّا فارقت فيه الحالُ الظَّرفَ ، فجاز : أَكلَّ يومٍ لك ثوبٌ؟ على أَنَّ لك عاملة في كلّ ، ولم يجز : زيدٌ قائماً في الدّار ، على أَنْ يكون : في الدّار ، عاملة في : قائماً . وبهذا يكون للحال مزيّة على الظّرف ، ولا تخرج عن حدّ المفعول به ، والحال مِمّا اجتمع فيه الشبه من الظّرف والمفعول به[3] . فجريان قلم أبي عليّ بجواز تعليق « لي » بحالٍ من « أَزْي » ، والعامل فيه معنى الفعل « يشبه » الذي دلّ عليه إرادة التشبيه ؛ إذ المعنى لِسَانُكَ مِثْلُ أَزْيِ = جرَّه إلى إجازة ما منعه ، ونصّ على أَنَّه مزيّة تفصل الحال عن الظّرف . وفي كثرةِ الوجوه التي امتخضها غَنَاءٌ عن إجازة هذا الوجه ، أو إجازته على إضمار فعل يدلُّ عليه السّياق ، فيسلم من إعمال المعنى في الحال وقد تقدَّمت عليه .

وكان قد رأى[4] تَـرْكَ إبدال الألف من التنوين في الشِّعْر ليس بالمتّسع ، واستدلَّ على ذلك بعدم حكاية سيبويه لـه ، ثمّ لمّا احتاج إلى تَرْكِ هذا الضَّرْب من الإبدال في توجيه بيتٍ عَرَضَ لَهُ ، قال[5] : « وهـذه اللُّغة ـ وإنْ لم يحكِها سيبويه ـ

---

(١) انظر : الحُجَّة ١/ ١٥٦ ، والبغداديّات ٥٥٦ .
(٢) الحُجَّة ١/ ١٥٦ .
(٣) انظر ما سلف ١/ ٥٥١ .
(٤) الحُجَّة ١/ ١٤٢ .
(٥) الشِّعْر ١/ ١١١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٧٨ .

فقد حكاها أبو الحسن وغيره ، ووَجْهُها من القياس ما أَعْلمتك » ، فأغضى عن عدم حكاية سيبويه لها ، واعتدَّ بحكاية أبي الحسن لها لمّا اضطرَّه المقام إلى الاستعانة بها في تأييد ما ذهب إليه .

هذه هي جملة الأسباب التي قدَّرْتُ أنّها باعثةٌ على تعدُّدِ القول وتغيُّر الإفتاء في الشَّيْء الواحد ، وليس يبعدُ أنْ تكونَ ثمّة أسبابٌ أُخرى حملتْه على ذلك ، منها اشتغاله بتراث أبي الحسن وعكوفه عليه ، وأبو الحسن ركّاب لهذا الثَّبَج آخِذٌ به ، وكثرة الاشتغال بالشَّيْء قد تُعْدي على العلْم به ، فقد يكون اشتغاله بتراث أبي الحسن سبباً في نقل هذه الظّاهرة إليه ، ومنها كثرة تقلُّبه في البلاد واختلاف جهة السّائل أو مَنْ يقدِّم له الرَّأي ، فحين أَلَّف الإيضاح لعَضُد الدّولة اختار[1] أنْ تكون « ليس » فعلاً ، على ما عليه الجمهور ، وحين كتب الحلبيّات في بلاط سيف الدّولة المزدحم بابن خالويه وغيره من الأعيان ، اختار أنَّها حرف جالباً كلّ المقاييس لإثبات ما اختار مُدِلًّا بعلمه ومُغْرِياً في رأيه ، ومنها تباين ما يقف عليه من مصادر ، فقد كان اعتقد[2] رأي سيبويه في : لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٍ ، ولمّا وقف على كلام أبي زيد في غير النَّوادر وجد فيه رواية عن أبي أدهم الكلابيّ تبيّن أصلاً يعتمد عليه في اختيار غير قول سيبويه ، وقوّاه بأخرة . وعلى الجملة يظلُّ خِلاج الخاطر وتعادي المناظر أوجه الأسباب في تفسير ظاهرة تعدُّد الأقوال في تراث الشّيخ .

---

(١) انظر ما سلف ٢/ ٢٣١ .

(٢) انظر : الحُجّة ٤/ ٣٨١ ، والكتاب ٣/ ١٥٠ ، والخزانة ١٠/ ٣٣٩ .

الأُسُسُ الّتي يُعَوّلُ عليها في تَرْجِيْحِ أَحَدِ قولَيْ أبي عليّ في المَسْأَلَة الواحدة

مضى أَنَّ إِفْتاءَ العَالِمِ في المَسْأَلَةِ الواحدةِ بِرَأْيَيْنِ مختلفَيْنِ لا يَعْني أَنَّ أحدهما كان غلطاً في أَصْلِه ، إنّما هو دُوْنَ أخيه الذي استحكم فيه القياس ، وأَحاطتْ به الرّواية .

وإذا كان لا بُدَّ مِن اختيار قولٍ منهما ، فما الأُسُسُ التي يُعتمدُ عليها لتقرير أَنَّ هذا القول هو الرّاجحُ ، وهو ما ينبغي أَنْ يُنْسَبَ إلى أبي عليّ أَنّه استقرّ عليه ، وأَنَّ هذا القولَ هو المرجوحُ ، وهو ما ينبغي أَنْ يُنْسَبَ إلى أبي عليّ أَنّه رجع عنه؟

اقترح أديب العربيّة وعبقريُّها أبو الفتح عثمان بن جنّي[1] جملة من الأسس التي يُسْتأنس بها في التّرجيح ، وأضفت إليها بعض ما أملاه النّظر في تراث الشّيْخ ، وفيما يأتي عَرْضٌ لهذه الأسس مشفوعة بالأمثلة :

١ـ إذا كان أحد القولَيْنِ معلّلاً ، والآخر مُرْسلاً ، فإنَّ الأَخْذَ بالقول المعلَّل أَوْلى ، ويجب أَنْ يُتَأَوّلَ المُرْسَلُ .

التمس أبو عليّ لترك الهمزة في ﴿أَنْبِيْهِم﴾ [سورة البقرة: ٣٣] وقلبها ياء وجهَيْنِ[2] :

الأَوّل أَنّه لمّا خفّف الهمزة لسكونها وانكسار ما قبلها ، فقلبها ياءً كذيب ، أَشبهتِ الياء التي هي غير منقلبة عن الهمزة ، فكسر الهاء بعدها كما تكسر « هِم » من : تَرْمِيْهِم . ويقوّي ذلك أَنَّ منهم من أدغم الواو السّاكنة المنقلبة عن الهمزة في الياء ، كما تدغم الواو التي ليست منقلبة ، نحو[3] : رُيًّا ورُيَّة .

---

(١) انظر : الخصائص ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠٨ .

(٢) الحُجّة ٢/ ١٢ ـ ١٣ ، والسَّبْعة ١٥٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٤٠٤ ، والتعليقة ٥/ ٥٩ ، والحلبيّات ٥٥ ، ٥٧ ، والمنصف ٢/ ٢٨ ، والفصوص ٢/ ٢٦٢ .

الثّاني أَنْ تقلب الهمزة إلى الياء قلباً . وهذا ، وإنْ كان سيبويه[1] لا يجيزُه إلّا في الشِّعْر ، فإنَّ أبا زيد يرويه عن قوم من العرب .

وإذا اتّجهت هذه الوجوه لم يَنْبَغِ أَنْ يُخَطَّأَ القارىء بها ، وإنْ كان غير هذه القراءة أبين وجهاً منها وأظهر .

وقال[2] في « الصَّابونَ » إنَّه على قلب الهمزة ، وقلب الهمزة على هذا الحدّ لا يجيزه سيبويه إلَّا في الشِّعْر . ويجيزُه غيرُه ، فهو على قول مَنْ أجاز ذلك . ومِمّن أجازه أبو زيد . وحُكِيَ[3] عن أبي زيد أنَّه قال : قلت لسيبويه ، سمعتُ قَرَيْتُ ، وأَخْطَيْتُ . قال : فكيف تقولُ في المضارع؟ قلت : أَقْرأُ . قال : حَسْبُكَ . يريد سيبويه أَنَّ قَرَيْتُ مع أَقْرَأُ لا ينبغي ؛ لأَنَّ أَقْرَأ على الهمز ، وقريت على القلب . فلا يجوز أَنْ يُغَيَّرَ بعضُ الأمثلة دون بعض ، فدلَّ ذلك على أَنَّ القائلَ لذلك غيرُ فصيح ، وأنَّه مُخَلِّطٌ في لغته .

وقال في موضع[4] : « لو حفَّف الهمزة فقلبها ياء ، فقال « أرْجِيْهِ » ، فكسر الهاء ، لم يستقمْ » .

هذان قولان لأبي عليّ ، في الأوَّل أجاز أن تقلب الهمزة ياء وتكسر الهاء ، وعلّل ما أجازه بالقياس وبما حكاه أبو زيد عن العرب ، ورأى أَنَّ الأليق أَلّا يُخَطَّأَ مثل هذا الضَّرْب من القراءة ، وإن كان غيرُه أمضى منه قياساً وأفشى منه سماعاً = ورأى في الثّاني أَنَّ هذا الضَرْبَ مِنَ القلب لا يستقيمُ مِنْ دونِ أَنْ يُعَلِّل ما رآه هَهُنا على نحو ما فعل في الموضع الأوَّل . فينبغي أَنْ يُرَجَّحَ ما علَّله على ما تركه غُفْلاً مُرْسلاً ، وأَنْ يُنْسَبَ إليه اعتقادُه والاستقرارُ عليه . ويزيدُ مِن شَرَفِ هذا القولِ المعلَّلِ أَنَّ فيه مَخْلصاً مِنَ الطَّعْنِ في قراءةٍ سبعيّة متواترة ، وإدراجاً لها في سنن كلامهم .

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٥٤ .

(٢) الحُجَّة ٢/ ٩٦ ، والسَّبعة ١٥٧ .

(٣) انظر : النّوادر (الشّرتوني ٢٥٢ ، د. عبد القادر ٥٩٥) ، والتعليقة ٤/ ٥٦ ، والخصائص ٣/ ١٥٣ ، والمنصف ١/ ٧٦ ، والمخصَّص ١٥/ ١٠٥ ، والخزانة ١٠/ ٣٥٧ عن نقض الهاذور لأبي عليّ .

(٤) الحُجَّة ٤/ ٦٢ .

وأمَّا القول المرجوح فإنَّما قال به أبو عليّ ؛ لأنَّه رأى سيبويه إمام الصّناعة لا يراه يجوز إلَّا في الشّعْر ، وقد حاجَّ أبا زيد فيما سمعه ؛ إذ لا يُغَيِّرُ بعضُ الأمثلة دُوْنَ بعض ، وأراد أَنْ يُنَزِّهَ القرآن الذي هو أفصح الكلام وأعْلاه عمَّا يجوز في لغة الضِّيْق والضَّرائر .

ومِن أمثلة تطبيق هذا الأساس أَنَّ أبا عليّ[1] علّق ﴿ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [سورة الأنعام : ٣] بما دَلَّ عليه لفظ الجلالة من معنى التدبير والإلْطاف . وقال[2] : « وإنْ جعلْتَ الظّرف متعلّقاً باسم الله تعالى ، جاز عندي في قياس قول مَنْ جَعَلَ اسم الله أصله « الإله » ؛ لأَنَّ المعنى يكون : وهو المعبودُ في السَّمَوات » .

وحكى جامع العلوم[3] عنه أَنَّه أنكر تعليق ﴿ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ باسم ﴿ ٱللَّهُ ﴾ ؛ لأنَّـه بدخـول اللّام عليه صار بمنزلة الأعلام التي لا تعمل عمل المصادر .

وما حكاه الجامع عنه مِن إنكاره تعليق شبه الجملة بلفظ الجلالة أرجح ؛ لأَنَّ الله عَلَمٌ على الذّات الإلهيّة ، وهو وإنْ كان في أصله مأخوذاً مِنْ إلاه ، أي عبادة ، فإنَّ معنى المصدر فارقه ، وصار علماً على الذّات الإلهيّة . ويقوّي هذا الترجيح أَنَّ أبا عليّ قال[4] : « فإنْ قُلْتَ : فأَجِزِ الحالَ عنه وتعلُّق الظّرف به ـ أي بلفظ الجلالة ـ كما يجوز ذلك في المصادر = فإنَّ ذلك لا يلزم ؛ أَلَا تَـرَى أَنَّهم أجـروا شيئاً من المصادر واسم الفاعـل مجرى الأسماء التـي لا تناسبُ الفعل ؛ وذلك قولُهـم[5] : لله دَرُّكَ ، وزيـدٌ صاحـبُ عَمْرو » اهـ وإذا انضـاف إلى هـذا التعليل مـا نقله الجامع عنـه ، وهـو دخـول اللام عليـه ، ازداداً بُعْـداً عمـا يجوز التعليق به .

وأَمَّا قوله المرجوح ، وهو التعليق بلفظ الجلالة للذي فيه من معنى الإلْطاف أو العبادة فوجهٌ يُصارُ إليه لولا ظهورُ تعليق ﴿ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ بـ ﴿ يَعْلَمُ ﴾ ؛ إذْ سياقُ الآية

---

(١) الحُجّة ٦/ ٣٢٠ ، وانظر : معاني القرآن للزَّجّاج ٢/ ٢٢٨ ، والبحر ٤/ ٧٢ ، والمُغْني ٥٦٩ .
(٢) الإغْفال ٢/ ٢١٠ .
(٣) كَشْف المشكلات ١/ ٣٨٥ .
(٤) الإغْفال ١/ ٤٠ .
(٥) انظر : الكتاب ١/ ١٩٤ ، والحُجّة ١/ ٢٣٠ ، ٢/ ٤٤٦ ، ٤/ ٢١٥ ، ٣٩٨ .

﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ ، وهو لا يحتاج إلى تأويل ، وبَدَأَ به[1] أبو عليّ ، وأمَّا التعليق بلفظ الجلالة فعلى تأويل ، ولا يُصار إلى الأمر الخفيّ إذا أمكن الحملُ على الظّاهر الجليّ .

ومنها أنَّ أبا عليّ أعرب[2] ﴿ كَمْ ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [سورة يس : ٣١] مفعولاً به لـ ﴿ أَهْلَكْنَا ﴾ ، والمصدر المُؤوَّل ﴿ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ بَدَلٌ مِنْ موضع ﴿ كَمْ ﴾ .

ثمَّ أَبَى في موضعٍ آخر[3] أَنْ تكونَ « أَنَّ » بدلاً مِنْ ﴿ كَمْ ﴾ ؛ لأَنَّ ﴿ كَمْ ﴾ يُرادُ به أَهْلُ القرون الذين أُهْلِكوا ، ولا يُرادُ بها الإهْلاك ، فيُبْدل المصدرُ منه ، واختار أَنَّ المصدر بدل من موضع الجملة ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ الذي يدلُّ على الإهلاك ، ومَعْنى ﴿ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ الاستئصال ، فيبدل من الإهلاك .

فما قاله أبو عليّ أَوّلاً رأيٌ لم يبلغ إناه ، فأرسلَه غُفْلاً غير معلَّل ، وما قاله ثانياً قولٌ معلَّلٌ فيه نصٌّ على عدم جواز ما ذكره أوّلاً ، وأَحرى قولَيْهِ بالقبول ما كان معلَّلاً مُمْسكاً بعروة المعنى . وأمَّا قوله المرجوح فيمكن أَنْ يتأوّل على أَنَّ أبا عليّ حين أعرب المصدر بدلاً من ﴿ كَمْ ﴾ إنَّما أراد ﴿ كَمْ ﴾ والفعل بعدها ، فآثر طيّ الكلام وإيجازه ، وهذا مِنْ أَقْرب ما يُتَسَمَّحُ به في هذه الصّناعة .

٢ـ إذا أُرْسِلَ القولان غيرَ مُعَلَّلَيْنِ أَوْ تَكَافأَ فيهما التعليلُ ، رُجِّحَ ما يكونُ أَوْفَقَ لِقَوْلِ الجمهور وأجرى على القوانين منهما ، ويُجعل هو ما اعتزمه الشَّيْخُ واستقرَّ عليه .

من ذلك أَنَّه أجاز[4] العطف على ضمير الرفع دون فاصل أو توكيد ، ومنعه[5] في موضع ، والمَنْعُ قول جمهور البصريّين[6] ، فأَوْلى القولَيْنِ بالترجيح ما لم يخرجْ به

---

(١) الإغفال ٢/ ٢١٠ .

(٢) التعليقة ٢/ ٢٤٥ .

(٣) الحُجَّة ٥/ ٢٦٢ ، والمنثورة ١٨١ .

(٤) انظر : الحُجَّة ٣/ ٢٢٥ ؛ ٦/ ٢٥٧ .

(٥) انظر : الحُجَّة ٦/ ١٨٠ ، والإغفال ٢/ ٨٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٢/ ٣٧٨ ، والمقتضب ٣/ ٢١٠ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٣/ ٩٥ .

أبو عليّ عن رأي مَنْ يعتزي إليهم ، ويسمّيهم أصحابه ، وهم البصريّون . ويتأوّل القول المرجوح على أنَّ ما استدلَّ به أبو عليّ على جوازه ، وهو قوله تعالى ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [سورة الأنعام : ١٤٨] ، جاء فيه الفاصل بعد حرف العطف لا قبله ، فجعل الآية مِمَّا جرى فيه العطف من غير فاصل ، على أنَّهم نَصُّوا[(١)] على أنَّ الفاصل يكونُ قبل حرف العطف وبعده .

ومنه أنَّه رأى قُبْح[(٢)] إعمال المصدر وفيه الألف واللاّم ، وجمهور أصحابه على جوازه[(٣)] ، ورأى أنَّه لم يأتِ في موضع من التنزيل ، ثمّ جعل[(٤)] ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ من قوله تعالى ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [سورة الأعراف : ٨] مفعولاً به للمصدر ﴿وَٱلْوَزْنُ﴾ ، ومثّله بقولك : الوَزْنُ الدَّرَاهِمَ حقٌّ ، وقد جاء في التنزيل[(٥)] ما الوَجْهُ فيه إعمال المصدر محلًّى بـأل . فأَوْلى القولَيْنِ بالقبول ما لم يخرج به عن مذهب أهل العربيّة ، وهو الإعمال . ويُتأوَّل قوله المرجوح على أنَّه إنما حكم بقبحه ؛ لقلّة شواهده في التنزيل ، ولأنَّ الجمهور ، وإنْ أجازوه ، فقد حكموا بقلّته .

٣- إذا وَرَدَ القولانِ عن العَالِمِ مُتَضَادَّيْنِ ، ونصَّ أَنَّه رَجَعَ عن أَحدهما ، رُجِّحَ القولُ الذي أثبته ، واعتُقِدَ أَنَّه هو ما اعتزمه واستقرَّ عليه .

مثال ذلك أَنَّ أبا عليّ أجاز[(٦)] أن تكونَ اللاّم في قراءة ابن كثير ﴿لأُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [سورة القيامة : ١] التي يصحبُها إحدى النّونين في أكثر الأمر . وقد حكى سيبويه[(٧)] ذلك وأجازه . وكما لم تلحق النُّونُ معَ الفِعْلِ في الآتي ، كذلك لم تلحق

---

(١) انظر : شرح الكافية للرّضي ٢/ ٣٣٣ .
(٢) انظر : الإيضاح (فرهود ١٦٠ ، مرجان ١٤٥) ، والإغفال ٢/ ٦٩ .
(٣) انظر : الكتاب ١/ ١٩٢ ، والمقتضب ١/ ١٤ ١٥ ، والأُصول ١/ ١٣٧ ، وابن يعيش ٦/ ٦٣ ، والارتشاف ٥/ ٢٢٦١ .
(٤) الحُجَّة ١/ ٢٩ ، وعنه في شرح اللُّمع ٢/ ٧٦٩ ، والاستدراك ٧٧ .
(٥) انظر: الجواهر ٢/ ٤٦٥ ، وشرح اللُّمع ٢/ ٧٧٠ ، وكَشْف المشكلات ١/ ٤٥١ .
(٦) الحُجَّة ٦/ ٣٤٤ ، والسَّبْعة ٦٦١ .
(٧) انظر : الكتاب ٣/ ١٠٨ ، والشِّعْر ١/ ٥٤ .

اللّامُ مع النّون في قول الشّاعر[1] :

وقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّهُ فِرْغٌ ، وإنَّ أَخَاهُمُ لم يُثْأَرِ

– وأجاز أيضاً أَنْ تكونَ لام الابتداء لحقت فعل الحال .

قال جامع العلوم[2] : « التقدير : لأُقْسِمَنَّ ، ولكنَّه جاء أيضاً بلا نون . كذا ذكره في « الحُجَّة » ، ورَجَعَ عنه في « التَّذْكِرَة » ، وزعم أَنَّ اللّام زيادة ؛ لأَنَّ القسم لا يدخل على القسم » .

ونقل الجامع عن التَّذْكِرة قولَ أبي عليّ[3] : « حكى الكسائيّ : لأَحْلِفُ باللهِ ، يريدون : أَحْلِفُ بالله ، فأدخل اللّام . وزعم الكسائيّ عن الحسن أَنَّه قرأ ﴿لأُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ ، فاللّام على هذا زائدة ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ القسم لا يدخل على القسم . فإذا كان كذلك لم يكن مثل : لأَفْعَلَنَّ » اهـ

فهذه ثلاثة أقوال لأبي عليّ في هذه اللّام ؛ أجاز أَنّها الرّابطة لجواب القسم ، وأنّها لام الابتداء في الحُجَّة ، ثمّ نقل الجامع أَنّه رجع عن ذَيْنِكَ القولَيْنِ في التَّذْكرة ، وذهب إلى أَنَّ اللّامَ زائدةٌ لضَرْبٍ مِنَ التوكيد ، واستدلّ على ذلك بحكاية الكسائيّ ، وبأَنَّ القسم لا يدخل على القسم . فوجب أَنْ يُعتقد أَنَّ ما استقرّ عليه أبو عليّ واعتزمه هو ما نقله الجامع عنه في التَّذْكرة لنصِّ الجامع على رجوعه ، ولدلالة قول أبي عليّ : « لم يكن مثلَ : لأَفعلَنَّ » .

ويقوّي اعتقادَ استقرارِ أبي عليّ على أَنَّ اللّام زائدة ، كثرةُ ما يعترضُ القولَيْنِ الأَوَّلين ، فيعترض لام الابتداء أَنَّها داخلة على الفعل ، ويبعد تقدير مبتدأ محذوف دخلت عليه هذه اللّام لاتّجاه الكلام من غير حذف ، ويعترض لام القسم أَنَّ القسم لا يدخل على القسم ، وأَنَّ الفعل لم تتصلْ به النون ، وهو ما منعه

(1) فرغتُ منه ٢/ ٢٤٨ .

(2) كشف المشكلات ٢/ ١٤٠٢ .

(3) الاستدراك ٧٣ ـ ٧٤ .

الخليل[1] ، ورآه ابن جنّي[2] ضعيفاً خبيثاً ، وعدّه ابن عصفور[3] ضرورة ، وينبغي أَنْ يُنَزَّه كتاب الله عن الحمل على لغة الضَّرائر .

٤ـ إذا تَعَارَضَ القَوْلانِ مُرْسَلَيْنِ ، بُحِثَ عَنْ تاريخِهِمَا ، ورُجِّحَ القَوْلُ المُتَأَخِّرُ زَمَاناً على المتقدِّم ، واعتُقِدَ أَنَّه هو ما اعتزمَه ، وأَنَّ قولَه به انصرافٌ منه عن الأَوَّل .

مَضَى في الفَصْلِ الثَّاني مِنَ البابِ الأَوَّلِ تحقيقٌ لأَزْمَـانِ تَأْليفِ بَعْضِ كُتُبِ أبي عليّ ، فالإِغْفال والبغداديَّات كانا ناجزي التأليف سنة ٣١٨ هـ ، والإِيْضاح والتكملة أُلِّفَـا بين سنتي (٣٤٨ ـ ٣٦٨ هـ) ، والحلبيَّات أُلِّفت بين سنتي (٣٤١ ـ ٣٤٦ هـ) ، والشِّيرازيَّات في المدّة التي أقام فيها أبو عليّ في كنف عَضُد الدّولة في شيراز ، وهي ما بين (٣٤٨ ـ ٣٦٨هـ) ، والبصريَّات والتَّعليقة من كتبه المبكِّرة ، والشِّعْر والتَّذْكرة من كتبه المتأخرة لِلّذي يظهر فيهما من قوّة العارضة والنُّضْج وطول النَّفَس والعمق ، وهي من أمارات التأليف المتأخّر في حياة العلماء ، وأَمَّا كتابنا الحُجَّة فمِنْ آخـر كُتُبه ، ومَضَى أَنَّها كانتْ ناجزةَ التَّأْليف سنة ٣٦٨ هـ أَوْ بُعيدها . ففـي معرفة أَزْمان تَأْليف كتب الشَّيْخ ما يُعين على تطبيق هذا الأساس لمعرفـة ما استقرَّ عليه أبو عليّ من الرَّأْي .

من ذلك أَنَّ أبا عليّ رأى قُبْح إعمال المصدر محلّى بالألف واللّام في الإغْفال[4] ، وذكر أَنَّه لم يعلمْه جاءَ في موضع من التنزيل ، ثمّ أجازه في الحُجَّة[5] ، وحمل آيةً عليه . فوجب من هذا أَنْ يُرَجَّح قولُه المتأخِّر زماناً ، وهو ما أَجازَه في الحُجَّة .

ومنه أَنَّ أبا عليّ منع[6] أَنْ يكون « مَنْظَرَا » مِنْ قول امرىء القيس[7] :

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ١٠٦ .

(٢) انظر : المحتسب ٢/ ٣٤١ .

(٣) انظر : ضرائر الشِّعْر له ١٥٧ .

(٤) الإغْفال ٢/ ٦٩ .

(٥) الحُجَّة ١/ ٢٩ .

(٦) البصريَّات ١/ ٢٨٠ .

(٧) فرغْتُ منه ١/ ١٧٧ .

وَلَمَّـا بَـدَا حَـوْرَانُ ، والآلُ دُونَـهُ   نَظَـرْتَ فَلَـمْ تَنْظُـرْ بِعَيْنَيْـكَ مَنْظَـرَا

مفعولًا مطلقاً ؛ لأَنَّ العامل فيه « لم تنظر » الغرض منه التقليل ، فلا يؤكَّد بالمصدر ما أُريد به النفي والتقليل . وهذا الذي منعه في البصريّات ، أَجازه في موضع من التذكرة فيما نقل عنها الجامع[1] . فالقول بجوازه فيما تأخّر تأليفه يجبُ القول بمنعه .

ومنه ما اختاره أبو عليّ من مذهب سيبويه في قولهم : لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٍ ، في التعليقة[2] والإغفال ، ثمّ اختار مذهب أبي زيد في الحُجَّة[3] ونقض الهاذور فيما نقل عنه البغداديّ ، وما اختاره في الحُجَّة ونقض الهاذور يوشك أَنْ يكون هو ما اعتزمه واستقرَّ عليه ، ويقوّيه أَنَّ ابن جنّي[4] ذكر أَنَّ أبا عليّ قوّى قول أبي زيد بأَخرة .

٥ـ إذا تَعَارَضَ القَوْلانِ أحدهما كُرِّر غير مرّة ، والآخر ذكر مرّة واحدة ، رُجِّحَ القول المكرَّر ، واعتُقِد أَنَّه ما استقرَّ عليه العالم لكثرة ذِكْرِه له ولَهْجِه به .

فمن ذلك أَنَّ أبا عليّ نصّ على حرفيّة « ليس » في الحُجَّة[5] ثلاث مرّات ، وكرّر قوله بحرفيّتها في عامّة كتبه[6] : الشِّعْر ، والحلبيّات ، والشِّيرازيّات ، والمنثورة وذكر أَنَّها فعل في موضع واحد مِن الإيضاح[7] . فكثرة ترداده أَنَّها حَرْفٌ ، وذكره أَنَّها فِعْلٌ مرّة واحدة ، يدلُّ على قوّة اعتقاده بحرفيّتها ، وأَنَّه الرَّأي الذي استقرَّ عليه ، ويقوّي استقراره على حرفيّتها احتجاجه للحرفيّة في الحلبيّات ، وتأَخُّر قوله بها في الحُجَّة ، ولعلّه ذكر الفِعْلِيَّة فيها في الإِيْضاح ؛ لأَنَّه أَلَّفه لعَضُد الدَّولة ، فجرى فيها على المتعالم المشهور ، إذ لا يحتمل مَنْ أُلِّفَ لـه أَنْ يبسط رَأْيَه المخالف لِمَا عليه النّاس ، والإِيْضاح مِنْ بعدُ كتابٌ تعليميٌّ مبسَّط لا يحتملُ عَرْضَ مثل هذا المذهب الخاص .

---

(١) كَشْف المشكلات ٢/ ٦٩٤ ، وانظر : الحُجَّة ٦/ ٢٧١ ـ ٢٧٢ .
(٢) انظر : التعليقة ٢/ ٢٦٣ ، والإغفال ٢/ ٤٤١ ، والكتاب ٣/ ١٥٠ .
(٣) الحُجَّة ٤/ ٣٨٤ ، والخزانة ١٠/ ٣٣٩ ـ ٣٤٣ .
(٤) الخصائص ١/ ٣١٧ ، وانظر : الاستدراك ٦٩ ؛ وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٧٣ .
(٥) الحُجَّة ٢/ ٢٧٠ ، ٣/ ٢٥٠ ، ٥/ ٣١٦ .
(٦) انظر : الشِّعْر ١/ ٩ ، والحلبيّات ٢١٠ ، والشِّيرازيّات ٢٤ ، والمنثورة ٢٠٨ ، والبصريّات ٢/ ٨٣٣ .
(٧) الإِيْضاح (فرهود ٩٥ ، ١٠١ ، مرجان ١١٦ ، ١١٧) ، والبديع في علم العربيّة لابن الأثير ١/ ٤٦٩ .

٦ـ إذا تَعَارَضَ القَوْلانِ أحدهما صحَّح القراءة القرآنيّة واحتجَّ لها ، والآخر لَحّنَها ، ورماها بالضَّعْف ، رُجِّحَ القَوْلُ الذي يُنَزِّهُ القراءة عن الطعن ، واعتُقِدَ أنَّه مَذْهَبُ العالم الذي اعتزمَه وسكن إليه .

فمِنْ ذلك أنَّ أبا عليّ احتجَّ[1] لقراءة ابن عامر ﴿أَنْبِئْهِم﴾ [سورة البقرة : ٣٣] مهموزة مكسورة الهاء بعد أنْ خطّأها ابن مجاهد في العربيّة = بوجهَيْنِ من القياس على ما سُمِعَ منهم ، ورأى أنَّ ما كانت هذه سبيله لم يَنْبَغِ أنْ يُخَطّأ ، وإنْ كان غيرُه أظهرَ منه وجهاً . ثمّ لمّا عرض[2] لنظير هذه القراءة ﴿ أَرْجِئْهِ﴾ [سورة الأعراف : ١١١] ذهب إلى أنّها غلط لا يجوز ، وهي محتملةٌ لِمَا ذكره في الاحتجاج لآية البقرة .

فالذي ينبغي أنْ يرجَّحَ قوله بتصحيح القراءة ، وهو أشبه بمذاهب أبي عليّ في الاجتهاد ، وقولُه المُصَحِّحُ للقراءة مشفوعٌ بالتعليل ، وما غلّطَه أرسله غُفْلاً لا تعليلَ فيه ، فإذا انضاف إلى ما عُلِّلَ شَرَفُ تنزيه القراءة عن الطَّعْنِ ، وَجَبَ أنْ يُعتقد أنَّ هذا القولَ هو ما اطمأنَّتْ نفسُ أبي عليّ إليه .

ومنه أنّه التمس[3] لقراءة حمزة ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٢] وجوهاً تقوّيها سماعاً وقياساً ، ورأى أنَّ القراءة محفوفة بالسّماع معضودة بالقياس ، وما كان كذلك لم ينبغِ لقائل أنْ يقول فيه : إنَّه لحن . ثمّ لمّا عرض[4] لنظير هذه القراءة ﴿يا بُشْرِيَّ﴾ [سورة يوسف : ١٩] رأى أنّها لا وَجْهَ لها إلّا على لغة قليلة في الاستعمال ورديئة في القياس .

فالرّاجح من قولَيْهِ ما جاءَ مشفوعاً بنصوص السَّمَاع ، ومعضوداً بالقياس ، ويقوِّيه أنَّ ما قاله في قراءة حمزة [سورة إبراهيم : ٢٢] متأخّر زماناً عمّا قاله في قراءة بعض أهل المدينة [سورة يوسف : ١٩] ، فيُعلم من ذلك أنَّ القولَ اللّاحقَ هو ما اعتزمه

---

(١) الحُجّة ٢/ ١١ ـ ١٣ ، والسَّبْعة ١٥٤ .

(٢) الحُجّة ٤/ ٦٢ ، والسَّبْعة ٢٨٧ .

(٣) الحُجّة ٥/ ٢٩ ، والسَّبْعة ٣٦٢ .

(٤) الحُجّة ٤/ ٤١٤ ، ٤١٥ .

أبو عليّ ، وأنَّ قولَه به انصرافٌ منه عن القَوْلِ الأوَّلِ ورجوعٌ عنه . ويقوّيه أنَّ فيه مَخْلصاً من الطعن في القراءة وتنزيهاً لها عن اللَّحْن . فالتعليلُ وتأخُّرُ القَوْلِ وتنزيهُ القراءة كُلُّ أُولئك أُسُسٌ يُعْتَدُّ بها في اختيارِ قوله في قراءة حمزة .

على أنَّ مِنْ هذه الأقْوال ما يَتَساوى في القوّة ، وما كان هذا صفته ، وَجَبَ أَنْ يُعتقدَ أنَّ للعالِمِ في المسألة قولَيْنِ اثنين . وهذا ما دعا أقْواماً إلى أنْ قالوا بتكافؤ الأدِلَّة[1] ، إذْ دلائل كُلِّ قولٍ مُساويةٌ لدلائل القولِ الآخر ، فلا يُرَجَّحُ قَوْلٌ على قَوْلٍ .

فمِن ذلك أنَّ أبا عليّ أعرب[2] ﴿ سَوَآءٌ ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٦] مبتدأً ، خبره جملة ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ ، وليست إيّاه ، ولا فيها ضمير يعودُ إليه ، فحُمِلَ الكلام على المعنى .

ثمّ علّق الجامع على كلامه هذا ، فقال[3] : « هذا الكلامُ محمولٌ على المعنى ؛ فالّذي قدّره في الحُجَّة أنّه في تقدير : سواءٌ عليهم الإنذار وتَرْكُ الإنذار . ولو ذُكِرَ هذا لم يحتجْ في الإنذار إلى عائد يعودُ منه إلى ﴿ سَوَآءٌ ﴾ ، قال : فـ ﴿ سَوَآءٌ ﴾ مبتدأ ، وما بعدَه في تقدير المفرد خبر عنه ، والمفرد إذا لم يكن اسمَ فاعلٍ لم يحتجْ إلى ذِكْرٍ يعودُ منه إلى الأوَّل .

ورأيْتُ في بعض كلامِه أنَّ قولَهم : سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ ، في تقدير : سواءٌ عليَّ القيامُ والقعودُ ؛ قال : فالقيام مبتدأ ، والقعود عطف عليه . وسواء خبر مقدَّم . فعلى هذا يكونُ في الآية الإنذار مبتدأ ، وتَرْكُ الإنذار عطف عليه ، و﴿ سَوَآءٌ ﴾ خبر مقدَّم عليه .

وهذا منه ـ رَحِمَه اللهُ ـ وجهان جَوَّزَهما في المسألة ، وليس ينقضُ أحدُهما

---

(١) انظر : الخصائص ١/ ٢٠٦ .

(٢) انظر : الحُجَّة ١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، والشِّعْر ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣ ، والإغْفال ٢/ ٣٤٦ .

(٣) شرح اللُّمع له ١/ ٢٩٦ ، ونقل الرّضيّ في شرح الكافية له ٤/ ٤٠٩ ، ٤١٣ عن أبي عليّ أنّه أجاز في ﴿ سَوَآءٌ ﴾ أنْ تكونَ مبتدأً ، وخبراً .

صاحبَه . وإيَّاكَ والتقدُّمَ عليه ما أَمْكَنَ ؛ فإنَّهُ بعيدُ الغَوْر » اهـ

هذه هي أَهمُّ الأُسُس التي يُعَوِّلُ عليها في ترجيح أحد القولَيْنِ يَرِدَانِ عن العالِمِ متدافِعَيْنِ ، وهي أُسُسٌ يُمْليها النَّظرُ ، ويَقْبَلُها مَنْطِقُ العَقْل ، ويعترفُ بها الحــقُّ . فإنْ لم تَسْطِعْ هذه الأُسُسُ أَنْ تَفْصِلَ بينَ القولَيْنِ ، فتجعلَ أحدَهما راجحاً والآخرَ مرجوحاً ؛ لِلَّذي يكتنفُهما مِنَ القُوَّةِ وتكافؤ الأَدِلَّةِ = وَجَـبَ أَنْ يُعتقدَ أَنَّهما قولان صحيحان للعالِمِ في المَسْأَلَة ، ولَيْسَ أحدُهما بأَوْلى مِن أخيه .

وعلى الجملة إنَّ تعدُّدَ الفَتْوى وتباينَ الرَّأي مظهرٌ من مظاهر الثَّراء الفكري في تراثنا ، أَغْنى لغتنا ، وزَوَّدَها بذخيرة من الرَّأْي المتشعِّب المسالك . ولا يكون مَغْمزاً في إرثنا وثقافتنا على ما يظهر عند مَنْ يجسو عن هذه اللُّغة ولا يتلطَّف في تدبُّر مذاهبها .

ولمّا كانت اللُّغة تراثاً إنسانيّاً ، كان مِنَ المسلَّم به أَنْ تتعادَى النظراتُ فـي نصوصها ، وتتباينَ الآراءُ في تَأْويلها ، لِلَّذي يعترض الإنسان من خِلاج الخاطر ، ولِمَا يحصِّلُه الباحث مِنْ معارفَ تزيد في ثِقافِه ، وتوسِّعُ آفاق النَّظر عندَه ، فيتنامَى الذَّوْق والفكر اللَّذان يحملان على تكوين الرَّأي والتفطُّن لأشياء لم تَلُح فيما يعرض أوّل وَهْلة . وهذا إنْ دَلَّ على شيءٍ ، فإنَّما يدلُّ على عمق المعرفة واتّصال طلبها عند أسلافنا ، وأَنَّهم يُديمون النظر فيما يصدر عنهم من آراء ، ويزيدون فيها ما يكشفها ويُقوِّيها أو يُضعفها .

وظهر أَنَّ أبا عليّ ، وإنْ كان عَلَماً في هذه الظاهرة ، لم يكنْ بِدْعاً فيها ، وأَنَّه جارٍ على عِرْقٍ لـه عند صاحبه أبي الحسن ذي المذاهب الكثيرة ، وأَنَّ الرَّأْيَ لـه لا يُجتنى إلّا بعدَ مدارسةِ كتبه وانتخالِها وتخليصِ ما فيها ، وعِراضِها بما نُقِلَ عنه في كُتُبِ الخالفين ، وأَنَّ تعادي نظراته في نصوص اللُّغة إنَّما زاد نَحْوَنا العربيَّ ثراءً وغِنًى لا يُتَصَوَّرُ اكتمالُ النَّحْو ونُضْجُه مِنْ غيرهما .

الفَصْلُ الثَّالِثُ

التَّوْجِيهُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ أبي عَلِيٍّ في الحُجَّة

التَّوْجِيهُ النَّحْوِيُّ

احتفى علماءُ العربيَّة حينَ أَعربُوا ما تصدَّوا لـه مِنَ النُّصوصِ بمعاني أَصحابِها وأَغراضِهم احتفاءَ أَيَّ احتفاءٍ ، فجعلُوا مِنْ صَنْعة الإِعْراب خادمةً تقومُ على تَجْليةِ مَعَانيهم ومقاصدهم المُوْدَعَةِ في كلامِهم ، والمَخْدُوْمُ أَشْرَفُ مِنَ الخادم منزلةً ، وأَعْلى في النَّفْس مرتبةً . وما تسميةُ علمائِنا كُتُبَهم التي أُدِيْرَتْ على إعراب ما أَشكل من لفظ القرآن أو على توجيه قراءة منه ، بمعاني القرآن = إلّا دليلٌ على شَرَفِ المعنى في نفوسِهم ، وهذه التَّسْميةُ مِنْ قبيلِ تغليبِ الأُصولِ على الفُروع ، إذ المعاني أُصُولٌ ، والأَعَاريبُ فُرُوعٌ عليها ، أَوْ مِنْ قبيلِ تسميةِ الشَّيْءِ بما يؤولُ إليه ، إذ إجْراءُ الإعْرابِ يَؤُولُ إلى كَشْف المعاني .

وقـد تلطَّفوا في الاهتـداءِ إلـى دقيـقِ المعاني وشريفها حين منعوا وجهاً إعرابيّـاً أو أَجازوه ، يمسكون بعروة المعنى ، ويحتالون لتصحيح الإعراب ، مِن ذلك ما ذكروه في قراءة مَنْ جَرَّ[1] ﴿حُورٍ﴾ مِن قوله تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ * فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ * ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْءَاخِرِينَ * عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ * مُّتَّكِـِٔينَ عَلَيْهَا مُتَقَٰبِلِينَ * يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ * وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [سورة الواقعة : ١١ ـ ٢٢] = مِن أَنَّه معطوفٌ على ﴿ جَنَّٰتِ﴾ ، على تقدير[2] : هم في جنَّاتِ النَّعيم وفي مقارنةِ حورٍ عينٍ ، فحذف المضاف . ومنعوا[3] أَنْ يعطف على ﴿ بِأَكْوَابٍ﴾ على قُرْبه منه ، لاستيحاش المعنى ،

(١) السَّبْعة ٦٢٢ .

(٢) الحُجَّة ٦/ ٢٥٧ ، والكشَّاف ٤/ ٤٦٠ .

(٣) أَجازه الفرَّاء في معاني القرآن له ٣/ ١٢٣ ، والجامع في كَشْف المشكلات ٢/ ١٣١٥ ، وأبو حَيَّان=

إذ يصير : يطوفُ وِلْدان مخلَّدون بكذا وبحورٍ عِيْنٍ ، إذ حَمْلُ الوِلْدان للحور والطَّواف بهنّ على الصالحين ، مِمّا تَنْفِرُ منه النَّفْسُ ، وتَأْباه الطَّبيعةُ الإنسانيّةُ السّليمةُ المفطورةُ على الغَيْرة والأَنَفة ، إذ لا يرتضي المرء أَنْ يحملَ الرجلُ امرأةً ، ويطوفَ بها عارضاً إيَّاها عليه . وقد هَمَّ أبو عليّ بإجازة هذا الوجه لولا أَنَّ أبا الحسن قد قال : في هذا بعضُ الوحشة .

فأَنْتَ تَرَى ما احتملُوه وارتكبُوه مِنْ كثرةِ الفَصْلِ بَيْـنَ المتعاطفَيْنِ ، وحَـذْفِ المضـاف لِيَشْرُفَ المعنى ويسمو ، وترى كيف عدلوا عن الظّاهر وما هو أَقَلُّ مؤونةً من حيثُ كثرةُ الفَصْل وتقدير مضاف محذوف ، لِلّذي يتأتّى عنه من استيحاش المعنى وهجنته . ومَنْ[1] لم يحتمل كثرة الفصل بين المتعاطفَيْنِ قدّر عاملًا يتناول ﴿وحُوْرٍ﴾ ، أي : يُنْعمون بهذا كلّه وبحورٍ ، وهو تضمين لمعنى ﴿يَطُوفُ﴾ .

وكثيراً ما كانوا يتوقّفون حين يتعارض المعنى مع أَقيستهم ؛ إذ المعنى ساطع ، ولكنَّ القاعدةَ تَأْبى أَنْ تنتظمَه لِلّذي يَعْرِضُ في إظهاره مِنْ مخالفةِ ما استخرجه النُّحاة من القوانين الكلّيّة التي بنت العربُ عليها كلامَها ، وكانوا في توقّفهم هذا يُمْسِكُون بالمعنى ويتلطّفون في اجتباءِ وَجْهٍ يُشْرِقُ به المَعْنى حتّى يكونَ الشَّمْسَ إنارةً مع أَدْنى تأمُّلٍ .

ومِنْ أمثلة هذا التعارض[2] قوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ [سورة الطّارق : ٨ ، ٩] ، فالمعنى : إنَّه عَلَى رَجْعِه يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ لَقَادِرٌ ، فالذي يقتضيه هذا المعنى أَنْ يُعَلَّقَ الظَّرْفُ ﴿يَوْمَ﴾ بالمصدر ﴿رَجْعِهِۦ﴾ ، ولكنّ الصّناعة تأبى هذا التعليق ، لِلّذي يُصار إليه من الفصل بين المصدر ﴿رَجْعِهِۦ﴾ وصلته ﴿يَوْمَ﴾ بالأجنبيّ ، وهو أَمْرٌ لا يجوزُ ، فإذا كان حاقُّ المعنى يقتضيه والصّناعةُ لا ترتضيه ، احتِيلَ له بتقدير عامل يتناولُ هذا الظّرف ، تقديره : يرجعُه يومَ تُبْلى ، دَلَّ المصدرُ

= في البحر ٨/ ٢٠٦ ، ووصف اختيار أبي عليّ والزّمخشريّ بأَنَّ فيه بُعْداً وتفكيكاً لكلامٍ مرتبطٍ بعضه ببعض ، وبأَنّه فَهْمٌ أعجميٌّ!!

(١) انظر : الكَشّاف ٤/ ٤٦٠ ، والبحر ٨/ ٢٠٦ .

(٢) انظر : الخصائص ٣/ ٢٥٥ ، والكشّاف ٤/ ٧٣٥ ، والمُغْني ٧٠٠ .

عليه ، فبهذا التقدير حُصِّنَ المَعْنى وسَلِمَ ، وحُوفِظَ على القاعدة أَنْ تنخرق . ومنعوا تعليق ﴿يَوْمَ﴾ بـ ﴿لَقَادِرٌ﴾ لفساد المعنى ؛ إذ قـدرة الله عـزَّ وجـلَّ لا تتقيّد بذلك اليوم ولا بغيره .

وهذا الضَّرْبُ من تجاذب المعاني والأعاريب كثيراً ما كان يستهوي نظر أبي عليّ ومراجعتَه ؛ قال ابن جنّي في باب عقده لتجاذب المعنى والإعراب[1] : « هذا موضع كان أبو عليّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ يعتادُه ، ويُلِمُّ كثيراً به ، ويَبْعَثُ على المراجعة لـه ، وإلطاف النَّظَر فيه . وذلك أنَّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين : هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعُك منه . فمتى اعتورا كلاماً ما أَمْسَكْتَ بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب » اهـ

وإنَّما كان أبو عليّ يعتادُ هذا الضَّرْبَ مِنَ التَّجَاذُبِ ويُديمُ النَّظَرَ والمراجعةَ فيه ، لِكَلَفِه بالتطبيق النَّحْويّ وتقليب الوجوه وامتخاض جميع ما يطيقُه النّصّ المعرَب من احتمالات ، وتراثه النَّحْويّ حافل بهذه الصَّنْعة ، وقد اشتمل كتابنا الحُجَّة على قطعةٍ صالحةٍ مِن إعراب ما يُشْكِلُ من آي القرآن ، وواصف الحُجَّة بأنَّها مِن كتب أعاريب القرآن غَيْرُ مُبَالِغٍ ولا مُجَانِبٍ للصَّواب[2] . وأبو عليّ مُعْرِبٌ مِنَ الطُّراز الأوّل ، وفارس مِنْ فُرسان التَّطْبيق النَّحْوِيّ ، وهو في هذا بعيد الصِّيت ، حكى البغداديّ عن ابن الخشَّاب[3] : « لم يَجْرِ في سَنَنِ الفرزدق[4] مِنْ تعجرُفِه في شِعْرِه بالتقديم والتّأخير المُخِلّ بمعانيه = إلّا المتنبّي . ولذلك مال إليه أبو عليّ وابن جنّي ؛ لأنّه مِمّا يوافقُ صناعتَهما . ولا ينفعُ المتنبّي شهادةُ أبي عليّ لـه بالشِّعْر ؛ لأنَّ أبا عليّ مُعْرِبٌ لا نَقَّادٌ » اهـ

وفي مقالة ابن الخشّاب ما يدلُّ على شَغَف أبي عليّ وكَلَفِه بإعرابِ ما ليس سهلاً

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٥٥ .

(٢) انظر ما سلف ١/ ١٩٨ .

(٣) الخزانة ٥/ ١٤٦ عن أبي حيّان في التذكرة ، ولم يقع في مطبوعتها المخرومة المدشونة .

(٤) حكى ابن جنّي في الخاطريّات ٥٨ أنَّ أبا عليّ قال له : كان الفرزدقُ جبلَ شِعْر اهـ .

من الكلام ؛ إذ فيه من التقديم والتّأخير وحزونة اللّفظ وتوغُّر المسلك وكثـرة احتمـال التّأويـل ما يستهوي نفس أبي عليّ التّوّاقة إلى الإعراب . ويُصَدِّقُ هذه المقالة ما صنعه أبو عليّ في كتاب الشّعْر ؛ إذ وقف هذا الكتاب على أَشْعارٍ مُشْكلةٍ مِنْ جهةِ عِلْمِ العربيّة تحتاجُ إلى تخريج وبيان ، ففاتشها ، واستخرج خَبْأَها ، وأعمل فيها أقيسته ، وبسط ما لاح له مِمَّا انتزعه مِنَ العِلل ، فجاء الكتاب ميداناً للتطبيق النَّحْوي رحيباً ، صال فيه الشَّيْخُ وجال ، وأطال النَّفَس في وجوه الإعراب التي يُطيقُها البيت ، ويُؤدِّي إليها حُسْنُ المعنى واستقامتُه .

ولئِن دلَّت مقالةَ ابن الخشَّاب على تمرُّس أبي عليّ بفنِّ الإعراب ورسوخ كعبه فيه ، إنَّ فيها غمزاً مِنْ قناةِ الشَّيْخ ، وتَعْريضاً بذوْقِه الأدبيّ وحسِّه النَّقْدي . ولئن كانت نزعته إلى إعـراب ما دَقَّ من الكلام تغلبُه في مواضـع ، إنَّه لـم يكن يُفرِّطُ في الإمساك بعروة المعنى ، وما أكثر ما ردّه من الوجوه التي تجيزها الصّناعة ويستوحش بها المعنى! فالمعنى عندَه هو المكرَّم المخدوم ، وعينُه لا تُشيحُ عنه حين يديرُ الإعراب عليه . فإنْ صحَّت مقالةُ ابن الخشَّاب على مواضع مِمّا تعسَّف فيه أبو عليّ ، فإنَّها لا تصحّ ولا تطّرد على جميع أعمال الشَّيْخ . وقد مرَّ بنا[1] ما يدلُّ على حبّ أبي عليّ للشِّعْر وتأمّله فيه وتمنّيه قَرْضَه وسعةِ روايته لـه ودرايته فيه ، وتأليفه[2] كتاباً فيما دقَّ مِنْ معانيه . فإذا كان هذا مقام أبي عليّ في الشِّعْر ، وهو مقام كما ترى رفيع جليل ، نَفَعَتْ أَبا الطَّيِّب شهادتُه له بالشّاعريّة ، ولولا أنَّ المتنبِّي سالكٌ في شعره مسلكَ الفحول من القُدامى وجارٍ على سَنَنِهم في نَظْمِ أشعاره ، ما توقَّفَ أبو عليّ عند بعض أشعاره[3] مُعْرِباً لها ومُجْرِياً فيها ما تطيقُه مِنْ وجوه .

إنَّ كثرةَ وجوهِ الإعْراب ، واتّساعِ أبي عليّ فيها ، وما يستتبعُ ذلك من استطرادٍ إلى تقدير المحْذُوف ، ولَمْحِ الأَشْباه واستدعائها ، كلّ أولئك مِمَّا يراه النَّاظر على

---

(١) انظر ما سلف ١/ ١٠٧ ـ ١٠٨ ، والفصوص ٤/ ٢٤٥ ، ومعجم الأدباء ٢/ ٨١٧ .

(٢) انظر ما سلف ١/ ٩٠ .

(٣) انظر : العَضُديَّات ٢٨٨ ـ ٢٩١ .

امتداد الحُجَّة ، وليس يَخْفى أَنَّ هذه الأعمال مِمّا يُعين على صناعة الملكة النَّحْويَّة ، ويمكِّنُ العربيَّة مِنْ نَفْسِ صَاحِبِها . وكثرةُ الوجوه لا تكونُ نغرةً يَلِجُ منها مَنْ جَسَا طَبْعُه عن تذوُّقِ العربيّة الكريمة ، بل فيها دلالةٌ على سَعَةِ مَنَادِحِ العربيَّة ورَحَابةِ آمادِها ، وأَنَّها ليستْ قوالبَ صمّاءَ لا يستطيعُ النَّاطِقُ عنها حِولًا ، بل هو واجدٌ فيها مِنَ المسالك الدَّمِثة والسُّبُل الذُّلُل ما يُعينُه على التعبير عمّا يلمعُ في قلبه مِنْ شريفِ المَعَاني ونَبِيْلِ المقاصد .

العَوَامِلُ المُؤَثِّرَةُ في التَّوْجِيْهِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ أبي عليٍّ

ثمّة جملةٌ من العوامل تمكَّنَتْ مِن نفس أبي عليّ ، وأَثَّرتْ فيه حتَّى صَدَرَ عنها في أعاريبه واختيارِه وتقديرِه وتوجيهِه ورَدِّ ما رَدَّه مِنَ الوجوهِ إلى غيرِ ذلك مِنَ الأعمال . وفيما يأتي عرض لهذه العوامل مشفوعة بالأمثلة :

١ـ عَقِيْدَةُ الاعتزال

تناثر في متن الحُجَّة ما يدلُّ على أَنَّ أبا عليّ على أصول المعتزلة ، فهو لا يكاد يذكر الله جَلَّ وعَلَا إلّا بوصف القديم[(١)] ، والمعتزلة تقول بأَنَّ الله قديم ، والقِدَمُ أَخصُّ وَصْف ذاته ، وهو يتكثّر من إجراء مصطلح أَهْلِ العدل والتوحيد ، الذي أطلقتْه المعتزلة على نَفْسها ؛ من ذلك قوله[(٢)] : « لأَنَّ الإسلامَ يشتملُ على العَدْلِ والتوحيد » ، وعلّق أبو حَيَّان على كلامه هذا ، فقال[(٣)] : « وهو معتزليّ ، فلذلك يشتمل كلامُه على لفظ المعتزلة من العدل والتوحيد » .

ويظهرُ أَثَرُ الاعتزالِ في التَّوْجِيْهِ النَّحْويِّ عِنْدَه حينَ يجيءُ ظاهرُ القرآن على ما يخالفُ أُصُولَهم ، فمِنْ ذلك أَنَّ المعتزلةَ تَرَى[(٤)] أَنَّ العَبْدَ خالقٌ لأَفْعاله خيرِها وشرِّها ، ويستحقُّ على ما يفعلُه ثواباً وعقاباً في الدّار الآخرة ، واللهُ تعالى منزَّهٌ أَنْ

---

(١) الحُجَّة ١/ ٢٠ ، ٣٤ ، ٢٢٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٦٤ ، والمِلَل والنِّحَل للشهرستاني ٦٢ .

(٢) الحُجَّة ٣/ ٢٣ . وانظر منها ١/ ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٣٠٣ ، ٣٤٣ ، ٢/ ٦٢ ، ٩٤ ، ٢٧٤ .

(٣) البحر ٢/ ٤٠٨ ، وانظر : الكشّاف ١/ ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، والكتب المعلّقة في حواشيه .

(٤) انظر : الفصل في المِلَل والنِّحَل ٣/ ٩٨ .

يُضافَ إليه شَرٌّ أو ظُلْمٌ وفِعْلٌ هو كُفْرٌ ومعصية . والإنسان إذا لم يكن حرّاً مختاراً فيما يفعل ، فإنّه لا يكونُ مسؤولًا عن أفعاله خيراً كانت أو شرّاً ، وإذا لم يكن مسؤولًا كان الثّواب باطلًا ؛ لأنّه جِزَافٌ وعَبَثٌ ، وكان العقابُ ظُلْماً ، وكلا الأمرَيْنِ الباطل والظُّلْم نَوْعٌ مِنَ الشّرّ ، والله تعالى لا يصدر عنه الشّرّ .

فمن الآيات التي ظاهرها على خلاف هذا الأصل ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾ [سورة الكهف : ٢٨] ، فظاهرها إسناد الإغْفال عن الذكر إلى الله تعالى ، وهو شَيْءٌ تَأْباه المعتزلةُ ، إذ لا يصحُّ على الله تعالى أَنْ ينسب إليه فِعْل فيه كفر أو معصية ، والذي ينبغي أَنْ يُسندَ هذا الفِعْلُ إلى العَبْدِ نَفْسه ؛ لأنّه خالق لأفعاله خيرِها وشرّها .

فتحرَّك المعتزلةُ لتأويل هذه الآية تأويلًا يجعلُها منسجمةً مع أُصولهم ؛ قال أبو عليّ[1] : « قال بعضُ المتأوِّلين في قوله تعالى ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾ ، أي لم نَسِمْ قلبه بما نَسِمُ به قلوب الذّاكرين لله ؛ لأنَّ الله تعالى وَسَمَ قلوبَ الذّاكرين بسماتٍ تُبَيِّنُ لِمَنْ شَاهَدَهَا مِنَ الملائكة أَنَّهم مؤمنون ، كما قال ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [سورة المجادلة : ٢٢] ، أي علامته . فإذا لم يَسِمْهم بهذه السِّمة فقد أغفلهم » اهـ

وقال أيضاً[2] : « معنى ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [سورة المجادلة : ٢٢] ، أَيْ كَتَبَ في قلوبهم علامته ، فحذف المضاف . ومَعْنى كتابة الإيمان في قلوبهم أنّها سِمَةٌ لِمَنْ يشاهدُهم مِنَ الملائكةِ أنّهم مُؤْمنون ، كما أَنَّ قولَه في الكُفَّار ﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [سورة التّوبة : ٩٣] علامة يعلمُ مَنْ شاهدها مِنَ الملائكة أنّه المطبوع على قلبه . وعلى هذا قوله ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾ [سورة الكهف : ٢٨] ، أَيْ جَعَلَها غُفْلًا مِنَ العَلامَةِ التي تكونُ في قُلُوبِ الذّاكرين » اهـ

فظاهر ﴿أَغْفَلْنَا﴾ أَنَّ الإغْفالَ منسوب إلى الله عزَّ وجلَّ ، وقد كان الفعل لازماً ، غَفَلَ قَلْبُه ، ثمّ صار فاعل الفعل اللّازم مفعولًا به بعد زيادة همزة التعدية ، أَغْفَلْتُ

---

(١) الحُجّة ١/ ٣٠٢ .

(٢) الحُجّة ٦/ ٢٨٢ ، وانظر منها ٢/ ٤٥٧ .

قَلْبَه . ولمّا كان هذا الظّاهر على خلاف ما تعتقدُه المعتزلة من أنَّ الله لا يُنسب إليه كفر العبد أو إيمانه = تلطَّف أبو عليّ في تقدير مضاف محذوف ، فقدَّر : كتب في قلوبهم علامةَ الإيمان ، ليعرفَهم بها مَنْ نَظَرَ إليهم مِنَ الملائكة ، فحذف المضاف ، وجعل في قياسه ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ﴾ ، فيُشْبه أَنْ يكونَ جَعَلَ صيغة « أَفعل » دالَّةً على السَّلْب والإزالة ، فمعنى أَغْفَلْتُ قلبه ، أي أَزَلْتُ منه علامة قلبه التي أَثبتُّها في قلوب الذّاكرين ، فخلوّ قلبه من هذه العلامة سمة يعرفُه بها من نظر إليه من الملائكة .

على أَنَّ ابن جنِّي ـ وهو على مَذْهَبِ شيخه في الاعتزال ـ قد تهدَّى إلى وجهٍ أَبْيَنَ وأَظْهَرَ مِمّا اصطنعه أبو عليّ يُصَحِّحُ هذا الأصل الذي اعتقدوه ، وهو أَن يكون معنى صيغة « أَفعل » في ﴿أَغْفَلْنَا﴾ وجودَ الشَّيْءِ ومصادفته على صفة مستقاة من الفعل ، نحو سَأَلْتُك فما أَبْخَلْتُك ، أي ما وجدْتُك بخيلاً .

قال ابن جنِّي في باب عقده لِمَا يُؤْمِنُه عِلْمُ العربيّة من الاعتقادات الدّينيّة[1] : « وأذكر يوماً وقد خطر لي خاطر مِمّا نحن بسبيله ، فقلت : لو أقام إنسان على خِدْمة هذا العلم ستّين سنة حتّى لا يحظى منه إلّا بهذا الموضع لَمَا كان مَغْبوناً فيه ، ولا منتقَصَ الحظِّ منه ، ولا السَّعادةِ به . وذلك قول الله عزّ اسمه ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ . ولن يخلو ﴿أَغْفَلْنَا﴾ هنا مِن أَنْ يكون من باب أَفعلْتُ الشَّيْءَ إذا صادفْتُه ووافقته كذلك . حكى الكسائيّ : دخلْتُ بلدةً فأَعمرْتُها ، أي وجدْتُها عامرةً ، ودخلْتُ بلدةً فأَخْرَبْتُها ، أي وجدْتُها خراباً = أو يكون ما قاله الخصمُ أَنَّ معنى ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ﴾ : منعْنا وصددْنا ، نعوذ بالله من ذلك .

فلو كان الأمر على ما ذهبُوا إليه منه لوجب أَنْ يكونَ العطف عليه بالفاء دون الواو ، وأَنْ يقال : ولا تُطِعْ مَنْ أغفلْنَا قلبه عن ذِكْرِنا ، فاتّبع هواه . وذلك أَنَّه كان يكون على هذا الأَوَّلُ عِلَّةً للثّاني ، والثّاني مسبَّباً عن الأَوّل ، ومطاوعاً له ؛ كقولك : أعطيْتُه فأخذ ، لمَّا كان الأَخْذُ مسبّباً عن العطيّة . وهذا من مواضع الفاء لا الواو ؛ أَلَا تَرى أَنَّك إنَّما تقول : جذبْتُه فانجذب ، ولا تقول : وانجذب ، إذا

(١) الخصائص ٣/ ٢٥٣ ، وانظر : المحتسب ٢/ ٢٨ ، وابن الشّجريّ ١/ ٢٢٦ ، والبحر ٦/ ١١٩ .

جعلْت الثّاني مسبَّباً عن الأوَّل . فمجيء قوله تعالى ﴿ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾ بالواو دليل على أنَّ الثّاني ليس مسبَّباً عن الأوَّل ، على ما يعتقده المخالف .

وإذا لم يكن عليه كان معنى ﴿ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ ﴾ أي صادفناه غافلاً ، على ما مضى ، وإذا صُوْدِفَ غافلاً فقد غَفَلَ لا محالةَ . فكأنَّه ـ واللهُ أعْلَمُ ـ : ولا تطع مَنْ غَفَلَ قَلْبُه عن ذِكْرِنا واتَّبع هواه ، أيْ لا تطع مَنْ فَعَلَ كذا .

وإذا صَحَّ هذا الموضع ثبت به لنا أَصْلٌ شريفٌ يعرفُه مَنْ يعرفُه . ولولا ما تُعطيه العربيّة صاحبَها مِنْ قوَّة النَّفْس ، ودُرْبة الفِكْرِ ، لكان هذا الموضع ونحوُه مَجُوزاً عليه غيرَ مَأبوه له .

وأَنا أَعْجَبُ مِنَ الشَّيْخَيْنِ أَبَوَيْ عَلِيٍّ ـ رَحِمَهُما اللهُ ـ وقد دَوَّخَا هذا الأَمْرَ ، وجَوَّلاهُ ، وامتَخَضَاهُ وسَقَيَاهُ ، ولم يَمْرُرْ وَاحِدٌ منهما ولا مِنْ غيرِهما ـ فيما علمْتُه ـ به ، على قُرْبِه وسُهُولةِ مَأْخَذِه » اهـ

وحاصل كلامه النَّفيس هذا أَنَّ معنى أَفْعَلْتُ « أَغْفَلْتُ » وجدْت وصادفْت الشَّيْءَ على صِفَةٍ مُشْتقاةٍ مِنَ الفِعْلِ ، أيْ وَجَدْتُه وصادفْتُه غَافِلا ، ويُقَوِّيه أَنَّه عُطِفَ عليه بالواو ﴿ وَٱتَّبَعَ ﴾ ، ولو كان مَعْناه مَنَعْتُ وصَدَدْتُ ، كما يقولُ خَصْمُ المعتزلة ، لوجب أَنْ يُعطفَ عليه بالفاءِ دونَ الواو ، مِنْ حيثُ كان الثّاني مسبَّباً عن الأوَّل ومُطَاوعاً لـه . وعلى هذا التوجيهِ يصحُّ للمعتزلة أَصْلُهم أَنَّ العَبْدَ خالق لأَفعاله خيرِها وشرِّها ، وأَنَّ اللهَ تعالى منزَّهٌ عن أَنْ يُضافَ إليه شرٌّ أَوْ ظلمٌ أَو فِعْلٌ هو كُفْرٌ ومعصية . ثمّ يعجبُ ابنُ جنّي مِنَ الشَّيْخَيْنِ الجُبَّائيِّ والفارسيِّ اللَّذَيْنَ أَفَاضَا في تأويلِ الآيةِ تَأْويلاً ينسجمُ مَعَ هذا الأَصْلِ ، فما أَسْعَفَهم النَّظَرُ بالتهدِّي إلى ما التقطَه ابن جنّي ، وكأَنِّي بأَبي عليّ لو سَمِعَ ما فَطِنَ له مَنْ صَنَعَه على عَيْنِه ابنُ جنّي في توجيهِ الآيةِ ، لتطلَّقَ له حُبُوراً ، واغْتَبطَ به سَعَادةً!

فتقدير مضاف محذوف في توجيه أبي عليّ ، وحمله صيغة أفعل على معنى السَّلْب والإزالة ، وحمل ابن جنّي من بعد صيغة أفعل على معنى وجود الشَّيْء على صِفَةٍ مُشْتقاةٍ من الفعل = أعمالٌ صناعيّةٌ أَدَّتْهم إليها عقيدةُ الاعتزال ، فأنت ترى كيف

فار فائر أبي عليّ ، وأعمل قياسه ، واجتلب نظائره ، لمّا جاء ظاهر الآية على خلاف ما يعتقده ، وكيف أظهر ابن جنّي سَعَادته بما تهدّى إليه مِنْ تخريج ؛ إذْ لو لم يكن لـه غيرُ هذا الموضع بعد خدمة العربيّة ستّين عاماً ، لكفاه ولكان حظُّه فيها غيرَ منقوص . فهذا مِمّا يجلّي أثر العقيدة في التوجيه النَّحْوي ، وأنّها كانت حاضرةً في عقولهم حين صدر عنهم ما صدر مِنْ أعاريبَ وتقادير .

ومِنْ أمثلةِ تأثير العقيدة في التوجيه ما علّقه أبو عليّ على قراءة حمزة ﴿وعَبُدَ﴾ من قوله تعالى ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [سورة المائدة : ٦٠] :[1] « حُجَّة حمزة في قراءته ﴿عَبُدَ الطَّاغُوْت﴾ أَنَّه يحمله على ما عمل فيه ﴿وَجَعَلَ﴾ ، فكأنَّه قال : وجعل منهم عَبُدَ الطّاغوت ، ومعنى ﴿وَجَعَلَ﴾ خَلَقَ ، كما قال ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [سورة الأعراف : ١٨٩] » اهـ

لم يُرِدْ أبو عليّ أَنْ يحملَ ﴿وَجَعَلَ﴾ على الظّاهر ، وهو أَنْ يكون معناها صيّر ، التي تنصب مفعولين ، ﴿ٱلْقِرَدَةَ﴾ الأوّل ، والثّاني ﴿مِنْهُمُ﴾ تقدّم على الأوّل وتعلّق بمحذوف ، أي : صَيَّرَ القِرَدَةَ والخنازير وعَبُدَ الطاغوت كائنين منهم = لِلّذي يَؤُولُ إليه هذا الحَمْل مِنْ أَنَّ اللهَ يصيِّرُ بعضَ النَّاسِ عابدَ طاغوت ، وهو مِمّا تأْباه المعتزلة ، فضَمَّن ﴿جَعَلَ﴾ معنى ﴿خَلَقَ﴾ فراراً من هذا المعنى .

وقد علّق ابن عطيّة على توجيه الفارسيّ هذا ، فقال[2] : « وهذه منه ـ رحمه الله ـ نزعةٌ اعتزاليّةٌ ؛ لأنَّ قوله ﴿وعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ تقديره : ومَنْ عبد الطّاغوت ، والمعتزلة لا ترى أَنَّ الله تعالى يصيِّرُ أحداً عابد طاغوت » اهـ

وإلى مثل تخريج أبي عليّ نحا الزّمخشريّ ، قال[3] : « فإنْ قُلْتَ : كيف جاز أَنْ يجعل اللهُ منهم عُبَّاد طاغوت؟ قُلْتُ : فيه وجهان :

أحدهما أنّه خَذَلَهم حتّى عبدوه .

---

(١) الحُجَّة ٣/ ٢٣٦ ، والسَّبْعة ٢٤٦ .

(٢) المحرَّر الوجيز له ٢/ ٢١١ ، وعنه في البحر ٣/ ٥١٨ ، والدّرّ المصون ٤/ ٣٢٧ .

(٣) الكَشَّاف له ١/ ٦٥٢ ، وعلّق عليه أبو حَيَّان في البحر ٣/ ٥٢٠ بأنّه تأويل على طريق المعتزلة .

الثّاني أنّه حكم عليهم بذلك ووَصَفَهم به ، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ﴾ [سورة الزُّخرف : ١٩] » اهـ

على أَنَّ ما فَرَّ منه أبو عليّ في التّصيير موجودٌ بعينه في الخَلْق ؛ فإذا قلت : خَلَقَ الذَّكَرَ ، فإنَّ الذكر لا يملك أَنْ يكونَ إلّا كما خُلق ، وإذا قلت : خَلَقَ عابدَ الطّاغوت ، فإنّه لا يملكُ أَنْ يكونَ إلّا كما أُريد لـه ، فَفَوات مَعْنى الحرّيّة وخَلْق العَبْدِ لأَفْعَالِه خيرِها وشرِّها يتحصّلان مِنْ تأْويل ﴿جَعَلَ﴾ بـ خَلَقَ ، فوقع أبو عليّ فيما فرَّ منه .

ويؤكِّد هذا ما قاله في تأويل ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٥] :[1] « وأمّا قولُـه ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا﴾ فعلى تأويلين :

أحدهما : التسمية[2] في قوله ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [سورة الزُّخرف : ١٩] ، أَيْ سمّوهم بذلك .

والآخر : الحكم ، كقولك اجعل البصرةَ بغدادَ ، وجعلْتَ حَسَني قبيحاً ، أي حكمْتَ بذلك .

ولا يكونُ هذا مِنَ الجَعْلِ الذي يُرادُ به الخَلْق ، ولا الذي يُراد به الإلقاء ، كقولك[3] : جعلْتُ متاعَك بعضَه فوقَ بعض ، وقوله ﴿ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [سورة الأنفال : ٣٧] » اهـ

أَبَى أبو عليّ أن يكون ﴿يَجْعَلْ﴾ في آية الأنْعام مِمَّا يحتملُ أَنْ يكونَ بمعنى « يخلق » ، أو بمعنى « يُلقي » ؛ لأَنَّ ذلك مُفْضٍ إلى أَنَّ الله قد خلقَ صدرَه غيرَ متّسع للإيمان ، أَوْ أَلْقَى فيه الضِّيْق عن قبول الإسلام .

ففي رَفْضِه تأويلَ ﴿يَجْعَلْ﴾ بـ « يخلق » دلالةٌ على ما ذهبْتُ إليه في آية المائدة

---

(١) الحُجّة ٣/ ٤٠٥ ، وانظر : الكشّاف ٢/ ٦٤ ، والبحر ٤/ ٢١٧ ، والدّرّ المصون ٥/ ١٤٠ .

(٢) في الدّرّ المصون ٥/ ١٤٠ : « ﴿يَجْعَلْ﴾ يجوزُ أَنْ تكونَ التصييريَّـةَ ، وأَنْ تكونَ الخَلْقيّة ، وأَنْ تكـونَ بمعنى سمّى ، وهذا الثّالثُ يفرُّ إليه المعتزلةُ كالفارسيّ وغيرِه مِنْ معتزلةِ النُّحاة » اهـ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ١٥٧ .

من أَنَّ تأويل أبي عليّ لـ ﴿جَعَلَ﴾ فيها بمعنى خَلَقَ = يُفْضي إلى ما فَرَّ منه ، وهو أَنَّ الصيرورة والخَلْق مِمَّا يُفَوِّتُ مَعْنى الحرّيّة ومعنى أَنَّ العَبْدَ خالق لأفعاله خيرها وشرِّها ، وهو ما ألجأ أبا عليّ إلى تأويل ﴿جَعَلَ﴾ بخلق ، فانتهى إلى ما فرَّ منه .

قال أبو حَيَّان معلِّقاً على قوله ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا﴾ :[1] « ومعنى ﴿يَجْعَلْ﴾ يُصيّر ؛ لأَنَّ الإنسانُ يُخلق أَوَّلاً على الفِطْرة ، وهي كَوْنُه مُهَيَّأً لِمَا يُلْقَى إليه ، ولما يُجعل فيه . فإذا أراد اللهُ إضلالَه أَضَلَّه ، وجعله لا يقبل الإيمان = ويحتمل أَنْ يكون ﴿يَجْعَلْ﴾ بمعنى « يخلق » ، وينتصب ﴿ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ على الحال ، أي يخلقُه على هذه الهيئة ، فلا يسمعُ الإيمان ولا يقبلُه .

ولاعتزالِ أَبي عليّ الفارسيّ ذَهَبَ إلى أَنَّ ﴿يَجْعَلْ﴾ هنا بمعنى يسمّي ، قال : كقوله ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ ، قال : أي سمّوهم = أوْ بمعنى يحكم له بالضِّيْق ، كما تقول : هـذا يجعلُ البصرةَ مِصْراً ، أَيْ يحكم لها بحكمها ، فراراً مِنْ نسبة خَلْقِ ذلك إلى الله تعالى ، أو تصييره وجوباً ، على مَذْهبه الاعتزاليّ . وهذا كلُّه إخراج لِلَّفْظِ عن ظاهره وتأويل على مذهب المعتزلة » اهـ

وإنَّما فارق أبو عليّ ظاهـرَ ما وُضع لـه اللَّفْظ مع نزعته إلـى تقرير الأشياء على ما وُضِعَتْ لـه ؛ لأنَّه إذا حُمِلَ على ظاهرِه أفضى إلى أَصْلٍ يُخالفُ المعتزلة[2] ، وهو أَنَّ الله فاعل للشّرّ كما هو فاعل للخير ، والمعتزلة لا ترى اللهَ فاعلاً للشَّرِّ ، فالتضييقُ والإضْلالُ والإغْفالُ شَرٌّ لا يَصِحُّ نسبتُه إلى الله تعالى ، وإنَّما هي أفعالٌ خلقَها العَبْدُ . قال ابنُ عطيّة[3] : « والآيةُ نصٌّ في أَنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يريدُ هُدى المؤمنِ وضَلاَلَ الكافرِ ، وهذا عندَ جميعِ أَهْلِ السُّنَّة بالإرادةِ القديمةِ التي هي صفة ذاته تبارك وتعالى » اهـ

على أَنَّ تأويل أبي عليّ لـ ﴿يَجْعَلْ﴾ بمعنى يحكم ، يُفضي أيضاً إلى ما فَرَّ منه ، إذ حُكْمُ اللهِ بـأَنَّ صـدرَه ضيّقٌ لا يختلفُ من حيث المآلُ عن تصيير صدره ضَيِّقاً ،

---

(١) البحر ٤/ ٢١٧ ـ ٢١٨ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٣١٥ ، والكشّاف ٢/ ٦٤ ، وحواشيه .

(٣) المحرَّر الوجيز ٢/ ٣٢٤ .

ويؤكِّد هـذا أَنَّ أبا عليّ حين عَدَّ ما يأتي عليه « كتب » في التنزيل ، ومنه فُرِض ، وحَكَمَ ، جعل ﴿ كَتَبَ ﴾ من قوله تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ ﴾ [سورة المجادلة : ٢٢] بمعنى جمع لا بمعنى حكم ؛ قال[1] : « فأَمَّا قوله ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ. . . ﴾ فإنَّ معناه جَمَعَ ، وقد قالوا[2] : الكتيبة للجمع مِنَ الجيش ، وقالوا للخُرَزِ التي ينضمُّ بعضُها إلى بعض : كُتَبٌ ؛ كأَنَّ التقدير : أولئك الّذين جَمَعَ اللهُ في قلوبهم الإيمان ، أي استوعبوه واستكملوه ، فلم يكونوا مِمَّنْ يقول ﴿ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ ﴾ [سورة النساء : ١٥٠] ، وهم الّذين جمعُوا ذلك في الحقيقة ، وأُضيف ذلك إلى الله تعالى ؛ لأَنّـه كان بتقويته ولُطْفِه ، كما قال ﴿ وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [سورة الأنفال : ١٧] » اهـ

تجانف أبو عليّ عن حمل ﴿ كَتَبَ ﴾ على معنى حَكَمَ ؛ لِلّذي يؤول إليه مِنْ قضاءِ الله المُبْرَمِ بإيمـان أُولئك ، وعليـه يفوتُ منهم إرادةُ الإيمـان ، وهـم مؤمنـون لإرادة الله لذلك لا لإرادتهم هم . على أَنَّ أبا عليّ كان قد تكلّم على تأويل هذه الآية فيما مضى من كتابه[3] وفيما سيأتي منه ، وأَوَّلها على تقدير مضاف محذوف ، أي كتب علامة الإيمان التي يعرفُهم بها مَنْ نظر إليهم مِنَ الملائكة ، فأَقَرَّ الكتابةَ على ما وُضِعَتْ لـه ، وفي كلا تأويلَيْهِ : حـذف مضاف ، أو كتب بمعنى جمع ، لا يريد أَنْ ينسب إيمانهم إلى الله بل إلى أَنفسهم ؛ لأَنَّ الثوابَ على فِعْلٍ لم يَأْتِه الإنسانُ بمحض إرادته جِزَافٌ وعَبَثٌ عِنْدَ المعتزلة .

وفي تجانُفِ أبي عليّ عن تَأْويل ﴿ كَتَبَ ﴾ بمعنى حَكَمَ ، دلالةٌ على ما ذهبتُ إليه في آية الأنعام من أَنَّ تأويل أبي عليّ لـ ﴿يَجۡعَلۡ﴾ بمعنى يحكم = يُفْضي إلى ما فَرَّ منه ، وهو أَنَّ حكم الله بتضييق صدره ، أَوْ تصيير الله صدره ضيِّقاً ، مِمّا يفوِّتُ معنى حرِّيّة الإنسان وإرادته ، وهو معنى تَأْباه المعتزلة .

---

(١) الحُجّة ٢/ ٤٥٧ ، وانظر : الكشّاف ٤/ ٤٩٧ ، والبحر ٨/ ٢٣٩ .

(٢) انظر : شرح القصائد السّبْع ٤١٣ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/ ٣٠٢ ، ٦/ ٢٨٢ .

ويُلحظ أَنَّ عِراضَ كَلَامِ أبي عليّ بعضِه ببعضٍ يقودُ النّاظر إلى مؤاخذته في مواضع منه مستعيناً بكلامه في مواضع أُخر ؛ قال جامع العلوم[1] : « وعلى الجملة فقد عفا اللهُ عنك ؛ إذ لولاك لَمَا فُهِمَ كتابُ سيبويه ولا مشكلاته ، **وإذا كان كذلك فبِكَ نأخذ عليك** » ، وقال أيضاً[2] : « **فاعلمْ أنَّا أَخَذْنا به عليه** » ، وقال أيضاً[3] : « **ولكنّي ينبغي لي أَنْ أتفحص مرّة أخرى عن ألفاظه ، فربّما أقع على كلامٍ له قد نطق فيه بالصَّواب ، فآخذ به عليه ، ليكون أَوْفَقَ وأحسن** » ، وقال أيضاً[4] : « **لكنَّه يَشُجُّ ويَأْسُو ويُدْوِي ويُدَاوِي** » .

ومن أمثلة أثر العقيدة في التوجيه أيضاً ما قاله أبو عليّ في قوله تعالى ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٢] :[5] « ﴿ فَأَحْيَيْنَٰهُ ﴾ أي صَادَفْنـاه حَيّاً بالإسلام من بعد الكفر كالكافر المُصرِّ على كُفْـرِه . وأمَّـا قوله ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِي بِهِۦ ﴾ فيحتملُ أمْرَيْنِ :

أحدهما أَنْ يُراد به النّور المذكور في قوله ﴿ يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [سورة الحديد : ١٢] .

ويجوز أَنْ يراد بالنور الحكمة التي يُؤْتَاها المُسْلِمُ بإسلامه » اهـ

جعل أبو عليّ صيغة أَفْعَلَ ﴿ فَأَحْيَيْنَٰهُ ﴾ دالّةً على وجودِ الشَّيْءِ ومصادفتِه على صفةٍ مستقاةٍ من الفِعْل ، دونَ أَنْ تكونَ للتعدية ، وهو الظّاهر ؛ فلمّا كان ظاهر معنى ﴿ فَأَحْيَيْنَٰهُ ﴾ جعلْناه حيّاً بالإسلام ، اعتدَّ بابَ أفعلت هَهُنا لوجود الشَّيْءِ على صفةٍ مستقاةٍ من الفعل ، ففسّره : صادفْناه حَيَّاً بالإسْلام ، ليتأتّى له نسبة الإسلام إلى العَبْد لا إلى الله تعالى .

---

(١) شرح اللُّمع له ٢/٤٩٦ .

(٢) الاستدراك ٧٣ .

(٣) كَشْف المشكلات ٢/١١٢٧ .

(٤) الاستدراك ٢٨ .

(٥) الحُجَّة ٣/٣٩٨ـ٣٩٩ ، وانظر : المحرَّر الوجيز ٢/٣٤١ ، والبحر ٤/٢١٤ .

ولمّا كان النُّور محتملاً أَنْ يكون الإيمان مضى أبو عليّ إلى تقرير أَنَّه النور الذي يُؤتاه المؤمنون يوم القيامة ، أو نور الحكمة التي تتحصَّل عند المسلم إذا أَسْلم .

وفي كلا التأويلَيْنِ يفرُّ أبو عليّ مِنْ جَعْلِ النُّور الإيمانَ ، ونسبته إلى الله عزَّ وجلَّ .

ومِمّا يُذكر في هذا المقام أَنَّ أبا عليّ قال في قراءة من نَصَبَ ﴿غِشَاوَةً﴾ مِن قوله تعالى ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةً﴾ [سورة البقرة : ٧] :[1] « وأَمَّا إذا نَصَبَ فلا يخلو في نصبها مِنْ أَنْ يحملَها على ﴿ خَتَمَ﴾ هذا الظّاهر ، أو على فِعْلٍ آخرَ غيرِه » .

وعلّق أبو حَيّان على كلامه هذا :[2] « ولا أدري ما معنى قوله : لأَنَّ النَّصْبَ إنَّما تحملُه على ﴿ خَتَمَ﴾؟ وكيف يُحمل ﴿غِشَاوةً﴾ المنصوب على ﴿ خَتَمَ﴾ الذي هو فعل؟ هذا ما لا حَمْلَ فيه اللّهمّ إلّا إنْ أراد أَنْ يكونَ قوله ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ دعاءً عليهم لا خبراً ؛ فإنَّ ذلك يناسب مذهبه لاعتزاله ، ويكون ﴿غِشَاوةً﴾ في معنى المصدر المدعوّ به عليهم القائم مقامَ الفعل ؛ فكأنَّه قيل : وغشّى على أبصارهم ، فيكون إذْ ذاك معطوفاً على ﴿ خَتَمَ﴾ عَطْفَ المصدرِ النّائبِ منابَ فِعْلِه في الدُّعاء ، نحو : رحم اللهُ زيداً وسقياً لَهُ » اهـ

لا يناسبُ الدُّعاءُ المعتزلة كما نَسَبَ أبو حَيّان إليهم ، والدَّليلُ على ذلك :

١ـ قال أبو عليّ[3] : « فأَمَّا قولُهم : صلّى اللهُ على رسوله وعلى أَهْله وملائكته ، فلا يقالُ فيه : إنَّه دُعاءٌ لهم مِنَ الله ، كما لا يُقالُ في نحو : ﴿ فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ﴾ [سورة الطور : ١١] : إنَّه دُعاءٌ عليهم ، ولكنّ المعنى فيه أَنَّ هؤلاءِ مِمَّن يستحقُّ عندَكم أَنْ يُقالَ فيهم هذا النَّحْوُ مِنَ الكلام » .

وإنَّما لا يناسبُ الدُّعاءُ الاعتزالَ ؛ لأَنَّ دعاءَ اللهِ عليهم بالختم على قُلُوبهم مِمَّا لا يتّفق مع كَوْنِ الإنسان حُرّاً حُرّيّةً خالصةً ، ومَنْ دَعَا الله عليه بشَيْءٍ وَجَبَ اعتقادُ

---

(١) الحُجّة ١/ ٣٠٩ ، والسَّبْعة ١٣٨ .

(٢) البحر ١/ ٤٩ .

(٣) الحُجّة ٤/ ٢١٤ .

إصابته لـه ، وهذا معنى لا تعتقدُه المعتزلة .

٢ـ ذكر أبو عليّ في معنى ﴿ خَتَمَ ﴾ أربعة أقوال[١] :

الأوّل : ﴿ خَتَمَ ﴾ طبع عليها ووسمها سمة تدلّ على أنّ فيها الكُفْرَ ، ليعرفَهم مَنْ يشاهدُهم من الملائكة بهذه السّمة ، ويفرقوا بينهم وبين المؤمنين .

الثّاني : يجوز أنْ يكون ﴿ خَتَمَ ﴾ وَصْفاً للذي ذُمَّ بهذا الكلام بأنَّ قلبه ضاق عن قبول الحكمة والإسلام والاستدلال على توحيد الله تعالى .

الثّالث : قول أبي الحسن[٢] ، ﴿ خَتَمَ ﴾ ؛ لأنَّ ذلك كان لعصيانهم الله تعالى ، فجاز ذلك اللفظ ، كما يقال : أَهْلكتْه فلانة إذا أُعجب بها وهي لا تفعل به شيئاً ؛ لأنَّه هلك في اتّباعها .

الرّابع : ﴿ خَتَمَ ﴾ حكم أنَّها مختوم عليها ، وهو قول لأبي الحسن[٣] أيضاً .

فهذا جملة ما ذكره أبو عليّ في تفسير ﴿ خَتَمَ ﴾ ، ولم يذكر أنَّه دعاء عليهم كما ذكر أبو حَيَّان .

٣ـ يمكن حمل كلامِ أبي عليّ : « لأنَّ النَّصْبَ إنَّما تحملُه على ﴿ خَتَمَ ﴾ الظّاهر » على أنّه أراد أنّ ﴿غِشَاوَةٌ﴾ مفعول لـ ﴿ خَتَمَ ﴾ تعدّى إليه بعد حذف حرف الجرّ ، و﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ معطوف على ما قبله ، وأنَّه لا فَصْلَ بين حرف العطف والمعطوف بالجارّ والمجرور .

غير أنَّ قول أبي عليّ[٤] : « لا أعطفُه على هذا الفعل الظاهر الذي هو ﴿ خَتَمَ ﴾ بعدُ ، يُفهم منه أنَّه عطف ﴿غِشَاوَةٌ﴾ المصدر على الفعل ﴿ خَتَمَ ﴾ ، وفصل بين حرف العطف الواو والمعطوف ﴿غِشَاوَةٌ﴾ بالجارّ والمجرور ﴿ عَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ ، وهو ما استنتجه أبو حَيَّان من كلامه ، وحمله على الدُّعاء ليتأتّى عطف المصدر على

---

(١) الحُجّة ١/٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ .

(٢) معاني القرآن له ١/٣٦ .

(٣) معاني القرآن له ١/٣٦ .

(٤) الحُجّة ١/٣١١ .

الفعل ، نحو : رَحِمَ اللهُ زيداً وسقياً لـه . ولعلَّ الأشبه أَنْ تُحمل قراءة النَّصْب على فعلٍ دلّ عليه ﴿ خَتَمَ ﴾ ، وهو جَعَلَ على أبصارهم غِشاوةً ؛ لِلّذي يعترض عطف المصدر على الفعل مِن جَعْلِه على الدُّعاء ، والفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجارّ والمجرور ، وكلاهما لا يراه أبو عليّ .

هذه أمثلة من أثر عقيدة الاعتزال فيما صدر عن الشَّيْخ من أَقاويل وتقادير ، وهي مُبينةٌ عن استحكام هذه العقيدة في قلبه وحِفاظِه على أصولها أكثر من حفاظه على ما يُمليه ظاهرُ النُّصوص والقواعد ، وقد جَعَلَ قواعدَه خادمةً لإظهار أُصُول عقيدته .

٢ـ النَّزْعَةُ إلى تَقْرِيرِ الأَشْيَاءِ عَلَى مَا وُضِعَتْ له .

عقد ابن جنِّي في كتابه الجهير « الخصائص » باباً في إقرار الألفاظِ على أَوْضاعها الأُوَل ، ما لم يَدْعُ دَاعٍ إلى التَّرْكِ والتَّحوُّل ، قال فيه[1] : « واعلمْ أَنَّه ليس شَيْءٌ يخرج عن بابه إلى غيره إلّا لأمْرٍ قد كان وهو على بابه ملاحِظاً لـه ، وعلى صَدَدٍ مِنَ الهجوم عليه . . وكلُّ حرفٍ قد أُخرج عن بابه إلى باب آخر فلا بُدَّ أَنْ يكونَ قبل إخراجه إليه قد كان يُرائيه ، ويلتفت إلى الشّقّ الذي هو فيه . فاعرفْ ذلك ، وقِسْه » .

فـ« أَوْ » إنَّما أَصْلُ وَضْعِها أَنْ تكونَ لأحد الشيئَيْنِ ، فالواجب أَنْ يُتَمَسَّكَ بهذا الأَصْل ويحافظ عليه ما أمكن ؛ قال أبو عليّ[2] : « فأَمّا « أَو » التي تكون لأحد الشيئَيْنِ أو الأشياء فمثاله في الخبر : زيدٌ أَوْ عَمْرو جاء . وهي إذا كانت للإباحة كذلك أيضاً ، وذلك قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين . ويدلُّك على أَنّها ليست بمعنى الواو ، أَنّه إذا جَالَسَ أحدَهما ، فقد ائتمرَ للأمْرِ ولم يخالفْه . وإنَّما جاز لـه الجمعُ بينَ مجالستِهما مِنْ حيثُ كان كُلُّ واحدٍ منهما مجالسته بمعنى مجالسة الآخر ، ليس من حيث كانت أو بمعنى الواو » اهـ

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

(٢) الحُجَّة ٤/ ٥٣ .

فالشَّيْخُ ينزع إلى إقرار حرف المعنى على ما وُضع له ، وتلطّف في تأويل معنى الإباحة التي يجوز فيها الجمع بين المتعاطفين ، فيلتبس هذا الجواز بمعنى الواو التي تفيد مطلق الجمع ، بأنّ سامع : جالس الحسنَ أو ابن سيرين ، لو جالس أحدهما لكان قد ائتمر لأمر المتكلِّم ، فيفوت معنى الواو ، وإنَّما جاءَ مَعْنى الإباحة وجواز الجمع مِنْ سياقِ المثال لا مِنْ « أَوْ » عينها ، إذ مَنْ قَبْلَ « أَوْ » أَهْلٌ للمجالسة ومَنْ بعدَها كذلك ، فإنْ جالسْتَ أحدَهما أتيْتَ عِلْماً ، وإن جالسْتَ الرجلَيْنِ كليهما أتيْتَ عِلْمَيْنِ ، وعِلْمان خيرٌ مِنْ عِلْمٍ ، وما زاد على الفَضْلِ فَضْلٌ .

لكنّ أبا عليّ لمّا وَقَفَ على قول الهُذَليّ[1] :

وكــان سِيَّــانِ أَلّا يَسْــرَحُــوا نَعَمــاً أَوْ يَسْـرَحُـوهُ بهـا ، واغبـرَّتِ السُّـوحُ

وكان قولُك : سواء عليّ الجَزَعُ أو الصَّبْر ، أي سواء عليّ أحدهما ، كلاماً محالاً ؛ لأنَّ التسوية لا تكونُ إلّا بين شيئين فصاعداً = استجاز[2] أن تكون « أو » في البيت بمعنى الواو ، لاقتضاء « سيّان » لذلك .

ومِنْ أمثلة أَثر النَّزعة إلى تقريرِ الأَشْياءِ على ما وُضِعَتْ له في التَّوْجيه النَّحْويّ ما قاله أبو عليّ في بيت كعب بن سعد الغَنَوِيّ[3] :

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخرى، وارفعِ الصَّوْتَ دَعْوةً لَعَــلَّ أبــي المِغْــوَارِ مِنْــكَ قَــرِيــبُ

« [4] ينبغي أَنْ يكونَ على إضمار القصّة والحديث ؛ كأنّه خَفَّفَ لعلْ وأَعْمَلَها ، كما يخفَّف « أَنَّ » ويعمل . فمَنْ فَتَحَ اللّام وجرَّ الاسم ، فقال : لعلَّ أبي المغوار ، فاللّام لامِ الجرّ إلّا أنّه فتحها مع المظهر كما يُفتح مع المضمر . وزعم أبو الحسن[5]

---

(١) فرغْتُ منه ١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧ .

(٢) الحُجّة ١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، ومثله في الشِّعْر ١/ ٣٢٤ ، وانظر : الخصائص ٢/ ٤٦٥ ، وابن الشّجريّ ٣/ ٧١ ، وشرح الكافية للرّضيّ ١/ ٣٩٨ .

(٣) فرغْتُ منه ١/ ٤٨٥ .

(٤) الحُجّة ٢/ ١٧٦ .

(٥) معاني القرآن له ١/ ١٠٣ ، والحُجّة ٢/ ٤٣٤ ، والبصريّات ١/ ٥٥٠ ، والتذييل ٥/ ١٨١ .

أنَّه سمع فتح اللّام مع المظهر مِن يونس وأبي عُبيدة وخلف الأحمر . وزعم أنَّه سمع ذلك أيضاً مِنَ العرب ، فيكون الجرّ في أبي المغوار ، على هذه اللُّغة .

ومَنْ قال : لَعَلِّ أبي المغوار ، حذف لام لعل ، وأضمر القصّة أو الحديث ، وكسر اللّام معَ المظهر على اللُّغة التي هي الأَشْيَعُ ، والتقدير : لعلّ لأبي المغوار منك جواب قريب ، أي لعلّ نَصْرَهُ لا يبعدُ عليك ، ولا يتأخّر عنك » اهـ

أراد أبو عليّ أَنْ يُقِرَّ « لعلّ » على ما وُضِعَت له مِن كَوْنِها حرفاً مشبَّهاً بالفِعْلِ ، فارتكب لأَجْلِ هذا الإقرار جملةً من الأَعمال :

١ـ قدَّر أَنَّ « لعلّ » مخفّفة ، وهو لم يثبت .

٢ـ قدَّر ضمير الشّأن ، اسم لعلّ .

٣ـ رأى أَنَّ لام الجرّ ههنا في رواية الفتح ، جاءَتْ على لغةٍ حكاها أبو الحسن .

٤ـ أدغم لام الجرّ بلام لعل ، وهذا الإِدْغامُ مُخَالِفٌ لقياس الخطّ ؛ إذ القياسُ أَنْ تُرسمَ لامُ الجرّ منفصلةً عمّا قبلَها .

٥ـ قدّر موصوفاً محذوفاً هو : جواب ، حلّت محلّه الصّفةُ : قريب ، والصّفة لا تحلّ محلّ الموصوف ما وُجد عن ذلك مندوحةٌ .

٦ـ قدّر إعمالَ لعلّ مع تخفيفِها قياساً على « أَنَّ » ، وإذا صحّ تخفيفها قياساً لا سماعاً فما الذي يمنع مِنْ أَنْ تحمل على « لكن » إذا خُفِّفت ، فتهمل؟

انظرْ إلى كثرة ما ارتكبه أبو عليّ سَعْياً إلى إقرار « لعلّ » على ما وُضعت له ، وهو أَنْ تكون حرفاً مشبّهاً بالفعل! وهو مَسْعًى صحيحٌ ومَذْهَبٌ يُقصدُ إليه ، لولا ما فيه مِنْ كثرةِ التقاديرِ والحُذُوفِ وإثباتِ ما لم يُسمع ومخالفةِ قياسِ الخطِّ وهَدْرِ روايةِ الأئمّة[1] ونَصِّهم على أَنَّ الجرَّ بلعلّ لغةُ قومٍ بأَعيانِهم هُم بنو عُقيل .

ومِنْ أَثَرِ هذه النَّزْعةِ تقويةُ أبي عليّ مَذْهَبَ يُونُس[2] أَنَّ « لكنْ » لا تكونُ حَرْفَ

---

(١) انظر مصادر تخريج البيت ١/ ٤٨٥ .

(٢) حكاه أبو عُمر عنه . انظر : المنثورة ٤١ ، والحُجَّة ٢/ ١٧٧ ، والشّعْر ١/ ٧٣ ، ونحوه عنه في الكتاب ١/ ٤٣٥ ، وما علّقه هارون في حواشيه عن شرح أبي سعيد .

عَطْفٍ ؛ فقد استدلّ[1] له بأَنَّ معناها مخفّفة لا يختلفُ عن معناها مشدّدة ، وهي لا تخرج بالتخفيف عمّا كانت عليه ، كما لم تخرج أخواتها عنه ، وما مثّلوا به على كَوْنِها حرفَ عطف[2] : ما مررت برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ ، يمكن تخريجُه على الجرّ بباءٍ مضمرةٍ دَلَّت المتقدّمة عليها[3] ، أو يضمر القصّة في « لكنْ » ، وإنْ خُفِّفَت ، أو على تقدير : لكنْ هو طالح ، فلمّا خُفِّفَت « لكنْ » صارت من حروف الابتداء .

إنّما التمس أبو عليّ هذه الوجوه الصّناعيّة سَعْياً لإقرار لكن على بابها دون إخراجها إلى باب حروف النَّسَق ، ويدخل على وجوهه هذه أشياء ، منها أَنَّ « لكنْ » إذا خُفِّفَت أُهملت ، وليس سائر أخواتها إذا خُفِّفْن أُهْملن ، فهي تفارق أخواتها من هذه الجهة ، وإنْ كان معنى الاستدراك قائماً فيها وهي مخفّفة . وإذا أضمر ضمير القصّة أَعْمَلَها ، وقد ذكر هو[4] « ولم نعلمْ أحداً حكى النَّصْبَ في « لكنْ » إذا خُفِّفَتْ ، فيُشبه أَنَّ النَّصْبَ لم يجيءْ في هذا الحرف مخفَّفاً ، ليكون ذلك دلالةً على أَنَّ الأصل في هذه الحروف أَلّا تعملَ إذا خُفِّفَت لزوال اللَّفظ الذي به شابه الفِعْلَ في التّخفيف ، وأَنَّ مَنْ خَفَّفَ ذلك فالوَجْهُ أَلّا يُعمله » ، فما قدَّره من القصّة قياس صحيح لم تعضدْه روايةٌ ، وما كان كذلك تَرْكُ الأخذِ به الوَجْهُ . وما قدَّره في الوجه الثالث من أَنَّ « لكنْ » لمّا خُفِّفَت صارت من حروف الابتداء ، فيه إخراج للكنْ عمّا وُضِعَتْ لـه ، فكما ساغ أَنْ تكونَ هنا حرف ابتداء ، وتخرج عمّا وُضِعَتْ له ، كذلك يسوغ أَنْ تكون حرف عطف . وقد يكون للحرف الواحد غير وضع ، فـ« حتّى » تتجاذبُها ثلاثة أبواب : الابتداء ، والجرّ ، والعطف . وإذا كان ما استدلّ به لقول يونس تعترضُ فيه هذه الأشياء ، وكان أبو عليّ قد أقرّ في بعض كتبه[5] أَنّها تَرِدُ حرف

---

(1) الحُجّة ١/ ١٧٧ ، ١٧٩ ، وانظر : المنثورة ٤١ ، والشّعْر ١/ ٧٣ ، والحلبيّات ٢٦٥ ، وشرح اللُّسع للجامع ٢/ ٨٥٣ .

(2) انظر : الكتاب ١/ ٤٣٥ ، والحلبيّات ٢٦٥ .

(3) انظر : الكتاب ١/ ٢٦٢ ، والحُجّة ٦/ ١٧١ .

(4) الحُجّة ٢/ ١٧٠ ، ١٧٣ .

(5) الإيضاح (فرهود ٢٩٠ ، مرجان ٢٢٤) .

عطف مقتفياً قفو سيبويه[1] = فلا جَرَمَ أَنَّ مجيئها حرف عطف سائغ صحيح .

ومن أثر هذه النزعة أنَّه ذهب إلى أَنَّ الواو في ﴿ وِجْهَةٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٤٨] [2] إنَّما صحَّت ؛ لأنَّها اسم للمتوجَّه إليه ، وهو القِبْلة ، وأبى أن تكون مصدراً صحَّت الواو فيه منبهةً على الأَصْلِ[3] ، إِذْ قياسُ بابِه حَذْفُها ، نحو عدة وصِلة وزِنة . فميل أبي عليّ إلى إقرار الأبواب على أُصُولها الموضوعة لها هو ما بعثه على الاحتجاج لثبات الواو في قوله ﴿ وِجْهَةٌ ﴾ ، فلو كانتْ مصدراً لجاء نظائرُ لها ، فدلَّ عدمُ مجيءِ النظير على أَنَّها اسمٌ بمنزلة « وِلْدة » ، وأَمَّا المصدرُ منه فقد جاءَ على وِفاقِ نظائرِه مِنْ حذف الواو في قولهم[4] : وَجِّهِ الحَجَرَ جِهةً ما لـه ، فإذا جاءَت العربُ بالمصدر على قياس بابه ، دَلَّ ذلك على أَنَّ ﴿ وِجْهَةٌ ﴾ اسمٌ وليس بمصدر . وإنَّما حرَّكَ هذا التَّوْجيهَ عِنْدَ الشَّيْخِ حُبُّه للتقعيد وإبقاء الأشياء غيرَ مفارقة لِمَا وُضِعَتْ له .

٣ـ النَّزْعَةُ التعليميَّة .

اتَّسع أبو عليّ في ذِكْرِ جميع ما يحتملُه النَّصّ المُعْرَب مِن وجوه اتساعاً يراه النَّاظرُ على امتداد الحُجَّة ، وهو مُبِينٌ عن نَشَاطٍ ذهنيٌّ متّقدٍ وامتلاكٍ لأدوات صنعة الإعراب . وهذا البسط لِمَا يطيقه الآي والشِّعر من أعاريب إنَّما حرَّكه عند أبي عليّ غايةٌ تعليميةٌ تغيَّاها وقَصَدَ إليها قَصْداً ، هي التمرين والتدريب ؛ ألمح إلى هذه الغاية عندَه البغداديُّ بعد أَنْ نقل عنه وجوهاً شتّى في توجيه بيت للفرزدق ؛ قال[5] : « إنَّما ذكر الوَجْهَ الأَوَّلَ . . . . ليجعلَه مِنْ مَسَائِلِ التَّمرين في الإعْراب ، لِيُظْهِرَ قوَّةَ استحضارِه للقواعدِ ووجوهِ التخريجات » اهـ

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٩١ ، والارتشاف ٤/ ١٩٩٨ ، والمُغْني ٣٨٦ .

(٢) الحُجّة ٢/ ٢٤٢ ، وعنها في ابن الشّجريّ ٢/ ١٥٥ ، وشرح الشّافية للجارَبَرْدي ٤٢٥ .

(٣) وهو مذهب أبي عثمان ، وظاهر مذهب سيبويه . انظر : الكتاب ٤/ ٣٣٧ ، والمنصف ١/ ٢٠٠ ، والتكملة (فرهود ٢٤٦ ، مرجان ٥٧٦) ، والمقتضب ١/ ٨٩ ، ٢/ ١٣٠ ، والأُصُول ٣/ ٢٧٦ .

(٤) انظر : جمهرة الأمثال ٢/ ٣٣٣ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٦٢ ، واللّسان [و ج هـ] .

(٥) شرح أبيات المُغْني ٤/ ٢١١ ـ ٢١٢ .

ولا يخفى أَنَّ كثرة الوجوه مِمّا يرسِّخ المعرفة ويمكِّنها مِنْ نَفْسِ صاحبها ، وهي تُؤَلِّفُ مدداً سخيّاً يُعينُ على إذْكاءِ المَلَكة النَّحْويّة عِنْدَ المُعْرِب ، ويدرِّبه على التقاط الوجوه وإدارة المعنى عليها .

وتتجلّى هـذه النَّزْعَةُ عِنْدَ أبي عليّ ، ويتبدّى أَثَرُها فـي التَّوْجيـه حين يسوق جميـع ما تحتملُه الآية من وجوه ، ثمّ يبدأ بإسقاطها ودَفْعِها حتّى يبقى وجهٌ واحدٌ صحيحٌ ، ولولا ما تغيّاه أبو عليّ مِنَ التعليم والتدريب ، لكان يكفي أَنْ يَذْكُرَ الوَجْهَ الصَّحيحَ دُوْنَ تسويدِ الصّفحات في افتراضِ الوجوهِ ، ثمّ الاعتراض عليها حتّى يبينَ تهافتُها .

فمن ذلك ما ذكره من وجوه الإعراب في قوله تعالى ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَـٰنًا﴾ [سـورة الأحقـاف : ١٥] :[1] « البـاء فـي ﴿بِوَٰلِدَيْهِ﴾ يجـوز أَنْ يتعلَّـق بـ ﴿وَصَّيْنا﴾ ؛ بدلالة ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ [سورة الأنعام : ١٥١] .

ويجوز أَنْ يتعلّق بالإحسان ؛ يدلُّ على ذلك قوله ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [سورة يوسف : ١٠٠] .

ولا يجوز أَنْ يتعلّق الباء في الآية بالإحسان لتقدُّمِها على الموصول .

ولكن يجوز أَنْ تعلّقها بمضمرٍ يفسّره الإحسان ، كما جاز ذلك في الفعل في نحو ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [سورة يوسف : ٢٠] ، ومثل ذلك[2] :

كَـانَ جَـزَائـي بـالعَصَـا أَنْ أُجْلَـدَا

في قَوْلِ مَنْ لم يُعلِّقْه بالجزاء ؛ أَلَا تَـرَى أَنَّ الجـزاءَ يتعلَّقُ بالباء فـي نحو ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟﴾ [سورة المؤمنون : ١١١] ، ولكن في قول مَنْ علّقه بمضمر يبيِّنُه : أَنْ أُجْلَدا .

---

(١) الحُجّة ٦/ ١٨٢-١٨٣ ، ومضى له كلامٌ على هذه الآية في الحُجّة ٢/ ١٢٨-١٣٠ استطراداً جـاء أَوْفى مِمّا ذكره في حاقّ موضعها ؛ لتعبه وانقطاع نفسه والرغبة فـي الفراغ من صناعة الكتـاب . وانظـر : الجواهر ١/ ٢٥ .

(٢) فرغتُ منه ١/ ٢٠٠ .

ومَنْ قال[1] ﴿ إِحْسَنًا﴾ كان انتصابُه على المصدر .

ولا يجوز أَنْ يكونَ انتصابُه بـ ﴿وَصَّيْنا﴾ ؛ لأَنَّ ﴿وَصَّيْنا﴾ قد استوفى مفعوليه اللَّذين أحدهما منصوب ، والآخر المتعلِّق بالباء .

ومَنْ قال ﴿حُسْناً﴾ فمعناه : ليأتِ في أَمْرِهما أَمْراً ذا حُسْنٍ » اهـ

ذكر أبو عليّ ما يحتمله تعليق شبه الجملة ﴿ بِوَٰلِدَيْهِ ﴾ ، وهو أَنْ يعلّق بـ ﴿وَصَّيْنا﴾ ؛ لأَنَّ الإيصاء يتعدّى بالباء ، وأَنْ يعلّق بـ ﴿ إِحْسَنًا﴾ ، لأَنَّ الإحسان يتعدَّى بالباء أيضاً .

ثمّ منع التعليق بالإحسان للذي يُفْضي إليه من تقدُّم ما في حيّز الموصول وما هو من تمامه ـ وهو هنا المصدر ـ عليه . ثمّ أجاز أَنْ يتعلّق شبه الجملة بفعل مضمر يدلُّ عليه الإحسان ، فيكون التقدير : ووَصَّيْنا الإنسان أَنْ أَحْسِنْ بوالدَيْهِ إحساناً .

ثمّ قاس المصدر « الإحسان » على شبه الجملة ﴿ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ في جواز تعليق ما هو من صلتهما وتقدّم عليهما بمضمر يفسِّرُه ما ظهر بعدُ .

ثمّ ساق شاهداً على هذا الضَّرْب من التعليق ، ازّاحمتْ عليه الوجوهُ فيه ، فقد ذكر وجه من علّق « بالعصا » بجزاني ، واستدلّ على تعدّي الجزاء بآية من التنزيل ، وأنت ترى كيف هجم عليه هذا الوجه قبل أَنْ يذكر الوجه الذي من أجله أنشد الرجز ، وهو تعليق « بالعصا » بمضمر يفسّره : أَنْ أجلدا .

ثمّ دلف إلى توجيه القراءتين ﴿ إِحْسَنًا﴾ و﴿حُسْناً﴾ بعد أَنْ أشبع القول في تعليق شبه الجملة ، فأجاز انتصاب ﴿ إِحْسَنًا﴾ على المفعول المطلق ، ومنع أَنْ يكون مفعولًا به لـ ﴿وَصَّيْنا﴾ لاستيفائه مفعولَيْهِ الصريح وما تعدّى إليه بالباء .

وخرَّج قراءة ﴿حُسْناً﴾ على أَنَّه مفعول به لفعل يُفهم من المعنى ، قدّره : ليأتِ أمراً ذا حُسْنٍ ، هنا ، وسلف تقديره : اتّخذْ فيهم حُسْناً ، أو اصطنعْ فيهم حُسْناً . وسلف أيضاً أنَّه أجاز أَنْ ينتصب ﴿حُسْناً﴾ نَصْب المصدر ، من قبيل وضع اسم

---

(١) السَّبْعة ٥٩٦ .

المصدر موضع المصدر .

يُلحظ أنَّ أبا عليّ بدأ بإعراب ما يراه جديراً بالإعراب في الآية قبل أَنْ يحتجّ للقراءتَيْنِ ، وهو ما مِنْ أَجْلِه عَمِلَ الكتاب ، تغلبه صنعته وحبُّه للإعراب . فتصدير أبي عليّ كلامه بالإعراب ، وذكر الوجوه ، واجتلاب النظائر ، وإسقاط بعض ما يحتمله الظاهر بعد أن افترضه ، وتقدير العوامل = كلّ أولئك أعمال ذهنية اتّسع أبو عليّ في بيانها ليتعلّم الناظر فيها كيف يُعربُ ، ويقوِّي وجهاً ، ويدفع آخر ، وكيف يقيس ، ويجتلب الأشباه ، ويتمثّل الشّواهد ، وهذا وما إليه مِمّا يمرِّنُ المتعلِّم ويزيد في امتراسه واقتداره على الإعراب .

وعلى الجملة الغاية التعليميّة كانت حاضرةً في توجيه أبي عليّ وما يبسطُه من أعاريب ، يدلُّ على قوّة هذه الغاية في نفسه افتراض القراءة ، كقوله في ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [سورة طه : ٥٩] :[1] « ولو نصبْتَ « اليوم » على أنَّه ظرف ، وأضمرْتَ مبتدأ يكونُ قولُه ﴿ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ خبراً له ؛ كأنَّه قال : ومَوْعِدُكم أَنْ يُحشر النَّاس ضُحًى = لكان ذلك مستقيماً في قياس العربيّة » اهـ

وهذا الذي عبّر عنه الشَّيْخُ تعبيراً افتراضياً قراءة[2] ، أَدَّاه امتراسه بالأساليب العربيّة إلى افتراض هذا الوجه الموافق لعيار العربيّة ، وإنْ لم يتّفق له علم بأنّه قراءة . وهو إنَّما افترض ما افترضه ليدير الإعراب الذي يجد فيه المتعلِّم دُرْبةً وتطبيقاً لِمَا حصَّله مِنْ أُصُول هذا العِلْم .

ومِمَّا يكشف أَنَّ أبا عليّ إِنَّما اتّسع في إجراء الإعراب والتماس الوجوه لِمَا تغيَّاه من التعليم والتمرين ، ما ذكره في إعراب « فتى » مِن قول نَبْهان بن مشرِّق[3] :

لقد رُزِئَتْ كَعْبُ بْنُ عَوْفٍ ورُبَّما فتًى لم يكنْ يَرْضى بِشَيْءٍ يَضِيْمُهَا

---

(١) الحُجَّة ١/ ٢٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢/ ٢٠٣ ، وللزّجّاج ٣/ ٣٦٠ ، والمحتسب ٢/ ٥٣ ، والبحر ٦/ ٢٥٤ .

(٣) فرغْتُ منه ١/ ٢٠٨ .

مِنْ ضُرُوْبٍ[1] :

الأوّل أنْ يكونَ مَفْعولاً به لِفِعْلٍ مُضْمرٍ تقديره : رُزِئَت ، دَلَّ عليه رُزِئت الذي تقدّم ، ونظيره ﴿ ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ [سورة يونس : ٩١] ، فالظّرف ﴿ ءَآلْـَٔـٰنَ ﴾ متعلّق بمضمر تقديره : آمنْت ، دَلَّ عليه ﴿ ءَامَنتُ ﴾ [سورة يونس : ٩٠] الذي تقدَّم ذكره .

الثّاني أنْ يكون مفعولاً به لرُزِئت المذكور ، التقدير : رُزِئَتْ كَعْبُ فتًى ، وربّما لم يكن يرضى ، ونظير هذا الفصل بالأجنبيّ[2] :

وما مِثْلُهُ في النّاسِ إلّا مُمَلَّكاً أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

الثّالث أنْ يكون فاعلاً لفعلٍ مضمر ، تقديره : ربّما لم يَرْضَ فتًى ، ونظيرُه[3] :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ وقَلَّما وِصَالٌ على طُوْلِ الصُّدودِ يَدُوْمُ

الرّابع أنْ تكونَ « ما » نكرة بمنزلة شيء ، ويكون فتًى صفةً لها ؛ لأنّها لمّا كانت كالأسماء المبهمة في إبهامها ، جاز أنْ توصف بأسماء الأجناس ، كأنّه : رُبَّ شَيْءٍ فتًى لم يكنْ ، فكان كذا وكذا .

فأنت ترى الشَّيْخ لا يذكر الوجه الإعرابيّ إلّا مصحوباً بنظيرٍ له يعزِّزُه ويعضُده ، وبتقدير يعين على تقريب الوجه ويكشف معنى الكلام ويُنْهِجُ الإعراب . وإذا استاق وجهاً لا يعرى من تكلُّف ، علّله بضربٍ من القياس ، فقد أجاز أنْ تكون « ما » نكرة بمعنى شيء ، وأجرى فتى وصفاً لها ، قائساً وصف « ما » بأسماء الذات ، على وصف أسماء الإشارة بها ، والعلّة الجامعة بينهما الإبهام . وليس يخفى أنَّ مِمّا أعان أبا عليّ على امتخاض هذه الوجوه خفاء حركة الإعراب في فتًى ، ولو كانت ظاهرة لحسمت المعنى وقلّلَتْ من غزارة ما جناه الشَّيْخُ مِنْ وجوه .

---

(١) الحُجّة ٥/ ٣٩ـ ٤٠ .

(٢) فرغتُ منه ١/ ٢٠٩ .

(٣) فرغتُ منه ١/ ٢٠٩ـ ٢١٠ .

فما ظهر في هذا البيت من كثرة الوجوه ، وما أعقب كلّ وجه من النظير ، وما أحاطه من تقدير يُسَدِّد المعنى ويُدْني الإعراب ، وما ذكر في الوجه الرّابع من قياس = كلّ أولئك كان صادراً عن غاية تعليميّة كانت تُدير عقل أبي عليّ في التوجيه النَّحْوي .

٤ـ النَّزْعَةُ إلى المُغَالَبَةِ والإِدْلَالِ بالعِلْم .

مَرَّ بنا في الفصل الأَوَّل من هذا الكتاب أَنَّ أبا عليّ كان شديد الاعتداد بنفسه مزهوّاً بعلمه ؛ قال ابن جنّي[١] : « كان إذا قَعَدَ على سريره الذي يقعد عليه أَوْقات دَرْسِه لا يرى العالم إلّا دُوْنَه ، وما كان يفكِّر في أحد . وما كان مع ذلك إلّا بحيث يضعُ نفسَه ؛ فإنَّه كان فوقَ كلِّ مَنْ نظر في هذا العلْم . ولو عاش أبو العبَّاس وأبو بكر وطبقتُهما لأَخَذُوا عنه بلا أنفة ، ولو أدركه الخليل وسيبويه لكان يُقِرَّان له ويتجمّلان به » ، وقال أيضاً[٢] : « وكان أبو عليّ ـ رحمه الله ـ في هذا الباب ونحوه جبّاراً ، يرى نَفْسَه وأَهْلَ هذا الشَّأن بحيث هي وهم ، وقد كان فيما يراه منه معذوراً بالإضافة إليهم ؛ فإنَّه كان فيه أحداً ولا أحد إليه أحداً » .

ويظهر هذا الاعتداد في ثلبه بعض معاصريه ، فمِن ذلك قوله في الزّجّاجيّ[٣] : « لو سمع الزّجّاجيّ كلامَنا في النَّحْو لاستحيى أَنْ يتكلَّم فيه » ، وقوله في الرّمّانيّ[٤] : « إنْ كان النحو ما عند الرّمّانيّ فليس عندَنا منه شيء ، وإذا كان النحو ما عندَنا فليس عندَه منه شيء » ، وقال فيه وقد ساند الثمانين[٥] : إنَّه صبيّ ، وكان لا يذكر[٦] ابن خالويه في التذكرة إلّا بالجاهل ، وذكر[٧] أَنَّ السِّيرافيّ كان يَغْشى مجلسه ، وتعلَّم منه .

---

(١) بُغية الطلب ٥/ ٢٢٧٢ .

(٢) بقيّة الخاطريّات ٤٤ .

(٣) إنْباه الرُّواة ٢/ ١٦٠ .

(٤) معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦ .

(٥) بقيّة الخاطريّات ٤٤ .

(٦) بغية الطلب ٥/ ٢٢٧٠ .

(٧) الحلبيّات ١٥٩ .

فهذا وغيره مِمّا تركت ذكره يدلُّ على إعجاب أبي عليّ بعلمه ، وأنَّه كان يرى نفسه فوق معاصريه من أشياخ هذا العلم . وكان لهذا أثر في التوجيه النَّحْويّ عندَه ، فاستعراضه واستطراده وحشده الوجوه واجتلابه النّظائر التي تطالعُك على امتداد الحُجَّة = مِمّا يفسِّره هذه النزعة للإدلال بالعلم . وردُّه على أكثرِ ما نَقَلَ عن شيخه ابن السّرّاج في القِطْعة التي حكاها عنه في كتابه في الاحتجاج ، وتأليفُه الإغْفال في الرَّدِّ على شيخه أبي إسحق ، وتَأْليفُه نَقْض الهَاذُور في الرَّدِّ على عَصْرِيِّه ابنِ خالويه = كلُّ أُولئك الأَعمال المبنيّة على الرّدّ تحرِّكُها شهوة المغالبة مِمّا يدلُّ على أَنَّ هذه النزعةَ مركوزةٌ في نحيزةِ أبي عليّ وغالبةٌ له على أَمْره .

وقد ألمع البغداديّ[(١)] إلى أَنَّ استقصاء أبي عليّ للوجوه الإعرابيّة يحرِّكه أمران : الرغبة في التعليم والتمرين ، وإظهار القوّة في استحضار القواعد وإجرائها .

ونحو هذا ما ذكره أبو حَيّان[(٢)] : « وحَمّلَ أبا عليّ على هذه المغالطة حُبُّ رَدِّه على الزّجّاج ؛ لأَنَّه كان مولعاً بذلك . وللشَّنآنِ الجاري بينهما سببٌ ذكره الناس » .

وقال جامع العلوم يخاطب أبا عليّ[(٣)] : « فما هذا الازدحامُ منك ومِنْ غيرك على مثل ذلك الشَّيْخ » يعني الزَّجّاج .

فمِن حبّه المغالبة أنّه لمّا رأى الفرّاء[(٤)] خرَّج قراءةً على الحملِ على معنى فِعْل مضمر دلَّ الفعل المتقدِّم ، ذهب[(٥)] إلى أَنَّ هذا الضَّرْبَ من الحمل لا يكون في حالة سعة واختيار . ثمّ لمَّا عرض لـه من القراءة ما لا يتّجه إلّا بإتيان هذا الضَّرْب من الحمل ، أقرّه[(٦)] ، وحكم بأَنَّ القراءة ينبغي أَنْ تُحمل عليه ، ورآه سائغاً في سعة الكلام .

---

(١) شرح أبيات المُغْني ٤/ ٢١١ ـ ٢١٢ .

(٢) البحر ١/ ٣٣١ .

(٣) شرح اللُّمع له ١/ ٣٢٥ .

(٤) معاني القرآن له ١/ ١٣ ـ ١٤ .

(٥) الحُجَّة ١/ ٣١١ .

(٦) الحُجَّة ٤/ ٣٦٧ .

ومنه أنَّه منع(1) أنْ يكون المصدرُ المؤوَّلُ ﴿ أَنَّمَا نُمْلِي ﴾ بدلًا من ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ في قوله تعالى ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا ﴾ [سورة آل عمران : ١٧٨] ؛ للذي يلزم من نصب ﴿ خَيْرٌ ﴾ على أنَّه المفعول الثَّاني ليحسبنّ ، ولم ينصبه أحد .

وهذا الذي منعه قول الزّجّاج(2) ، وهو في ردّه متحامِلٌ مُزْدحم على أبي إسحق ؛ لأنَّه إذا جاز الفتح كانت أنَّ واسمها وخبرها بتمامهنّ بدلًا ، ولا يجوز أنْ تبدل « أنَّ » مع اسمها دون الخبر الذي أوجب أبو عليّ نصبه إذا وقع البدل ، وهذا ما دفع(3) بـه أبو عليّ قول مَنْ زعم أنَّ ﴿ أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ ﴾ من قوله تعالى ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٣٥] = بدلٌ مِنْ ﴿ أَنَّكُمْ ﴾ الأولى ، وذكر أنَّ ﴿ أَنَّكُمْ ﴾ الأولى لم تتمّ بخبرها . فكيف يُبدل منها؟ وهذا منه إقرار بأنّ « أنَّ » مع اسمها وخبرها بتمامهنّ في تقدير المصدر . فلا يلزم إذن أبا إسحق ما ألزمه إيَّاه . فالدافع لمنع وجه البدل محض مخالفة الزّجّاج ومغالبته .

ومِنْ أمثلة نَزْعته إلى الإدْلال بالعِلْم أنَّه ذَهَبَ إلى أنَّ « عاد » تأتي على ضربَيْنِ(4) : أحدهما أنْ يصيرَ إلى شَيْءٍ قد كانَ عليه قبلُ ، فتركَه ، ثُمَّ صارَ إليه ، والآخر أنْ يصيرَ إلى شَيْءٍ ، وإنْ لم يكنْ على ذلك قبل . ولمَّا خَفِيَ المعنى الثاني على بَعْضِهم ، راح أبو عليّ يستقصي شواهده للدلالة على أنَّه مستفيض وكالأوَّل في الظهور ، فأنشد ستة أبيات عليه ، ثمّ قال : « وهذا إذا تُتُبِّعَ وُجِدَ كثيراً . وفي بعض ما ذكر منه كفاية تدلُّ على غَلَطِ مَنْ ذهب إلى أنَّ العَوْدَ لا يكون إلَّا أنْ يفارق شيئاً كان عليه ، ثمّ يصيرُ إليه بَعْدُ » .

هذه هي أَهَمُّ العوامل التي أَثَّرتْ في التَّوْجيه النَّحْويّ عند أبي عليّ ، وكان يصدرُ عنها في أحكامه وأعاريبه ، ولا يبعدُ أنْ يكونَ خلاجُ الخاطر والوَضْعُ النَّفْسيُّ الذي

---

(1) الحُجَّة ٣/ ١٠٧ ، والإغفال ٢/ ١٤١ .

(2) معاني القرآن له ١/ ٤٩١ .

(3) الحُجَّة ٢/ ٦١ .

(4) الحُجَّة ٢/ ١٣٦ ـ ١٣٩ .

يكونُ عليه الشَّيْخُ ساعةَ التَّوجيه مِمَّا يُؤَثِّرُ في ظُهُورِ بَعْضِ الوجوه لـه أو غُؤورِها عنه ، ولا يبعُد أيضاً أَنَّ الأعاريب الصّادرة عن أبي الحسن مِمّا يُلاقي قَبُولاً في نفسه ، فيحتجّ لها ويقوِّيها اعتداداً بعلْم صاحبها . ويبقى عامل العقيدة أَقْوى العوامل أثراً في توجيهه وتأويله ، ولا سيّما أَنَّ الحفاظَ على أُصُول ما يعتقدُ أَمْكَنُ في نفسِه مِنَ الحفاظ على ظاهر اللُّغة والقواعد .

مَوَاضِعُ مِنَ التَّوْجِيهِ المَعْنى والصِّنَاعةُ فِيْهَا مُتَقَاوِدَان

رَاعَى أبو عليّ في توجيهِه النَّحْويِّ القبيلَيْنِ معاً : المَعْنى والصِّناعة ، مُحَافِظاً على شَرَفِ المَعْنى وصَائِناً لقوانين الصّناعة .

ومِنْ أمثلة مراعاته القبيلَيْنِ ما قاله في تعليق ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡۖ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۖ مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ [سورة يونس : ٢٣] :[1] « قولُه ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۖ﴾ يحتملُ تأويلَيْنِ :

أحدهما أَنْ يكونَ متعلِّقاً بالمصدر ؛ لأَنَّ فِعْلَه مُتَعَدٍّ بهذا الحرف ؛ يدلُّك على ذلك قولُه سبحانه ﴿بَغَىٰ بَعۡضُنَا عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [سورة ص : ٢٢] ، و﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيۡهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُۚ﴾ [سورة الحج : ٦٠] .

فإذا جعلْتَ الجارّ مِنْ صلة المصدر كان الخبر ﴿مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ . والمعنى : بَغْـيُ بَعْضِكم على بَعْضٍ مَتَاعُ الحياة الدُّنيا ، وليـس مِمّا يقرِّبُ إلى الله ، وإنَّما تأتونه لِحُبِّكُم العاجلة وإيثارها على ما يقرِّبُ إلى الله من الطَّاعات .

ويجوز أَنْ تجعل ﴿عَلَىٰٓ﴾ متعلِّقاً بمحذوف ، ولا تجعله مِنْ صلة المصدر .

فإذا جعلْتَه كذلك كان خبراً للمصدر ، وفيه ذِكْرٌ يعودُ إلى المصدر ، كما أَنَّك إذا قُلْتَ : الصَّلاة في المسجد ، كان كذلك . والمعنى أَنَّ المصدر مضاف إلى الفاعل ، ومفعول المصدر محذوف ، المعنى : إنّما بَغْيُ بَعْضِكم على بعض عائدٌ على

---

(١) الحُجّة ٤/٢٦٦ ـ ٢٦٨ ، وعنها في الجواهر ١/١٨٤ ـ ١٨٦ ، ومجمع البيان ٥/١٢٨ ، وانظر : كَشْف المشكلات ١/٥٣٣ .

أنفسكم . فـ ﴿عَلَىٰٓ﴾ هذا متعلّق بمحذوفٍ دونَ المصدر المبتدأ . وهذا في المعنى كقوله ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [سورة فاطر : ٤٣] ، ﴿فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾ [سورة الفتح : ١٠] .

وفي قوله سبحانه ﴿ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾ [سورة الحج : ٦٠] إبانةٌ عن هذا المعنى ؛ ألَا ترى أنَّ المَبْغِيَّ عليه إذا نصره اللهُ لم يَنْفُذْ فيه بَغْيُ البَاغِي عليه ولا كيده ، فإذا لم ينفذ ذلك فيه صار كالعائد على الباغي .

فإذا رفعتَ[1] ﴿مَتَاعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ على هذا التأويل ، كان خبر مبتدأ محذوف ؛ كأنَّك قلت : ذلك متاع الحياة الدُّنيا ، أو هو مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيا .

ومَنْ نَصَبَ ﴿مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ احتمل النَّصْبُ فيه وجهَيْنِ :

أحدهما أَنْ تجعل ﴿عَلَىٰٓ﴾ من صلة المصدر ، فيكون النّاصب للمتاع هو المصدر الذي هو البَغْي ، ويكون خبرُ المبتدأ محذوفاً ، وحَسُنَ حَذْفُه لطول الكلام ، ولأنَّ ﴿بَغْيُكُمْ﴾ يدلُّ على تبغون [كذا] ، فيَحْسُنُ الحَذْف لذلك . وهذا الخبر المقدَّر لو أظهرْتَه لكان يكون : مذمومٌ ، أو مكروهٌ ، أو مَنْهِيٌّ عنه ، أو نحو ذلك .

والآخر أَنْ تجعل ﴿عَلَىٰٓ﴾ مِن قوله ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ خبرَ المبتدأ . فإذا جعلْته على هذا احتمل نَصْب ﴿مَّتَٰعَ﴾ وجهَيْنِ[2] :

أحدهما تُمَتَّعُون متاعاً ، فيدلّ انتصاب المصدر عليه .

والآخر أَنْ تضمر تبغون ؛ لأنَّ ما يجري مجرى ذكره قد تقدَّم ، كأنَّه لو أظهره لكان : تبغون متاع الحياة الدُّنيا ، فيكون مفعولاً له .

لا يجوز أَنْ يتعلّق المنصوب بالمصدر في قوله ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَٰعَ﴾ ، وقد جعلت ﴿عَلَىٰٓ﴾ خبراً لقوله ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ﴾ لِفَصْلِك بينَ الصِّلة والموصول » اهـ

هذا مثالٌ يُبَيِّنُ أَنَّ الإعْرابَ والمَعْنى صِنْوان ، فالشَّيْخُ يذكرُ الوَجْهَ الإعْرابيَّ ثمّ

---

(١) كلُّهم قرأ ﴿مَتَاعُ﴾ رفعاً إلّا حفصاً عن عاصم ، نَصَبَ . السَّبْعة ٣٣٥ .

(٢) وأجازوا فيه الظّرف والحال . انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٦٦ ، والتبيان ٢/ ٧ ـ ٨ ، والمحرَّر الوجيز ٣/ ١١٣ ، والبحر ٥/ ١٤٠ ، والدّرّ المصون ٦/ ١٧٤ .

يُرْدِفُه بالمعنى الآتي عنه ، فحينَ علَّقَ ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ بالمصدر ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾ ، وجَعَلَ ﴿مَّتَٰعَ﴾ خبرَ المبتدأ ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾ ، نصَّ على المعنى الّذي يَتأتّى عَنْ هذا الإعراب ، وهو : بَغْيُ بعضكم على بعض مَتَاعُ الحياة الدُّنيا ، أي إنّما تأتونه لحُبّكم العاجلة وإيثارها على الآخرة ، وقريب منه ما ذكره الزّمخشريّ بعد ما اختار تعليق شبه الجملة بالمصدر[1] : « مَعْناه إنَّما بَغْيُكم على أمثالكم والّذين جِنْسُهم جِنْسُكم ، يَعْني : بَغْيُ بَعْضِكم على بَعْضٍ مَنْفَعَةُ الحَيَاةِ الدُّنْيا لا بَقَاءَ لها » .

ولمَّا علَّقَ ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ بخبرٍ محذوف لـ ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾ ، وجَعَلَ فيه ضميراً يعودُ إلى المبتدأ ، وصار المصدر ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾ مضافاً إلى فاعله ، ومفعوله محذوف = نصَّ على المعنى الذي يتحصَّلُ عن هذا التوجيه ، وهو : إنَّما بَغْيُ بَعْضِكم على بَعْضٍ عَائِدٌ على أنفسكم ، أي إنَّما بغيُكم وَبَالٌ على أنفسكم ، وقوّى هذا المعنى بما جاءَ منه في التنزيل من انقلاب الشّرّ على صاحبه . وزاد هذا المعنى إشْراقاً حين مثّله بقوله ﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيۡهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُۚ﴾ ، فالمَبْغِيُّ عليه إذا أيّده الله بنصره لم يَنَلْ منه بَغْيُ الباغي ، وإذا لم يَنَلْ منه اِنكَفَأ البَغْيُ على صانعه . فأنت ترى أبا عليّ كيف قيّدَ المعنى وعزّزه بثلاثة شواهد من التنزيل تُحيطُ به وتُجلّيه وتجعلُه كالشمس إنارةً مع أدْنى تأمُّل .

قال أبو جعفر النّحّاس يَضْبِطُ الفَرْقَ بين التوجيهَيْنِ السَّالفَيْنِ[2] : « وبَيْنَ المَعْنَيَيْنِ فَرْقٌ لطيفٌ ؛ إذا رفعْتَ ﴿مَّتَٰعَ﴾ على أنَّه خبرُ ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾ ، فالمعنى : إنَّما بَغْيُ بعضكم على بعض ، مثل ﴿فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ [سورة النور : ٦١] ، وكذا ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ﴾ [سورة التوبة : ١٢٨] = وإذا كان الخبر ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ ، فالمعنى إنَّما فسادُكم راجعٌ عليكم ، مثل ﴿وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ﴾ [سورة الإسراء : ٧] » اهـ

---

(١) الكشّاف ٢/ ٣٣٩ .

(٢) إعراب القرآن ٢/ ٢٥٠ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٧١ ، وللفرّاء ١/ ٤٦١ ، وللزّجّاج ٣/ ١٤ ، وشرح الهداية للمهدوي ٢/ ٣٣٨ ، والموضح لابن أبي مريم ٢/ ٦٢٠ .

ولم يظهرْ لي على أيِّ وَجْهٍ ينتصبُ ﴿مَّتَٰعَ﴾ في قَوْلِ أبي عليّ : « ﴿عَلَىٰٓ﴾ مِنْ صلةِ المصدر ، فيكونُ النَّاصِبُ للمَتَاعِ هو المصدرَ الذي هو البَغْيُ ، ويكونُ خبرُ المبتدأ محذوفاً ؛ ولأنَّ ﴿بَغْيُكُمْ﴾ يدلُّ على تبغون » .

ويَبْعُدُ أَنْ يكونَ أراد أَنَّه مَفْعولٌ به للمصدر ﴿بَغْيُكُمْ﴾ ، وهو ما فهمه[1] ابنُ أبـي مَرْيَمَ ، وقدَّره : بَغْيُكم مَتَاعَ الحياة الدُّنيا محذورٌ أو مكروهٌ . ونقل هذا الوَجْهَ العُكْبريُّ[2] بصيغة التمريض ، وذكر أَنَّ البغي يكون بمعنى الطلب ، عليه ، وقدَّره : طلبُكم على أنفسكم متاعَ الحياة الدُّنيا ضَلَالٌ . وإنَّما بَعُدَ ؛ لأَنَّ سياق الآية يدلُّ على أَنَّ البَغْيَ ههنا يعني الفساد والظُّلْم والعدوان ؛ قـال تعالـى ﴿ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ ، وإذا كان البَغْيُ بمعنى العُدْوان والظُّلْم تعدَّى بعلى ، وقد تعدَّى المصدر ﴿بَغْيُكُمْ﴾ به . ويقوِّي أَنَّ البَغْيَ ههنا بمعنى العُدْوان قوله ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ الذي جاء مبالغةً وتوكيداً لالتباسهم بالعدوان . وبَغَى بمعنى طلب لا يتعدَّى بعلى ، وإنَّما يتعدَّى إلى مفعوله دون حرف جرّ ؛ يُقال[3] : بَغَى الرَّجُلُ حاجتَه أَوْ ضالَّتَه يَبْغيها بُغَاءً ، إذا طلبها .

فجَعْلُه ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ مِنْ صلة المصدر يدلُّ على أَنَّ البَغْيَ هَهُنا بمعنى العُدْوان ، وأَنَّ ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ مفعول المصدر غير الصَّريح ، وقد ظهر ذلك حينَ علَّقَ ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ بالخبر ، وجعل ﴿بَغْيُكُمْ﴾ من قبيل إضافة المصدر إلى فاعله ، والمفعول محذوف ، قدَّره : إنَّما بَغْيُ بَعْضِكم على بَعْضٍ عائـدٌ على أنفسِكم ، فعلى بعض هو المفعول به غير الصَّريح الذي قدّر حَذْفَه .

والوَجْهُ أَنْ يُحمل كلامُ الشَّيْخ على أَنَّه أراد انتصابه على المفعول من أجله ، والعامل فيه ﴿بَغْيُكُمْ﴾ ، أَيْ إنَّما بَغْيُكُم على أنفسِكم مِنْ أَجْلِ متاع الحياة الدُّنيا مَذْمومٌ = أو على الظَّرف ، نحو مقدم الحاجّ ، وخُفُوق النَّجْم ، أَيْ إنَّما بغيُكم على

---

(١) الموضّح له ٢/ ٦٢٠ .

(٢) التبيان له ٢/ ٨ .

(٣) اللّسان [ب غ ي] .

أنفسكم زَمَنَ مَتَاعِ الحياة الدُّنيا مَذمومٌ .

ولم يظهرْ لي أيضاً ما أرادَ بقوله « ولأنّ ﴿بَغْيُكُمْ﴾ يدلُّ على تبغون » الذي اتّفق في كلامه لتعليل حذف الخبر ، بعد أنْ علّله بطول الكلام؟ وهل دلالةُ ﴿بَغْيُكُمْ﴾ على تبغون مِمّا يكون علّة لحذف الخبر؟ الأشبه أنْ يكون مثل هذه الجملة تعليلاً لجعل ﴿مَتَٰعَ﴾ مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « تبغون » ، ثمّ يقال : لأنّ ﴿بَغْيُكُمْ﴾ يدلُّ على تبغون .

أو أن تكون كلمة « تبغون » في نصّ أبي عليّ محرّفةً عن تتمتّعون ، فيكون انتصاب ﴿مَتَٰعَ﴾ على أنّه مصدر ، العامل فيه ﴿بَغْيُكُمْ﴾ ؛ لأنّ ﴿بَغْيُكُمْ﴾ يدلُّ على تتمتّعون ، وهذا رَأْيُ الزّجّاج ، قال[1] : « ومَنْ نَصَبَ ﴿مَتَٰعَ﴾ فعلى المصدر ، المعنى تتمتّعون مَتَاعَ الحياة الدُّنيا ؛ لأنّ قولَهُ ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ يدلُّ على أنّهم يتمتعون » اهـ فلعلّ أبا عليّ نظر إلى تقدير شَيْخه هذا ، وأفاد منه .

ومِنْ أمثلة مراعاة القبيلَيْنِ عند الشَّيْخ ما قاله في تعليق ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ من قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [سورة الطُّور : ٢١] :

«[2] الذُّرِّيَّةُ : اسم يقع على الصّغير والكبير .

فمِمّا أُريد به الصّغير قوله ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ۞ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ . . . ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [سورة آل عمران : ٣٨ ، ٣٩] .

وأمّا وقوعُه على الكبار البالغين فقولُه ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ﴾ [سورة الأنعام : ٨٤] .

فإنْ حملْتَ الذُّرِّيّة على الصِّغار ، كان قولُه ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ في موضع نَصْبٍ على الحال من المفعولين ، أي اتّبعتْهم بإيمانٍ من الآباء ذُرِّيَّتُهم ، ألحقْنا الذُّرِّيّة بهم في أحكام الإسلام ، فجعلْناهم في حكمهم في أنّهم يَرِثُون ، ويُوَرِّثون ، ويُدفن موتاهم

(١) معاني القرآن له ٣/ ١٤ .

(٢) الحُجّة ٦/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

في مقابر المسلمين ، وحكمهم حكم الآباء في أحكامهم إلّا فيما كان موضوعاً عن الصّغير لصغره .

وإنْ جعلتَ الذُّرِّيَّة للكبار ، كان قولُه ﴿ بِإِيمَٰنٍ ﴾ حالاً من الفاعلين الذي هم ذُرِّيَّتُهم[1] ، أيْ ألحقْنا بهم ذُرِّيَّتَهم في أحكام الدُّنيا والثّواب في الآخرة » اهـ

رأى أبو عليّ أنَّ الباء في ﴿ بِإِيمَٰنٍ ﴾ باء المصاحبة[2] التي تتعلّق بحال ، وأنَّ صاحبَ الحال يحتملُ أنْ يكونَ الضَّمير ﴿هُمْ﴾ من ﴿ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ﴾ إذا جُعلت الذُّرِّيَّة للصِّغَار ، ويكون المعنى : واتَّبعتْهم مؤمنين ذُرِّيَّتُهم ، أَلْحَقْنا الصغار بالآباء في أحكام الإسلام إلَّا ما يكون موضوعاً عن الصغير لصغره = وأنْ يكون ﴿ ذُرِّيَّتُهُم ﴾ الفاعل إذا جعلت الذُّرِّيَّة للكبار ، أي اتَّبعتْهم ذُرِّيَّتُهم مؤمنين ، ألحقْنا بهم ذُرِّيَّتهم في أحكام الدُّنيا والثّواب في الآخرة ، و﴿ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ الثّانية ينبغي أنْ تكون على الوجهَيْنِ الأبناء الصِّغار الذين يُلْحقون بالآباء .

انظر كيف تقاود المعنى والإعراب عِنْدَ الشَّيْخِ ؛ ذكر الوجه ثمّ قيّد المعنى الذي يتحصّل عنه ، ثمَّ أَتْبَعَه بما يؤول إليه هذا التوجيه من حكم فقهيّ ، وهو إنْ أريد بالذّرّيّة الصغار كانت جهة إلحاقهم بالكبار في أحكام يشترك فيها الصغير والكبير (الوراثة والتوريث والدفن في مقابر المسلمين) ، وإنْ أريد بالذّرّيّة الكبار ، كان جهة إلحاق الأبناء المؤمنين بالآباء في أحكام الدُّنيا والثّواب في الآخرة .

ومنه أيضاً ما قاله في الحُجَّة لِمَنْ جَرَّ ﴿والكُفَّارِ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ والكُفَّارِ أَوۡلِيَآءَۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم

---

(١) أجاز جامع العلوم في كَشْف المشكلات ٢/ ١٢٨٥ أَنْ تكون ﴿ بِإِيمَٰنٍ ﴾ حالاً من الفاعل والمفعول معاً .

(٢) ذهب الزَّمخشريُّ في الكشَّاف ٤/ ٤١١ إلى أنَّ البـاء للسببية ، متعلِّقة بـ ﴿ أَلۡحَقۡنَا ﴾ ، وقـدَّره : بسبب إيمانٍ عظيمٍ رفيعِ المحلّ وهو إيمانِ الآباء ، ألحقْنا بدرجاتهم ذريتهم ، وإن كانوا لا يستأهلونها ، تفضّلاً عليهم وعلى آبائهم ، لِنتمّ سرورهم ونكمل نعيمهم » اهـ وانظر : البحر ٨/ ١٤٨ ، والدّرّ المصون ١٠/ ٧٢ .

﴿مُّؤْمِنِينَ﴾ [سورة المائدة : ٥٧] :[1] « حُجَّةُ مَنْ قَرَأَ بالجرِّ[2] ، فقال ﴿والكُفَّارِ﴾ أَنَّه حمل الكلام على أَقْرَبِ العاملين . وقد تقدَّم[3] أَنَّ لغةَ التنزيل الحَمْلُ على أقرب العاملين[4] . فحُمِلَ على عاملِ الجرِّ مِنْ حيثُ كانَ أَقْرَبَ إلى المجرور مِنْ عامل النَّصْب .

وحَسُنَ الحَمْلُ على الجرِّ ؛ لأنَّ فِرَقَ الكُفَّار الثلاث : المُشْرِك ، والمُنَافِق ، والكتابيّ الذي لم يُسْلم ، قد كان منهم الهُزْءُ ، فساغ لذلك أَنْ يكون ﴿والكُفَّارِ﴾ مجروراً وتفسيراً للموصول وموضِّحاً له .

والدَّليلُ على استهزاء المشركين قولُه ﴿ إِنَّا كَفَيْنَاكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ۞ ٱلَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [سورة الحجر : ٩٥ ، ٩٦] .

والدَّليلُ على استهزاء المنافقين قولُه ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [سورة البقرة : ١٤] .

وأَمَّا الكتابيُّ الذي لم يُسْلم فيدلُّ على وقوع ذلك منه قولُه ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [سورة المائدة : ٥٧] .

وكلّ مَنْ ذكرْنا من المشركين والمنافقين ومَنْ لم يُسلم مِنْ أَهْلِ الكتاب ، يقع عليه اسم كافر ؛ يَدُلُّ على ذلك قولُه ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ ﴾ [سورة البيِّنة : ١] ، وقال ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [سورة الحشر : ١١] ، وقال ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ﴾ [سورة النِّساء : ١٣٧] .

فإذا وقع على المستهزئين اسمُ كافر ، حَسُنَ أَنْ يكون قولُه ﴿والكُفَّارِ﴾ تفسيراً للاسم الموصول ، كما كان قوله ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ تفسيراً له ، ولو فُسِّرَ الموصول بالكُفَّار لعمَّ الجميع .

---

(١) الحُجَّة ٣/ ٢٣٤ ـ ٢٣٦ ، وانظر : كَشْف المشكلات ١/ ٣٦٠ ، والبحر ٣/ ٥١٥ .

(٢) السَّبْعة ٢٤٥ .

(٣) الحُجَّة ٣/ ٢١٤ .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٧٤ .

ويدلُّ على تقدُّمِ قولِه ﴿والكُفَّارِ﴾ قولُه ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [سورة البقرة : ١٠٥] ، فكما أَنَّ الاتِّفاق ـ فيما علمْنا[١] ـ على الجرّ في قوله ﴿ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ، ولم يُحمل على العامل الرّافع ، كذلك ينبغي أَنْ يتقَدمَ الجـرُّ في قوله ﴿والكُفَّارِ﴾ » اهـ

احتجَّ أبو عليّ لقراءَةِ الجرّ بالصّناعة والمعنى والنَّظير ، فأمَّا الصّناعة فإنَّ الحمل على أقرب العاملين دون الأبعد هو الوَجْهُ ، وعَطْفُ ﴿والكُفَّارِ﴾ على ﴿ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ المجرور القريب منها أَشْبَهُ من عطفها على ﴿ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا ﴾ المنصوب البعيد عنها .

وأَمَّا المعنى فأَنْ يكون ﴿والكُفَّارِ﴾ في صلة ﴿ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ موضّحاً ومفسِّراً للموصول أحسن ؛ لأَنَّ جميعَ فِرَق الكُفَّار : المُشْرِك والمُنَافِق والكتابيّ الذي لم يُسْلم ، قد وقع منهم الاستهزاء ، فهذا يقوِّي أَنْ يكون ﴿والكُفَّارِ﴾ بياناً للاسم الموصول القريب منه ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ . واستاق أبو عليّ آياً شاهدة على وقوع الاستهزاء من جميع هذه الفرق ، ثمّ استاق آياً شاهدة على أَنَّ جميع هذه الفِرق قد وُصِفَت بالكافر في التنزيل ، تُسْعِفُه في ذلك ذاكرة وقّادة تستحضر الشّاهد ، وتنتزع الدّليل .

وأَمَّا النظير فاتّفاقُهم على جرّ ﴿ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ من قوله تعالى ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ عطفاً على ﴿ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ القريب منه ، دون عطفه على الفاعل ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ البعيد عنه . وحَمْلُ ما اختُلِفَ فيه على ما اتُّفِقَ عليه أَوْلى وأَجْدر .

ومنه أيضاً ما قاله في الحُجَّة لِمَنْ جرّ[٢] ﴿وأَرْجُلِكُمْ﴾ مِن قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وأَرْجُلِكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [سورة المائدة : ٦] :[٣] « الحُجَّة لمن جرّ ، فقال

---

(١) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١/ ٧٠ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٢٥٤ .

(٢) السَّبعة ٢٤٢ .

(٣) الحُجَّة ٣/ ٢١٤ ـ ٢١٦ .

﴿وأَرْجُلِكُمْ﴾ أنَّه وَجَدَ في الكلام عاملين : أحدهما الغسل ، والآخر الباء الجارّة . ووَجْه[1] العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أَنْ تحملَ على الأقرب منهما دون الأبعد ، وذلك نحو قوله ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [سورة الجنّ : ٧] . . . . فلمّا رأى العاملين إذا اجتمعا حُمِلَ الكلام على أقربهما إلى المعمول ، حمل في هذه الآية أيضاً على أقربهما ، وهو الباء دون ﴿ فَٱغْسِلُوا۟﴾ ، وكان ذلك الموضع واجباً لِمَا قام مِنَ الدّلالة على أنَّ المراد بالمسح الغَسْل . وقيام الدّلالة مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَمَّا أحدهما فإنَّ مَنْ لا نتّهمُه رَوَى لنا عن أبي زيد[2] أنَّه قال : المَسْحُ خفيفُ الغَسْل ، قالوا : تمسَّحْتُ للصَّلاة ، فحمل المسح على أنَّه غَسْل .

ويقوِّي ذلك أنَّ أبا عبيدة ذهب[3] في قوله تعالى ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾ [سورة ص : ٣٣] إلى أنَّه الضَّرْبُ . وحكى التّوْزيُّ عنه أنَّه قال[3] : قالوا : مَسَحَ علاوتَه بالسَّيْف إذا ضَرَبَه .

فكأنَّ المسح في الآية غَسْلٌ خفيفٌ ، كما أنَّ الضَّرْب كذلك ، ليس في واحد منهما متابعة ولا موالاة .

فإن قُلْتَ : فإنَّ المُسْتَحَبَّ أَنْ يغسل ثلاثاً ، قيل : ذلك السُّنَّةُ والاستحبابُ ، وإنّما جاءَت الآيةُ بالمفروض دون المسنون . فهذا وَجْه[4] .

والوجه الآخر[5] أنَّ التحديد والتوقيت إنَّما جاء في المغسول ، ولم يجيءْ في الممسوح ، فلمَّا وقع التحديد مع المسح ، عُلم أنَّه في حكم الغَسْل لموافقته الغسل في التحديد .

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٧٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن للنّحّاس ٢/ ٢٧٢ـ٢٧٣ ، ومعاني القراءات للأزهريّ ١/ ٣٢٧ ، وشرح الهداية للمهدوي ٢/ ٢٦٤ ، والبحر ٣/ ٤٣٨ .

(٣) مجاز القرآن له ٢/ ١٨٣ .

(٤) ذهب الأخفش في معاني القرآن له ١/ ٢٧٧ إلى أنَّ الجرّ على الجوار ، واختاره الجامع في كَشْف المشكلات ١/ ٣٤١ ، وغَلَّطه الزّجّاج في معاني القرآن له ٢/ ١٥٣ ، والنّحّاس في إعراب القرآن له ٩/٢٣٨٥ .

(٥) هذا قول الزّجّاج في معاني القرآن له ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤ ، وانظر : معاني القرآن للنّحّاس ٢/ ٢٧٣ .

فإنْ قُلْتَ : فقد يجوز أَنْ يكون على المَسْح ؛ أَلَا تَرى أَنَّك تقول : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، فتحمله على موضع الجار والمجرور ، فحَمْلُه على المسح قد ثبت وجاز[1] ، جـرزْتَ اللاّم أو نصبْته = قيل : ليس الحمل على الموضع في هذا النَّحْوِ في الكثرة[2] كالحمل على اللَّفْظِ » اهـ

تلطَّفَ أبو عليّ في توجيه قراءة الجرّ سالكاً كل السُّبُل : الصّناعة والمعنى والرّواية والأثر . فقد رأى حمل ﴿وأَرْجُلِكُم﴾ على ﴿رُؤُوْسِكُم﴾ المخفوضة بالباء القريبة منها دون حَمْلِها على ﴿وُجُوهَكُمْ﴾ البعيدة عنها ، وذلك أَنَّه إذا تسلَّطَ عاملان على مَعْمولٍ واحدٍ فالوجه أَنْ تحمل المعمـول على الأقـرب منهما ، و﴿وأَرْجُلِكُم﴾ محتملةٌ لأَنْ تكونَ معطوفـةً على ﴿رُؤُوْسِكُم﴾ فيكون العامل فيها الباء ، وهو القريب منها ، ومحتملةٌ لأَنْ تكونَ معطوفـةً على ﴿وُجُوهَكُمْ﴾ ؛ فيكون العامل فيها ﴿فَاغْسِلُوا﴾ ، وهـو البعيـد عنهـا . فثبـت أَنَّ ﴿وأَرْجُلِكُـم﴾ معطـوفـة علـى ﴿رُؤُوْسِكُم﴾ ، وأَنَّها مع ذلك حُكْمُها الغَسْل لا المسح كما هو حُكْمُ ما عُطِفَتْ عليه ، واستدلَّ على ذلك بما حكاه أبو زيد عن العرب من قولهم : تمسَّحْتُ للصّلاة ، فثبت من هذه الرّواية أَنَّ حكم الأرجل في الوضوء الغَسْل دون المسح ، فيتفق عندئـذ هـذا النّصّ مع ما أُثِرَ في السُّنَّة مِن أَنَّ الغَسْل في الأرجل واجب . وذهب إلى أَنَّ المَسْح ههنا غَسْل خفيف ، وكأَنَّ الزّمخشريّ لمح معنى الغسل الخفيف هـذا ، فشقَّقـه وأجـراه فـي بيـانِـه السّـاحـر ؛ قـال[3] : « قـرأَ جمـاعـةٌ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنَّصب ، فدَلَّ على أَنَّ الأَرْجلَ مَغْسولةٌ . فإنْ قُلْتَ : فما تَصْنَعُ بقراءة الجرّ ودخولِها في حُكْمِ المَسْح؟ قُلْتُ : الأَرْجُلُ مِنْ بين الأَعْضَاءِ الثلاثة

---

(١) رُوي وجوب مسح الرجلَيْنِ عن ابن عبّاس وأنس وعكرمة والشّعبيّ ، وهو مذهب الإماميـة مـن الشّيعة ، وجمهور الفقهاء على أَنَّ فرضهما الغسل . عن البحر ٣/ ٤٣٧ .

(٢) وقع في مطبوعة الحُجَّة : الكسرة ، وهو تحريف .

(٣) الكشّاف ١/ ٦١٠ـ٦١١ ، ولم يَرْقَ ما فطن له لأبي حيّان في البحر ٣/ ٤٣٨ ، فرآه في غاية التلفيق والتعمية؟!! وانظر : الدّرّ المصون ٤/ ٢١٠ـ٢١٥ ، ففيه حَصَادُ ما قالوه في قراءة الجرّ .

المغسولة تُغْسَلُ بِصَبِّ الماءِ عليها ، فكانت مظنَّةً للإسْرافِ المذمومِ المنهيِّ عنه ، فعُطِفَتْ على الثالث الممسوح لا لِتُمْسَحَ ، ولكنْ لِيُنَبَّهَ على وُجُوبِ الاقتصادِ في صَبِّ الماءِ عليها . وقيل ﴿ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ فجِيءَ بالغاية إماطةً لِظَنِّ ظانٍّ يحسبُها مَمْسُوحةً ؛ لأنَّ المَسْحَ لم تُضْرَبْ له غايةٌ في الشّريعة » اهـ

ويقوّي رواية أبي زيد ما نقله ابن الأثير[1] من أنَّه جاءَ في الحديث : تمسَّحَ وصلَّى ، أَيْ توضَّأَ ؛ يقال للرجلِ إذا توضَّأَ : قد تمسَّحَ .

وما اعتدَّ به أبو عليّ من قول أبي عبيدة أنَّ المسح في ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا﴾ ضَرْبٌ ، مختلَفٌ فيه ؛ فقد ذكر ابن فارس[2] : مَسَحَ يَدَهُ بالسَّيف : قَطَعَها ، ونقل الأزهريّ[3] أنَّ المسح في الآية القطع ، فلا يكون ضَرْباً خفيفاً كما ذهب إليه أبو عليّ ، ولا يُستدلّ بشيءٍ اختُلِفَ فيه على إثباتِ مَعْنًى دقيقٍ غامضٍ .

وما استدلّ به على أنَّ الأَرْجُلَ جاءت مُغَيَّاةً إلى الكعبيْنِ ، فثبت أَنَّ حُكْمَها حُكْمُ ما وَقَعَ مُغَيًّى مثلها ، وهو ﴿أَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ ، وإنْ وقعت في حيِّز ما حكمه المسح ، وهو قول أبي إسحق = دليلٌ معنويّ على أنَّ التقييد جاء في المغسول دون الممسوح .

وما افترضه أبو عليّ من اعتراض يوجِّهُ كلتا القراءتين على وجوب مسح الأرجل ؛ إذْ قراءة ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ بالفتح معطوفة على محلِّ ﴿ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ الذي هو نَصْبٌ = رَدَّه بأَنَّ مثل هذا الضَّرْب مِنَ الحمل على الموضع ليس في الكثرة كالحمل على اللّفظ .

هذا جِماعُ ما أَتَى به الشَّيْخُ لتوجيه ما ظاهرُه من القرآن مخالفةُ ما هو ثابتٌ في السُّنَّة ، وهو على وَجَاهَتِه وغِناه وتَمَاسُكِه وما فيه مِمّا يحمل على الاعتقاد بوجوب غسل الأرجل = يدخل فيه أشياء ، منها :

١ ـ إذا صحَّ أَنَّ المَسْحَ غَسْل ـ وهو صحيحٌ إن شاء الله ، وراويه الثِّقَةُ أبو زيد ـ

(١) النهاية ٤/ ٣٢٧ .

(٢) المقاييس ٥/ ٣٢٢ .

(٣) تهذيب اللُّغة ٤/ ٣٥٠ .

وأَنَّه غَسْلٌ خفيف ، كما استنتجه أبو عليّ ، وَجَبَ أَنْ يكون حكم الرأس غَسْلاً ، ولو خفيفاً ، وجمهور الفقهاء على أَنَّ فَرْضَه المسح لا الغَسْل ؛ إذ لا يصحُّ على رواية أَنَّ المَسْحَ غَسْلٌ أَنْ يكون الغسل للأرجل دون الرؤوس ، وكلاهما واقع في صعيد واحد بعد المسح الذي هو غسل ، فيجب أَن يكون حكم المتعاطفين : الرؤوس والأرجل ، واحداً ، وهو الغَسْل ، وفي أَنَّهم لم يختلفوا في أَنَّ حكم الرأس المسح ، ما يخالف اعتقاد أَنَّ المسح ههنا غسل ، لأَنَّه سيُفْضِي إلى وجوب غَسْل الرأس ، وهو لا يجب ، وإنّما الواجبُ مسحه .

٢ـ يمكن تأويل ما حكاه أبو زيد عنهم : تمسَّحْتُ للصَّلاة ، على أَنَّهم غَلَّبُوا ما حقُّه أَنْ يُمسح على ما حقُّه أَنْ يُغْسَلَ ؛ إذ المَسْحُ أقلُّ مؤونةً وجهداً من الغسل ، وكُلّ مغسول ممسوح ، وليس كُلُّ مَمْسُوحٍ مغسولاً ، فلا يكون المَسْح على هذا التأويل غسلاً ، فهما غيران ، وقد وَرَدَا في سياقٍ واحدٍ فَرَّقَ بين الأعضاء المغسولة والأعضاء الممسوحة ، وما ذكره أبو عليّ من أَنَّ المَسْحَ ههنا غَسْل خفيف استنتاجٌ منه ليحقّق ضَرْباً من التغاير بين اللَّفظين ، وما استدلَّ به بعدُ من أَنَّ التحديد جاء في المغسول دون الممسوح يدلُّ على أَنَّ اللفظين مختلفان شرعاً ولغة .

٣ـ وفي الحقِّ أَنَّ القرآن جاء على المشهور المتعالم من لغة العرب لا على ما خَفِيَ ودَقَّ وغار منها ، يُؤْنِسُ بذلك خفاءُ هذه اللُّغة ، أي المسح الذي يراد به الغسل ، على أئمّة أعلام ، كأبي العبّاس ثعلب ، وهو من رواة اللُّغة الأثبات ، الذي قال[1] : نزل القرآنُ بالمسح ، والسُّنَّة بالغسل ، وكأبي الحسن الذي خرّج[2] الجرّ على الجوار ، والجرُّ على الجوار غلطٌ مِنْ قائلِه لا يجوزُ في كتاب الله ، وهو على ضعفه يكون في الصفة لا في العطف ، وكأبي حَيَّان الذي قال[3] : الظّاهر مِن هذه القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرأس .

---

(١) انظر : معاني القرآن للزّجّاج ٢/١٥٣ ؛ وتهذيب اللُّغة ٤/٣٥١ ، واللّسان [م س ح] .
(٢) معاني القرآن له ١/٢٧٧ .
(٣) البحر ٣/٤٣٧ .

٤ـ وأَمَّا ما استدلّ به الزّجّاج ، وتبعه في ذلك شيخنا ، مِنْ أَنَّ التقييدَ جاءَ في المغسول دون الممسوح - فأُجيب عنه[١] بأَنَّ ذلك لا يوجب الغسل للرجلين ؛ لأَنَّ المسح فعلٌ أوجبتْه الشّريعة كالغسل ، فلا يُنكر تحديده كتحديد الغسل ، ولم يجب الغسل في اليدين للتحديد بل للتصريح بغسلهما ، وليس كذلك في الرجلَيْنِ ، وآية ذلك أَنَّ الوجه غير محدود وحكمه الغسل .

ومِنْ تقاوِد المعنى والصّناعة ما يذكره أبو عليّ في بعض الوجوه التي يَأْباها المعنى ، وتنخرق بها القواعد ؛ مثال ذلك رَدُّه قَوْلَ مَنْ قال : إنَّ ﴿ إِنَّ ﴾ في قوله تعالى[٢] ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [سورة طه : ٦٣] حرف جواب بمعنى أَجَلْ ؛ قال[٣] : « قال قائلون[٤] : ﴿ إِنَّ ﴾ في قوله ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ بمعنى أَجَلْ .

وأَنْ تكونَ ﴿ إِنَّ ﴾ للتأكيد والنّاصبة للاسم ، أَشْبَهُ بما قبل الكلام ، وما بعده .

فأَمَّا قَبْلُ فقولُه ﴿ فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَىٰ ﴾ [سورة طه : ٦٢] ؛ فالتنازُعُ إنّما هو في أَمْرِ موسى وهارون : هل هما ساحران على ما ظنُّوه مِنْ أمرهما؟ وقد تقدَّم مِنْ قولهم ما نسبوهما فيه إلى السّحْر ، وهو قولهم ﴿ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ ۞ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ ﴾ [سورة طه : ٥٧ ، ٥٨] . فهذا وإِنْ لم يتقدّمه سؤال عن سحرهم كما تقدّم السؤال ، مثل قوله ﴿ قَالُواْ نَعَمْ ﴾ ، وهو قوله ﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ ﴾ [سورة الأعراف : ٤٤] ، فقد تقدّم ﴿ قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ ۞ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ ﴾ ، فيكون نَعَمْ منصرفاً إلى تصديق

---

(١) انظر : مجمع البيان ٣/ ٢٠٩ .

(٢) قراءة ابن عامر ونافع وحمزة والكسائيّ . السَّبْعة ٤١٩ .

(٣) الحُجّة ٥/ ٢٣٠ .

(٤) قول الزّجّاج في معاني القرآن له ٣/ ٢٦٣ ، وذكر أَنّه عَرَضَه على المبرِّد وإسماعيل بن إسحق الجهضميّ الأزديّ (ت ٢٨٢ هـ) ، فقَبِلاه ، وذكر أَنَّه أجود ما سمعاه في هذا اهـ وقد ردّه أبو عليّ في الإغفال ٢/ ٤٠٨ ـ ٤١٥ ، والحلبيّات ٢٦٢ ، وعنه في سرّ الصّناعة ١/ ٣٨٠ ، وكشف المشكلات ٢/ ٨٣١ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٢٥٢ ، والجواهر ٢/ ٧٧٠ ، ومجمع البيان ٧/ ٢٥ .

أنفسهم فيما ادّعوه من السِّحْر ، و« إنَّ » بمنزلة نَعَمْ ، وقال سيبويه[1] : نَعَمْ : عِدَةٌ وتصديقٌ .

وأنْ تُصْرَفَ إلى النّاصبة للاسم ، أَوْلى .

قال الجَرْمِيُّ : هو[2] قراءة أبي عَمْرو ، وعيسى ، وعَمْرو بن عُبيد .

وقوله ﴿ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم ﴾ إلى آخر الكلام ، أنْ يكونَ تأكيداً لأنّهما ساحران ، أَشْبَهُ بالكلام .

فإنْ حملْتَ ﴿ إِنَّ ﴾ على أنَّه بمعنى نعم ، بقي الكلام : هذان لساحران ، فتحصل لام الابتداء داخلة على خبر المبتدأ ، وهذا قد قال النَّحْويُّون فيه[3] : إنَّه يجوز في الشِّعْر على الضّرورة .

فإنْ قُلْتَ[4] : أُقَدِّرُ الابتداءَ محذوفاً = فإنَّ هذا لا يتّجه لأمْرَيْنِ :

أحدهما أنَّ الذي حمله النَّحويُّون على الضرورة لا يمتنعُ مِنْ أنْ يستمرَّ هذا التّأويلُ فيه ، ولم يحملوه مع ذلك عليه .

والآخر أنَّ التّأكيد باللّام لا يليقُ به الحَذْفُ ؛ أَلَا تَرَى أنَّ الأَوْجَهَ في الرُّتْبة أنْ يتمَّ الكلام ، ولا يُحذف ثمّ يُؤكّد . فأمّا أنْ يُحْذَفَ ثمّ يُؤَكّد فليس باللّائقِ في التقدير » اهـ

دفع أبو عليّ أنْ تكون ﴿ إِنَّ ﴾ بمعنى نَعَم ؛ لأنَّ السّياق والمقام يَأْباه ، فالتنازع الذي تقدّم الآية في أمر موسى وهارون : هل هما ساحران؟ وتقدَّم ﴿ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ ﴾ لا يُجيز أنْ تكون ﴿ إِنَّ ﴾ حرف جواب بمعنى نعم ؛ لأنّه يُفضي إلى تصديق أنفسهم ، وهم إنّما أرادُوا أنْ يؤكّدوا أنّهما ساحران ، وقولهم ﴿ بِسِحْرِكَ ﴾

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٤ ، وشرحه أبو عليّ فيما مضى من الحُجَّة ٤/ ٢٠ .

(٢) أي قراءة ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ . انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢/ ١٨٣ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٣/ ٤٣ ، والحلبيّات ٢٦٢ ، والبحر ٦/ ٢٥٥ .

(٣) انظر : ضرائر الشِّعْر لابن عصفور ٥٩ .

(٤) قاله الزّجّاج في معاني القرآن له ٣/ ٣٦٣ .

دليل على اعتقادهم أنَّه ساحر ، فأَنْ يُصْرَفَ الكلام على أنّه توكيد لِمَا ظنّوه واعتقدوه من أنَّهما ساحران ، هو ما يُنادي به السِّياق ، وهو أَوْلى من افتراض سؤال تكون ﴿ إِنَّ ﴾ جواباً له ، إذ لا يسأل المرءُ سؤالاً ثمَّ يُجيبُ مُصَدِّقاً نفسه . فهذا وَجْهُ تهافتِه مِنْ جهة المعنى .

وأمَّا بُطلانه من جهة الصّناعة فالذَّهَابُ إلى أَنَّ ﴿ إِنَّ ﴾ حرفُ جَوَابٍ بمعنى نعم ، مُفْضٍ إلى دخول لام الابتداء على الخبر ، وهو مِمَّا نصُّوا على أنَّه لا يكون إلاّ في لغة الضَّرائر .

وتقدير : نعم هذان لهما ساحران ، يردُّه أنَّه لو كان سائغاً ما عدل عنه النَّحْويُّون ، ولو كان وجهاً ظاهراً قويّاً لخرّجُوا ما جاءَ من الشِّعْر عليه ، وما كانوا عدّوه ضرورة ، ويردُّه أيضاً أَنَّ المبتدأ الذي قدّره : هما ، لا يُحذف إلاّ بعد العلمِ به ، وإذا كان معلوماً فقد استُغني بمعرفته عن توكيده باللاّم ، وليس حدَّ الكلام أَنْ تأتيَ بالمؤكِّد ، وتتركَ المؤكَّد فلا تأتي به ، والتأكيد من مواضع الإطناب ، والحذف من مواضع الاختصار ، فلا يليقُ أَنْ تَحْذِفَ شيئاً ثمَّ تُؤكِّدَه .

ولمّا كان هذا التوجيه يُبْطِلُه المعنى وتفسده الصّناعة ، اختار[1] أبو عليّ أَنْ تكون هذه القراءة على لغة بني الحارث بن كعب[2] الّذين يجعلون الألف في المثنَّى في كلِّ أحواله .

ومنه أنَّه لم يستجزْ أَنْ تكونَ الفاءُ في قَوْلِه تعالى ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [سورة الجمعة : ٨] التي للجزاء لبُعْدِ ذلك في اللَّفْظِ والمعنى .

« [3] فأَمَّا اللَّفْظُ فلأَنَّ الجُزْءَ[4] الذي هو في الأَصْلِ شرطٌ ، لازمٌ غيرُ مستغنًى عنه ، ولا يستقلُّ الجزاء إلَّا به . فلمَّا كانت صورة الشرط على ما ذكرنا ، ولم يكن

---

(١) الحُجَّة ٥/ ٢٣١ .

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٣ ، وللزّجّاج ٣/ ٣٦٢ ، والمنثورة ٦٩ .

(٣) الحُجَّة ١/ ٤٣ ، ٤٤ .

(٤) وقع في مطبوعة الحُجَّة : الجزاء ، وهو تحريف أحال الكلام .

الوصف كذلك ؛ لأنّك في أكثر الأمر مخيّرٌ في ذِكْرِه وتَرْكِه = لم يكن موضعاً للجزاء . . . . وأمّا بُعْدُ الجزاء في المعنى ؛ فلأنَّ الجزاءَ ما كان بإثبات معنًى أو نَفْيه . فأمّا ما كان واقعاً لا محالةَ ، فإنَّهُ لا يكونُ مِنْ باب الجزاء ، والموتُ مُلاَقٍ لهم فرُّوا أَوْ لم يفرُّوا » .

دفع أبو عليّ أنْ تكونَ الفاء في ﴿ فَإِنَّهُۥ﴾ رابطة لجواب شبه الشرط ؛ لأنَّ المعنى والصّناعة يأبيان ذلك . فأمّا من جهة اللّفْظ فلأنَّ الجُزْءَ الذي هو الشَّرْطُ لازمٌ لترتيب الجواب عليه ، والصِّفة غيرُ لازمةٍ للموصوف ؛ لأنَّ الاسمَ يجوز أنْ يُوْصَفَ ، ويجوز أنْ يَعْرَى من الوصف ، فإذا لم يلزم الوصفُ الاسمَ ، لم يلزم إدخال الفاء في خبر الاسم ؛ لأنَّ وَصْفَه بما يُوجبُ إدخال الفاء غير لازم بخلاف الشّرطِ ، والاسمِ الموصولِ بصلته . وأمّا مِنْ جهة المعنى فإنَّ ما كان على جهة الشرط يجوز أن يكون ويجوز ألّا يكون ، وملاقاة الموت واقعة لا محالة ، وفي حتم وقوعها يتعذّر أنْ تدخلَ في باب الجزاء الذي يتوقّف فيه الجواب على حدوث فعل الشرط .

مَوَاضِعُ مِنَ التَّوْجِيْهِ الغَلَبَةُ فيها للمَعْنى

قد يَشْغَلُ حِرْصُ أبي عليّ على المعنى وكَلَفُه به ، عن مراعاة بعض القواعد والأصول العامة ؛ فَمِنْ ذلك ما قاله في قوله تعالى ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [سورة البقرة : ٢١٧] :[1] « وأمّا ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ ، فزعم الفرّاء[2] أنَّهُ مَحْمولٌ على قوله : يَسْأَلونك عن القتال وعن المسجد الحرام ، هذا لفظه .

وهذا أيضاً ممتنعٌ ؛ لأنّه لم يكن السؤال عن المسجد الحرام ، وإنّما السُّؤال[3] عن قتال ابن جحش ابنَ الحضرميّ وأَصْحابَه الذين عابهم به المشركون ، وعيّروهم ، فقالوا : إنّكم استحللْتُم الشَّهْرَ الحَرامَ ، وهو رجب ، فقتلْتُمْ فيه . فعن

(١) الحُجّة ٣/١٢٨ ـ ١٢٩ .
(٢) معاني القرآن له ١/١٤١ .
(٣) انظر : البحر ٢/١٤٤ .

هذا كان السؤال لا عن المسجد الحرام .

فإذا لم يَجُزْ هذا الوَجْهُ ، لم يَجُزْ حَمْلُه أيضاً فيمن جَوَّزَ[1] عطف الظَّاهر على المضمر المجرور ، فيكون محمولاً على الضَّمير في ﴿ بِهِۦ﴾ ؛ لأنَّ المعنى ليس على كُفْرٍ باللهِ أَوْ بالنَّبيّ والمسجد = ثَبَتَ[2] أَنَّه معطوفٌ على ﴿ عَن﴾ مِنْ قوله ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ وعن المسجدِ الحرام ؛ لأنَّ المشركين صدُّوا المسلمينَ عنه ، كما قال اللهُ عزَّ وجلَّ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [سورة الحج : ٢٥] ، فكما أنَّ ﴿المَسْجِدِ الحَرَامِ﴾ في هذه الآية محمولٌ على ﴿ عَن﴾ المتّصلة بالصَّدِّ بلا إشكال ، كذلك في مسألتنا في هذه الآية » اهـ .

دفع أبو عليّ قَوْلَ الفرّاءِ أَنْ يكونَ ﴿ وَٱلْمَسْجِدِ﴾ معطوفاً على ﴿ قِتَالٍ﴾ ؛ لأنَّه يُفضي إلى السؤال عن المسجد الحرام ، وهم لم يسألوا عنه ؛ لأنَّهم لا يشكّون في تعظيمه ، وإنَّما سألوا عن القتال في الشّهر الحرام ؛ لأنَّه وقع منهم ظنّاً منهم أنَّهم في آخر يوم من جمادى الآخرة ، وكان أوّل يوم من رجب . فلمّا آل الإعراب إلى معنى لم ينعقد الكلامُ عليه ردَّه الشَّيْخُ .

ودَفَعَ أيضاً أَنْ يكونَ ﴿ وَٱلْمَسْجِدِ﴾ مَعْطوفاً على الضّمير المخفوض ﴿ بِهِۦ﴾[3] ، على مذهب الكوفيّين الذين يجيزونه دون إعادة الخافض ؛ لأنَّ المعنى يأباه ؛ إذ ليس المراد كُفْراً باللهِ والمسجدِ .

ثمّ استعان بقوله تعالى ﴿ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ ليقرِّرَ أَنَّ عطف ﴿المَسْجِدِ﴾ إنَّما هو على ﴿ سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ، وفاته أَنَّ هذا الوجه ههنا يؤدّي إلى الفصل بين أبعاض الصِّلة بأجنبيّ لا تعلُّقَ له بالصّلة ، وذلك أَنَّ ﴿صَدٌّ﴾ مصدر ، و﴿ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ مِن صلته ، وعَطْفُ ﴿ وَٱلْمَسْجِدِ﴾ على ﴿ سَبِيلِ﴾ يلزمُ عنه الفَصْلُ بالأجنبيّ

---

(١) عزاه إلى الفرّاء جامع العلوم في شرح اللُّمع ٢/ ٥٩٠ ، وكشف المشكلات ١/ ١٥٩ ، وأبو حَيَّان في البحر ٢/ ١٤٧ .

(٢) انظر : الجواهر ٢/ ٧١٩ ، والمحرَّر الوجيز ١/ ٢٩٠ ، والتبيان ١/ ١٤٢ ، والبحر ٢/ ١٤٧ ، والدّرّ المصون ٢/ ٣٩٣ .

(٣) اختاره أبو حَيَّان في البحر ٢/ ١٤٨ .

﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾ ، وهذا الفصل بين أبعاض الصِّلة مِمّا لا يُجيزُه أبو عليّ ، وقد أبطلَ[1] به بعضَ الأعاريب .

ومنه أيضاً ما ذكره في قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِۦ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٤] ، إذ منع أَنْ تكون ﴿أَعْلَمُ﴾ عاملةً في ﴿حَيْثُ﴾ ، ومنع أَنْ تكونَ ﴿حَيْثُ﴾ ههنا ظرفاً ؛ « [2] لأَنَّ المعنى يصير : أَعْلَمُ في هـذا الموضـع أو هذا الوقت[3] . ولا يُوصفُ اللهُ بأَنَّـهُ أَعْلَمُ في مواضـع أو أَوْقات ، كما تقول : زيدٌ أعلمُ في مكان كذا منه في مكان كذا ، أو زمان كذا » ، وقـال[4] : « ولا يجوز أَنْ يكونَ انتصابه انتصابَ الظّروف ؛ لأَنَّ عِلْمَ القديم سبحانه في جميع الأماكن على صفةٍ واحدةٍ . فإذا لم يستقم أَنْ يُحمل أفعل على زيادة علم في مكان ، علمْتَ أَنَّ انتصابَه انتصاب المفعول به ، والفعل النّاصب مضمر دَلَّ عليه قولُه ﴿أَعْلَمُ﴾ » .

مَنَعَ أبو عليّ أَنْ يكـونَ اسمُ التفضيل ﴿أَعْلَمُ﴾ ناصباً للمفعول ﴿حَيْثُ﴾ ؛ لأَنَّ المعانـي لا تعملُ في المفعول به ، ولأَنَّ ﴿أَعْلَمُ﴾ هذه إنْ عملت تُفْضي إلى أَنَّ عِلْمَ الله تعالى يزيدُ في موضع على موضع = ومنع أَنْ تُقَرَّ ﴿حَيْثُ﴾ على ظرفيّتها ؛ لأَنَّها إنْ أُبقيت كذلك أفضتْ إلى تحيُّز علم الله في وقتٍ أوْ مكانٍ بعينِه ، وعلم الله في كلّ الأمكنة وفي كلّ الأزمنة على صورة واحدة .

وذهب أبو حَيّان[5] إلى أَنَّ إخراج « حيث » عن ظرفيتها لا يجوز ؛ لأَنَّ النُّحاة نَصُّوا على أَنَّ « حيث » مِنَ الظُّروف التي لا تتصرَّفُ ، ونصُّوا على أَنَّ الظّرف الذي يتوسَّعُ فيه لا يكون إلَّا متصرِّفاً ، وخرَّج الآية على إقْرار « حيث » على الظرفيّة

---

(١) الحُجّة ١/ ٢٢ ، ٦/ ١٣٤ .

(٢) الحُجّة ١/ ٢٦ .

(٣) حيث موضوعة للظرفيّة المكانيّة ، وقولـه : هذا الوقت ، يشير به إلى مذهب أبي الحسن أَنَّ « حَيْثُ » قد تستخدم ظرفاً للزمان . انظر : الشّعْر ١/ ١٨٢ .

(٤) الحُجّة ٣/ ٢٤٤ ، وانظر : الشّعْر ١/ ١٧٩ ـ ١٨٠ .

(٥) البحر ٤/ ٢١٦ .

المجازيّة ، التقدير : اللهُ أَنْفَذُ عِلْماً حيثُ يجعلُ رسالاتِه ، أَيْ هو نافِذُ العِلْم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته .

وكان أبو عليّ قد ذكر[1] أَنَّ بَعْضَ العوامِلِ لا يعملُ لولا توسُّطُ الحروف ، وعدّ منه : هذا مارٌّ بزيدٍ أَمْسِ ، فأعمل اسم الفاعل لوساطة الباء مع نصّهم أَنَّه إذا كان لِمَا مضى لم يعمل[2] ، و : أنتَ أعلمُ بزيدٍ منك بعَمْرو . وفي التنزيل ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [سورة النجم : ٣٠] . فجعل اسم التفضيل عاملاً لوساطة حرف الجرّ .

وكان الجامعُ قد نقل كلاماً لـه في شبه اسم التفضيل بالفعل من التذكرة ، هذا نصُّه[3] : « إِنَّ هذا الاسم ـ يعني أَفْعَلَ ـ وإِنْ لم يكن بمنزلة ضارب في نصب المفعول به ، فإِنَّ فيه معنى الفعل = قد انتصب به الظّرف في قول أَوْس . . . . ووصل تارة بحرف وتارةً بغير حرف ، نحو ﴿ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ ﴾ [سورة الأنعام : ١١٧] ، و﴿ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [سورة النجم : ٣٠] . وهذا إِنَّما يكونُ في الأفعال . فإذا كان كذلك لم يكن عارياً مِنْ شَبَهِ الفعل ، ولم يكنْ مثل غلام ونحوه » .

وذكر في الحلبيّات[4] أَنَّ أَفْعَل أَشْبَهَ الفِعْلَ مِنْ وُجُوهٍ :

١ـ لم يُثَنَّ ولم يُجمع ، كما أَنَّ الفعل كذلك .

٢ـ لم يُؤَنَّث .

٣ـ وصل تارةً بالحرف ، وتارة بغير الحرف ، وهذا إِنَّما يكونُ في الفعل ، فإذا وُجِدَ هذا الشَّبَه للفعل في شَيْءٍ أُعْطِي حكمه .

٤ـ أَفْعَل أَغْنى عن الفِعْل الذي يُعَلَّق في ﴿ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ ﴾ [سورة الأنعام : ١١٧] .

---

(١) الحُجّة ١/١٥٨ .

(٢) انظر : الكتاب ١/١٣٠ ، ١٧١ ، والحُجّة ١/ ١٥٤ ، وابن الشّجريّ ٣/ ٢٠٠ ، والارتشاف ٥/ ٢٢٧١ .

(٣) الاستدراك ٧٦ .

(٤) الحلبيّات ١٨١ ـ ١٨٢ .

٥ـ تقدُّمُ الجارِّ عليه في الشِّعْر ، كما يتقدَّمُ على الفعل .

٦ـ نَصْبُه الظَّرف ، كما يَنْصِبُه الفِعْلُ .

٧ـ توكيد الضَّمير المستكنّ فيه[(١)] ، كما يؤكّد ما استتر في الفعل .

كلُّ أولئك النصوص تكشف حِرْصَ أبي عليّ على المعنى حين منع إعمال ﴿أَعۡلَمُ﴾ في ﴿حَيۡثُ﴾ مع كثرة الأشباه التي تُدْني اسم التفضيل من فعله ، ومع إقراره أنّه يعمل بواسطة حرف الجرّ ، وأنّه ينصب الظّرف ، وأَنَّ شَبَهَ الفِعْلِ فيه ظاهرٌ مستحكِمٌ ، ومنع إقرارَ ﴿حَيۡثُ﴾ على ظرفيتها ، وأخرجَها إلى أَنْ تكونَ اسماً مَحْضاً نُصِبَ نَصْبَ المفعولِ به ، مع أَنَّ لـه مِنَ الامتراس بفنونِ هذه الصَّنْعة ما يُعينه ويُمكنه مِنْ إقرار ﴿حَيۡثُ﴾ على ما وُضِعَتْ له ، ولا سيّما أنَّه ينزع في الجملة إلى إقرار الأشياء على موضوعاتها الأُوَل .

وإنَّما منع ما منعه مع أَنَّ المقاييس يمكن أَنْ تحتمله ؛ لأَنَّ جوازه مُفْضٍ إلى فساد المعنى ؛ إذ يؤول إلى كثرة عِلْم الله في موضعٍ دونَ موضعٍ ، وإلى تحيُّز عِلْمٍ في موضع أَوْ وَقْت بعينِه ، وعلم الله مطلق لا يزيد ولا ينقص ولا يكون في موضع دون موضع ، بل هو على صورة واحدة في كلِّ الأَحوال .

على أَنَّهم نصُّوا[(٢)] على أَنَّ عَمَلَ أفعل التفضيل عَمَلَ الفِعْلِ ضعيفٌ ؛ لأَنَّ شَبَهَه بالفِعْلِ ضعيفٌ ؛ إذْ لَيْسَ لـه فِعْلٌ يُفيدُ فائدتَه ، ويقومُ مقامَه ، ورَفْعُه فاعِلَه المستتر فيه إنَّما هو لعَدَمِ الحاجةِ إلى قُوَّةِ العاملِ ، ونَصْبُه الظَّرف ، وتعدِّيه بحرفِ الجرِّ ، لرائحةِ الفِعْلِ فيه .

---

(١) في نحو قول زهير بن مسعود الضّبّيّ :

فَخَيْـرٌ نحـنُ عِنْـدَ النَّـاسِ مِنْكُـمْ إِذَا الـدَّاعِـي المُثَـوِّبُ قـال : يـا لا

انظـر : النَّـوادر (الشّـرتـونـي ٢١ ، د . عبـد القـادر ١٨٥) ، والشِّعْـر ١/ ٢٧١ ، ٢٨٦ ، والبغداديّات ٤١٥ ، والحلبيّات ١٨٢ ، وشرح أبيات المُغني ٤/ ٣٢٥ ، نحن توكيد للضمير المستكن في خير .

(٢) انظر : ابن يعيش ٦/ ١٠٦ ؛ وشرح الكافية للرّضيّ ٣/ ٤٦٤ .

ومنه أنَّه منع أنْ تكونَ ﴿الَّذِينَ﴾ في قراءة[1] مَنْ أخرج الواو قبلها مِنْ قوله تعالى ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۞ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٦ ، ١٠٧] = بدلاً من ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ ﴾ ، كما تُبْدَلُ المعرفة من النكرة ؛ « [2] لأنَّ المرجئين لأمْرِ الله هم غَيْرُ الَّذِينَ اتّخذوا المسجدَ ضراراً ؛ ألَا تَرَى أنَّ مُتّخذي المسجد قد أُخْبِر عنهم أنَّهم لا يؤمنون ، ولا تَثْلُجُ قُلُوبُهم بالإيمان ، في قوله ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْاْ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [سورة التوبة : ١١٠] . وإذا وقع الخبر بتاتاً على أنَّهم لا يؤمنون حتّى الممات ، والمرجون لأَمْرِ الله قد جُوِّزَ عليهم الإيمان = علمْتَ أنَّهم ليسوا إيَّاهم ، فإذا لم يكونوا إيَّاهم ، لم يَجُزْ أَنْ يُبْدلوا منهم » .

ولو اتّجه البدلُ فيه لكان أَسْهَلَ مِن أَنْ تُقَدَّرَ : ومنهم الَّذين اتّخذوا ، وتحذف ما تعلَّق بالخبر ، أَوْ تُقَدِّرَ الخبر بَعْدُ ، وتَحْذفه لطُولِ الكلامِ ، تقديرُه : يُنتقمُ منهم ، أَوْ يُعَذَّبُون ، أَوْ غيرهما مِمّا يليق بهذا المبتدأ .

تنكّب أبو عليّ عن وجه البدل لفساد المعنى ، وخرَّج القراءة على حذف الخبر قَبْلُ أَوْ بَعْدُ ، ورأى أنَّ تجشُّمَ حَذْفِ الخبر مع ما فيه مِنْ مَؤُونةٍ أَسْهَلُ مِنْ أَنْ يُصار إلى إعرابٍ لا تقديرَ فيه إلَّا أنَّ المعنى به يفسد .

ومنه أنَّه منع أنْ يُعْطَف ﴿يُرْسِلَ﴾ في قراءة[3] مَنْ نصب على ﴿ يُكَلِّمَهُ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ [سورة الشُورى : ٥١] ؛[4] « لأنَّك إنْ حملتها عليها كان المعنى : ما كان لبشرٍ أَنْ يكلِّمَه ، أَوْ يُرْسِلَ رسولًا . ولم يَخْلُ قوله ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ مِنْ أَنْ يكونَ المراد فيه : أو يُرْسِلَه رسولًا ، أَوْ يكون : أو يُرْسِلَ إليه رسولًا ، ولا يصحُّ واحدٌ من التقديرَيْنِ ؛ أَلَا تَرَى أنَّك إنْ قدّرت العطف على « أَنْ » هذه المظهرة في قوله ﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾ ، كان

(١) السَّبْعة ٣١٨ .
(٢) الحُجَّة ٤/ ٢٤٠ .
(٣) السَّبْعة ٥٨٢ .
(٤) الحُجَّة ٦/ ١٣٣ .

المعنى : ما كان لِبَشَرٍ أَنْ يُرْسِلَه رسولاً ، أَوْ يُرْسِلَ إليه رسولاً ، والتقديـران جميعاً فاسدان ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ كثيراً مِنَ البشر قد أُرسل رسولاً ، وكثيراً منهم قد أرسل إليهم الرُّسُل .

فإذا لم يَخْلُ مِنْ هذَيْنِ التقديرَيْنِ ، ولم يصحَّ واحدٌ منهما ، علمْتَ أَنَّ المعنى ليس عليه ، والتقدير على غيره .

فالذي عليه المعنى والتقدير الصّحيح ما ذهب إليه الخليل[١] من أن يحمل ﴿ يُرْسِلَ ﴾ فيمن نصب على « أَنْ » أخرى غيرِ هذه ، وهي التي دلَّ عليه قولُه ﴿ وَحْيًا ﴾ ؛ لأَنَّ « أَنْ يوحيَ » والوحي قد يكونان بمعنًى . فلمّا كان كذلك حملت ﴿ يُرْسِلَ ﴾ من قوله ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ على « أَنْ » هذه التي دَلَّ الوحيُ عليها ، فصار التقدير[٢] : ما كان لبشرٍ أَنْ يكلِّمَهُ اللهُ إِلَّا أَنْ يُوْحِيَ وَحْياً أَوْ يُرْسِلَ رسولاً فيُوْحِيَ » اهـ

دفع أبو عليّ أَنْ يكون ﴿ يُرْسِلَ ﴾ معطوفاً على ﴿ يُكَلِّمَهُ ﴾ ؛ لفساد ذلك معنًى ولفظاً . فأمّا المعنى فلأنّه مُفْضٍ إلى نَفْي الرُّسُل ونَفْي المرسَل إليهم ، وأمّا اللَّفْظ فلأَن عطفه على ﴿ يُكَلِّمَهُ ﴾ يُدْخِلَه في صلة « أَنْ » ، و﴿ إِلَّا وَحْيًا ﴾ على وجه الاستثناء المنقطع ، وذلك أَنَّ الوحي ليس بتكليم = يفصلُ بين أَبْعاض الصِّلة ، وهو مِمَّا لا يجوز .

على أَنَّ ما أجازه أبو عليّ متقيِّلاً مذهب الخليل من عطف ﴿ يُرْسِلَ ﴾ على مَعْنى ﴿ وَحْيًا ﴾ الذي قدَّره : إِلَّا أَنْ يُوْحِيَ أَوْ يُرْسِلَ = يدخل فيه أَنَّه حلّ المصدر الصّريح إلى أَنْ والفعل ، وأضمر أَنْ قبل المعطوف ﴿ يُرْسِلَ ﴾ ، وأنَّه قد أجاز[٣] أَنْ ينتصب ﴿ وَحْيًا ﴾ على الحال ، فينبغي أَنْ يكون ما عُطِفَ عليه : أَنْ يُرْسِلَ ، مثلَه في موضع

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٩ .

(٢) انظر : إعراب القراءات السّبع وعللها ٢/ ٢٩٠ ؛ والتبيان ٢/ ٣٨٦ ، والبحر ٧/ ٥٢٧ ، والدّرّ المصون ٩/ ٥٦٧ .

(٣) الحُجَّة ٦/ ١٣٤ .

الحال ، وقد نصَّ صاحب الكتاب على امتناع وقوع المصدر المؤول حالاً ؛ قال[1] : « ولا تقعُ « أنْ » وصِلَتُها حالاً يكونُ الأوَّلُ في حَالِ وُقُوعِه ؛ لأنَّها إنَّما تُذْكَرُ لِمَا لم يَقَعْ بَعْدُ » .

فانظرْ إلى اختيار أبي عليّ هذا الوَجْهَ ، على ما تراه فيه من تكلُّف حلّ المصدر الصّريح ، وإضمار أن قبل ﴿ يُرْسِلَ ﴾ ، وليس هذا مِن مواضع إضمارها ، وما أفْضى إليه هذا الاختيارُ مِنْ وقوع المصدر المؤوّل حالاً . كُلُّ أُولئك ارتكبَه وتجشَّمَه على كثرةِ ما فيه وأغْضَى عنه حِياطةً للمَعْنى وذَبّاً عَنْ ذِمارِه .

ومِن حرص أبي عليّ على المعنى ما يذكره مِن حُذُوف يصحُّ بها المعنى ، وهو لا يأتيها إلّا وقد ظهر له ما يحملُه على تقديرها ، مِن ذلك أنَّه التمس[2] مفعولاً به ثانياً لـ ﴿ ٱتَّخَذْتُمُ ﴾ مِن قولـه تعالى ﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ [سورة البقرة : ٥١] ، قدّره : إلهاً ، ليوفق بين هذه الآية وبين معنى آية أُخرى ، وهي ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٢] . استأنس أبو عليّ بمعنى هذه الآية ، فقدَّر مفعولاً ثانياً لـ ﴿ ٱتَّخَذْتُمُ ﴾ ؛ لأنَّ مَنْ صاغ عجلاً ، أو نجره ، أو عَمِلَه بضَرْبٍ من الأعمال ، لا يستحقّ الغضبَ مِن الله والوعيد عند المسلمين ، فإذا كان هذا حظَّه من غضب الله وذلّته بين النّاس ، وَجَبَ أَنْ يكون قد اتّخذ العِجْلَ إلهاً .

ومِنْ لَطَائِفِ أبي عليّ في تهدِّيه إلى دقائق المعاني ما قاله في التعليق على قراءة[3] مَنْ قرأ ﴿ ٱنظُرُونَا ﴾ موصولة الهمزة مِنْ قوله تعالى ﴿ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ ﴾ [سورة الحديد : ١٣] :[4] « لَيْسَ النَّظَرُ الرُّؤْيَة التي هي إدراك

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩٠ .

(٢) الحُجَّة ٢/ ٧٠ .

(٣) السَّبْعة ٦٢٦ .

(٤) الحُجَّة ٦/ ٢٦٩ .

البصر ، إنَّما هو تقليب العين نحو الجهة التي فيها المرئيُّ المرادُ رؤيتُه ؛ مِمَّا يدلُّ على ذلك قولُه[1] :

فَيَا مَيُّ هَلْ يُجْزَى بُكَائِي بِمِثْلِهِ ... مِرَاراً وأَنْفَاسِي إِلَيْكِ الزَّوَافِرُ
وأَنِّي مَتَى أُشْرِفْ مِنَ الجَانِبِ الَّذِي ... بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الجَوَانِبِ نَاظِرُ

فلو كان النَّظَرُ الرُّؤْيَةَ لم يطلبْ عليه الجزاء ؛ لأَنَّ المُحِبَّ لا يَسْتثيبُ مِنَ النَّظر إلى محبوبه شيئاً ، بل يُريدُ ذلك ويتمنَّاهُ ، ويدلُّ على ذلك قَوْلُ الآخر[2] :

ونَظْرَةَ ذِي شَجَنٍ وَامِقٍ ... إِذَا مَا الرَّكَائِبُ جَاوَزْنَ مِيلا

فهذا على التوجُّهِ إلى النَّاحية التي المحبوبُ فيها ، وتقليبِ البصر نحوها لِمَا يعالج من التلفُّت والتقلُّب ، كقول الآخر[3] :

مَا سِرْتُ مِيْلاً ، ولا جَاوَزْتُ مَرْحَلَةً ... إِلَّا وذِكْرُكِ يَلْوِي كَابِياً عُنُقِي

وما يبيِّنُ أَنَّ النَّظْرةَ ليست الرُّؤْيةَ أَنَّ الرّكابَ إذا حاذت[4] هذه المسافة أو جاوزْتها ، لم تقع الرؤية على مَنْ صار مِنَ الرّائي بهذه المسافة » اهـ

لمح أبو عليّ أَنَّ النظر في الآية لا يُراد به الإبصار الذي يكون بالعين ، وإنَّما هو ديمومة النظر وتقليب العين نحو الجهة التي يكونُ فيها مَنْ تُحِبُّ ، ويدخلُ في هذا الضَّرْبِ مِنَ النَّظَرِ شَيْءٌ مِنَ التَّأَمُّل ، واستدلَّ على هذا المعنى الدقيق بما جاءَ في أشعارهم ، فلو كان « ناظر » في بيت ذي الرّمّة معناه مبصر ومشاهد للمحبوب

---

(1) ذو الرّمّة ، ديوانه ٢/١٠١٣ ، ١٠١٤ ، وكلاهما في الحلبيّات ٦٦ ، ٦٧ ، والأوّل منهما في المنثورة ٢٢٠ ، والثاني منهما في الكتاب ٣/٦٨ ، والنُّكَت عليه ١/٧٣٢ ، والمقتضب ٢/٧١ ، والأُصُول ٣/٤٦١ .

(2) بَشَامة بن عَمْرو ، المفضليّات ٥٦ ، وشرحها لابن الأنباريّ ٧٩ ، والحلبيّات ٦٧ ، ومجمع البيان ٩/٢٩٦ . ونظرةَ معطوف على خيالاً في البيت السّالف ، الوامق : المُحِبّ ، والرّكائب : جمع ركوبة ، النّاقة تَصْلُحُ المركوب .

(3) فرغْتُ منه ١/٤٤٧ .

(4) حَاذَ إبلَه يَحُوذُها حَوْذاً : ساقها سوقاً شديداً ، والحَوْذُ : السَّيْر الشّديد . اللّسان [ح وذ] .

حقيقة ، ما طلب أَنْ يُجزى على بكائه وزفراته ، بل المشاهدة عياناً مِمّا يقصد إليه العاشق قَصْداً ويتمنّاه تمنّياً ، ولو كانت « نظرة » في بيت بَشَامة بن عَمْرو رؤيةً بالعين ، لاختلّ معنى الشطر الثاني ، فكيف يَرَى الركائبَ عياناً وقد خبَّتْ مسافةً لا تُمْكِنُ النَّاظِرَ مِنْ إِبْصَارِ مَنْ ينظرُ إليه؟

ومِنْ حرصه على المعنى أَنَّه لم يستسهلْ[١] إعْرابَ جملة ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ حالاً من الضمير في ﴿ يَأْتُوكَ ﴾ مِن قوله تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ﴾ [سورة المائدة: ٤١]؛ لأَنَّ المعنى : ومِن الذين هادوا فريقٌ يسمعون مِنَ النّبيّ ﷺ ، ليكذبُوا فيما يسمعونه ، ويحرِّفون بكذبهم فيه ، فإذا لم يأتوا لم يسمعوا فيحرِّفوا ، فعليه فَوَاتُ معنى التحريف حالة عدم مجيئهم .

ثمّ اختار أَنْ تكون جملة ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ حالاً من الضّمير المستكنّ في مبالغة اسم الفاعل ﴿ سَمَّٰعُونَ ﴾ ، أي سمّاعون محرّفين الكَلِمَ ، أي مقدّرين تحريفه ، وتكون على هذا حالاً منتظرةً ، نحو : مررت برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً .

ونقل الجامع عنه أنّه قال[٢] : « فقوله ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ صفة لقوله ﴿ سَمَّٰعُونَ ﴾ ، وليس بحال من الضمير الذي في ﴿ يَأْتُوكَ ﴾ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهم إذا لم يأتوا لم يسمعوا فيحرّفوا ، وإِنَّما التحريف مِمَّن يشهد ويسمع ، ثمّ يحرِّف » .

أجاز أبو عليّ أن تكون جملة ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ حالاً من الضمير في ﴿ سَمَّٰعُونَ ﴾ ، وصفة لـ ﴿ سَمَّٰعُونَ ﴾ ، ولكنّه لم يُجزْ في الموضعين : الحُجَّة ، وما نقله عنه الجامع ، أَنْ تكون حالاً من الضمير في ﴿ يَأْتُوكَ ﴾ ؛ لأَنَّ المعنى لم يَنْعَقِدْ عليه .

ومنه ما قال في إعراب ﴿ خَبِيرًا ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [سورة

---

(١) الحُجّة ٢/ ٣٦ ، وانظر : التبيان ١/ ٣٢٨ ، والبحر ٣/ ٤٨٨ ، والدّرّ المصون ٤/ ٢٦٨ .
(٢) الجواهر ١/ ٢٨٩ .

الفرقان : ٥٩] :(١) « فأمَّا ﴿خَبِيرًا﴾ فلا يخلو انتصابه مِنْ أنْ يكون على أنَّه حالٌ ، أو مفعول به .

فإنْ كان حالًا لم يَخلُ أنْ يكونَ حالًا من الفاعلِ أو من المفعول . فلو جعلته حالًا من الفاعلِ السائلِ لم يَسْهُلْ ؛ لأنَّ الخبير لا يكاد يَسْأَلُ إنَّما يُسْأَلُ . ولا يسهل الحال من المفعول أيضاً ؛ لأنَّ المسؤول عنه خبيرٌ أبداً . فليس للحال كبيرة فائدة .

فإنْ قُلْتَ : يكون حالًا مؤكَّدةً ، فغَيْرُ هذا الوَجْهِ إذا احتُمِلَ أَوْلى .

فيكون ﴿خَبِيرًا﴾ إذن مفعولًا به ؛ كأنَّه قال : فاسألْ عنه خبيراً ، أيْ مسؤولًا خبيراً .

وكأنَّ معنى سَلْ : تَبَيَّنْ بسؤالك وبَحْثِك مَنْ تَسْتَخْبِرُهُ ليتقرّر عندَك ما اقتصَّ عليك مِنْ خَلْقِهِ ما خلق وقُدْرَتِه على ذلك ، وتَعْلَمَهُ بالفحص عنه والتبيُّن لـه . ومِمَّا يقوِّي أنَّ السُّؤال إنَّما أُريد به ما وصفْنا ، قولُ أُميّة(٢) :

وَاسْأَلْ ـ وَلَا بَأْسَ ـ إنْ كُنْتَ امرأً عَمِهاً إنَّ السُّـؤَالَ شِفَـا مَـنْ كَـانَ حَيْـرَانَـا

فيُشبه أنْ يكونَ أراد باسألْ : اسألْ حتّى تتبيَّنَ بِسُؤَالك ؛ ألَا تَرَى أنَّه قال :

إنَّ السُّـؤَالَ شِفَـا مَـنْ كَـانَ حَيْـرَانَـا

والسُّؤَال إذ خلا مِنَ العِلْمِ لم يكنْ شِفاءً لِمَنْ كَانَ حيرانَ ، إنَّما يكونُ شفاءً إذا اقترنَ بـه العِلْمُ والتبيُّنُ . فكذلك المراد في قوله ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ : اسألْ سؤالًا تبحث به لتتبيَّن » اهـ

يظهر في هذا المثال أنَّ الإعرابَ ليسَ صنعةً منفصلةً عن المعنى ، بل هو صِنْوُ المعنى وملازمٌ له ، ولا يجري الوَجْهُ الإعرابيُّ ما لـم يكن المعنى قابلًا لـه ومنعقداً عليه ، فاستبعد أبو عليّ وجه الحال من ﴿خَبِيرًا﴾ ؛ لأنَّه لا تنبني عليه فائدةٌ ؛ إذ لا

---

(١) الحُجّة ٢/ ٢١٤ ، وعنها في كَشْف المشكلات ٢/ ٩٧٦ ، والجواهر ٢/ ٤٢٦ ، وانظر : التبيان ٢/ ٢٦٤

(٢) ليس البيت لأميّة ، وإنّما هو لأوْس بن مغراء ، وقد مضى تحقيقه ١/ ١٧٦ .

يصحُّ أَنْ يكونَ السَّائلُ خبيراً ، ولا يصحُّ إلّا أَنْ يكونَ المسؤول خبيراً ، فلما كان هذا مِنْ شأن كلِّ واحدٍ منهما لم يكنْ في تقييدِ أحدهما به كبيرُ فائدة = واستبعد الحال المؤكّدة ، وإنْ صحّت مِن المفعول ، لأنَّ الأَصْل في فائدة الحال بيان الهيئة ، وإذا ساغ أَنْ يُحمل على غير هذا الوجه ، كان أَوْلى . إذ تناولُ ﴿اسْأَلْ﴾ لـ ﴿خَبِيرًا﴾ على أنَّه مفعول به ، ظاهر ، والباء بمعنى عن ، فتتعلق بالسؤال .

ثمّ أعملَ الشَّيْخُ ذائقتَه الأدبيّةَ في تدبُّرِ مَعْنى السُّؤال في الآية ، فذَهَبَ إلى أنَّه ضَرْبٌ مِنَ البَحْثِ والتنقير واجتلابِ الجواب مِمَّنْ تستخبرُه ، ليتأتّى لك قناعةٌ ويقينٌ فيما اقتصرَّ عليك مِنْ خبرِ خَلْقِه السَّموات والأَرْضِ وقُدْرَتِه على ذلك ، ثمّ ذهب يلتمس في أشعارهم ما يجلّي هذا المعنى ويؤيّده ، فوجد في البيت الذي نسبه لأُميّة ، بُلْغةَ وغَنَاءَ ؛ إذْ فيه نصٌّ على أَنَّ السُّؤَالَ شِفاءٌ لِمَنْ أَخَذَتْه الحَيْرَةُ ، ولا يُبْرِىءُ السُّؤالُ مَنْ كان حائراً إلّا إذا كانَ مَشْفوعاً بالعِلْمِ والدّليلِ والبُرهان .

وفيما أجازه أبو عليّ في هذه الآية ، وما استبعده من وجوه ، وما قرَّرَه في مَعْنى ﴿فَسْئَلْ﴾ ، وما استحضره للدلالة على المعنى الذي رآه = دلالة على أنَّ المعنى والإعراب صِنوان ، وأَنَّ أبا عليّ كان يتذوّق معنى ما يُعْرِبُ ، وعليه فقول ابن الخشَّاب فيه[1] : « ولا ينفعُ المتنبّي شهادةُ أبي عليّ لـه بالشِّعْر ، لأَنَّ أبا عليّ مُعْرِبٌ لا نَقَّادٌ » لا يخلو مِنْ غلوّ وسَرَفٍ وتَخَوُّفٍ لحقّ الرجل ؛ قال د . محمود الطناحي ـ رَحِمَه الله ، وبَرَّدَ مَضْجَعَه ـ في مقدّمة تحقيقه لكتاب أبي عليّ الشِّعْر[2] : « وقد ظهر لي في غير موضع من الكتاب أَنَّ أبا عليّ ينطلق إلى التوجيه النَّحويّ مِنْ خِلال ما يلوحُ له في البيت مِنْ معنى ، ثمّ مِن خِلال ما يطيقه التركيبُ مِنْ وجوه ، وعلى هذا فهو لا يلوي المعاني لتخضعَ للوجوه النَّحْويّة » .

ومنه ما قال في قوله تعالى ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٠] :[3]

---

(١) الخزانة ٥/ ١٤٦ .

(٢) مقدّمة تحقيق كتاب الشّعر ١/ ٥٢ .

(٣) الحُجّة ٢/ ٤٣٩ .

« المعنى فيه على الرّفع ، وذلك أنّه لو نُصِبَ ، فقيل ﴿ وَإِن كَانَ ذَا عُسْرَةٍ ﴾ ، لكان المعنى : وإنْ كان المستربي ذا عسرة فنظرةٌ ، فتكون النظرة مقصورة عليه ، وليس الأمر كذلك ؛ لأنَّ المستربي وغيرَه إذا كان ذا عسرة فله النظرة ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ المستربي والمشتري وسائر مَنْ لَزِمَه حَقٌّ إذا كان مُعْسِراً فله النظرة إلى الميسرة » .

على أَنَّ الآية قُرِئت[1] بنصب ﴿ذا﴾ ، وخُرِّجت على أَنَّ الاسم محذوف ، تقديره : وإنْ كان الغريمُ ذا عُسْرة . وقال الزّجّاج[2] : « ولو قرئت : وإنْ كان ذا عُسْرة ، لجاز ، أي وإنْ كان المدين الذي عليه الدَّيْنُ ذا عسرة » .

ومنه ما قال في قراءة ابن عامر[3] ﴿ مَا نُنسِخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [سورة البقرة : ١٠٦] بضمّ النون : « [4] القول فيها أَنّها لا تخلو من ثلاثة أوجه :

أحدها أَن يكون أفعل لغةً في هذا الحرف ، كقولهم[5] : حَلَّ مِن إحرامه وأَحَلَّ ، وقولهم[6] : بَدَأَ الخَلْقَ وأَبْدَأَهُم .

أو تكون الهمزة للنَّقْلِ ، كقولك : قام وأَقمته ، وضَرَبَ وأَضربته ، ونَسَخَ الكتاب وأَنْسخته .

أو يكون المعنى في أَنسخْتُ الآية وجدْتُها منسوخة ، كقولهم : أحمدْتُ زيداً ، وأَجبنْتُه ، وأَبخلْتُه ، أي أصبتُه على بعض هذه الأحوال .

فلا يجوز أَنْ يكونَ لغةً على حـدِّ : حَلَّ وأَحَلَّ ، وبَدَأَ وأَبْدَأَ ؛ لأنّا لم نعلمْ أحداً حكى ذلك ، ولا رواه عن أحد .

ولا تكون الهمزة لمعنى النَّقْل ؛ لأنّك لو جعلْتَه كذلك ، وقدّرْتَ المفعول

---

(١) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١/ ١٨٦ ، والبحر ٢/ ٣٤٠ .

(٢) معاني القرآن له ١/ ٣٥٩ .

(٣) السَّبْعة ١٦٨ .

(٤) الحُجّة ٢/ ١٨٤ ـ ١٨٥ .

(٥) قال أبو حاتم في فعلْتُ وأَفعلْتُ له ١٣٥ : يقال حَلَّ فلانٌ مِنْ إحرامه ليس غير ، ولا يقال : أحلَّ اهـ وانظر : فعلْتُ وأفعلْتُ للزّجّاج ٢٣ .

(٦) انظر : فعلْتُ وأفعلْتُ لأبي حاتم ١٣٣ ، وللزّجّاج ٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٧٣ .

محذوفاً من اللَّفْظ مراداً في المعنى ، كقولك : ما أَعطيْتُ مِنْ درهم فلن يضيعَ عندَك ، لكان المعنى : ما نُنْزِلُ عليك مِنْ آيةٍ أو نُنْسِها نَأْتِ بخيرٍ منها . وذلك أَنَّ إنساخَه إيَّاها إنَّما هو إنزالٌ في المعنى . ويكون معنى الإنْساخ أنَّه منسوخ من اللوح المحفوظ أو مِنَ الذِّكْرِ ، وهو الكتاب الذي نُسِخَت الكُتُبُ المنزلةُ منه . وإذا كان كذلك فالمعنى : ما نُنْزِلْ مِنْ آية ، أو ما نُنْسِخْك مِنْ آية ، أو نُنْسِها ؛ لأنَّ ابن عامر[1] قرأ ﴿ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ . وليس هذا المراد ولا المعنى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّه ليس كلُّ آيةٍ أُنْزِلَتْ أُتِيَ بآيةٍ أَذْهَبَ منها في المصلحة . وإنَّما قوله ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ ﴾ تقديره : نَأْتِ بخير من المنسوخ ، أي أصلح لكم أيُّها المتعبِّدُون . وأقلُّ الآي هي المنسوخة ، وأكثرها غيرُ منسوخ .

فإذا كان تأويلُها هذا التَّأْويلَ يُؤَدِّي إلى الفساد في المعنى والخروج عن الغرض الذي قُصِدَ به الخطاب ، علمْتَ أَنَّ توجيهَ التَّأْويل إليه لا يصحُّ ، وإذا لم يصحَّ ذلك ، ولا الوجه الذي ذكرناه قبلَه ، ثبت أَنَّ وَجْهَ قراءته إنَّما هو على القسم الثالث ، وهو أنَّ قوله ﴿نُنسِخْ﴾ نجدُهُ منسوخاً ، وإنَّما نجدُه كذلك لنسخِه إيَّاه » اهـ

ذكر أبو عليّ جميعَ ما تحتملُه همزة « أفعل » في مضارع أَنْسَخَ الذي قرأه ابن عامر ، ودفع أَنْ تكون أَنْسَخَ لغة في نَسَخَ ، مثل بَدَأَ وأَبْدَأَ ، لأنَّ ذلك لم يَرْوِه أَحَدٌ ، ودَفَعَ أَنْ تكونَ الهمزةُ للتعدية ؛ لأَنَّ هذا سيُفضي إلى تعدّي أنسخ إلى مفعول آخر محذوفٍ لفظاً مرادٍ معنًى ، ويكون المعنى : ما نُنْسِخْك من آية أَوْ نُنْسِهَا ، وأَوَّلَ أبو عليّ الإنساخ على معنى الإنزال ؛ لأنَّ الإنساخ إنزال في المعنى ، وهذا يُفضي إلى أَنَّ جميعَ الآي المُنْزَل قد أُنْسِخَ ، وأُتِيَ بغيره مِمَّا يكون أَذْهَبَ في المصلحة ، وليس الأمر كذلك ، إذ أكثر الآي غير منسوخ ، وأقلُّه منسوخ .

ثمّ اختار أَنْ تكون أنسخ للدلالة على وجود الشَّيْء ومصادفته على صفةٍ مستقاةٍ من الفعل ، فمعنى ﴿نُنسِخْ﴾ نجدْه ونُصِبْهُ منسوخاً ، فعلى هذا تتّفق هذه القراءة مع

---

(١) السَّبْعة ١٦٨ ، والحُجَّة ٢/١٨٦ .

القراءة الأخرى ﴿نَنسَخ﴾ بفتح النون .

وذَهَبَ الزَّمخشريُّ[1] إلى أنَّ الهمزةَ ههنا للتعدية ، وجعلَ الإنْساخَ الأَمْرَ بنَسْخِها ، وهو أَنْ يأمرَ جبريل بأَنْ يجعلَها منسوخة ، وكذلك ذَهَبَ ابن عطيّة[2] إلى أَنَّها للتعدية ، وقدّر : ما نُنسِخْكَ مِنْ آية ، أي ما نُبِيْحُ لك نَسْخَه .

هذه الأمثلة وغيرها مِمّا لم أذكره خشية التطويل ، وهي تُطالع النّاظر على امتداد الحُجَّة ، تكشف كَلَفَ أبي عليّ بالمعنى وحرصه عليه ، وأَنَّه هو المكرَّم المخدوم ، وإذا ذهب مذهباً لا ينقاد للصّناعة تُلُطِّفَ له ، ومُخِضَت الصَّنْعة لإخراج ما ينطبق منها عليه ، فإنْ لم يخرج شَيْءٌ يتناولُ هذا المعنى ، تُجُوِّزَ وأُغْضِيَ عن بعض ما تسمّح به الصّناعة إظهاراً للمعنى وتنويراً له ، وإنَّما وُجِدَتْ هذه الصَّنْعة خادمةً للمعاني وكاشفةً لها ، وينبغي أَنْ تكون محيطةً ومستوعبةً لِمَا يظهر في نصوصهم من شريف المعاني وكريم المقاصد ، ولله دَرُّ ابن جنّي حين قال[3] : « فإذا مرَّ بك شَيْءٌ مِنْ هذا - يعني أَنْ يكون تقدير الإعراب على غير تفسير المعنى - عن أصحابنا - فاحفظْ نفسَك منه ، ولا تسترسلْ إليه ، فإنْ أمكنك أَنْ يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى ، فهو ما لا غاية وراءَه ، وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى ، تقبَّلْتَ تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحّحْتَ طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذّ شيءٌ منها عليك ، وإيّاك أَنْ تسترسل ، فتُفسدَ ما تؤثر إصلاحَه » .

مَوَاضِعُ مِنَ التَّوْجِيْهِ الغَلَبَةُ فيها للصَّنَاعَة

لم تَخْلُ الحُجَّة مِنْ مَوَاضِعَ تَمَحَّلَ فيها الشَّيْخُ وتعسَّفَ ، دَفَعَه إليها ما تغيّاه مِنَ التمرين والتدريب وامتخاض جميع ما يطيقُه النّصّ المُعْرَب من وجوه أحياناً ، وما

---

(١) الكَشّاف ١/ ١٧٦ .

(٢) المحرَّر الوجيز ١/ ١٩٢ ، وانظر : شرح الهداية ١/ ١٧٧ ، والموضَح لابن أبي مريم ١/ ٢٩٤ ، ومجمع البيان ١/ ٢٢٩ ، والبحر ١/ ٣٤٢ ، وكلّهم آخذ عن كتابنا .

(٣) الخصائص ١/ ٢٨٣ - ٢٨٤ .

أراده من الإدلال بالعِلْمِ والقوّة في استحضار القواعد وإجرائها أحياناً أخرى ، وما يتحلّى به مِنْ نشاطٍ ذهنيّ متّقد وبراعةٍ صناعيّة فائقة تجرُّ إلى أعاريب قد لا تليق بالمقام أحياناً ثالثة .

وقد فطن القدامى لهذه الظّاهرة في تراث أبي عليّ ، فتلميذه المُخِصُّ بـه ابـن جنّي يصف[1] بعض أعاريبه بأَنَّ أبا عليّ أَطَالَ فيها الطريق ، وأَعْوَرَ المَذْهَبَ ، وقال في اختياره قول أبي زيد في قولهم : لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٍ[2] : وكان أبو عليّ قوّاه بأخرة ، وفيه تعسُّف .

ومنه أَنَّ البغدادي قال في توجيهه لبيت للفرزدق[3] : « وهذا البيت مع وضوح معناه قد حرَّفه أبو عليّ الفارسيّ في المسائل البغداديّات . فاختلَّ عليه معنى البيت وإعرابه ، فاحتاج إلى أَنْ صَحَّحَه بتعسُّفاتٍ وتمحُّلاتٍ كان غنياً عنها ، ومقامه أَعْلى وأَجَلُّ مِنْ أَنْ يُنسب إليه مثل هذا التحريف ، ولكن هو كما قيل[4] :

كَفَـى المَـرْءَ نُبْـلاً أَنْ تُعَـدَّ مَعَـايِبُـهْ

وقد تبعه على هذا التحريف والتخريج ابن هشام في مغني اللبيب ، ولَخَّصَ كلامه من غير أَنْ يعزوَه إليه . وأنقل لك كلامَهما حتى لا تقضيَ العَجَبَ منهما » اهـ

وقال البغداديّ في كلام أبي عليّ على هذا البيت في موضع آخر[5] : « وكأنّه إنّما ذكر الوجه الأَوّل إمّا لأَنَّه رواية ضعيفة عنده ، وإمّا ليجعلَه مِن مسائل التمرين في الإعراب ، ليُظْهِرَ قوّة استحضاره للقواعد ووجوه التخريجات ، والمصنِّف ـ يعني ابن هشام ـ لشدّة شغفه بالغرائب لخّصَ كلامه منه » اهـ

ونقل ابن الشّجريّ عن بعض أهل الأدب أَنَّه قال في توجيه أبي عليّ لبيت من

---

(١) انظر : الخزانة ٨/ ٥١٠ .

(٢) الخصائص ١/ ٣١٧ ، وانظر : الحُجّة ٤/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥ ، والخزانة ١٠/ ٣٣٩ ـ ٣٤٣ .

(٣) الخزانة ٧/ ٥٧٢ ـ ٥٧٣ ، وانظر : البغداديّات ٤٤٣ ، والمُغْني ٢٦٠ .

(٤) فرغتُ منه ١/ ٢٧٣ .

(٥) شرح أبيات المُغْني ٤/ ٢١١ ـ ٢١٢ .

أبيات قصيدة يزيد بن الحكم الثقفي التي رواها في البصريَّات[1] : « [2] هـذا البيت مُشْكِل ، وقـد زاده تفسيرُ أبي عليّ له إشكالًا » .

ومن أمثلة غلبة الصّناعة ما قال في تعليق ﴿في الحَيَاةِ﴾ من قوله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف : ٣٢] :[3] « لا يخلو القولُ في قوله ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ﴾ مِنْ أنْ يتعلّقَ بـ ﴿حَرَّمَ﴾ ، أوْ بـ ﴿زِينَةَ﴾ ، أوْ بـ ﴿أَخْرَجَ﴾ ، أوْ بـ ﴿الطَّيِّبَاتِ﴾ ، أوْ بـ ﴿ٱلرِّزْقِۚ﴾ مِنْ قوله ﴿مِنَ ٱلرِّزْقِۚ﴾ ، أوْ بـ ﴿ءَامَنُواْ﴾ .

فلا يمتنعُ مِنْ أَنْ يتعلّقَ بـ ﴿حَرَّمَ﴾ ، فيكون التقدير : قُلْ مَنْ حَرَّمَ في الحَيَاةِ الدُّنْيا .

ولا يجوز أَنْ يتعلّقَ بـ ﴿زِينَةَ ٱللَّهِ﴾ لأنَّه مصدر ، أوْ جارٍ مجراه ، وقد وصفْتَها ، فإذا وصفْتَها لم يَجُزْ أَنْ يتعلَّقَ بها شَيْءٌ بعد الوصف .

ويجوز أَنْ يتعلّق بـ ﴿أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ﴾ ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[4] .

فإنْ قُلْتَ : فهلّا لم يَجُزْ تعلُّقُه بقوله ﴿أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ﴾ ؛ لأنَّ فيه فَصْلًا بين الصّلة والموصول بقوله ﴿قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ، وهو كلامٌ مستأنفٌ ليس في الصّلة = قيل : لا يمتنعُ الفَصْلُ به ؛ لأنّه مِمّا يُسَدِّدُ القِصَّةَ . وقد جاء[5] ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌۖ ﴾ [سورة يونس : ٢٧] ، فقوله ﴿وَتَرْهَقُهُمْ﴾ معطوف على ﴿كَسَبُواْ﴾ ، فكذلك ﴿قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ .

ويجوز أَنْ يتعلَّق بـ ﴿ءَامَنُواْ﴾ الذي هو صلة ﴿الَّذِيْنَ﴾ ، أَيْ آمنوا في الحياة الدُّنْيا .

---

(١) انظر : البصريّات ١/ ٢٨٧ ، والإيضاح (فرهود ١٢٣ ، مرجان ١٢٦) .

(٢) ابن الشّجريّ ١/ ٢٨٠ .

(٣) الحُجَّة ٤/ ١٣ ـ ١٤ .

(٤) حكاه عن الأخفش ، ولم أجده في مطبوعة معاني القرآن له .

(٥) انظر : الحُجّة ٣/ ٢٩١ ، ٣٩٥ ، ٦/ ١٣٦ ، والحلبيّات ١٤٣ .

فكلُّ ما ذكَرْنا من هذه الأشياء يجوز أَنْ يتعلَّق به هذا الظَّرف » اهـ

قال أبو حَيَّان معلِّقاً على هذه التقادير[(١)] : « وتقادير أبي عليّ فيها تفكيكٌ للكلام وسلوكٌ به غيرَ ما تقتضيه الفصاحة ، وهي تقاديرُ أعجميَّةٌ بعيدةٌ عن البلاغة لا تناسبُ في كتاب الله عزَّ وجلَّ » .

فتعليق ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ﴾ بـ ﴿حَرَّمَ﴾ أَوْ بـ ﴿أَخْرَجَ﴾ فيه فصلٌ بين المبتدأ ﴿هِيَ﴾ وخبره ﴿خَالِصَةً﴾ فيمن رفع[(٢)] ، أَوْ بين الحال ﴿خَالِصَةً﴾ فيمن نصب وصاحبه الضمير الذي استكنَّ في الخبر ﴿لِلَّذِينَ﴾[(٣)] .

وتعليق ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ﴾ بـ ﴿زِينَةَ﴾ يمنعُه أَنَّ المصدر وُصِفَ ، ووَصْفُه مُؤْذِنٌ بتمامِه وانقضاء أَجْزائه ، والتعليق به مُؤْذِنٌ بنقصانِه .

وليس الاعتراض بقوله ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ بين ﴿أَخْرَجَ﴾ و﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ﴾ مِمَّا فيه تسديدٌ وتبيينٌ . وما نَظَّرَ به مِنْ قوله ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ يَرِدُ عليه أَنَّ[(٤)] فيه عطفاً للمضارع ﴿وَتَرْهَقُهُمْ﴾ على الماضي ﴿كَسَبُوا۟﴾ ، وأَنَّ[(٥)] قوله ﴿تَرْهَقُهُم﴾ لم يُؤْتَ به لتعريف ﴿ٱلَّذِينَ﴾ ، فيعطف على صلته ، بل جِيْءَ به للإِعْلامِ بما يصيبُهم جَزاءً على كَسْبِهم السَّيِّئاتِ ، والصَّواب استئناف هذه الجملة ، وجملة ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ خبر ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فلا اعتراضَ إِذن .

ويمتنعُ أَنْ يتعلّق ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ﴾ بـ ﴿ٱلرِّزْقِ﴾ ، أو بـ ﴿ٱلطَّيِّبَاتِ﴾ مِنْ حيثُ فُصِلَ بين الموصول وما تعلَّقَ به بالأجنبيّ .

وأَظْهَرُ هذه الوجوه وأَيْسَرُها تعليق ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ﴾ ، بـ ﴿ءَامَنُوا۟﴾ ، وهو آخر وَجْهٍ ذكره الشَّيْخ . ويجوز[(٦)] أَنْ يكون ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ﴾ في موضع خبر ثانٍ ، أو أَنْ يكون

---

(١) البحر ٤/ ٢٩١ ، ٢٩٢ .
(٢) السَّبْعة ٢٨٠ .
(٣) انظر : كَشْف المشكلات ١/ ٤٥٥ .
(٤) انظر : التبيان ٢/ ٩ .
(٥) انظر : المُغْني ٥١١ ـ ٥١٢ .
(٦) انظر : كَشْف المشكلات ١/ ٤٥٤ .

الخبر ، و﴿ لِلَّذِينَ ﴾ ظرف لهذا الخبر تقدَّم عليه .

ومنه ما قال في قوله تعالى ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة الحُجُرات : ١٢] :[١] « فأمَّا الفاء في قوله ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ فعطفٌ على المعنى ؛ كأنَّه لمَّا قيل لهم : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ قالوا : لا . فقيل لهم لمّا قالوا : لا : ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ ، أيْ كرهتُم أَكْلَ لَحْمِه مَيْتاً ، فكما كرهتم أَكْلَ لَحْمِه ميتاً ، فكذلك فاكرهوا غيبتَه .

وقوله ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ معطوف على هذا الفعل المقدَّر . ولا يكون قوله ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ بمعنى فاكرهوه واتّقوا الله ؛ لأنَّ لفظ الخبر لا يوضع للدُّعاءِ في كلِّ موضع ، ولأنَّ قوله ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ محمولٌ على المعنى الذي ذكرناه ، فمعنى الخبر فيه صحيح » اهـ

ونقل ابن الشّجريّ عنه أنَّه قال في التذكرة :[٢] « قيل لنا : علامَ عُطِفَ قولُ اللهِ سبحانه ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ مِنْ قوله ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ ؟

فقلنا : المعنى : فكما كرهتموه فاكرهُوا الغيبة واتّقوا الله . فقوله ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ عطف على قوله ﴿فَاكْرَهُوا﴾ وإنْ لم يُذْكر لدلالة الكلام عليه ، كقوله ﴿ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾ [سورة البقرة : ٦٠] ، أيْ فَضَرَبَ فانفجرتْ .

وقوله ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ كلامٌ مستأنفٌ . وإنَّما دخلت الفاءُ لِمَا في الكلام من معنى الجواب ؛ لأنَّ قوله ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ ﴾ كأنَّهم قالوا في جوابه : لا ، فقال : فكرهتموه ، أيْ فكما كرهتموه فاكرهُوا الغيبةَ . فهو جواب لِمَا يدلُّ عليه الكلام ، من قولهم : لا ، فالفاء ههنا بمنزلتها في الجزاء ، والمعنى على : فكما كرهتموه ، وإنْ لم تكن « كما » مذكورة ، كما أنَّ قولَهم[٣] : ما تأتيني

---

(١) الحُجَّة ٦/ ٢١٢ ، وعنها في المحرَّر الوجيز ٥/ ١٥٢ ، والبحر ٨/ ١١٥ ، والمُغْني ٢٢٢ .

(٢) ابن الشّجريّ ٣/ ١٠٠ ، وانظر منه ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ٣٠ ، والمُغْني ٢٢٢ .

فتُحدِّثني ، المعنى : ما تأتيني فكيف تحدّثني؟ وإنْ لم تكن « كيف » مذكورة ، وإنّما هي مقدّرة » اهـ

وقريبٌ مِنْ قول أبي عليّ قول الزّمخشريّ[1] : « معناه فقد كرهتموه واستقرّ ذلك . وفيه معنى الشرط ، أي إنْ صحّ هـذا ، فكرهتموه ، أيْ فتحقَّقَتْ بوجوبِ الإقْرارِ عليكم ، وبأنّكـم لا تقدرون على دَفْعِه وإنكارِه لإباءِ البشريّة عليكم أنْ تجحدُوه ، كراهتُكم لـه وتقذُّرُكم منه = فلْيتحقّقْ أيضاً أنْ تكرهُوا ما هو نظيرُه مِنَ الغِيْبةِ والطَّعْنِ في أَعراضِ المُسْلمين » اهـ

ونقل أبو حَيّان تقديرَيْ أَبي عليّ والزّمخشريّ هذَيْنِ ، وذَهَبَ[2] إلى أَنَّ فيهما عَجْرفةَ العَجَم ، فَنَبَزَ الرَّجُلَيْنِ بالعِرْقِ والأَصْلِ ، وهو مِمَّا لا ينبغي أنْ يصدرَ عن أبي حَيّان ، والآية التي يتكلّم على إعرابها تتقدّمُها آيةٌ تنهاه عن ذلك ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلۡأَلۡقَٰبِ﴾ [سورة الحُجُرات : ١١] ، ولئن كان أبو عليّ يتحدّر مِنْ أَصْلٍ فارسيّ ، إنَّه أَمْحَضَ نَفْسَه للعربيّة ، وأَوْقَفَ عُمْرَه عليها ؛ قال ابن جِنّي[3] : « وذلك أَنَّا نسأل علماء العربيّة مِمّنْ أَصْلُه عجميٌّ وقد تَدَرَّبَ بلغتِه قبلِ استعرابه ، عن حال اللُّغتَيْنِ ، فلا يجمعُ بينهما ، بل لا يكادُ يقبلُ السُّؤال عن ذلك ؛ لبُعْدِه في نفسه ، وقد تقدَّمَ لُطْفُ العربيّة في رَأْيِه وحِسِّهِ . سأَلْتُ غيرَ مرَّةٍ أبا عليّ ـ رضي اللهُ عنه ـ عن ذلك ، فكان جوابُه عنه نحواً مِمَّا حكيْتُه » . ولأَبي حَيّان أنْ يصفَ تقدير أبي عليّ ههنا كما وَصَفَه ابنُ الشّجريّ[4] بأنّه بعيدٌ ، أوْ بأنّه تضمَّن المعنى دونَ حقيقة الإعراب . وأَمَّا النَّبْزُ بالأَصْل والجنس فهو مِمّا لا يكون بين أهل العلم .

ارتكب أبو عليّ جملةً من الأعمال في إعراب ﴿فَكَرِهۡتُمُوهُ﴾ :

١ـ قَدَّرَ قولًا محذوفاً ؛ ليكونَ جواباً للسؤال .

٢ـ قَدَّرَ « لا » جواباً بعدَ القول .

---

(١) الكشّاف ٤/ ٣٧٣ـ ٣٧٤ .

(٢) البحر ٨/ ١١٥ .

(٣) الخصائص ١/ ٢٤٣ .

(٤) انظر : ابن الشّجريّ ١/ ٢٣١ ، ٣/ ١٠٠ .

٣ـ عَطَفَ ﴿فَكَرِهۡتُمُوهُۚ﴾ على ما قدّره من القول ، قالوا : لا ، فكرهتموه .

٤ـ قدَّر : فكما كرهتم .

٥ـ قدَّر : فاكرهُوا .

٦ـ عطف ﴿اتَّقُوا﴾ على « اكرهُوا » .

٧ـ منع أَنْ يكون ﴿فَكَرِهۡتُمُوهُۚ﴾ خبراً أُريد به الأمْر ، لأَنَّ هذا الحَمْلَ غيرُ مطّردٍ .

انظر إلى كثرة هذه التقادير والحذوف التي افترضها الشَّيْخُ ، وكان البغداديُّ قد نقل عنه أَنَّه قال في قَوْلِ الفَرَّاء إِنَّ أَصْلَ بَيْنَا بَيْنَمَا :[1] « هذا لا يُعرفُ إلَّا بِوَحْيٍ أَوْ خَبَرِ نبيٍّ » .

وقول أبي عليّ[2] : « ولا يكون قولُه ﴿فَكَرِهۡتُمُوهُۚ﴾ بمعنى فاكرهوه ، واتّقوا الله ؛ لأَنَّ لفظ الخبر لا يُوضع للدُّعاء في كلِّ موضع » = يُشبه أَنْ يكون رَدّاً لقول الفرَّاء[3] « فقد كرهتموه فلا تفعلوه » ، الذي قد يُفهم منه أَنَّه أراد أَنَّ الخبر ههنا معناه الأمر .

واعتقادُ أَنَّ ﴿فَكَرِهۡتُمُوهُۚ﴾ خبرٌ وُضِعَ موضعَ الأَمْر ، أَيْ فاكرهوا ذلك ، ثمّ عُطِفَ عليه ﴿وَٱتَّقُواْ﴾ = أَرْجَحُ الوجوه المذكورة في إعراب الآية ، لأَنَّه أَقلُّها تكلُّفاً ، وأَنآها عن الحذوف ، وقد حكى سيبويه[4] : اتّقى اللهَ امرؤ وفَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه ، وحَسْبُكَ يَنَمِ النَّاس ، فاللَّفظُ خبر ، والمعنى أَمْرٌ ، وآيتُه جَزْمُ المضارع بعدَه .

قال أبو عليّ[5] : « فإنْ قُلْتَ : وما معنى ﴿وَمَن تَابَ . . فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ﴾ [سورة

---

(١) الخزانة ٧/ ٦٢ .

(٢) الحُجَّة ٦/ ٢١٢ .

(٣) معاني القرآن له ٣/ ٧٣ ، وعلّق عليه ابن الشّجريّ ١/ ٢٣٢ : « يريد : فقد كرهتم أَكْلَ لحمه ميتاً فلا تغتابوه ، فإنّ هذا كهذا . فلم يُفْصِح بحقيقة المعنى » ، وقال أبو حَيَّان ٨/ ١١٥ « والذي قدّره الفرّاء أسهل وأقلّ تكلُّفاً ، وأَجْرى على قواعد العربيّة » .

(٤) الكتاب ٣/ ١٠٠ ، وانظر : الأُصول ٢/ ١٦٣ ، والعسكريّات ٥٦ ، وابن الشّجريّ ١/ ٣٩٣ ، والبحر ٨/ ١١٥ ، والتذييل ٣/ ٢٨٦ ، والارتشاف ٣/ ١٠٩٢ ، والدّرّ المصون ١٠/ ١١ .

(٥) الحُجَّة ٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨ ، وانظر : الشّيرازيّات ٣٩٥ .

الفرقان : ٧١] فالقول في ذلك أَنَّ اللَّفْظ على شَيْءٍ ، والمعنى على غيره ، وذلك غيرُ ضَيِّقٍ في كلامهم ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهم قد قالوا[(١)] : ما أنتَ وزيدٌ؟ والمعنى : لِمَ تُؤْذِيه؟ وكذلك قالوا[(٢)] : أَمْكَنَكَ الصَّيْدُ ، والمعنى : ارْمِهِ ، وكذلك[(٣)] : هذا الهلالُ ، أي انظرْ إليه . فكذلك قوله ﴿ وَمَن تَابَ ﴾ كأَنَّه مَنْ عزم على التوبة ، فينبغي أَنْ يبادر إليها ، ويتوجّه بها إلى الله . . ومثل قوله ﴿ فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ ﴾ قولُه ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [سورة البقرة : ٢٢٨] ، أي[(٤)] ينبغي أَنْ يتربَّصْنَ » اهـ فهذا إقرار من أبي عليّ أَنَّ هذا الفنّ ، أي كون اللَّفْظ على شيء ، والمعنى على غيره ، غير ضَيِّق جاء في القرآن والفصيح من الكلام ، وإذا كان تخريج الآية عليه فيه مندوحة عن تلك الأعمال التي أتاها الشَّيْخ ، فلا رَيْبَ أَنَّ اعتقادَه أَوْلَى .

ومِنَ الوجوهِ التي تدنو من هذا الوجه في قِلَّةِ مَؤُونته ، ما ذَهَبَ إليه ابن الشّجريّ[(٥)] مِن تقدير مبتدأ محذوف : فهذا كرهتموه ، وهذا يُشار به إلى أَكْلِ لحم الأخ ميتاً ، وجملة ﴿كَرِهْتُمُوهُ﴾ خبرٌ لـه ، و﴿اتَّقُوا﴾ يُعطف على ﴿ ٱجْتَنِبُوا۟﴾ المذكور في أَوَّل الآية ، أو يُعطف على جملـة النهي ﴿ وَلَا يَغْتَب ﴾ .

ومنه ما قال في قراءة مَنْ[(٦)] فتح همزة ﴿أَنَّ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۞ أَنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [سورة آل عمران : ١٨ ، ١٩] :[(٧)] « ومَنْ فتح ﴿أَنَّ﴾ جعله بدلًا ، والبدل وإنْ كان في تقدير جملتَيْنِ ، فإنَّ العاملَ لمَّا لم يظهرْ ، أَشْبَهَ الصِّفة . فإذا جعلتَه بدلًا جاز أَنْ تُبْدِلَه مِن شيئَيْنِ :

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٠٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٥٢ .

(٢) انظر : الشّيرازيّات ٣٩٥ ، وابن الشّجريّ ١/ ٣٩٣ .

(٣) انظر : الشّعر ١/ ٢٧٩ ، والشّيرازيّات ٣٩٥ ، والخصائص ٢/ ٣٠١ .

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ١٨٩ ، والعسكريّات ٥٧ .

(٥) ابن الشّجريّ ١/ ٢٣٠ .

(٦) السّبعة ٢٠٢ .

(٧) الحُجَّة ٣/ ٢٣ ، وانظر : الكشّاف ١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥ ، والجواهر ٢/ ٥٨٨ ، وكشف المشكلات ١/ ٢٢٠ ، والتبيان ١/ ٢٠١ .

أحدهما : مِنْ قوله ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ ، فكأَنَّ التقدير : شهد الله أَنَّ الدِّين عندَه الإسلامُ ، فيكون البَدَلُ مِنَ الضَّرْبِ الذي الشَّيْءُ فيه هو هو ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الدِّين الذي هو الإسلام يتضمَّن التوحيد والعدل ، وهو هو في المعنى . وإنْ شئت جعلْته مِنْ بَدَلِ الاشتمال ؛ لأَنَّ الإسْلامَ يشتملُ على التوحيد والعدل .

= وإنْ شئت جعلْتَه من القسط ؛ لأَنَّ الدِّين الذي هو الإسْلام قِسْطٌ وعَدْلٌ ، فيكون مِنَ البدلِ الذي الشَّيْءُ فيه هو هو » اهـ

شَغَلَ أبا عليّ « العدل والتوحيد » عن النَّظَرِ في نَظْمِ الآية ، فتقرير البدل مِن ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ ، يُفضي إلى الفصل بين البدل والمبدل منه بالعطف ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ ، وبالحال الجارية على غير المبدل منه ﴿قَآئِمًۢا﴾ ، وكلاهما لا يجوز .

وشبّه أبو حَيّان[1] نظم الآية بعد اعتقاد وجه البدل بقولك : عَرَفَ زيدٌ أَنَّه لا شُجاعَ إلَّا هو وبنو تميم وبنو دارم ملاقياً للحروب لا شجاع إلَّا هو البطل المحامي . أَنَّ الخصلةَ الحميدةَ هي البسالةُ . ثمّ قرَّبَه بقولك : ضَرَبَ زيدٌ عائشة والعَمْران حَنِقاً أختك ، فحَنِقاً حال من زيد ، وأختك بدل من عائشة ، ففصل بين البدل والمبدل منه بالعطف وبالحال .

ثمّ نقل كلام الزّمخشريّ المبنيَّ على كلام أبي عليّ ، وقال فيهما : « فانظرْ إلى هذه التوجيهات البعيدة التي لا يقدرُ أحدٌ أَنْ يأتيَ لها بنظيرٍ مِنْ كلام العرب . وإنَّما حَمَلَ على ذلك العُجْمةُ وعَدَمُ الإمعان في تراكيب كلام العرب وحِفْظِ أَشْعارها . وكما أشرنا إليه في خطبة هذا الكتاب[2] أَنَّه لا يكفي النحو وحدَه في علم الفصيح مِنْ كلام العرب ، بل لا بُدَّ من الاطّلاع على كلام العرب والتطبُّع بطباعِها والاستكثار من ذلك » . ثمَّ خرَّجَ القراءةَ على أَنَّ المصدرَ في موضع جرّ بالباء ، وهما متعلّقان بـ ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي هو فعيل مبالغة اسم فاعل ، التقدير : لا إلـه إلَّا هو العزيز

---

(١) البحر ٢/٤٠٨ ـ ٤١٠ .

(٢) البحر ١/٩ ، وفيه شهادةٌ منه بأهليّة الزّمخشريّ للنظر في تفسير القرآن! وانظر : الدّرّ المصون ٣/ ٨٩

الحكيم بأنَّ الدّينَ عند الله الإسلام ، ورآه تخريجاً سهلاً سائغاً جداً يُزيل تلك التكلُّفات والتركيبات العَقِدَة التي يُنَزَّهُ كتابُ الله عنها .

ومَنْ قَرَأَ بفتح الهمزة ، وهو الكسائيّ ، خرَّجه[1] على إضمار واو العطف : وأَنَّ الدِّين عندَ الله الإسلام . ورُدَّ[2] بـأَنَّ حَرْفَ العَطْفِ لا يُضمر على الأَصَحِّ ، وبأنّـه[3] لو كان مَعْطوفاً على ﴿ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ لكان الوجه الكناية ، فيقال : وأَنَّ الدِّيْنَ عِنْدَه الإِسْلامُ .

ويظلُّ ما اختاره أبو حَيَّان أَقْرَبَ الوجوه ، وأقلَّها تكلُّفاً ، وأَبعدَها عن الاعتراض عليها .

ومنه ما قال في قوله تعالى ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [سورة الزُّخرف : ٣٩] :[4] « فأَمَّا ﴿ ٱلْيَوْمَ ﴾ فـي قَوْلِه ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ﴾ فمتعلِّقٌ بالنَّفْع . ولا يجوزُ إذا تعلَّقَ بـه ظرفٌ من الزمان أَنْ يتعلَّق به آخرُ منه .

ولا يصحُّ بدل ﴿ إِذ ﴾ من ﴿ ٱلْيَوْمَ ﴾ .

ولكنَّ الظَّرْفَ الّذي هو ﴿ إِذ ﴾ يتعلّق بالمعنى ؛ كأَنَّه لن ينفعَكم اليومَ اشتراكُكم أَمْسِ .

ولا يتعلَّقُ بالاشتراك ؛ لأَنَّ الموصولَ لا تتقدَّمُ عليه صلتُه . المعنى : ولن ينفعَكُم اجتماعُكم إِذْ ظلمتم » اهـ

عَلَّقَ أبو عليّ الظرف ﴿ إِذ ﴾ بالاشتراك الذي دَلَّ عليـه ﴿ مُشْتَرِكُونَ ﴾ ، وأبى أَنْ يعلِّقـه بـ﴿ مُشْتَرِكُونَ ﴾ ؛ لأَنَّه لا يتقدَّم جزء من الصّلة على الموصول . وأَبى أَنْ يعلِّقه بـ﴿ يَنفَعَكُمُ ﴾ ؛ لأَنَّه لا يتعلّق ظَرْفَا زَمَانٍ بفعلٍ واحـدٍ ، وأَبى أَنْ يُبدله من الظرف

---

(١) انظر : الجواهر ٢/ ٥٨٩ .

(٢) انظر : البحر ٢/ ٤٠٩ .

(٣) انظر : الدّرّ المصون ٣/ ٨ .

(٤) الحُجَّة ٦/ ١٥٦ ، وانظر : الكشّاف ٤/ ٢٥٣ ، والبحر ٨/ ١٧ ، والدّرّ المصون ٩/ ٥٩٠ ـ ٥٩٢ .

المتقدِّم عليه ﴿ ٱلْيَوْمَ ﴾ ؛ لأنَّ ﴿ إِذ ﴾ ظرف لِمَا مضى في الدُّنيا ، و﴿ ٱلْيَوْمَ ﴾ ظرف لِمَا هو حاضر الآن في الآخرة ، فهما غيران .

وذَهَبَ ابن جنّي[1] إلى أنَّ ﴿ إِذ ﴾ بَدَلٌ مِنَ ﴿ ٱلْيَوْمَ ﴾ ، وعلّله بأنَّه لمَّا كان عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب إنَّما هو مسبَّب عن الظُّلم ، وكانت الآخرة تلي الدُّنيا بلا وقفة ولا فصل ، صار الوقتان على تَبَايُنِهِما وتَنَائِيهِما كالوقتَيْنِ المقترنَيْنِ الدانيَيْنِ المتلاصقَيْنِ ، نحو أحسنت إليه إذ شكرني ، وأعطيته حين سألني . ثمّ قال : « وهذا أمرٌ استقرَّ بيني وبين أبي عليّ ـ رحمه الله ـ مع المباحثة » .

وحكى العُكْبَرِيُّ عن ابن جنّي في مساءلته أبا عليّ أنَّه قال[2] : راجعْتُه فيها مراراً ، فآخر ما حَصَلَ منه أنَّ الدُّنيا والآخرة متّصلتان ، وهما سواءٌ في حُكْمِ الله وعِلْمِه ، فتكون ﴿ إِذ ﴾ بدلًا من ﴿ ٱلْيَوْمَ ﴾ حتّى كأنَّها مستقبلة ، أو كأنَّ ﴿ ٱلْيَوْمَ ﴾ ماضٍ .

أَعْمَلَ أبو عليّ نَظَرَه في تعليقِ الظَّرف ﴿ إِذ ﴾ ، فما وَجَدَ لـه نَاصِباً إلَّا ما قدّره مِن الاشتراك الذي دَلَّ عليه ﴿ مُشْتَرِكُونَ ﴾ ، وازدحمتْ عليه الموانع الصّناعيّة التي تحول بينه وبين تعليقه بما ظاهره أنَّه يتعلّق به ، وهو ﴿ يَنفَعَكُمُ ﴾ و﴿ مُشْتَرِكُونَ ﴾ ، وكذلك منعته الصّناعة من البدل . ثمّ ظهر لـه على طول المباحثة والتأمّل أنَّ وَجْهَ البدل سائغٌ مستقيمٌ لمّا كانت الأَزْمَانُ بالنسبة إلى الله تعالى متّصلةً ، والأوقات عندَه متدانية متلاصقة .

على أنَّ تقدير أبي عليّ : لن ينفعكم اليومَ اشتراكُكم أَمْسِ - يُفضي إلى وجود اشتراكين : اشتراك في الظُّلم واقع أمسِ ، واشتراكٌ في العذاب واقع اليوم ، ولا معنى للاشتراك في الظُّلْم في الدُّنيا ؛ لأنَّ هذا الاشتراك لا يخفّف عنهم العذاب في الآخرة ، ولأنَّ الظّالم حين يشترك في الظُّلْم مع ظالم مثله في الدُّنيا لا يعتقد أنَّه في مصيبة ، وأنَّ مشاركة الآخر لـه في ظُلْمِه مِمّا يُخَفِّفُ عنه وَطْأَة هذه المُصيبة ، بل الاشتراك في العذاب في الآخرة مِمَّا يُوهم بأنَّه يُواسي المستحقّ له ، وقد سَلَبَ اللهُ

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٢٤ .

(٢) التبيان ٢/ ٣٨٩ ، وعنه في الدّرّ المصون ٩/ ٥٩١ .

المشركين هذه النِّعمة ؛ وقد قال أبو عليّ[1] : « وقال أبو دواد في وصف ثور :

ويُصِيخُ أحياناً كما اسـ ... ـتَمَعَ المُضِلُّ لِصَوْتِ نَاشِدْ

فالمُضِلُّ : الذي قد أَضَلَّ بعيراً أَوْ غيره ، والنّاشد : الطالب لضالّتِه ، فهذا المُضِلّ شديدُ الإصغاء إلى صوت النّاشد ليتأسّى به ، فيتعزَّى ، وعلى هذا قالوا : الثَّكْلى تُحِبُّ الثَّكْلَى ، ومن ذلك قول الخنساء :

فلولا كثرةُ الباكِيْنَ حَوْلي ... على إخْوَانِهِم لَقَتَلْتُ نَفْسي

وما يَبْكُونَ مِثْلَ أخي ولكنْ ... أُعَزِّي النَّفْسَ عَنْهُ بالتَّأَسِّي

وقد منع الله هذه النِّعمة أَهْلَ النّار ، وسلبهم إيّاها ، فقال تعالى ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ ؛ فاشتراكهم فيما يُعْرَضُون عليه من العذاب لم يُحْدِثْ لهم تَعَزِّياً ولا تَسَلِّياً ، فيكون ذلك تخفيفاً عنهم وترويحاً لهم » اهـ

فانظرْ كيف أَدَّتِ الصِّناعةُ أبا عليّ ، وهو مَشْغولٌ بما يتعلَّقُ به ﴿ إذ ﴾ ، إلى تقدير لا ينسجمُ مع معنى الآية وسياقها ، وقد نصَّ هو على هذا المعنى في غير هذا الموضع ، ولعمري إنَّ هذا الموضع مِمّا تأبَى عليه الخاطر فيه ، ثمَّ أَسنح له ، فَأَحْسَنَ التَّأَتِّي لمحنةِ تعليقِ الظَّرف ﴿ إذ ﴾ فيما حكى عنه ابنُ جِنِّي .

ومنه ما قال في قوله تعالى ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [سورة التوبة : ٣٦] :[2] « ولا يكونُ « الكتاب » إلَّا مصدراً ، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ يُعْنى به الذِّكْرُ ولا غيرُه مِنَ الكتب ، وذلك لتعلُّقِ « اليوم » به ، واليوم وسائر الظُّروف لا تتعلّق بأسماءِ الأعيان ؛ لأنَّها لا مَعَانيَ فيها للفِعْل ، فبهذا يُعلم أنَّه مصدر » اهـ

حكم أبو عليّ بأنَّ ﴿ كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ في الآية مصدرٌ لا عَيْنٌ ، لظاهر تعلُّق ظرف الزمان ﴿ يَوْمَ ﴾ به ، والظّاهر أنَّ ﴿ كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ ههنا جُثَّةٌ لا مصدرٌ ، وقوله ﴿ يَوْمَ ﴾ متعلِّق بصفة محذوفة مِن ﴿ ٱثْنَا عَشَرَ ﴾ ، التقدير : اثنا عشر شهراً ثابتةٌ في كتاب الله

---

(١) الشِّيرازيّات ٤٥ ، وفرغْتُ مِنْ تخريج ما فيه ١/ ٧٧ ـ ٧٨ .

(٢) الحُجَّة ٢/ ٤٥٨ ، وانظر : الجواهر ٢/ ٦٣٧ ، وكَشْف المشكلات ١/ ٥١٨ ، والتبيان ١/ ٤٧٧ .

يومَ خلق ، ويكون ﴿فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ متعلِّقاً أيضاً بهذه الصِّفة المحذوفة . وفي هذا المثال يظهر تمكُّن الصّناعة مِنْ نفسه ، فالذي قطع عنده أَنَّ الكتاب مصدر تعلُّق الظرف به فحسب ، وهو محتمل لغيره .

ومنه ما قال في قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْءَاثِمِينَ﴾ [سورة المائدة : ١٠٦] :[١] « وإنْ شِئْتَ لم تُقدِّر الفاء في قوله ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾ لعطف جملة على جملة ، ولكن تجعلُه جزاءً ، كقول ذي الرُّمَّة[٢] :

وإنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ مَرَّةً ... فيبدو وتاراتٍ يَجِمُّ فَيَغْرَقُ

تقديره عندهم : إذا حسر بدا . فكذلك : إذ حبستموهما أَقْسَمَا » اهـ

وهو قول ظاهر التكلُّف ، إذ نَسَق ﴿يُقسِمَان﴾ على ﴿تَحْبِسُونَهُمَا﴾ ساطع بيِّن ، ولا يُعدل عنه إلى رأي مقيس على بيتٍ وُصِفَ[٣] تخريجُه على وَجْهِ الجزاء بأنَّه ضعيفٌ بعيدٌ خارجٌ عن القياس .

ومنه ما قال في تخفيف أبي عَمْرو[٤] العين في ﴿نُتْبِعُهُمُ﴾ بعضَ التخفيف مِنْ قولـه تعالى ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْءَاخِرِينَ﴾ [سورة المُرْسَلات : ١٦ ، ١٧] :[٥] « هذا على إخفاء الحركة . فأمَّا الجزم في ﴿نُتْبِعْهم﴾ على الإشراك في ﴿لَمْ﴾ فليس بالوجه ؛ ألَا تَرَى أنَّ الإهلاك فيما مضى ، والإتباع للآخرين لم يقع مع الأوَّل . فإذا

---

(١) الحُجَّة ٣/ ٢٦٥ .

(٢) ديوانه ١/ ٤٦٠ ، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٤٤ ، والبصريّات ١/ ٣٦٠ ، والمحتسب ١/ ١٥٠ ، والتّنبيه ٢٧/أ ، والبحر ٤/ ٤٣ ، وتذكرة النُّحاة ٦٦٨ ، والارتشاف ٤/ ١٨٨٤ ، وشرح أبيات المُغْني ٧/ ٧٩ ، والخزانة ٢/ ١٩١ ، يَجِمُّ : يكثر .

(٣) الارتشاف ٤/ ١٨٨٤ .

(٤) السَّبْعة ٦٦٦ .

(٥) الحُجَّة ٦/ ٣٦٤ .

كان كذلك ، لم يحسن الإشراك في الجزم . ولكن على الاستئناف ، أو على أنْ يجعل خبر مبتدأ محذوف . ويجوز فيه الإسكان على قياس الإسكان في قوله[1] ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الإنسان : ٩] » اهـ

استبعد وَجْهَ العطف لتباين الوقتين اللّذين وقع فيهما الإهلاك والإتباع ، والنَّسَقُ بـ « ثُمَّ » يفيد تراخياً في الزمن ، ويُحْدِثُ فسحة بين وقوع المتعاطفين ، فهذا يعني أنَّ الفِعْلَيْنِ لـم يقعا في وَقْتٍ واحدٍ ، فيتّجه العطف ولا سيّما أنَّ ابن جنّي[2] قد حكى عن الشَّيْخ أنَّ الأوقـات مستوية في حُكْمِ الله وعِلْمِه ، وأنَّها على تنائيها وتباعُدِها كالوقت الواحد . وتخريجُها على النَّسَقِ أَسْهَلُ وأَقْيَسُ مِنْ إسْكانِ حرف الإعراب ومِنَ الاستئنافِ الذي يُفضي إلى إخراج « ثمّ » عمّـا وُضِعَتْ له .

ومنه أنَّه أَجَازَ[3] أَنْ يكون « يَوْمَ الكريهةِ » مِنْ قول أبي ذُؤَيْب[4] :

حَمِيَــتْ عَلَيْــهِ الــدِّرْعُ حَتَّــى وَجْهُــهُ مِــنْ حَــرِّهَــا يَــوْمَ الكَــرِيهَــةِ أَسْفَــعُ

ظرفاً لأَسْفع ، ولحَرِّها ، ولحَمِيَتْ ، ومفعولاً به على الاتّساع للمصدر : حَرِّها .

وأشبه هذه الوجوه أَنْ يكون « يَوْمَ الكَرِيهَةِ » ظرفاً للمصدر : حَرِّها ، وأَنْ يكونَ مفعولاً به للمصدر بعيدٌ في النّفس والمعنى والصّناعة ، وهو مصدر فعل لازم ؛ يقال[5] : حَرَّ النَّهارُ يَحِرُّ حَرّاً : اشتدَّ حرُّه ، والحرّ واقع في يوم الكريهة لا عليها ، وتعليقه بحميت سائغ لولا الفصل بالجملة الاستئنافيّة (حتّى وَجْهُه أَسْفع) ، وتعليقه بالصِّفة المشبّهة أَسْفع جائز وإنْ تقدّم ؛ لأنَّهم مِمّا يتلعّبون بالظّروف .

ومنه أَنَّه أجاز في قوله تعالى ﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ﴾ [سورة الأعراف : ٨] الوجوه الآتية[6] :

---

(١) السَّبْعة ٦٦٣ ، والبحر ٨/ ٧٥ ، ومضى كلامه عليها في الحُجَّة ٦/ ٣٦١ .

(٢) انظر : الخصائص ٣/ ٢٢٤ ، والتبيان ٢/ ٣٨٩ ، والدّرّ المصون ٩/ ٥٩١ .

(٣) الحُجّة ١/ ٣٠ ـ ٣١ .

(٤) شرح أشعار الهُذليين ١/ ٣٣ .

(٥) اللّسان [ح ر ر] .

(٦) الحُجّة ١/ ٢٩ ـ ٣٠ .

١ـ ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ مفعول به للمصدر ﴿الوَزْنُ﴾ ، و﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ خبر للمبتدأ ﴿الوَزْنُ﴾ .

٢ـ ﴿ يَوْمَئِذٍ﴾ ظرفٌ متعلّقٌ بالخبر ، و﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ صفةٌ لـ ﴿الوَزْنُ﴾ أو بدل من الضمير المستكنّ في الخبر المحذوف .

٣ـ لو قدّمت ﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ في الوجه الثاني على ﴿ يَوْمَئِذٍ﴾ لاستقام ، فيكون : الوَزْنُ الحقُّ يَوْمَئِذٍ .

٤ـ ولو قدّمت ﴿ ٱلْحَقُّ﴾ في الوجه الأوّل لم يجز ؛ للفصل بين الصّلة والموصول بصفة الموصول ، فلا يجوز : الوَزْنُ الحَقُّ يومئذ ، على أنْ يكون ﴿ يَوْمَئِذٍ﴾ مفعولاً به للمصدر .

وأظهر من هذه الوجوه التي ذكرها أنْ يكون ﴿الوَزْنُ﴾ مبتدأ ، و﴿ يَوْمَئِذٍ﴾ ظرفاً متعلّقاً بالمصدر نفسه ، والخبر ﴿ ٱلْحَقُّ﴾ . أَوْ يكون ﴿الوَزْنُ﴾ مبتدأ ، و﴿ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ خبرين له[١] . وما أجازه في الوجه الثّاني يدخل فيه أنَّ المصدر لا يُوصف بعد الإخبار عنه ؛ لأنَّ الإخبار عنه مُؤذِن بتمامه وانقضاءِ أجزائه ، ووَصْفُه به مؤذن بنقصانه ، فلا يقال : العفوُ خيرٌ الجميلُ . وما ذكره في الوجه الرّابع لصور التركيب فيه وُهْمٌ ؛ لأنّه جعل ﴿ ٱلْحَقُّ﴾ في الوجه الأوّل خبراً لا صفةً ، والوجه أنْ يقول : للفصل بين الصّلة والموصول بالخبر لا بالصّفة ، وهو[٢] مِمّا لا يكون إلّا في ضرورة الشِّعْر .

ومنه ما قال في قوله[٣] ﴿وَقِيلِهِ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ وَتَبَارَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۞ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۞ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ۞ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الزُّخرف : ٨٥ـ٨٨] :[٤] « وَجْهُ الجرّ في قوله

---

(١) انظر : كَشْف المشكلات ١/ ٤٥٠ .

(٢) ضرائر الشّعر لابن عصفور ٢٠٤ .

(٣) السَّبْعة ٥٨٩ .

(٤) الحُجّة ٦/ ١٥٩ ، وانظر منها ١/ ٢١ ، ٤/ ٢٠٤ ، وما بين معقوفتين سقط من مطبوعة الحُجّة ، وزِدْتُه عن مجمع البيان ٩/ ٧٥ .

﴿ وَقِيلِهِۦ ﴾ [أنَّه معطوفٌ] على قوله ﴿ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ ، أَيْ يعلم السّاعة ، ويُصَدِّقُ بها ، ويعلم قِيْلَه . ومعنى يعلمُ قيلَه ، أَيْ يعلمُ أَنَّ الدُّعاء مندوبٌ إليه ، بنحو قوله ﴿ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [سورة غافر : ٦٠] » .

قال جامع العلوم تعليقاً على كلام أبي عليّ هذا[1] : « في قول أبي عليّ هذا نظر ؛ لأنَّ الضمير في قوله ﴿ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ يعود إلى الله سبحانه ، هو العالم بوقت حلولها . وإنَّما التقدير : وعنده عِلْمُ وَقْتِ السَّاعة .

ولا يتوجَّه على هذا عطف ﴿ وَقِيلِهِۦ ﴾ على موضع ﴿ ٱلسَّاعَةِ ﴾ على معنى ما قال أبو عليّ : ويعلمُ قِيْلَه ، أَيْ يعلم أَنَّ الدُّعاءَ مندوبٌ إليه ؛ لأَنَّ هذا مِمَّا الأشبهُ به أَنْ يكون من صفة الرّسول . وبعدُ فَلْيُعْلَمْ[2] أَنَّ المصدرَ الذي هو « قِيْل » مضافٌ إلى الهاءِ ، وهي مفعولة في المعنى لا فاعلة ، أَيْ وعندَه عِلْمُ أَنْ يقال ﴿ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ ، والمصدر ههنا مضاف إلى المفعول لا إلى الفاعل » اهـ

وحاصله أَنَّ ﴿ وَقِيلِهِۦ ﴾ معطوف على ﴿ ٱلسَّاعَةِ ﴾ ، وإضافة المصدر هي من قبيل إضافته إلى مفعوله ، التقدير : وعِنْدَه عِلْمُ أَنْ يقالَ له : يا رَبِّ إِنَّ هؤلاءِ . . . ، وتقدير أبي عليّ : أَنَّ الدُّعاء مندوب إليه أي إلى الله لا فائدةَ فيه ، إذ إِنَّ هذا مِمّا يكون مِنْ صفة الرسول ، ولا فائدة في إسناد هذا المعنى إلى الله ، فإن أراد صرف هذا المعنى إلى الرسول ، لم يَسُغْ عطفه على موضع ﴿ ٱلسَّاعَةِ ﴾ لاختلاف الفاعلين ، فعِلْمُ السَّاعة لله ، وعِلْمُ أَنَّ الدُّعاء مندوب إلى الله للرسول . وصواب التقدير : عندَه عِلْمُ السّاعة وعلم أَنْ يقال له : يا رَبِّ إِنَّ هؤلاءِ . . . ، فيكون الضمير لله تعالى في الموضعين .

هذه أمثلةٌ مِمَّا غَلَبَتْ فيه الصَّنعةُ أبا عليّ ، إذ شغلتْه المقاييسُ وإجراءُ الإعراب وكثرةُ التقادير عن الإمساك بعروة المعنى ، وهي غيرُ نائلةٍ مِنْ حِرْصِه على المعنى البتّة ، بل إنّ بعض الأعاريب التي جار فيها عن القصد إنَّما وَقَعَتْ منه لتوجيه ما لاح

(١) الجواهر ٢/ ٤٩٠ ـ ٤٩١ ، وانظر : الاستدراك ٤١ ـ ٤٢ ، وكَشْف المشكلات ٢/ ١٢١٥ .
(٢) انظر : المحتسب ٢/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

له من المعنى الذي غيرُه أَظْهَرُ منه وأَدْنى . ولا يعدمُ النَّاظر في هذه الأعاريب دُرْبةً وفائدةً وتنبيهاً على ما قد يكون غائراً عن الذّهن . وتظلّ هذه المواضع يسيرةً إذا ذكرت مع المواضع التي تقاود فيها المعنى والإعراب ، أو المواضع التي غلب فيها المعنى الإعرابَ . وهي جميعُها مُبينةٌ عن إمامة أبي عليّ فارسِ النُّحاة في علم العربيّة وإعراب القرآن .

نتائج البحث

انتهيت من دراسة شخصية أبي عليّ وكتابه الحُجَّة والأُصُول النَّحْويَّة والصَّرْفيَّة فيه إلى النتائج الآتية :

١ـ أَثْبَتَ البَحْثُ أَنَّ أبا علي حَنَفْزَلِيٌّ ، أي على مذهب أبي حنيفة في الفروع ، وعلى عقيدة المعتزلة في الأصول ، من خلال من صدر عنه من أقوال وأحكام .

٢ـ استدركَ البحثُ طائفةً مِنْ شيوخ أبي عليّ وتلامذته وكتبه فاتت جميعَ مَنْ كَتَبَ عنه ، أو ترجم له في صدرِ تحقيقِ أثرٍ مِن آثاره ، وجُلُّ هذا المستدرك مِمَّا جاءَ في غَيْرِ مظانِّه مِن كتب التراجم .

٣ـ حَقَّقَ البَحْث عنوان الكتاب ، وزمن تأليفه ، والأسباب الباعثة عليه ؛ فالعنوان : الحُجَّة ، عطلًا من أيّ زيادة تحلّيه ، وزمن إنجاز التأليف سنة ٣٦٨هـ ، أو بُعيدها ، وأَهمّ الأسباب الباعثة عليه النَّضْحُ عن كتاب الله والرَّمْيُ مِن ورائه .

٤ـ أظهر البحث أَنَّ منهجَ أبي عليّ في صناعة الحُجَّة متداخلٌ متشابكٌ تزاحمُ فيه الفنون والعلوم ، وأَنَّ الاستطراد عمود الحُجَّة وملاكها ، واستخرجَ الأسبابَ التي قدّر الباحثُ أنَّها باعثةٌ عليه ، وأبانَ أَنَّ أَخطر هذه الأَسباب طبيعة أبي عليّ المفطورة على حبّ القياس واجتلاب النظائر واستدعاء الأشباه ، والنّهم العلميّ للنظر فيما اجتلبه واستدعاه .

٥ـ رصد البحث ظاهرة التكرار في تراث الشَّيخ ، واستنبط الأسباب التّي أدَّتْه إليه ، وكان في طليعتها تطاولُ سنوات تَأْليف الحُجَّة ، وتقلُّب أبي عليّ في البلاد ، ونزعته إلى التعليم .

٦ـ أبان البحث أَنَّ الحُجَّةَ لم تكن خالصةً لِمَا عُقِدَت له ، وهو الاحتجاج لقراءات السبعة الذين ذكرهم ابن مجاهد ، بل جاءت بحراً موّاراً تزدحمُ فيه العلوم ، ففيه

تفسير القرآن ، وإعرابه ، ولُمَعٌ من البلاغة والعروض ، وكلام في صفات الحروف ومخارجها ، ونصوص من اللغة عزيزة ، وإشارات إلى السِّيرة ، وأسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ ، والأنساب ، ومجالس العلماء ، ومرويّات جمّة تحثُّ على تعلم العربية ، وحديث عن نقد الشعر واتّهامه ، والوقوف على الأطلال ، والنّسيء عند العرب ، وإشارات علمية دقيقة عن الصدى والرؤية والعصر ، وعادات العرب ، وهي من بعد ميدان للتطبيق النّحويّ رحيب .

٧ـ أوضح البحثُ صلة أَبي عليّ بتراث أبي زيد ، وغزارةَ ما نقله عنه ، وكلفَه بالتعليق على نوادره ، بل يستطيع المرء أَنْ يقول في كثيرٍ من الاطمئنان ، يمكن تجريد شرح للنوادر من الحُجَّة .

٨ـ بَيَّنَ البحثُ كَلَفَ أبي عليّ بالتعليق على الأَفعال مِنْ حيث التعدّي واللّزوم ، ويستطيع الناظر في كلام أبي عليّ على الأَفعال أَنْ يجمع منه ما يكون نواةً لمعجمٍ يُقْصَرُ على تعدي الأفعال ولزومها .

٩ـ فَسَّرَ البحث ظاهرة الغموض التي اصطبغَ بها أُسلوب أبي عليّ ، وأَرجعها إلى طبيعة أبي عليّ التي لا تنقادُ له بيُسْر وسهولة ، وإلى إغراقه في القياس والتماس العلل ، وإلى ما أجراه من مصطلحات خاصة به ، وسرده الأمثلة والصيغ والأبنية دون أَنْ يشفعها بما يجلو الغُمّة عنها ، وإشارته إلى الشواهد دون إنشادها ، أو إنشادها دون التعليق عليها ، وطي الكلام واختصاره ، وإجراء الإعراب على غير المألوف ، وكثرة استخدام أسلوب الشرط والفنقلة الذي أسلمه إلى دروب مِنَ الصَّرامة والعَنَت .

١٠ـ جمع البحث ضُرُوباً من السَّهْوِ وَقَعَتْ للشَّيخ ، كالسَّهو في التلاوة والإنشاد وعَزْو الأقوال والتفسير والإعراب والحوالات ، واضطراب كلامه ، وتدافعه على قرب بعضه من بعض ، والأسقاط فيه ، وهذا السَّهو مِمّا لا ينال مِنْ شأْو أبي عليّ ولا يغضُّ منه ، ولِلّهِ دَرُّ مَنْ قال : لو عُوْرِضَ كتابٌ سبعين مرّة لوجد فيه خطأً ، أَبَى الله أَنْ يكونَ كتابٌ صحيحاً غير كتابه .

١١ـ أَوضح البحث أَنّ حِجَاج أبي عليّ لم يكن معتمداً على مقاييس العربية ، بل سلك إليه كلَّ السُّبُل : التفسير ، وأسباب النزول ، ورسم المصحف ، والرواية ، وما لم يُختلف فيه من نظائر القراءة ، وقراءة غير السبعة ، والعروض ، وكلام العرب ، غير أَنَّ حُجَج الصناعة تظل غالبة على غيرها .

١٢ـ كشف البحث المصادر التي استقى منها أبو عليّ في بناء الحُجَّة ، ففي اللغة عوّل على كتب أبي زيد كالنوادر والهمز وخُبْأَة ونابه ونبيه والمصادر ، وعلى أطراف مِمّا لغيره ، وفي معاني القرآن انتفع بما أُلِّفَ قبله من كتب أبي عبيدة والأخفش والفرّاء والزجاج ، وتباينت مواقفه من هؤلاءِ ، فهو لا يكاد يذكر أبا الحسن إلا معتدّاً بما يقول ، ولا يكاد يذكر الفرّاء إلا دافعاً لِما يقول ، وأمّا أبو عُبيدة فقد كان مفتوناً بمجازه ينقل منه ويحتج لقوله ، وأمّا شيخه أبو إسحق فقد استقى مِنْ كتابه أخذاً ونقداً وإغارةً من غير تصريح .

١٣ـ أثبت البحث أَنَّ أبا عليّ عوَّل على كتاب أبي حاتم في القراءات ، وفسَّر موقف أبي عليّ منه ومن تلميذه الأصمعي .

١٤ـ أثبت البحث أَنَّ كتاب سيبويه هو مصدر الحُجَّة الأوّل وركيزتها التي نهضتْ عليها ، وليست الحُجَّة في جملتها إلّا إجراءً تطبيقياً لِمَا حكاه سيبويه عن العرب ، ولِمَا صَاغَهُ من أقيسةٍ وقواعد ، ونصوص الكتاب منتشرة في جسد الحُجَّة تطالع الناظر أينما قلَّب فيها .

١٥ـ أثبت البحث أنَّ أبا عليّ قد أفاد من المقتضب والأصول والتصريف والفرخ ، ولكنّ ما أخذه من هذه المظانّ قليل قياساً إلى ما عبَّه من الكتاب .

١٦ـ أظهر البحث أنَّ أبا عليّ أَفاد مِنْ كتب معاني الشِّعر ككتاب الباهلي ، والأُشْنانداني ، وابن السراج ، والأخفش ، وعرض لموقف أبي عليّ من ابن قتيبة الذي أفاد من كتابه المعاني ، وسلخ منه ، ولم يذكره ولو مرّة ، بل نبزه في موضع ببعض الجُهّال ، وفسَّر هذا الجَنَفَ من أبي عليّ بحسيكة المذهب ، فابن قتيبة كان كثير الوقوع في أعيان المعتزلة .

١٧ـ أظهر البحث أَنَّ أشعار هُذَيْل وشعر الأعشى في مقدّمه مصادر الشعر التي عوّل عليها أبو عليّ .

١٨ـ بَيَن البحث الأثر العظيم الذي تركتْه الحُجَّة في الخالفين ، إذ قامت عليها حركة من التأليف ، فاختُصرت ، واستُدرك عليها ، وشُرحت ، وأُفردت شواهدها ، ونهضت عليها كتب ، وتقيّل الناس مذاهب صاحبها ، ونُقل عنها في غير كتب الحِجاج ، وكان ابن سيده وجامع العلوم من أكثر الخالفين إناخةً على متن الحُجَّة لا يبغيان عنها حِوَلًا .

١٩ـ انتهى البحث إلى أنَّ كتاب الحُجَّة في علم الاحتجاج ككتاب سيبويه في علم النحو من حيث اشتمالُهما على أُصول علمهما ، وغزارةُ النقل عنهما ، والاعتدادُ بمذاهب صاحبهما ، وحركةُ التصنيف التي قامت على كلّ منهما .

٢٠ـ استخرج البحث الأسس التي عوّل عليها أبو عليّ في الترجيح بين القراءات ، وأهمُّها كثرة القَرَأَة ، وموافقة الكثير من كلامهم ، والمشاكلة ، والرسم ، والضبط ، وموافقة لغة الحجاز ، وغيرها .

٢١ـ جمع البحث مواقف أبي عليّ من القراءات التي جاءت على غير أقيسة البصريين ، وبيّن أنَّ أبا عليّ لم يتابع البصريين في جميع ما لحّنوه منها ، بل اجتهد في الاحتجاج لغيرِ قليلٍ منها ، وأَخلصها مِمَّا رُمِيَتْ به ، ويظلّ ما ضَعَّفَه أبو عليّ منها قليلًا إذا ما لُزَّ بجوار ما احتج له والتمس من أجله الوجوه .

٢٢ـ بَيّن البحث أَنَّ أبا عليّ وثيق الصلة بالحديث وعلم مصطلحه ، وأنّه كان مادة للتفسير وأصلًا في الاحتجاج في اللّغةِ والعربية ، وأنّ ما استشهد به منه أكثر مِمّا وقع في كُتُبِ مَنْ خلا قبله من أعيان العربية .

٢٣ـ أظهر البحث أَنَّ توقُّف علماء الصدر الأوّل عن الاحتجاج بالحديث لجواز روايته بالمعنى = فيه نظر ؛ لأنَّهم قد احتجّوا به في باب اللُّغة ، فإذا كانوا قد أحجموا عن الاحتجاج بالحديث لتطرق احتمال الرواية بالمعنى ، فألّا يحتجُّوا به في باب اللُّغة أجدر وأَوْلى ، لغلبة الظّنّ أَنَّ ما بدَّلَ هو بعض اللفظ ، لا نسيج العبارة

وتركيبها ، وهو ما تنعقد عليه أحكام النحو .

٢٤ـ كشف البحث أنَّ شواهد الشِّعر في الحُجَّة منتزعةٌ من شعر الجاهليين ومَن بعدهم إلى نهاية عصر الاحتجاج ، ومنهم ذو الرّمّة والكُميت وابن الرُّقيات ، وكان الأصمعيّ لا يرى الاحتجاج بأشعارهم ، وربّما طمح أبو علي ببصره إلى ما بعد هذا الزمن ، فأنشد بعض الشواهد المولَّدة التي اجتهد النَّاس في الاعتذار له عنها ، وإنْ كان أبو عليّ لم يوردْها أصلاً في بناء القاعدة .

٢٥ـ حقّق البحث أنَّ بعض الشِّعر المُنْشَد في الحُجَّة لم يبرأ مِنْ تلفيقٍ أو وَهْمٍ في عَزْوِه وإنشادِه وتفسيرِه .

٢٦ـ حقّق البحث أنَّ بَعْضَ شواهد الشِّعر الدائرة في كتب العربية كان أبو عليّ أوّل مَنْ بَعَجَ باب الاحتجاج بها .

٢٧ـ حقّق البحث أنّ ما استخدمه أبو عليّ من المصطلحات للدلالة على مراتب المسموع لم يكن واضح الدلالة .

٢٨ـ حقّق البحث أنَّ السَّمَاعَ هو الأَصْل الأَصِيلُ الذي تثبت فيه اللُّغة عند أبي عليّ ، وأنَّه إذا جاء بخلاف القياس ، اطُّرِحَ القياس ، وسُكِنَ إلى ما سُمِعَ عنهم مِن غير أنْ يُتَّخذَ أَصْلاً يقاس عليه .

٢٩ـ أظهر البحث أنَّ الأُصُولَ التي صدر عنها أبو عليّ وغيره مِنْ نحاة العربية إنَّما هداهم إليها الاستقراء الدقيق المُحْكَم لكلامهم ، وأنَّ الأصول العقلية التي أعملوها في بنيان القاعدة ليست مفروضة على اللغة مِنْ خارجها ، بل هي مما يتماشى مع روح اللغة وطبيعة نظامها .

٣٠ـ أظهر البحث أنَّ القياسَ التفسيريَّ هو أشهرُ صورِ القياس التي أجراها أبو عليّ في متن الحُجَّة ، وأنَّ مداره على الاجتهاد في ربط الظواهر المبنيّة على فكرة الأصل والفرع ، وأنَّ اتّساع أبي عليّ فيه قد أدّاه في بعض المواضع إلى هدم بعض الأصول .

٣١ـ أبان البحث أنَّ العلّة جزءٌ متمّمٌ للقاعدة وشاهد على صحتها ، وأنّها بشقَّيْها

ما استند منها إلى بدائه الحسّ ، وما استند منها إلى بدائه العقل = قائمة في نفوس العرب ، وليست إكراهاً للغة على ما تأباه طبيعتها وواقعها .

٣٢ـ حقّق البحث أَنَّ علّةَ طلب الخفّة هي أصل الأصول ، وأنّ كثيراً من عِلَلِهم راجعٌ إليها ، وأنَّها أكثر العلل انتشاراً في الحُجَّة ، بل إنّها السبيل التي تُؤَمُّ إمّا عَدِمَ أبو عليّ علّةً .

٣٣ـ حقّق البحث أنَّ المصطلح النّحويّ لم يكن مستقرّاً في صورة متبلورة ثابتة ، وآية ذلك استخدامِ الشاهد في موضعه ، والتعبير عنه بما هو أشبه أَن يكون حدّاً له مِنْ أَن يكونَ عَلَماً عليه ، وإجراء مصطلح نحوي واحد على معانٍ نحوية مختلفة ، والتسّمح في إطلاق المصطلح على غير ما هو له .

٣٤ـ حقق البحث أنَّ جملة مصطلحات أبي عليّ بصريّة ، وأنَّه ربما جرى قلمه ببعض المصطلحات التي تُنسب إلى الكوفيين ، وأنَّ الحكم بكوفيّة هذا المصطلح أو ذاك دونها خرط القتاد ، ولمّا يُفهرس كتابُ سيبويه الفهرسةَ الدقيقةَ الشاملةَ الآتيةَ على كلّ ما فيه حتى على لفظ سيبويه .

٣٥ـ حقّق البحث أنَّ آراء أبي عليّ واختياراته النَّحْويَّة توافق في جملتها مذهب البصريين الذين يعتزي إليهم ، وأنّ آراء سيبويه والأخفش في جملتها إلى الصواب عندَه ، وربّما اجتهد فوقع له ما انفرد فيه ، وقد يستهويه قولٌ كوفيٌّ فيفزع إليه .

٣٦ـ رصد البحث ظاهرة تعدّد الآراء في تراث أبي عليّ ، واستنبط ما قدَّر أنَّه باعثٌ عليها ، وهو خلاج الخاطر وتعادي المناظر ، والنزعة إلى الصِّيال ، ونضج الملكة النّحويّة واتّساع المعرفة ، وتقلّبه في البلاد ، وغير ذلك .

٣٧ـ أثبت البحث أنَّ ظاهرة تعدُّد الرّأي مِمّا يمليها تنامي الذوق والفكر ، وأنها مظهر من مظاهر الثراء الفكري ، وأمارة على عمق المعرفة واتّصال طلبها عند أَسلافنا .

٣٨ـ أثبت البحث أَنَّ الرّأي لأبي عليّ لا يُجتنى إلّا بعدَ مدارسةِ كتبه وانتخال ما فيها وعراضه بما نُقل عنه في كتب الخالفين ؛ لأنّه كان دائم النظر فيما يصدر عنه من

آراء ، فيزيد فيه ما يقوِّيه أو يدفعه ، وأنَّ الرأي المرجوع عنه لا يعني أنّه خطأ في أصله ، بل هو صواب ، ولكنّ ما اجتذبه من المقاييس ، وما أحاط به من الرواية دون ما تهيَّأ لأخيه الذي استُقرّ عليه .

٣٩ـ كشف البحث أهم العوامل المؤثِّرة في التوجيه النحوي عند أبي عليّ ، وهي عقيدة الاعتزال ، والنزعة التعليمية ، والنزعة إلى المغالبة ، والنزعة إلى تقرير الأشياء على ما وُضعت له ، وكان الاعتزال أبعدها أثراً في توجيهه .

٤٠ـ أثبت البحث أَنَّ التوجيه النَّحويّ عند أبي عليّ في جملته يتقاود فيه المعنى والإعراب ، وإذا تجاذبت المعاني والأعاريب أمسك بعروة المعنى وارتاح لتصحيح الإعراب ، وأَنَّ الصنعة غلبتْه في مواضع فأسلمتْه إلى دروبٍ استوحشتْ فيها المعاني .

الفِهْرِس التّفصيليّ لمضمون الكتاب

فِهْرِسُ المَصَادر والمراجع

أولًا ـ الكتب المطبوعة

ـ الإبانة للعَوْتَبي الصُّحَاريّ ، تحقيق د . عبد الكريم خليفة وأصحابه ، عُمان ، ط١ ، ١٩٩٠م .

ـ الإبدال لأبي الطّيّب اللغوي ، تحقيق عزّ الدّين التنوخي ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، ١٩٦٠م .

ـ الإبدال والمعاقبة والنظائر للزّجّاجيّ ، تحقيق عزّ الدّين التنوخي ، دار صادر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٣م .

ـ إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ١٣٤٩هـ .

ـ ابن يعيش النَّحوي للدكتور عبد الإله نَبْهان ، منشورات اتّحاد الكُتَّاب العرب ، ط١ ، ١٩٩٧م .

ـ أبو حَيَّان النَّحويّ للدكتورة خديجة الحديثي ، بغداد ، ١٩٦٦م .

ـ أبو عليّ الفارسيّ للدكتور عبد الفتّاح شلبي ، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة ١٣٧٧هـ .

ـ أبيات الاستشهاد لابن فارس (ضمن نوادر المخطوطات) ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٩٧٢م .

ـ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ، تعليق مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٧م .

ـ أثر القرآن في تطور النقد العربي لمحمد زغلول سلام ، دار المعارف ، ١٩٥٥م .

ـ أحكام القرآن للجصَّاص الحنفيّ ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

ـ أَحكام القرآن لابن العربي ، تحقيق عليّ محمّد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٧م .

ـ أَخلاق الوزيرَيْنِ لأبي حَيَّان التوحيدي ، تحقيق محمّد بن تاويت الطنجي ، دار صادر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٥م .

ـ أَدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق أستاذنا د . محمّد أحمد الدّالي ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢م .

ـ ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العرب لأبي حَيَّان ، تحقيق د . رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨م .

ـ الأَزمنة والأمكنة للمرزوقي ، تحقيق د . محمّد نايف الدُّليمي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٢م .

ـ الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ، تحقيق د . حاتم الضامن ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٥م .

ـ الأُزهية في علم الحروف للهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق ، ١٩٨٢م .

ـ أساس البلاغة للزّمخشري ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٩م .

ـ أَسباب النزول للواحدي ، تحقيق أيمن شعبان ، دار الحديث ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٩٨م .

ـ أَسرار البلاغة للجرجاني ، تحقيق محمود محمّد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩١م .

ـ أَسرار العربيّة لابن الأنباري ، تحقيق محمّد بهجة البيطار ، وعاصم بهجة البيطار ، دار البشائر ، دمشق ، ط٢ ، ٢٠٠٤م .

ـ أسماء خيل العرب وفرسانها لابن الأعرابي ، تحقيق د . حاتم الضامن ، دار البشائر ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٣م .

ـ الأسماء والأفعال والحروف للزُّبيدي ، تحقيق د . أحمد راتب حمّوش ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ، ٢٠٠٣م .

ـ الإشارات والتنبيهات لابن سينا ، تحقيق سليمان دنيا ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٦٧هـ .

ـ إشارة التعيين في تراجم النُّحاة واللُّغويين لعبد الباقي اليماني ، تحقيق د . عبد المجيد دياب ، الرياض ، ١٩٨٦م .

ـ الأَشباه والنَّظائر للسّيوطيّ ، تحقيق د . عبد الإله نبهان ، و د . إبراهيم عبد الله ، وغازي طليمات ، ومختار الشريف ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ١٩٨٥ـ١٩٨٧م .

ـ الاشتقاق لابن دُريد ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م .

ـ إصلاح المنطق لابن السّكّيت ، تحقيق أحمد محمّد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٣ ، ١٩٧٠م .

ـ الأَصمعيَّات ، تحقيق أحمد محمّد شاكر ، وعبد السّلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٣ ، ١٩٦٤م .

ـ الأُصُول في النّحو لابن السّرّاج ، تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م .

ـ الأضداد لابن الأنباري، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ١٩٦٠م .

ـ إعراب ثلاثين سورة مِنَ القرآن لابن خالويه ، دار الكتب المصرية ، ١٩٤١م .

ـ إعراب القراءات السّبع وعللها لابن خالويه ، تحقيق د . عبد الرَّحمن بن سُليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢م .

- إعراب القرآن للنّحّاس ، تحقيق د . زُهير زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٨م .

- إعراب القرآن المنسوب للزّجّاج = جواهر القرآن ونتائج الصَّنْعة .

- الأعلام للزّركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٦ ، ١٩٨٤م .

- أعيان الشّيعة لمحسن الأمين ، بيروت ، ١٩٦١م .

- الأغاني للأصفهاني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤م .

- الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، الجامعة السّوريّة ، ١٩٥٧م .

- الإغفال لأبي عليّ ، تحقيق د . عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ط١ ، ٢٠٠٣م .

- الاقتراح للسُّيوطي ، تحقيق د . أحمد سليم الحمصي ، ود . محمد أحمد قاسم ، ط١ ، ١٩٨٨م .

- الاقتضاب لابن السِّيد البطليوسي ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٣م .

- الإلماع إلى معرفة أُصول الرّواية وتقييد السّماع للقاضي عياض ، تحقيق السّيّد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٠م .

- أمالي الزّجّاجيّ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧م .

- أمالي ابن الشّجري ، تحقيق د . محمود محمّد الطّناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢م .

- الأمالي العُمانيّة للرّبعي ، تحقيق د . هادي حمّودي ، وزارة التّراث القومي ، عُمان ، ط١ ، ١٩٩٢م .

- أمالي القالي ، دار الكتب المصرية ١٩٢٦ ، طبعة مصوّرة ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

- أمالي المرزوقي ، تحقيق د . يحيى الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م .

- الإمتاع والمؤانسة لأبي حَيَّان التّوحيديّ ، تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الإبياري ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٣م .

- إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة للقِفْطيّ ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصريّة ، ١٣٦٩هـ .

- الانتصار لابن ولّاد ، تحقيق د . زهير سلطان ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .

- الإنصاف لابن الأنباري ، تحقيق د . جودة مبروك محمّد مبروك ، ومراجعة د . رمضان عبد التّوّاب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٢م .

- الإيضاح لأبي عليّ ، تحقيق د . حسن فرهود ، الرياض ، ط١ ، ١٩٦٩م ، وتحقيق د . كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٦م .

- الإيضاح في شرح المفصَّل لابن الحاجب ، تحقيق د . إبراهيم محمّد عبد الله ، دار سعد الدّين ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٥م .

- الإيضاح في عِلَل النَّحْو للزّجّاجيّ ، تحقيق د . مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٧٣م .

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي ، مطبعة المعارف ، اصطنبول ، ١٩٤٥م .

- إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ، تحقيق محيي الدّين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧١م .

- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن لمحمود بن أبي الحسن النيسابوري الغزنوي ، تحقيق سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي ، جامعة أمّ القُرى ، مكة ، ط١ ، ١٩٩٧م .

- البحر المحيط لأبي حَيَّان ، مطبعة السّعادة بمصر ، ١٣٢٨هـ .

ـ بحوث وتحقيقات لعبد العزيز الميمني الراجكوتي ، أعدَّها محمد عُزير شمس ، وراجعها محمّد اليعلاوي ، وقدَّم لها أستاذنا د . شاكر الفحّام ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م .

ـ البداية والنّهاية لابن كثير ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م .

ـ البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع للشوكاني ، دار المعرفة ، بيروت .

ـ البديع في علْم العربيّة لابن الأثير ، تحقيق د . فتحي أحمد عليّ الدّين ، جامعة أمّ القُرى ، مكّة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .

ـ البُرْصان والعُرْجان والعُميان والحُولان للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٠م .

ـ برنامج الوادي آشي ، تحقيق محمد محفوظ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٠م .

ـ البُرْهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٧م .

ـ البصريّات = المسائل البصريّات .

ـ البغداديّات = المسائل البغداديّات .

ـ بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم ، تحقيق د . سهيل زكّار ، دار البعث ، دمشق ، ١٩٨٨م .

ـ بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة للسُّيوطي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٤م .

ـ بقيّة الخاطريّات لابن جنّي ، تحقيق أستاذنا د . محمَّد أحمد الدّالي ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ، ١٩٩٢م .

ـ البُلْغة في تاريخ أئمّة اللُّغة للفيروزآبادي ، تحقيق محمّد المصري ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٢م .

ـ بهجة المجالس وأُنْس المجالس لابن عبد البّر ، تحقيق محمد مرسي الخولي ، الدار المصريّة للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٢م .

البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق د . طه عبد الحميد طه ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

ـ البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٧ ، ١٩٩٨م .

ـ تاج العروس مِنْ جواهر القاموس للزَّبيديّ ، المطبعة الخيرية بمصر ، ١٣٠٦هـ .

ـ تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، ترجمة د . عبد الحليم النّجّار ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٤م .

ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

ـ تاريخ العلماء النحويين لابن مِسْعَر ، تحقيق د . عبد الفتّاح الحلو ، دار هجر ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٢م .

ـ التاريخ المنصوري = تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان .

ـ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، تحقيق السّيّد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٣م .

ـ التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق د . فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين ، جامعة أمّ القرى ، مكة ، ١٩٨٢م .

ـ التبيان في إعراب القرآن للعُكْبَرِي ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٧م .

ـ التبيين عن مذاهب النَّحويّين للعُكْبَرِي ، تحقيق د . عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

ـ تحرير التحبير لابن أبي الإصبع ، تحقيق د . حفني محمّد شرف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٥م .

ـ تذكرة الحُفَّاظ للذهبي ، تحقيق عبد الرحمن المعلمي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٧م .

ـ تذكرة النُّحاة لأبي حَيَّان ، تحقيق (؟) د . عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ١٩٨٦م .

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيَّان ، تحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٧ـ٢٠٠٢م .

ـ تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ، تحقيق د . محمّد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

ـ التعازي والمراثي للمبرِّد ، تحقيق محمّد الديباجي ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق ، ١٩٧٦م .

ـ التعريفات للجرجاني ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٣هـ .

ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ، تحقيق محمّد عبد الرّحمن المفدَّى ، مطبعة الفرزدق ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨٣م .

ـ التعليقة على كتاب سيبويه لأبي عليّ ، تحقيق د . عوض القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠ـ١٩٩٦م .

ـ تفسير أُرجوزة أبي نواس لابن جنِّي ، تحقيق محمّد بهجة الأثري ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ، ط٢ ، ١٩٧٩م .

ـ تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن .

ـ تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ، تحقيق أستاذنا د . محمَّد أحمد الدّالي ، دار البشائر ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠١م .

ـ تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .

ـ التكملة والذيل والصِّلة للصَّغاني ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة ، ١٩٧٠م .

ـ التكملة لأبي عليّ ، تحقيق د . حسن فرهود ، جامعة الرياض ، ١٩٨١م ، وتحقيق د . كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٩م .

ـ التلخيص في معرفة أسماء الأشياء للعسكري ، تحقيق عزّة حسن ، دار صادر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٣م .

ـ تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان لأبي الفضائل محمد بن عليّ بن نظيف الحَمَوي ، تحقيق د . أبو العيد دودو ، (قطعة منه ، حوادث ٥٨٩ـ٦٣٠هـ) ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ، ١٩٨٢م .

ـ التمام في تفسير شعر هُذَيْل مِمّا أغفله أبو سعيد السّكّريّ لابن جنّي ، تحقيق ناجي القيسي ، وأحمد مطلوب ، وخديجة الحديثي ، بغداد ، ١٣٨١هـ .

ـ التنبيهات على أغاليط الرُّواة لعليّ بن حمزة البصري ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، نشر مع كتاب المنقوص والممدود للفرّاء ، دار المعارف بمصر ، ١٣٨٧هـ .

ـ تهذيب الآثار للطبري ، تحقيق محمود شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٣م .

ـ تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي ، تحقيق د . فوزي مسعود ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب ، ١٩٨٦م .

ـ تهذيب الألفاظ للخطيب التبريزي ، نشره لويس شيخو ، بيروت ، ١٨٩٥م .

ـ تهذيب اللُّغة للأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون وأصحابه ، دار الصّادق ، طبعة مصوّرة عن طبعة المؤسسة المصريّة العامة ، ١٩٦٤م .

ـ التوقيف على مهمّات التعاريف للمُنَاوِي ، تحقيق د . محمّد رضوان الدّاية ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٠ .

ـ ثمار القلوب للثعالبي ، تحقيق إبراهيم صالح ، دار البشائر ، دمشق ط١ ، ١٩٩٤م .

ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ، تحقيق محمود محمّد شاكر ، وأحمد محمّد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٣٧٤هـ .

- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، دار الكتب المصريّة ، ١٩٥٢م .

- الجراثيم المنسوب لابن قتيبة ، تحقيق محمد الحميدي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٧م .

- جمهرة الأمثال للعسكري ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٤م .

- جمهرة اللُّغة لابن دُرَيْد ، تحقيق د . رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م .

- الجَنَى الدّاني للمرادي ، تحقيق د . فخر الدّين قباوة ، المكتبة العربيّة ، حلب ، ١٩٧٣م .

- جواب المسائل العشر لابن برِّي ، تحقيق أستاذنا د . محمّد أحمد الدّالي ، دار البشائر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٧م .

- جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة لجامع العلوم الأصبهاني الباقولي ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، القاهرة ، ١٩٦٣م .

- حاشية على شرح بانت سعاد للبغدادي ، تحقيق نظيف محرَّم خواجة ، النشرات الإسلامية لجمعيّة المستشرقين الألمانية ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٠-١٩٩٠م .

- الحُجَّة لأبي عليّ ، تحقيق بدر الدّين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، ومراجعة أحمد يوسف الدّقّاق ، وعبد العزيز رباح ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٩٨٤ - ١٩٩٩م ، وتحقيق علي النجدي ناصف ، ود . عبد الحليم النّجّار ، ود . عبد الفتّاح شلبي ، ومراجعة محمّد علي النّجّار ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب ، ١٩٦٥ - ٢٠٠٠م .

- حُجَّة القراءات لأبي زرعة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٩م .

ـ الحديث النّبويّ الشريف وأثره في الدّراسات اللُّغوية والنّحويّة للدكتور محمّد ضاري حمّادي ، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري ، بغداد ، ١٩٨٢م .

ـ الحماسة البصريّة للبصري ، تحقيق د . عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

ـ حماسة البحتري ، تحقيق د . محمّد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٢م .

ـ الحيوان للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، طبعة مصوّرة .

ـ الخاطريّات لابن جنّي ، تحقيق علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨م .

ـ خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب للبغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٩م .

ـ الخصائص لابن جنّي ، تحقيق محمّد علي النّجّار ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٢م .

ـ خَلْق الإنسان لثابت ، تحقيق عبد الستار فرّاج ، الكويت ، ط٢ ، ١٩٨٥م .

ـ دائرة المعارف لبطرس البستاني ، بيروت ، ١٨٧٦ـ١٩٠٠م .

ـ دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي ، مصر ، ١٩٣٧م .

ـ دراسات لأسلوب القرآن لمحمّد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة .

ـ دراسة في النّحو الكوفيّ للدكتور المختار أحمد ديرة ، دار قتيبة ، دمشق ، ط٢ ، ٢٠٠٣م .

ـ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق د . أحمد محمّد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٦م .

ـ الدّرّ المنثور للسيوطي ، مصر ، ١٣١٤هـ ، طبعة مصوّرة .

ـ دقائق التصريف للقاسم بن محمّد بن سعيد المؤدّب ، تحقيق د . حاتم الضّامن ، ود . أحمد القيسي ، ود . حسين تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٨٧م .

ـ دلائل الإعجاز للجرجاني ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٢م .

ـ دول الإسلام للذهبي ، بعناية عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، إدارة إحياء التراث الإسلامي ، قطر ، ١٩٨٨م .

ـ ديوان أُحَيْحة بن الجُلاح ، تحقيق د . حسن باجودة ، نادي الطائف الأدبي ، ١٩٧٩م .

ـ ديوان بني أسد ، تحقيق د . محمّد عليّ دقّة ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م .

ـ ديوان الأعشى ، تحقيق د . محمّد محمّد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٧ ، ١٩٨٣م ، وتحقيق جاير ، فيينّة ، ١٩٢٧م .

ـ ديوان الأفوه الأوْدي (الطرائف الأدبيّة) ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٧م .

ـ ديوان الأُقيشر الأسديّ ، تحقيق د . محمّد عليّ دقة ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م .

ـ ديوان امرؤ القيس ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٨م .

ـ ديوان أُميّة بن أبي الصَّلْت ، تحقيق د . عبد الحفيظ السّطلي ، المطبعة التعاونية بدمشق ، ط٢ ، ١٩٧٧م .

ـ ديوان أَوْس بن حجر ، تحقيق د . محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٩م .

ـ ديوان بِشْر بن أبي خازم ، تحقيق د . عزّة حسن ، دار الشّرق العربي ، حلب ، ط٢ ، ١٩٩٥م .

ـ ديوان جرير ، بشرح محمَّد بن حبيب ، تحقيق د . نعمان محمّد أمين طه ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٦م .

ـ ديوان جميل ، تحقيق د . حسين نصّار ، دار مصر للطباعة ، ط٢ ، ١٩٦٧م .

ـ ديوان حسّان ، تحقيق د . وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧١م .

ـ ديوان الحطيئة ، تحقيق نعمان محمّد أمين طه ، مكتبة البابي الحلبي بمصر ، ط١ ، ١٩٨٧م .

ـ ديوان حُمَيْد بن ثور الهلالي ، تحقيق عبد العزيز الميمني الرّاجكوتي ، دار الكتب المصريّة ، ١٩٥١م ، وتحقيق د . محمَّد شفيق البيطار ، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب ، الكويت ، ط١ ، ٢٠٠٢م .

ـ ديوان الخنساء ، دار الأندلس ، بيروت .

ـ ديوان ابن الدّمينة ، تحقيق أحمد راتب النَّفّاخ ، دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٥٩م .

ـ ديوان أبي دُواد (ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي ، تأليف غوستاف فون غرنباوم) ، زاد في تحقيقه د . إحسان عبّاس ، بيروت ، ١٩٥٩م .

ـ ديوان ذي الرّمّة ، تحقيق د . عبد القدوس أبو صالح ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ، ١٩٧٢م .

ـ ديوان رُؤْبة ، تحقيق وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٩م .

ـ ديوان الشَّمَّاخ ، تحقيق صلاح الدّين الهادي ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨م.

ـ ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق درّيّة الخطيب ، ولطفي الصقال ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ، ١٩٧٥م .

- ديوان الطّرمّاح ، تحقيق د . عزّة حسن ، دار الشرق العربي ، حلب ، ط٢ ، ١٩٩٥م .

- ديوان طفيل الغَنَوي ، تحقيق محمّد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٦٨م .

- ديوان عامر بن الطُّفيل ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٩م .

- ديوان العبّاس بن مرداس السلمي ، تحقيق د . يحيى الجبوري ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م .

- ديوان عُبيد الله بن قيس الرّقيّات ، تحقيق د . محمّد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٨م .

- ديوان العَجّاج ، تحقيق د . عبد الحفيظ السّطلي ، مكتبة أطلس ، دمشق ، ١٩٧١م .

- ديوان عدي بن زيد العبادي ، تحقيق محمد عبد الجبّار المعيبد ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٥م .

- ديوان عمرو بن كلثوم ، تحقيق د . علي أبو زيد ، دار سعد الدين ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩١م .

- ديوان عنترة ، تحقيق محمّد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٩٧٠م .

- ديوان الفرزدق ، شرح عبد الله الصاوي ، القاهرة ، ١٩٣٦م .

- ديوان كُثَيِّر عزّة ، تحقيق د . إحسان عبّاس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧١م .

- ديوان كعب بن زهير ، تحقيق د . محمّد يوسف نجم ، دار صادر ، ط١ ، ١٩٩٥م .

- ديوان بني كلب بن وَبْرة ، تحقيق د . محمّد شفيق البيطار ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٢م .

ـ ديوان الكُميت ، تحقيق د . داود سَلّوم ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٧م .

ـ ديوان لبيد ، تحقيق د . إحسان عبّاس ، الكويت ، ١٩٦٢م .

ـ ديوان مُزرّد بن ضرار ، تحقيق خليل إبراهيم العطيّة ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٦٢م .

ـ ديوان المعاني للعسكري ، مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٥٢هـ .

ـ ديوان ابن مُقبل ، تحقيق د . عزّة حسن ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٦٢م .

ـ ديوان النّابغة الذُّبياني ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٧م .

ـ ديوان أبي النجم العِجْليّ ، تحقيق د . سجيع الجبيلي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

ـ ديوان النمر بن تولب العكليّ ، تحقيق د . محمّد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

ـ الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة لآغا بزرك الطهراني ، النجف ، ١٩٣٦م .

ـ ذيل تجارب الأمم لابن مسكويه ، مطبعة شركة التمدُّن الصّناعيّة ، ١٣٣٤هـ .

ـ الرسالة للإمام الشّافعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٣٩م .

ـ رسالة الاشتقاق لابن السّرّاج ، تحقيق مصطفى الحدري ، ومحمد علي الدرويش ، دمشق ، ١٩٧٢م .

ـ رسالة الصّاهل والشّاحج لشيخ المعرّة أبي العلاء ، تحقيق د . عائشة عبد الرّحمن ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، ١٩٨٤م .

ـ رسالة الغفران لأبي العلاء ، تحقيق دة . عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف بمصر ، ط٧ ، ١٩٨١م .

- رسالة الملائكة لأبي العلاء ، تحقيق محمّد سليم الجندي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٢م .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق أحمد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، ط٣ ، ٢٠٠٢م .

- روضات الجنّات للخوانساري ، إيران ، ١٣٤٧هـ .

- الروض المعطار في خبر الأقطار للحميري ، تحقيق د . إحسان عبّاس ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

- الزاهر لابن الأنباري ، تحقيق حاتم الضامن ، دار البشائر ، دمشق ، ط٣ ، ٢٠٠٤م .

- زهر الآداب للحصري القيرواني ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٣م .

- السَّبْعة لابن مجاهد ، تحقيق د . شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ط٢ ، ١٩٨٠م .

- سر الصّناعة لابن جنّي ، تحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٩٣م .

- سفر السّعادة وسفير الإفادة للسخاوي ، تحقيق أستاذنا د . محمَّد أحمد الدّالي ، دار صادر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٥م .

- سمط اللآلي للبكري ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٦م .

- سُنَن أبي داود ، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٦٩هـ .

- سُنَن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٣هـ .

ـ سير أعلام النبلاء للذهبي ، تحقيق جمهرة من الباحثين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١١ ، ٢٠٠٢م .

ـ شذرات الذّهب لابن العماد الحنبلي ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .

ـ شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السِّيرافي ، تحقيق ياسين محمّد السّواس ، الدار المتحدة ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٢م .

ـ شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ، تحقيق د . محمّد علي سلطاني ، دار العصماء ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠١م .

ـ شرح أبيات مُغْني اللَّبيب للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدّقّاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٩٧٣م .

ـ شرح أشعار الهذليين للسّكّريّ ، تحقيق عبد السّتّار فرّاج ، ومراجعة محمود محمد شاكر ، دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٦٥م .

ـ شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د . عبد الرحمن السّيّد ، ود . محمّد بدوي المختون ، هجر للطباعة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠م .

ـ شرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ، تحقيق د . صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م .

ـ شرح الحماسة للأعلم ، تحقيق د . علي المفضّل حمّودان ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٢م .

ـ شرح ديوان امرىء القيس لأبي سعيد السّكّريّ ، تحقيق د . أنور عليان أبو سويلم ، ود . محمّد علي الشوابكة ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، العين ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

ـ شرح ديوان أبي تمّام للخطيب التبريزي ، تحقيق محمّد عبده عزّام ، دار المعارف بمصر ، ط٥ .

ـ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين ، وعبد السّلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م .

- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٦٠م .

- شرح ديوان المتنبّي المنسوب خطأً للعُكْبري، تحقيق مصطفى السّقّا ، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٦م.

- شرح الرّضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات مؤسسة الصّادق ، طهران ، ١٩٧٨م .

- شرح الشّافية للرضي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- شرح شواهد شرح الشّافية للبغدادي ، منشور مع شرح الشّافية السالف الذكر ، وهو الجزء الرابع منه .

- شرح القصائد التسع للنّحّاس ، تحقيق أحمد خطاب العمر ، بغداد ، ١٩٧٣م .

- شرح القصائد السّبع لابن الأنباري ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣م .

- شرح اللُّمع لجامع العلوم الأصبهاني الباقولي ، تحقيق د . إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط١ ، ١٩٩٠م .

- شرح معلقة امرىء القيس لابن كَيْسان ، تحقيق د . نصرت عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م .

- شرح المفصّل لابن يعيش ، المطبعة المنيرية بمصر ، ١٩٢٨م .

- شرح المفضليّات لابن الأنباري ، تحقيق كارلوس لايل ، بيروت ، ١٩٢٠م .

- شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ، تحقيق د . تركي العتيبي ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٩٩٤م .

- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، تحقيق د . خالد عبد الكريم ، الكويت ، ١٩٧٦م .

- شرح الملوكي لابن يعيش ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، ١٩٧٣م .

- شرح الهداية لأبي العبّاس المهدوي ، تحقيق د . حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٥م .

- شروح سقط الزند لأبي العلاء ، وهي للخطيب التبريزي ، ولصدر الأفاضل الخوارزمي ، ولابن السِّيد البطليوسي ، تحقيق مصطفى السّقّا ، وعبد الرحيم محمود ، وعبد السلام هارون وإبراهيم الإبياري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣ ، ١٩٨٦م .

- الشِّعْر = كتاب الشِّعْر .

- شعر الأخطل ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ، ط٤ ، ١٩٩٦م .

- شعر الأغلب العِجْلي (شعراء أمويون) ، تحقيق د . نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م .

- شعر أبي حَيَّة النُّميريّ ، تحقيق د . يحيى الجبوري ، وزارة الثقافة ، بغداد ، ١٩٧٥م .

- شعر خداش بن زهير العامري ، تحقيق د . يحيى الجبوري ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ، ١٩٨٦م .

- شعر زهير بن أبي سُلمى صنعة الأعلم ، تحقيق د . فخر الدّين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م .

- شعر طيّىء ، تحقيق د . وفاء فهمي السنديوني ، دار العلوم للطباعة ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨٣م .

- شعر عَبْدة بن الطبيب ، تحقيق د . يحيى الجبوري ، دار التربية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٢م .

- شعر عَمْرو بن أحمر الباهلي ، تحقيق د . حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق .

ـ شعر عَمْرو بن معدي كرب ، تحقيق مطاع طرابيشي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٤م .

ـ شعر ابن مفرِّغ الحميري ، تحقيق د . داود سلوم ، بغداد ، ١٩٦٨م .

ـ شعر ابن ميَّادة ، تحقيق د . حنّا جميل حدّاد ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ، ١٩٨٢م .

ـ شعر النّابغة الجعدي ، تحقيق عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ط١ ، ١٩٦٤م .

ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ، القاهرة ، ط٣ ، ٢٠٠١م .

ـ شعر اليزيديِّين ، تحقيق د . محسن غياض ، مطبعة النعمان ، النّجف ، ١٩٧٣م .

ـ الصاحبي لابن فارس ، تحقيق السّيّد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

ـ صحيح البخاري ، تحقيق د . مصطفى البغا ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٧م .

ـ صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

ـ صورة الأرض لابن حوقل ، ليدن ، ١٩٣٨م .

ـ ضرائر الشِّعر لابن عصفور ، تحقيق السّيّد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت ، ١٩٨٠م .

ـ ضرورة الشِّعر للسّيرافي ، تحقيق د . رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربيّة ، بيروت ، ١٩٨٥م .

ـ طبقات فحول الشعراء لابن سلام ، قرأه محمود محمّد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧٤م .

ـ طبقات المعتزلة لأحمد بن محمد بن المرتضى ، وهو كتاب اختزلتْه المستشرقة سوسنّة ديفلد فلزر من كتاب المُنْية والأَمَل في شَرْح كتاب المِلَل والنِّحَل ، بيروت ، ١٩٦١م .

ـ طبقات النحويين واللُّغويين للزُّبيدي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣م .

ـ العِبَر في خبر مَنْ غبر للذهبي ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، وفؤاد السّيّد ، الكويت ، ١٩٦٠ـ١٩٦٦م .

ـ العسكريّات = المسائل العكسريّات .

ـ العَضُديّات = المسائل العضديّات .

ـ العواصم من القواصم (وهو المنشور باسم : آراء أبي بكر بن العربي الكلامية) للدكتور عمار طالبي ، الشّركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٧٤م .

ـ عيون الأخبار لابن قتيبة ، دار الكتب المصريّة ، ١٣٤٣هـ .

ـ عيون التواريخ (١٢) لابن شاكر الكتبي ، تحقيق د . فيصل السامر ، ود . نبيلة عبد المنعم داود ، بغداد ، ١٩٧٧م .

ـ العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني ، تحقيق الحسّاني حسن عبد الله ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧٣م .

ـ غاية النهاية في طبقات القُرَّاء لابن الجوزي ، تحقيق برجستراسر ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٣٣م .

ـ غريب الحديث للخطابي ، تحقيق عبد الكريم العزباوي ، جامعة أم القرى ، مكّة ، ط١ ، ١٩٨٢م .

ـ الغريب المصنَّف لأبي عُبيد القاسم بن سلّام ، تحقيق د . صفوان داوودي ، دار الفيحاء ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٥م .

ـ الغيث المسجم في شَرح لامية العجم للصفدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٥م .

- الفائق للزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧١م .

- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي ، تحقيق د . ممدوح خسارة ، الكويت ، ط١ ، ٢٠٠٢م .

- الفاضل للمبرِّد ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، دار الكتب المصريّة ، ١٩٥٥م .

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة السلفية بمصر ، ١٣٩٠هـ .

- الفَصْل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حَزْم ، المطبعة الأدبيّة ، مصر ، ١٣١٧ ـ ١٣٢١هـ .

- الفصوص لصاعد الربعي البغدادي ، تحقيق د . عبد الوهاب التازي سعود ، وزارة الأوقاف المغربية ، ط١ ، ١٩٩٣م .

- الفصيح لثعلب ، تحقيق د . عاطف مدكور ، دار لمعارف بمصر ، ١٩٨٤م .

- الفِضَّة المُضيَّة في شرح الشُّذْرة الذهبيَّة لابن زيد العاتكي ، تحقيق د . هزاع سعد المرشد ، الكويت ، ط١ ، ٢٠٠٣ .

- فعلْتُ وأفعلْتُ لأبي حاتم ، تحقيق خليل العطيّة ، دار صادر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٦م .

- فعلْتُ وأفعلْتُ للزّجّاج ، تحقيق ماجد الذهبي ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ، ١٩٨٤م .

- الفلاكة والمفلوكون لشهاب الدّين الدَّلْجي ، بغداد ، ١٣٨٥هـ .

- فقه اللُّغة للثعالبي، تحقيق خالد فهمي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨م.

- فهارس الأُصول لابن السّرّاج ، صنعة د . محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٦م .

ـ الفهرست لابن النديم ، دار المعرفة ، بيروت .

ـ فهرست ابن خير الإشبيلي ، المكتب التجاري ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٦٣م .

ـ الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، الأُردنّ ، ١٤٠٧ ـ ١٤١١هـ .

ـ فهرس ابن عطيّة ، تحقيق محمد أبو الأجفان ، ومحمد الزاهي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٠م .

ـ فوائت كتاب سيبويه للسِّيرافي ، تحقيق د . محمَّد البكَّاء ، دار الشؤون الثقافيّة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

ـ في أصول النَّحْو لسعيد الأفغاني ، الجامعة السّورية ، دمشق ، ١٩٥٧م .

ـ في سبيل العربيَّة للدكتور محمد هيثم الخيّاط ، دار الوفاء ، المنصورة ، ط١ ، ١٩٩٧م .

ـ القرط على الكامل لأبي الوليد الوقشي ، وابن السِّيد البطليوسي ، تحقيق ظهور أحمد أظهر ، باكستان ، ١٩٨٠م .

ـ القوافي للأخفش ، تحقيق أحمد راتب النَّفَّاخ ، دار الأمانة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٤م .

ـ القياس في النحو للدكتورة منى إلياس ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥م .

ـ الكافي في العروض والقوافي للتبريزي ، تحقيق الحسّاني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

ـ الكامل لابن الأثير ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٩م .

ـ الكامل للمبرِّد ، تحقيق أستاذنا د . محمَّد أحمد الدَّالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٣م .

ـ الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، مصوَّرة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٦٦م .

- كتاب الاختيارين للأخفش الأصغر ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٨م .

- كتاب الشِّعر لأبي عليّ ، تحقيق د . محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٨م .

- الكشّاف للزمخشري ، صحّحه مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للحاجّ خليفة ، إستانبول ، ١٩٤١م .

- الكشف عن وجوه القراءات لمكّي ، تحقيق محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٨٧م .

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم الأصبهاني الباقولي ، تحقيق أستاذنا د . محمد أحمد الدّالي ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ، ١٩٩٥م .

- الكلّيات للكفوي ، تحقيق د . عدنان درويش ، ومحمد المصري ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٦م .

- اللاّمات للزّجّاجيّ ، تحقيق د . مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥م .

- لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ١٩٧٩م .

- لحن العوام للزُّبيديّ ، تحقيق د . رمضان عبد التّواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠٠٠م .

- لسان العرب لابن منظور ، دار صادر ، بيروت .

- لسان الميزان لابن حجر ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٣١هـ .

- ماءات القرآن لجامع العلوم الأصبهاني الباقولي ، تحقيق د . عبد القادر السّعدي ، دار الأنبار ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٣م .

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزّجاج ، تحقيق دة . هدى قُرّاعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ٢٠٠٠م .

- المثل السائر لابن الأثير ، تحقيق د . أحمد الحوفي ، ود . بدوي طبانة ، نهضة مصر ، ١٩٥٩م .

- مجاز القرآن لأبي عُبيدة ، تحقيق د . محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٥٤م .

- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٢ ، ١٩٥٦م .

- مجالس العلماء للزّجّاجيّ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٥م .

- مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات دار النصر ، دمشق .

- مجمع البيان للطبرسي ، نشره السّيّد هاشم الرسولي المحلاتي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م .

- محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني ، تحقيق د . رياض عبد الحميد مراد ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤م .

- المحبَّر لابن حبيب ، تحقيق دة . إيلزة ليختن شتيتر ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنّي ، تحقيق عبد الحليم النجار ، وعلي النجدي ناصف ، وعبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .

- المحرّر الوجيز لابن عطيّة ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمّد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م .

ـ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٨م .

ـ محمد بن القاسم الأنباري وجهوده في النحو والصرف واللغة لأستاذنا د . محمّد عطا موعد ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

ـ مختصر شرح أمثلة سيبويه للعطّار ، اختصره أبو منصور الجواليقي ، تحقيق د . دفع الله سليمان ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤١٠هـ .

ـ المختصر في تاريخ البشر لأبي الفداء ، المطبعة الحسينية بمصر .

ـ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، نشره برجستراسر ، المطبعة الرحمانية بمصر ، ١٣٢١هـ .

ـ المخصَّص لابن سيده ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

ـ المدارس النَّحْويَّة لشوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨م .

ـ المدخل إلى تقويم اللِّسان لابن هشام اللَّخمي ، تحقيق د . حاتم الضامن ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣م .

ـ المذكر والمؤنَّث لابن الأنباري ، تحقيق د . عزّة حسن ، دار الشرق العربي ، حلب .

ـ المذكر والمؤنث للمبرِّد ، تحقيق د . رمضان عبد التواب ، ود . صلاح الدين الهادي ، دار الكتب المصرية ، ١٩٧٠م .

ـ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نهضة مصر ، ١٩٥٥م .

ـ مرآة الجنان وعِبرة اليقظان لليافعي ، حيدر آباد ، الهند ، ١٣٣٨هـ .

ـ المزهر للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٦١هـ .

ـ المسائل البصريّات لأبي عليّ ، تحقيق د . محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٥م .

- المسائل البغداديّات لأبي عليّ ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ، ١٩٨٣م .

- المسائل الحلبيّات لأبي عليّ ، تحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٧م .

- المسائل الشّيرازيّات لأبي عليّ ، تحقيق د . حسن هنداوي ، مكتبة كنوز إشبيلية ، الرياض ، ط١ ، ٢٠٠٤م .

- المسائل العسكرّيات لأبي علي ، تحقيق إسماعيل عمايرة ، منشورات الجامعة الأردنيّة ، ١٩٨١م .

- المسائل العَضُديّات لأبي عليّ ، تحقيق شيخ الراشد ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٦م .

- المسائل المنثورة لأبي عليّ ، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٨٦م .

- المستدرك على الصحيحين للحاكم ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، ١٣٤١هـ .

- مسند أحمد ، القاهرة ، ١٣١٣هـ .

- المَشُوف المُعْلَم في ترتيب إصلاح المنطق على حروف المعجم للعكبري ، تحقيق ياسين السّوّاس ، جامعة أمّ القرى ، مكة ، ١٩٨٣م .

- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري للدكتور عوض القوزي ، جامعة الرياض ، ١٩٨٠م .

- معاني الشّعْر لأبي عثمان الأُشنانداني ، تحقيق عزّ الدين التنوخي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٦٩م .

- معاني القراءات للأزهري ، تحقيق د . عوض القوزي ، ود . عيد درويش ، ط١ ، ١٩٩١م .

ـ معاني القرآن للأخفش ، تحقيق دة . هدى قُرَّاعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠م .

ـ معاني القرآن للفرَّاء ، تحقيق أحمد نجاتي ، ومحمد علي النَّجّار ، وعبد الفتّاح شلبي ، دار السرور ، بيروت .

ـ معاني القرآن للنّحّاس ، تحقيق محمد علي الصابوني ، جامعة أمّ القرى ، مكّة ، ط١ ، ١٩٨٨م .

ـ معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج ، تحقيق د . عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨م .

ـ المعاني الكبير لابن قتيبة ، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م .

ـ معجز أحمد لأبي العلاء ، تحقيق د . عبد المجيد دياب ، دار المعارف بمصر ، ط١ ، ١٩٨٦م .

ـ معجم الأدباء لياقوت ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م .

ـ معجم البلدان لياقوت ، دار صادر ، بيروت .

ـ معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٢م .

ـ معجم ما استعجم للبكري ، تحقيق مصطفى السّقّا ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٣م .

ـ معجم المؤلّفين لعمر رضا كحّالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

ـ المُعَرَّب للجواليقي ، تحقيق د . عبد الرحيم فاني ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٠م .

ـ معرفة القُرَّاء الكبار للذهبي ، تحقيق بشّار معروف ، وشعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٤م .

ـ مُغْني اللبيب لابن هشام ، تحقيق د . مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٦٤م ، وتحقيق د . عبد اللطيف الخطيب ، الكويت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

ـ مفتاح السعادة لطاش كبري زاده ، حيدر آباد ، ١٣٢٩هـ .

ـ مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ، تحقيق صفوان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، ط٣ ، ٢٠٠٢م .

ـ المفضليّات ، تحقيق أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٤م .

ـ مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت .

ـ مقاييس المقصور والممدود لأبي عليّ ، تحقيق د . حسن هنداوي ، دار إشبيلية ، الرياض ، ط١ ، ٢٠٠٣م .

ـ المقتصد للجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة ، بغداد ، ١٩٨٢م .

ـ المقتضب للمبرِّد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

ـ مقدّمة تفسير ابن النقيب ، تحقيق د . زكريا سعيد علي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ، ط١ ، ١٩٩٥م .

ـ مقدّمة ابن خلدون ، دار الجيل ، بيروت .

ـ المقصور والممدود لابن السّكّيت ، تحقيق د . محمد محمد سعيد ، مطبعة القاهرة ، ١٩٥٨م .

ـ المقصور والممدود للقالي ، تحقيق د . أحمد هريدي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٩م .

ـ المِلَل والنِّحَل للشهرستاني ، تحقيق محمد فتح الله بدران ، مطبعة الأزهر ، ١٩٤٧م .

- الممتع لابن عصفور ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٧٩م .

- منال الطالب في شرح طوال الغرائب لابن الأثير ، تحقيق د . محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٧م .

- المنتظم لابن الجوزي ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٥٧هـ .

- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ، تحقيق محمد حبيب الله الشنقيطي ، وأحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

- المنصف لابن جنّي ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٤م .

- المنتخب في محاسن أشعار العرب لمؤلِّف مجهول ، تحقيق د . عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٣م .

- منتهى الطلب من أشعار العرب لابن ميمون ، تحقيق د . محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م .

- الموضِّح لابن أَبي مريم ، تحقيق د . عمر الكبيسي ، جُدَّة ، ١٩٩٣م .

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثي ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨١م .

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٣م .

- النبات للأصمعيّ ، تحقيق عبد الله يوسف الغنيم ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٢م .

- نتائج التّحصيل في شرح كتاب التّسهيل لمحمّد بن محمّد بن أَبي بكر المرابط الدّلائي (ت١٠٨٩هـ) ، تحقيق د . مصطفى الصّادق العربيّ ، مطابع الثورة ، بنغازي .

ـ النجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بَرْدي ، دار الكتب المصرية ، ١٩٣٢م .

ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، ١٩٦٧م .

ـ نسب الخيل لابن الكلبي ، تحقيق د . حاتم الضامن ، دار البشائر ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٣م .

ـ نسب عدنان وقحطان للمبرِّد ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٦م .

ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، تصحيح محمد علي الضَّبَّاع ، المكتبة التجارية بمصر .

ـ نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة للقاضي التنوخي ، تحقيق عبود الشالجي ، دار صادر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٥م .

ـ نَضْرة الإغريض في نُصْرة القريض للمظفَّر العلوي ، تحقيق دة . نهى عارف الحسن ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ، ١٩٧٦م .

ـ النُّكَت الحِسَان لأبي حَيَّان ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م .

ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ، تحقيق زهير سلطان ، معهد المخطوطات ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٧م .

ـ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، وطاهر الزاوي ، المكتبة العلميّة ، بيروت .

ـ النّوادر لأبي زيد ، تحقيق سعيد الخوري الشرتوني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٦٧م ، وتحقيق د . محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨١م .

- نوادر أبي مِسْحَل الأعرابي ، تحقيق د . عزّة حسن ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ، ١٩٦١م .

- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد .

- الهمز لأبي زيد ، نشره لويس شيخو ، بيروت ، ١٩١٠م .

- الوافي بالوفيات للصّفدي ، تحقيق مجموعة من الباحثين ، إصدار جمعية المستشرقين الألمانية ، مطابع مختلفة ، ولمّا يتمّ .

- وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق د . إحسان عبّاس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٨م .

ثانياً - المخطوطات

- الاستدراك على أبي عليّ مِمّا وقع في كتاب الحُجَّة من الخلل لجامع العلوم الأصبهاني الباقولي . منه نسخة في ليدن برقم ٢٥٧٦ ، وقد انتسخه أستاذي د . محمَّد أحمد الدّالي ، وأوقفني على منسوخته ، شكر الله له .

- التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جنّي ، انتسخه أستاذي د . نبيل محمد أبو عمشة ، وأوقفني على منسوخته ، شكر الله له .

- تهذيب تذكرة أبي عليّ ، لابن جنّي ، منه نسخة في مكتبة شيخ الإسلام بزنجان ، انتسخها الباحث الكويتي د . حسين بو عبّاس ، وخرَّج لي منها موضعاً أستاذي د . محمّد أحمد الدّالي .

- الحُجَّة لأبي عليّ ، نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية برقم ٣٥٧٠غ ، ونسخة مكتبة مراد ملّا باستانبول برقم ٦ - ٩ منها مصوَّرة في معهد إحياء المخطوطات العربية ، وقد أعارنيهما أستاذي د . محمّد أحمد الدّالي ، ولولا الرجوع إليهما لكان العمل أو كثير منه خِداجاً ؛ لِلّذي أصاب المطبوعة من التصحيف والتحريف والسقط .

ثالثاً ـ الرسائل الجامعيّة

ـ شرح الشّافية للجارَبَرْدي ، حقّقه أستاذي د . نبيل محمّد أبو عمشة تحقيقاً أيّ تحقيق ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق ، ١٩٨٩م .

ـ الشّيرازيّات لأبي عليّ ، دراسة وتحقيق ، د . علي جابر المنصوري ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٦م .

رابعاً ـ المجلّات العلميّة .

ـ مجلّة دراسات ، المجلد ٦ ، ع١ ، عمّان ، ١٩٧٩م :

أقسام الأخبار لأبي عليّ ، نظرة في تحديد مادّته ، وتحقيق نسبته ، لإسماعيل أحمد عمايرة .

ـ مجلّة مجمع اللُّغة العربية بدمشق :

ـ المجلّد ٤٨ ، الجزء ٤ ، ١٩٧٣ :

إعْراب القرآن المنسوب للزّجّاج : تحقيق نسبته ، للأُستاذ أحمد راتب النَّفّاخ .

ـ المجلّد ٤٩ ، الجزء ١ ، ١٩٧٤ :

إعْراب القرآن المنسوب للزّجّاج : تحقيق اسمه ، للأُستاذ أحمد راتب النَّفّاخ .

ـ المجلّد ٥٨ ، الجزء ٤ ، ١٩٨٣ :

ترجمة الفارسيّ مِنْ بُغْية الطلب لابن العديم ، تحقيق د . شاكر الفحّام .

ـ المجلّد ٥٩ ، الجزء ١ ، ١٩٨٤ :

صلة ترجمة الفارسيّ مِنْ بُغْية الطلب لابن العديم ، تحقيق د . شاكر الفحّام .

ـ المجلّد ٦٦ ، الجزء ١ ، ١٩٩٠ :

إعْراب القرآن المنسوب إلى الزّجّاج هو كتاب الجواهر لجامع العلوم ، لأُستاذنا د . محمّد أحمد الدّالي .

ـ مجلّة معهد المخطوطات العربيّة في القاهرة :

ـ المجلّد ٤٢ ، الجزء ١ ، ١٩٩٨م .

جامع العلوم الباقولي ، نظرة في تراثه ، وتحقيق لبعض القضايا ، للدكتور محمّد عبد المجيد الطويل .

ـ المجلّد ٤٣ ، الجزء ٢ ، ١٩٩٩م :

صلة الكلام في كتاب الجواهر للباقولي ، لأُستاذنا د . محمَّد أحمد الدّالي .

ـ مجلّة المورد العراقية :

ـ المجلّد ٧ ، العدد ٣ ، ١٩٧٨م :

أَقسام الأخبار لأبي عليّ ، تحقيق د . علي جابر المنصوري .

ـ المجلّد ٨ ، العدد ٣ ، ١٩٧٩م :

الأَضْداد للتّوّزيّ ، تحقيق محمّد حسن آل ياسين .